جامعة البليدة 2 –علي لونيسي–

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم القانون الخاص

الجيل الثالث لحقوق الإنسان بين الحماية الدولية والوطنية- البيئة والتنمية نموذجا-

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في ميدان الحقوق

تخصص: قانون البيئة والتنمية المستدامة

إعداد الطالب:

محمد ابراهمي

تحت إشراف الدكتور

رضا بن سالم

أعضاء لجنة المناقشة

عبد الصمد عقاب	أستاذ محاضر "أ"	جامعة البليدة 02	رئيسا
رضا بن سالم	أستاذ محاضر "أ"	جامعة البليدة 02	مقررا ومشرفا
محمد بلقاسم	أستاذ محاضر "أ"	جامعة البليدة 02	عضو مناقشا
حاج محمد الطاهر	أستاذ محاضر "أ"	جامعة خميس مليانة	عضو مناقشا
سمير رحال	أستاذ محاضر "أ"	جامعة خميس مليانة	عضو مناقشا
سفيان بوط	أستاذ محاضر أ	جامعة تيبازة	عضو مناقشا

السنة الجامعية 2021/2020

قال لله تعالى:

﴿ ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾

سورة الروم الآية 41.

التشكرات

الحمد الله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير من وطأت قدماه الشريفتين الثرى سيد الأولين والآخرين، سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم، الذي قال":من لا يشكر الناس لا يشكر الله" ، فخليق بي أن أنسب الفضل إلى أهله، وأن أقدم خالص شكري وموفور امتناني، لكل من كان له يد في إنجاز هذا العمل المتواضع من قريب أو من بعيد، دون أن أنسب إليهم أيا من أخطائي في هذا العمل، فأتقدم بوافر وخالص الشكر والتقدير والعرفان إلى كل من ساهم في انجاز هذا العمل، وأخص بالشكر الجزيل كلاً من :

الدكتور **رضا بن سالم** الذي تفضل بالإشراف على هذه الأطروحة، فوجدت فيه أستاذا فاضلاً وأخاً ناصحاً ومرشداً برحابة صدره وحسن معاملته، ما أعانني على إتمام هذا الجهد، فجزاه الله عني خير الجزاء، وأطلب منه أن لا يجعل هذا العمل آخره بل أوله.

وأتقدم بشكر خاص للدكتور **عبد الصمد عقاب** عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية ورئيس لجنة المناقشة، والذي لم يبخل علي بإرشاداته ونصائحه القيمة، التي دفعتني قدما لإتمام هذا البحث المتواضع، كما أتوجه بالشكر والتقدير للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة، على ما بذلوه من جهد مقدر في تنقيح وتقويم هذه الرسالة كي تصبح على أكمل وجه، وأنا على يقين بأن ملاحظاتهم القيمة والسديدة سيكون لها بالغ الأثر في إثراء الأطروحة، وإظهارها بالشكل اللائق.

وأتقدم بخالص شكري إلى أحمد بن رقية وكل الخيرين بمديرية الخدمات الجامعية بالعفرون، وخاصة قسم المنح، وحتى المناضلين المتطوعين من أجل إرساء الرياضة الجامعية، لما قدموه لي من دعم معنوي، وصبروا على انشغالي عنهم بالدراسة وكتابة هذه الأطروحة.

وختاماً أتقدم أيضاً بجزيل الشكر والتقدير إلى كل من ساعدنا ولم يبخل علينا بالعطاء أو الدعاء والدي رحمه الله، ووالدتي وإخواني وأخواتي وزوجتي وأبنائي وجميع أفراد عائلتي، جزاهم الله عني خير الجزاء وأشكر جميع أساتذتي الكرام في كلية الحقوق والعلوم السياسية، بجامعة علي لونسي، العفرون، البليدة.

الإهداء

إلى كل من في الوجود بعد الله ورسوله صلى الله عليه وسلم، ينبوع الصبر والتفاؤل والأمل إلى أغلى الأحبة... "أمي الغالية" أطال الله في عمرها ومنح لها الصحة والعافية، والتي أرجو دوما رضاها، إليك أمي الحبيبة **"زينب"**

إلى الذي أحمل اسمه بكل فخر **"لعموري"**، إلى الذي رباني صغيرا وحمل همي كبيرا، إلى الذي أخذه مني القدر، إلى الذي كان آخر كلامه من الدنيا والضحى، إلى روح والدي الطاهرة، تغمده الله برحمته الواسعة، وأسكنه فسيح جنانه، وعسى ربي أن يتقبل ولو القدر القليل من هذا العمل، ويجعله في ميزان حسناته، وعمله الذي لا ينقطع بعد وفاته إن شاء الله.

إلى سندي وقوتي ورفيقة دربي زوجتي الكريمة، أطال الله مشوارنا كله سعادة وهناء، إلى قرة عيني أبنائي: عماد الدين، جواد زكرياء، ريتاج.

إلى من أشد بهم أزري إخوتي وأخواتي، وأصهاري حفظهم الله جميعا، إلى كل من يؤسسون للعمر كله ويحترقون لإضاءة الآخرين، أساتذتي الكرام في كل الأوقات والأزمان.

إلى كل الأصدقاء والزملاء بمديرية الخدمات الجامعية، والرابطة الولائية للرياضة الجامعية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، إليهم جميعا أهدي هذا العمل.

الملخص :

إن البيئة والتنمية حقوق لكل الشعوب والأفراد، وهي انعكاس لأهمية الجيل الثالث لحقوق الإنسان أو حقوق التضامن في الشرعة العالمية الناظمة لهذه الحقوق، وأدى تصاعد الاهتمام بقضايا البيئة والتنمية وحقوق الإنسان، إلى ارتقائهما إلى حقوق مكرسة في الإعلانات الدولية والدساتير الوطنية، وبالرغم من الجهود المبذولة وطنياً وإقليمياً ودولياً، فإن ترجمة هذه الحقوق على أرض الواقع لحقها فشل ذريع، بسبب المفاهيم الخاطئة، والآليات غير الناجعة التي لا تكفل الولوج العادل إلى هذه الحقوق؛ تحت ذرائع مصلحية اقتصادية ضيقة، ولأن مفهوم حماية البيئة بالتنمية المستدامة المكرس لحقوق الأجيال، يتميز بطابعه الواقعي الذي يجعله متطورا ومتكيفا مع ظروف الواقع المختلفة، على نحو يكون قادرا على مواجهة الأوضاع والتطورات والمتغيرات التي تصيب مختلف نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، مما يستوجب التدخل للتحين والتحديث المستمر للآليات والسياسات والاستراتيجيات.

وفي ضوء التحولات الاقتصادية الجديدة التي عرفتها الساحة العالمية، الرامية إلى الاهتمام بالبيئة وتحقيق التنمية المستدامة تجاوبا مع المتطلبات الدولية والوطنية خاصة الجزائرية منها،وتأثيرها المباشر بالرهانات التي تحتوي على مجموعة كبيرة من التحديات في مجال حماية الموارد الطبيعية، أتجه المشرع الجزائري نحو وضع إستراتجية ومقاربة تنموية حديثة، تتأسس على مجموعة من الآليات والأحكام والضمانات القانونية لتنظيم وحماية البيئة والتنمية باعتبارهما من حقوق الإنسان، تقليلا للآثار السلبية المترتبة عن المخاطر البيئية، وتحقيقا لتطلعات وآمال الجزائر الجديدة.

الكلمات المفتاحية: البيئة، التنمية، الجيل الثالث، حقوق الإنسان، حقوق الأجيال، الآليات الوطنية والدولية، المقاربة الحديثة، الجزائر الجديدة .

Abstract :

Environment and development are rights for all peoples and individuals, and it is a reflection of the importance of the third generation of human rights or solidarity rights in the global bill governing these rights, and the escalation of interest in environment, development and human rights issues has led to their elevation to rights enshrined in international declarations and national constitutions, despite the efforts made nationally, regionally and internationally, Therefore, translating these rights on the ground to their right has been a major failure, due to misconceptions and ineffective mechanisms that do not guarantee fair access to these rights; Under the pretext of a narrow economic interest, and because The concept of environmental protection through sustainable development is distinguished by its realistic character that makes it developed and adapted to different conditions of reality, in a way that it is able to face the conditions, developments and changes that affect various aspects of economic, social and other life, which requires intervention for improvement and modernization and continuous mechanisms, policies and strategies.

In light of the new economic transformations in the global arena aimed at caring for the environment and achieving sustainable development in response to international and national requirements, especially the Algerian ones, and their direct impact on stakes that contain a large set of challenges in the field of protecting natural resources, the Algerian legislator has turned towards developing a strategy and a development approach. It is modern, based on a set of mechanisms, provisions and legal guarantees to regulate and protect the environment and development as human rights, in order to reduce the negative effects of environmental risks, and to fulfill the aspirations and hopes of the new Algeria.

Key words:

Environment, **D**evelopment, Third **G**eneration, **H**uman **R**ights, **G**enerational Rights ,National and **I**nternational **M**echanisms, **M**odern **A**pproach, the **N**ew **A**lgeria

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	جدول الانقسامات في تصنيف(كارل فاشاك) وهي تفرعات ثنائية	40

المختصرات

ج	الجزء
ج، ر، ج، ج	الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية
د ج	دينار جزائري
د، ط	دون طبعة
د م ن	دون مكان النشر
د س ط	دون سنة الطبع
د س ن	دون سنة النشر
د ص	دون صفحة
د ت و م	دون تاريخ الوضع في الموقع
هـ	هجري
و.م.أ	الولايات المتحدة الأمريكية
ط	الطبعة
م	ميلادي
ص	الصفحة
ق ا م إ ج	قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري
ق م ج	القانون المدني الجزائري
ق ع ج	قانون العقوبات الجزائري
Art	Article
CDD	Commission de Développement Durable
éd	Edition
Ibid	Même référence
Idem	Même référence, même page
J.O.F	Journal Officiel français
N°	Numéro
ONU	Organisation des Nations Unies
OPU	Office de publication universitaire
P	Page
V	Volume
Sans page	s.p
U S A	United States of America

مقدمة

تعتبر المسائل البيئية بمجالاتها المتعددة، وبالتحديد ما تعلق بوسائل حماية البيئة والحفاظ على مواردها بالتنمية المستدامة، من أعقد وأبرز القضايا التي شغلت اهتمام الرأي العام الدولي والوطني في العقود الأخيرة.

ومما زاد في هذا التعقيد هي مشكلة علاقة الإنسان بالبيئة، التي يشوبها الخصام الدائم، واستمر هذا الخصام وتفاقمت حدته، بسبب استمرار الإنسان في الاستغلال للأخلاقي لتقدمه وتطوره العلمي والتكنولوجي، الأمر الذي أدى إلى ظهور أخطار على البيئة والبشرية لم تكن مألوفة لديه من قبل بهذه الحدة، ولعل أخطرها التغيرات المناخية، والتلوث البيئي بكافة أشكاله، وفقدان التنوع البيولوجي، بالإضافة إلى تسارع حدة بعض الظواهر الطبيعية وزيادة وتيرتها من الأعاصير، والزلازل، والبراكين، والفيضانات، والتصحر والجفاف...الخ.

أما التنمية فهي تعبر عن عملية اقتصادية ذات طبيعة مادية، يتم تنفيذها على مستوى الهياكل الاقتصادية، وهي تسعى إلى وتوفير متطلبات الإنسان وإشباع حاجاته المادية، كما تعد مفردة من المفاهيم المتحركة والمتطورة، حيث انتقلت من المفاهيم الاقتصادية المادية البحتة إلى حقول العلوم الاجتماعية، فظهرت مفاهيم التنمية الاجتماعية، والتنمية الإنسانية، والتنمية البشرية، وفي وقتنا الحالي تميزت بصياغتها في مفهوم شامل وعام يجمع بين المتناقضات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وسميت بالتنمية المستدامة.

ويقوم مفهوم التنمية المستدامة، على التوفيق بين حماية مكونات وعناصر البيئة، في إطار تنموي، تراعي فيها مصالح الأجيال، ووضع حد للصراع بين البيئة والتنمية، والخروج بمفهوم يعمل على اتزان العلاقة بينهما، وهي بذلك تلبية حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم، وعليه ينبغي على التنمية أن تقوم على أساس وضع الاعتبارات للبيئة، وأن ينظر إلى البيئة والتنمية باعتبارها متلازمين، فالتنمية لن تحقق أهدافها دون الحفاظ على الموارد البيئية وضمان سلامتها.

ولكن قبل تحديد مجالات حماية البيئة والتنمية، لابد في البداية أن نأخذ في الاعتبار المناقشات الاجتماعية والهدف منها، من أجل تحديد وتوضيح المفاهيم [1]، وتعد البيئة والتنمية المستدامة مجالا خصبا لهذا التحديد، حيث أنها تعج بزخم متناقض ومتراكم ومتطور ومتجدد من المفاهيم الاجتماعية،

1-Définition Des Concepts ; « pour une bonne compréhension d'un sujet d'étude, il faut toujours définir les concepts afin de les démarquer de la confusion qui caractérise le sens commun »; voir ; Emile Durkheim; les règles de la méthode sociologique ; in Revue philosophique; Paris; 1894; p26.

لفهم جيد لموضوع الدراسة، "يجب على المرء دائمًا تحديد المفاهيم من أجل تمييزها عن الارتباك الذي يميز الحس السليم.

وتتقاطع في كثير من الأحيان مع عدة جوانب علمية وتقنية واقتصادية، وعقائدية وفلسفية، ومصلحية، تؤثر فيهما عوامل كثيرة كمرور الزمن وطبيعة المكان، وتحديات الإشكالات البيئية المطروحة عالميا ومحليا.

ونتج عن الفهم المتغير والموجه، تعدد الأفكار والمسميات واستخدام الشعارات والتفنن في تدويرها الغرض منه حسب رأينا التهويل، والترويع، والتخويف...، حيث يتم استحداث مصطلح ومفهوم، ويبقى العالم المتخلف يبحث في المصطلحات، وهم يجنون أثر المفاهيم على الحياة الاجتماعية والاقتصادية للفرد والجماعة لديهم.

والمتتبع للجانب التاريخي يجد أن ما وصل إليه الغرب في مجال البيئة والتنمية، ليس وليد العشوائية، بل هو وليد تراكمات زادت عن خمسة قرون، عن طريق الإثبات العلمي المطبوع والمصبوغ بأفكار مجردة من الأخلاق تحولت إلى واقع عملي، خلف أثار نفسية عميقة لشعوب كثيرة، التي ترى أن تخلفها ووضعها المزري، نتاج سلسلة من الأفكار التي سادت بها دول على حساب غالبية الدول، التي استمتعت بنهب خياراتها وثرواتها وطاقاتها البشرية، وساهم هذا الفكر في غلق سبل التقدم بطرحه لأفكار خاصة بالتعاون بين أعضاء المجتمع الدولي، ويتضح ذلك في آليات تقسيم العمل في مجال الحماية الدولية خاصة ما تعلق بجوانب علاقة الإنسان بالبيئة والتنمية، حيث قام بتجميع قواه وهيئاته ومؤسساته، وعقد المؤتمرات، والاتفاقيات، واستحدثت الآليات، وسن القوانين، والخطط القصيرة والطويلة المدى.

وثار جدل حول مفهوم البيئة والتنمية كحق من حقوق الإنسان التي تعد وسيلة، وفي أحسن الأحوال مكون من مكونات مفهوم التنمية المستدامة، الذي لا يأتي من التفكير في العواقب البيئية للتنمية فقط كما دعا إليه إعلان استكهولم 1972، ولكن أيضا من الحاجة إلى تطوير التنمية الصديقة للبيئة، مع عدم استبعاد أي مجموعة بشرية كما ورد في إعلان ريو 1992.

وعليه فإن تطور مفهومي البيئة والتنمية، تزامن مع تطور حقوق الإنسان ومطالبه، التي رسخت تاريخيا وقانونيا في قوانين الشعوب والكتب السماوية بدرجات وتسميات مختلفة، أملتها جملة من العوامل والأحداث كان لها الأثر البارز في تطور مفهوم حقوق الإنسان، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية.

وقد استمرت حقوق الإنسان في تزايد ملحوظ ارتبط بصورة رئيسية بمتطلبات وحاجات بني البشر، وهو ما جعل الكثير من الأكاديميين والفقهاء يقسمون هذه الحقوق إلى أجيال، بدأت بالحقوق اللصيقة بالحق في الحياة والحق في الحرية وتدرجت حتى وصلت إلى الحقوق البيئية والتنموية والتكنولوجية وغيرها...

يعد الجيل الثالث لحقوق الإنسان أكثر أشكال الحقوق تطورا، ما يشكل تقدما ملحوظا في فلسفة الحق والقانون، وهو يعتمد على التضامن بين الجماعات والدول، أكثر مما يعتمد على العلاقة بين الفرد والدولة، ويشمل، على سبيل المثال لا الحصر، الحق في تقرير المصير، والحق في السلم، والحق في التراث المشترك الإنسانية، وأهم حقوقه الحق في البيئة، والحق التنمية، اللذان كانا محل اهتمام دولي ووطني من خلال إقرار الأمم المتحدة وهياكلها المتخصصة، لآليات تشريعية ومؤسساتية كفيلة بحماية البيئة عن طريق التنمية المستدامة.

ويرجع سند الحماية الدولية للجيل الثالث من الحقوق(حقوق التضامن)، إلى إعلان «استكهولم» للبيئة في 1972، والصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية، وإعلان «ريو دي جانيرو» بشأن البيئة والتنمية عام 1992، وتتخذ فئة الجيل الثالث من الحقوق بعدا دوليا، فهي تسعى في هدفها الأسمى إلى ضمان وحماية حق الإنسان في التطور.

وكان من أبرز مظاهر الحماية الدولية، الجهود المبذولة على مستوى ترسيخ الجيل الثالث لحقوق الإنسان، مع توفير شروط تحقيق التقارب والتضامن بين الشعوب، وتحطيم الفوارق بين الدول المتقدمة والنامية، من خلال التركيز على قضايا مشتركة تهم الإنسانية جمعاء، وتدخل المجتمع الدولي من أجل تعزيز آليات الحماية، التي أنتجت التزامات دولية تقع على عاتق الدول من أجل إيجاد الآليات التشريعية والمؤسساتية لحماية هذه الحقوق.

أما الحماية الوطنية لتلك الحقوق، فقد ضمت الدساتير والتشريعات نصوصاً تحمي هذه الحقوق وتعززها، وكانت الجزائر واحدة من هذه الدول التي قامت بثورة تشريعية[1] ومؤسساتية من أجل المحافظة على هذه الحقوق ضمانا للأجيال الحالية والمستقبلية، أملتها الالتزامات الدولية من جهة والأهمية الإستراتيجية للموارد البيئية والتنموية المستدامة من جهة أخرى.

وظهرت مظاهر الحماية والتكيف ومسايرة التطور، من خلال آليات الحماية الانفرادية والتشاركية التي تجلت في تعزيز وتقوية الأطر التشريعية، كتعديل الدستور، والمصادقة على المعاهدات، وسن القوانين والمراسيم التنظيمية المتعلقة بحماية البيئة ومواردها بالتنمية المستدامة، وفقا مقاربة مبنية على إستراتيجية زمنية لما بعد 2030.

1– المقصود بالثورة التشريعية، ليس القانون الخاص بحماية البيئة فقط، وإنما المقصود به المنظومة القانونية العامة بما فيه الدستور، قانون العقوبات، القانون المدني، وغيرها من القوانين التي تتبعت ما تعلق بالبيئة.

وتم تعزيز وتقوية الأطر المؤسساتية المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة، عن طريق الهيئات الاستشارية، المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وأجهزة السلطة التنفيذية المركزية واللامركزية منها، والأجهزة والوكالات والهيئات المتخصصة، مع خلق الإطار التكنولوجي من خلال إلزامية وإجبارية استعمال التكنولوجيات الحديثة في عملية الحماية.

وفي هذا المجال أجرينا دراسة مقارنة مع بعض التشريعات التي أثرت علي التشريع الجزائري، فأولها، القانون الفرنسي الذي أُعتبر بحق كأحد أهم وأقوى مصادر الإلهام والإيحاء للتشريع الجزائري في مختلف فروعه، وخاصة ما تعلق بموضوع الدراسة[1]، وبقطع النظر عن الطابع الفرنسي الغالب فيه، المرتبط أساسا بالوضع القانوني للحقبة الاستعمارية، فهو موروث تاريخي ثقيل، امتد لعدة سنوات، كان يصعب من الناحية الواقعية التحرر النهائي من تبعاته في وقت وجيز.

وثانيها، درجة تأثره بالشريعة الإسلامية، التي كان لها دور كبير في تطوير حقوق الإنسان في إطار منهج رباني، وخاصة ما تلعق بالحقوق البيئية والتنموية المرتبطة بالجيل الثالث في القانون الوضعي، وإن كان المقام لا يتسع لاستعراض موقف الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بهذه الحقوق(البيئة، التنمية، التراث المشترك، السلم والأمن...) استعراضا تفصيلا وشاملا، فحسبنا أن نشير أنه كان لها السبق المطلق في مجال إرساء دعائم أسس حقوق الإنسان على الأرض في وقت السلم والحرب على حد سواء.

تصنيف التنمية والبيئة إلى حقوق إنسان ومن الجيل الثالث، أدى إلى بلورت فكرة تجسيد حماية البيئة بالتنمية المستدامة، من خلال آليات متنوعة، برزت بشكل جلي معالم تصنيف هذه الآليات، إلى حديثة وتقليدية، يقوم أساس التمييز بينها لدعم مضمون الحق في البيئة ضمن الأبعاد التنموية، على وظيفة هذه الآليات، فبينما يتجه التيار التقليدي للقانون الذي يقوم على مسألة المنع والزجر، وعلى الحلول التقنية والتكنولوجية، أي يدعو إلى معالجة ظاهرة التدهور الطبيعي بعد حدوثها دون معالجة الأسباب الحقيقة، ونتج عن ذلك استمرار التدهور والأخطار البيئية، بسبب كفاية ونجاعة الوسائل التقليدية، وفشل الحلول التقنية والتكنولوجية، المستنبطة من الوثائق الدولية والوطنية (الإعلانات، الاتفاقيات، الصكوك، الدساتير، والتشريعات العادية الوطنية) في تحقيق الحماية اللازمة للبيئة في إطار أبعاد التنمية المستدامة.

تتجه عملية الحماية الحديثة للتجاوز مسألة المنع والزجر لتشمل مفاهيم جديدة، مثل الوقاية والاحتياط والمعالجة أو التقليص من أثار الأضرار، فهو مفهوم حماية أشمل وأوسع يضمن كل من الوقاية

1- تم التركيز عليه في موضوع الدراسة والمقارنة بينه وبين القوانين الوضعية الأخرى لأن معظمها صورة له وهو صورة لها في ما تعلق بالقواعد والنظرية العامة.

والزجر وإصلاح الأضرار، أي تجنب المخاطر البيئة قبل وقوعها، وتبني المقاربة القانونية المبنية على إدماج قواعد الحماية العامة القابلة للتطور والمرنة مثل المصلحة العامة، الإعلام البيئي والديمقراطية التشاركية، مع عدم إهمال الأدوات الاقتصادية والعلمية في عملية حماية البيئة بالتنمية المستدامة، والذي يصاحبه تقرير حماية حديثة دولية ووطنية لهذه الحقوق من خلال الاعتراف الدولي بالحقوق الجماعية، ويكون ذلك عن طريق صدور إعلانات دولية ملزمة، واعتراف وطني بتكريس هذه الحقوق في الدساتير الداخلية للدول، وتحقيقا لما تقدم يجب أن نشير إلى:

تكمن أهمية الدراسة في موضوع هذه الدراسة في كونه متعدد الأبعاد ومتداخل الجوانب، وتظهر هذه الأهمية من خلال:

1- التنبيه إلى خطورة الاستمرار في محاكاة الغرب في تصوراته للمفاهيم المتعلقة بالتنمية والبيئة، ووسائل حمايتهما، حيث تهدف هذه التصورات إلى توجيه الاهتمام إلى هذه المفاهيم والوسائل دون غيرها، غلقا لأبواب الاجتهاد وطمسا وتغيبا لباقي المفاهيم والآليات الأخرى، خاصة الإسلامية منها.

2-اعتبار مسألة البيئة والتنمية من أهم القواسم المشتركة بين بني البشر، حيث تؤدي هذه القواسم إلى خلق علاقة تمتد أثارها عبر المكان والزمان للأجيال الحاضرة والمستقبلية.

3-تعد التنمية المستدامة ببعدها البيئي رافد تتكامل وتترابط فيه كافة حقوق الإنسان، مما يكشف التداخل بين حقوق الإنسان وجيلها الثالث، في مسألة حماية البيئة بالتنمية المستدامة، إذ أنه بدون حماية الموارد البيئية لا يمكن الحديث عن استدامة التنمية.

4- تأتي أهمية هذا الموضوع من حيث الواقع العملي، الأمر الذي جعلها تحظى باهتمام عالمي كبير على كافة المستويات الدولية والوطنية، وتجسد ذلك في صور متعددة من أهمها، استحداث مؤسسات دولية ووطنية متخصصة بشؤون البيئة والتنمية المستدامة، وعقد الندوات العلمية والمؤتمرات والمعاهدات.

5- تبيان أنه رغم ما أضفته وسائل الحماية المنتهجة دوليا ووطنيا في الحد من الأخطار البيئية، إلا أنها أثبتت عدم كفايتها ونجاعتها بسبب تفاقم هذه الأخطار في الآونة الأخيرة، مما يحتم على المشرع الجزائري الرفع من القيمة القانونية للبيئة والتنمية، وتحين الآليات والمؤسسات، والاستفادة من التطور التكنولوجي والمعرفي في الطاقات المتجددة، تثمين النفايات، وتعزيز الأمن الغذائي، شريطة عدم إهمال الخصوصية الجغرافية، والفكرية النابعة من الهوية الإسلامية والعربية للمجتمع الجزائري .

6- توفير مادة بحثية تكون منطلق للقيام بالدراسات والأبحاث الأكاديمية، التي تعني بموضوع حقوق الجيل الثالث، وهذا بسبب ندرة الأبحاث القانونية والرسائل الجامعية المتخصصة في مجال هذا الصنف

من الحقوق، إذ لا توجد دراسة شاملة حول هذا الحقوق وما شهدته من تطور، وإن تسارعت في الآونة الأخيرة، وتيرة البحث في حقي البيئة والتنمية، خاصة في الجامعات الجزائرية.

وتهدف هذا الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها الى:

1-الوقوف على أهمية تحديد المفاهيم المتشعبة من حيث الكم، ومن حيث الاعتبارات الفكرية والعلمية والاقتصادية وحتى الدينية لعلاقة الإنسان بالبيئة والتنمية، وأثر هذه العلاقة على تطوير خطاب ومفهوم حقوق الإنسان، الذي أفضى إلى تصنيفها إلى أجيال ثلاث.

2- إدراك أن النموذج الغربي في التنمية المستدامة ليس هو الأكثر ملائمة في تحقيق الأهداف المرجوة، وتوجيه الفهم للدور الذي يمكن أن تؤديه النظرة الإسلامية في مواجهة المشكلات البيئية والتنموية.

3- توضيح الدور الذي تقوم به آليات التعاون الدولي في إحاطة حقوق الجيل الثالث لحقوق الإنسان بحماية دولية ووطنية، ويكون ذلك من خلال تحين وتحديث هذه الآليات للحفاظ على البيئة بالتنمية المستدامة.

4- القاء الضوء على حالة البيئة والتنمية فى الجزائر بهدف التوصية باقتراحات تساعد فى مزيد من تمتع المواطن الجزائري بحقوقه البيئية والتنموية.

5- تصويب النظر، إلى الجهود الجزائرية في مجال إبراز الطابع التكاملي بين الجوانب الثلاثة (الجانب التشريعي، الجانب الاقتصادي، والجانب العلمي التقني والتكنولوجي)، لضمان حقوق الأجيال الحاضرة والمستقبلية، والتغلب على المخاطر التي تشكل انتهاكا لهذه الحقوق.

6-محاولة لفت الانتباه إلى الموقع الذي ينبغي أن تتخذه البيئة ومشكلاتها، في أرجاء الدراسات الأكاديمية والعلمية المتخصصة في الجامعات الجزائرية، وسوف نسعى إلى تحقيق هذا الهدف من خلال الحديث عن أهمية الجانب التكنولوجي والعلمي في تحقيق ذلك.

و لما كان موضوع الدراسة ينصب على إبراز مكانة البيئة والتنمية ضمن الشرعة العامة لحقوق الإنسان وخاصة الجيل الثالث لحقوق الإنسان، ونظرا لعدم وجود اتفاق قانوني أو فقهي على الحقوق المكونة لهذا الجيل، هناك شبه إجماع على مجموعة من الحقوق كالحق في تقرير المصير والحق في السلم والأمن، والحق في التراث المشترك للإنسانية، والحق في البيئة والحق في التنمية، وعلى اعتبار أن التخصص الدراسي يحتم علينا التركيز على البيئة والتنمية كنموذج للدراسة، باعتبار هذا النموذج ملتقى هذه الحقوق في تكريس حماية حقوق الجيل، لذلك فإن نطاق البحث سيكون محدود بالموضوعات الخاصة بهذا النموذج وكيفية مساهمتها في تحقيق الاستدامة البيئة، وسيكون تحقيق ذلك من خلال

استيعاب البحث للتطورات الحاصلة في نطاق هذين المجالين، وفي ضوء دور الأمم المتحدة وكالاتها المتخصصة وبرامجها الدولية، والسعي لتعزيز سبل التعاون بين هذه المكونات والدول من خلال إضفاء الطابع الدستوري والقانوني عليها في الجزائر.

و تنبع دوافع اختياري لموضوع الحماية الدولية والوطنية للجيل الثالث لحقوق الإنسان– البيئة والتنمية نموذجا، من خلال مجموعة من الاعتبارات الذاتية والموضوعية والعلمية.

اختيار موضوع الدراسة ليس بمحض الصدفة، لأن الموضوع كان أحد الأسباب بعد توفيق الله، في نَقْلِ إلى زمرة الباحثين في المجال القانوني عموما، والمجال البيئي خصوصا، ولأن ميولي القانوني، ينحاز إلى القانون العام(الدولي، الدستوري)، وهو مجال حماية البيئة وحقوق الإنسان والتنمية، أجد مصدر هذه المجالات في المثل الأعلى للشريعة الغراء على وجه الخصوص، وفي ما أومن به واعتقده، فشكلت قيم لها علاقة في التأثير على سيرتي الذاتية وفي ورؤيتي للأشياء المحيطة بي، فكنت ملزما على البحث فيها.

أما الدوافع الموضوعية والعلمية، ظهرت حين اشتدت رغبتي في خوض غمار هذا البحث، لأنه من المواضيع المستجدة، التي تستهوي الباحثين في المجال البيئي، ويحوي على كم هائل من المصطلحات والمفاهيم المتداخلة والمتناقضة والمعقدة، فحتمت علي الضرورة البحثية الخوض في تفاصيل مفاهيمية اجتماعية، علمية، واقتصادية، وحتى عقائدية.

أما بالنسبة للصعوبات التي واجهتني أثناء إعداد هذا الدراسة فهي عديدة ومتنوعة بعض منها يتعلق بطبيعة الموضوع ذاته وبعضها الأخر يتعلق بمصادر الموضوع:

1–فيما يتعلق بطبيعة الموضوع : فلا يخفى على المتخصصين في مجال القانون العام بصورة عامة والقانون البيئي بصورة خاصة، صعوبة الإحاطة بمضمون الشرعة الناظمة لحقوق الإنسان ودورها في حماية الجيل الثالث، خاصة نموذج الدراسة البيئة والتنمية، وفي نطاق دراسة مستقلة شمولية، ليس بسبب حداثة هذه الحقوق في هذه شرعة العامة لحقوق الإنسان، بل بسبب تطرقها إلى نماذج مختلفة ومتباينة من الحقوق.

2– فيما يتعلق بمصادر ومراجع الموضوع : على الرغم من قيود الحجر الذي عرفته الجزائر من جراء تفشي وباء كوفيد 19، والذي كان له الأثر البارز في تحصيل المراجع، فقد بذلت جهدا للحصول عليها، وبتوفيق من الله، ربطت اتصالاتي بمختلف المكتبات على مستوى المؤسسات الجامعية الجزائرية، فضلا

عن تخصيص جزء كبير من وقتي للبحث على شبكة الانترنيت للحصول على هذه المصادر، خاصة المصادر الأجنبية المتعلقة بالموضوع.

ولكن لا يخفى على دراسي القانون المعاناة الناجمة عن ترجمة المصادر الأجنبية لأن ترجمتها تتطلب مجهودا كبيرا في مراجعة الصيغ والتعابير القانونية اللازمة لإعطاء المعنى الصحيح للنص.

كما لاحظت من خلال ما تهيئ لي من مصادر عربية وأجنبية أن هناك ندرة في المصادر المتعلقة بماهية هذه الحقوق ذاتها، خاصة عند دراسة المقاربة الجديدة في الجزائر بعد التعديل الدستوري لعام 2020، وإسقاطها على نموذج الدراسة، جعلني أكون من المهتمين في إيضاح هذه المقاربة، وكنت مضطرا للاعتماد على التعديل الدستوري وبعض القوانين والمراسيم التنفيذية والحوارات الصحفية التي أجريت مع المسئولين والخبراء لإثراء هذا المجال.

ومثل هذا المسلك يعد صعبا وشاقا، إذا كان الإطار العام غير واضح المعالم، ولم يشكل موضوع أبحاث سابقة، بحيث لم أستطع أو أجد ما أستند أو أحيل إليه.

بناء على أهمية الموضوع والأهداف المتوخاة من هذه الدراسة، وتأسيسا على أن البيئة والتنمية هي انعكاس ومرآة لأهمية الجيل الثالث لحقوق الإنسان، كحق لكل الشعوب والأفراد، وارتقائها إلى الحقوق المكرسة دستوريا، وتبلور الجيل الثالث بشكل جليّ مع التحولات والتطورات الكبرى التي شهدها العالم، وتصاعد الاهتمام بقضايا البيئة والتنمية وحقوق الإنسان، وبالرغم من الجهود المبذولة وطنياً وإقليمياً ودولياً، فإن ترجمة هذه الحقوق على أرض الواقع، ما زالت تكتنفها الكثير من الإشكالات، المتصلة في مجملها في تلكّؤ عدد من النظم السياسية، وعدم انخراط الدول الكبرى في إرساء علاقات دولية، تكفل الولوج العادل إلى هذه الحقوق، تحت ذرائع مصلحية اقتصادية ضيقة، وعليه تبرز الإشكالية المحورية لهذه الدراسة **في مدى تفاعل الجيل الثالث لحقوق الإنسان والتنمية والبيئة مع الواقع الدولي؟، ومدى ملاءمة تحيين الآليات الدولية والوطنية في تحقيق متطلبات حماية البيئة بالتنمية المستدامة، وأثرها على المقاربة التنموية الحديثة في الجزائر؟**

وحري أن تنبثق عن الإشكالية الأساسية لهذا الموضوع جملة من التساؤلات الفرعية، الإجابة عنها يعني الإجابة عن الإشكالية الأساسية وتتمثل في:

-مدى الاهتمام بمفاهيم البيئة والتنمية وسبل حمايتهما كقيم اجتماعية، وقانونية، وحقوق وجب إمعانها للفرد والجماعة؟

– ماعلاقة هذه القيم والحقوق بالمنظومة والشرعة العالمية لحقوق الإنسان؟ وهل استطاعت هذه الشرعة أن تحتضن هذه الحقوق؟ وفي أي فئة صنفت؟

– على أساس عدم كفاية ونجاعة الوسائل التقليدية والحلول التقنية والتكنولوجية الواردة والمستنبطة من الوثائق الدولية والوطنية (الإعلانات، الاتفاقيات، الصكوك، الدساتير، التشريعات العادية الوطنية) في تحقيق الحماية اللازمة للبيئة بالتنمية المستدامة، إلى أي مدى يمكن التوفيق بين حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، كضمانة لحماية حقوق الأجيال الحاضرة والقادمة؟

–إلى أي حد تبلغ أهمية الاستراتيجيات التنموية في الجزائر الجديدة، وقيامها على المقاربات البيئية، في تحقيق مصالح الأجيال الحاضرة والمستقبلية؟

لعل الإجابة على التساؤلات الفرعية ومن ثم الإجابة على الإشكالية الجوهرية لهذه الدراسة، يستوجب التركيز على جوانب منهجية في تناول هذا الموضوع، وانطلاقا من أن المسالة البيئية والتنموية وحقوق الإنسان، تتقاطع فيها مجموعة من الأبعاد، السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية والعلمية والتقنية والتكنولوجية، وحتى العقائدية الفكرية الحضارية،...الخ، فإنه سيتم إتباع المنهج الأساسي المتمثل في **المنهج الوصفي**، إذ يشكل الوصف المدخل الصحيح لفهم الواقع ومعطياته، المرتبطة بمحددات مفاهيم البيئة والتنمية، وتقاطعهما مع الجيل الثالث لحقوق الإنسان في مختلف وثائق الأمم المتحدة، من مؤتمرات واتفاقيات وإعلانات دولية، وحتى في القوانين والدساتير الوطنية للدول.

وتم في هذا الإطار الاعتماد على الأدوات التحليلية للمنهج الوصفي، للكشف عن جوهر وأهمية حماية البيئة بالتنمية المستدامة، باعتبارهما من الحقوق الأساسية التي يرتكز عليها الجيل الثالث لحقوق الإنسان، والبحث عن العلاقة المتبادلة بين وسائل الحماية الدولية والوطنية، وتحينها وتحديثها، لتحقيق التوفيق بين التنمية والبيئة، ويتم الوصول إلى ذلك بتحليل النصوص القانونية والتنظيمية المهتمة بحماية البيئة في إطار مستدام.

كما سيتم الاستعانة بأسلوب **المنهج المقارن**، حيث عمدنا أولا، مقارنة هذه القوانين الوضعية بنظام الشريعة الإسلامية، وذلك بتبيان أوجه الاتفاق وأوجه الاختلاف بينها، فيما تلعق بالآليات سواء كانت تشريعية أو مؤسساتية وحتى قضائية، وثانيا، إلى المقارنة بين القانون الجزائري والقوانين التي سبقته في مجال هذه الدراسة، وهي القوانين المتحدة من حيث الزمان والمختلفة من حيث المكان، مثل القانون الفرنسي، وكذا مقارنة القوانين السابقة سواء كانت ملغاة او سارية المفعول، بقوانين لاحقة، وهي القوانين

المتحدة من حيث المكان والمختلفة في الزمان، مثل قانون حماية البيئة 83-03 الملغى بالقانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

وتهدف هذه المقارنة سواء بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية أو بين القوانين فيما بينها إلى إعادة النظر فيها، والتفكير في اقتراح أنجع السبل لتعديلها أو تتميمها بما يضمن قواعد قانونية متكاملة تتماشى مع متطلبات المقاربة الاقتصادية والاجتماعية ضمن إطار الجزائر الجديدة، مع إيلاء الاهتمام الأكبر بالتفكير الجدي والعلمي البعيد عن العاطفة، بالاحتكام إلى قواعد الشريعة الإسلامية.

في سبيل محاولة الوصول إلى الهدف المنشود تناولنا الأفكار الأساسية لموضوع الأطروحة حيث قسمنا الخطة إلى بابين، تناولنا في **الباب الأول**، مفهوم البيئة والتنمية بين المتطلبات الفكرية والأبعاد الإنسانية، هذا الباب يعد بمثابة المدخل إلى الموضوع والإطار النظري للدراسة، وتم تقسيمه إلى فصلين، **الفصل الأول**، أبرزنا فيه دور الأجيال الثلاثة في تنمية المفهوم المعاصر لحقوق الإنسان، وتعرضنا في **الفصل الثاني**، إلى إيضاح كيفية انتقال البيئة والتنمية من القيم الاجتماعية إلى الحماية القانونية، أما **الباب الثاني**، الموسوم بالآليات الحديثة لحماية البيئة تحقيقا للتنمية المستدامة، حيث تم التطرق إلى البيئة كهدف للحماية من خلال التنمية المستدامة، تناولنا في **الفصل الأول منه**، حماية البيئية في إطار المفاهيم القانونية المرنة والقابلة للتطور، وفي **الفصل الثاني**: أظهرنا الآليات الحديثة لحماية الجيل الثالث لحقوق الإنسان (البيئة والتنمية نموذجا)، والتي تدخل ضمن إستراتيجية وطنية شاملة لحماية البيئة بالتنمية المستدامة في الجزائر.

الباب الأول

البيئة والتنمية بين المتطلبات الفكرية والأبعاد الإنسانية

الباب الأول

البيئة والتنمية بين المتطلبات الفكرية و الأبعاد الإنسانية

تستند بعض الرؤى الفكرية في مجال حقوق الإنسان إلى تمايز الحقوق، وأن هذه الرؤى تشير لأجيال متتالية لحقوق الإنسان كتصنيف تاريخي وتدرجي، أما الجيل الثالث فيتمثل في مجموعة الحقوق التي جرى التعبير عنها كمفهوم جماعي شامل مثل الحق في بيئة والحق في التنمية.

هذا ا لطابع الإنساني الشامل للحقوق البيئية والتنموية، يضفي عليها طابعا أخلاقيا ، ويجعلها حقوقا غير قابلة للتنازل عنها، وغير مشروعة الانتهاك لأي سبب من الأسباب.

ولم تكن البيئة والتنمية تقوم في بادئ الأمر على أساس قانوني، بل كانت تعتبر مطالبات أخلاقية، ومادة فكرية، وقيم اجتماعية، شدت إليها مختلف مناحي العلوم، ومع مرور الوقت بدأ الاعتراف بهذه المطالب والقيم وحمايتها رسمياً عن الطريق الاتفاقات الإعلانات والصكوك الدولية، أو بموجب القوانين الداخلية، وكثيراً ما تم ضمانها في الدساتير الوطنية للدول، ويتكرر التعبير عنها في العصر الحالي بصورة شِرعة للحقوق لا يمكن لأي حكومة أن تنكرها، حيث انضوت مع مجموعة من الحقوق في الجيل الثالث لحقوق الإنسان، وغيرت من اللغة السائدة للشرعة العامة لحقوق الإنسان.

وتقتضي مبادئ المنطق، والتفكير الموضوعي، ومنهج البحث العلمي، تقديم بيان المادة الفكرية والقيم الاجتماعية، بما لها مصطلحات ذات العلاقة بالبحث، وتحديد معناها، وعرض تعريفها، وهو المخصص لهذا الباب من الدراسة، الذي تم تقسيمه إلى فصلين.

الفصل الأول: دور الأجيال الثلاثة في تنمية المفهوم المعاصر لحقوق الإنسان.

الفصل الثاني: البيئة والتنمية من القيم الاجتماعية إلى الحماية القانونية.

الفصل الأول

دور الأجيال الثلاثة في تنمية المفهوم المعاصر لحقوق الإنسان

حقوق الإنسان لصيقة بعمر البشرية، ورغم حداثة المنظومة الشارعة لها، إلا أنها عرفت جدلا ولغطا أملته اعتبارات المصلحة والقوة من جهة، والتنمية والتخلف من جهة أخرى، أثر هذا الجدل على خطاب منظومة[1]الحقوق للإنسانية الأَولَى بالتكريس والإمعان، هل هي الحقوق الفردية الذي يدور جوهرها على ما تعلق بالجانب السياسي والمدني للإنسان، أم الحقوق الجماعية المرتكزة على تنمية الشعوب والأفراد، اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحتى تكنولوجيا؟ الأمر الذي أدى إلى ظهور خطاب ومفهوم حديث في مجال حقوق الإنسان، يدعو إلى التعاون والتضامن بين الأفراد والشعوب، نتج عنه تصنيفات أكاديمية عديدة الشائع فيها أنها ثلاثة أجيال في أدبيات حقوق الإنسان.

ولأن المقام ليسعنا للاستعراض الشامل والتفصيلي مفهوم حقوق الإنسان ومنظومته القانونية، المتميزة بالسطحية والشكلية، لأن معظم الدراسات التي تناولتها، اقتصرت على سرد أحكام المواثيق الدولية، ونضم رأينا إلى القائلين، أنها منهجية تساهم في تعتيم مسألة حقوق الإنسان في المنظور الوضعي، وتضفي عليه ضبابية تجعل من قضية حقوق الإنسان مجرد حقوق يتمتع بها الفرد، دون توضيح لهذا الكائن المخاطب بهذه الحقوق.[2]

فحسبنا في هذه الدراسة تسليط الضوء على تناول المفاهيم، والمبادئ، والخصائص، وتصنيف الحقوق إلى أجيال، مع التركيز على الجيل الثالث من هذا التصنيف، الذي يعد امتداد للنموذج محل الدراسة وهي البيئة والتنمية، ولهذا الغرض قسمنا هذا الفصل الأول المسوم بـ: دور الأجيال الثلاثة في تنمية المفهوم المعاصر لحقوق الإنسان إلى مبحثين:

المبحث الأول: المفهوم التقليدي لحقوق الإنسان.

المبحث الثاني: التضامن بين الأجيال مفهوم معاصر لحقوق الإنسان.

1- شملت لغة هذا الخطاب مفاهيم: التكريس، الإمعان، الحجب، الإنكار، الإلغاء، أنظر، مكتب الأمم المتحدة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، حقوق الإنسان والسجون، دليل تدريب موظفي السجون على حقوق الإنسان، سلسلة التدريب المهني العدد رقم 11، الأمم المتحدة نيويورك وجنيف، 2011، ص3.

2- محمد أرزقي نسيب، مجلة كلية أصول الدين، العدد الأول، الجزائر، سبتمبر 1999، ص254.

المبحث الأول:

المفهوم التقليدي لحقوق الإنسان.

هيمن خطاب حقوق الإنسان على القوانين والأفكار دوليا ووطنيا، لما له من أهمية في استمرارية الحياة على الأرض، وبما عليه من تجاذب حول اعتباره شعار سياسيا، أو متطلبا أخلاقيا، أو أساسا قانونيا.

هذا الخطاب مر بمراحل عديدة لعبت فيه المعتقدات الدينية، والحروب، والدراسات الفكرية والفلسفية دورا كبيرا في تشكيله وبلورته إلى مفاهيم ومبادئ وخصائص وتصنيفات، حتى تم ترجمته إلى إعلانات واتفاقيات وعهود، وقواعد دستورية، ولأن إشكالية هذا المفهوم، سواء كان دوليا أو وطنيا، لا يطرح خارج إرادة الدولة، حقوقا فرديا كانت أو جماعية، وقد تكون الحجة بسيطة، إما مصلحة الدولة(في نطاق الدولة الوطنية) أو بسبب الشرعية الدولية في إطار المجتمع الدولي، الخاضع لهيمنة القوى المتحكمة في زمام القرارات الدولية، وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة.[1]

المطلب الأول: مفهوم حقوق الإنسان.

المطلب الثاني: الثابت والمتغير في مفهوم حقوق لإنسان.

المطلب الثالث: تكيف مفهوم حقوق الإنسان مع الواقع الدولي المتغير.

المطلب الأول:

مفهوم حقوق الإنسان.

من أجل التوصل إلى إعطاء مفهوم دقيق لحقوق الإنسان، يمكن الانطلاق من منهجية تحدد مكونات الشيء بدلالة تفكيكه وتركيبه، فعبارة حقوق الإنسان تتكون من مفردتين أساسيتين، الأولى هي (الحق) والثانية هي(الإنسان)، وهذا التركيب في المصطلح يضعنا أمام تحديد مفاهيم أساسية لإيجاد تعريف لحقوق الإنسان.

الفرع الأول:ماهية الحق

الفرع الثاني: تحديد معنى الإنسان موضوع الحق.

الفرع الثالث: تعريف حقوق الإنسان.

الفرع الرابع: حقوق الإنسان في الإسلام.

1- محمد أرزقي نسيب، مرجع سابق، ص254.

الفرع الأول: ماهية الحق:

نتناول في هذا الفرع المفهوم اللغوي والاصطلاحي لفكرة حقوق الإنسان، حيث نجد أن لفظة الحق كغيرها من الألفاظ الاجتماعية والقانونية، تحتمل في مدلولها معاني عدة من الناحية اللغوية، والاصطلاحية، حتى يتضح المعنى المراد الوصول إليه في فهم مصطلح حقوق الإنسان.

أولاً : الحق في اللغة: تجمع الدراسات اللغوية على أن مفهوم الحق له نفس المعنى، في اللغات الثلاث:

أ-في اللغة العربية: والحَقُ من حَقَ، يَحِقُ، حَقًا، ويُجْمَعُ عَلَى حُقُوقٍ، وإِحْقَاقٌ، وحَقَاقٌ[1]، والحَقُ ضد الباطل، فقد جاء في لسان العرب لابن منظور، بأن الحق هو نقيض الباطل[2]، قال تعالى: ﴿ولاَ تَلْبِسُواْ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُواْ الْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[3]، والحَقُ بمعنى الصَدْقُ، فَتَقَ وحَقَ الأمر بمعنى صح وثبت وصدق[4]، وله معان كثيرة، قال سبحانه وتعالى﴿لَقَدْ حَقَّ الْقَوْلُ عَلَى أَكْثَرِهِمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[5]،والحق من أسماء الله الحسنى، قال تعالى:﴿ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقِّ أَلَا لَه الْحُكْمُ وَهُوَ أَسْرَعُ الْحَاسِبِينَ﴾[6]، ومعناه المستحق للعبادة، الثابت الذي لا يزول، والمتحقق وجوده أزلاً وأبداً، واجب الوجود لذاته، ولا وجود إلا به[7]، قال تعالى: ﴿وَلَوِ اتَّبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ بَلْ أَتَيْنَاهُمْ بِذِكْرِهِمْ فَهُمْ عَنْ ذِكْرِهِم مُعْرِضُونَ﴾[8]، وهو اسم من أسماء الله تبارك وتعالى وصفاته، قال تعالى:﴿ذَلِكَ

1- مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط، بإشراف محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1998، ص874.

2- أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، المجلد 4، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2008، ص 3387.

3- سورة البقرة الآية 42.

4- جنيدي مبروك، نظام الشكاوى كآلية للتطبيق الدولي لاتفاقيات حقوق الإنسان، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في الحقوق، تخصص : قانون دولي عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015/2014، ص16.

5- سورة يس الآية 7.

6- سورة الأنعام الآية 62.

7- محمد أحمد المعداوى، المدخل للعلوم القانونية "نظرية الحق" جامعة بنها، مصر ص 5، على الربط:
https://cte.univ-setif2.dz/moodle/pluginfile.php/25304/mod_resource/content/1/122.pdf،
تاريخ التصفح: 2020/10/07، د، ص.

8- سورة المؤمنون الآية71، والآية 17 من نفس السورة: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعَ طَرَائِقَ وَمَا كُنَّا عَنِ الْخَلْقِ غَافِلِينَ﴾.

بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّهُ يُحْيِي الْمَوْتَىٰ وَأَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾[1] ومن معاني الحق الثابت والوجوب، قال تعالى:﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّه إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ الشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ وَيُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُحِقّ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ وَيَقْطَعَ دَابِرَ الْكَافِرِينَ﴾[2]، وهو القرآن الكريم، قال تعالى:﴿فَقَدْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ فَسَوْفَ يَأْتِيهِمْ أَنْبَاءُ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾[3]، وهو العدل، قال تعالى:﴿وَأَشْرَقَتِ الأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا وَوُضِعَ الْكِتَابُ وَجِيءَ بِالنَّبِيِّينَ وَالشُّهَدَاء وَقُضِيَ بَيْنَهُم بِالْحَقِّ وَهُمْ لا يُظْلَمُونَ﴾[4]،ويقال(هو أحق به) بمعنى أجدر، ويقال(كان حقا له في مال أبيه) أي له نصيب وحظ في ذلك المال، قال تعالى:﴿وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾[5]،كما يعني الوجوب والثبوت، يقال: حق يحقُ ويحَقُ (بكسر الحاء وضمها)، حقا وحقوقا صار حقا وثبت[6]، وهو الشيء الثابت قطعا بلا شك، أو هو النصيب الواجب للفرد، أو الجماعة.[7]

ب–في اللغة الإنجليزية: تمتد هذه المعاني المتعددة للحق باللغة الإنجليزية، فتتسع كلمة Right إلى ما هو حق للفرد أو الجماعة، بالإضافة إلى ما قد يكون صائبا أو مشروعا أو مستحسنا What is the right thing to do.?

ج–أما اللغة الفرنسية: فمعنى كلمةDroit المشتقة من الكلمة اللاتينية Directus، وتعني الصواب والعدل[8]، وإذا ما كتب الحرف الأول مكبراDroit، يعني بها الفقهاء مجموعة القواعد الملزمة التي تحكم سلوك الأفراد وعلاقاتهم في المجتمع، أما إذا ابتدأت هذه الكلمة بحرفdroit" d"، فإما يعنون ما نطلق عليه باللغة العربية حق وجمعها حقوقdroits، وكلمة الحقوق في تعني للوهلة الأولى أنها« مجموعة من

1– سورة الحج، الآية 06.

2– سورة الأنفال، الآية 07.

3– سورة الأنعام، الآية 05.

4– سورة الزمر، الآية 69.

5– سورة الذريات، الآية 19.

6– آلاء حماد،حقوق الإنسان وحرياته، إشكالية المفهوم والتنظيم الدستوري، واقع الحقوق والحريات العامة في فلسطين، بين التنظيم والتقييد والرقابة، معهد الحقوق، جامعة بيرزيت، فلسطين،2013، ص45.

7– سقني فاكية، التمكين من حقوق الإنسان: متطلباته وموانعه في الوطن العربي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في القانون العام، تخصص: حقوق الإنسان والحريات الأساسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة01، 2016/2015. ص 27.

8– عصمت عدلي، طارق إبراهيم الدسوقي، حقوق الإنسان بين التشريع والتطبيق، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، د. ط، 2008، ص21.

الامتيازات التي يتمتع بها الأفراد، تضمنها بصورة أو بأخرى السلطات العامة أو تلك التي تستحق الضمان» .[1]

ثانيا–الحق في الاصطلاح: فقد حاولت نظريات كثيرة ومذاهب عدة وضع تعريف محدد للحق، ويعرف فقهاء القانون الحق بأنه:«تلك الرابطة القانونية التي بمقتضاها يخول لشخص على سبيل الإنفراد والاستئثار التسلط على شيء أو لاقتضاء أداء معين من شخص أخر»[2]، وهو «السلطة أو الإمكانية أو الامتياز التي يمنحها القانون للشخص تمكينا له من تحقيق مصلحة مشروعة يعترف له بها ويحميها»[3].

وقيل أنه«كل مركز شرعي من شأنه أن ينتفع به صاحبه أو غيره، فالحق:مصلحة أي منفعة، تثبت لإنسان ما أو لشخص طبيعي أو اعتباري أو لجهة أخرى،ولا يعتبر الحق إلا إذا قرره الشرع أو القانون والنظـام أو العرف والاتفاقية والميثاق»[4]، وتم تحديده على أنه «ميزة يقرها القانون لشخص ما، على شيء معين، ويحميها بطريقة قانونية، ويستطيع هذا الشخص عن طريق هذه الميزة التصرف في ذلك الشيء كافة التصرفات التي يقرها القانون»[5]، وقد عرف معجم مصطلحات حقوق الإنسان الحق بأنه:«قدرة شخص من الأشخاص على أن يقوم بعمل يمنحه القانون له ويحميه تحقيقا لمصلحة يقرها، وأنً كل حق يقابله واجب».[6]

الفرع الثاني: تحديد معنى الإنسان موضوع الحق.

لفظة الإنسان الذي يعد موضوع الحق، كانت كغيرها من الألفاظ، التي اختلفت عليها كل التيارات الفكرية، التي تحدثت عن إنسانها الذي تراه وفق معتقداتها وتراثها، وبسبب هذا التعقيد نتناول في هذا الفرع، المدلول العام المرتبط بمصطلح الإنسان في سياق منظومة حقوق الإنسان:

1– عزوز غربي، حقوق الإنسان بالمغرب العربي دراسة في الآليات والممارسات، دراسة مقارنة–تونس، الجزائر، والمغرب،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2013/2012، ص11.

2– عبد الحكيم حسن العيلى، الحريات العامة في الفكر والنظام السياسي في الإسلام، دراسة مقارنة، دار الفكر العربي، مصر، د.ط، 1983، ص176 .

3– محمد سامر عاشور، مدخل إلى علم القانون، منشورات الجامعة السورية الافتراضية، سوريا، د. ط، 2018، ص 3.

4– محمد الزحيلي، الحرية الدينية في الشريعة الإسلامية أبعادها وضوابطها، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد الأول، سوريا، 2011، ص172.

5– آلاء حماد، مرجع سابق، ص45.

6– إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، معجم مصطلحات حقوق الإنسان، كتاب الإلكتروني، د، م، ن، مصر، الطبعة الأولى، 2006، ص210.

أولا- معنى كلمة الإنسان: كلمة إنسان كغيرها من المفاهيم لها معاني لغوية وأخرى اصطلاحية:

أ- الإنسان لغة:اسم جنس يطلق على الذكر والأنثى[1]، فيقال للرجـــل (إنسان)، وللمرأة (إنسان)، ولا يقال لها إنسانة[2]،وهذا اللفظ مأخوذ من أَنَسَ، وهذا المعنى أن الإنسان ليس وحشيا وإنما هو مدني بطبعه[3]، والإنسانية لغة: خلافا للبهيمية، وجملة صفات التي تميز الإنسان، أو جملة النوع البشري التي تصدق عليها هذه الصفات.[4]

وجاء في مختار الصحاح للرازي ما نصه (أنس): الأنس البشر والواحد اِنْسِي بالكسر وسكون النون،والجمع أناسي،قال تعالى:﴿وَنُسْقِيَهُ مِمَّا خَلَقْنَا أَنْعَامًا وَأَنَاسِيَّ كَثِيرًا﴾[5]، وفي لسان العرب، والواحد أنسي وأناس[6]، ويطلق لفظ الإنسان في اللغة على كل فرد من أفراد الجنس البشري.[7]

ب-تحديد الإنسان اصطلاحا:الكائن الحي المفكر، والإنسان الراقي ذهنا وخلقا ومنه جاءت الإنسانية[8]،وهو الخليفة في الأرض سلحه الله بالعلم ثم حمله الأمانة، ويجد أن الله دائما في حسه، تدور حياته إرضاء له وتتوقف استجابة لذلك[9]،فهو الذي خلقه الله تعالى لأعمار الأرض ولعبادته.

1- أحمد بن علي المقري الفيومي الرافعي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، مطبعة التقدم، مصر، الطبعة الأولى،1909، ص15.

2- هاني سليمان الطعيمات، حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، دار الشروق للتوزيع والنشر، عمان، الطبعة الأولى، الإصدار الثاني، 2006، ص15.

3- رجاء مراد الشاوي، حقوق الإنسان في الفكر العربي الإسلامي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة العربية، 2014، ص46.

4- جنيدي مبروك، مرجع سابق،ص20.

5- سورة الفرقان، الآية 49.

6- وهو لفظ مشتق من الإنس ووزنه (فعلان) وهو قول اللغويين البصريين، وقيل أنه مشتق من النسيان وهو قول اللغويين الكوفيين، وعلى ذلك سمي الإنسان إنسانا إما لتآنسه وإما لنسيانه، وهو يختص بالأخير بين الكائنات باسم يميزه وهو اسم الإنس أنظر، محمد الخاقاني، حقوق الإنسان، ص2، على الرابط: https://www.academia.edu/33010782، تاريخ التصفح 2021/05/24، د، ص.

7- نسرين محمد عبده حسونة، حقوق الإنسان في المفهوم والخصائص والتصنيفات والمصادر، كتاب إلكتروني، شبكة الألوكة، ص 4، على الرابط: https ;//www.alukh.net/library/0/82711/ixzz5a21AUFP ، تاريخ التصفح:2021/05/24.

8- سقني فاكية، مرجع سابق، ص27.

9- محمد عنجريني، حقوق الإنسان بين الشريعة والقانون، نصا ومقارنة وتطبيقا، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان، ب، ط، 2002، ص13.

والإنسان هو كل آدمي مهما اختلفت الصفات والاعتبارات، أو هو(آدم) و(حواء) ومن تولد منهما وتناسل، والمتواجد على الأرض، والمكون من جسم وروح[1]، وهي الجزء غير المادي في الإنسان، وهي محط السمو والترقي والاتصال بعالم الملكوت[2]، ويختلف الإنسان عن بقية الكائنات الحية بما يمتلكه من تفكير وإدراك ونطق ووظائف عديدة يتميز بها عن سائر الأنواع الحية، فهو يحمل صفة الكائن الفردي باحتفاظه بشخصيته وكيانه، وكذلك كائن اجتماعي يبحث عن الاجتماع بالآخرين وهذه الصفة هي التي أدت إلى ظهور حقوق الإنسان لأنها لا تظهر إلا في مواجهة الغير والعيش في مجتمع[3]، وفي علم الاجتماع، الإنسان حيوان اجتماعي، عاقل ومفكر.[4]

ثانيا-الإنسان بين النموذج المسيحي والنموذج الإسلامي: يتمايز النموذجان في نظرتهما للإنسان من حيث النظرة إلى الروح والجسد:

أ-النموذج المسيحي: إن النموذج الذي كان سائدا عن مفهوم الإنسان في العصور الوسطى المسيحية، تلك التفرقة العجيبة بين شيء اسمه مملكة الله وآخر اسمه مملكة الشيطان، والنظر للإنسان على أنه مشدود للأولى بروحه وللثانية بجسده، فالروح بهذا المعنى تنتمي إلى المقدس، والجسد إلى المدنس، وخلاص الإنسان في نظرهم يتمثل في التكفير عن الخطيئة الأصلية، التي كان الجسم وشهواته سببها نتيجة أكل آدم من الشجرة المنهي عنها.

أما في المرجعية الأوربية الحديثة، فقد حاولت تقديم نموذج للكمال الإنساني، فكريا وأخلاقيا وجماليا، يتعارض مع النموذج الذي كان سائدا في الفكر الكنسي، محاولا تمزيق الثنائية العجيبة وذلك برد الاعتبار للجسد، بوصفه جزءا لا يتجزأ من ماهية الإنسان ككائن بشري، فأصبح يُنظر إليه على أنه يسمو بإنسانيته ذاتها لا بشيء خارجها، طالبا الكمال بروحه وجسمه ساعيا إلى السيطرة على العالم وتسخيره لفائدته.[5]

ب-النموذج الاسلامي: أما في الإسلام فإن أول ما يشدنا للتأسيس لمفهوم الإنسان المظاهر التالية:

1- ورد لفظ الروح أثنى عشر موضعا في القرآن الكريم.

2- رجاء مراد الشاوي، مرجع سابق، ص45.

3- محمد الخاقاني، مرجع سابق، ص2.

4- أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، الطبعة الأولى، 1993،ص201.

5- محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الإنسان،منظمة اليونسكو، 1996، ص20.

1-الغاية من لفظة الإنسان في حد ذاتها:يستخدم لفظ الإنسان[1]في مواضع المسؤولية والتكريم، بينما لفظ البشر يقصد به الجانب المادي في الإنسان أي الجانب الجسدي، فالمشركون يعترضون على أن يكون الرسول بشرا[2] يأكل الطعام ويمشي في الأسواق[3]،قال تعالى:﴿ وَقَالُوا مَالِ هَٰذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ لَوْلَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُ نَذِيرًا﴾[4] وقد جاء لفظ "الإنسان" و"الناس"عشرات المرات، حيث تمت الإشارة غير مرة إلى خلق الإنسان ونشأته، بما تحمله من إشارات دالة على العناية والتكريم بهذا الإنسان.[5]

2-التميز في الخلق والروح:هو ما جاء في قوله تعالى:﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾[6]، ووفقا لتفسير هذه الآية في تكرمة بني آدم، له مفهوم ذو بعدين، بعد عقلي (العقل والتمييز والنطق) وبعد حضاري (الخط وتدبير المعاش)، وعليه فالإنسان يخلو من ثنائية النفس والجسد التي شغلت الفكر الأوربي الديني والفلسفي..، ذلك أن الإنسان في المنظور القرآني هو روح وجسد، ولم يرد في القرآن البتة ما يحط من قيمة الجسد، بل بالعكس يذكر الجسم في القرآن في الأمور التي يكون بها الفضل والتفوق، ومن ذلك قوله تعالى﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ قْوِيمٍ﴾[7] إذن فتكريم الإنسان، إنما هو بروحه وجسده معا، ويعني ذلك تمتعه بجملة من الحقوق.[8]

الفرع الثالث: تعريف حقوق الإنسان:

بعد إيضاح معاني لفظتي الحق والإنسان، فإننا حين العودة إلى دمج المصطلحين، نتجه نحو تعقيد وغموض أكثر في تعريف حقوق الإنسان، الذي تتجاذبه الاعتبارات السياسية والقانونية، ومن أجل تقريب الصورة العامة لتعريف حقوق الإنسان، كان لزاما في هذا الفرع، إبراز علاقة الحق بالقانون أولا، ثم الخوض في التعريفات المختلفة لحقوق الإنسان ثانيا.

1- ورد لفظ الروح اثنان وستون موضعا في القرآن الكريم كلها تؤكد ميزة الاستخلاف في الأرض.

2- ورد لفظ بشرا اثنين وثلاثون موضعا في بشرية الرسل والأنبياء.

3- رجاء مراد الشاوي، مرجع سابق، ص44.

4- سور الفرقان، الآية 7.

5- جنيدي مبروك، مرجع سابق،ص20 .

6- سور الإسراء، الآية 70.

7- سور التين، الآية 4.

8- محمد عابد الجابري، مرجع سابق،ص 20.

أولا- علاقة الحق بالقانون:هناك ترابطا تاما واتصالا وثيقا بين الحق والقانون:

أ-التحديد القانوني للحق:لا ينشأ الحق إلا إذا أقرته واعترفت به قاعدة قانونية، والقانون يهدف بصورة أساسية إلى تحديد الحقوق، وبيان مداها وكيفية اكتسابها وانقضائها، وبعبارة أخرى أن الحق هو ثمرة القانون ونتيجته، كما أن القانون يتمثل عمليا تطبيقه بما ينجم عنه من حقوق، وذهب رأي إلى أن الصلة وثيقة بين القانون والحق، لأن القانون هو الذي يرتب الالتزامات والحقوق.[1]

ب-الاتجاهات المتعددة لتعريف القانوني للحق: للحق معنيان، الأول ما كان فعله مطابقاً لقاعدة محكمة أي ثبت ووجب وحق المرء أن يفعل كذا، والثاني ما تسمح بفعله القوانين الوضعية أو ما تسمح به العادات والتقاليد والأخلاق، ولهذا فقد اختلف فقهاء القانون بشأنها اختلافا كبيراً، حيت ذهب البعض إلى إنكارها وعلى رأسهم الفقيه الفرنسي ليون ديكي، ولكن هذه الصعوبة لم تمنع الفقهاء من إعطاء مفهوم إجمالي وغير محدد للحق مما أدى إلى ظهور اتجاهات ومذاهب عديدة في تعريفه[2] وأهم تلك الاتجاهات أو المذاهب ما يلي:

1-المذهب الشخصي: يتزعم هذا الاتجاه أو المذهب الفقيه الألماني فريدريك كارل فون سافيني، عرف الحق بأنه: « قدرة أو سلطة إرادية تثبت للشخص ويستمدها من القانون »، وقدُ انتقدت هذه النظرية بسبب أنها تربط الحق بالإرادة بينما قد يثبت الحق الشخصي دون أن تكون له الإرادة، أي أنها صفة تلحق بالشخص فيصبح قادرا على القيام بأعمال معينة تحقق له في الغالب مصلحة يريدها.[3]

2-المذهب الموضوعي: ومنهم من إهتم بمحل الحق أو موضوعه، حيث يتزعم هذا المذهب الفقيه الألماني أهرنج، حيث عرف الحق بأنه: «مصلحة يحميها القانون، قد تكون هذه المصلحة مادية كحق الملكية مثلا، وقد تكون معنوية كالحقوق الشخصية، مثل الحق في الحرية والحق في سلامة البدن».[4]

1- ولكن يثار التساؤل أيهما أسبق، وأيهما يستند إلى الآخر؟ والإجابة على هذا التساؤل تختلف في الفكر الليبرالي عنه في الفكر الاشتراكي، حيث يرى أصحاب المذهب الليبرالي أن الأفراد يتمتعون بحقوق طبيعية قبل قيام الجماعة المنظمة وقبل القانون، وأن وظيفة القانون هي المحافظة على تلك الحقوق، بينما يرى أصحاب المذهب الاشتراكي أن الجماعة هي غاية كل تنظيم قانوني، وأنه ليس للفرد التمسك بحقوق فردية على حساب الجماعة، أنظر، محمد سامر عاشور، مرجع سابق، ص 4.

2- محمد حسن خمو، كرانس سربست عمر، الضامنات الدولية لحقوق الإنسان، المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز، كردستان، المجلد8 ،العدد 4، العراق، 2019، ص177.

3- أحمد الرشيدي، عدنان السيد، حقوق الإنسان في الوطن العربي، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، 2002، ص16.

4- كامل السعيد، وآخرون، مبادئ القانون وحقوق الإنسان،الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة، مصر، الطبعة الثانية، 2008، ص72.

3-المذهب المختلط: واتجه فريق ثالث اتجاهاً وسطاً، جمع فيه بين المذهب الشخصي والمذهب الموضوعي، وتعريف الحق وفقا لهذا الاتجاه «سلطة للإرادة الإنسانية معترف بها ويحميها القانون»، وقد ينظر إليه من خلال سلطة مقصودة بها خدمة مصلحة معينة مالية أو غير مالية، ويعرف هذا الاتجاه الحق بأنه: «المصلحة التي يحميها القانون وتقوم على تحقيقها والدفاع عنها إرادة معينة».[1]

4-النظرية الحديثة: نتيجة للانتقادات الموجهة للنظريات السابقة، ظهر اتجاه جديد في تعريف الحق نادي به الفقيه البلجيكى دابان، حيث ركز اهتمامه على عنصري الاستئثار والتسلط في تعريفه للحق، ويعرف أصحاب هذا المذهب الحق على أنه: « ميزة يمنحها القانون لشخص ما ويحميها بطريقة قانونية ويكون له بمقتضاها الحق في التصرف».[2]

ثانيا- تعريف حقوق الإنسان: ليس هناك اتفاق على مصطلح واحد لحقوق الإنسان، بل هناك عدة مصطلحات تستخدم للدلالة حقوق الإنسان:"الحقوق الإنسانية"، "حقوق الشخصية الإنسانية"، فهي تعبيرات تم استخدامها بالتناوب للدلالة على المصطلح نفسه، وفي السابق كان تعبير"الحقوق الطبيعية" هو المستخدم بشكل أكبر إلى جانب "الحقوق الفطرية أو الأصيلة"، ولكن أكثر المصطلحات شيوعا منذ القرن التاسع عشر وحتى يومنا هذا، هو مصطلح "حقوق الإنسان".[3]

مصطلح حقوق الإنسان يشير إلى الحقوق التي البشر ينبغي أن يتمتعوا بها لأنهم "آدميون" وينطبق عليهم الشرط الإنساني لأن هذه الحقوق ليست منحة من أحد، ولا يؤذن فيها من الدولة، وهذه الأخيرة لا تمنعها، وإذا كانت الأنظمة القانونية تختلف من دولة إلى أخرى فإن الحقوق المقررة "للإنسان" هي استحقاقات لا لبس ولا غموض لها في القانون الدولي، وكل دولة مطالبة بأن تكيف أنظمتها القانونية بحيث تستوعب وتعكس وتطبق القانون الدولي الخاص بحقوق الإنسان.[4]

وتناول تعريف حقوق الإنسان العديد من أعلام الفقه الغربي من أمثلتهم رينيه كاسان الذي عرفها بأنها:«فرع خاص من فروع العلوم الاجتماعية، يختص بدراسة العلاقات بين الناس، استنادا إلى كرامة الإنسان، بتحديد الحقوق والرخص الضرورية لازدهار كل كائن بشري»[5]، واقترح كارل فاشاك، تعريفا آخر وكتب أن حقوق الإنسان:« علم يتعلق بالشخص، ولا سيما الإنسان العامل، الذي يعيش في ظل دولة،

1- عصمت عدلي، طارق إبراهيم الدسوقي، مرجع سابق، ص 22.

2- كامل السعيد، وآخرون، مرجع سابق، ص72.

3- نسرين محمد عبده حسونة، مرجع سابق، ص 5.

4- سقني فاكية، مرجع سابق، ص 28.

5- أحمد الرشيدي،عدنان السيد حسين، مرجع سابق، ص21.

ويجب أن يستفيد من حماية القانون عند اتهامه بجريمة، أو عندما يكون ضحية للانتهاك عن طريق تدخل القاضي الوطني والمنظمات الدولية، كما ينبغي أن تكون حقوق(أي إنسان) ولاسيما الحق في المساواة، متناسقة مع مقتضيات النظام العام»، ومع أن هذا التعريف لا يشابه التعاريف التي أعطيت لحقوق الإنسان، إلا أنه أقرب إلى الحقيقة، فالإنسان العامل هو الذي أخذ بعين الاعتبار بصفة مباشرة وفي أوضاع محددة وليست الحرية وحدها، وإنما العدالة أيضا التي تعتبر كحق من أهم الحقوق.[1]

وحاول الفقه العربي إعطاء تعريف لحقوق الإنسان حيث نظر إليها أحمد الرشيدي على أنها: «مجموعة الاحتياجات أو المطالب التي يلزم توافرها بالنسبة إلى عموم الأشخاص، دون تمييز بينهم سواء لاعتبارات الجنس، أو النوع، أو اللون، أو العقيدة السياسية، أو الأصل الوطني، أو إلى اعتبار آخر»[2]، كما أكد مصطفى كامل السيد بأن حقوق الإنسان تشير إلى: « وجود مطالب واجبة الوفاء بقدرات أو إمكانات معينة، يلزم توافرها على أسس أخلاقية لكل البشر، دونما تمييز فيما بينهم على أساس النوع، أو الجنس، أو اللون، أو العقيدة، أو الطبقة، ذلك على قدم المساواة بينهم جميعا، ودون أن يكون إلى منهم أن يتنازل عنها».[3]

ومن خلال ما تم عرضه من تعريفات لحقوق الإنسان، نتفق مع الذين استنتجوا أن مصطلح حقوق الإنسان كغيره من مصطلحات العلوم الإنسانية، لا يمكن وضع تعريف جامع مانع شامل له، فهي في تطور مستمر مع تطور الظروف المحيطة سواء على الصعيد الدولي أو الإقليمي أو المحلي على المستوى السياسي أو القانوني، ومن الواضح أنه لا يمكن أن يختلف أحد على أن حقوق الإنسان هي جميع الحقوق التي بدونها لا يستطيع أن يحيا الإنسان حياة حرة كريمة وهي تشمل كافة الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية.[4]

الفرع الرابع:حقوق الإنسان في الإسلام:

ما يميز الإنسان في المفهوم الإسلامي، كونه وضعا معلوما، محددا بنصوص الوحي، التي تتجه إلى النوع الإنساني قاطبة، وحقوقه أدوات ضرورية وفرها الخالق لبقائه في الحياة، وهي ليست محصورة في فئة معينة، وإنما هي لصيقة بالصفة الآدمية للإنسان، بغض النظر عن الاختلاف في الدين.

1- عزوز غربي، مرجع سابق، ص14.

2- أحمد الرشيدي، عدنان السيد حسن، مرجع سابق، ص 35.

3- سقني فاكية، مرجع سابق، ص 28.

4- نسرين محمد عبده حسونة، مرجع سابق، ص 28.

أولا–المصدر الشرعي لحقوق الإنسان في الإسلام: الإنسان المخلوق لا يمكن أن يعطي لنفسه حقا، وكل الحقوق التي منحه إياه الشارع ليست إلا تفضلا ومِنَة منه[1]، وفي هذا المعنى يقول الشاطبي: «ما هو حق للعبد إنما ثبت كونه حقا له بإثبات الشرع ذلك له، لا بكونه مستحقا لذلك بحكم الأصل».[2]

وقد أشار القرآن الكريم إلى كون الحقوق والحريات منحا إلهية، فمثلا ذكر الحق بوصفه منحة إلاهية في قوله تعالى:﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا فَهُمْ لَهَا مَالِكُونَ﴾[3]، وأشار إلى حق الحياة بوصفه منحة إلهية، قال تعالى: ﴿ قُل هُو الَّذِي أَنْشَأَكُمْ وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ قَلِيلًا مَا تَشْكُرُونَ﴾[4]، ومن هنا فإن علماء الشريعة يقسمونه إلى قسمين، حق الفرد: يشمل جميع الحقوق التي تتعلق بها مصالح الأفراد، حق الله تعالى: وهو ما يتعلق به النفع العام للعالم، وشرع حكمه للمصلحة العامة، فلا يختص به أحد، ونسب إلى الله تعالى تعظيما لشأنه.[5]

ثانيا–مبادئ حقوق الإنسان في الإسلام: تنازع الأمريكيون والفرنسيون على من له الأسبقية والشرف وضع المبادئ الأولى لحقوق الإنسان المتمثلة في المساواة، الأخوة، والحرية[6]، ولكن الإسلام قد عرفها ودعا إليها، قبل أن يكتشفها هؤلاء بآلاف السنين[7]:

أ–المساواة: معناها أن الناس متساوون في تطبيق القانون، وفي الحقوق والواجبات، لا فرق بين قوي وضعيف، ولا غني وفقير، ولقد قال(ص):«أيُّها الناسُ إنَّ ربَّكمْ واحِدٌ وإنا أباكم واحد، ألا لا فضلَ لِعربِيٍّ

1– هاني سليمان الطعيمات، مرجع سابق، ص102.

2– أبو إسحاق الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة، المجلد الثاني، دار بن عفان، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 1997، ص377.

3– سورة يس، الآية 71.

4– سورة الملك، الآية 23.

5– عبد الوهاب خلاف، علم أصول الفقه، دار القلم، دمشق، سوريا، الطبعة العاشرة، 1984، ص211.

6– عند استقراء مواد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، يلاحظ أنها تدور حول ثلاثة حقوق رئيسية (حق الحرية، حق المساواة، حق الحياة)، أنظر، محمد جلاء إدريس، آمال عبد الرحمان ربيع، حقوق الإنسان في التراث الديني الغربي والإسلام، دراسة مقارنة في ضوء المواثيق الدولية، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الأولى، 2006، ، ص26.

7– منير العجلاني، عبقرية الإسلام في أصول الحكم (يبحث في تاريخ الحكم الإسلامي من عهد النبوة إلى آخر العهد الإسلامي)، دار النفائس، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1985، ص370.

على عجَمِيٍّ ولا لِعجَمِيٍّ على عربيٍّ ولا لأحمرَ على أسْودَ ولا لأسودَ على أحمرَ إلَّا بالتَّقوَى﴾ إنَّ أكرَمكمْ عند اللهِ أتْقاكُمْ﴾.{[1]

ب- الأخوة: لا يوجد في التاريخ من دعا إلى الأخوة وطبقها عمليا سوى الإسلام ورسالات الأنبياء، قال الله تعالى:﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾[2]، ولما أخا النبي(ص) بين المهاجرين والأنصار، لم تكن هذه الإخوة مجرد لفظ أو عاطفة، ولكنها صلة الحياة التي تعدل صلة الدم، صلة القربى في النفس والمال وسائر مظاهر الحياة.[3]

ج- الحرية: لقد قضى الإسلام على جميع أنواع العبودية، فالله وحده رب الناس، ومن يستعبد غيره مدعيا الألوهية فقد جعل نفسه شريكا، فهو كافر، وأما من يستعبد غيره تسخيرا وقهرا فهو ظالم، وتجلت مظاهر هذه الحرية، وفي تقرير الوفاء بالعهود، وتكريس الحرية الشخصية، وحرية المعتقد الرأي والفكر، وشجعت على الاجتهاد، وجعلته فرض كفاية، ولم يسجل التاريخ احترام حاكم لحرية الرأي أبلغ من عمر بن الخطاب، لامرأة اعترضت على اجتهاده في مسألة المهور، فقال: «أصابت امرأة وأخطأ عمر».[4]

ثالثا- نماذج من حقوق الإنسان في الإسلام: وفي هذا الإطار سنلقي نظرة عامة على عدد من حقوق الإنسان في الإسلام مركزين على ما له علاقة مباشرة بموضوع الدراسة:

أ-الحقوق الاقتصادية: حق الفرد في التملك من الحقوق الأساسية التي نصت عليها المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وكثير من الدساتير، على اعتبار ذلك حقاً طبيعياً للفرد، أما الإسلام فهو وإن أباح للفرد الامتلاك وفق تصور معين وشروط، فإنه لا يعتبر التملك حقاً طبيعياً، لأن الملك كله الله، فكل ما يتعلق بالملكية، من طرق الحصول عليها والتصرف فيها ونوع ما يمتلك وزوالها، لا يتم شيء من ذلك إلا وفقاً للشريعة[5]:

1- محمد ناصر الدين الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، المجلد السادس، القسم الأول(2501-2800)، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى، 1996، ص449.

2- سورة الحجرات، الآية، 10.

3- عبد الكريم علوان، الوسيط في القانون الدولي العام، الكتاب الثالث، حقوق الإنسان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، الإصدار الثالث، 2006، ص18.

4- محمد عنجريني، المرجع السابق، ص26، 27، و28.

5- علال الفاسي، مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الخامسة، 1993،ص262.

1-الطبيعة: هي بثرواتها جميعاً ملك لله تعالى:﴿ لِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا فِيهِنَّ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[1]، وهي عطاء منه للبشر، منحهم حق الانتفاع بها:﴿ وسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ ﴾[2]، وحرم عليهم إفسادها وتدميرها:﴿ كُلُوا وَاشْرَبُوا مِنْ رِزْقِ اللَّهِ وَلا تَعْثَوْا فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾[3]، ولا يجوز لأحد أن يحرم آخر أو يعتدي على حقه في الانتفاع بما في الطبيعة من مصادر الرزق ﴿ وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا﴾.[4]

2-حق حماية الملكية: لا يجوز انتزاع ملكية نشأت عن كسب حلال إلا للمصلحة العامة، قال الله تعالى: ﴿ وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ وَتُدْلُواْ بِهَآ إِلَى ٱلْحُكَّامِ ﴾[5]، ومع تعويض عادل لصاحبها، قال الرسول (ص): {من اقتَطَعَ شِبرًا مِن الأرضِ ظُلْمًا، طَوّقَه اللهُ إيّاه يومَ القيامةِ مِن سَبْعِ أرَضِينَ}[6]، وحرمة الملكية العامة أعظم وعقوبة الاعتداء عليها أشد لأنه عدوان على المجتمع كله، وخيانة للأمة بأسرها.[7]

3-الحقوق الاجتماعية: المقصود بالحقوق الاجتماعية ما يحتاجه الفرد في حياته المعيشية، وتوفير الوسائل الصحية والاجتماعية له، وهي حقوق لم تكن موضوع اهتمام الدساتير الغربية ومواثيق حقوق الإنسان، إلا في وقت متأخر نتيجة ضغط النظريات الاشتراكية والمنظمات النقابية وطرداً لشبح الثورة الماركسية، على حين نجد هذه الحقوق أصيلة في التصور الإسلامي، يعتبر الإسلام معلما حضاريا بارزا في مجال الحقوق الفردية والاجتماعية، فالكاد على عياله في سبيل الله، والملكية الخاصة محمية في دائرة الحلال، وطلب العلم فريضة، والتكافل الاجتماعي من خلال توزيع أموال الزكاة والصدقات والكفارات[...].[8]

1- سورة المائدة، الآية 120.

2- سورة الجاثية، الآية 13.

3- سورة البقرة، الآية 60.

4- سورة الإسراء، الآية 20.

5- سورة البقرة، الآية 188.

6- عيسى عبده، أحمد إسماعيل يحي، الملكية في الإسلام، دار المعارف، القاهرة، مصر، د، ط، 1984، ص 186.

7- مَنِ استَعمَلنَاهُ مِنكُمْ عَلَى عَمَلٍ، فَكَتَمَنَا مِخيَطًا فَمَا فَوْقَهُ، كَانَ غلُولًا يَأتِي بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ"، " قيل يا رسول الله : إن فلاناً قد استشهد ! قال: كلا ! لقد رأيته في النار بعباءة قد غلّها، انظر، محي الدين يحي بن شرف النووي، رياض الصالحين من حديث =سيد المرسلين، (باب تحريم الظلم والمر برد المظالم، الحديث 220)، دار بن الجوزي للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعوية، 1421هـ، 2000م، الطبعة الأولى، ص137

8- نبيل مصطفى إبراهيم خليل، آليات الحماية الدولية لحقوق الإنسان، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ب. ط، 2005، ص 28.

المطلب الثاني

الثابت والمتغير في مفهوم حقوق الإنسان

إن المتفحص للشرعة العالمية لحقوق الإنسان(الإعلان والعهدين) يلحظ جليا، أنها بنيت على مجموعة من المبادئ، وتتميز بمجموعة من السمات والخصائص التي تعد التزامات في مواجهة الكافة، وأن هناك صراعا سياسيا وقانونيا وحتى فكريا وعقائديا، في فرض مفهوم ولغة معينة، مالت في بداياتها إلى الأفكار الليبرالية المكرسة للحقوق الفردية، التي دافعت على تقسيمات الحقوق التقليدية، ولكن التغيرات التي مست البنى الأساسية للنظام الدولي، والطبيعة المتطورة لحقوق الإنسان، أفرزت مفهوما حديثا، يدعو إلى جانب الحقوق الفردية تكريس الحقوق الجماعية، المبنية على التعاون والتضامن والتشارك بين الدول، والتي صنفت على إثرها حقوق الإنسان إلى أجيال.

الفرع الأول: مبادئ حقوق الإنسان

الفرع الثاني: خصائص حقوق الإنسان.

الفرع الثالث: تصنيفات حقوق الإنسان.

الفرع الرابع: أثر التصنيفات الحديثة على مفهوم حقوق الإنسان.

الفرع الأول: مبادئ حقوق الإنسان

إذا كانت المنطلقات الأولى لحقوق الإنسان هي الإعلانات والدساتير الوطنية، فقد أصبحت من المواضيع التي يوليها القانون الدولي جل اهتماماته[1]، ووضع لها جملة من المبادئ التي وجب على الدول تكريسها في نظمها القانونية الوطنية، وتعد هذه المبادئ كقواعد عامة آمرة، وتقوم على مبدأ المساواة وعدم التمييز(أولا)، مبدأ المشاركة والإدماج (ثانيا)، مبدأ الرصد والمساءلة (ثالثا)،مبدأ المساعدة والتعاون على الصعيد الدولي(رابعا).

أولا–مبدأ المساواة وعدم التمييز:الحق في المساواة وعدم التمييز هما من بين أكثر عناصر قانون حقوق الإنسان الدولي جوهرية، وتعنى المساواة هنا معاملة الأشخاص الذين تتوافر فيهم نفس الشروط لمعاملة

1– هادي نعيم المالكي، المدخل لدراسة القانون الدولي لحقوق الإنسان، مكتبة السنهوري، بغداد، العراق، الطبعة الثانية، 2011، ص9.

متماثلة[1]، فالمساواة هي هدف ووسيلة[2]، والمقصود بالمساواة أمام القانون، أي مساواة الناس جميعا في الحقوق والواجبات والحماية القانونية، هذه المساواة هي التي أقرتها الدساتير، والشرائع الداخلية والدولية.[3]

ألا يكون تمييز على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غير السياسي أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الملكية أو النسب أو الإعاقة أو الحالة الصحية.[4]

ووردت الكثير من الأحكام في ميثاق الأمم المتحدة[5]وصكوك حقوق الإنسان الدولية بشأن المساواة وعدم التمييز، حيث جاء نص المساواة في ديباجة الميثاق الأممي، بالتأكيد على الحقوق المتساوية لجميع الرجال والنساء، والأمم صغيرها وكبيره[6]، وتم تناولها بنفس المنوال في كل من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وفي العهد الدولي الخاص بالحقوق

1- علي يوسف الشكري، حقوق الإنسان في ظل العولمة، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2010، ص104.

2- عبد الكريم علوان، مرجع سابق، ص200.

3- محمد عنجريني، مرجع سابق، ص118.

4- الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الدورة الرابعة والثلاثون، ماي 2005، التعليق العام رقم 16(2005): المساواة بين الرجل والمرأة في حق التمتع بجميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ص4 .

5- ميثاق الأمم المتحدة، الذي وقع في 26 يونيه 1945 في سان فرانسيسكو، وأصبح نافذاً في 24 أكتوبر 1945، على الموقع https://www.un.org/ar/about-us/un-charter/full-text،تاريخ التصفح:2020/04/30، انضمت إليها الجزائر في 15 أكتوبر عام 1962.

6-وتكرر هذا الأمر في المواد 3/01، و2/13، حين تكلم عن وظائف الجمعية العامة، المادة 55، في مجال التعاون الاقتصادي والاجتماعي، ميثاق الأمم المتحدة، مرجع سابق، وتم تناولها في المواد 02،01، 07، 10، 11، من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أعتمد ونشر على الملأ بقار الجمعية العامة 217(د-3) المؤرخ في 10-12-1948، أنظر، محمد شريف بسيوني، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، المجلد الأول الوثائق العالمية، دار الشروق، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2003، ص ص 28، 29، صادقت عليه الجزائر بموجب المادة 11 من دستور 1963(ج،ر،ج،ج، 64).

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.[1]

ثانيا: مبدأ المشاركة والإدماج: تقع على الدول المسؤولية الرئيسية عن الوفاء بحقوق الإنسان للأشخاص الذين يعيشون في كنف ولايتها، ينتج عن ذلك أن أي إستراتيجية يجب أن تكون عملية مدفوعة وطنيا، ويتحدد هذا المبدأ عن طريق مسؤولية الدول، ولا ينبغي تفسير السيطرة الوطنية تفسيراً ضيقاً، لأن الإطار المعياري الدولي لحقوق الإنسان يؤكد الحق في الاشتراك في تصريف الشؤون العامة، ويمكن التمييز بين أربعة مراحل للمشاركة: الكشف عن التفضيلات، واختيار السياسات، والتنفيذ، والرصد والتقييم والمساءلة.[2]

من الأحكام الواردة في صكوك حقوق الإنسان الدولية بشأن المشاركة، ما جاء في (المواد 19، 21، 1/22، 25)، من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية[3]، وكذلك ما ورد في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لاسيما (المادة 1/15)[4]، وأكدت نفس الأحكام (المادتين7 و8) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز

1- ورد نفس المعنى في وفي المواد: 1/2، 03، 1/24، 26، من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2200 ألف (د-21) المؤرخ في 16 ديسمبر1966، تاريخ بدء النفاذ: 23 مارس 1976، وفقا لأحكام المادة 49، انظر، محمد شريف بسيوني، المرجع السابق، ص79 وما بعدها، وكذلك في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966، أعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بقرار من الجمعية العامة(2200)(د-21) المؤرخ في 16 ديسمبر 1966، الذي دخل حيز التنفيذ اعتبارا من 02جانفي عام1976، طبقا للمادة 27، محمد شريف بسيوني، المرجع السابق، ص وما بعده 119، وانضمت الجزائر إلى العهدين بموجب المرسوم الرئاسي رقم 89-67، المؤرخ في 16 ماي 1989، ج.ر.ج.ج، العدد 1989، ثم قامت بنشرهما في ملحق للمرسوم في الجريدة الرسمية عدد 11 لسنة 1997.

2- مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، المبادئ العامة والمبادئ التوجيهية لنهج يرتكز على حقوق الإنسان يُتبع في استراتيجيات الحد من الفقر،HR/PUB/06/12، على الرابط:
https://www.unscn.org/web/archives_resources/files/PovertyStrategiesar.pdf،تاريخ تصفح : 2020/09/28، ص ص 17، 18.

3- المواد: 1/22، 25، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، محمد شريف بسيوني، المرجع السابق، ص79 وما بعدها.

4- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، محمد شريف بسيوني، المرجع السابق، ص 119 وما بعدها.

ضد المرأة[1]، وكرست (المادة 13) من اتفاقية حقوق الطفل:« للطفل الحق في حرية التعبير، ويشمل هذا الحق حرية طلب جميع أنواع المعلومات والأفكار وتلقيها وإذاعتها».[2]

ثالثا- مبدأ الرصد والمساءلة: من واجبات الدولة فيما يتعلق بأي حق من حقوق الإنسان هو ذو أبعاد متعلقة باحترام الحقوق وحمايتها والوفاء بها، والنهج المرتكز على حقوق الإنسان الذي يتطلب استحداث إجراءات ملائمة للرصد والمحاسبة، وللرصد هدفين: أولهما، المساعدة على أساس مستمر، في تحديد المجالات التي ربما يلزم أن يركز عليها حملة الالتزامات من أجل بلوغ أهدافهم فيما يتعلق بإعمال حقوق الإنسان على أسرع وجه من الوجوه وأكثرها فعالية؛ وثانيهما، تمكين أي حامل من حملة الحقوق من مساءلة أي حامل من حملة الالتزامات عن تقصيره في الوفاء بواجباته، وبصورة عامة، توجد أربع فئات من آليات المساءلة:الآلية القضائية، شبه القضائية، الإدارية،والآلية السياسية.[3]

وتمتد إجراءات الرصد والمساءلة إلى الجهات الفاعلة العالمية، الدولة، المجتمع الدولي، وكذا مجتمع المانحين والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ذات الصفة الدولية والشركات عبر الوطنية، التي تؤثر أعمالها على التمتع بحقوق الإنسان في أي بلد.[4]

رابعا-مبدأ المساعدة والتعاون على الصعيد الدول: النهج المرتكز على حقوق الإنسان، يؤكد على مسؤولية الدول مسؤولية مشتركة عن العمل بنشاط في سبيل إقامة نُظُم تجارية واستثمارية ومالية منصفة متعددة الأطراف، وجوهر هذا المبدأ يكمن في إستراتيجية الدول المتقدمة والنامية لحماية حقوق الإنسان.

1- الاتفاقية الخاصة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة المبرمة في18 ديسمبر 1979، ودخلت حيز النفاذ باعتبارها معاهدة في 03 سبتمبر 1981، انظر، محمد شريف بسيوني، المرجع السابق، ص440 وما بعدها-انضمت إليها الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96-51، المؤرخ في 22 يناير 1996، ج.ر، ج،ج، العدد06.

2- المواد31،2/15، من اتفاقية حقوق الطفل، اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة 25/44 المؤرخ في 20 نوفمبر 1989 تاريخ بدء النفاذ: 2 أيلول/سبتمبر 1990، وفقا للمادة 49، انظر، مرجع علوان عبد الكريم، مرجع سابق، ص178 وما بعدها، انضمت الجزائر إليها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 92-461، المؤرخ في 1992/12/19، المتضمن مصادقة الجزائر مع التصريحات التفسيرية على اتفاقية حقوق الطفل، ج.ر، ج،ج، العدد 91.

3- مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، المبادئ العامة والمبادئ التوجيهية لنهج يُتبع في استراتيجيات الحد من الفقر، مرجع سابق، ص 20.

4- مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، المبادئ العامة والمبادئ التوجيهية لنهج يُتبع في استراتيجيات الحد من الفقر، المرجع السابق، ص 23.

ينبغي على الدول المتقدمة، عند صياغة إستراتيجيتها الدولية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان، أن تأخذ في الحسبان التزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان عن الاشتراك في جهود المساعدة والتعاون على الصعيد الدولي، أما الدول النامية ينبغي عليها عند صياغة إستراتيجيتها الدولية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان، إلاء اهتمام دقيق لالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان.[1]

ومن الأحكام الواردة على الصعيد الدولي بشأن المساعدة والتعاون على الصعيد الدولي، ما ورد في ميثاق الأمم المتحدة[2]، وما أكدته أحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لاسيما (المادتين 22 و23) منه[3]، وبعض مواد العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[4]، كما تم التأكيد على التعاون على الصعيد الدولي في اتفاقية حقوق الطفل[5]، وإعلان الحق في التنمية[6]، وفي بعض المؤتمرات العالمية.[7]

الفرع الثاني : خصائص حقوق الإنسان:

تتصف حقوق الإنسان بمجموعة من السمات أو لخصائص التي يمكن استنباطها من طبيعتها والهدف من وجودها، وكذا الظروف الاجتماعية التي دعت إلى احتضان هذه الحقوق ونذكر منها:

أولا- خصائص من حيث طبيعة حقوق الإنسان:

أ-حقوق الإنسان ذات مفهوم متطور وطبيعة حركية: يستطيع الدارس لحقوق الإنسان أن يستنتج بسهولة أنها في تطور مستمر وذات طبيعة حركية ومتجدد دوما، فقد تطورت هذه الحقوق من حقوق ذات طابع داخلي، خالص تندرج ضمن نطاق الاختصاص الداخلي أو المجال المحجوز للدولة، إلى حقوق

1- مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، المبادئ العامة والمبادئ التوجيهية لنهج يُتبع في استراتيجيات الحد من الفقر،مرجع سابق، ص 23.

2- المادة 3/1: مقاصد الأمم المتحدة، والمواد: 55، 56، من ميثاق الأمم المتحدة، مرجع سابق.

3- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، محمد شريف بسيوني، مرجع سابق، ص 30.

4- المواد: م1/2،1/1، 2/11، م4/15، م22، م23، من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، محمد شريف بسيوني، مرجع سابق، ص119.

5- المواد: 4 و4/24، من إعلان حقوق الطفل، مرجع علوان عبد الكريم، مرجع سابق، ص 180.

6- إعلان الحق في التنمية الصادر عن الأمم المتحدة سنة 1986، اعتمد ونشر على الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 41/128 المؤرخ في 4 ديسمبر 1986.

7- أمين مكي مدني، التنمية القائمة على منهج حقوق الإنسان، الدليل العربي حول حقوق الإنسان والتنمية، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، مصر، الطبعة الأولى، 2005، ص336.

أكثر اتساعا لتصطبغ بصبغة عالمية الظاهرة، أثرت هذه الظاهرة على أنواع حقوق الإنسان في حد ذاتها.[1]

ب–حقوق الإنسان تكمن في الكرامة الإنسانية: قد تم التأكيد على هذه الخاصية حديثا عبر المواثيق والاتفاقيات الدولية الخاصة بمجال حقوق الإنسان، لكن ذلك لا ينفي حقيقة أن الإسلام كان قد أكد عليه منذ ما يزيد عن أربعة عشر قرنا، ويظهر ذلك جليا في قوله عز وجل:﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴾[2]، ومثال ذلك ما جاء به الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي نص في ديباجته:«إن الاعتراف الكامن في كل أعضاء الأسرة وحقوقهم المتساوية وغير القابل للتنازل عنها بشكل أساس الحرية والعدالة والسلم في العالم».[3]

كما ورد في ديباجة العهدين الدوليين لعام 1966 أن «حقوق الإنسان تنبثق من الكرامة الكامنة في شخص الإنسان»[4]، وفي إعلان فيينا الذي تم تبنيه خلال المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان بفينا 1993، تم التأكيد أيضا على ذلك من خلال ما ورد في ديباجته أن«حقوق الإنسان تشتق من الكرامة والقيمة الكامنة في شخص الإنسان».[5]

ج–حقوق الإنسان ذات طابع عالمي: يتمتع بها جميع أفراد الجنس البشري، أي أن حقوق الإنسان ذات طبيعة عالمية، والتمتع بها ينبغي أن يكون مكفولا لكل أفراد الجنس البشري على حد سواء، ولعل ما يؤكد ذلك هو كثرة الإعلانات والمواثيق الدولية الخاصة بهذا الموضوع، والتي أضحت مرجعية دولية لحقوق الإنسان، حيث تمت المصادقة عليها من الغالبية العظمى من الدول[6]، وتم التأكيد القوي في مؤتمر

1– فبعدما كانت في الماضي مقصورة على عدد محدود من الحقوق لا غنى عنها بالنسبة للفرد، أضيفت إليها حقوق جديدة استحدثت كنتيجة للتطورات ظاهرة غير المسبوقة، التي شهدتها دول العالم خلال العقود الأخيرة، أنظر، عزوز غربي، مرجع سابق، ص17.

2– سورة الإسراء، الآية 70.

3– ونصت المادة1 الإعلان العالمي لحقوق الإنسان " يولد جميع الناس أحرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق"، محمود شريف بسيوني، المجلد الأول، الوثائق العالمية، مرجع سابق، ص 30.

4– العهدين الدوليين، الحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، محمود شريف بسيوني، المجلد الأول، الوثائق العالمية، مرجع سابق من ص79 وما بعدها.

5– إعلان وبرنامج عمل فيينا، الصادر عن المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان،14–25 جوان 1993. محمود شريف بسيوني، المجلد الأول، الوثائق العالمية، مرجع سابق، ص 38.

6– جنيدي مبروك، مرجع سابق،ص23 .

فيينا على هذه الحقيقة[1]، معتبرا أن حقوق الإنسان عالمية في طابعها.[2]

د- حقوق الإنسان مترابطة وغير قابلة للتجزئة:إن جميع حقوق الإنسان كل لا يقبل التجزئة وهي مترابطة، يتوجب اتخاذ إجراءات لكفالة حماية وتعزيز كافة الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية على حد سواء، بحيث أن هذا الترابط وعدم القابلية للانقسام والتجزئة، ولا يوجد ما يسوغ البتة إعطاء الأولوية الخاصة لطائفة بعينها من الحقوق على طائفة أخرى أو طوائف أخرى من الحقوق.[3]

ثانيا: خصائص من حيث الغاية من وجود حقوق الإنسان: تتمثل هذه الخصائص في:

أ- مسألة وطنية داخلية: الأصل في حقوق الإنسان أنها مسألة وطنية داخلية، لقد حرصت الدول الحديثة على إدراج نصوص قانونية خاصة بالاعتراف بحقوق الإنسان وحمايتها، سواء في تشريعاته الأساسية(الدستور) أو في تشريعاتها العادية[4]، فمهمة حماية حقوق الإنسان من خلال القانون ترجع ابتداء إلى السلطان الداخلي للدولة، فهذه الأخيرة هي الحامي الأول لحقوق الإنسان، وهي التي تملك سلطة واسعة في إعمال الأحكام القانونية المنظمة لحقوق الإنسان[5]، والتي قادت في نهايتها إلى ترسيخ مبادئ حقوق الإنسان، فإنجلترا مثلا تحققت لديها هذه المفاهيم بناء على تطورات دستورية خالية من العنف الدموي، إلا في بعض مراحلها التاريخية من خلال وثيقة العهد الأعظم[6]، أما فرنسا فإن الحقوق والحريات كرست في إعلان الثورة الفرنسية لعام 1789.[7]

1- إعلان فيينا، محمود شريف بسيوني، مرجع سابق، ص 38.

2- Mohamed Mouaqit; Les Droits De l'Homme Sont- Ils Universels?; In, La Communauté Internationale Et Les Droits De La Personne Humaine(Journée D'étude organisée : le 07/02/2000 ; a la mémoire de Driss Slaoui); Fondation Du Roi Abdul-Aziz Al Saoud; Casablanca; Maroc; 2001; p111.

3- محمد فاتق، حقوق الإنسان بين العالمية والخصوصية، مجلة المستقبل العربي، العدد 245، لبنان، جويلية 1999، ص ص9 و11.

4- نورة بن علي يحياوي، حماية حقوق الإنسان في القانون الدولي والقانون الداخلي، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الثانية، 2006، ص32.

5-Daniél Lochak ; Les Droits De L'homme ;Edition La Découverte ;Paris; France 2002 ;P21

6- نادية خلفة، آليات حماية حقوق الإنسان في المنظومة القانونية الجزائرية، دراسة بعض الحقوق السياسية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم، في العلوم القانونية، تخصص قانون دستوري، جامعة باتنة، 2010/2009، ص 23، أنظر كذلك، مرجع غربي عزوز ص18

7-Daniél Lochak;P3

ب–عدم تقادم الجرائم التي تشكل انتهاكا لحقوق الإنسان: لا يسمح القانون الدولي الجنائي بشكل عام بتقادم الجرائم الدولية الخاضعة لأحكامه مهما طالت الفترة الزمنية على ارتكابها[1]، واستثنت كل من التشريعات الوطنية والدولية، الجرائم الناشئة عن الاعتداءات التي تستهدف حقوق الإنسان وحرياته الأساسية من القاعدة العامة، التي تقضي بسقوط الحق في رفع الدعاوي بالتقادم، ومن هذه الجرائم، جرائم الحرب، جرائم ضد الإنسانية، جرائم العدوان، وجرائم الإبادة.[2]

ج– خدمة الصالح العام: لا ينظر القانون الدولي لحقوق الإنسان إلى الإنسان في فرديته، بل ينظر إليه في جماعته البشرية، كما يتجاوز الفرد ليمتد إلى بسط الحماية على كل التجمعات البشرية، ويعمل في مجال العلاقات الدولية على تحقيق مصلحة إنسانية لكل دولة، وهذا يعني بداهة أن لكل دولة مصلحة مشروعة لحماية حقوق الإنسان لكل فرد أيا كانت جنسيته أو محل إقامته.

ويشهد على ذلك كل التطورات، التي بدأت منذ الدعوة إلى مؤتمر هلسينكي للأمن والتعاون الأوروبي، الذي انعقد عام 1975، حتى انتهاء دورة مدريد لعام 1983 الخاصة بمتابعة مقررات هذا المؤتمر، فالدول التزمت هناك بحقوق الإنسان وكفالة حمايتها، تعبيرا عن تبادل المصالح المشتركة فيما بينها.[3]

الفرع الثالث: تصنيفات حقوق الإنسان:

تعتبر مسألة تصنيف أو تقسيم حقوق الإنسان، من بين المسائل الشائكة التي اختلف حولها فقهاء القانون الدولي لحقوق الإنسان، فقد ذهب العديد من الفقهاء إلى تقسيم هذه الحقوق تقسيما فرديا موضوعيا، وتقسيما ثنائيا، بينما يرى جانب كبير من الكتاب أن حقوق الإنسان تنقسم إلى ثلاثة أجيال.

أولا–تصنيفها حسب موضوعها: تقسم حقوق الإنسان حسب موضوعها إلى حقوق أساسية وحقوق غير أساسية، وحسب الأشخاص إلى حقوق فردية وأخرى جماعية:

أ–الحقوق الأساسية وغير الأساسية: تعد من أهم التصنيفات التي صنفت بها حقوق الإنسان وتنقسم إلى:

1–الحقوق الأساسية:هي الحقوق اللازمة لحياة الإنسان والثابتة لكل شخص بمجرد وجوده لكونه إنسانا، وتتسم بصفة القواعد الآمرة التي لا يجوز انتهاكها أو مخالفتها، والتي يعد تحقيقها وتعزيزها شرطا سابقا

1– عبد الله علي عبو سلطان، دور القانون الجنائي، في حماية حقوق الإنسان، دار دجلة ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص140 وما بعدها.

2– أحمد الرشيدي، عدنان السيد حسين، مرجع سابق، ص35.

3– بوقرن هواري، مكانة حقوق الإنسان في إطار الإرث المشترك للإنسانية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة –1–كلية الحقوق، 2014/2013، ص30.

وجوهريا للتمتع بكافة حقوق الإنسان الأخرى، كحق الحياة، والحرية والأمان الشخصي، وهذا ما ورد في الإعلان العالمي[1]، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.[2]

2-الحقوق غير الأساسية: وهي الحقوق المتعلقة باستكمال حياة الإنسان ورفاهه وسعادته، والتي تحقق له قدرا كافيا من الكرامة والعيش الرغيد، أهمها الحقوق السياسية المتعلقة بمشاركته في الحياة العامة، كالحق في حرية التفكير والوجدان والدين وحرية التعبير والرأي.[3]

ب- تصنيفها حسب الأشخاص:تصنف حسب الأشخاص إلى حقوق فردية وأخرى جماعية:

1-الحقوق الفردية: هي حقوق الفرد في مواجهة التدخل التعسفي أو غير المشروع من جانب الدولة، وهي حقوق يتمتع بها الفرد بذاته كحقه في الحياة وعدم التعرض للتعذيب أو المعاملة القاسية، وحقه في محاكمة عادلة، أو حقه بالعمل والتعليم والانتماء، وحرية الفكر والضمير والأمن..الخ.[4]

2-الحقوق الجماعية:هي الحقوق التي يثبت لمجموع الأفراد حق التصرف بها، فهي ليست حقا شخصيا لفرد بعينه، وإنما هي حقوق تثبت للجماعة، ولا تتم ممارستها إلا بشكل جماعي، مثل حق تقرير المصير للشعوب في التصرف بحرية في ثرواتها ومواردها الطبيعية.[5]

ثانيا- التقسيم الثنائي لحقوق الإنسان: يرى بعض الفقهاء كموريس كرانستون أن التقسيم الثنائي لحقوق الإنسان، معقد ومضلل وغير حقيقي، لأنه من الممكن أن يؤدي إلى وجود تناقض بين هاتين الفئتين بما يخالف الواقع، ويؤكد أنصار هذا الاتجاه أن المناقشات التي دارت حول حقوق الإنسان في القرنين السابع والثامن عشر، لم تول اهتماما بالغا لتقسيمات حقوق الإنسان، وقد جاء هذا التقسيم الحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لاحقا مع الظروف السياسية المستحدثة.[6]

1- المواد: 2.3.4.5.4، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، محمود شريف بسيوني، المجلد الأول، الوثائق العالمية، مرجع سابق، ص32.

2- المواد: 3.6.8.9 العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، محمد شريف بسيوني، المجلد الأول، الوثائق العالمية، مرجع سابق، ص80.

3- ياسين محمد حسين، مرجع سابق، ص13.

4- فاطمة الزهراء غريبي، حقوق الإنسان بين التأصيل الإسلامي والمفهوم الغربي، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في القانون الدولي العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البليدة 02، الجزائر، 2015/2014، ص132.

5- محمود شريف بسيوني، المجلد الأول الوثائق العالمية، المرجع السابق، ص953.

6- حساني خالد، محاضرات في حقوق الإنسان، دار بلقيس للنشر، دار البيضاء، الجزائر، د.ط، 2015، ص27.

بينما ذهب الفقيه هنري شو إلى القول بأن حقوق الإنسان تتطلب جميعها فعلا ايجابيا من جانب الدولة وامتناع عن فعل على السواء، إضافة إلى أنه لا يمكن قبول أي إدعاء يبرر إعطاء الأولوية لبعض الحقوق على حساب الأخرى، لأن ذلك يتعارض مع المبدأ الأساسي الذي يقضي بترابط وعدم تجزئة حقوق الإنسان.[1]

ثالثا- تقسيم الحقوق إلى أكثر من جيل: ذهب الفقه الغربي إلى أن جميع حقوق الإنسان هي في أخر المطاف حقوق مقررة للفرد، أما القول بوجود حقوق جماعية تمارسها جماعات كاملة من الناس يعد إبداعا خاصا جاء من دول العالم الثالث، ونجح في أن يجد طريقه إلى الاعتراف العالمي والتشريع الدولي لحقوق الإنسان[2]، ويذهب الفقيه كاريل فاشاك إلى أنه يوجد الجيل الأول للحقوق المدنية والسياسية المبنية على فكرة الحرية، والتي تقدم الحماية ضد انتهاكات الدولة لحقوق الأشخاص، وقد لحق بها الجيل الثاني للحقوق الاقتصادية والاجتماعية المبنية على أساس المساواة، التي تكفل الحصول الايجابي على السلع والخدمات والفرص الاجتماعية والاقتصادية الضرورية، وأخيرا هناك الجيل الثالث من حقوق الإنسان المبني على أساس الأخوة الذي يتطلب أشكالا جديدة من التعاون الدولي. [3]

أما معارضي فكرة أجيال حقوق الإنسان، فيذهبون إلى أن هذه الفكرة تؤدي إلى الاعتقاد بوجود ترتيب زمني في الانتفاع بالحقوق، حيث يتمتع الإنسان في البداية بالحقوق المدنية والسياسية، ثم يطالب بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والتي ينبغي أن تسبق حقوق التضامن (الحقوق الجماعية) وهو ما لا يتفق مع المنطق، علاوة على أن فكرة التضامن، التي تمثل السمة الأساسية لحقوق الجيل الثالث، لا يمكن أن تخدم حقوق الإنسان،لأن هذه الأخيرة تنبع من الكرامة الإنسانية المتأصلة في الشخص الإنساني، وليس المرء بحاجة إلى أكثر من أن يكون إنسان أو يولد إنسانا حتى يمتلك حقوق الإنسان، حيث يكتسب هذه الحقوق بصورة طبيعية منذ ولادته.[4]

1-Danièle Lochak; Ibid; p59.

2- محمد محي الدين، ملخص محاضرات في حقوق الإنسان، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، د، ط، 2011/2010، ص26.

3- هناك من ينادي بالجيل الرابع لحقوق الإنسان والذي يتضمن موضوعه شروط (ظروف) تكوين الإنسان(الأعضاءالبشرية، استنساخ البشر)، أنظر، سامي حصيد، عولمة حقوق الإنسان ومبدأ السيادة في عالم ما بعد الحرب الباردة،، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة 01، 2019/2018، ص70.

4- حساني خالد، المرجع السابق، ص28.

غير أن تعدد النصوص القانونية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان في جميع الميادين، جعل أغلبية الفقهاء والباحثين في مجال القانون الدولي لحقوق الإنسان يصنفون هذه الحقوق إلى ثلاثة أجيال[1]،يتضمن الجيل الأول الحقوق المدنية والسياسية، أما الجيل الثاني فيتضمن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بينما يتضمن الجيل الثالث مجموعة من الحقوق، مثل الحق في السلم والأمن، الحق في الاختلاف الفكري، التراث المشترك للإنسانية، الحق في التنمية، الحق في تقرير المصير والحق في بيئة نظيفة، وتسمى بحقوق التضامن.[2]

الفرع الرابع: أثر التصنيفات الحديثة على مفهوم حقوق الإنسان

لا تكاد تخلو الدراسات المتعلقة بمنظومة حقوق الإنسان، إلا وتشير إلى التصنيفات الحديثة التي أطلقت على أنواع حقوق الإنسان، وصنفتها إلى ثلاثة أجيال، وأصبحت مصطلحات وحقوق هذه الأجيال خطابا معاصرا ، تتداوله بالدرجة الأولى الدراسات الفكرية، ثم تأثرت بهذه الهيئات الرسمية وغير الرسمية على المستويين الدولي والوطني.

أولا- لغة حقوق الإنسان المعاصرة: في أواخر السبعينيات، عندما عرض كارل فاشاك مفهومه عن الأجيال الثلاثة للحقوق، كان شاملاً بما يكفي لاحتضان الطيف الكامل لحقوق الإنسان القائمة، على التصنيفات والانقسامات المتغيرة بين الحقوق الوطنية والدولية، والحقوق الفردية والجماعية، والحقوق الإيجابية والسلبية، لاستكشاف طبيعة الخطاب العلمي المقدم في مجلات حقوق الإنسان، والذي يهدف إلى توضيح لغة حقوق الإنسان المعاصرة.[3]

وهو أول (فاشاك)من اقترح تقسيم حقوق الإنسان إلى ثلاثة أجيال، حيث استعمل المصطلح منذ نوفمبر 1977، وضعت نظرياته جذورها في القانون الأوربي[4]، والذي يقدم فكرة ثلاثة أجيال من الحقوق، ربما يكون التصنيف الأكثر عمليا وشائعًا وشاملًا

1- عبد العزيز قادري، حقوق الإنسان في القانون الدولي والعلاقات الدولية، المحتويات والآليات، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، د، ط، 2005، ص ص20 و21.

2- محمد يوسف علوان ومحمد خليل الموسى، القانون الدولي لحقوق الإنسان(الحقوق المحمية)، ج 2، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص355.

3- Spasimir Domaradzki1 ; and others; Karel Vasak's Generations of Rights and the Contemporary Human Rights Discourse; *Human Rights Review* volume 20, Switzerland ; 2019);p 423.

4- Laura Carlson ; Comparative Discrimination Law: Historical And Theoretical Frameworks; rill, Leiden; Boston;U.S.A; 2017;P11.

لحقوق الإنسان.[1]

إلا أن تقسيم الحقوق إلى أجيال أتاح للعلماء والناشطين والمحللين أداة مفيدة لتنظيم خطاب حقوق الإنسان،إلى الحد الذي يصعب معه قراءة كتاباً ومقال لا يشير لتصور فاشاك بشكل مباشر أو غير مباشر، حتى نقاد المفهوم نفسه، فاعترف بعض الفقهاء المعارضين للفكرة أمثال، فيليب ألستون، أوجاك دونلي، أوهيرست هانوم، بالوجود العملي لمجموعات منفصلة تحتوي على سمات محددة، وعلى غرار فاشاك، ترى ميشلين إيشاي أيضًا أن تاريخ حقوق الإنسان هو التطور الزمني للمؤسسات الليبرالية والعلمانية والاشتراكية والدولية، والحق في التنمية الذاتية.[2]

يقر الفقه بحقيقة أن كل مجموعة من المجموعات الثلاث التي تتداخل مع أجيال فاشاك، ترعاها واحدة من الكتل الثلاث خلال الحرب الباردة، الغرب يبرز الحقوق المدنية والسياسية، دافع الشرق لأجندة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعالم الثالث يؤكدان أهمية حقوق التضامن.[3]

وعليه يعد ذلك إدراكًا للبيئة العالمية الجديدة بعد الحرب الباردة، والتحديات الجديدة، وموجات الدمقرطة والعودة غير الليبرالية، والمشاكل الملحة الجديدة مثل الإرهاب والهجرة التي لا تزال تؤثر بعمق على الأولويات الوطنية والدولية، والطبيعة المتطورة لخطاب حقوق الإنسان.[4]

ثانيا–أهمية البحث في حقوق الأجيال: إن الخوض في الكلام عن هذا المفهوم، يقتضي منا إعطاؤه معنى دقيقا؛ للوقوف على حدود دلالته، وأفاق مضامينه؛ لكي يتسم بالموضوعية والسعة والشمول والإحاطة،فتصنيف حقوق الإنسان إلى أجيال ثلاثة هو من أكثر التقسيمات شيوعا لدى الباحثين والمختصين في حقوق الإنسان وأغزرها عرضة للتأويل والتفسير وأقلها إقناعا.[5]

وتكمن أهداف البحث في حقوق الجيل الثالث، إلى التقصي في السند العلمي الذي ارتكزت عليه فكرة تصنيف حقوق الإنسان إلى أجيال ثلاثة، وينتج عنه ثلاثة فرضيات الأولى، تثبيت الفكرة وإشاعتها إن

1- Charlotte Bunch; Women's Rights as Human Rights: Toward a Re-Vision of Human Rights;. Source: Human Rights Quarterly ; vol12: No4; Johns Hopkins University Press; Washington ; U.S.A; Nov 1990; P4.

2- Mycheline R Ishay; The History of Human Rights from Ancient Times to the Globalization Era; Berkley; University of California Press; U.S.A; First Ed; 2008; p50.

3- جاك دونللي، حقوق الإنسان العالمية بين النظرية والتطبيق، ترجمة مبارك عثمان، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1998، ص178.

4- Spasimir Domaradzki1; and others; Ibid; p 423.

5- عبد الباسط عبد الرحيم عباس، أجيال حقوق الإنسان بين الطرح الفكري والسند العملي، مجلة كلية الحقوق، المجلد 16، العدد2، جامعة النهرين، العراق، 2014، ص299.

كان سندها صحيحا وواقعيا وذي جدوى، والثانية، وضع حد لها والمساهمة في إلغائها خشية التفسير والتأويل، والثالثة، الأخذ بها في الصكوك الدولية على علتها وصعوباتها، إذا إطراد استخدامها في أدبيات حقوق الإنسان يؤدي أثرها إما سلبا أو إيجابا على لحقوق الإنسان[1]، ولكن تثار التساؤلات حول مدى سلامة استخدام كلمة أجيال من الناحية اللغوية[2]؟ وفي مدى تطابق أو تعارض تصنيف حقوق الإنسان إلى ثلاثة أجيال[3]، مع خصائص حقوق الإنسان المتفق عليها فقها وقانونا في الإعلانان والصكوك الدولية والمواثيق الدولية وحتى الدساتير الوطنية[4]

ثالثا- التمايز بين الأجيال: التمايز بين الأجيال الثلاثة يتناسب تمامًا مع الثنائيات الثلاثة القائمة على المقاربات الرئيسية لتصنيف حقوق الإنسان: سلبي (الجيل الأول) وإيجابي (الجيل الثاني والثالث)، الفرد (الأول والثاني)،الأجيال والجماعية (الجيل الثالث)،والمسؤولية الوطنية (الجيلين الأول والثاني) والدولية (الجيل الثالث) على النحو الملخص في الجدول:

جدول الانقسامات في تصنيف(فاشاك) وهي تفرعات ثنائية

أجيال حقوق الإنسان	سلبي/إيجابي	فردي / جماعي	وطنية / دولية
الجيل الأول	سلبي	فردي	وطنية
الجيل الثاني	إيجابي	فردي	وطنية
الجيل الثالث	إيجابي	جماعي	دولية

في نهاية المطاف، يفترض الجيل الثالث من الحقوق أنها إيجابية، من حيث اشتراط المشاركة النشطة من المكلفين بالواجبات؛ جماعي، من حيث التركيز على الناس أو الجماعات بدل أمن الأفراد؛ والدولية، أنها تعمل داخل العلاقات الدولية تجاه الكافة بدلاً من العلاقة الوحيدة بين الدولة والفرد.[5]

1- عبد الباسط عبد الرحيم عباس، مرجع سابق، ص299.

2- وردت في اللغة العربية كلمة الجيل بمعنى القرن من الزمان، أو ثلث القرن، يتعايش فيه الناس، وقيل الصنف أو الجنس من الناس، فالترك جيل والروم جيل، أنظر، إبراهيم مصطفى وأحمد حسن الزيات، المعجم الوسيط عربي، ترجمة: ابن سرور محمد أويس، عبد النصير علوي، مكتبة الرحمانية، لاهور، باكستان، 2004، ص166.

3- Fatasah Ougurgouz; The African Charter on Human and Peoples' Rights; A comprehensive Agenda For Human Dignity and Sustainable Democracy In Africa; presses Universities de Kluwer; france; 1993; p289.

4- عبد الباسط عبد الرحيم عباس، المرجع السابق، ص300.

5- Spasimir Domaradzki1 and others; Ibid; p 426.

المطلب الثالث

تكييف مفهوم حقوق الإنسان مع الواقع الدولي المتغير

أن الأجيال الثلاثة تعبر في الوقت نفسه عن مؤشرات لتأثير القوى الفاعلة في المسرح الدولي، سواء على المستوى الرسمي أو على المستوى الشعبي، وانعكس هذا التأثير في ما أصدرته المنظمات الدولية من إعلانات ومواثيق، كما أنها تعكس الجدل والصراع بين اتجاهين في عالمنا اليوم، بين الداعين إلى ترجيح الخصوصية في مسائل حقوق الإنسان وأولئك الذين يؤكدون عالميتها، مما أدى إلى احتمال حدوث تنافر وتقارب محتمل بين النظرية والتطبيق، وللإشارة فإن الحقوق الخاصة بالإنسان تأثرت بالخطاب المدني والسياسي فسميت حقوق الجيل الأول، ومنها ما تأثر بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأطلق عليها الجيل الثاني.

الفرع الأول:المفهوم المعاصر لحقوق الإنسان بين المعارضة والتأييد

الفرع الثاني: التنافر والتقارب المحتمل بين النظرية والتطبيق.

الفرع الثالث: حقوق الجيل الأول (الحقوق المدنية والسياسية).

الفرع الرابع: حقوق الجيل الثاني (الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية).

الفرع الأول:الخطاب المعاصر لحقوق الإنسان بين المعارضة والتأييد

يرى جانبا من الفقه أن حقوق الجيل الثالث هي الأكثر هيمنة على الخطاب القانوني المعاصر، وما زالت هناك شكوك حول تمتع هذه الحقوق (حقوق التضامن) بصفة الحق بالمعنى القانوني للكلمة، ومنه ظهرت الكثير من الأفكار المعارضة والمؤيدة لمفهوم الأجيال الثلاثة الذي أتى به فاشاك.

أولا–الآراء المعارضة للفكرة: ثار جدل فقهي واسع حول فكرة تقسيم الحقوق إلى أجيال، فتأرجح هذا الخلاف بين المعارضين والمؤيدين لهذه المفهوم نأتي على أهمها:

أ– إضعاف نظام حقوق الإنسان:تم تقديم نقد مبكر لفكرة الأجيال من قبل العديد من الفقهاء والمختصين في مجال حقوق الإنسان، حيث تناول فيليب ألستون، في أوائل الثمانينيات انتقاد خطاب ثلاثة أجيال من عدة أوجه، أولها، من منظور حقوق الإنسان الدولي، وأعتمد على المراحل الثلاث في عملية صياغة وتنفيذ حقوق الإنسان نظرًا لقلقه من سرعة عملية تعزيز حقوق الجيل الثالث، وثانيها، تم ترجمة الاحتياجات إلى معايير قانونية محددة في منتدى تشريعي ذي صلة قد تمت تلبيتها، وما إذا كان هناك تشويش عملي لجميع المراحل الثلاث، وثالثها، من منظور دلالي ،مما يؤكد التبادل المفترض بين الأجيال الذي كان يمكن أن يقوض حقوق الإنسان المعترف بها بالفعل، كما أثيرت حجج مفادها أن تمديد فهرس

حقوق الإنسان بأخرى جديدة سيؤدي إلى نقل اللهجة عن القديمة وبالتالي إضعاف النظام بأكمله، حيث لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به في مجال حماية حقوق الإنسان.[1]

وذكر فريدمان الحاجة إلى إعادة التفكير في نهج حقوق الجيل الأول والثاني على أنه سلبي وإيجابي، وجادل بأنه في الاستخدام المعاصر لمفهوم حقوق الإنسان، يصبح الترسيم بين تلك الواجبات الإيجابية والسلبية غير واضح بشكل متزايد.[2]

ويرى الفيلسوف وأستاذ العلوم السياسية موريس كرانستون أن مبدأ الندرة الاقتصادي يعني أن الجيل الثاني والثالث من الحقوق ليست حقوقا على الإطلاق[3]، بينما يؤكد أستاذ الدراسات الحكومية تشارليز كيسلر أن حقوق الجيل الثاني والثالث قد تستعمل كمحاولة للتستر على أهداف سياسية، وبينما يتفق الأكثرية حول هذه الأهداف السياسية، إلا أن وضعها في سياق لغة حقوقية يعطي هذه الأهداف دلالات غير مناسبة في رأيه.[4]

وأدى الانجراف الديمقراطي الذي يركز على الحقوق القائمة على المساواة حسب بول راهي، في كتابه الاستبداد الناعم (اللين)، إلى التبعية للحقوق المدنية الأولية إلى تضخم الحكومة باستمرار، والتي ستكون غير كفؤ للغاية لتزويد مواطنيها بشكل صحيح، وستسعى فقط إلى إخضاع المزيد من الحقوق[5]، كما جادل فريدريك فون هايك، الاقتصادي الحائز على جائزة نوبل، بأن مفهوم الجيل الثاني لـ "العدالة الاجتماعية" لا يمكن أن يكون له أي معنى سياسي عملي[6]، في هذا الصدد اعترض المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان على فكرة التمييز بين الحقوق.[7]

1- Spasimir Domaradzki1 and others; Ibid; p 427

2- Sandra Fredman ; Human rights transformed: Positive duties and positive rights; Oxford Scholarship Online ; United Kingdom; 2008; P10.

3- David P. Forsythe; Human Rights In International Relations; Cambridge University Press; United Kingdom ; 2nd Edition; Online Publication; 2012; Pp 35 et 52.

4- تشارلز كيسلر في المشروع الليبرالي الكبير"، معرفة غير شائعة، 28 مايو 2009، على الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=qSXt-v-MQsY ، تاريخ التصفح: 30/09/2020، د، ص.

5- List of third-generation human rights; Available at; http://dictionnaire. sensagent. Le Parisian. fr/List %20of %20 third- generation %20 human%20 rights/en-en/ Accessed on ; 01/10/2020.

6- Thomas W. Hazlett ; The Road From Serfdom: An Interview With F.A. Haye ;Foreseeing The Fall; Available At; Https://Reason.Com/Issue/July-1992/ Accessed On:.2020/10/02

7- إعلان وبرنامج عمل فيينا، محمودد شريف بسيوني، المجلد الأول، الوثائق العالمية، مرجع سابق، ص38.

ب-إنكار الطبيعة القانونية على حقوق الجيل الثالث: يشكك عدد من الدراسيين بالطبيعة القانونية لحقوق الجيل الثالث أو حقوق التضامن، منكرين أي وجود مستقل لهذه الحقوق عن الحقوق لواردة في العهدين الدوليين (الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)، مستندين أنها تفتقر لأركان الحق بالمعنى القانوني للكلمة، سواء لجهة أشخاصها أو محلها أو مضمونها أو الالتزامات الناشئة عنها.[1]

فهناك اضطرابا واضحا في الصكوك الدولية حول تحديد أشخاص حقوق الجيل الثالث والمنتفعين بها، فإعلان الحق في التنمية لعام 1986، يجعل الحق ممنوحا للشعوب والكائنات البشرية[2]، بينما يجعله الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب لصالح الشعوب فقط[3]، وبالنسبة لأصحاب هذه الحجة فإن الآثار القانونية الفعلية المتوقعة من هذه الحقوق ليست مرتبطة بصفاتها كحقوق في القانون الدولي الوضعي، وهي كما عرفها توماشات: «ليست أكثر من مقاصد وأهداف مقبولة يَعِدُ المجتمع الدولي بمتابعتها ».[4]

ثانيا- الآراء المؤيدة لفكرة الجيلنة:كتب أستاذ القانون في كلية الحقوق بجامعة نيويورك جيريمي والد رون، ردًا على منتقدي حقوق الجيل الثاني:"على أي حال، لم يكن من المفترض أبدًا أن تكون الحجة من الجيل الأول إلى حقوق الجيل الثاني مسألة تحليل مفاهيمي، فإذا كان المرء مهتمًا حقًا بتأمين الحرية المدنية أو السياسية لشخص ما، فيجب أن يكون مصحوبًا بقلق إضافي بشأن ظروف حياة الشخص التي تمكّنه من التمتع بهذه الحرية وممارستها، لماذا يستحق على الأرض القتال من أجل حرية هذا الشخص[5]، وقدم الاقتصادي السياسي الاشتراكي المجري كارل بولاني الحجة في كتابه التحول العظيم، أن السوق

1- محمد يوسف علوان ومحمد خليل الموسى، ج2، مرجع سابق، ص23.

2- إعلان الحق في التنمية، مرجع سابق.

3- الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان، تمت إجازته من قبل مجلس الرؤساء الفارقة بدورته العادية 18، نيروبي، كينيا، يونيو 1981، أنظر، محمود شريف بسيوني، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، المجلد الثاني، الوثائق الإسلامية والإقليمية، دار الشروق، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2003، ص379 وما بعدها، وصادقت عليه الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 87-37 المؤرخ في 1987/02/03، ج، ر،ج،ج، العدد6.

4- محمد يوسف علوان ومحمد خليل الموسى، ج2، المرجع السابق، ص24.

5- Jeremy Waldron; Liberal Rights: Collected Papers 1981-1991; Cambridge University; U.S.A; Press; First Published; 1993; P7.

الحرة غير الخاضعة للرقابة من شأنها أن تؤدي إلى تركيز اقتصادي قمعي، ومن ثم إلى استمالة الحكم الديمقراطي الذي يحط من الحقوق المدنية.[1]

الفرع الثاني–التنافر والتقارب المحتمل بين النظرية والتطبيق.

خطاب حقوق الإنسان المعاصر يختلف عما كان عليه عند ظهور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، يتعلق الأول بالتغيير النموذجي الذي حدث في سياق الحق في التنمية، ثم استحوذ بعد ذلك على مبدأ الأمم المتحدة لحقوق الإنسان برمته.

أولا–النمط الجديد لتوسيع الحقوق: إن إدخال الحق في التنمية، جلب نمطًا جديدًا لتوسيع الحقوق(حقوق التضامن) من خلال اعتماد أفعال سياسية في شكل إعلانات غير ملزمة، ابتداءً من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 128/41 في عام 1986[2]، كانت فكرة عدم قابلية حقوق الإنسان للتجزئة تهدف إلى مساواة جميع حقوق الإنسان من حيث القيمة، بغض النظر عن أصلها أو تاريخها أو نضجها، وقد أعيد تأكيد هذه العملية في إعلان وبرنامج عمل فيينا.[3]

أ– التنافر بين فكرة الأجيال من الحقوق والموقف الرسمي للأمم المتحدة: ظهر تنافر ملحوظ بين فكرة فاشاك عن أجيال من الحقوق والموقف الرسمي للأمم المتحدة، لقد أعاد هذا القرار الرسمي، ولكن التفسيري فقط، التأكيد عمليًا على المخاوف بشأن التأثير السلبي لمحاولات مساواة الأجيال الثلاثة من الحقوق، ولا يزال من غير الواضح ما إذا كان الضعف ناتجًا عن ارتقاء الجيل الثالث أو تدهور الجيلين الأول والثاني، بشكل عام، يتبنى مناصرو حقوق الجيل الثالث هذا النهج بحماس، لأنه يوفر مزيدًا من الشرعية.[4]

ب –الاعتراف التدريجي بفكرة أجيال حقوق الإنسان ويتم ذلك عن طريق الآليات الأممية التالية:

1– داخل آلية حقوق الإنسان في الأمم المتحدة : بدأ الاعتراف التدريجي بفكرة أجيال حقوق الإنسان داخل آلية حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، تصميما من مجلس حقوق الإنسان على العمل على توعية الأجيال الحاضرة بمسؤولياتها اتجاه الأجيال القادمة توعية كاملة، وإيمانا منه بأن تحقيق عالم أفضل للأجيال الحاضرة والمقبلة ليس أمر مستحيلا، فلجنة حقوق الإنسان تلاحظ أن الحقوق المعروفة باسم

1– Karl Polanyi ;The Great Transformation The Political and Economic Origins of Our Time; Introduction by Fred Block; Hayek; Beacon Press: Boston; U.S.A; Second ed; 2001; p150 .

2– إعلان الحق في التنمية لعام 1986، مرجع سابق.

3– إعلان وبرنامج عمل فيينا، محمد شريف بسيوني، المجلد الأول، الوثائق العالمية، مرجع سابق، ص38.

4– Sandra Fredman; Ibid; P7

"حقوق الجيل الثالث" أو "الحق في التضامن" يجب توضيحها تدريجياً في إطار آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، من أجل التمكن من مواجهة التحديات المتزايدة التعاون الدولي في هذا المجال.[1]

ويقر المجلس عام 2008 بأن ما يسمى الجيل الثالث لحقوق الإنسان، الوثيق الصلة بقيمة التضامن الأساسية، يحتاج إلى مزيد من البلورة التدريجية، داخل آلية حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، حتى يتمكن من التصدي للتحديات المتعاظمة التي تواجه التعاون الدولي في هذا المضمار[2]، ويطلب المجلس من الخبير المستقل أن يواصل عمله على إعداد مشروع إعلان بشأن حق الشعوب والأفراد في التضامن الدولي.[3]

2- موقف الدول من حقوق الجيل الثالث: من أجل الوقوف على موقف الدول من هذه الحقوق، أعد الخبير المستقل المعني بحقوق الإنسان والتضامن الدولي مشروع استبيان تم توزيعه على الدول والإدارات والهيئات والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة عام 2010، حول التسليم بحقوق التضامن بأنها حقوق من الجيل الثالث، تضم على سبيل المثال لا الحصر، الحق في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والحق في المشاركة في "تراث البشرية المشترك" وفي الاستفادة منه، والحق في السلام، والحق في بيئة صحية ومستدامة، والحق في المساعدة الإنسانية وفي الإغاثة في حالات الكوارث، والحق في التواصل، باعتبارها مجالاً راسخاً أو ناشئاً من مجالات قانون حقوق الإنسان.

يركز الخبير المستقل على ثلاثة مجالات تركيز رئيسية هي التعاون الدولي، والاستجابة العالمية للكوارث الطبيعية وللأمراض والآفات الزراعية، والحقوق من الجيل الثالث، ويعد الحق في التنمية من بين حقوق الجيل الثالث التي تضمّنتها عدة صكوك دولية وإقليمية، وأقر إعلان الحق في التنمية لعام 1986 ذاك الحق بوصفه حقاً غير قابل للتصرف من حقوق الإنسان، كيف سيساعد إعمال الحق في التنمية على تقليص الفجوة القائمة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة عن طريق التعاون والتضامن

1- Haut Commissariat Des Nations Unies Aux Droit De L'homme; Droits De L'homme Et Solidarité Internationale; 58e Séance; 20 Avril 2005; Résolution De La Commission Des Droits De L'homme; 2005/55; P1.

2- قرار مجلس الحقوق رقم 2/9، الجلسة الثانية والعشرون، 24 سبتمبر 2008، اعتُمد بتصويت أغلبية 33 صوتاً مقابل 13.

3- قرار مجلس الحقوق رقم 2/9، مرجع سابق.

الدوليين؟[1]

ثانيا– الأبعاد المختلفة لبيئة حقوق الإنسان المتغيرة:

أ–أزمة خطاب حقوق الإنسان: يحدد الفقهاء الأبعاد المختلفة لبيئة حقوق الإنسان المتغيرة، حيث دخل خطاب حقوق الإنسان في أزمة، أنهت الحرب الباردة فترة القطبية الثنائية في العلاقات الدولية، بغض النظر عن الجدل الدائر الذي لا ينتهي، والذي نشأ على أساس إجماع واشنطن والموجة الثالثة من التحول الديمقراطي[2]، ويحتوي على مفاهيم السيادة والتزامات الدولة تجاه مواطنيها، مما أدى إلى تضخيم التوقعات تجاه حقوق الإنسان، يمتد هذا التفسير الشامل بشكل مفرط للمفهوم، ليشمل العديد من المجالات ذات الصلة الغامضة، والتي يحددها بعض الفقهاء بشكل ملائم باعتبارها إنسانية.[3]

ب– حقوق الإنسان وقداسة حق التملك: يعد حق التملك الخاص ميزة سياسية للولايات المتحدة الأمريكية، وبالعودة على التطورات داخل الأمم المتحدة، كان غياب حق الملكية من كلا الاتفاقيتين الرئيسيتين(العهدين) والصمت القضائي، يؤكد التورط الأمريكي في منع إدراج هذا الحق، قدمت الدول الشيوعية، والجنوبية، والأسيوية وعلى رأسها الصين وروسيا وصفة لكيفية استعادة الدول غير الديمقراطية لمكانتها وسلطتها، بالتركيز على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أو ما يسمى بحقوق الشعوب أو الجيل الثالث، ويترك خطاب الحقوق المدنية للمنظمات غير الحكومية الغربية الدفاع حقوق الأقليات الإرهاب والهجرة والفقر والمقاومة الأيديولوجية المعادية للغرب بصماتها على خطاب حقوق الإنسان المعاصر، في نهاية المطاف، حينما يكون تهديد حقوق الملكية ضئيلا، تكون المبادرات ناجحة، وفي حين تكون تهديد حق الملكية تهديدا جوهريا، تصل المبادرات إلى طريق مسدود.[4]

1– نتائج الاستبيان: رأى بعض المجيبين على هذا الاستبيان (الأطراف التي شملها الاستبيان) أن حقوق التضامن أو الجيل الثالث من الحقوق لم ترسخ بعد في أذهان وقلوب العديد من القادة والناس على المستوى الشعبي، وأن هناك حاجة إلى الكثير من التوعية في هذا الشأن، وأُدرجت قضايا عديدة بوصفها تستحق أن تعالج كحقوق تضامن أنظر، تقرير الخبير المستقل المعني بحقوق الإنسان والتضامن الدولي، رودي محمد رزقي، مجلس الحقوق الإنسان، رقم A/HRC/15/32، الدورة الخامسة عشر، 05 جويلية 2010،على الرابط -http://hrlibrary.umn.edu/arabic/AR HRC/AHRC15-39.pdf، تاريخ التصفح:

2 –SamueP.Huntington ; Democracy's Third Wave; Journal of democracy; Universit 3' of Oklahoma Press ; U.S.A; 1991;p17.

3– Spasimir Domaradzki1 and others; Ibid; p424.

4– أنتوني ووديوس، حقوق الإنسان المعاصرة، ترجمة محمد أحمد المغربي: دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2007، ص ص176 و 181.

ثالثا- التكامل الدولي والإقليمي وتأثيره على خطاب حقوق الإنسان: كان لعمليات التكامل الإقليمي تأثير على خطاب حقوق الإنسان، بعد معاهدة ماستريخت، سعى الاتحاد الأوروبي أيضًا إلى التكامل الأكسيولوجي، من خلال رسم ميثاقه الخاص بالحقوق الأساسية (الجريدة الرسمية للمجتمعات الأوروبية 2000)[1] بمصطلحات جديدة إلى حد كبير، تشبه اتجاه الأمم المتحدة لترسيخ الأجيال الأولى والثانية من الحقوق.[2]

وفي عصر العولمة، تم تبني القضايا المعقدة والتي تستحق الاهتمام، مثل مسائل حقوق العمل والتنمية، والبيئة العالمية وحقوق البيئة، والهجرة وحقوق المواطنين، أو الحقوق الثقافية[3]، وفي الوقت نفسه، بعد التراجع الملحوظ للدول غير الديمقراطية بعد عام 1989، منذ أوائل القرن الحادي والعشرين، حيث أنه أولا، حدث تيار عكسي من التجديد الاستبدادي، من خلال استيعابها في السوق الليبرالية العالمية، أو تبقى مجرد إعلانات وشعارات حبيسة المؤتمرات والاتفاقيات غير الملزمة، تقودنا الاتجاهات المذكورة أعلاه إلى تحديد "المناطق الرمادية" لخطاب حقوق الإنسان المعاصر، التي تحتوي على المحددات التالية، وثانيا، هناك دور متنامٍ بشكل ملحوظ للمنظمات الدولية والهيئات القانونية الدولية، وبالتالي، لم يتم تحدي سيادة الدولة فحسب، بل الدول أيضًا أصبحت خاضعة لابتكارات مصطلحات مختلفة تثير ردود فعل محددة، وثالثا، أن حقوق الإنسان يجب أن تتكيف مع الواقع المتغير، فإن الظروف الدولية الحالية توفر فرصًا كبيرة لزيادة تحسين حماية حقوق الإنسان ضمن الإطار الحالي، وبغض النظر عن النقد المكثف، فإن الجيل الثالث من الحقوق قد غرس نفسه في خطاب حقوق الإنسان.[4]

الفرع الثالث: حقوق الجيل الأول (الحقوق المدنية والسياسية)

يعتبر هذا الجيل الفئة المهيمنة على لغة حقوق الإنسان، لأنها تحظى باهتمام الدول المهيمنة على صنع القرار في المؤسسات الدولية، حيث أدرجت في الإعلان العلمي لحقوق الإنسان، وخصص لها عهد دولي، وأكثر من برتوكول لنفاذها، وهي تحتوي على طائفة من الحقوق الفردية اللصيقة بشخص الإنسان.

1-Charter Of Fundamental Rights Of The European Union; Official Journal Of The European Communities (2000/C 364/01) Available At; https://www.europarl.europa.eu/charter/pdf/text_en.pdf Accessed On;24/05/2021.

2- Carleton.Ca (N.D.) Extension: About The Charter Of Fundamental Rights. Available At; Https://Carleton. Ca/Ces/Eulearning/Politics/Human-Rights/Extension-About-The-Charter-Of-Fundamental-Rights. Accessed. 20/09/2020.

3- Mycheline R Ishay; Ibid; p 257.

4- Sandra Fredman ; Ibid; p28.

أولا–المصدر الأساسي لحقوق الجيل الأول: نجد مصدر هذه الحقوق في الشرعة العامة للحقوق الإنسان:

أ–الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: في هذا النطاق صدر الجيل الأول لقوانين حقوق الإنسان الذي تضمن المواد من 02 إلى 21 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.[1]

ب– العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية: هي الوثيقة الأساسية الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام 1966[2]، وقد جاءت مواد العهد بحقوق كثيرة ومتنوعة للفرد في مجالات مختلفة، وكانت هذه الحقوق موضوعا للعديد من الوثائق القانونية التي جاءت بعد صدور العهد، لتنظيم كل منها بصفة منتظمة.[3]

ج– البرتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية السياسية: هذا البرتوكول الذي يسمح اللجنة المعنية بحقوق الإنسان المنشأة بموجب أحكام الجزء الرابع من العهد، من القيام وفقا لأحكام هذا البرتوكول، باستلام ونظر الرسائل المقدمة من الأطراف، الذين يَدعُون أنهم ضحايا أي أنتهاك لأي حق من الحقوق المقررة في العهد.[4]

د– البرتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام: أكد هذا البرتوكول على اعتبار مراعاة جميع التدابير الرامية إلى إلغاء عقوبة الإعدام، تقدما في التمتع بالحق في الحياة، وأن تأخذ الدول التزاما دوليا بإلغاء عقوبة الإعدام.[5]

هـ–اللجنة المعنية بالحقوق المدنية والسياسية: ينقسم عمل الأمم المتحدة في مجال حماية حقوق الإنسان، إلى مهمتين رئيسيتين، أولهما، وضع معايير تكون سارية المفعول في جميع أنحاء العالم، وثانيهما، وضع

1– الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، محمود شريف بسيوني، الوثائق الدولية لحقوق الإنسان، المجلد الأول، الوثائق العالمية، مرجع سابق، ص27 وما بعدها.

2– العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966، محمود شريف بسيوني، الوثائق الدولية لحقوق الإنسان، المجلد الأول، الوثائق العالمية، المرجع السابق، ص79 وما بعدها.

3– محمود شريف بسيوني، الوثائق الدولية لحقوق الإنسان، المجلد الأول، الوثائق العالمية، مرجع سابق، ص77.

4– البرتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية السياسية، اعتمد وعرض للتوقيع والانضمام بقرار الجمعية العامة 2200 (د–أ)، المؤرخ في 16 ديسمبر 1966، دخل حيز النفاذ في 23 مارس 1976، وفقا للمادة 9، محمود شريف بسيوني، الوثائق الدولية لحقوق الإنسان، المجلد الأول، الوثائق العالمية، مرجع سابق، ص97 وما بعدها.

5– البرتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية السياسية، بهدف إلغاء عقوبة الإعدام، اعتمد ونشر بقرار الجمعية العامة 138/44 المؤرخ في 15 ديسمبر 989، محمود شريف بسيوني، الوثائق الدولية لحقوق الإنسان، المجلد الأول، الوثائق العالمية، مرجع سابق، ص101 وما بعدها.

الآليات لتنفيذ هذه المعايير، وللوفاء بهذا الغرض، أنشا العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية هيئة للإشراف على تنفيذه، هي اللجنة المعنية بحقوق الإنسان ولها أربعة مهام رئيسية:

1-دراسة التقارير الواردة من الدول الأعضاء.

2- إبداء التعليقات بشأن تفسير أحكام العهد، ومساءلة الدول الأطراف في نفاذ أحاكم العهد.

3-تسعى لفض النزاعات بين الدول الأطراف بالطرق الودية(في حالة الاختلاف في بنود العهد).

4- وأهم مهمة هي دراسة الرسائل الواردة من الأفراد، في حالة تعرضهم لانتهاك حقوقهم من الدول الأطراف في العهد.[1]

ثانيا- الالتزامات الناتجة عن الحقوق المدنية والسياسية:

أ- واجبات الدول والأفراد في العهد: أن تضع الدول في اعتبارها، بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة، من التزام بتعزيز الاحترام والمراعاة العالميين لحقوق الإنسان وحرياته، وعلى الأفراد تقع مسؤولية السعي إلى تعزيز ومراعاة الحقوق المعترف بها في هذه العهد.[2]

ب-البعد السلبي للحقوق: هي الحقوق التي توصف بأنها حقوق سلبية بمعنى أنه لا يتعين للدولة ضمانا للامتثال الفعلي لها سوى الامتناع عن التدخل في ممارسة الأفراد لها، " أي أن تلتزم الدولة باحترام واتخاذ الخطوات اللازمة لتعزيز احترام وحماية الحقوق المدنية والسياسية الواردة في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وتفعيلها(الالتزام بالاحترام والحماية)[3]، فطبيعة التزام الدولة قبل الحقوق المدنية والسياسية والمترتب عن هذا العهد هو التزام فوري، إذ يتعين على هذه الأخيرة الامتناع عن انتهاك هذه الحقوق دون أن يتطلب الأمر ما هو أبعد من ذلك.[4]

1- صحيفة وقائع حقوق الإنسان، رقم (15)، بعنوان الحقوق المدنية والسياسية، اللجنة، المعنية بحقوق الإنسان، الصادر عن مركز حقوق الإنسان بمكتب الأمم المتحدة في جنيف، 2020/10/10، على الرابط: https://www.ohchr.org/documents/publications/factsheet15rev.1ar.pdf، تاريخ التصفح: 2021/06/01، د، ص.

2- الفقرة الثالثة والرابعة من ديباجة العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، محمود شريف بسيوني، الوثائق الدولية لحقوق الإنسان، المجلد الأول، الوثائق العالمية، مرجع سابق، ص97 وما بعدها.

3- سقني فاكية، مرجع سابق، ص 33

4- تنص المادة الثانية فقرة (1-2) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية على أنه: " تتعهد كل دولة طرف باحترام الحقوق المقررة في الاتفاقية الحالية لكافة الأفراد المقيمين ضمن إقليمها الخاضعين لولايتها، وبكفالة هذه الحقوق واتخاذ التشريعات اللازمة لذلك، محمود شريف بسيوني، الوثائق الدولية لحقوق الإنسان، المجلد الأول، الوثائق العالمية، المرجع السابق، ص79 وما بعدها.

ج- الحقوق المحمية بموجب العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية: تناول العهد مجموعة كبيرة من الحقوق المدنية والسياسية والمرتبطة بالحريات منها، الحق في تقرير المصير، الحق في التصرف في الثروات والموارد الطبيعية، الحق المساواة وعدم التمييز، الحق في الحياة، الحق في الحرية، والحق في الأمن، والحق في عدم التعرض للتعذيب، والحق في التحرر من العبودية، والحق في حرية الرأي، والحق في التعبير، والحق في التفكير، والحق في حرية الدين، وحرية الاشتراك في الجمعيات، والتجمع، وإنشاء النقابات والانضمام إليها من أجل حماية مصالحه، وأن الناس جميعا سواء أمام القانون ويتمتعون بحق التمتع بحمايته، كما نص على عدم جواز استرقاق أحد والاتجار بالرقيق خاصة الاتجار بالمرأة، وغيرها من الحقوق المدنية والسياسية التي ترتكز في عمومها على وجوب حماية حياة الإنسان، وضمان مشاركته.[1]

الفرع الرابع: حقوق الجيل الثاني (الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية):

يعد هذا الجيل من الحقوق نتاجا للحرب الباردة، حيث دافعت على حقوق هذه الطائفة، الدول المنضوية تحت المعسكر الاشتراكي، وتوج نضالها بعهد دولي، وبرتوكول اختياري، لم يعرف النور إلى في عام 2008، ويشمل هذا الجيل مجموعة من الحقوق ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي وحتى الثقافي.

أولا-مصادر الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[2]:

أ-الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: لم يقسم الحقوق إلى مجموعتين، الحقوق المدنية والسياسية من ناحية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية من ناحية أخرى، وهو لم يفعل ذلك لسبب وجيه، وهو أن بعض الحقوق، ومنها الحق في حرية الاشتراك في الجمعيات وحق العمل، موجودة في كال العهدين الدوليين،

1- من المادة 01 إلى المادة 27 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، محمود شريف بسيوني، الوثائق الدولية لحقوق الإنسان، المجلد الأول، الوثائق العالمية، ، المرجع السابق، ص 79 وما بعدها.

2- قام الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت باقتراح وثيقة ثانية للحقوق لضمان كثير من حقوق الجيل الثاني أثناء خطبة حالة الاتحاد في 11 يناير 1944، كما قامت بعض الولايات بوضع قوانين لبعض هذه الحقوق الاقتصادية، ولاية نيويورك مثلا وضعت قوانين للتعليم المجاني وحق المفاوضة الجماعية، وتعويض العمال في دستورها القانوني، انظر، المادة الأولى(وثيقة الحقوق) دستور ولاية نيويورك ، مع التعديلات التي اعتمدتها ؛ الاتفاقية الدستورية لعام 1938 والتي تمت الموافقة عليها عن طريق تصويت الشعبي في 8 نوفمبر 1938 والتعديلات التي اعتمدتها الهيئة التشريعية لاحقًا، كما تم تعديله ونافذ المفعول منذ 1 يناير 2014، على الموقع :https://www.dos.ny.gov/info/constitution htm.، تاريخ التصفح: 2020/09/30، د، ص.

بينما هناك حقوق أخرى، من قبيل الحق في التعليم، تتضمن جوانب كان ينظر إليها تقليديا على أنها من الحقوق المدنية، وأخرى ينظر إليها على أنها حقوق اجتماعية.[1]

ب-العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966: يعد أهم وثيقة صادر عن الأمم المتحدة في مجال تنظيم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وقد أقر هذا العهد مجموعة من الحقوق ذات الطابع الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي.[2]

ج-**البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:** يعد هذا البرتوكول معاهدة دولية تُجيز لضحايا انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تقديم الشكاوى على المستوى الدولي، فحينما يتعذر على الأشخاص الاحتكام إلى القضاء في محاكم بلدانهم في القضايا المتعلقة بانتهاك هذه الحقوق، يُمكنهم تقديم الشكوى إلى اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التابعة للأمم المتحدة، مع ذلك، لا بدّ أن تصبح الدولة التي ينتمي إليها هؤلاء الأشخاص، طرفًا في البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، بالتصديق عليه أو الانضمام إليه، ويتضمن البروتوكول الاختياري ثلاثة إجراءات: إجراء الشكاوى، إجراء التحري، وأخيرا إجراء الشكاوى بين الدول.[3]

ثانيا-الالتزامات الناشئة عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

أ- واجبات الدول والأفراد في العهد: أن تضع الدول في اعتبارها، بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة، من التزام بتعزيز الاحترام والمراعاة العالميين لحقوق الإنسان وحرياته، وعلى الأفراد تقع مسؤولية السعي إلى تعزيز ومراعاة الحقوق المعترف بها في هذه العهد.[4]

1- منظمة العفو الدولية حقوق الإنسان من أجل كرامة الإنسان مدخل إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، (رقم الوثيقة: P30/001/2014)، مطبوعات منظمة العفو الدولية، لندن، انجلترا، الطبعة الثانية، 2014، ص39.

2- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966، محمود شريف بسيوني، الوثائق الدولية لحقوق الإنسان، المجلد الأول، الوثائق العالمية، مرجع سابق، ص119 وما بعدها.

3- البروتوكول الاختياري الملحق الخاص بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 2008، اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 10 ديسمبر عام 2008، وفُتح باب التوقيع عليه بتاريخ 24 سبتمبر عام 2009، ودخل حيز التنفيذ عام 2013 بتصديق العاشر، من دولة الأرغواي.

4- الفقرة الثالثة والرابعة من ديباجة العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، محمود شريف بسيوني، الوثائق الدولية لحقوق الإنسان، المجلد الأول، الوثائق العالمية، مرجع سابق، ص119 وما بعدها.

ب–البعد الإيجابي للحقوق: مع تميز هذه الحقوق (حقوق الجيل الثاني) بالطبيعة الإيجابية، والتي تعني بأن تأمين هذه الحقوق يتطلب تدخل الدولة (وليس امتناعها) وذلك بهدف تأمين المشاركة المتساوية في إنتاج وتوزيع القيم موضع الاهتمام[1]، فبالنسبة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية الواردة في العهد الدولي الخاص بها ينبغي على الدولة أن تتخذ فورا الخطوات اللازمة لضمان التمتع الفعلي" التدريجي" بتلك الحقوق بأقصى ما تسمح به مواردها المتاحة (الالتزام بالوفاء)، وإن إخفاق الدولة في القيام بتلك الواجبات يشكل خرقا لالتزاماتها بموجب نصوص العهد الدولي المتعلق بهذه الحقوق.[2]

بهدف التوصل إلى الإعمال الكامل للحقوق المعترف بها في الاتفاقيات، خاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي تعتمد على التحقيق التدريجي للحقوق، الذي يتوقف على توفر الموارد في الدولة، أو على المساعدة والتعاون الدوليين، ولا يمكن للدولة أخذ الافتقار إلى التنمية الاقتصادية كمبرر لانتهاكات حقوق الإنسان كما جاء في إعلان فينا عام 1993.[3]

ج– الحقوق المحمية بموجب العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: يشمل هذا العهد طائفة من حقوق الإنسان، من الحق في التعليم والمسكن المناسب والرعاية الصحية والغذاء والماء وخدمات الصرف الصحي، إلى الحق في العمل، والحق في الضمان الاجتماعي[4]، كما وسع العهد في الحقوق المرتبطة بالحاجات الأساسية للإنسان، والتي تكفل الحصول الإيجابي على السلع، والخدمات، والفرص الاقتصادية، والاجتماعية، كالحق في مستوى معيشي مناسب، والحق في التعليم، وحماية الأمومة والطفولة، وحق الأقليات في ممارسة ثقافتها، ودينها ولغتها، وغيرها[...].[5]

1– سقني فاكية، مرجع سابق، ص34.

2– منظمة العفو الدولية حقوق الإنسان من أجل كرامة الإنسان مدخل إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مرجع سابق، ص65.

3– المادة 10 من إعلان وبرنامج عمل فيينا، كما جاء في نص المادة الأولى فقرة 4 من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية على أنه:" تتعهد كل دولة طرف باحترام الحقوق المقررة في هذه الاتفاقية بأن تتخذ وبأقصى ما تسمح به مواردها المتاحة ما يلزم من خطوات لضمان التمتع الفعلي التدرجي بالحقوق المعترف بها في العهد، محمود شريف بسيوني، الوثائق الدولية لحقوق الإنسان، المجلد الأول، الوثائق العالمية، مرجع سابق.

4– منظمة العفو الدولية حقوق الإنسان من أجل كرامة الإنسان مدخل إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مرجع سابق، ص39.

5– العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية، محمود شريف بسيوني، الوثائق الدولية لحقوق الإنسان، المجلد الأول، الوثائق العالمية، مرجع سابق، ص119 وما بعدها.

تجدر الإشارة، بأنه من الخطأ أن نؤكد على أن القوانين المتعلقة بحقوق الإنسان المدنية والسياسية ذات طبيعة سلبية، أي تؤكد على الامتناع فقط، لأنه هناك حالات تتطلب تدخل الدولة لحماية الفرد وحده، أو في ارتباطه مع الآخرين ضد استخدام أو إساءة استخدام السلطة السياسية، كما لا نجد الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ذات طبيعة إيجابية بصورة خالصة، مثل الحق في حرية الاشتراك أو الالتحاق بالاتحادات النقابية[...]، في هذا الإطار لا نستطيع أن ننظر إلى تتابع الجيل الأول والثاني في الظهور باعتبارهما متناقضين، ولكن باعتبارهما حقوقا تتكشف تباعا عبر التطور التاريخي، غير أن المتغيرات المحددة بطبيعتها تختلف من مرحلة إلى أخرى.[1]

المبحث الثاني

التضامن بين الأجيال مفهوم معاصر لحقوق الإنسان.

إن نجاح أي فكر يقاس بمقدار نجاحه في تطوي مجتمعه، كما يحدد وزنه بحسب قدرته على تطوير ذاته، بالاستجابة للتحديات الكبرى والتفاعل معها في كل مرحلة، والتجاوب مع القضايا والمتغيرات الجديدة، وعدم التوقف أو الجمود عند مواقف أو رؤى بذاتها.[2]

وهذا ما حث للخطاب السياسي والقانوني لحقوق الإنسان، الذي أثرت فيها المستجدات الدولية، حيث أدى تجاوز مرحلة الحرب الباردة وزوال القطبية، وظهور الأحادية والعولمة، والديمقراطية، والنظام الاقتصادي الجديد، إلى ترسيخ القواعد العامة الناظمة لمنظومة حقوق الإنسان من مبادئ وخصائص، ومعايير، ولكنه غير من لهجة ولغة حقوق الإنسان المرتكزة على التصنيفات التقليدية، فالحقوق المدنية والسياسية من جانب والحقوق الاقتصادية والاجتماعية من جانب آخر لم تكونا جانبين لعملة واحدة، بل كانتا تعتبران رؤيتن متنافستين لمستقبل العالم.

وقد تجاوز العالم الآن تلك اللغة وأصبح يعترف بجميع مكونات حقوق الإنسان المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية[3]، إلى جانب الحقوق الجماعية وتضامنية أو ما يسمى بحقوق الجيل الثالث، ويبدو أن الجهود الدولية المبذولة على مستوى ترسيخ الجيل الثالث لحقوق الإنسان، ستوفر شروط

1- سقني فاكية، مرجع سابق، ص 34.

2- أيمن إبراهيم الدسوقي، تقييم فعالية المنظمة العربية لحقوق الإنسان، مؤتمر"حقوق الإنسان في الخطاب السياسي والحقوقي المعاصر في الدول العربية، الدوحة، 11 و12، مايو، قطر، 2008، ص18.

3- ناهد عز الدين، التيار الليبرالي العربي وحقوق الإنسان، رؤى ومواقف وممارسات، مؤتمر"حقوق الإنسان في الخطاب السياسي والحقوقي المعاصر في الدول العربية، الدوحة، 11 و12، مايو، قطر، 2008، ص01.

تحقيق التقارب والتضامن بين الشعوب، وتحطيم الفوارق بين الدول المتقدمة والبلدان النامية، من خلال التركيز على قضايا مشتركة تهم الإنسانية جمعاء، كمفهوم معاصر لحقوق الإنسان، وعليه سنرى الطبيعة المتطورة لحقوق الإنسان، هذه الطبيعة المتطورة أنتجت الأجيال الثلاثة لحقوق الإنسان، وسيتم التركيز على حقوق الجيل الثالث.

المطلب الأول: الطبيعة المتطورة لحقوق الإنسان.

المطلب الثاني: الحق في البيئة.

المطلب الثالث: الحق في التنمية.

المطلب الأول

الطبيعة المتطورة لحقوق الإنسان

اقتضت طبيعة الحياة المعاصرة بروز مجموعة من حقوق الإنسان، نتيجة تطور النظام الدولي واتساع دائرة المعرفة، وثورة الاتصالات والتقدم التكنولوجي، تفرض هذه الحقوق دورا ايجابيا على الشعوب والحكومات والمجتمع الدولي لتحقيقها، وهي تضم مجموعة واسعة من الحقوق، يطلق عليها جيل التضامن بين البشرية جمعاء في مواجهة التحديات التي تعترضها أو تهدد بقاءها، وهي قابلة للتوسع،

ونظرا للطابع المتغير الذي يعتري الواقع الدولي لحقوق الإنسان، جعلت الأمم المتحدة حق الشعوب في تقرير مصيرها شرطاً ضروريًا للتمتع بالحقوق الأساسية جميعها، وأن تحدد مركزها السياسي وتحقق نموها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، كما يعتبر الحفاظ على التراث المشترك للإنسانية حقا إنسانيا جماعيا تناقله الأجيال في الحاضر والمستقبل، ويعد تعزيز السلام في العالم من بين أهم حقوق الشعوب والأمم، المؤدية إلى تحقيق التنمية المستدامة.

الفرع الأول: حقوق الجيل الثالث(الحقوق التنموية والبيئية):

الفرع الثاني: تقرير المصير حق تقليدي من حقوق الجيل الثالث.

الفرع الثالث: التراث المشترك للإنسانية.

الفرع الرابع: الحق في السلم.

الفرع الأول: حقوق الجيل الثالث(الحقوق التنموية والبيئية):

يضم هذا الجيل طائفة من الحقوق ذات الطابع الجماعي المبني على التضامن والتعاون والتشارك بين فعاليات المجتمع الدولي، والتي تهتم بحقوق الأفراد والشعوب والدول على حد سواء، وهذا الجيل من

الحقوق له قواسم مشتركة بين حقوقه، أنها جماعية، تضامنية، بيئية وتنموية، وما زال يصارع من أجل الظفر بإعلان أو عهد دولي.

أولا–مصادر حقوق الجيل الثالث أو حقوق التضامن: لعبت هيئة الأمم المتحدة عن طريق آلياتها دورا هاما في إرساء اللبنات الأولى لصياغة حقوق الجيل الثالث[1]:

أ–وثائق الأمم المتحدة: سعت الأمم المتحدة لتجسيد أهدافها في مجال الاعتراف بحقوق الإنسان، عن طريق تأصيلها في الميثاق، وتكريسها في الإعلان العالمي والبرتوكولات الملحق به، وفتح أبواب الحوار الدولي عن طريق المؤتمرات الدولية.

1–ميثاق الأمم المتحدة: تعزيز وحماية حقوق الإنسان ينبغي أن يتم وفقا للمقاصد والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.[2]

2–الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: تجد هذه الحقوق أساسها الدولي في (المادة 28)من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[3]، التي نصت على أنه:« لكل فرد الحق في التمتع بنظام اجتماعي دولي تحقق بمقتضاه الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الإعلان».[4]

3–العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: بموجب (المادة 2) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،[...] بهدف ضمان الممارسة الكاملة للحقوق المعترف بها في العهد تدريجياً بجميع الوسائل المناسبة، بما في ذلك على وجه الخصوص اعتماد التدابير التشريعية.[5]

4–مؤتمرات الأمم المتحدة: لعبت المؤتمرات الدولية التي نظمتها الأمم المتحدة دورا هاما في تعزيز حقوق الجيل الثالث، ومن أهمها، مؤتمر استكهولم لعام 1972 المتعلق بالبيئة، **و**مؤتمر ريو لعام 1992، المتعلق بالتنمية، كما تعهدت الدول في مؤتمر فيينا لحقوق الإنسان لعام 1993، بالتعاون لضمان التنمية وإزالة

1– وهناك جانب كبير من الفقه الدولي يفضل الاحتفاظ بعبارة "حقوق التضامن، من ناحية أخرى، فإن التقنيد المنهجي لهذه الحقوق من قبل الفقه يستحق ترك باب المناقشة مفتوحا، انظر،

Dominique Rousseau ; Les Droits De L'homme De La Troisième Génération; Revue Interdisciplinaire D'études Juridiques »; Volume 19 : N02 ; Université Saint-Louis - Bruxelles ; Belgique ;1987 ; Pp 19 et 20.

2– ميثاق الأمم المتحدة، مرجع سابق.

3– غريبي فاطمة الزهراء، مرجع سابق، ص 132.

4– الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، محمود شريف بسيوني، الوثائق الدولية لحقوق الإنسان، المجلد الأول، الوثائق العالمية، مرجع سابق، ص27 وما بعدها.

5– العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، محمود شريف بسيوني، الوثائق الدولية لحقوق الإنسان، المجلد الأول، الوثائق العالمية، المرجع السابق، ص119 وما بعدها.

العقبات التي تعترضها، وشدد على أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز التعاون الدولي الفعال لإعمال الحق في التنمية وإزالة هذه العقبات. [1]

ب-إعلانات الجمعية العامة للأمم المتحدة: صاغت الجمعية العامة الكثير من الإعلانات، المجسدة للحقوق الشعوب، أو ما يسمى بحقوق الجيل الثالث، من هذه الإعلانات، إعلان الحق في السلم لعام 1984، وإعلان الحق في التنمية لعام 1986 الذي أكد بموجب (المادة 4) منه، أن العمل المتواصل ضروري لضمان التنمية الأسرع للبلدان النامية وأن التعاون، بالإضافة إلى جهود البلدان النامية، التنمية الدولية الفعالة ضرورية لتمكين هذه البلدان من دعم التنمية الشاملة بالشكل المناسب.[2]

ج- ديباجة مشروع الإعلان الدولي الخاص بحقوق التضامن: اعتبرت الديباجة في فقراتها أن "السلام والتنمية والبيئة والتراث المشترك للبشرية تشكل من الآن فصاعدًا قيمًا عالمية، يعترف بها لجميع البشر.[3]

ثانيا- الالتزامات الناشئة عن حقوق الجيل الثالث: تتحمل الواجبَ الرئيسي فيما يتعلق بإعمال الحق في التضامن، كل من الدول بتقييد بالتزاماتها وفقاً للمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي صدّقت عليها، والالتزامات والقرارات التي وافقت عليها على الصعيدين الإقليمي والدولي، كما تتقيد الجهات الفاعلة من غير الدول بمسؤولياتها الأخلاقية ومدونات قواعد السلوك، وتحترم حق الشعوب والأفراد في التضامن الدولي.[4]

ثالثا- أصحاب الحق في حقوق الجيل الثالث: أصحاب الحق هم الأفراد[5]، والشعوب، وحدد تهم (المادة 6) من مشروع الإعلان أنهم على سبيل المثال، الشعوب الأصلية، الأقليات، جماعات ومنظمات المجتمع

1- إعلان فيينا، محمود شريف بسيوني، المجلد الأول، الوثائق العالمية، المرجع السابق، ص39.

2- إعلان الحق في التنمية لعام1986، مرجع سابق.

3- مشروع إعلان مقترح بشأن حق الشعوب والأفراد في التضامن الدولي، تقرير الخبيرة المستقلة المعنية بحقوق الإنسان والتضامن الدولي(فيرجينيا داندان)، مجلس حقوق الإنسان، لدورة السادسة والعشرون، 01 أبريل 2014، ص ص 20 و21، رقم القرار A / HRC/26/34 على الموقع: https://undocs.org/ar/A/HRC/26/34 ، تاريخ التصفح: 2021/06/01.

4- المادة 08 مشروع إعلان مقترح بشأن حق الشعوب والأفراد في التضامن الدولي، مرجع سابق، ص27.

5- تم التطرق إلى مفهوم الفرد في المبحث الأول من هذا الفصل.

المدني العاملة في أوساط السكان، الأشخاص الخارجين عن النماذج المهنية.[1]

رابعا: حق الشعوب والأفراد في التضامن الدولي: هناك مجموعة من المميزات للحقوق المحمية بموجب مشروع الإعلان المقترح بشأن حق الشعوب والأفراد في التضامن الدولي، تكمن في الطابع الدولي والأبعاد الإنسانية لهذه الحقوق.

أ-الطابع الدولي للحقوق الجماعية: إذا كانت الحقوق "القديمة" قد نُشرت لأول مرة في النصوص الداخلية قبل إدراجها في الوثائق الدولية، فإن الحقوق "الجديدة" التي ظهرت خلال العقود الماضية (السبعينات والثمانينات) اتبعت المسار المعاكس، أو بشكل أكثر دقة، مسجلين في الوقت الحالي فقط في الكتابات التي تخضع للقانون الدولي[2]،ثم تبنتهم أنظمة دستورية لبلدان معينة بعد صياغة جديدة أو تعديل حديث لدساتيرهم.[3]

وهي حقوق تفرض دورا إيجابياً على كل الأطراف، الشعوب، والحكومات، والمجتمع الدولي أيضا، وتحتاج إلى تضامن كل جهود هذه الأطراف، ولها بعد إنساني عام، كما أنه من الصعب معالجتها في حدود الإقليم الواحد.[4]

ب-الأبعاد الإنسانية لحقوق الجيل الثالث: كما احتوى الجيل الثالث لحقوق الإنسان على بعد جديد، وهو بعد التضامن مع الأجيال المقبلة"حقوق الجيلنة"، بالإضافة إلى التضامن داخل الجيل الواحد في مواجهة

1- ومن أصحاب هذه الحقوق المجتمعات المحلية والشعبية غير القادرة على تمثيل نفسها أو الناقصة التمثيل في جمعيات ومنظمات المجتمع المدني الأوسع المجتمعات الافتراضية لأفراد قد تفصلهم الجغرافياً لكنهم يتواصلون عبر الإنترنت ووسائط الإعلام الرقمية ويجتمعون على بلورة آراء متشابهة إزاء العالم، أنظر، المادة 06 مشروع إعلان مقترح بشأن حق الشعوب والأفراد في التضامن الدولي، مرجع سابق، ص25.

2 -Dominique Rousseau; Ibid; Pp19 et 20

3- تملك بعض الدول آليات دستورية وقانونية لحماية حقوق الجيل الثالث، مثل: مفوّض نيوزيلندا البرلماني لشؤون البيئة، ومفوّض المجر البرلماني للأجيال القادمة، ولجنة البرلمان الفنلندي للمستقبل، وسابقا لجنة لأجيال القادمة في كنيست الكيان الصهيوني، انظر،

Paula Tiihonen; for the next generations; Report of the International Séminaire in the Finnish Parliament 7-8 June; Helsinki ; Finnish; 2016; P32

4- حسين أحمد السرحان، الإطار التشريعي للحكم الرشيد والحق في التنمية، بحث مقدم إلى مؤتمر (الاصطلاح التشريعي طريق نحو الحكومة الرشيدة ومكافحة الفساد) الذي أقامته مؤسسة النبأ للثقافة والإعلام وكلية القانون، جامعة الكوفة، 25-26 أبريل، العراق، 2018،على الرابط: https://annabaa.org/arabic/studies/15819 تاريخ التصفح 2020/10/10، د، ص.

التحديات التي تعترض الجنس البشري، والتي يمكن أن تهدد بقاءه أو توحد التطلعات التي تضمن له استدامة البقاء والعيش بأمان.

وأمام احترام التوازن الإيكولوجي المهدد من طرف السلوك الإنساني، لا بد من النظر إلى الطبيعة كصاحبة حق، وليست موضوع حق فقط، فالطبيعة كتراث مشترك للإنسانية تتطلب من جانب البعد الأخلاقي والحقوقي، والمسؤولية الكونية توسع المستفيدين بها أجيال حاضرة ومقبلة، للحفاظ عليها لاستمرار الوجود الإنساني.[1]

الفرع الثاني: الحق في تقرير المصير كحق تقليدي من حقوق الجيل الثالث:

ارتبط الحق في تقرير المصير بشكل كبير مع حق الشعوب في استقلالها، وأصبح من مبادئ النظام العالمي الدولي، وقواعده الأخرى التي لا يجوز انتهاكها أو مخالفتها، وكل اتفاق يقضي بخلاف ذلك يكون باطلا.

أولا- تعريف حق الشعوب في تقرير مصيرها: التقرير لغة يعني جعل الشيء في قراره، وقررت عنده الخبر حتى استقر، أما المصير فهو إنما هو مفعل من صار إليه الأمر، ويدل تقرير المصير، على ترك الشيء من الأخر والثبات والاستقرار والطمأنينة وطيب العيش.[2]

أما في الاصطلاح فقد اهتم الفقه الدولي بمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، ويظهر ذلك جليا من خلال محاولة العديد من الفقهاء تحديد ووضع تعريف لهذا المبدأ[3]، حيث عرفه الفقيه كبان، بأنه « حق كل أمة في أن تكون ذات كيان مستقل وأن تقوم بتقرير شؤونها بنفسها»، بينما ذهب الفقيه برونلي، إلى تعريفه « بحق كل جماعة وطنية في أن تختار بنفسها شكل نظامها السياسي وشكل علاقاتها بالجماعات الأخرى» وترى المدرسة السوفياتية أنه: «حق كل أمة أن تختار نظامها السياسي وتجديد مستقبلها، سواء كان ذلك بالانفصال عن الدولة التي تشكل جزء منها، أم بتشكيل دولة أخرى»، وتعرفه المدرسة ذاتها على

1- François Ost; Ecologie et Droits de l'homme; Sur le site :http: //www.dhdi.frarticles/ostecoldh .htmee.fr/recherches/droithomme/ ; date de consultation : 30/05/2021.

2- نشير أن تبنى الرئيس "مونرو الأمريكي مبدأ حق تقرير المصير بعد أن اعتبرته الثورة الفرنسية مبدأً سياسياً، وعُرف فيما بعد باسم"مبدأ مونرو" وينص هذا المبدأ على رفض التدخل الأجنبي في أمريكا؛ ويُقصد بالتدخل الأجنبي ضد محاولات أوروبا الاستعمارية في القارة الأمريكية، أنظر الناصر قاسم الفرا، حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني في ضوء الشرعية الدولية، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد 69، العدد1، غزة، فلسطين، 2009، ص7 .

3- نفس المرجع.

أنه: «مبدأ نشأ في عصر الثورات البرجوازية، تحت لواء مبدأ القوميات، ذلك من أجل دعم سيطرتها لإقامة دول مستقلة في أوربا».[1]

ثانيا- مصادر مبدأ حق تقرير المصير: يعتبر من بين المبادئ الأساسية في القانون الدولي، حيث بدا يأخذ مكانته في النصوص المواثيق الدولية، في أعقاب الحرب العالمية الثانية:

أ- في مبادئ الأمم المتحدة ذات الصلة بحقوق الإنسان: نص ميثاق الهيئة على هذا المبدأ ضمن أهداف ومقاصد الهيئة[2]، وأكدت رغبتها في « تهيئة دواعي الاستقرار والرفاهية الضروريين لقيام علاقات سليمة ودية بين الأمم مؤسسة على احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها».[3]

وهو الأمر الذي أكده الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كما منح العهدين الدوليين للحقوق السياسية والمدنية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[4]، الحق لكل الشعوب في تقرير مصيرها، وأن لها بمقتضى هذا الحق أن تقرر وضعها السياسي وتتابع بحرية إنماءها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي[5]، وأكد مؤتمر فيينا لعام 1993 على أن إنكار حق تقرير المصير للشعوب في إطار المواثيق الدولية يعد انتهاكاً لحقوق الإنسان ولمبادئ القانون الدولي.[6]

ب-في قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة: أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة العديد من القرارات المكرسة لهذا الحق، كالقرار رقم 545 الصادر في 5 فبراير عام 1952، الذي جاء فيه ضرورة تضمين الاتفاقية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية مادة تكفل للشعوب حقها في تقرير المصير، وفي نفس العام أصدرت الجمعية قرارها رقم 637، حيث وبمقتضى هذا القرار أعتبر

1- تعريف الفقيهان السوفيتيان (كريبوي، وتونيكين) على التوالي، أنظر، جميلة فرارجي، مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها بين النظرية والتطبيق، مذكرة لنيل درجة الماجستير في القانون، فرع التعاون الدولي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، ماي 2009، ص13.

2- المادة الأولى، الفقرة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة، مرجع سابق.

3- المادة 55، من ميثاق الأمم المتحدة، مرجع سابق.، أنظر أيضا:
Hans Kelsen; The Law Of The United Nations: A Critical Analysis Of Its Fundamental Problems; The London Institute oh world Affairs; First published ; United Kingdom; 1950; p22.

4- العهدين الدوليين(الحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)، محمود شريف بسيوني، المجلد الأول، الوثائق العالمية، مرجع سابق، ص 79 وما بعدها، وص 119 وما بعدها.

5- وما يعاب على العهدين أنهما لم يحددا بدقة المستفيد من الحق، ولا مضمون هذا الحق، لا وكيفية تنفيذه، أنظر، محمد يوسف علوان، محمد خليل الموسى، ج2، مرجع سابق، ص381.

6- المادة 02 من إعلان فيينا، محمود شريف بسيوني، المجلد الأول، الوثائق العالمية، المرجع السابق، ص39.

حق تقرير المصير شرطاً ضرورياً للتمتع بالحقوق الأساسية جميعها، وعلى كل عضو في منظمة الأمم المتحدة أن يعمل على احترام حق تقرير المصير للدول الأخرى والحفاظ عليه.[1]

اشتد الخلاف بين الدول الاستعمارية وبين القوى المناهضة للاستعمار حول حق تقرير المصير، خاصة فيما يتعلق بحق الشعوب في استقلالها وتقرير مصيرها، وأدى ذلك إلى اهتمام الأمم المتحدة بهذا الحق، وفى هذا الإطار أصدرت الجمعية العامة قرارها رقم 1514 (د_15) في ديسمبر سنة 1960، تحت عنوان:" إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة "ويُعتبر هذا القرار من أهم قرارات الجمعية العامة[2]، وأكثرها تطوراً من حيث مفهوم إدانة الاستعمار بجميع أشكاله والتعجيل بتصفيته.[3]

ج–المواثيق والاتفاقيات الإقليمية: لعبت الاتفاقيات الإقليمية دورا حاسما في تجسيد هذا الحق، فنجد أن الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب لعام 1981، أكد على حق الشعوب في تقرير مصيرها، وضمنه في (المادة 20).[4]

وفي مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي الذي عُقد في هلسنكي في الأول من أوت عام 1975، الذي حضرته كل من الولايات المتحدة الأمريكية وثلاث وثلاثون دولة أوروبية، اتفقوا على عشرة بنود وصفت بأنها مهمة، وقد أكد البند الثامن، على حق الشعوب في تقرير مصيرها؛ وحقها في التصرف بمقدراتها، وبهذا المعنى فإن الدول المشاركة في المؤتمر تعترف بحق الشعوب كافة في تقرير المصير، انطلاقاً من مبدأ المساواة، وهكذا فإن هذه الشعوب تملك الحق في وضع سياستها الداخلية والخارجية دون أي تدخل أو ضغط خارجي.[5]

1– عبد الناصر قاسم الفرا، مرجع سابق، ص24.

2– وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة أصدرت الجمعية العامة قرارها رقم (2625) فى 24 نوفمبر عام 1970، ونص هذا القرار على"الإعلان الخاص بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة:" اتخذت الجمعية العامة هذا القرار بالإجماع؛ وهذا يشكل دليلاً واضحاً على قانونية حق تقرير المصير للشعوب، أنظر، عبد الرحمن أبو النصر، مشروعية استخدام القوة بشأن حق تقرير المصير وعلاقته بالإرهاب الدولي في ضوء القانون الدولي العام والشريعة الإسلامية، سلسلة العلوم الإنسانية، مجلة جامعة الأزهر بغزة، المجلد الثامن، العدد الأول، فلسطين، 2006، ص131.

3– المادة 2 من: لجميع الشعوب الحق في تقرر مصيرها، ولها بمقتضى هذا الحق أن تحدد بحرية مركزها السياسي وأن تسعى بحرية إلى تحقيق نمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، أنظر، جامعة منيسوتا، إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، اعتمد ونشر علي الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، (1514د–15) المؤرخ في 14 ديسمبر 1960، على الموقع، http://hrlibrary.umn.edu/arab/b007.html ، تاريخ التصفح 2021/05/04.

4– الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، محمود شريف بسيوني، المجلد الثاني، الوثائق الإسلامية والإقليمية، مرجع سابق، ص379 وما بعدها.

5– عبد الناصر قاسم الفرا، مرجع سابق، ص24.

كما نص ميثاق الجامعة العربية لعام 1945 بصورة غير مباشرة على حق تقرير المصير، لأنه باستعراض الميثاق لا يوجد أي لفظ صريح للمبدأ، إلا ما جاء من تلميح في (المادة 8) من الميثاق[1]، ورفضت الجامعة في قرارها رقم 5036 لعام 1990، احتلال العراق للكويت، لأن ذلك يتعارض مع حق تقرير المصير، ويشكل اعتداء على دولة عضو في الجامعة.[2]

وفي نفس السياق أسهمت محكمة العدل الدولية في الكثير من القضايا التي تم الرجوع فيها لآرائها الاستشارية، حيث اعتبرت المحكمة مبدأ الحق في تقرير المصير مبدأ قانونيا ملزما.[3]

ثالثا-الطبيعة القانونية لحق تقرير المصير: تباينت مواقف الفقهاء حول الطبيعة القانونية لهذا الحق حسب الانتماء الدولي، فمنهم من يعتبره مجرد مبدأ سياسي، ومنهم من يعده مبدأ قانوني ملزم.

أ-الطابع السياسي لحق تقرير المصير: يرى أنصار هذا الرأي أن مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها مجرد مبدأ سياسي غير ملزم، وهو يؤثر فقط على سلوك الحكومات، ولا يولد أي التزام قانوني على عاتق الدول، وأنه لا يتعلق بالدراسات القانونية وإنما يتعلق بدراسات العلوم السياسية، وهذا ما دفع أصحاب هذا الرأي للمطالبة بأن يقتصر هذا المبدأ على حق الشعوب في الحكم الذاتي وليس في الانفصال.[4]

ب-الطابع القانوني الملزم لحق تقرير المصير: يرى أنصار هذا الرأي أن مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، مبدأ ملزم وذو طبيعة قانونية، مستندين في حججهم أنه تم إدراجه في ميثاق الأمم المتحدة، مما حول هذا المبدأ من الطابع السياسي إلى الطابع القانوني الملزم لكافة الدول، وبالتالي فإن الميثاق معاهدة شارعة ومصدر من مصادر القانون الدولي، وأن كل المبادئ التي يحتويها تعد من المبادئ الدولية التعاقدية أي الملزمة، وأن اكتسابه لهذه الطبيعية الإلزامية أصبح قاعدة من قواعد القانون الدولي.[5]

1- نصت المادة 08 من الميثاق على: أنه على كل دولة من الدول المشاركة في الجامعة، أن تحترم نظام الحكم القائم في دول الجامعة، وتعتبره حقا من حقوق تلك الدول، وتتعهد بأن لا تقوم بعمل يرمي إلى تغير النظام فيها.

2- فرارجي جميلة، مرجع سابق، ص47.

3- أراء محكمة العدل الدولية في قضايا: ناميبيا ضد جنوب أفريقيا عام 1971، الصحراء الغربية عام 1975، تيمور الشرقية عام 1990....انظر، محمد يوسف علوان، محمد خليل الموسى، ج2، مرجع سابق، ص383.

4- محمد ناظم داود، حق الشعوب في تقرير المصير بين الاستقلال والانفصال، ص 100، على الرابط: https://www.researchgate.net/publication/340445987 ، تاريخ التصفح: 2020/10/03، ص106.

5- كما استند أصحاب هذا الرأي على قرارات الجمعية العامة بخصوص منح الاستقلال للشعوب المستعمرة، أهمها، الإعلان الصادر عام 1970، الخاص بإعلان حقوق وواجبات الدول، انظر، فرارجي جميلة، مرجع سابق، ص32.

الفرع الثالث: التراث المشترك للإنسانية

إن فكرة التراث المشترك للإنسانية هي فكرة جديدة نسيبا في الفقه القانوني الدولي، ولا يتعدى عمرها ثلاثة عقود من الزمن، وقد ظهرت بخصوص الموارد الطبيعية التي بثها الله تعالى في الكون(الشمس، القمر، مياه المحيطات والبحار، مناطق القطبين المتجمدين، وسائر الموارد الطبيعة...) الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية لأي دولة.

أولا-المفهوم اللغوي والاصطلاحي للتراث المشترك للإنسانية:

أ-المفهوم اللغوي: هذا المفهوم هو عبارة عن مركب لغوي من ثلاث كلمات أولها، "التراث" " في اللغة: مصدر من الفعل ورث وهو ما يخلفه الرجل لورثته ويقال"ورث"، وإرث، وإيراث، وميراث[1] ووراث، قال تعالى﴿ وَتَأْكُلُونَ التُّرَاث أَكْلًا لَمًّا﴾[2]، وهو ما يخلفه الميت من مال فيورث عنه[3]، ويميل الكثير من رجال القانون إلى استعمال مصطلح التراث لكونه الأقرب لغويا والأعرق في الممارسةُ الدولية من جهة[4]، ثانيها، كلمة المشترك والتي تسمى بالفرنسية"Commun"، الشيء المشارك فيه مع بقائه على الشيوع[5]، وثالثها، الإنسانية:"التي تعني بالفرنسية "Humanité" وبالانجليزية Humanity""، وهي "تعني كل الشعوب، فهي أشمل من كل الأمم، فالإنسانية لا تعني فقط بالأجيال الحاضرة وإنما تعني أيضا الأجيال المقبلة.[6]

1- ويرى الأستاذ محمد طلعت الغنيمي وجوب العزوف عن استعمال لفظ "ميراث" لأن استعمال لفظ ميراث ومشتقاتها قد يثير اللبس بين مفهوم هذه الدراسة في القانون الدولي وبين مفهومها في القانون الداخلي، في حين أن للتعبير مؤدى في القانون الدولي يختلف عنه في القانون الداخلي، انظر، محمد طلعت الغنيمي، قانون السلام في الإسلام ، منشأة المعارف: مصر، د. ط، 2007 ،ص 780.

2- سورة الفجر، الآية 19.

3- يوسف محمد عبد الله،" الحفاظ على الموروث الثقافي والحضاري وسبل تنميته"، ص 1، على الرابط: https://www.yemen-nic.info/files/turism/studies/hefath.pdf ، تاريخ الإطلاع 2021/05/24، د، ص.

4- العيد جباري، مبدأ التراث المشترك للإنسانية في القانون الدولي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم، تخصص القانون الدولية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر1، 2018/2017، ص22.

5- خرشي عمر معمر، التراث المشترك للإنسانية في قانون الفضاء، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر 1، 2017/2016، ص18.

6- Florian Aumond; L'humanite Dans L'oeuvre De Rene-Jean Dupuy; Revue Electronique Du Centre De Recherche Sur Les Droits De L'hommes Et Le Droit Humanitaire. Droits fondamentaux, n° 5, janvier – décembre ; Université Paris Nanterre, France ; 2005 ;p 11 ; site : https://www.crdh.fr/wp-content/uploads/lhumanite dans loeuvre de rene-jean dupuy.pdf date de consultation ; 02/ 06/ 2021.

ب–المفهوم الاصطلاحي: عرف الأستاذ عمر سعد الله التراث المشترك للإنسانية بأنه:« عبارة عن مجموعة الموارد الطبيعية، والشواهد الفنية أو الرمزية، التي انتقلت من الأزمنة الماضية، والإبداع البشري في ميادان التكنولوجيا، على تقوم على رفاهية الجنس البشري، ويخضع استغلالها للمساواة التامة بين الشعوب».[1]

وذهب الفقيه كنت إلى اعتبار سلامة البيئة من عناصر التراث المشترك الإنسانية، حيث تمثل تراثا لأجيال القادمة، بالإضافة إلى الأجيال الحاضرة، مما يستلزم حمايتها من الاستنفاذ، وانتهى إلى اعتبارها من حقوق الملكية.

ثانيا–المفهوم القانوني: وجد رجال القانون صعوبات بشأن تحديد ما هو المقصود بالتراث المشترك للإنسانية في إطار القانون الدولي[2]، وفشلوا في تقديم تعريف شامل ومتفق عليه لهذا المفهوم[3]، وعليه سنقوم بتحديد أساس وعناصر هذا الحق:

أ–الأساس القانوني لفكرة التراث المشترك للإنسانية: ترسخ الحق في التراث المشترك للإنسانية في العديد من الاتفاقيات الدولية، واعتبره الفقه مما يرقى إلى مرتبة القواعد الآمرة في القانون الدولي العام، واعتبرته الأمم المتحدة مبدأ دوليا راسخا.

1–في الاتفاقيات الدولية: أول الاتفاقيات الدولية التي عبرت عن فكرة التراث المشترك للإنسانية اتفاقية الفضاء الخارجي، الخاصة بالمبادئ التي تحكم وتضبط ممارسة الدول في استكشاف واستخدام الفضاء

1– عمر سعد الله، حقوق الإنسان وحقوق الشعوب، العلاقة والمستجدات القانونية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 1994، ص160.

2– من أجل التغلب على الخلافات والوصول إلى إجماع شبه عالمي حول مفهوم "التراث المشترك للإنسانية" أجريت تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة مشاورات غير رسمية، في المدة ما بين 1990–1994، وتوجت باعتماد الجمعية العامة بتاريخ 28 جويلية 1994 اتفاقا تنفيذيا تضمن التعديات اللازمة لتعزيز فرص القبول العالمي للاتفاقية، أنظر، توليو تريفيس، اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، المكتبة السمعية البصرية للقانون الدولي، الأمم المتحدة، د، ط، 2012، ص4، أنظر أيضا، قرار الجمعية العامة رقم 48/263 الصادر في 28 جويلية 1994، المتعلق بتنفيذ الجزء الحادي عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، على الموقع:https://undocs.org/ar/A/REs/48/263 ، تاريخ التصفح 2021/05/05، د، ص.

3– إيهاب جمال كسيبة، مفهوم التراث المشترك للإنسانية في القانون الدولي، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية، المجلد 12، العدد1، الإمارات العربية المتحدة، جوان، 2015، ص355.

الخارجي[1] بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى دون تمييز[2]، كما تبنت اتفاقية قانون البحار لعام 1982، نفس المضمون السابق للتراث المشترك للإنسانية بخصوص قاع البحار والمحيطات وباطن أرضها، خارج حدود الولاية الوطنية، وتبين الاتفاقية بوضح أهمية الاعتماد على التطورات التكنولوجية والعلمية في تكريس هذا الحق[3]، كما تجسد هذا الحق في اتفاقية اليونسكو حول حماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي لعام 1972، داعية الدول لعدم التقصير في الحفاظ على القيم العالمية غير العادية[4]، واعتبرت اتفاقية بازل لعام 1989 الخاصة بنقل النفايات الخطرة[5]، إن مناطق نصف القطب الجنوبي الواقعة جنوب خط عرض 60 ^{0}، غير مملوك لأحد الدول بل مشترك للإنسانية جمعاء، ويحرم فيه نقل النفايات الخطرة.

2-قرارات الأمم المتحدة المكرسة للحق في التراث المشترك للإنسانية: استحوذت فكرة التراث المشترك للإنسانية على أهمية خاصة عندما عرض المندوب الدائم لمالطا السفير ارفيد باردو، أمام الجمعية العامة

1- معاهدة الفضاء الخارجي Outer Space Treaty ، والمعروفة رسميا باسم معاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى، وهي المعاهدة التي تشكل أساس القانون الدولي للفضاء، وبدأت المعاهدة بتوقيع ثلاث دول الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، والاتحاد السوفيتي في27 يناير1967 ، ودخلت حيز النفاذ في10 أكتوبر1967، وانضمت98 دولة إلى المعاهدة حتى 2008/01/01، بينما 27 وقعت على المعاهدة لكنها لم تكمل بعد التصديق، انضمت إليها الجزائر بتاريخ 27 جانفي 1992، على الموقع: http://www.unoosa.org/pdf/publications/st_space_11rev2A.pdf، تاريخ التصفح:2021/06/30، د، ص.

2- الاتفاق الذي يحكم أنشطة الدول على القمر والأجرام السماوية الأخرى، المؤرخ في 5 ديسمبر 1979، دخل حيز التنفيذ في 11 جويلية 1984، على الموقع: http://www.unoosa.org/pdf/publications/st_space_11rev2A.pdf ، تاريخ التصفح: 2021/06/30.

3- أحمد أبو الوفا محمد، الوسيط في القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الرابعة، 2004، ص325.

4- أبرمت هذه الاتفاقية في باريس بتاريخ 16 نوفمبر 1972، تحت رعاية اليونسكو، انظر، النصوص الأساسية لاتفاقية التراث العالمي لعام 1972، المركز الإقليمي العربي للتراث العالمي، على الموقع https://whc.unesco.org/archive/convention-arb.pdf ، تاريخ التصفح: 2021/03/21، د، ص.

5- اتفاقية بازل بشأن النفايات الخطرة، عام 1989، انضمت إليها الجزائر، بتحفظ، بموجب المرسوم الرئاسي رقم 98-158 المؤرخ في 16 مايو سنة 1998، ج، ر،ج،ج، العدد 32، كما صادقت على تعديلها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 06-170 المؤرخ في 22 مايو سنة 2006، ج، ر،ج، ج، العدد 35.

للأمم المتحدة، أن يكون استخدام قيعان البحار والمحيطات وما تحتها خارج حدود الولاية الوطنية لصالح الإنسانية جمعاء، ولاقت هذه الفكرة قبولا واستحسانا من الدول النامية، وادعى قبولها من طرف الدول المتقدمة على تجسيدها في إعلان المبادئ الخاصة بقيعان البحار والمحيطات[1]، الذي أصدرته الجمعية العامة في 18 ديسمبر 1970، والذي جاء فيه أن: قيعان البحار والمحيطات خارج حدود الاختصاص الوطني، تعد كمناطق تراث مشترك للإنسانية.[2]

ونص المبدأ الرابع من إعلان استكهولم لعام 1972 الخاص بالبيئة البشرية، على أن يتحمل الإنسان المسؤولية خاصة في صون التراث المتمثل في الأحياء البرية، وموائلها المهددة حاليا على نحو خطير بالانقراض وفي إدارة هذا التراث بحكمة.[3]

ب-عناصر مفهوم التراث المشترك للإنسانية: على الرغم من غياب الاتفاق حول تعريف مشترك ومتفق عليه عالميا لمفهوم التراث المشترك للإنسانية، إلا أن أغلب الاتجاهات حول هذا المفهوم تشترك في خمس نقاط أساسية وهي:

1-منع إدعاء السيادة: أقرت جل لمواثيق الدولية ببطلان ادعاءات السيادة على مناطق التراث المشترك للإنسانية، وإسقاط أي دفع باكتساب أي حقوق على موارد المناطق المذكورة، فقد نصت اتفاقية مانتيقوباي على حظر إدعاء السيادة أو ممارسة الحقوق السيادية على أي جزء من منطقة قاع البحار أو مواردها[4] وعلى نحو مماثل أكدت الجمعية العامة على حظر التملك القومي للفضاء الخارجي

1- معمر رتيب محمد عبد الحافظ، القانون الدولي للبيئة وظاهرة التلوث (خطوة للإمام لحماية البيئة الدولية من التلوث، دار الكتب القانونية، مصر2008، ب، ط، ص49.

2- قرار الجمعية العامة رقم 2749 لعام 1970 المتضمن إعلان المبادئ الخاصة بقيعان البحار والمحيطات باطن أرضها الموجودين خارج حدود الولاية الوطنية،على الموقع -https://www.unescwa.org/ar/declaration principles-governing-seabed-and-ocean، تاريخ التصفح 2021/05/05، د، ص.

3- فيما رأى بعض أعضاء لجنة القانون الدولي أن المبدأ 21 من إعلان استكهولم يشير على أهمية حماية المشاعات العالمية وبالتحديد الواقعة خارج نطق الولاية الوطنية، إعلان استكهولم، مرجع سابق، ص8.

4- يُقصد بالموارد هنا جميع الموارد المعدنية الصلبة أو السائلة أو الغازيّة، انظر الفقرة الأولى من المادة 133 والفقرة الأولى من المادة 137 من اتفاقية جمايكا، مرجع سابق.

بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى بدعوى السيادة، أو بأي وسيلة أخرى[1]، وعليه حق الدول في استخدام هذه المناطق ليس حق ملكية أو سيادة، وإنما هو حق مبني على وضع هذه المناطق تحت تصرف المجتمع الدولي لتحقيق المصلحة المشتركة للبشرية جمعاء.[2]

2-مشاركة الفوائد: نصت اتفاقية جمايكا في معرض تنظيمها لأنشطة الدول في منطقة قاع البحار، على ضرورة تحقيق مصلحة الإنسانية جمعاء بصرف النظر عن الموقع الجغرافي للدول ساحلية كانت أم غير ساحلية.[3]

3-الأغراض السلمية: جاءت اتفاقية جمايكا[4]، لتبقي باب الجدل مفتوحا، حيث نصت على ضرورة استخدام منطقة قاع البحار في الأغراض السلمية دون غيرها، ولكنها لم تحدد ما هو المقصود بهذه الصيغة[5]، وعلى النقيض من ذلك، يبدو مفهوم الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي، ومنطقة القطب الجنوبي أكثر تحديدا، حيث تم وبشكل صريح حظر مجموعة من الأنشطة كإنشاء القواعد أو المنشآت أو التحصينات العسكرية، وتجريب الأسلحة أو إجراء المناورات العسكرية، في حين تم السماح باستخدام الملاكات العسكرية لأغراض البحث العلمي أو إلي أغراض أخرى.[6]

1- انظر الفقرة الثالثة من المادة 2 من اتفاقية الفضاء الخارجي لعام 1967، والفقرة الثانية والثالثة من المادة 11 من اتفاقية القمر لعام 1979، كما جعلت اتفاقية أنتاركتيكا لعام 1959، بما تضمنته من أحكام منطقة القطب الجنوبي مجالا مفتوحا لجميع الدول، حيث حظرت القيام بأي توسيع لادعاءات السيادة السابقة لإبرام الاتفاقية، ونصت على تجميد أي ادعاءات مستقبلية، المادة 4 من اتفاقية أنتاركتيكا لعام 1959، انظر تقرير الأمين العام مسألة أنتاركتيكا، الدورة الستون، الجمعية العامة للأمم المتحدة، 11 أوت 2005، الدورة الستون، A/60/222 ، ص 4، على الموقع https://undocs.org/pdf?symbol=a r/A/60/222، تاريخ التصفح 2021/05/05 ، د، ص.

2- إيهاب جمال كسيبة، مرجع سابق، ص359 .

3- المادة 140 من اتفاقية جمايكا لعام 1982، أنظر، محمد هواش، ريم عبود، القانون الدولي للبحار، الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، ط، 2018، "ص111، أيضا ورد هذا المعنى في الفقرة الخامسة والفقرة السابعة من المادة 11 من اتفاقية القمر لعام 1979، والمادة 3 من اتفاقية أنتاركتيكا لعام 1959، مرجع سابق.

4- وبرزت أثناء المناقشات ثلاثة اتجاهات فكري، دعت أغلب الدول النامية إلى حظر يشمل جميع أشكال الأنشطة العسكرية، في حين فسرت بعض الوفود الاستخدام السلمي، على أنه يحظر فقط الأنشطة ذات أغراض العدائية ولا يحظر باقي الأنشطة، أما الفريق الثالث إلى اتخاذ معيار مدى توافق الأنشطة المحظورة مع المادة الثانية، الفقرة الرابعة من ميثاق الأمم المتحدة، مرجع سابق.

5- المادة 141 من اتفاقية جمايكا، الفقرة الخامسة، والفقرة السابعة من المادة 11 من اتفاقية القمر لعام 1979، والمادة 3 من اتفاقية أنتاركتيكا لعام 1959، مرجع سابق، انظر كذلك، الفقرة الثانية من قرار الجمعية العامة رقم 60/47 الصادر في 8 ديسمبر 2005.

6- المادة 4 من اتفاقية الفضاء الخارجي لعام 1967، المادة 1 من اتفاقية أنتاركتيكا لعام 1959، مرجع سابق.

4-الإدارة المشتركة: برز مفهوم الإدارة المشتركة بشكل واضح في النظام القانوني الذي وضعته اتفاقية جمايكا لتنظيم أنشطة الدول في منطقة قاع البحار، فقد نصت هذه الاتفاقية على إنشاء منظمة دولية، أطلق عليها السلطة الدولية لقاع البحار، لتقوم الدول من خلالها بتنظيم ورقابة الأنشطة وإدارة الموارد الموجودة في تلك المنطقة.[1]

5-الاستخدام المستدام: التراث المشترك للإنسانية، هو في الأساس مفهوم يتعلق بالحفاظ عليه ونقله إلى الأجيال القادمة، وأنُ مفهوم التنمية المستدامة يُعد واحدا من العناصر المهمة لمفهوم "التراث المشترك للإنسانية".[2]

الفرع الرابع: الحق في السلم

يتقاطع الحق في الأمن مع المفاهيم السائدة في منظومة حقوق الإنسان، ويتقارب معها من نواحٍ متعددة، خاصةً بعد توسع المفاهيم التي أضحت تُعد جزءاً من هذه المنظومة، وسيلة توفيقية بين حقوق الإنسان ومفاهيم أخرى في نطاق القانون الدولي.

أولا-المفهوم اللغوي والاصطلاحي: الأمن لغةً، يعني التحرر من الخوف والفزع، الأمان والطمأنينة[3] الأمْنُ والآمِن، والأمن ضد الخوف، وقد أَمِنْتُ فأنا أمِن، وآمنت غيري من الأمن والأمان، والأمانة ضد الخيانة.[4]

والأمن في الاصطلاح هو حالة شعورية من الرضا النفسي الذي تسود الفرد أو الجماعة، الناشئة عن ضمان حقوق وحريات الفرد أو الجماعة في المجتمع المحلي أو الدولي، ومؤدى هذا التعريف أن الأمن أنواع، أمن فردي أو شخصي، أمن عام، أمن وطني، أمن إقليمي، وأمن دولي.[5]

1- للمزيد حول الأحكام المتعلقة بالسلطة الدولية لقاع البحار، انظر، الفرع 4 من اتفاقية جمايكا المواد 156-186، انظر كذلك، محمد هواش، ريم عبود، مرجع سابق، ص 112 وما بعدها.

2- إيهاب جمال كسيبة، مرجع سابق، ص362.

3- مبروك غضبان، الحق في التنمية والحق في الأمن، مقاربة مقارناتية تطبيقية من منظور حقوق الإنسان، مجلة العلوم القانونية والإدارية، جامعة الوادي، العدد 3، الجزائر، جوان 2011، ص23.

4- محمد أبو غدير، الإنسان حقوق وحريات، الأمن الشخصي واحترام خصوصيات الإنسان بين الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية، منظمة إعلاميون حول العالم، الجيزة، مصر، أوت 2015، على الرابط: https://jlworld.org/3-، تاريخ التصفح 2020/10/06، د، ص.

5- عبد الرءوف الزبيدي، عبد الرءوف الزبيدي، حسان محمد شفيق، حقوق الإنسان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،الأردن، د. ط، 2009، ص196.

ثانيا–التدويل الفقهي والقانوني للأمن:

أ–الحق في الأمن في النصوص الدولية: يعد السلم والأمن من مقاصد الأساسية لأمم المتحدة، وغايتها الأولى، ويعهد الميثاق إلى مجلس الأمن بالمسؤولية الرئيسية عن حفظ الأمن والسلم، وإلى الجمعية العامة ببعض المهام والصلاحيات فيما يتعلق بالغرض نفسه[1]، وتضمنت (المادة 3) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الحق في الحياة والحرية والسلامة الشخصية، أما (المادة 9) فأشارت إلى عدم جواز القبض على أي إنسان أو حجزه أو نفيه بشكلٍ تعسفي، وكذا (المادة 22) التي تنص على:« حق الفرد كعضو في المجتمع في الحصول على ضمانات اجتماعية وضمان حقوقه الاجتماعية والتربوية كلّها التي لا غنى عنها لكرامته وللنمو الحر لشخصيته»[2]، وفي منطوق المادة (المادة 28) من الإعلان نفسه[3] التأكيد على حق كل فرد في التمتع بنظام اجتماعي دولي تتحقق بموجب الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الإعلان.[4]

وأشار ميثاق منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونيسكو)، أن الحروب تولد في عقول البشر، ولهذا السبب يجب أن نبنى حصون السلام في عقولهم، وتحقق هذه الغاية عن طريق تعزيز التعاون بين الأمم[5]، وتم إدراك الصلة الوطيدة بين تقرير المصير واحترام حقوق الإنسان والسلم في إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة [6]، وأعتبر إعلان الأمم المتحدة للقضاء على كافة أشكال التمييز العنصري واقعا من شأنه تعكير السلم والأمن بين الشعوب.[7]

1– المواد: 1/1و2، م 12، م24 من ميثاق الأمم المتحدة،. انظر كذلك، Hans Kelsen; Ibid; p13.

2– المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة "9 "من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والمادة 16" من الإعلان الأمريكي لحقوق وواجبات الإنسان، مرجع سابق.

3– أشارت إليه المادة "23 "من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، مرجع سابق.

4– الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، مرجع سابق.

5– ديباجة الميثاق التأسيس لليونسكو، الموقع عليه في مؤتمر للأمم المتّحدة من أجل إنشاء منظّمة تعنى بالتربية والثقافة من 1 إلى 16 نوفمبر 1945، ودخل الميثاق التأسيسيّ حيّز التنفيذ منذ عام (1946)، بعد أن صدّقت عليه(20) دولة، على الموقع: https://political-encyclopedia.org/dictionary/، تاريخ التصفح: 2020/10/27، د، ص، وانضمت إليه الجزائر يوم 15 اكتوبر 1962.

6– الفقرة الثالثة، من ديباجة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، اعتمد ونشر علي الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة1514(د–15) المؤرخ في 14 كانون الأول/ديسمبر 1960، محمود شريف بسيوني، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، المجلد الأول، الوثائق العالمية، مرجع سابق، ص955 وما بعدها.

7– محمد يوسف علوان، محمد خليل الموسى، ج2، مرجع سابق، ص358.

ويعد السلم والعدالة عاملان لا غني عنهما لتحقيق التمتع الكامل بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وهو ما ورد في الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي لحقوق الإنسان الذي انعقد في طهران، والتي اعتبرت أن السلم أمنية يطمح البشر في العالم كله إليها[1]، وهو أمر أيضا تم تعزيزه في الإعلان الخاص بإعداد المجتمعات للعيش في سلام الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في التوصية 73/33 المؤرخة في 1978/12/15، والذي تؤكد فيه حق الأفراد والدول والجنس البشري بأسره في العيش بسلام.[2]

ب-الاعتراف بالحق في السلم:

1-الاعتراف الفقهي: وقد ظهرت مكانة الحق في الأمن في تصنيفات المختصين حيث اعتبر هنري شو، أن الحق في الأمن يأتي في البداية، ثم يتبعه حقوق أخرى لأنه حق أساسي مادام التمتع به ضروري للتمتع بالحقوق الأخرى، وسار جاك دونللي، مع هذا الطرح لبساطته ومعقوليته ما دام هذا الحق يؤسس لحقوق أخرى[3]، كما ربط كرانسون الأمن بالحرية (البلد الحر أكثر أمنا من بلد غير حر)، وجاء في الأثر إقران الأمن بالعدل: عدلت فأمنت فنمت.[4]

2- الاعتراف القانوني بالحق في السلم: من الواضح أن الفرد يستمد حقوقه مباشرة من القانون الدولي في مجال حقوق الإنسان[5]، هذه الميزة دفعت جانبا من الفقه إلى اعتبار السلم من الجيل الثالث لحقوق الإنسان، والواقع أن من بين الحقوق الأساسية للإنسان، الحق في الحياة والحرية، واعتبار أن حالة الحرب أو أي شكل من أشكال العنف تهدد هذه الحقوق، فإن حالة السلم وحدها هي الكفيلة بتحقيق هذه الحقوق الأساسية على أحسن وجه، السلم في حقيقة الأمر ضرورة لتحسين كل الحقوق الواردة في اتفاقيتي حقوق الإنسان لعام 1966، سواء منها الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية أو الحقوق المدنية والسياسية[6]، وعليه فإن الحق في السلم كحق كوني يتعلق ببقاء الشعوب أحتل مكانته كأخذ حقوق الإنسان في الدول الديمقراطية.

1- ديباجة إعلان طهران أصدره المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان في طهران، رسميا، في 13 آيار/مايو 1968، محمود شريف بسيوني، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، المجلد الأول، الوثائق العالمية، مرجع سابق، ص33 وما بعدها.

2- محمد يوسف علوان، محمد خليل الموسى، ج2، مرجع سابق، ص358.

3- جاك دونللي، مرجع سابق، ص ص 187 و188.

4- خولة محي الدين يوسف، أمل يازجي، مرجع سابق، ص541.

5- محمد بوسلطان، مبادئ القانون الدولي العام، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 2005، ص96.

6- محمد بوسلطان، من حفظ السلم عن طريق النصوص القانونية إلى ثقافة السلم، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 38، العدد 04، الجزائر، 2001، ص71.

وعلى كل حال فإن السلم شرط أساسي للتمتع بالحقوق التي يضمنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في (مادتيه 3 و28) وكذا (المادتين 6 و20) من اتفاقية الحقوق المدنية والسياسية لعام 1966، ويتعلق الأمر بالحق في الأمن والحق في الحياة، وهذا كاف للجزم بأن الحق في السلم من حقوق الإنسان، كما تمثل هذا الاعتراف بالحق في السلم بإعلان الجمعية العامة بشأن حق الشعوب في السلم المؤرخ في 1984/11/12، أن الحفاظ على الحياة السلمية للشعوب هو واجب مقدس يقم على عاتق كل دولة من الدول.[1]

رغم هذا الاعتراف ووصفه بالحق المقدس، دون أدنى إشارة إلى آليات إنفاذه، تبقى الطبيعة القانونية لهذا الحق غير واضحة كما بيناه سلفا، ورغم الشكوك التي تحوم حول كونه حقا من حقوق الإنسان، فإنه يتداخل في تكوين الحقوق الفردية الراسخة في منظومة حقوق الإنسان، مما يجعله جزءا من القانون النافذ والمعمول به.[2]

3- قواعد حفظ السلم من القواعد الآمرة: ذكر الأحكام الخاصة بتحريم استعمال القوة والتهديد بذلك وأعمال العدوان بأنها في مقدمة القواعد الآمرة، وعليه فإن أحكام حفظ السلم والآمن هي من بين هذه القواعد، خاصية الأمر والقطعية لنصوص وقواعد حماية السلم تعطي لها وزنا أكثر، وذلك ما دفع إلى تصنيف الاعتداء عليها وعدم احترامها من بين الجرائم الدولية وترتيب المسؤولية الشخصية على ذلك.[3]

4-توسيع مفهوم الحق في السلم إلى الحق في الأمن الإنساني: العلاقة ما بين حقوق الإنسان والأمن الإنساني هي علاقة مفهومين، أحدهما قديم (حقوق الإنسان منذ القرن17)، والآخر حديث، (الأمن الإنساني) الذي لم يشهد تطورا على غرار المفهوم السابق، ويعود ظهور الأمن الإنساني إلى تقرير التنمية الإنسانية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام 1994، هذا الأخير الذي تناول مكونين أساسين للأمن الإنساني، وهما: التحرر من الحاجة والتحرر من الخوف، وهو ما تعرض له الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948، حيث يمكن القول أن " كل شخص له الحق في الأمن الإنساني".[4]

1- محمد يوسف علوان، محمد خليل الموسى، ج2، مرجع سابق، ص 360.

2- محمد بوسلطان، فعالية المعاهدات الدولية، مرجع سابق، ص 228 وما بعدها.

3- نقويان هونج هاي، حقوق الإنسان (الأمن الإنساني، التنمية الإنسانية) تقدير العلاقة المتداخلة بين التنمية الإنسانية، الأمن الإنساني وحقوق الإنسان قصد تخفيض معدلات الفقر في فيتنام، ترجمة نجية بولوبر، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 4، الجزائر، جانفي 2013، ص249.

4- خولة محي الدين يوسف، أمل يازجي، مرجع سابق، ص 542.

المطلب الثاني

الحق في البيئة

على أثر الأخطار التي تحدق بالبيئة من كل الجوانب وتفاقمها نتيجة الأنشطة الإنسانية المختلفة، وجد من ينادي بأن البيئة السليمة هي ضرورية لحياة الإنسان، بل هي حق من حقوقه الأساسية، يرى العديد من المهتمين في البيئة أن الحق في البيئة، حق جديد تم إقراره في دساتير الكثير من دول العالم، فهو حق ينطبق عليه وصف حقوق الإنسان ويتمتع بمضمون قانوني، وبناء على ذلك سنقف على المقصود بالحق في البيئة وماهيته، وكيف أثر غموض مفهوم البيئة على تحديد وتعريف هذا الحق، ويتميز هذا الحق بطبيعة وخصائص تميزه على باقي الحقوق الأخرى، وتم تكريس ونشر هذا الحق في أعمال منظمة الأمم المتحدة وفي مختلف الدساتير الوطنية.

الفرع الأول: ماهية الحق في البيئة.

الفرع الثاني:أثر غموض مفهوم البيئة على تحديد الحق في البيئة.

الفرع الثالث: طبيعة وخصائص الحق في البيئة.

الفرع الرابع: الحماية الدولية والوطنية للحق في البيئة.

الفرع الأول : ماهية الحق في البيئة

للبيئة علاقة وطيدة بحقوق الإنسان، لأنها من الضروريات الأساسية لبقاء الجنس البشري، واختلف الأوجه في صيغة التي تلصق بالحق وتعددت بحسب المستوى المعيشي للإنسان، ونظرته لأحقية الرعاية، الإنسان أم البيئة.

أولا- تعدد صيغ الحق في البيئة:

أ-معنى الحق في البيئة: يعني الحق في الموارد الطبيعية والاجتماعية المتاحة للإنسان، والحق في التمتع بوسط ملائم لحياة الإنسان، والبيئة النظيفة والآمنة هي حق لا امتياز.[1]

ب- تعدد صيغ الحق في البيئة: ولهذا الحق صيغ مطلقة تحمل جوانب كثيرة من الغموض والإبهام[2]، كما أن تعبير "الحق في البيئة " مركب ومعقد، ضروري للتمييز بين القانون البيئي والحق في البيئة، ولكن

1- بلهول زكّية، لاجئ المناخ من منظور حقوق الإنسان وأمنه والقانون الدولي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الحقوق، تخصص: حقوق الإنسان والحريات الأساسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة1، 2019/2018، ص137.

2- محمدة بوزيد، الحق قي بيئة نظيفة، مقال منشور بمنتدى قالمة للعلوم السياسية، بتاريخ 18 سبتمبر 2013، على الرابط: https://guelma.yoo7.com/t3799-topic K، تاريخ التصفح: 2020/04/19. د، ص.

أيضا لتطوير بعض الأفكار العامة حول "أنواع الحقوق" التي تمت تعبئتها في إطار إعادة النظر في الحق في البيئة من زاوية معينة للحقوق الأساسية للإنسان.[1]

نرى أن الصيغ المختلفة المحتفظ بها متغيرة للغاية وتعكس تقريبًا معينًا للإطار المفاهيمي للحق في البيئة، خاصة في الاتفاقية الأوروبية، التي تسميها أحيانًا "صحية وهادئة"، وأحيانا "صحي ومحمي" ومرة حق "متوازن ومحترم للصحة "[2]، فالصفات التالية (سليمة، ملائمة، صحية، نظيفة، لائقة، متوازنة،، خالية من التلوث، مرضية، نقية صالحة للعيش...الخ)[3]، يستعمل كل منها مضاف إلى صيغة (الحق في البيئة)، بحسب اختلاف المشاكل البيئية واختلاف القيم والمعتقدات بين مختلف الأمم، وإضافة أي صفة من هذه الصفات إلى الحق في البيئة لا تزيده وضوحا لخضوعها لتفسيرات متباينة، وصعوبة الإلمام بجوانب المصطلح، ونظم رأينا إلى المؤكدين أن العيب الرئيسي في الصيغ المذكورة، أنها صدرت من الشماليين الذين يركزون على مجموعة معينة من المشاكل البيئية القريبة إليهم، غير أن مفهوم أي صفة من هذه الصفات غير ثابت ويتطور تبعا لتطور محل الحق، وظهور مشاكل بيئية جديدة، وتطلعات إنسانية جديدة، فبظهور مفهوم التنمية المستدامة اتسع مفهوم الحق في البيئة ليشمل مستفيدين جدد متمثلين في أجيال المستقبل.[4]

كما جاء توضيح هذا المصطلح في تقرير مؤتمر ريو للتنمية والبيئة:(إن مصطلح سليمة بيئيا يعني مأمونة وسليمة بيئيا، لاسيما عند تطبيقه على مصطلحات مصادر الطاقة، إمدادات الطاقة، نظم الطاقة، والتكنولوجيا أو التكنولوجيات)[5]، وفي رأينا أن كل الألفاظ السابقة تؤدي إلى نفس المعنى، وهو حق

1- Rahma Bentirou Mathlouthi ; Le Droit A Un Environnement Sain En Droit Européen ; École Doctorale Sciences Juridiques De La Communauté Université Grenoble Alpes Et l'Université De Neuchâtel ; Spécialité : Droit Européen ;France; Janvier 2018; P24.

2- Poul Baumann; Droit a un Environnement sain au sens du droit de la Convention Européenne des Droit de L'homme ; Thèse du Doctorat ; Ecole doctorat N 599 ; Droit et Science Politique ; Spécialité Droit Publique; Université de Nantes ;France; Novembre; 2018; p9.

3- بوشامة فايزة، دور منظمة الأمم المتحدة في حماية الحق في البيئة، مذكرة مقدمة لنيل درجة ماجستير في القانون، تخصص حقوق الإنسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سكيكدة، 2014/2013، ص10.

4- طاوسي فاطنة ، الحق في البيئة السليمة في التشريع الدولي والوطني، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، في الحقوق، تخصص حقوق الإنسان والحريات العامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة 2015/2014، ص14.

5- تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية والبيئة، ري ودي جانيرو، جنوب أفريقيا، من 13 إلى 14 جوان 1992، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر رقم الوثيقة، A/CONF. 151/26/Rev.1(vol.1) ، الأمم المتحدة، نيويورك، 1993، ص 9.

الإنسان في أن يعيش في بيئة طبيعية خالية من التلوث، ولذلك لفظ الحق في البيئة أعم وأشمل.

ثانيا- المكونات الشخصية للحق: تتعلق المكونات الشخصية للحق في البيئة بتحديد صاحب الحق في البيئة، وهو من يعترف له بالامتيازات المحددة بموجب مضمون هذا الحق على الشيء موضوع الحق، وقد ظهر بخصوص هذه المسألة موقفان فقهيان، يرى الأول أن الإنسان وحده هو صاحب الحق في البيئة، ويرى الثاني بأن مثل هذا الحق يجب أن يعترف به للطبيعة في حد ذاتها، ثم يجب بعد ذلك الفصل في الطابع الفردي أو الجماعي للحق.[1]

أ-مفهوم مركزية الإنسان: تضمنت نظرية البيئة السطحية هذا المفهوم ، وهو يقوم على الاعتقاد بسمو الإنسان على باقي المخلوقات في هذا الكون، لاسيما على الأصناف النباتية والحيوانية الأخرى، فالإنسان كائن عاقل يتمتع بوضعية خاصة تسمح له بإخضاع الطبيعة بكل الوسائل، لذا وجب الاعتراف له بكل الحقوق وعدم الاعتراف بأي منها للطبيعة.

وعليه فإن مفهوم مركزية الإنسان والمركزية البشرية يترجم بالإرادة في وضع الإنسان في مركز كل الانشغالات البيئية، فالطبيعة لا تحمى لذا يجب أن تحمى لذاتها، ولكن لأن إتلافها وتلويثهاُ يضع مستقبل الإنسان في خطر، فالدفاع عن البيئة يسجل إذن في إطار البحث عن سعادة الإنسان.[2]

وتبقى الإشارة إلى أن المعنى القانوني لمركزية الإنسان يجد ترجمته القانونية في مفهوم الشخصية القانونية، والشخص بالمعنى القانوني لا يمكن أن يكون شيئا، وهكذا فإن الأشياء تقع تحت سيطرة الإنسان، وتكون موجهة لخدمة الإنسانية، والقانون باعتباره مجموعة من القواعد التي تنظم المجتمع الإنساني فإنه أداة من إنشاء الإنسان، بالمقابل فإن كل ما يوجد بالخارج لاسيما عناصر البيئة المعتبرة تقليديا كأشياء مرصودة لخدمته، لا يمكن أن تكون صاحبة حق.[3]

ب-مفهوم مركزية الطبيعة: يهدف مفهوم مركزية الطبيعة إلى إزاحة الإنسان من الوضعية المركزية التي منحته إياها النظرية الأولى، فالإنسان ما هو إلا حلقة في السلسلة الايكولوجية، وهكذا نشأت نظرية البيئة العميقة Deep Écologie، وحسبها فلكل صنف في الطبيعة ما يقتضي تضامن أخلاقي وقانوني بين

1- Fonbaustier, L. «environnement et pacte écologique, remarques sur la philosophie d'un nouveau "droit à" », Cahiers du Conseil constitutionnel - n° 15, France ; janvier 2004 ;p1

2- وردة خلاف، مضمون الحق في البيئة، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، العدد21، الجزائر، ديسمبر 2015، ص153.

3- عبد الناصر زياد هيجانة، القانون البيئي(النظرية العامة للقانون البيئي مع شرح التشريعات البيئية)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2012، ص20.

الإنسان والطبيعة، وأيضا الاعتراف بالقيمة الأساسية والجوهرية لهذه الأخيرة، هذا التضامن يعني الطبيعة لذاتها، ولا يتعلق إطلاقا بفكرة سعادة الإنسان.[1]

وفي هذا الإطار فإن قانون البيئة هو فرع من القانون، موضوعه إقصاء تأثيرات النشاطات الإنسانية على العناصر أو الأوساط الطبيعية، وكما في الحالة الأولى، فإن الترجمة القانونية لمفهوم مركزية الطبيعة تكمن في نظرية الشخصية القانونية، فقد اقترح مؤيدو هذا المفهوم إعطاء الشخصية القانونية للعوامل الطبيعية، كالأشجار والأزهار والحيوانات والمناظر الطبيعية، ولتبرير هذا الموقف قالوا: بأنه من الوقت الذي اعترف فيه القانون وبدرجات مختلفة بصفات أصحاب الحقوق كحقوق النساء والأقليات، مع أنه كان يبدوا مستحيلا في ذلك الوقت، فإن العناصر الطبيعية ستكون المستفيد من هذا التطور، وتم الاعتراض بشكل أساسي من طرف الفقه، على منح الشخصية المعنوية للطبيعة[2]، ولقد تم انتقاد هذه النظرية من عدة أوجه:

-أن الشخص القانوني معين باسمه وموطنه وجنسيته، والحال أن هذه المعايير غير ملائمة للتعريف بالحيوانات والنباتات وغيرها.

-أن الطبيعة وعناصرها مجردة من القدرات البدنية والنفسية للإدعاء أمام القضاء.

-إذا كانت هذه المهمة يجب أن توكل إلى جمعيات الدفاع عن البيئة حسب أنصار هذه النظرية، فإنه يجب الاعتراف بأن الإنسان وحده هو المكلف بتمثيل الطبيعة، والذي يملك حرية التصرف التام في الدعوى.[3]

- مادام الإنسان يملك حرية التصرف في الدعوى، ويتصدر المشهد، يبقى الاعتراف بالشخصية القانونية لعناصر الطبيعة مجرد من كل فائدة، وعليه فإن مفهوم مركزية الإنسان هو المفهوم المتبنى من طرف أغلبية التشريعات المكرسة للحق في البيئة.

في هذا السياق أوضحت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بأنه:«لا مادة ولا أي نص أخر من نصوص الاتفاقية يضمن الحماية العامة للبيئة لذاتها، وأن الحقوق والحريات المحمية بموجب الاتفاقية لا

---

[1] -Doro Gueye; Le Préjudice Ecologique pur; Ed connaissance et savoir; France; 2016; p62 .

[2] - Doro Gueye; Ibid; p287.

[3] -Jochen Sohnle; La représentation de la nature devant le juge; Plaidoyer pour une épistémologie juridique du fictif; la revue Electronique en science de l'environnement Vertigo; Hors-série; France; septembre; 2015.

يتضمن الحق في المحافظة على الطبيعة»، وبالتالي فإن المحكمة لا تعترف بحق الإنسان في المحافظة على الطبيعة في حد ذاتها.[1]

الفرع الثاني:أثر غموض مفهوم البيئة على تحديد الحق في البيئة

إن الأضرار التي تصيب الإنسان من جراء تلوث البيئة، كانت دافعا ومبررا قويا لاهتمام بهذا الحق كحق من حقوق الإنسان الذي يستوجب تعريفه، وبيان خصائصه، وإبراز مبرراته ووجوده.

أولا–الاتجاه الشخصي والموضوعي للحق في البيئة: تعريف الحق في البيئة، يقتضي أولا تعريف محل هذا الحق ثم التطرق إلى صياغته[2]، وتعريف محل الحق هنا هو البيئة، (سيتم التطرق إلى مفهومها في الفصل الثاني من هذا الباب)، لم يعد الحق في البيئة يطرح مشكلة بعد إقراره والنص عليه صراحة في دساتير العديد من الدول وفي العديد المواثيق الدولية، ومع ذلك تطرح مسألة تعريفه بعض الاختلافات المتباينة من فريق إلى أخر.[3]

أ– أصحاب الاتجاه الشخصي: من الفقه من يتبنى مفهوما ذاتيا للحق في سلامة البيئة فيذهب إلى أنه: « الحق في تأمين وسط ملائم لحياة الإنسان والعيش في كرامة وتوفير الحد الأدنى الضروري من نوعية البيئة التي يجب الدفاع عنها وتأمينها لكل فرد، فيكون للإنسان في ذاته حق العيش في وسط بيئة خالية من التلوث والتلويث، بتأمين وسط ملائم لحياته ».[4]

ويعرف الحق في البيئة بأنه: « حق الإنسان أن يعيش في بيئة متوازنة جيدة تسمح لو بحياة كريمة ومصانة من أي تدهور كبير »[5]، كما عُرف على أنه «تأمين وسط ملائم لحياة الإنسان، والعيش بكرامة في ظروف تسمح بتنمية متناسقة لشخصيته، تجعله يستطيع التفكير السليم والقيام بالعمل المنتج والتمتع بالحياة».[6]

1– خلاف وردة، مرجع سابق، ص154.

2– محمدة بوزيد، مرجع سابق، د، ص.

3– خلاف وردة، المرجع السابق، ص154.

4– ابن عطا الله بن عالية، الحماية الدولية للحق في البيئة، مجلة جيل حقوق الإنسان، العدد 04، بيروت، لبنان، 2014 ص61.

5– بلهول زكّية، مرجع سابق، ص137.

6– جعفر عبد السلام، حق الإنسان في بيئة صحية، بحث مقدم في إطار الدورة التاسعة عشر، للمؤتمر الإسلامي، إمارة الشارقة، 3 و4 أكتوبر، الإمارات العربية المتحدة، 2009، ص1.

لقد أخذت بهذا الاتجاه الشخصي العديد من الاتفاقيات الدولية وقرارات الجمعية العامة لأمم المتحدة، معتبرة أنه من حق الأفراد كافة الحق في بيئة ملائمة لعيشهم ورفاهيتهم، بسبب سيطرة الفكر الرأسمالي لمفهوم البيئة، ويتوافق مع هذا الاتجاه ما جاء بالعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966، وكذلك ما جاء به الإعلان الخاص بالتقدم والإنماء في الميدان الاجتماعي عام 1969، من أجل حماية البيئة البشرية وتحسينها.[1]

ب- أصحاب الاتجاه الموضوعي: تعتبر البيئة وفقا لصحاب هذا الاتجاه، وعاء الحق في البيئة بكل ما تحتويه من عناصر طبيعية وعناصر اصطناعية، ومنه يعرف أصحاب هذا الاتجاه الحق في البيئة على أنه: «حق الإنسان في بيئة صحية وسليمة متوازنة بيئياً والذي تسمح له صحته بالعيش بكرامة ورفاهية»[2]، أو«الحق في العيش في وسط صحي متوازن إيكولوجيا، ومناسب لتطوير الحياة بحفظ المناظر الطبيعية»، وهو أيضا «الحق في توفير وسط ملائم مساعد للإنسان على العيش بكرامة، وعلى تنمية شخصيته وقدراته»، أو هو في تعريف أخر «الاستخدام الأمثل لموارد الطبيعة، مع ضرورة الحفاظ على التوازن البيئي، الأمر الذي يعود على الإنسان بالنفع والخير، ويحقق له الرفاهية».[3]

وحذت العديد من النصوص التشريعية والدستورية الوطنية، معتبرة البيئة ومواردها تراثا مشتركا لإنسانية، وتلقي على عاتق الدولة والأفراد على السواء واجب تنمية وحماية هذا التراث المشترك للإنسانية، وعليه هذا الاتجاه تسيطر عليه اهتمامات العلوم الطبيعية والمنهج الموضوعي في معنى البيئة، ويتأثر بالفكر الاشتراكي في الحفاظ على البيئة ومواردها، كأحد عناصر الإنتاج.[4]

ج- التعريف التكاملي للحق في البيئة: انطلاقا من التعاريف السابقة التي ذكرها أصحاب الاتجاه الشخصي والموضوعي يوجد اتجاه مركب (تصالحي مختلط) يمازج في تعريفة بين الاتجاهين: إذا يعرف البعض الحق في البيئة على أنه: «سلطة كل إنسان في العيش في وسط حيوي أي بيئي متوازن وسليم،

1- عطا سعد محمد حواس، المسئولية المدنية عن أضرار التلوث البيئي في نطاق الجوار ، دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، الإسكندرية، مصر، د. ط، 2011، ص61.

2 -Alexandre Kiss; Définition et nature juridique d'un droit de l'homme à l'environnement; Environnement et droits de l'homme; UNESCO; Imprimerie des Presses Universitaires de France; 1987; p13.

3-سامى الطوخى، حماية البيئة من التلوث وحق الإنسان في العيش في بيئة سليمة، مقال منشور على الرابط، https://kenanaonline.com/users/toukhy/posts/77462، تاريخ التصفح : 2020/04/18، د، ص.

4- عطا سعد محمد حواس، مرجع سابق، ص61.

والتمتع والانتفاع بموارد الطبيعة على نحو يكفل له حياة لائقة وتنمية متكاملة لشخصيته، دون إخلال بما عليه من واجبات صيانة البيئة، ومواردها والعمل على تحسينها وتثمينها ومكافحة مصادر تدهورها وتلوثها»[1]، وتعرف أيضا على أنه: «حق الإنسان في العيش في بيئة نظيفة وسليمة، لا تحتمل أخطار صحية، وتهيؤ مواردها وتصان على نحو يسمح بحياة كريمة، وتنمية متوازنة لشخصيته».[2]

مقتضى ما سبق أن للحق في البيئة عنصرين، عنصر عضوي، يتمثل في البيئة بجميع عناصرها ومكوناتها باعتبارها وعاء هذا الحق، الذي يستمد من أمر خارج عن طبيعة صاحبه(أي الإنسان)، وعنصر وظيفي، يتمثل في الغاية والأهداف الإنسانية من وراء حماية البيئة، فلا يمكن بأي حال من الأحوال فصل الإنسان عن البيئة وهو جزا لا يتجزأ منها.[3]

ثانيا–الحق في البيئة بين التضييق والتوسيع:

أ– **التعريف الضيق للحق في البيئة:** نتيجة غموض موضوع البيئة، اقترح أصحاب هذا الرأي حصر الحق في البيئة في الأملاك البيئية من هواء وماء دون سواها، ويرى الفقيه جيلي مارتن، إن الاعتراف الدستوري بهذا الحق يكون بعيدا عن إمكانية نفاذه واقعيا، إلا إذا تم حصره في بعض الأملاك البيئية، وناضل أصحاب هذا الرأي من أجل الاعتراف بحق الإنسان في الماء، وحق الإنسان في الهواء، من أجل إضفاء أكثر فعالية على موضوع الحق في البيئة.[4]

وتجسد تضييق موضوع الحق في البيئة في الماء والهواء في بعض النصوص القانونية خاصة في المسائل الجنائية، حيث حصر قانون العقوبات للمجلس الأوروبي المنبثق عن الاتفاقية الأوروبية لحماية البيئة[5]، وقانون العقوبات الفرنسي الذي عرف الجريمة الايكولوجية، والمتمثلة في إدخال أي مادة خطيرة

1– معمر رتيب محمد عبد الحافظ، مرجع سابق، ص69.

2– مهني وردة، دور الرشادة البيئية في تكريس الحق في البيئة، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، العدد 24، الجزائر، جوان 2017، ص127.

3– عطا سعد محمد حواس، مرجع سابق، ص61.

4– مهني وردة،، تكريس الحق في البيئة على المستوى الوطني، أطروحة مقدمة لنيل درجة شهادة الدكتوراه علوم في الحقوق، تخصص حقوق الإنسان والحريات الأساسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف 02، 2018/2017، ص 31.

5 –Sandrine Staffolani; Le Terrorisme Ecologique au regard des nouveaux droit de l'homme; Revu juridique de l'environnement N03; France; 2004: p74.

ضمن الغلاف الجوي، على الأرض، أو في المياه بما في ذلك البحر الإقليمي.[1]

ب- التعريف المتوسط للحق في البيئة: ويرى جانب من الفقه أن حماية البيئة لا يمكن حصرها في الماء والهواء، بل تتعدى هذه الحماية إلى الحياة الطبيعية والحيوانية والنباتية (المساحات والمناظر الطبيعية، والأصناف الحيوانية والنباتية، والإبقاء على التوازنات البيولوجية التي تشارك فيها)، كما يصر أصحاب هذا الرأي على التنوع البيولوجي مسالة هامة وذات أهمية قصوى بالنسبة لحماية البيئة بشكل عام.[2]

ومن التشريعات التي اعتمدت التوسع في العناصر البيئة المشتملة بالحق، ميثاق البيئة الفرنسي 2005 حيث ذكر الأصناف الحيوانية والنباتية، والتنوع والتوازنات البيولوجية التي تشارك فيها، وكانت البدايات الأولى لهذا التوسع في العناصر عام 1978[3]، على يد الفقيه جان فترمان أونترماير، الذي نادي بمعيار حق الإنسان في العيش في بيئة ذات نوعية.[4]

ج-التعريف الموسع للحق في البيئة: ذهب أصحاب هذا الاتجاه في توسيع مفهوم الحق البيئة ليشمل كل ما يحيط بالإنسان ويتفاعل معه، فلا يقتصر الأمر على الوسط الطبيعي، بل يشمل الوسط الثقافي الذي يعد جزأ لا يتجزأ من بيئته، وأن المحافظة على الآثار التاريخية تدخل ضمن المحافظة على البيئة، كما يعتبرون أن مشاكل تخطيط المدن تعتبر من الشواغل البيئية[5]، وقد تبنت عدة نصوص دولية هذا المفهوم

---

1 -Article 421/2 de la Loi Nº 92-686 Du 22 Juillet 1992 Portant Réforme Des Dispositions Du Code Pénal Relatives a la Répression Des Crimes Et Délits Contre La Nation, l'Etat et la Paix Publique ; Parue au JO N° 169 Du 23 Juillet 1992 (Rectificatif Paru Au JO française; N° 298; Du 23 Décembre; 1992 .

2- مهني وردة، تكريس الحق في البيئة على المستوى الوطني، مرجع سابق، ص27.

3 -Jean Veteran Untermaier; droit de l'homme a l'environnement et libertés publiques; Revu juridique de l'environnement; N04; France; 1978; p357.

4- ويقترح تعديل المادة الأولى من القانون الفرنسي المؤرخ في 10 جويلية 1976 وتبني الصياغة التالية:(الحفاظ على المساحات الطبيعية والمناظر، المحافظة على الأصناف الحيوانية والنباتية، الإبقاء على التوازنات البيولوجية التي تشارك فيها وحماية الموارد الطبيعية ضد كافة أسباب التدهور التي تهددها، وهي حقوق مضمونة لكل واحد بموجب القانون الحالي وعلى النشاطات العامة والخاصة للتهيئة والتجهيزات والإنتاج يجب أن تحترمها، الولوج إلى الطبيعة حرية مضمونة، لا يمكن أن يكون محظورا إلا عند الإجراء الضروري لتحقيق أهداف محددة في الفقرة الأولى من المادة الحالية، انظر: Sandrine Staffolani :I bid ; p75

5- Jean Veteran Untermaier ;Ibid ; p357

منها اتفاقية أرهوس لعام 1998.[1]

الفرع الثالث: طبيعة وخصائص الحق في البيئة

إن البحث في موضوع حق الإنسان في سلامة البيئة لا يمكن أن يأخذ أبعاده الحقيقية إلا بتناوله ضمن سياقه الطبيعي أي من خلال دراسة طبيعة هذا الحق ، وسنحاول توضيح ذلك في نقطتين، إحداهما تتضمن المناقشات النظرية حول الاعتراف بالحق في البيئة، والثانية تتعلق بخصائص هذا الحق.

أولا–طبيعة الحق في البيئة: ثار جدل واسع حول التكييف القانوني لحق الإنسان في البيئة، وهل ينبغي للمجتمع الدولي أن يعترف بوجود حق جديد من حقوق الإنسان، هو الحق في البيئة؟ ويمكن الوقوف على ثلاث اتجاهات محددة للطبيعة القانونية لهذا الحق:

أ–حق ملكية عامة: يرى بعضهم أن البيئة ليست حقا مطلقا من حقوق الفردية، بل هو حق للمجتمع كبنيان وكيان، وهو حق ملكية عامة يجب أن يؤسس عليه تشريع يعنى بالبيئة ويحميها، وهي ليست ملكا خالصا للجيل الحالي يعبث بها ويتلفها كيفما يشاء، بل هي ميراث متداول للأجيال كافة، بمعنى أنها ملكية عامة للأجيال الحالية والقادمة على قدم المساواة.[2]

ب–حق فردي: حق الإنسان في البيئة أضحى من الحقوق الأساسية، التي تتسامى في شأنها وعلو قدرها ومكانتها مع الحقوق الطبيعية الأساسية، ومنها الحق في الحرية والحق في المساواة، والتي من أهمها الحقوق الشخصية باعتبار أن البيئة من القيم اللصيقة بالشخصية الإنسانية تلازمه طوال حياته من مولده، كما أنها حقوق عامة تثبت لأي إنسان على وجه الأرض بصفته إنسانا دون النظر لأي اعتبارات أخرى وكذلك حق التمتع بالبيئة.

1–تم توقيع اتفاقية الأمم المتحدة الاقتصادية لأوربا، بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة في صنع القرار وإمكانية اللجوء إلى القضاء في الشؤون البيئية، والتي تعرف عادة باسم اتفاقية أرهوس(Arhus)، وذلك في 25 جوان 1998 في مدينة أرهوس بالدنمرك، ودخلت حيز التنفيذ في 2001/10/30، وابتداء من شهر ماي 2013 صدقت عليها 45 دولة و الإتحاد الأوروبي، وكانت جميع الدول التي صدقت عليها من أوربا وآسيا الوسطى، بدا الاتحاد الأوروبي في تطبيقها في تشريعاته وخاصة فيما تعلق بالمياه، وتمنح الاتفاقية للمواطنين حقوقا خاصة بالوصول إلى المعلومات، والمشاركة العامة، وإمكانية اللجوء على القضاء، في عمليات صنع القرارات الحكومية، بشأن المسائل المتعلقة بالبيئة العابرة للحدود و الوطنية والمحلية، فهي تركز بشكل أساسي على التفاعل بين السلطات العامة والجمهور.

2– أُنتقد هذا الرأي للأسباب الآتية: من المسلم به أن حق الملكية يخول صاحبه وحده سلطة استغلال الشيء، كما أن حق الملكية يخول صاحبه سلطة التصرف في الشيء الذي يملكه، وفضلا عن ذلك فإن حق الملكية بطبيعته حق مطلق، أنظر، شعشوع قويدر، مكانة الحق في البيئة ضمن حقوق الإنسان، مجلة المعيار، المجلد التاسع، العدد الرابع، الجزائر، 2018، ص200.

فقد نص المبدأ الأول من إعلان البيئة الإنسانية الذي تبناه المؤتمر[1]، على أن للإنسان الحق الأساسي في بيئة من نوعية تسمح بحياة كريمة وبرفاهية، وهو يتحمل كامل المسؤولية في حماية وتحسين البيئة من أجل الأجيال الحاضرة والمستقبلة، كما اعترف بهذا الحق مؤتمر البيئة والتنمية في البرازيل عام 1992[2]، وكذلك العديد من الدساتير الوطنية للدول.[3]

ج- حق ذو طبيعة مركبة: إلى جانب أنه حق فردي في نفس الوقت، فهو حق جماعي لأنه يعطي لكل إنسان حق التمتع بالبيئة السليمة، والجانب الفردي لهذا الحق يعني أنه من الحقوق اللصيقة بشخص الإنسان[4]، وكونه حق الإنسان يعني أن يتمتع به كل إنسان بدون تمييز:

1- لا يجوز التنازل عنه لأن موضوعه وهو حماية البيئة من الأخطار التي تهددها، ليس ملكا لأحد ولا حكرا على أحد، وفي المقابل يجب الاعتراف للفرد بحق المطالبة به أمام جهات الاختصاص.

2-وهو حق جماعي باعتبار أن البيئة السليمة الخالية من التلوث هي حق لجميع الشعوب، وذلك لآن البيئة الإنسانية كل لا يتجزأ، وأن أي اعتداء على عنصر من عناصرها تنعكس آثاره على بقية العناصر.

بالإضافة إلى أن القواعد القانونية التي تحمي هذا الحق، هي مزيج بين القانون الوطني والقانون الدولي للتكامل الحاصل بينهما، كما أنها مزيج بين القانون العام والقانون الخاص، وهو ما يرتب المسؤولية بجميع صورها مدنية، إدارية، وجزائية.[5]

يتطلب الحق في البيئة موطن بشري صحي، بما في ذلك المياه النظيفة والهواء والتربة الخالية من السموم أو الأخطار التي تهدد صحة الإنسان.[6]

ثانيا: خصائص الحق في البيئة: يتسم الحق في البيئة باعتباره حق من حقوق الإنسان، بنفس خصائص حقوق الإنسان التي تم التطرق إليها في المبحث الأول، لكنه يتميز بسمات نابعة من الحق محل الحماية في البيئة في حد ذاتها:

1- مؤتمر استكهولم، مرجع سابق.

2- مؤتمر ريو، مرجع سابق.

3- أحمد عبد الكريم سلامة، قانون حماية البيئة، دراسة تأصيلية في الأنظمة الوطنية والاتفاقية، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، السعودية، د.ط ، 1997، ص18 وما بعدها.

4- ابن عطاء الله بن علية، مرجع سابق، ص60.

5- شعشوع قويدر، مكانة الحق في البيئة ضمن حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص202

6- Oliver C Ruppel;Katharina Ruppel-Schlicting; Environmental Law And Policy In Namibia; Hannes Seidel Foundation Namibia; Third Ed; 2016; P103.

أ–حق الإنسان في البيئة حديث النشأة وزمني: لم يظهر إلى في مرحلة متأخرة، حيث بدأ في التبلور في صورة أحكام في معاهدات دولية أو نصوص في تشريعات وطنية في النصف الثاني من القرن العشرين، وقد وجد هذا الحق اهتماما كبيرا على المستوى الدولي والوطني لتعزيزيه ودعمه بشكل مناسب لكي يتم إدراجه ضمن التنظيم القانوني.[1]

ب–حق إنساني مشترك: بحيث لا تستأثر دولة باستعمال الحق في أو حمايتها أو ملكيتها، فهو حق يستدعي تضافر كل الجهود لضمان حمايته.[2]

ج–غلبة الطبيعة الآمرة لقواعد حق الإنسان في البيئة: أن المصلحة التي تسعى إليها قواعد حماية البيئة هي مصلحة عامة بالدرجة الأولى، تعني بالحفاظ على العناصر والموارد الطبيعية، التي يؤدي التعدي الجائر عليها إلى الإضرار بالصحة الإنسانية ومقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، بما يجعل القواعد القانونية التي تحمي حق الإنسان في البيئة في مصاف القواعد القانونية الآمرة، التي لا يجوز للأفراد الاتفاق على مخالفتها.[3]

كما نتوصل إلى نتيجة مهمة مفادها أن الصيغة التشريعية التي أتت بها القاعدة الدستورية هي صيغة الأمر، بما يصفها بالصفة الآمرة التي يترتب عليها مسؤولية الدولة عند مخالفتها، كما يرتب الجزاء على كل من يخالف هذه القاعدة الدستورية من مؤسسات المجتمع، لأنها تتصل بكيان المجتمع ومقوماته الأساسية.[4]

د:الحق في البيئة ذو طبيعة مختلطة: تأتي هذه الخاصية بالنظر إلى التقسيم التقليدي للقانون إلى عام وخاص، ويصعب تصنيفه ضمن أحد الفروع القانونية لهذا التقسيم، فالحق في البيئة في جزأ منه هو قانون دولي ينطوي على المبادئ والقواعد التي تكرست في المعاهدات البيئية، أو في إعلانات المبادئ

1– منذ ذلك الحين المحاولات الجديدة لوضع أسس القواعد القانونية لحماية البيئة، وتمثل ذلك في إبرام الاتفاقيات الدولية، نذكر منها اتفاقية لندن لعام 1954 الخاصة بمنع تلوث مياه البحار بالبترول أو الزيت، واتفاقية الحماية من الإشعاعات المبرمة في جنيف عام 1960 ،إبان انعقاد المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية، وكذلك اتفاقية الجزائر لعام 1986 بشأن الحفاظ على الطبيعة والموارد الطبيعية، أنظر، شعشوع قويدر، مكانة الحق في البيئة ضمن حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص 194.

2– عبدالله زرباني، الحق في البيئة السليمة في المواثيق الدولية والقانون الوطني، مجلة أفاق للعلوم، العدد 1، الجزائر، جانفي 2019، ص 256.

3– محمد حسنين، الوجيز في نظرية القانون، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، الطبعة الأولى، 1986، ص65.

4– عبد الله زرباني، مرجع سابق، ص 256.

والمؤتمرات الدولية، وفي جزئه الأخر قانون وطني، يتمثل في بعض أحكام البيئة في الدساتير وتشريعات الدول المختلفة.[1]

ولكن جرى الاعتراف بأن هذا الحق يحتفظ بخصوصية بارزة، تجعل من إدراجه ضمن التقسيم الكلاسيكي للقانون بين عام وخاص، رغم قربه من قواعد القانون العام بالنظر إلى حضور الدولة بصفتها السيادية في وضع القواعد القانونية البيئية في المجال الدولي، وكذلك تدخلها بصفتها صاحبة سلطة التجريم والعقاب وفي تحديد المخالفات البيئية وعقوباتها، فضلا على إدراج البيئة ضمن منظومة الحقوق الدستورية التي تتكفل الدول بحميتها لدى معظم الدول.[2]

هـ: الحق في البيئة يمكن التعويض عنه: مفهوم التعويض هنا قابلية تقويمه بالنقود، على ما أساس يعرف بمبدأ الملوث الدافع[3] الذي يحمل المتسبب في تلوث البيئة النفقات التعويضية بفرض ضرائب إيكولوجية[4]، وفي هذا المجال يؤكد أحمد السنهوري أن التعويض النقدي هو الأصل في المسؤولية المدنية التقصيرية[5]، وهو ما أخذ به المشرع الجزائري.[6]

ويميز أحمد محمد حشيش بين نوعين من التعويض عن الضرر البيئي فيقول "وهكذا فالتعويض عن الضرر البيئي بمعناه الفني الدقيق، لا يؤول إلى أشخاص، لأنه ليس تعويضا عن ضرر شخصي، إنما هو تعويض للبيئة ذاتها، بينما التعويض عن ضرر الضرر البيئي، فإنه يؤول إلى أشخاص، لأنه ليس تعويضا عن ضرر بيئي بمعناه الفني، إنما هو تعويض عن ضرر شخصي بمعناه التقليدي.[7]

الفرع الرابع: الحماية الدولية والاقليمية للحق في البيئة

سعت الأمم المتحدة من خلال أعمالها المتنوعة والمتعددة من بلورة المفاهيم الأساسية لهذا الحق وحمايته، وحثت الدول في مختلف هذا الأعمال على ضرورة التجنيد لحماية البيئة عن طريق سن الآليات

1- عبد الناصر زياد هياجنة، مرجع سابق، ص29.

2- شيخة أحمد العلوي، حق الإنسان في بيئة سليمة في النظام الدستوري البحريني، سلسلة دراسات، معهد البحرين للتنمية السياسية، البحرين، د، ط، 2017، ص68

3- جميلة حميدة، النظام القانوني للضرر البيئي وآليات تعويضه، دار الخلدونية، د، ط، الجزائر، 2011، ص 195.

4- مهني وردة، مرجع سابق، ص 128.

5- عبد الرزاق أحمد السنهوري، نظرية العقد، الجزء الأول، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 1998.

6- المادة 132 من القانون المدني، مرجع سابق.

7- أحمد محمد حشيش، المفهوم القانوني للبيئة في ضوء مبدأ أسلمة القانون المعاصر، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر2001، ص167.

التشريعية والمؤسساتية الكفيلة بالحماية، ونظرا لأهمية البيئة ودورها في مختلف مجالات الحياة، رفعت الكثير من الدول من القيمة القانونية للبيئة، وجعلتها حق دستوريا، بل في بعضها (الدول) صار واجبا مشتركا بين الدول والأفراد.

أولا–حماية الحق في البيئة في الوثائق الدولية: يجب الاعتراف بأن الأمم المتحدة لم تغتنم الفرصة التي أتيحت في أوقات لاحقة للاعتراف بحق الإنسان في البيئة، ولو صيغ الإعلان العالمي في يومنا هذا فإن من اليسير أن نتصور أنه سيتضمن حقا في بيئة مستدامة اعترفت به العديد من الدساتير الوطنية والاتفاقات الإقليمية.[1]

ومازال لحد الآن جزءا من القانون الرخو، فالاعتراف الجوهري بهذا الحق جاء في إعلانات وبيانات ختامية صادرة عن مؤتمرات دولية[2]، حيث لم يكن هناك صك دولي قبل إعلان مؤتمر استكهولم ينص على الحق في البيئة[3]، ويعد هذا المؤتمر أول نواة لحوار دولي حول البيئة، ونقطة تحول حقيقية في الاعتراف بحق البيئة، ووجوب حماية الحقوق المتعلقة بها، حيث ظهور فكرة الإرث العالمي المشترك ومصلحة الأفراد في كل الدول، فكانت الانطلاقة الحقيقية لمشروع الأمم المتحدة للبيئة.[4]

وبالتالي يدخل الحق في البيئة في نطاق الحقوق الدولية التي يحتج بها قبل الكافة، لأنه يرتبط بالتزامات الدول؛ باعتبار أن جميع الدول لها مصلحة قانونية في وجوب حماية هذا الحق.[5]

لقد تميز مؤتمر استكهولم بالإعلان العالمي للبيئة، وجاءت توصياته كمنطلقات أساسية لفهم البيئة

1– جون، هـ نوكس، تقرير الخبير المستقل، المعني بمسالة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة ، مقدمة إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الثانية والعشرون، البند 3 من جدول الأعمال، تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية، رمز الوثيقة HRC /A22/43/، بتاريخ 24 ديسمبر 2012، على الرابط:
https://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/RegularSession/Session22/A.HRC.22.43_ar.pdf، تاريخ التصفح: 2021/06/04، ص7.

2– محمد يوسف علوان، محمد خليل الموسى، مرجع سابق، ص421.

3– محمد الحسن ولد أحمد محمود، مظاهر حماية البيئة في القانون الدولي وأثره على التشريع الموريتاني، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق فرع: القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، 2015/2014، ص42.

4– بلفضل محمد، صوفي بن داود، الحق في البيئة وشرعية التدخل الإنساني، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد 05، العدد2،الجزائر، 2019، ص 232.

5– علي بن مراح، المسؤولية الدولية عن التلوث عبر الحدود، أطروحة لنيل درجة دكتوراه دولة في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص32.

ومواجهة المشكلات التي أوجدتها مطالب الإنسان المتزايدة[1]، فالقواعد البيئية الدولية هي من القواعد التي تنتمي إلى القانون المرن (Soft Law)، وهي في الطريق لكي تصبح من القانون الصلب(Hard Law).[2]

ولعب المؤتمر الدولي المنعقد بالشراكة بين المعهد الدولي لحقوق الإنسان ومعهد السياسة الأوروبية لحقوق الإنسان بستراسبورغ عام 1979، دورا في ترسيخ الحق في بيئة نظيفة، حيث تم التصريح بأن الحق في وجود بيئة غير ملوثة، يعتبر من الآن فصاعدا حقا من حقوق الإنسان.[3]

وقام فريق من الخبراء اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية بطرح مفهوم التنمية المستدامة، الذي يقوم على مبادئ قانونية صاغها وقد تضمّن تقرير (A/42/427)، حيث ينص على أن "لجميع البشر الحق في الأساس في العيش في بيئة سليمة[4]، رغم عدم تصريح مؤتمر ريو للتنمية المستدامة لعام 1992، على اعتبار العيش في بيئة سليمة من حقوق الإنسان، إلا أنه يمكن أن يستنتج من عبارات استعملت في هذا المؤتمر[5]، فنص المبدأ الأول على أن« لكل إنسان الحق في الحياة والحرية والأمان على شخصه » .[6]

وفي مشروع مبادئ بشأن حقوق الإنسان والبيئة لعام 1994، الذي وضعه فريق من الخبراء في حقوق الإنسان، نص على حق كل فرد في "بيئة مأمونة وصحية وسليمة إيكولوجياً[7]، وهو نفس المفهوم الذي جاء

1- زرباني عبد الله، مرجع سابق، ص257.

2- محمد محمود الروبي محمد، الضبط الإداري ودوره في حماية البيئة، دراسة مقارنة، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى،2014، ص173.

3- عطا سعد محمد حواس، مرجع سابق، ص56.

4- في عام 1990، اعتمدت الجمعية العامة، في قرارها 94/45، صيغة مخففة نصها كالتالي: "لكل فرد الحق في أن يعيش في بيئة تفي بمتطلبات صحته ورفاهه." أنظر، جون هـ. نوكس، مرجع سابق، ص7.

5- لم يكن المقصود من إعلان استكهولم، وإعلان ريو كصكُين غَير ملزمُين، إقامة حقوقا كالتزامات قانونية، لكن المساهمة في تطوير القوانُين الدولية والوطنية، فالحق في البيئة الصحية لم يتبلور تعريفه بصورة كاملة حتى الآن، أنظر، ماس أحمد سانتوسا، الحق في البيئة الصحية، الوحدة رقم 15، ورشة عمل جزيرة فاي فاي، 298. http://hrlibrary.umn.edu/arab/M15.pdf تاريخ التصفح 2020/04/25.

6- بوكعبان العربي، الحماية الدولية للبيئة في زمن السلم والحرب، مجلة الإدارة، العدد 22، عام 2001، الجزائر، ص87.

7- فاطمة الزهرة قسنطيني، المقررة الخاصة معنية بمسألة حقوق الإنسان والبيئة.، حقوق الإنسان والبيئة، لجنة حقوق الإنسان، اللجنة الفرعية للتميز العنصري وحماية الأقليات، الدورة السادسة والأربعون، وثيقة الأمم المتحدة رقم E/CN.4/sub.2/1994/9، 06 جويلية 1994، ص73 وما بعدها.

به إعلان بسكايا عام 1999 بشأن الحق في البيئة في مادته الأولى.[1]

ومن الأعمال الدولية التي أشارت إلى حق الإنسان في البيئة، إعلان ريو للإتحاد العالمي للطبيعة لعام 2016 حول الحق في البيئة، الذي نص على احترام حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في بيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة؛ ولكل إنسان، حاضرًا ومستقبلًا، الحق في بيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة.[2]

ثانيا- حماية الحق في البيئة في الوثائق الإقليمية: أقرت الكثير من الوثائق الإقليمية الحق في البيئة، وذلك في العديد من الأحكام الصادرة عنها، ومن أمثلة ذلك الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان، وعلى الرغم من أن الاتفاقية الأوروبية لا تنص على أي حق في بيئة صحية، إلا أن أجهزة الاتفاقية(السوابق القضائية) قد حددت نقطة لضمان حماية مثل هذا الحق[3]، وتم استخدام تعبير "الحق في البيئة" في بعض الأحيان لتعيين نفس التعبير المقيد للحق في بيئة صحية.[4]

وكما هو معروف فإن الاتفاقية الأوروبية تفسر عن طريق الأجهزة القضائية المكلفة بتطبيقها (حاليا المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان)، لذلك فهي ليست أداة جامدة، وبحكم أنها أُعدت في نهاية الأربعينات، فإنها تعتبر أداة حية للتفسير على ضوء شروط الحياة الحالية.[5]

1- نصت المادة الأولى إعلان (بسكايا) بشأن الحق في البيئة،-لكل فرد، سواء على المستوى الفردي أو بالاشتراك مع الآخرين، الحق في التمتع ببيئة صحية ومتوازنة بيئيًا:

-يجب ممارسة الحق في البيئة بطريقة تتوافق مع حقوق الإنسان الأخرى، بما في ذلك الحق في التنمية.

-لكل فرد الحق في البيئة دون أي نوع من التمييز على أساس العرق أو لون البشرة أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي طبيعة أخرى، أنظر، الندوة الدراسية الدولية بشأن الحق في البيئة التي عقدت في بلباو(إسبانيا) في الفترة من 10 إلى 13 فبراير 1999 تحت رعاية اليونسكو ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

2- تم اعتماد هذا الإعلان في المؤتمر العالمي الأول لـ IUCN حول الحق في البيئة، الذي شاركت في تنظيمه اللجنة العالمية لقانون البيئة للإتحاد ، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، ومنظمة الدول الأمريكية والاتحاد الدولي للقضاة وأخرون ، في أبريل 2016 في ريو دي جانيرو (البرازيل)، تم الانتهاء منه من قبل اللجنة التوجيهية للجنة العالمية IUCN للقانون البيئي في 12 فبراير 2017.

3- محتواه قد يأخذ أحيانًا مظهرًا وصفيًا، ولا تستخدم المحكمة "البيئة الصحية والهادئة" إلا في سياق المادة 8، حيث تم استخدام عبارات مثل "بيئة صحية ومحمية"، "بيئة متوازنة وصحية"، أو حتى بيئة "ممتعة، انظر،

Poul Baumann ; Ibid ;p41

4 -Rahma Bentirou Mathlouthi ; Ibid; P2.6

5- معماش صلاح الدين، القانون الأوروبي لحقوق الإنسان بين النظرية والتطبيق، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون فرع القانون الدولي و العلاقات الدولية، كلية الحقوق – بن عكنون- الجزائر، 2007/2006، ص 86 وما بعدها

وعلى مستوى منظمة المؤتمر الإسلامي في عام 1990، جاء في (المادة 7) من إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام، والذي أقرته المنظمة[1]:« لكل إنسان الحق في أن يعيش ببيئة نظيفة من الفساد والأوبئة الأخلاقية تمكنه من بناء ذاته معنويا، وعلى المجتمع والدولة أن يوفرا له هذا الحق »[2]، ونصت (المادة 15) المتعلقة بالحقوق الاقتصادية في البيان العالمي عن حقوق الإنسان في الإسلام «أن الطبيعة بثرواتها جميعا ملك لله تعالى، ولا يجوز لأحد أن يحرم آخر أو يعتدي على حقه في الانتفاع بما في الطبيعة من مصادر الرزق».[3]

وتضمن الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، سبقا عن المواثيق الدولية الأخرى فيما يتصل بحقوق التضامن، حيث كان أول من صاغ هذا الحق على المستوى الدولي، ونص في (مادته 24):« لكل الشعوب الحق في بيئة مرضية وشاملة وملائمة لتنميتها»، ما يعاب عليه أنه أعطى مفهوما فضفاضا ولم يحدد ما المقصود بالبيئة المرضية والملائمة».[4]

ومن أهم القرارات التي صدرت عن مجلس منظمة الوحدة الإفريقية في شان حماية البيئة الإفريقية من التلوث بالنفايات الخطرة، القرار الصادر في الدورة الثامنة والأربعين عام 1988، الذي أعتبر دفن النفايات النووية الصناعية جريمة ضد أفريقيا والشعب الإفريقي، مع حث الدول الإفريقية على القيام بحملات توعوية على مخاطر هذه النفايات.[5]

1- تم إجازته من طرف مجلس وزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي في القاهرة بتاريخ 05 أوت 1990، انظر، يحي ياسين سعود، حقوق الإنسان بين سيادة الدولة والحماية الدولية، المركز القومي لإصدارات القانونية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2016، ص45.

2- قرار رقم 125 (13/8) بشأن حقوق الإنسان في الإسلام، مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي المنعقد في دورته الثالثة عشرة بدولة الكويت، من 7 إلى 12 شوال 1422هـ، الموافق 22 – 27 كانون الأول (ديسمبر) 2001.

3- مكتبة حقوق الإنسان، البيان العالمي عن حقوق الإنسان في الإسلام، جامعة منيسوتا الأمريكية. اعتمد من قبل المجلس الإسلامي، باريس، بتاريخ 19 سبتمبر 1981.

4- الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، محمود شريف بسيوني، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، المجلد الثاني، الوثائق الإسلامية والإقليمية، مرجع سابق، ص239 وما بعدها.

5- عبد العالي الدريبي، الحماية الدولية للبيئة وآليات فض منازعاتها، دراسة نظرية تطبيقية مع إشارة خاصة إلى دور المحكمة الدولية لقانون البحار، المركز القومي لإصدارات القانونية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2016، ص173.

واعترف بروتوكول سان سلفادور 17 نوفمبر1988، الذي يكمل اتفاقية البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان في بعدها الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في مادتها 11 بحق كل فرد في بيئة "صحية".[1]

وتعد جامعة الدولية العربية المنظمة الوحيدة الإقليمية التي تأخرت في تبني ميثاق عربي لحقوق الإنسان بصفة عامة حتى عام 1997، عندما صدر الميثاق العربي لحقوق الإنسان(القرار رقم 5427)[2]، نصت (المادة 39) على «حق الإنسان في بيئة سليمة وخالية من التلوث»[3]، ومن جانبه الميثاق العربي لحقوق الإنسان الذي دخل حيز التنفيذ في 15مارس 2008، هو أكثر رصانة برضا عن المطالبة بالحق في بيئة "صحية".[4]

واجتمع خبراء البيئة وحقوق الإنسان في جنيف في 16 ماي 1994 من أجل وضع أول وثيقة دولية تنص صراحة على حق الإنسان في بيئة سليمة[5]، وأقرت جمعية حقوق الإنسان لدول جنوب أسيا(الآسيان)، الإعلان الموقع في 18 نوفمبر 2012 لدول جنوب شرق آسيا في (المادة 28) الحق في بيئة نظيفة ومستدامة".[6]

المطلب الثالث

الحق في التنمية

اعتبر الحق في التنمية حقاً من حقوق الإنسان إلى جانب كونه حقا من حقوق الشعوب، وركز على الفرد كمستفيد أساسي من التنمية، وعلى الدولة كمسئول أول عن إعمالها، لكن في إطار تعاون دولي يستهدف تشجيع تنمية البلدان النامية، ومنه نقف في هذا المطلب على ماهية الحق في التنمية، هذه الماهية

1- Poul Baumann; Ibid; p9.

2- حي ياسين سعود، حقوق الإنسان بين سيادة الدولة والحماية الدولية، المركز القومي لإصدارات القانونية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2016، ص45.

3- عثماني وليد، العلاقة بين البيئة والتنمية في ضوء قواعد القانون الدولي، مذكرة مقدمة لنيل درجة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران، 2012/2011، ص56.

4- الميثاق العربي لحقوق الإنسان المعتمد من قبل القمة العربية، بتونس عام 2004، وصادقت عليه الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 06-62، المؤرخ في 22 جانفي2006، ج،ر،ج،ج، العدد8.

5- عثماني وليد، مرجع سابق، ص57.

6- Poul Baumann; Ibid; p10.

تساعدنا على معرفة النهج الهيكلي للحق في التنمية، الذي تطور في إطار الأمم المتحدة، مما يجرنا إلى الحديث عن أهمية التعاون الدولي في أعمال الحق في التنمية.

الفرع الأول:ماهية الحق في التنمية .

الفرع الثاني:النهج الهيكلي للحق في التنمية.

الفرع الثالث: تطوير أعمال الحق في التنمية في إطار الأمم المتحدة.

الفرع الرابع: التعاون الدولي لإعمال الحق في التنمية.

الفرع الأول:ماهية الحق في التنمية

تكمن هذه الماهية في تحديد أهم التعارف الفقهية، والقانونية الواردة في الإعلانات الرسمية، والخصائص التي تميز هذا الحق عن باقي حقوق الإنسان، والتي تأثرت بأفكار المدافعين عن حجج الدول المتقدمة والدول النامية.

أولا- الحق في التنمية من منظور فقهي: لقد لعب الفقه كمصدر أساسي من مصادر القانون الدولي، دورا بارزا في ظهور ثم بلورة الحق في التنمية، متيحا بذلك المجال لمختلف فعاليات المجتمع الدولي، من بلورة وشرعنة هذا الحق، وقد برزت أهمية الفقه بسبب التداخل الكبير بين العلوم الأكاديمية ومنها على الأخص علم السياسة والدبلوماسية[1]، وأكد الأستاذ جوليار، أن هذا الحق يجد مكانته الطبيعية في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية[2]، وحاول كل من الفقه الغربي والعربي تحديد تعريف للحق في التنمية:

أ-الحق في التنمية عند أكاديمي المدرسة الغربية: يعرف كارل فاشاك الحق في التنمية بأنه:« حق موحد يضم عددا من حقوق الإنسان المعترف بها، ويعززها من أجل إعطاء قوة دفع فعالة لإقامة نظام اقتصادي جديد»[3]، وعرفه زلماي حقاني بأنه: «مجموعة المبادئ والقواعد التي يمكن على أساسها أن يحصل الإنسان بوصفه فردا أو عضوا في جسم المجتمع (الدولة، الأمة أو الشعب) وفي حدود المستطاع على

1- فعدد من الفقهاء المتعددي الوظائف(الأكاديمية، السياسة، الدبلوماسية) كانت لهم إسهامات كبيرة في الاعتراف بهذا الحق، انظر، عبد الرزاق مقري، مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2008، ص138.

2- نورا لدين عبدا لرزاق، الحق في التنمية في ظل أحكام القانون الدولي، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، التخصص: حقوق الفرع: القانون الدولي لحقوق الإنسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة المدية 2015/2014، ص15.

3- حسين أحمد السرحان، مرجع سابق، د، ص.

احتياجاته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الضرورية لكرامته ولكامل تفتح وازدهار شخصيته»[1]، واختصر رينيه جان دوبوي، الحق في التنمية على أنه « حق لرخاء الكائن البشري»[2]، كم اذهب جان جاك إزرائيل، إلى اعتبار الحق في التنمية هو الشكل الحديث للسعادة، وتعني تحقيق حاجات وطموحات الإنسان[3]، وتناول أوريلوس كريستسكو الحق في التنمية بأنه:«يعني خطى التقدم الضرورية للتمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي أعلنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والاتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية».[4]

ب- الحق في التنمية عند أكاديمي مدرسة الدول النامية: تناول بعض أكاديميين الدول النامية الحق في التنمية، فعرفه كيبامباي[5] بأنه: «امتياز معترف به لكل فرد ولكل شعب للتمتع بمقدار من السلع والخدمات المنتجة، بفضل مسعى التضامن لأعضاء المجتمع الدولي»، كما عرفه إبراهيم سلامة:«هو أبو الحقوق كافة، وبه نتجاوز الحلقة المفقودة بين التجارة وحقوق الإنسان»[6]، أما محمد بجاوي فعرفه على أنه:«حق أصيل وغير منازع فيه بالنسبة للدول صاحبة السيادة، وعليها أن تفتكه من المجتمع الدولي»[7]، فالتنمية حسبه تخص الدول والشعوب أولا ثم الفرد وليس العكس، ويؤكد محمد بجاوي: على أن الدولة باعتبارها

1- Zalmai Haquani; Le Droit Au Développement Fondements Et Sources; Colloque; Le Droit au Développement au Palan International; La Haye; 16-18; Pays-Bas; Octobre; 1979; P23.

2- Renè-Jean Dupuy; Le Droit Au Développement Fondements Et Sources; Colloque; Le Droit au Développement au Palan International; La Haye;16-18 ; Pays-Bas; Octobre; 1979; P431.

3- Azzouz Kerdoun; Le Droit Au Développement en Tant Que Droit De L'homme; Portée et Limites; Revue Québécoise De Droit International; France; 2004; P 17 .

4- عمر سعد الله، مرجع سابق، ص165.

5- حيث قدم الفكرة أي الحق في التنمية في محاضرة عام 1972 في المعهد الدولي لحقوق الإنسان في ستراسبورغ، "لكل إنسان الحق في الحياة والحق في العيش بشكل أفضل." "Every man has a right to live and a right to live better"، أنظر،عبد الرزاق مقري، مرجع سابق، ص139.

6- حياة عامر، العولمة وأثرها على الحق في التنمية، مذكرة لنسل شهادة ماجستير ، تخصص علوم قانونية وإدارية، فرع القانون الدولي لحقوق الإنسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة المدية، 2010/2009، ص58.

7 Doudou Thiam; L'afrique Demande Un Droit International D'un Nouveau; Verfassung Und Recht In Übersee / Law And Politics In Africa; Asia And Latin America; vol. 1, No. 1 (1. Quartal 1968), Pp. 52-54; sur site Https://Www.Jstor.Org/Stable/43111250?Seq=1 Date De Consultation; 14/05/2020.

الأفضل استعدادا لضمان الحق في التنمية لمواطنيها ستجد نفسها في مأزق عندما يكون المحيط الدولي معرقلا لاندفاعها نحو التنمية، بسبب مختلف الآليات التي من ضمنها التقسيم الدولي الحالي.[1]

ثانيا- الحق في التنمية من المنظور الأممي:

أ-تعريف لجنة صياغة الميثاق الإفريقي حول حقوق الإنسان والشعوب لعام 1979[2]: جاء في تعريفها للحق في التنمية « إن مفهومنا الكلي لحقوق الإنسان يتميز بالحق في التنمية، إذ أَنه يجمع كل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأيضا الحقوق المدنية والسياسية»، كما اعتبرت أيضا «أن التنمية هي أولا وقبل كل شيء، تغير نوعية الحياة وليس فقط نمواً اقتصاديا مطلوبا بأي شيء، خاصة في ظل القمع الأعمى للأفراد والشعوب[3] وأَن التنمية الكاملة لكل فرد داخل مجتمعه».[4]

ب-إعلان الحق في التنمية لعام 1986: بالرجوع إلى إعلان الحق في التنمية نجده يعرف الحق في التنمية بأنه:« حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف، وبموجبه يحق لكل إنسان ولجميع الشعوب المشاركة والإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، والتمتع بهذه التنمية التي يمكن فيها إعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية».[5]

يؤكد هذا التعريف أن الحق في التنمية واحد من حقوق الإنسان غير قابل للمساومة، وأنه عن طريق إعمال هذا الحق يمكن تحقيق التنمية الشاملة في جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والتمتع بها (أي نتائج التنمية)، وهذه التنمية المحققة هي التي تشكل البيئة الملائمة للتمتع بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية.[6]

1- حياة عامر، مرجع سابق، ص94.

2- شتي صديق محمد، دور المنظمات غير الحكومية في ضمان حقوق الإنسان(دراسة تطبيقية)، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2016، ص69.

3- مفهوم الحق في التنمية ذو أصل أفريقي. في الواقع، كان التعبير عن الحق في التنمية على الأرجح واضحًا لأول مرة على لسان وزير خارجية السنغال في خطابه الأول في الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1966/09/22، انظر، محمد يوسف علوان، محمد خليل الموسى، مرجع سابق، ص408.

4- أحمد خروع، حصيلة القانون الدولي للتنمية، محاضرات برنامج السنة الرابعة ليسانس حقوق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ب ط، 1998، ص6.

5- المادة الأولى من إعلان الحق في التنمية، مرجع سابق.

6- نورا لدين عبدا لرزاق، مرجع سابق، ص21.

إن الحق في التنمية وفق هذا التعريف قد وافق بين اتجاهين سياسيين متناقضين، فالشطر الأول من التعريف جاء موافقا للرأي الذي تنادي به المدرسة الغربية الذي يعتبر أن الحق في التنمية هو حق للإنسان، أما الشطر الثاني من التعريف فقد وافق رأي الدول النامية المنادية بجعل الحق في التنمية كحق للشعوب.[1]

ج- إعلان فيينا لعام 1993: أكد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المنعقد في فينا على الحق في التنمية، حيث أورد في الفقرة العاشرة منه على «أن الحق في التنمية حق أصيل، ولا يتجزأ من حقوق الإنسان الأساسية»، وأكد على مسائل مهمة بهدف إزالة العقبات من أمام الاعتراف بهذا الحق، من حيث اعتبارها التنمية الاقتصادية للدول النامية والتخلص من المواد السامة والخطرة فيها، وشطب ديون العالم الثالث.[2]

ثالثا-خصائص ومميزات الحق في التنمية: لهذا الحق خصائص مرتبطة بخصائص حقوق الإنسان[3]، وخصائص استنبطت من التعاريف، حيث يمكن تحديد خصائص الحق في التنمية في الآتي:

1- إنه حق يحتاج في تحقيقه إلى تغيير النظام الاقتصادي الدولي، وإقامة نظام جديد يقوم على العدل والمساواة وإنهاء حالة الاستغلال وتكريس التعاون والتضامن في العلاقات الدولية.[4]

2-أنه وسيلة للتمتع بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، يهدف إلى تغيير الأوضاع القائمة، وإحداث عملية التنمية الشاملة في جوانبها وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.[5]

1- صلاح الدين بوجلال، حماية حقوق الإنسان في ظل عولمة الاقتصاد(دراسة في قانون المنظمة العالمية للتجارة)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم القانونية، تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012/2011، ص143.

2- إعلان فيينا، أنظر، محمود شريف بسيوني، الوثائق المتعلقة بحقوق الإنسان، المجلد الأول، الوثائق العالمية، مرجع سابق، ص379 وما بعدها.

3 - Melik Özden; Le Droit Au Développement; Etat Des Débats Tenus a L'onu Sur La « Mise En Œuvre » De La Déclaration Historique Adoptée a Ce Propos Par l'Assemblée Générale Des Nations Unies; Centre Europe-Tiers Monde(CETIM); Le 4 Décembre; Genève; Switzerland; 1986; P9.

4- شادية رحاب، رقية عواشرية، الحق في التنمية كحق من حقوق الإنسان، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 15، الجزائر، 2006، ص42.

5- لعلى بوكميش، الحق في التنمية كأساس لتنمية الموارد البشرية، وتحقيق التنمية المستدامة، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية ، المجلد 05، العدد 11، الجزائر، جوان 2013، ص82.

3-حق جديد: حيث يشكل فئة جديدة من الحقوق تضاف إلى الحقوق الموجودة حاليا، وارتبط ظهوره بمطالب الدول النامية بها، وسميت هذه الحقوق بالحقوق الجماعية، وحقوق التضامن.[1]

4- حق ذو مفهوم نسبي وديناميكي: هو نسبي لأنه لا يمكن أني يكون هناك نموذج وحيد ومطلق للتنمية[2]، وهو أيضا مفهوم ديناميكي(متحرك) لأنه كل عصر ينظر إلى التنمية بصورة مختلفة، فالحق في التنمية شانه شأن الحقوق الأخرى، لا ينبغي أن ينظر إليها نظرة جامدة ساكنة، بل بوصفه مفهوما متطورا، وهذا ما يفسر المطالبات المتكررة بنظام دولي جديد.[3]

الفرع الثاني: النهج الهيكلي للحق في التنمية

يكاد لايختلف إثنان على أن الحق في التنمية من بين أكثر حقوق الإنسان إهتماما على صعيد الأمم المتحدة، وأصبح من الحقائق قليلة الجدل، وهذا ما دعى الفقه إلى القول أن الحق في التنمية أكتسب سلالة تكاد أن تكون خالية من العيوب.[4]

أولا-طبيعة الحق في التنمية:

أ-التنمية حق مستقل: إن اعتبار الحق في التنمية كحق جديد أي أنه يقوم على أسس مستقلة بذاتها ويشكل مجموعة من الحقوق تضاف إلى الحقوق الموجودة حاليا[5]، فنشأة الحق فًي التنمية كواحد من مجموعة الحقوق للجيل الثالث من حقوق الإنسان[6]، بمعنى أنه ليس هناك حاجة للمجتمع الدولي لصياغة جديدة مفصلة للحق في التنمية أو أي حقوق إنسانية أخرى، ويرى الأستاذ كيبامباي بأنه ليس مجديا إعداد إعلان جديد يهدف إنشاء حق جديد، فالحق في التنمية قد رسخ وتركز تماما في القانون الدولي.[7]

1- عامر حياة، مرجع سابق، ص60.

2- صفاء الدين محمد عبد الحكيم الصافي، المرجع السابق، ص301.

3- عامر حياة، مرجع سابق، ص61.

4 - Philip Alston; Development And The Rule Of Law; Prevention Versus Cure As A Human Rights Strategy; International Commission Of Jurists Conference On "Development And The Role Of Law; The Hague; 27 April - 1 May; Netherlands; 198; P100.

5- صفاء الدين محمد عبد الحكيم الصافي، حق الإنسان في التنمية الاقتصادية وحمايته دوليا، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2005، ص197.

6- Rowan Cruft, S; and others Philosophical Foundations OF Human Rights; Oxford University Press; United Kingdom; 2015; P23:

7- Keba M'baye; Les Droits De L'homme En Afrique; Editions A.Pedon; Paris; France; 1992; P187

ولكن الأمم المتحدة انتصرت للرأي الذي تبناه الأمّين العام للأمم المتحدة ومن ورائه لجنة حقوق الإنسان،[1] وأصدرت إعلانا خاصا بالحق في التنمية، وهذا رغم الانتقادات الموجهة للاتجاه الذي اعتبر الحق في التنمية حقا جديدا ومستقبل عن الحقوق الأخرى.[2]

ب-التنمية كحق مركب: انتهت الدراسات التي قامت بها الأمم المتحدة لطبيعة وجود الحق في التنمية، إلى أن هناك مجموعة جوهرية جدا من المبادئ مبنية على ميثاق الأمم المتحدة والقائمة الدولية لحقوق الإنسان، وذهب بعض الفقه إلى أن الحق في التنمية كحق إنسان ما هو إلا تجميع أو تركيب لكل حقوق الإنسان، أما البعض الأخر فيروا أن الحق في التنمّية ليس مركبا من حقوق موجودة فعلا وإنما هو أساس لحقوق معترف بها، وهنا يمكن القول بان الحق في التنمية فعلا الأساس لحقوق الفرد بالإضافة إلى حقوق الجماعة.[3]

سبق للدول أن اعترفت بها دوليا بوثائق ملزمة، وهو نقطة تقاطع بين القانون الدولي للتنمية وحقوق الإنسان، حيث طرح هذا الطابع التركيبي منذ عام 1979 للدراسة التي قامت بها الأمم المتحدة وتظهر فيها وجود الحق في التنمية في القانون الدولي.[4]

ثانيا-الاعتراف بصاحب الحق في التنمية: فمراعاة للغاية التنموية للموارد الطبيعية، ومراعاة لكون مفاهيم الشعب، الأمة، والدولة، ليست عموما مترادفة، ينبغي أولا تحديد صاحب الحق مع محاولة تفسير الخلط المشار إليه.[5]

1- Azzouz Kerdoun; Ibid; P80

2- ولقد تضمنت المادة 01 إلى ما يلي: "الحق فِي التنمّية حق من حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف، وبموجبهٌ حق لكل إنسان ولجمّيع الشعوب المشاركة والإسهام فِي تحقّيق تنمّية اقتصادية واجتماعّية وثقافّية وسّياسّية والتمتع بهذه التنمّية التّي يمكن فّيها إعمال جمّيع حقوق الإنسان والحرّيات الأساسية إعمالا كاملا ، أنظر، إعلان الحق في التنمية، مرجع سابق.

3- محمد الآمين مصطفى بديرينة، الحق في التنمية ما بين الإعلانات والتطبيقات، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، قسم القانون العام ، فرع العلاقات الدولة وقانون المنظمات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010/2009، ص24.

4- صفاء الدين محمد عبد الحكيم الصافي، مرجع سابق، ص ص204 و205.

5- الأمين شريط، حق السيادة الدائمة على الثروات الطبيعية، ديوان المطبوعات الجامعية، ابن عكنون، الجزائر، 1985، د، ط، ص110.

أ–تحديد الوضع القانوني لصاحب الحق في التنمية: يحمل عناصر ثلاثة، وهي "الحامل" و"لمن يعطى الحق" و"المضمون المحدد للحق"، وهو يفرض إما التزام ايجابي بإتباع مطالب حامل الحق، أو التزام سلبي بالامتناع من التدخل في ممارسة الحق[1]، وكانت مسالة أصحاب الحق أو حاملي الحق من أكثر المسائل والمواضيع التي اختلفت فيها وجهات النظر أثناء مناقشات مجموعة العمل للخبراء الحكومّيين للجنة حقوق الإنسان المكلفة بتقديم اقتراح لمشروع إعلان الحق في التنمية في أواخر عام 1985، وكذلك أثناء تقديم مشروع قرار الحق في التنمية الذي وضعته اللجنة الثالثة للجمعية العامة في27 نوفمبر 1985.[2]

ب–الحق في التنمية بين الحق الفردي والحق الجماعي: وقد تواصلت الجهود إلى أن التنمية وإن كانت حقا للإنسان، إلا أنها حق كذلك لبقية الشعوب والدول وأن لكل حق مضمونه وأسسه، ولكن وجود الإنسان أدى بتداخل بين حقه في التنمية، وحق الدولة ذاته بل أخذ الوضع يتجه في التفريق بينهما من الناحية الشكلية.[3]

1–الحق في التنمية كحق فردي:عندما يتم تناول الحقوق الفردية للإنسان فإننا نجدها تتمثل في الحقوق اللصيقة بالذات الإنسانية، وهي حقوق ظهرت أول مرة في الإعلان الأمريكي ثم في الإعلان الفرنسي 1789[4]، والحقوق الفردية في هذين الإعلانين هي التي تم الاستلهام منها في وضع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948[5]، وكذلك في وضع عهدي الأمم المتحدة لعام 1966[6]، وجملة من القرارات الدولية ذات الصلة بالموضوع.[7]

1– Report Of The Secretary-General ; The Emergence Of The Right To Development; (Realizing The Right To Development | Situating The Right To Development); (E/CN. 4/1334); Submitted To The Thirty-Fifth Session Of The Commission On Human Rights Pursuant To Paragraph 4 Of Commission Resolution 4 (XXXIII) Adopted, Without A Vote, On 21 February 1977. The Selected Extracts From The Study, Issued In 1979;P11.

2– ولقد جاء إعلان الحق في التنمية في نهاية عام 1986 والذي قضت مادته الأولى بأن صاحب الحق هو الإنسان وجميع الشعوب، المادة الأولى من إعلان التنمية لعام 1986، مرجع سابق.

3– المادة 1/01 من نفس المرجع.

4– بلفضل محمد، صوفي بن داود،مردجع سابق، ص280.

5– الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، محمود شريف بسيوني، الوثائق المتعلقة بحقوق الإنسان، المجلد الأول، الوثائق العالمية، مرجع سابق، ص27 وما بعدها.

6– العهدين الدوليين لحقوق الإنسان، محمود شريف بسيوني، الوثائق المتعلقة بحقوق الإنسان، المجلد الأول، الوثائق العالمية، المرجع السابق، ص 79 وما بعدها، وص 119 وما بعدها.

7– من هذه القرارات: –القرار رقم 46(د–34)1979– القرار رقم 133/36 المؤرخ في 14 ديسمبر 1981– القرار رقم 37/199، المؤرخ 18 ديسمبر1982.

وتعتبر الدراسات التي قدمها الأستاذ كيبامباي، وهو يتناول موضوع الحق في التنمية كحق إنسان، إشارة واضحة، أن مثل هذا الحق حق فردي[1]، ويؤكد الفقه بأن الحق في التنمية حق ملائم وقابل للتطبيق لجميع البشر مهما كان أصلهم وهويتهم، ومنهم من يقر بأن مثل هذا الحق الفردي لم يصل في تصنيفه بعد كحق مستقل ومميز، إذ أنه بالأحرى كنتيجة للاعتراف الدولي والوطني بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبشر، خاصة الحق في الحياة الذي تضمن بالضرورة حق العيش بأسلوب متكامل وشامل.[2]

وينتقد الأستاذ جان ريفيرو، عملية التصنيف والاختيار بين طبقات من الحقوق الفردية والحقوق الجماعية حيث يقول: « أن الحقوق الفردية، ترجع لكل شخص، ولكن تتميز عن غيرها من الحقوق من حيث أن الحقوق الجماعية مثل: حق الاجتماع، الإضراب، وتكوين النقابات، هي حقوق فردية، حيث أن تنفذيها لا يكون إلا باتفاق عدد من الإرادات»[3]، ويشير القرار الذي أصدرته الجمعية العامة والذي يخص أن الحق في التنمية كحق فردي من الصعب أن يجد التبرير القانوني الكفيل بالاعتراف بشرعيته.[4]

2- الحق في التنمية كحق جماعي: تدرج هذه المجموعة ضمن طائفة الجيل الثالث من حقوق الإنسان، توصف أنها حقوق جماعية لأنها تستلزم لممارستها والتمتع بها وجود مجموعة من الأشخاص يشتركون بينهم.[5]

1.2.التنمية حق جماعي من حقوق الإنسان: اتجه الفقه الدولي إلى إبراز فكرة حقوق الإنسان الجماعية، وقد ترسخت هذه الفكرة عندما أعلن كارل فاشاك، عن إنشاء جيل جديد من حقوق الإنسان وأطلق عليّه الجيل الثالث، أو ما يسمى بالحقوق التضامن، فإن إعمالها يتطلب تضافر وتضامن الجهود الدولية والوطنية، ويعتبر الحق فَي التنمية واحدا من هذه الحقوق الجماعية، ومنه الحق في التنمية حق جماعي من حقوق الإنسان وهي التعبير عن حقوق الشعوب.[6]

---

1 – Report Of The Secretary-General ; The Emergence Of The Right To Development;(Realizing The Right To Development; Ibid; p11.

2- صفاء الدين محمد عبد الكريم الصافي، مرجع سابق، ص229.

3 -Report Of The Secretary-General; Ibid; p10.

4- القرار الذي أصدرته الجمعية العامة تحت رقم 3281(د-29)، المؤرخ 12 ديسمبر 1974، والمتعلق بحقوق الدول وواجباتها.

5- أمين مكي مدني، مرجع سابق، ص335.

6- محمد الآمّين مصطفى بديّرّينة، مرجع سابق، ص32.

2.2.التنمية كحق للدول: التنمية لها أبعاد دولية أكثر منها وطنية، لان الدول أحد أهم أشخاص القانون الدولي، ولقد جاء ميثاق حقوق الإنسان والشعوب الإفريقي كاتفاق ملزم، موفقا في الفصل بين حقوق الإنسان وحقوق الشعوب من الناحّية الشكلية.[1]

3.2.التنمية كحق فردي وكحق جماعي من حقوق الإنسان: الحق في التنمية كحق للدول لا يمكن أن يقال عنها حق إنسان بالمعنى الصحيح، إذا ما كانت نصوص الأمم المتحدة لها معنيين إلى حد ما، لذا فان الحق في التنمية لا بد وأن يشمل الدولة لأنها جزء من النظام الاقتصادي الدولي، وهذا النظام في تأثر مستمر بالنظام القانوني الدولي، الذي تمثل الدولة أحد أشخاصه إذن التنمية حق فردي وحق جماعي في أن واحد وهي مسند لوثائق دولية سواء ما تعلق منها بحقوق الإنسان أن التعاون الدولي بصورة شاملة.[2]

الفرع الثالث: تطوير أعمال الحق في التنمية في إطار الأمم المتحدة

عملت منظمة الأمم المتحدة من خلال أجهزتها ووكالاتها المختلفة منذ نشأتها على تطوير مفهوم الحق في التنمية وذلك بالإشارة إليه ضمنيا في مختلف الأعمال قبل أن تعرف صراحة بهذا الحق عام 1986، وواصلت جهودها بعد هذا لإعلان عن طريق تعيين خبير مستقل لهذا الحق.[3]

أولا-الاهتمام الدولي بالحق في التنمية قبل الإعلان عن الحق في التنمية: لقد ورد النص على الحق في التنمية المستدامة بشكل ضمني في إعلان فيلادلفيا[4] الخاص بأهداف وأغراض منظمة العمل الدولية والذي أقره المؤتمر العام للمنظمة في 1944/10/5، فأكد على حق البشر جميعهم بغض النظر عن

1- مّيثاق حقوق الإنسان والشعوب الإفريقي، محمود شريف بسيوني، الوثائق المتعلقة بحقوق الإنسان، المجلد الأول، الوثائق العالمية، مرجع سابق، ص 379 وما بعدها.

2- إعلان التنمية لعام 1986، المادة الأولى، مرجع سابق، ونجد أن جمعّية القانون الدولي في مؤتمرها الثاني والستين المنعقد في سوول من عام 1986 حول إعلان التقدم المتصاعد لمبادئ القانون الدولي العام المتعلق بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد، كانت قد أكدت الطبّيعة المزدوجة للحق في التنمية، إذ تنص الفقرة 02 من البند 06 من تقرّير اللجنة الدولية حول الجوانب القانونية للنظام الاقتصادي لدولي الجديد على أن الحق في التنمية مبدأ من مبادئ قانون حقوق الإنسان، فالأفراد والشعوب صاحبة الحق في التنمية.

3- أمين مكي مدني، مرجع سابق، ص344.

4- محمد يوسف علوان، محمد خليل الموسى، مرجع سابق، ص408.

الجنس أو العقيدة أو النوع في متابعة السعي وراء رفاهيتهم المادية، وتقدمهم الروحي في ظل ظروف قوامها الحرية والكرامة والاستقلال الاقتصادي وتكافؤ الفرص.[1]

أ-ميثاق الأمم المتحدة: يؤكد ميثاق الأمم المتحدة على أن من أهداف الأمم المتحدة الدفع[2] "بالرقي الاجتماعي قدما وأن نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح"، و"تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية [...].[3]

ب-الشرعة العالمية لحقوق الإنسان:

1-الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948: لم يغفل الإعلان إلى الإشارة لهذا الحق، إذ وجدت في مواده نصوص تقرر حق كل شخص في نظام اجتماعي دولي يمكن أن يمارس في إطار حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافّية والمدنية والسياسية بالكامل، جاء هذا الإعلان بمجموعة الحقوق يعد محتواها من المكونات الأساسية للحق في التنمية، وهي حقوق لا بد من إدراكها لتمام إعمال هذا الحق وأشار الإعلان إلى عبارة التحرر من العوز في مقدمة الإعلان العالمي.[4]

2-في النصوص المشتركة للعهدين: نصت الفقرة المشتركة لديباجة العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على:« [...] إن الدول الأطراف في الاتفاقية الحالية، وإقرارا منها بانبثاق هذه الحقوق عن الكرامة المتأصلة في الإنسان[...]،» إذا قامت أوضاع يمكن معها لكل فرد أن يتمتع بحقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك بحقوقه المدنية والسياسية[5]، كما جاء في (المادة 1) للعهدّين حق تقرّير المصّير بمعنى تقرير مصير اقتصادي وسياسي واجتماعي وثقافي.[6]

1- هشام بن عيسى بن عبد الله الدلالي الشحي، حق التنمية المستدامة في قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان، قدمت هذه الرسالة استكمال لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق جامعة الشرق الأوسط، فلسطين، 2017، ص 49.

2- ونصت المادة 56 الواردة في الفصل التاسع من ميثاق الأمم المتحدة نصت على أن (يتعهد جميع الأعضاء بأن يقوموا منفردين أو مشتركين بما يجب عليهم من عمل بالتعاون مع الهيئة لإدراك المقاصد المنصوص عليها في المادة الخامسة والخمسين)، ميثاق الأمم المتحدة، مرجع سابق.

3- أمين مكي مدني، مرجع سابق، ص333.

4- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، محمود شريف بسيوني، الوثائق المتعلقة بحقوق الإنسان، المجلد الأول، الوثائق العالمية، مرجع سابق، ص27 وما بعدها.

5- صلاح الدين بوجلال، مرجع سابق، ص142.

6- مبروك غضبان، الحق في التنمية والحق في الأمن، مرجع سابق، ص11.

ج- القرارات الدولية المكرسة للحق في التنمية:

1-قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة: أكدت الجمعية العامة في أن إيجاد تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة أمر ضروري للإسهام في تعزيز السلام والأمن، والتقدم الاجتماعي، وتحسين مستوى المعيشة، ومراعاة حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وأوصت المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بالتعاون مع الوكالات المتخصصة، بتكثيف جهوده في دراسة ووضع توصيات لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي المتوازن.[1]

2-قرارات لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة: دخل الحق التنمية أعمال لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة عام 1977، إذ أوصت في قرارها رقم 339(4) المؤرخ في21-02-1977، بأن يقوم الأمين العام للأمم المتحدة بالتعاون مع منظمة اليونسكو والوكالات المتخصصة الأخرى، بدعوة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي لإجراء دراسة عن موضوع الأبعاد الدولية للحق في التنمية وعلاقته بحقوق الإنسان الأخرى، والذي انتهى بالتأكيد على وجود هذا الحق، مع التشديد على واجب الدول الأعضاء في تهيئتهم للظروف اللازمة لإعمال الحق في التنمية[2]، وبعد ذلك اعترفت لجنة حقوق الإنسان صراحة بالحق في التنمية كحق من حقوق الإنسان.[3]

ثانيا-الاهتمام الدولي بالحق في التنمية بعد الإعلان عن الحق في التنمية لعام 1986:

أ-مضمون الحق في التنمية:

1-إعلان الحق في التنمية: يكفل نص إعلان الحق في التنمية العناصر الرئيسية لنهج حقوق الإنسان إزاء التنمية، (المادة 1) من الإعلان، وهي بيان على شكل إعلان، ترسي أسس بقية الإعلان بوضع

1- من بين قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة:

-ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية، الذي صادقت عليه الجمعية العامة بتاريخ 1974/12/12، قرار الجمعية العامة رقم 328، وقد عدد وحدد هذا الميثاق العلاقات أسس الاقتصادية بين الدول على خمسة عشر محورا من أهمها احترام حقوق الإنسان وحرياته، ولم ترد عبارة الحق في التنمية فيها بشكل صريح.

2- محمد يوسف علوان، محمد خليل الموسى، مرجع سابق، 407.

3- هشام بن عيسى، مرجع سابق، ص49.

الافتراض الذي يستند إليه الإعلان[1]، ويقول الإعلان:« الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف وبموجبه يحق لكل إنسان ولجميع الشعوب المشاركة والإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية والتمتع بهذه التنمية التي يمكن فيها إعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية إعمالا تاما» ، وهذا ما جاءت به ديباجته التذكيرية بالأعمال والنصوص التي سبقت هذا النص، أما (المادة 3) فتحمل الدولة المسؤولية الرئيسية في تهيئة الأوضاع الوطنية والدولية المواتية لإعمال الحق في التنمية.[2]

2- مؤتمر فيينا لحقوق الإنسان: حيث توصل إلى توافق في الآراء بشأن عمل فينا عام1993 الفقرة 8"المفهوم الجامع للترابط والتعزيز المتبادل بين التنمية وحقوق الإنسان والديمقراطية"، وأعادت (المادة 10) منه التأكيد على الحق في التنمية، كما هو مبين في إعلان الحق في التنمية، بوصفه حقا عالميا وغير قابل للتصرف، وجزأ لا يتجزأ من حقوق الإنسان الأساسية، وأن هذا الحق يسهل التمتع بالحقوق الأخرى، لا يجوز اتخاذه ذريعة لتبرير الانتقاص من الحقوق الأخرى معترفا بها دوليا، لأن هذا الإعلان أكد على ارتباط التنمية بالحقوق الأخرى، وعلى عدم تحقيقه على حساب حقوق أخرى[3]، وأكد الإعلان على ضرورة احترام مبدأ المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب، وحقهم في التنمية وتحسين مستويات المعيشة.[4]

ب-آليات المتابعة في إطار هيئات حقوق الإنسان: شكلت لجنة حقوق الإنسان عام 1993 " الفريق العامل المعني بالحق في التنمية " لفترة ثلاث سنوات، أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة، إنشاء منصب المفوض السامي لحقوق الإنسان عام 1993، وقد جاء استحداث هذا المنصب بناء على توصيات مؤتمر

1- أرجون ك.سانغويتا، دراسة عن الحالة الراهنة للتقدم المحرز في تنفيذ الحق في التنمية، الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة حقوق الإنسان، الدورة السادسة والخمسون، الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالحق في التنمية جنيف، 13-17 أيلول/سبتمبر 1999، عملا بقرار اللجنة 72/1998، وقرار الجمعية العامة 155/53، E/CN.4/1999/WG.18/2، 27 جويلية 1999، ص18.

2- ومن هذه الأوضاع المطلوب توفرها، وضع سياسات إنمائية دولية ملائمة بغية تيسير أعمال الحق في التنمية أعمالا تاما، مع السعي للقضاء على الانتهاكات الواسعة النطاق والصارخة لحقوق الإنسان الخاصة بالشعوب والأفراد، والعمل على إزالة العقبات التي تعترض سبل التنمية...الصعيد الوطني، أنظر، إعلان الحق في التنمية لعام 1986، مرجع سابق.

3- مبروك غضبان، الحق في التنمية والحق في الأمن، مرجع سابق، ص14.

4- قرارات المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان المعقود في فيينا، محمود شريف بسيوني، الوثائق المتعلقة بحقوق الإنسان، المجلد الأول، الوثائق العالمية، مرجع سابق، ص39.

فينا لحقوق الإنسان في العام 1993[1]، أي أن الجمعية العامة ترجمت توصية مؤتمر فينا عملياً في نفس العام وبعد أشهر محدودة من انتهاء أعمال المؤتمر، تقتضي ولايته بأنها ولاية واسعة النطاق، وتشمل تعزيز وحماية حقوق الإنسان المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية في جميع أنحاء العالم.[2]

الفرع الرابع: التعاون الدولي لإعمال الحق في التنمية

من أجل إنجاح عملية التنمية لابد من تضافر الجهود الدولية لإعمال هذا الحق، سواء عن طريق وضع السياسات اقتصادية، إيجاد وسائل للتعاون الاقتصادي، مع حث المؤسسات المالية الدولية على دمج أسس الحق في التنمية ضمن برامجها المالية، إلا أن هذا التعاون تشوبه عقبات تحول دون الإعمال التام للحق في التنمية.

أولا-التعاون الاقتصادي الدولي:

1-وضع سياسات اقتصادية لإعمال الحق في التنمية: لم يعد من الممكن وضع سياسات اقتصادية في بلد ما في عالم متعولم بمعزل عن التفاعلات الدولية، وحتى بالنسبة لبلد واحد، حيث توجد خيارات سياسية كثيرة يمكن أن تؤثر على شتى قطاعات المجتمع، وتجعل الحق في التنمية حقاً من حقوق الإنسان، تعترف به جميع الحكومات، ويفرض عليها أن تتبع مدونة سلوك لا تمنعها فقط من وقف الشروط المطلوبة لإعمال هذا الحق، وإنما أيضاً تساعد في إعمال هذا الحق وتعزيزه بنشاط، وبوصفه حقاً من حقوق الإنسان.[3]

1- كارم محمود حسين نشوان، آليات حماية حقوق الإنسان في القانون الدولي لحقوق الإنسان، قُدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون العام كلية الحقوق، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2011، ص90.

2- تعين خبير مستقل معني بالحق في التنمية وتم ذلك بمقتضى القرار 1998/72 قامت بإنشاء فريق عمل ثالث بشأن الحق في التنمية لمدة مفتوحة أنيط بها عدة مهام ، منها تنفيذ الحق في التنمية، وتقديمها الاستشارات والإرشادات إلى مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع لألمم المتحدة، بشأن إعمال وتطبيق الحق في التنمية، أنظر، فرع مجلس حقوق الإنسان، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وحدة المجتمع المدني، قصر الأمم المتحدة، لجنة حقوق الإنسان القرار 1998/72، ومقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي 269/1998، دليل المجتمع المدني، جنيف، على الموقع: https://www.ohchr.org/Documents/Publications/ngohandbook5_ar.pdf، تاريخ التصفح: 2020/09/10،

3- أرجون ك.سانغويتا، مرجع سابق 1999، ص18.

2-وسائل التعاون الاقتصادي الدولي لإعمال الحق في التنمية: يمكن للمجتمع الدولي أن يستخدم أعضاءه عدة طرق للتعاون فيما بينهم، كتوفير إمكانية الوصول إلى الأسواق من خلال تحرير التجارة، وتقديم حوافز لزيادة التدفقات الاستثمارية ونقل التكنولوجيا، وتقديم المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف من أجل تنفيذ تسويات هيكلية وإصلاحات اقتصادية والإعفاء من الدين.

3- إدراج أسس الحق في التنمية ضمن مبادئ وسياسات المؤسسات المالية الدولية: ومن بين أهم مظاهر التعاون الدولي لإعمال هذا الحق، أن تمنح المؤسسات المالية الدولية، في أنشطتها وبرامجها الفرعية الأولوية العليا لإتباع نهج عملي إزاء الحق في التنمية بجوانبه المتعددة الأبعاد، ومن أهم هذه المؤسسات البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ويضاف إلى قائمة المؤسسات لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.[1]

4- زيادة حجم المعونة الأجنبية: تعد المساعدة الإنمائية أو المعونة الأجنبية أهم وسيلة للتعاون الدولي، نظراً لأنه يمكن استخدامها حسب تقدير السلطات لتحقيق سياساتها، وبالتالي سيكون من المستصوب إذا زاد حجم المعونة الأجنبية، ومن المفيد أن يكون ملزماً من الناحية الأخلاقية، الوفاء بالتعهد الذي قطعته البلدان فرادى على نفسها بتقديم 0.7 % من ناتجها المحلي الإجمالي كمعونة أجنبية، حيث تشير التقارير وفي السنوات القليلة الماضية، أنه ظل حجم المعونة راكداً وانخفض بالنسبة لقلة من البلدان الرئيسية.

5-التعاقد من أجل التنمية: قام ستولتنبرغ وزير الخارجية النرويجي بترويج فكرة "التعاقد من أجل التنمية" لأول مرة في أواخر الثمانينات، ثم طورها اقتصاديون في مجال التنمية وطورت في تقارير التنمية البشرية، وكان الهدف منها هو دعم البرامج التي كان من المفترض أن تنفذها البلدان النامية وفقاً لمخططات سياسية متعاقبة، مصحوبة بالتزام واضح من جانب المانحين بتقديم المساعدة اللازمة، من حيث التمويل وإمكانية الوصول إلى التجارة وسياسات أخرى لتلاءم جهود البلدان المستفيدة، ولكن المجتمع الدولي قد يرغب في أن يقرر اعتماد عدد صغير من البرامج الدولية المحددة للبدء في تنفيذ الحق في التنمية على شكل اتفاقات بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية.[2]

1- محمد نورالدين، فروع الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة المعنية بحقوق الإنسان والتنمية، الدليل العربي (حقوق الإنسان والتنمية)، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، مصر، الطبعة الأولى، 2005، ص328 وما بعدها.

2-Lal.Jayawardena;The Potential Of Development Contracts And Conditionality; Towards Sustainable Development Compacts; UNU World Institute For Development Economics Research (UNU/WIDER); Helsinki: Finland,1993; P1.

ثانيا– العقبات الدولية أمام إعمال الحق في التنمية: لعل أهم العقبات الدولية أمام إعمال الحق في التنمية، تكمن في التدخلات متعددة الأشكال التي تقوم بها بعض الدول والمؤسسات المالية الدولية[1]:

أ–انتهاك السيادة الداخلية لدواعي تنموية: كان لانهيار المنظومة الاشتراكية، وأحداث11 سبتمبر 2001، الأثر البالغ على دول الجنوب ولاسيما العالمين العربي والإسلامي كمنطقة أخطار للشمال، ولا يوجد إلا طريقتين لمعالجة هذه الأخطار، الأولى، إما بالتصدي للأسباب البنيوية لهذه المشاكل التي تجد جذورها في الإقصاء والاحتلال والعدوان واحتكار السلطة والثروات، سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الدولي؛ وثانيا بمعالجة هذه الظواهر من منظور أمني عسكري عند الضرورة، ويكون تمويل هذه المعالجة العسكرية من موارد الدول المستهدفة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، كما حدث في العراق وغيرها من الدول.[2]

ب–التدخل عبر المؤسسات المالية الدولية: لقد نبهت عدد من الدراسات ومن المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية إلى الآثار المدمرة لبرامج التقويم الهيكلي لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[3]، وداخل لجنة حقوق الإنسان، أشارت تقارير ترك دانيلو، مقرر اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات، إلى الآثار السلبية للبرامج على هذه الحقوق إن خطورة تدخلات المؤسسات المالية الدولية، تتجلى أيضا في إبطالها لمفعول السياسات والبرامج الهادفة إلى تنمية أكثر احتراما لمتطلبات المشاركة وتثمين الموارد الذاتية للبلدان النامية.[4]

ج–حدود التنمية المشروطة: إن أهم نماذج الاشتراطية ترتبط بالتجربة الأمريكية وبدول الاتحاد الأوروبي، فبالنسبة للتجربة الأمريكية يمكن الخروج بخلاصة تسمح بوصفها أنها انفرادية في وضعها، وعقابية في

1– عبد العزيز النويضي، الحق في التنمية كحق من حقوق الإنسان والشعوب، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، مصر ، الطبعة الأولى، 2005، ص313 .

2– جغلول زغدود، حقوق الإنسان وسياسة الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، رسالة مقدمة لنيل دكتوراه العلوم في العلوم القانونية تخصص: قانون دولي، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2011/2010، ص334 وما بعدها.

3– عبد العزيز النويضي، مرجع سابق، ص 305.

4– Danilo Türk; Realisation des Droits Economiques; Sociaux et Culturels Rapport Final Etabli; Commission des Droits de L'Homme Sous-Conunission de la Lutte Contre les Mesures Discriminatoires et de La Protection des Minorités; Conseil Economique et Social; Nations Unies; E/CN.4/Sub.2/1992/16; 03Juillet 1992.

فلسفتها، وانتقائية في تطبيقها، فهي وضعت بواسطة قوانين تبناها الكونغرس الأمريكي في مجالات المساعدة الأمنية والاقتصادية والبنوك متعددة الأطراف والتجارة الخارجية[1]

أما الاتحاد الأوروبي فعلاقته مع مع شركائه من دول الجنوب لا تخرج في بنيتها العميقة عن النموذج السائد بين الشمال والجنوب، فأهم أعضاء الاتحاد الأوروبي يعدون فاعلين أساسيين في المؤسسات المالية الدولية، ويباركون برامج التقويم الهيكلي بعواقبها الوخيمة على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وعلى البني الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.[2]

1- Danilo Türk; Ibid.

2- بوجلال صلاح الدين، مرجع سابق، ص316 وما بعدها.

الفصل الثاني

البيئة والتنمية بين القيم الاجتماعية والقواعد القانونية

البيئة في العلوم الكونية مصطلح يتسع مدلوله ليشمل مجموع الظروف والعوامل الخارجية التي تحيط بالكائنات وتؤثر في العمليات الحيوية التي تقوم بها، ويرتبط مدلول مصطلح " البيئة " بنمط العلاقة بينها وبين مستخدمها.

تعد البيئة من أهم القضايا وأعقدها، حيث نالت اهتمام جميع المعارف العلمية المتخصصة خلال القرن الواحد والعشرين، فيشترك في تحديد مدلولها الجوانب التقنية والفنية والعلمية وحتى العقائدية، فانتقلت من الاستخدام التقليدي لمفهومها، إلى إضفاء طابع الشمولية والعمومية من أجل حمايتها، حيث تتعرض في وقتنا الحالي للعديد من المخاطر التي بدأت أثارها جلية ومؤثرة على الكائنات الحية، بسبب التقدم التقني، الذي أدى إلى ظهور أثار على الحياة الطبيعة وإطار معيشة الإنسان.

أما التنمية فهي ظاهرة اجتماعية واقتصادية نشأت مع نشأة البشرية، إلا أنها لم تأخذ أهمية كبيرة من حيث البحث، ولقد كانت اهتمامات التنمية في كل الدول في بادئ الأمر هي تحقيق التنمية الاقتصادية، وجعلت منها هدفا تسعى إليه من خلال العمل على الاحتفاظ بمعدل مناسب من التنمية في شتى المجالات، ولقد ظهرت التنمية المستدامة، كوسيلة ورؤية جديدة للتغلب على المشكلات البيئية، وتدعو للعودة إلى التوافق مرة أخرى مع الطبيعة، وفق دلالات حقيقية تقوم على التقدم القائم وفق الأسس الأخلاقية والإنسانية اتجاه أجيال الحاضر.

المبحث الأول: **البيئة من القيم الاجتماعية إلى الحماية القانونية**

المبحث الثاني: **التنمية بين المفهوم الاقتصادي والتأطير القانوني.**

المبحث الأول

البيئة من القيم الاجتماعية إلى الحماية القانونية

من الألفاظ التي لها صدى في كافة العلوم ومجالات ونظم المعرفة، لفظة البيئة، فهي ليست حكرا على علم بعينه، ولا يقتصر استعمالها في مجال بذاته، فهي تتداخل في كل العلوم تقريبا، وأول حقيقة يصطدم بها الباحث هي تعريف البيئة وتحديد ماهيتها وعناصرها، وأكثر ما يزيد صعوبة هذا الغموض، هو المعالجة القانونية، المتعلق بتحديد مضمون المعالجة، وبعبارة أوضح تحديد نطاق الحماية التي يسعى القانون بسطها على هذه القيمة الأساسية من قيم المجتمع.

وبالتالي غدت البيئة قيمة من قيم المجتمع، لا يمكن الاستغناء عنها، يسعى القانون لحمايتها، كغيرها من قيم المجتمع، بل زاد التأكيد على هذه القيمة في الإعلانات الدولية بصورة أضحت معها حق من حقوق الإنسان، وبرزت المساهمة الدولية في إرساء الفكر القانوني البيئي الجديد، بل أكدت التشريعات الوطنية على أهمية حماية البيئة واعتبارها واجبا من واجبات الدولة.[1]

المطلب الأول: تقنين القيمة الاجتماعية للبيئة.

المطلب الثاني:المساهمة الدولية في إرساء المفهوم الجديد للبيئة.

المطلب الثالث: اهتمام التشريعيات الوطنية بحماية البيئة.

المطلب الأول

تقنين القيمة الاجتماعية للبيئة

صيغت البيئة في العديد من التعاريف اللغوية والفقهية والعلمية والقانونية وحتى الشرعية، واشتملت على العديد من العناصر، واعترف بمضامينها وعناصرها ومكونتها، كافة أطياف المجتمع، الرسميون والمتخصصون (رجال القانون، وعلماء البيئة، ورجال الاقتصاد...)، والعامة من الناس، وسوف نعرض لهذا القيمة المجتمعية، بداية من المدلول اللغوي للفظة البيئة، ثم نتناول معنى لفظة البيئة في مصادر الشريعة الإسلامية، مما يجرنا إلى سرد المدلول الاصطلاحي للبيئة بشقيه الفقهي والعلمي، بعد ذلك نتطرق للعناصر البيئية المشمولة بالحماية القانونية.

الفرع الأول: المدلول اللغوي للفظة البيئة

1- المادة 68 من القانون 16-01، المؤرخ في 06 مارس المتعلق بتعديل الدستور، ج. ر، ج، العدد 14، والمادة 64 من المرسوم الرئاسي 20-442، المؤرخ في 30 ديسمبر 2020، المتعلق بإصدار التعديل الدستوري، المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر سنة 2020، ج.ر، ج، العدد رقم 82.

الفرع الثاني: مدلول لفظة البيئة في مصادر التشريع الإسلامي.

الفرع الثالث: المدلول الاصطلاحي للبيئة.

الفرع الرابع: عناصر البيئة المشمولة بالحماية القانونية.

الفرع الأول: المدلول اللغوي للفظة البيئة

هي لفظة ذاع استعمالها في السنوات الأخيرة بحيث أصبحت تجري على ألسن العامة والخاصة، وهي مصطلح جديد في الكثير من اللغات، ظهر في بداية الستينات من القرن الماضي[1]، يستخدم لفظ البيئة في الكثير من العلوم الاجتماعية والعلمية وحتى الشرعية، ويتغير مفهوم هذه اللفظة بحسب الغاية التي يستخدم فيها، ويكاد يكن المعنى اللغوي واحد بين جميع لغات البشرية.

أولا –في اللغة العربية: إن كلمة البيئة، كلمة عربية فصيحة لها في القرآن الكريم والسنة النبوية، وكلام العرب جذور وأصول، والأصل الذي ترجع إليه هو مادة (بوأ) الذي أخذ منه الفعل باء يبوء[2]، إن كلمة البيئة مشتقة من الفعل الثلاثي"بوأ"، ونقول تبوأ المكان أي نزل وأقام فيه[3]، والبيئة لغويا في لسان العرب، البيئة المنزل والحال والمحيط، وتتشابه المعاجم اللغوية في تحديد المفهوم اللغوي للبيئة، وقد اتفقت معظم هذه المعاجم على أن البيئة قد تعبر عن المكان الذي يعيش فيه الكائن الحي، وقد تعبر عن الحالة التي عليها ذلك الكائن الحي.[4]

ظهر من المعاني التي وردت في معاجم اللغة العربية أن لفظة البيئة على ثلاثة معان، أولها، المنزل، ثانيها، الحالة، وثالثها، الوضع العام للإنسان في جميع شؤونه الدينية والدنيوية من سيرة وسلوك ومسكن ومأكل ومشرب وملبس وتعامل، غير مقصور المعنى على جانب دون الآخر، والمعنى الأخير هو الأصلح لكي تفسر به لفظة البيئة[5]، ونحن نرى أنه هو المعنى الحقيقي للكلمة لأنه أكثر استعمالا، وبقية المعاني تدل عليها كلمة (بيئة) بنوع من المجاز.

1- Alexandre Kiss Et Jean Pierre Beurier; Droit international de l'environnement; Editions A.Pedone; Paris; France; 3e Edition; 2004; P11.

2- عادل السيد محمد علي، آليات حماية البيئة في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، ص4، دراسة منشورة على الرابط: http ;//law.tanta.edu.eg/files/conf5، تاريخ التصفح: 2020/01/01.

3- حميدة جميلة، النظام القانوني للضرر البيئي وآليات تعويضه، مرجع سابق، ص310

4- سهيل محمد العزام، دراسة المفهوم القانوني للبيئة، المكتبة الوطنية، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص14.

5- مصطفى. بي.م، الأخلاقية البيئية في ظل القرآن الكريم والحديث النبوي، أطروحة جامعية لنيل درجة الدكتوراه في العربية، قسم البحوث العربية، كلية مهاراجاه الحكومية، إيرناكولم، كيرالا، الهند، 2014، ص26.

ثانيا–في اللغة الانجليزية: لا يوجد اختلافات جوهرية في مختلف المعاجم الإنجليزية لمعنى البيئة في المعاجم الإنجليزية Environment تعني الدلالة على الظروف المحيطة المؤثرة على النمو والتنمية، كما تستخدم للدلالة على الظروف الطبيعية مثل الهواء، والماء، والأرض التي يعيش فيها الإنسان، أما علميا فهي المكان الذي يحيط بالشخص ويؤثر على مشاعره وأخلاقه وأفكاره[1]، وأصل الكلمة مشتق من المقطع اليونانيOikes والتي تعني(البيت) وLogos والتي تعني(علم)، وبذلك تكون الكلمة إيكولوجي هي علم دراسة أماكن معيشة الكائنات الحية وكل ما يحيط بها[2].

كما جاء في الأطلس الموسوعي أن البيئة هي «مجموعة الظروف المحيطة والمؤثرة في نمو وتطور الكائن الحي العضوي"، وكذلك "مجموعة معقدة من الظروف الاجتماعية والثقافية المؤثرة في الفرد والمجتمع ».[3]

ثالثا–في اللغة الفرنسية: كلمة البيئة استخدمها الفرنسيون في القرن السادس عشر، ثم أدخلت على اللغة الانجليزية[4]، وتعد لفظة البيئة(Environnement) من الألفاظ الحديثة التي أدخلها معجم اللغة الفرنسية لاروس ضمن مفرداته(في اللغة الفرنسية)، ليعبر عن مجموعة العناصر الطبيعية، والصناعية التي تلزم حياة الإنسان.[5]

L'environnement: "l'ensemble des éléments physique chimiques ou biologiques naturels ou artificiel qui entourent un être, humain ; un animal ou un végétale ou, un espèce".[6]

ومنه يكاد المعنى اللغوي يكون واحد بين كافة اللغات، فهو ينصرف إلى الوسط الذي يعيش فيه الإنسان وإلى حالة الاستقرار والنزول في مكان أو على حالة ما.[7]

1– رفعت رشوان، سياسة المشرع الإماراتي الجنائية، في مواجهة الجرائم البيئية، بحث مقدم لندوة جرائم البيئة بوزارة الداخلية بدولة الإمارات العربية المتحدة، 2006، ص 12.

2– نزار عوني الليدي، الأمن البيئي وإدارة النفايات البيئية، دار دجلة ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، سنة 2015، ص14.

3– سهيل محمد العزام، مرجع سابق، ص19.

4– وردت هذه المعلومة خلال مناقشات ندوة أكاديمية القانون الدولي حول حماية البيئة في لاهاي 1973، أنظر، معمر رتيب محمد عبد الحافظ، مرجع سابق، ص15.

5– أحمد لكحل، النظام القانوني لحماية البيئة والتنمية الاقتصادية، دارهومة للطباعة والنشر، الجزائر، د، ط،، 2015، ص25.

6– سلام فاضل علي، البيئة والتلوث–أسس ومبادئ وتطبيقات، دار دجلة ناشرون وموزعون، الأردن، د.ط، 2016، ص25.

7– محمد محمود الروبي محمد، مرجع سابق، ص213.

رابعا–في اللغة اللاتينية: مصطلح "البيئة" له أصول لاتينية في"envirare" الذي يعني"يحيط"، وهو "حول" ، والذي"يحيط"، هذا المعنى يميل إلى جعل البيئة تعتبر« مجموعة من العناصر التي تشكل الكائن الحي، إنسان أو غيره، من المحتمل أن يتفاعل معه»[1]، كذلك تعني كلمة (Enviros) «الوسط المحيط بالإنسان، ولا نستطيع أن نستثني أي شيء حي أو غير حي من البيئة الطبيعية»، وهي مشتقة أيضا من كلمة viros التي تعني «يدور»، بينما in/viron تعني كذلك « يطوق أو يحيط» وفي كونها تدور أو تحيط حول الشيء، أو المركز، وهي توحي أنها أقل أهمية منه.[2]

وعليه الفهم للبيئة، بأنها كل ما يحيط بالإنسان، أي كونها ثانوية وهامشية، بالنسبة إلى الإنسان«المحور»، وهو وراء مشكلتها الفعلية، حتى في الجانب الاصطلاحي رغم تبنيه على المستوى العالمي، إلا أن جذوره غربية وليست عالمية، وإذا جمعنا كل هذه التعريفات والمفاهيم اللغوية للبيئة، التي توحي بأنها المكان الذي يرجع إليه الإنسان النقال الرحال، كما عند العرب القدماء، أو هي كل ما يحيط بالإنسان ويدور حوله، كما في الفهم الغربي، يتبين أن مفهوم البيئة هو في الأصل هامشي جدا، ولاسيما في الأصل الغربي للكلمة وفي استعمالاتها الدلالية والعلمية، التي توحي بأنها على الطرف لا في المركز، فالبيئة هي إذا ما يحيط بالإنسان المركز، أو ما يحيط بصاحب السلطان الذي يعود إليه تقرير مصيرها، إن هذا الاستخدام اللأخلاقي لتعبير «البيئة» يعود إلى انشغال الإنسان بنفسه في الأصل، وهو يعني أيضا إلغاء الأهمية الذاتية للبيئة نفسها، فإذا كانت البيئة تدل على الأشياء الطرفية والهامشية والمحيطة، وتتألف من عناصر ثانوية تحيط بالإنسان، عندها سيكون هذا الأخير موضوعا أكثر أهمية منها، وهو بذلك أهم من الغابات، والأراضي...[3]

1- Michaël Bouru; Les Préjudices Environnementaux; Essai Sur La Dualité De L'office Du Juge Judiciaire; Présentée En Vue De L'obtention Du Grade De Docteur En Droit D'université Côte D'azur; France; Avril; 2018; p23

2- رزاق سرياني، المسيحية واحترام البيئة، على الرابط: http://www.terezia.com/section.php?id=2843 تاريخ التصفح: 2019/12/24، ب، ص.

3- حبيب معلوف، إلى الوراء، في نقد اتجاهات التقدم (ما المقصود بالبيئة)، دار الفارابي، بيروت، لبنان، 2010، ص 31 وما بعدها.

ونحن نؤيد القول بوجود مغالطة حول الوضعية الخارجية التي يضع الإنسان نفسه فيها، فهو في الحقيقة لا يعدو أن يكون عنصر من عناصر المحيط الحيوي مثله مثل سائر العناصر، رغم كونه ينظر إلى ذلك من زاوية خارجية.[1]

الفرع الثاني: مدلول لفظة البيئة في مصادر التشريع الإسلامي

بالرجوع إلى القرآن الكريم نجد المعنى اللغوي للبيئة مجسدا في العديد من الآيات وأحاديث النبوية الشريفة، وأن هذا القدر لا يمكن من إقامة موقف فعال للإسلام حيال البيئة، رغم أن الجوانب البيئة مبثوثة ومنتشرة بل ومتناثرة في ثنايا القرآن والسنة.[2]

أولا–في القرآن الكريم: قال الله تعالى ﴿ وَاذْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ عَادٍ وَبَوَّأَكُمْ فِي الْأَرْضِ تَتَّخِذُونَ مِنْ سُهُولِهَا قُصُورًا وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا فَاذْكُرُوا آلَاءَ اللَّهِ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾[3]، وقال أيضا:﴿ وَالَّذِينَ تَبَوَّؤُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ ..﴾[4]، أي الذين أقاموا وتوطنوا بالمدينة المنورة قبل هجرة الرسول (صلى الله عليه وسلم)[5]، وفي سورة يوسف قال تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ يَتَبَوَّأُ مِنْهَا حَيْثُ يَشَاءُ﴾[6]، وبيئة الإنسان الطبيعية هي الأرض، إذ أنها بهيأتها وموقعها وعناصرها ودورانها المائل حول نفسها، هي الوسط أو المحيط المهيأ أو المناسب لحياة الإنسان.[7]

ولم ترد كلمة "البيئة" في القرآن الكريم ولا في السنة المطهرة، لكن مدلولها كان مرتبطا دائما بكلمة الأرض في القرآن الكريم، فقد استخدم القرآن بدلا من كلمة البيئة مصطلح الأرض للدلالة على المحيط أو المكان الذي يعيش فيه الإنسان، شاملة ما عليها من جبال وسهول، وما فيها من نباتات وحيوانات، وما

1– عبد المنعم بن أحمد، الوسائل القانونية الإدارية لحماية البيئة في الجزائر، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق بن عكنون، جامعة الجزائر1، 2009/2008، ص14.

2– شوقي أحمد دنيا، الإسلام وحماية البيئة، منظمة المؤتمر الإسلامي، الدورة التاسعة عشرة إمارة الشارقة، 30– 26 إبريل، الإمارات العربية المتحدة، 2009، ص3.

3– سورة الأعراف، الآية 74.

4– سورة الحشر، الآية 09.

5– فارس وكور، حماية الحق في بيئة نظيفة بين التشريع والتطبيق، منشورات بغدادي، الجزائر، الطبعة الأولى، 2015، ص12.

6– سورة يوسف، الآية 56.

7– ماجد راغب الحلو، قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة الإسلامية، المقصود بالتلوث معايير الحماية الضبط الإداري والبيئة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2007، ص44.

حولها من كواكب وأجرام، وقد وردت كلمة الأرض في القرآن الكريم ما يقرب من (545) مرة[1] منها قوله سبحانه وتعالى:﴿ وإذا قِيلَ لَهم لا تُفْسِدُوا في الأرْضِ قالُوا إنَّما نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴾[2]، وقوله عز وجل:﴿وأخْرَجتْ الأرضُ أثْقَالَهَا﴾،[3] وقوله:﴿هُوَ أَنْشَأَكُمْ منَ الأَرضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾.[4]

والواقع أن "كلمة الأرض" أدق تعبيرا وأكثر تحديدا للمعنى الاصطلاحي المراد بالبيئة الطبيعية، فالأرض تمثل نظاما بيئيا متكاملا يهيئ للإنسان ولغيره من الكائنات الحية مقومات الحياة وعوامل البقاء[5]، وحث القرآن الكريم المسلم على الحفاظ على الأرض (البيئة) وحمايتها، والمحافظة على خيراتها، فقد قال تعالى:﴿كُلُوا واشْرَبُوا مِنْ رِزْقِ اللهِ وَلَا تَعْثُوا فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾.[6]

ثانيا–في السنة: جاء بصيغة المضارع والأمر، فالمضارع في قوله صلى الله عليه وسلم:{اللهم أنت ربي، لا إله إلا أنت، خلقتني وأنا عبدك، وأنا على عهدك ووعدك ما استطعت، أبوء لك بنعمتك علي، وأبوء لك بذنبي فاغفر لي، فإنه لا يغفر الذنب إلا أنت}[7]، والأمر في قوله صلى الله عليه وسلم: {إِن كَذِبًا عَلَيَ لَيْسَ كَكَذِبٍ عَلَى أَحَدٍ، مَنْ كَذَبَ عَلَيَ مُتَعَمِدًا فَلْيَتَبَوَأْ مَقْعَدُهُ مَنَ النَارِ}[8] أي لينزل منزله من النار، وهذا

1– صالح درويش الكاشف، آليات حماية البيئة، المؤتمر الدولي الخامس عشر لمركز جيل البحث العلمي، يومي 26 و27 ديسمبر، طرابلس، لبنان، 2017، ص6.

2– سورة البقرة، الآية 11.

3– سورة الزلزلة، الآية 2.

4– سورة هود، الآية 61.

5– عادل السيد محمد علي، مرجع سابق، ص7.

6– سورة البقرة، الآية 60.

7– تشير المراجع إلى أن العديد من الفقهاء وعلماء المسلمين الأوائل، تناولوا المعنى الاصطلاحي للبيئة، وأول من طرح المعنى الاصطلاحي لكلمة البيئة هو الفقيه ابن عبد ربه بإشارته إلى الوسط الطبيعي، الجغرافي، المكاني والإحيائي، الذي يعيش فيه الكائن الحي بما في ذلك الإنسان (أي البيئة بمعناها الضيق) كما تناولها الأصمعي الذي درس بعض أصناف الحيوانات البرية والبحرية، والجاحظ في كتابه (الحيوان)،والخوارزمي صاحب كتاب (صورة الأرض)، وابن سينا الذي تناول في كتابه(الشفاء) الحيوانات المائية والبرمائية، وابن البيطار الذي اهتم في كتابه(الجامع لمفردات الأدوية والأغذية) بدراسة النباتات وبيئتها، وابن بطوطة في كتابه(تحفة الأنظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار) المتناول لبيئات عديدة في العالم، وابن خلدون في كتابه (المقدمة) الذي تحدث على بعض التأثيرات البيئية على ألوان وأخلاق البشر وكذا في اختلاف أبدانهم. أنظر، أبو نصر الله عبد العزيز فاضلي، البيئة من المنظور الشرعي وسبل حمايتها في الإسلام، دار الكتب العلمية، بيروت، د، ط، 2009، ص ص 33 و34.

8– أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، تحقيق عبد العزيز بن عبد الله الباز، الجزء 1، دار مصر للطباعة، مصر، الطبعة الأولى، 2001، ص234، (كتاب الجنائز، باب ما يكره على النياحة على الميت، حديث رقم 1291).

التبوء هو الحلول والنزول والسكن، ويمكن أن يأخذ منه أن البيئة هي المحل والمنزل والسكن[1]، بل أنه وردت كلمة(باءة) في السنة وهي قريبة من كلمة (بيئة) وذلك في الحديث الشريف{ يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج... }[2]، لأن من تزوج إمرأة بوأها منزلا.

ثالثا- في الفقه الإسلامي: أن كلمة البيئة ومواقع استعمالها في القرآن والسنة وكلام العرب، يرجع أصلها إلى المنزل، أو المكان الذي يعيش فيه الإنسان، ويرجع إليه بعد غياب، وبتعهده بالإصلاح والتهيئة، وهذا هو المعنى الحقيقي للكلمة لأنه أكثر استعمالا، فمصطلح البيئة هو مصطلح إسلامي نظرا لذكر اشتقاقه في عدة سورة من القرآن الكريم، رغم أنه لم يرد ذكرها لفظا، فنجد أن مفهومها مرتبط بالأرض وما تتضمنه من مكونات غير حية (مظاهر سطح الأرض من جبال وسهول وصخور ومعادن وتربة...) ومكونات حية(متمثلة في الإنسان، الحيوان، النبات، سواء كانت على اليابسة أو الماء...) ، وردت في القرآن في 199 أية في سور مختلفة.

وعليه لم تستخدم كلمة(بيئة) في القرآن والسنة للدلالة على المعنى الاصطلاحي الخالص للبيئة، الذي تم التوصل إليه حديثا، وإن كانت قد استخدمت للدلالة على معاني لا تبعد كثيرا عما وصل إليه الفكر الحديث[3].

الذي يستفاد من التعريفات اللغوية، أنها لا تقصر معنى البيئة على تلك البيئة الطبيعية، وإنما تشمل كذلك البيئة الاجتماعية أو الحضرية، فهذه التعريفات لا تبحث في المحيط الذي تعيش فيه الكائنات الحية فحسب، ولكنها تتعداها إلى البحث في المحيط الحيوي بكافة صوره من عوامل طبيعية واجتماعية وثقافية واقتصادية، والتي لها تأثيرات مباشرة على الإنسان وعلى علاقاته والموجودات الأخرى، فالبيئة إذن طبقاً للمفهوم اللغوي تشمل عنصرين، البيئة الطبيعية والبيئة الحضرية أو الاجتماعية أو الاصطناعية[4]، ونحن نرى أن الاصطلاح الأقرب على معنى البيئة المراد بالحماية هو مصطلح الأرض، لأنه أدق تعبيرا وأكثر تحديدا للمعنى الاصطلاحي للبيئة، فالأرض تمثل نظاما بيئيا متكاملا، يهيئ للإنسان وغيره من الكائنات

1- حسونة عبد الغاني، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه علوم في الحقوق، تخصص قانون أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013/201، ص12.

2- أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، الجزء 9، مرجع سابق، كتاب النكاح، باب قوله النبي (ص)، من أستطاع منكم الباءة فليتزوج، حديث رقم 5065، ص11.

3- محمد بن زعمية، حماية البيئة دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير فرع، الشريعة والقانون،كلية العلوم الإسلامية، الخروبة، جامعة الجزائر، 2003/2002، ص22 .

4- عطا سعد محمد حواس، مرجع سابق، ص350.

الحية مقومات الحياة وعوامل البقاء.[1]

الفرع الثالث: المدلول الاصطلاحي للبيئة

على الرغم من أن لفظة البيئة من الألفاظ الشائعة الاستعمال في الوقت الحاضر إلا أنه من الصعب وضع تعريف محدد لها، وقد يرجع ذلك إلى تباين مدلولها تبعاً لنمط العلاقة التي تربط الإنسان بهذا اللفظة، ولتحديد معنى البيئة محل الحماية لا بد من جلاء معناها الاصطلاحي، بما يسهل لنا التعرف على المدلول الفقهي والعلمي، والذي عادة ما ينعكس على المدلول القانوني للبيئة.[2]

أولا–المدلول الفقهي: وردت الكثير من التعاريف الفقهية المختلفة حاول المفكرون والفقهاء في شتى المجالات البحثية إعطاء تعريف للبيئة منها:

أ–في مجال القانون: لم يتوحد فقهاء القانون في تحديد مفهوم البيئة، فتعددت معانيها، وتباينت مفاهيمها حسب فروع العلوم الاجتماعية، عرفت البيئة على أنها« مجموعة العوامل والظروف الطبيعية والبيولوجية، والعوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تتجاور في توازن دقيق، وتشكل الوسط الطبيعي لحياة الإنسان والكائنات الحية الأخرى، ويحكمها ما يسمى بالنظام البيئي».[3]

وعرفت أيضا«هي الوسط أو المكان الذي يعيش فيه الإنسان وغيره من الكائنات الحية، وهي تشكل الظروف والعوامل التي تساعد الكائن الحي على بقائه ودوام حياته»[4]، ومن التعاريف أنها:« مجموعة العوامل والظروف الفيزيائية والاقتصادية والثقافية والجمالية والاجتماعية التي تحيط وتؤثر في رغبة وقيمة الملكية، كما تؤثر في نوعية الحياة».[5]

1– أطلق على مؤتمر البيئة المنعقد بالعاصمة البرازيلية ري ودي جانيرو عام 1992 مؤتمر الأرض، انظر، مؤتمر ريو، مرجع سابق.

2– المقصود بالبيئة هنا هي البيئة المتبادرة عند الإطلاق، التي يتحدث عنها في المجال العلمي والقانوني، أما أنواع البيئة الأخرى، فلا ترد إلا مقيدة كقولهم البيئة الريفية، البيئة لاجتماعية والبيئة الثقافية وهكذا...

3– طاوسي فاطنة، مرجع سابق، ص9.

4– أحمد عبد الكريم سلامة، القانون الدولي الخاص النوعي، الالكتروني، السياحي، البيئي،.دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2000، ص195.

5– عادل ماهر سيد أحمد الألفي، الحماية الجنائية للبيئة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، د، ط، 2009، ص110.

ومنهم من عرفها على أنها «كل ما هو خارج عن كيان الإنسان وكل ما يحيط به من كائنات وموجودات تعتبر في تكاملها البوتقة التي يحيا فيها وهي حاضنته الضرورية»، ومنهم من قال أنها«مجموعة من الظروف والمواد والتفاعلات التي تجتمع في الحيز الذي توجد فيه».[1]

من خلال ما سبق يتضح أن كل التعاريف تصب في مضمون واحد، ويؤكد ذلك أحمد الرشيدي الذي قال: بان جل التعريفات التي يقدمها الفقهاء من ذوي الاهتمام الخاص بمصطلح البيئة تلتقي بصفة عامة، عند نقطة أساسية مردها إلى أن البيئة تتكون من عنصرين أساسين يتفاعلان تأثيرا وتأثرا وهما: عنصر طبيعي وعنصر صناعي.[2]

فالعنصر الطبيعي هو عبارة عن المظاهر التي لا دخل للإنسان في وجودها بل خلقها الله سبحانه وتعالى، مثل الصحراء والماء والهواء، والحياة النباتية والحيوانية، أما العنصر الصناعي، فيتمثل في البيئة المشيدة التي تتألف من المكونات المنشأة من طرف ساكني البيئة الطبيعية، وتشمل كل المباني والتجهيزات والمزارع والمشاريع الصناعية والطرق والمواصلات والموانئ، إضافة إلى مختلف أشكال النظم الاجتماعية من عادات وتقاليد وأعراف وأنماط سلوكية وثقافية ومعتقدات تنظم العلاقة بين الناس.[3]

ب–في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية: يرى البعض أن البيئة هي:« الوسط الذي يتصل بحياة الإنسان وصحته في المجتمع، سواء كان من خلق الطبيعة أم من صنع الإنسان، وبالتالي فالبيئة هي مجموعة العناصر المختلفة التي توجد في الحياة، ويجب المحافظة عليها بصورتها الطبيعية حتى لا تضر بصحة الإنسان في مجتمع معين ».

ويرى جانب من مفكري العلوم الاجتماعية أن البيئة هي:« مجموع العوامل الطبيعية والحيوية والعوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، التي تتجاوز في توازن، وتؤثر على الإنسان والكائنات الحية الأخرى بطريق مباشر أو غير مباشر»، وبالتالي فإن مضمون البيئة مركب من قسمين:

1– صلاح عبد الرحمان عبد الحديثي، النظام القانوني الدولي لحماية البيئة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2010، ص 59.

2– محمد المهدي بكراوي، حماية البيئة أثناء النزاعات المسلحة، دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الدولي العام، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في الشريعة والقانون، كلية العلوم الإسلامية ، جامعة محمد الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2010،ص21

3– عبد المجيد رمضان، دور الجماعات المحلية في مجال حماية البيئة ،مذكرة لنيل ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012، ص8.

1-البيئة الطبيعية: من صنع الله عز وجل وتشمل عناصر الطبيعة المختلفة، من حيث التكوين الطبيعي، ومن خصائص متكاملة وانطباعات مؤثرة ومتغيرة وجغرافية ومناخية وفلكية.[1]

2-البيئة الحضرية أو الاجتماعية:« وهي التي تضم ما أقامه الإنسان من منشآت في البيئة الطبيعية من مباني ومصانع وحدائق وعلاقات ونظم اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية وغيرها، هذا التعريف جاء محددا لكافة عناصر البيئة الطبيعية والاجتماعية، وجسد فكرة الطبيعة والبيئة».[2]

ثانيا-المدلول العلمي للبيئة: قبل عام 1960 لم يعط العالم لعلم البيئة الاهتمام الذي يستحقه، مع أن الدعوات كانت ملحة قبل ذلك التاريخ لفهم علاقة الإنسان العضوية بالوسط الذي يعيش فيه وسائر الكائنات الحية، فأطلقت قبل ثلاث مائة عام في كتابات الباحثين غراونت عام 1662، وباخون عام 1752، والمالتوس عام 1798، وفي منشورات العلماء والباحثين في كافة العلوم التي تؤكد أن الإنسان هو المستفيد الأكبر من المحيط وموارده الطبيعية.[3]

وأول من صاغ هذه الكلمة Ecology، ايكولوجيا، هو العالم هنري ثورو عام 1858، ولكنه لم يتطرق إلى تحديد معناها وأبعاده[4]، وأستخدم بعده هيلاري عام 1859 مصطلح Ethology، للإشارة إلى دارسة العلاقات بين الكائن الحي والبيئة، غير أنه لم يلق قبولا واسعا، ثم أستخدم رايتر عام 1865 مصطلح Ecology[5]، ولكن أول من عرف (كلمة Okologie) عالم الحيوانات الألماني أرنست هيكل عام 1866 التي« تعني علاقة الحيوان مع المكونات العضوية واللاعضوية في البيئة»[6]، اختلفت أراء العلماء حول تحديد المعنى الاصطلاحي العلمي للبيئة، واتفقوا على أهم عناصره ومشتملاته، مع الاختلاف في توسيع وتضيق دائرة هذه المشتملات.[7]

1- طارق إبراهيم الدسوقي عطية، النظام القانوني لحماية البيئة في ضوء التشريعات العربية والمقارنة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، د، ط، 2014، ص111.

2- سهيل محمد العزام ، مرجع سابق، ص23.

3- جمال عبد الكريم، الحماية الدولية للبيئة من خلال تطور قواعد القانون الدولي، مجلة البحوث السياسية والإدارية، المجلد السادس، العدد 10، الجزائر، 2017، ص 240.

4- طارق إبراهيم الدسوقي عطية، مرجع سابق، ص88.

5- جابر ساسي دهيمي، الإدارة البيئية والتنمية المستدامة، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2015، ص22.

6- نزار عوني الليدي، مرجع سابق، ص14.

7- مهني وردة، مرجع سابق، ص ص 11 و13.

وعرفها المختصون في علوم الطبيعة تعريفا علميا مفاده بأنها «مجموعة الظروف والعوامل الخارجية التي تعيش فيها الكائنات الحية وتؤثر في العمليات الحيوية التي تقوم بها».[1]

كما عرفت على أنها: « التفاعلات والعلاقات بين كافة المكونات الحية في البيئة، وأسلوب التعايش بينها وبين بيئاتها»[2]، ومما جاء في تعريف هذا العلم أيضا:«علم التبيؤ هو العلم الذي يهتم بدراسة الكائن الحي في منزله» [(3)]، وللإشارة فإن هذا العلم، قبل أن يستقر على قواعده مر بمراحل وسلسلة من التغيرات والتطورات منها علم البيئة الوصفي، المعتمد على حصيلة المعارف التي أمكن التوصل إليها، من حيث عاداتها السلوكية، وكذلك أنسب الظروف الموطنية والمعيشية التي تلائمها، ثم علم البيئة التحليلي المختص في دراسة وتحليل عوامل البيئة، والعلاقات المختلفة لكل منها، وأخيرا علم البيئة التطوري المهتم باحثوه بدراسة نظريات التاريخ الطبيعي المعنية بتوضيح الظاهر الطبيعية.[4]

يعتبر علم البيئة أحد فروع علم الأحياء الهامة وهو يبحث في الكائنات الحية ومواطنها البيئية، ويعرف بأنه:« العلم الذي يبحث في علاقة العوامل الحية من حيوانات ونباتات وكائنات دقيقة، مع بعضها البعض ومع العوامل غير الحية المحيطة بها»، ومنهم من يرى بأن علم البيئة «من العلوم الذي يدرس العلاقات بين الكائنات الحية في الوسط الذي تعيش فيه، وتنحصر هاته العلاقة في الكائنات الحيوانية والنباتية دون الإنسانية».[5]

اتسعت دائرة علم البيئة لتشمل العديد الفروع المتعلقة به، وكغيره من العلوم يصعب الفصل بينه وبين العلوم الطبيعية البحتة فهو مرتبط بكل فروع علم الأحياء ارتباطا وثيقا، وقد ورد تعريف أخر« الوسط الذي يولد فيه الإنسان وينشأ ويعيش فيه حتى نهاية عمره، وتشمل البيئة جميع العوامل الطبيعية والبيولوجية والاجتماعية والثقافية، والاقتصادية وكل ما يؤثر على الإنسان بطريقة مباشرة وغير مباشرة».[6]

وعليه فإن البيئة من الناحية العلمية حسب التعاريف السابقة، يقصد بها الوسط الطبيعي الذي تعيش فيه الكائنات الحية والجامدة بالإضافة إلى جميع الوسائل التي ابتكرها الإنسان من أجل تسهيل معيشته.

1- مرجع حسونة عبد الغاني، ص13.

2- أبو نصر الله عبد العزيز فاضلي، مرجع سابق، ص27.

3- وائل إبراهيم الفاعوري، محمد عطوة الهروط، البيئة وحمايتها وصيانتها، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص5.

4- أبو نصر الله عبد العزيز فاضلي، مرجع سابق، ص29.

5- Michel Prieur; et les Autre; Droit De L'Environnement; Dalloz;7 Ed; 2016,P2.

6- فارس وكور، مرجع سابق، ص 15.

إن التعريف اللغوي والشرعي والأكاديمي العلمي للبيئة لا يختلف كثيرا عن التعريف القانوني لها، إلا ما تعلق منه بحماية هذه الأخيرة، لأن القانون بما يتميز به من خصائص التنظيم والإلزام والجزاء، يأتي دائما لمعالجة ما يستجد من ظواهر اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو حتى طبيعية.[1]

يلاحظ على هذه التعريفات كذلك، أنها تتفق في تحديدها للبيئة وضرورة شمولها للعنصرين سالفى الذكر، مع المعنى اللغوي للبيئة والذي يصر بأن البيئة ذات مضمون مركب، من العناصر الطبيعية والعناصر الصناعية التي أوجدها الإنسان في البيئة، وعلى ذلك فإن أي تعريف للبيئة يجب أن يتضمن العنصرين، العنصر الطبيعي والعنصر الصناعي معا ، وعلى ضوء ذلك يمكننا أن نعرف البيئة بأنها؛« هي الأرض وما عليها من مظاهر كونية، وما أحدثه الإنسان من مظاهر إعمار مادية ومعنوية، وما نتج عنه من تفاعل مباشرة وغير مباشرة بين هذه المظاهر، ضمانا لبقاء الجنس البشري على الأرض».

الفرع الرابع:عناصر البيئة المشمولة بالحماية القانونية

تأخذ البيئة كقيمة يهتم القانون بتنظيمها وحمايتها، مفهوما واسعا يشمل الوسط الذي يعيش فيه الإنسان سواء كان وسطا طبيعيا كالماء والهواء والتربة والأنظمة الغابية، أم كان وسطا من صنع الإنسان، ويرى البعض بحق أنه لا توجد حاليا بيئة طبيعية بحتة، حيث تدّخل الإنسان في كل شيء وأصبحت العناصر الطبيعية مثل الأنهار والغابات معدلة بالعمل الإنساني.[2]

أولا–العناصر الطبيعية: تشمل البيئة الطبيعية جميع العناصر التي لا دخل للإنسان في وجودها وإنّما هي سابقة حتى على وجود الإنسان نفسه[3]، فهي تلك العناصر التي وجدها الإنسان قبل أن يتدخّل في تعديلها بصورة قد تؤدي إلى تقدمه الحضاري[4]« فهي الوسط الذي يحيط بالإنسان من مخلوقات الله مثل الماء والهواء والغابات والأراضي والحيوانات والطيور».[5]

1– وكور فارس، مرجع سابق، ص13 وما بعدها.

2– عطا سعد محمد حواس، مرجع سابق، ص45.

3– عبد الغني حسونة، المرجع السابق، ص 15.

4– عطا سعد محمد حواس، مرجع سابق، ص 47.

5– محمود صالح العادلي، موسوعة حماية البيئة في القانون الجنائي الداخلي والقانون الدولي، الجنائي والفقه الإسلامي – دراسة مقارنة ، دار الفكر الجماعي، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2003، ص 55.

وهكذا يمكن القول أن البيئة الطبيعية تشمل الموارد الأولية كما وجدت في الطبيعة على حالتها بالإضافة إلى جميع أنواع الكائنات الحية من إنسان وحيوان ونبات[1]، وكافة العلاقات المتبادلة بين مكونات النظام البيئي.[2]

ويوجد اختلاف بين الدارسين في تصنيف عناصر البيئة المشمولة بالحماية إلى بيئة طبيعية " الماء، الهواء، التربة "من جهة، وبيئة بيولوجية " الوسط النباتي والوسط الحيواني " من جهة أخرى فضلا عن البيئة الإنسانية.[3]

وهناك من اعتمد على تصنيف عناصر البيئة إلى ثلاث مكونات، وهي البيئة الترابية والبيئة الهوائية والبيئة المائية[4]، ونحتكم إلى العناصر التي أوردها القانون الجزائري المتعلق بحماية البيئة رقم 03-10 في (المادة 4) معتبرا البيئة تتكون من موارد طبيعية كالهواء والجو والماء والأرض وباطن الأرض والنبات والحيوان إلى جانب العناصر الاصطناعية.[5]

1-الهواء: فهو يعد أثمن عناصر البيئة وسر الحياة ولا يمكننا الاستغناء عنه إطلاقا، ويمثل الغلاف الجوي المحيط بالأرض ويسمى علميا بالغلاف الغازي، إذ يتكون من غازات أساسية لديمومة حياة الكائنات الحية، وكل تغير يطرأ على مكوناته يؤدي إلى نتائج سلبية تؤثر على حياة هذه الكائنات[6]، ونظرا لهذه الأهمية المميزة لهذا العنصر الحيوي، فإن معظم التشريعات أفردت أحكاما خاصة تضمن حماية الهواء

1- حسن أحمد شحاتة" البيئة والتلوث والمواجهة "دراسة تحليلية"، ص 11، على الرابط: https://www.slideshare.net/kotobarabia/6075، تاريخ التصفح: 2021/05/11.

2- محمد العودات، النظام البيئي والتلوث، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، السعودية، د، ط، 2000، ص8.

3- عبد المجيد رمضان، مرجع سابق، ص08.

4- عبد الحق خنتاش، مجال الهيئات اللامركزية في حماية البيئة في الجزائر، مذكرة ماجستير كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010-2011، ص10.

5- القانون رقم 03-10، مرجع سابق، ص08.

6- حسونة عبد الغني، مرجع سابق، ص ص 15 و 16.

والجو من أخطار التلوث التي قد تصيبه.[1]

2- الماء: فهو أساس الحياة لقوله تعالى﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ ﴾[2]، كما أنه عنصر ضروري ونادر ومحدد للتطور الاقتصادي والاجتماعي وهو مشكل في المستقبل، يتحكم في الاستقرار داخل المجتمعات من أجل سد مختلف حاجات الفرد من هاته المادة الضرورية لحياته.[3]

لذلك عمدت معظم الدول وخاصة الدول الساحلية إلى وضع ترسانة من النصوص القانونية، بهدف حماية البحار والمحيطات والمسطحات المائية[4]، من كل الأضرار المتوقعة الحدوث التي تعتبر تهديدا حقيقيا، قد يقضي على كل أشكال الحياة بالنسبة للكائنات الحية وفي مقدمتهم الإنسان.[5]

3-الأرض وباطنها: هو المحيط اليابس والمكون الرئيسي الثالث للغلاف الحيوي« Biosphère » إلى

1- كما فعل المشرع الجزائري بموجب القانون رقم 03-10 بحيث خص الهواء بجملة من القواعد القانونية والتدابير التي تحفظه من أشكال التلوث المتعددة أنظر: المواد44، 45، 46 ،47 من قانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة، مرجع سابق، كما التزمت الجزائر بهذا المسعى العالمي، حيث وقعت على الاتفاق الخاص بالتغيرات المناخية عام 1993، وقامت فعلا بجرد الغازات المتسببة في ظاهرة الاحتباس الحراري، وأنشأت لهذا الغرض " لجنة وطنية للأوزون" تنفيذا لبرتوكول مونريال عام 1987 وتعمل على تطوير الغاز الطبيعي بهدف استغلاله في القطاعات الاقتصادية والصناعية، وفي هذا الإفطار نسجل انضمام الجزائر إلى اتفاقية فينا لحماية طبقة الأوزون المبرم في 22 مارس 1985 بفينا، المرسوم الرئاسي رقم 92-354 المؤرخ في 27 سبتمبر 1992، ج ر،ج، ج، العدد 69، وفي ذات السنة تم انضمام الجزائر إلى بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفذة لطبقة الأوزون الذي أبرم في مونتريال سنة 1987 والذي عدّل في لندن سنة 1990، والمصادق عليه بالمرسوم الرئاسي رقم 07-94 المؤرخ في 19 مارس 2007 يتضمن التصديق على بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفذة لطبقة الأوزون، ج ر،ج، ج، العدد 19.

2- سورة الأنبياء، الآية 30 وما بعدها.

3- حمزة بن قرينة، ومحسن زوبيدة، تسيير الموارد المائية مع الأخذ بالعامل البيئي" مجلة الباحث، المجلد 05، العدد 5، الجزائر، 2007، ص 69 .

4- إن المشرع الجزائري ليس بمنآى عما يحدث في تلك الدول من استحداث ووضع قواعد وآليات قانونية بغرض حماية البيئة من التلوث بمختلف أنواعه، فقد أصدر قانون كاملا لحماية وتسيير هذه المادة الحيوية أنظر، قانون رقم 05-12 مؤرخ في 4 أوت 2005 المتعلق بالمياه، ج ر،ج، ج، العدد 60، معدل ومتمم بالقانون رقم 08-03 مؤرخ 23 جانفي 2008، ج ر،ج، ج، العدد 4، وبالأمر رقم09 -02 مؤرخ في 2009/07/22،ج ر،ج، ج، العدد44، كما خصص فصل خاص بعنوان مقتضيات حماية الماء والأوساط المائية، المواد من 48 إلى 58 من قانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة، مرجع سابق .

5- عبد الحق خنتاش، مرجع سابق، ص11.

جانب الغلاف الجوي« Atmosphère » والغلاف المائي" Hydrosphère "[1]، فالتربة هي العنصر الأكثر حيوية في الوسط البيئي، باعتبارها أساس الدورة العضوية الضرورية للحياة [2]، وهي الطبقة التي تغطي صخور القشرة الأرضية، وسمكها يتراوح بين بضعة سنتيمترات وعدة أمتار[3] تكونت مع الزمن.

ترتيبا على الأهمية التي يتميز بها هذا العنصر، قام المشرع بإصدار العديد من القوانين المتعلقة بترشيد استخدام التربة والمحافظة على توازن مكوناتها، ومنع تلوثها وتصحرها وغيرها من الأضرار التي تتعرض لها واستغلالها بعقلانية، وهذا ما نستشفه في القانون رقم 03-10، الذي وردت به أحكام عديدة تخص حماية الأرض وباطنها، خاصة في الباب الثالث منه لاسيما ما جاء في الفصل الرابع المعنون بمقتضيات أو متطلبات حماية الأرض وباطن الأرض، وكذلك الفصل الخامس المخصص لحماية الأوساط الصحراوية.[4]

4- التنوع البيولوجي: تعتبر الاتفاقية التنوع البيولوجي التي المنبثقة عن قمة الأرض عام 1992، أول اتفاقية عالمية بشأن صيانة التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، وقد حظيت هذه الاتفاقية بقبول سريع وواسع النطاق إذْ وقعت عليها أكثر من 150 حكومة خلال مؤتمر ريو، ومنذ ذلك الوقت صادق عليها 175 بلدا، زيادة على الأهداف الرئيسية التي انبثقت عن مؤتمر ريو بخصوص التنوع البيولوجي والمتمثلة في صيانة التنوع البيولوجي، والاستخدام المستدام لعناصره[5]، فإن هيئة الأمم المتحدة تبنت اتفاقية دولية عام 2010 للتنوع البيولوجي، قصد تشجيع الدول الأعضاء على الاستفادة من هذه التظاهرة لزيادة التوعية العامة بأهمية التنوع البيولوجي، وتداعيات ضياعه والنهوض بإشراك عامة الناس والفاعلين الآخرين في تنفيذ هذه الاتفاقية.[6]

1- رشيد الحمد، محمد سعيد صباريني، البيئة ومشكلاتها، سلسلة كتب ثقافية شهرية عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 22، الكويت، د، ط، 1979، ص 48.

2- عبد الحق خنتاش، مرجع سابق، ص 11.

3- عبد الغني حسونة، مرجع سابق، ص 16 .

4- القانون 03-10، مرجع سابق، ص07.

5- " اتفاقية التنوع البيولوجي، على الموقع: http://www.cbd.int/ تاريخ التصفح: 2021/05/11.

6- رمضان عبد المجيد، مرجع سابق، ص 12

والمشرع الجزائري تماشيا مع هذه الاتفاقية، فقد واكب ذلك بتخصيص فصلا كاملا للمحافظة على التنوع البيولوجي في القانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة[1]، وأتبعها ببعض النصوص التشريعية من بينها الأمر رقم 06-05 لحماية بعض الحيوانات المهددة بالانقراض.[2]

ثانيا-العناصر الصناعية: البيئة الصناعية أو المستحدثة أو الإنسانية أو الحضرية أو المشيدة أو الوضعية، كلها أسماء متعددة لمعنى واحد تقريبا، ألا وهو كل ما أدخله الإنسان عبر الزمن من نظم ووسائل وأدوات، تتيح له الاستفادة بشكل أكبر وبتكلفة أقل من مقومات العناصر الطبيعية للبيئة وذلك من أجل إشباع حاجياته ومتطلباته الأساسية وحتى الكمالية[3]، فهي تشمل البنية الأساسية المادية التي شيدها الإنسان والمؤسسات التي أقامها، إضافة إلى المناطق السكنية والصناعية وأبنية المراكز والمعاهد والمدارس وكذلك الطرق والموانئ والمطارات والمصانع والورش والطائرات والسفن والشاحنات والسيارات ومما شابه ذلك.[4]

كما تشمل استعمالات الأراضي للزراعة ولإنشاء المناطق السكنية وللتنقيب فيها عن الثروات الطبيعية وإنشاء المناطق الصناعية والتجارية والخدماتية.[5]

إذن البيئة الصناعية ما هي إلا البيئة الطبيعية نفسها ولكن بتدخل الإنسان وتطويع بعض مصادرها لخدمته فهي بيان واقعي صادق لطبيعة التفاعل بين الإنسان وبيئته.[6]

ونظرا لأهميتها باعتبارها عنصر من عناصر البيئة أولى لها المشرع الجزائري حيزا كبيرا للحديث عنها سواء في القانون رقم 03-10 في فصله السادس[7]، أو من خلال إصدار العديد من التشريعات مثل القانون

1- المواد 40، 41،42 ،43، من القانون 03-10، المرجع السابق.

2- الأمر رقم 06-05 مؤرخ في 15 جويلية 2006 يتعلق بحماية بعض الأنواع الحيوانية المهددة بالانقراض والمحافظة عليها، ج ر،ج، ج، العدد 47 مؤرخة في 19جويلية 2006، وكذا القانون رقم 14-07، المؤرخ في 10 غشت 2014، المتعلق بالموارد البيولوجية، ج. ر، ج، ج، العدد 48.

3- عبد الغني حسونة، مرجع سابق، ص16.

4- حسن أحمد شحاتة، مرجع سابق، ص12.

5- أحمد عبد الفتاح محمود، إسلام إبراهيم أبو السعود، أضواء على التلوث البيئي بين الواقع والتحدي والنظرة المستقبلية، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، مصر، د، ط، 2007، ص17.

6- عبد الغني حسونة ،المرجع السابق، ص17.

7- المواد 65،66، 67، 68، قانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة ، مرجع سابق.

رقم 05-04 المتعلق بالتهيئة والتعمير[1]، والقانون رقم 04/98 المتعلق بحماية التراث الثقافي[2]، والقانون رقم 06-06 المتعلق بتوجيه المدينة.[3]

المطلب الثاني

المساهمة الدولية في إرساء المفهوم الجديد للبيئة.

ساهمت العديد من الوثائق الدولية والإقليمية وحتى البرامج العالمية المتخصصة في تعريف البيئة، تمهيدا لإضفاء الحماية القانونية لها، وسنعالج هذه المساهمة من خلال تحديد معنى البيئة المشمول بالحماية القانونية، ولعبت منظمة الأمم المتحدة دورا مباشرا في بناء المنظومة التشريعية البيئية، كما قامت الأمم المتحدة باستكمال البناء التشريعي للبيئة عن طريق اتخاذ جملة من الجوانب الإجرائية، ودعمت آلية الاتفاقيات الدولية بطريقة غير مباشرة مسار الأمم المتحدة في مجال حماية البيئة.

الفرع الأول: المساهمة الدولية في تحديد معنى البيئة المشمول بالحماية القانونية

الفرع الثاني: دور منظمة الأمم المتحدة في بناء المنظومة التشريعية البيئية.

الفرع الثالث: الجوانب الإجرائية للأمم المتحدة لاستكمال البناء التشريعي للبيئة.

الفرع الرابع:أعمال الأمم المتحدة كآلية لبناء المنظومة التشريعية البيئية.

الفرع الأول: المساهمة الدولية في تحديد معنى البيئة المشمول بالحماية القانونية

لفظة البيئة هيمنت على كافة أشغال المؤتمرات والإعلانات الدولية، سواء تلك الوثائق التي أبرمت بجدول أعمال رئيسي متعلق بالبيئة، أو تلك الوثائق التي كان موضوع البيئة فيها عرضيا، وعليه سنميط اللثام أولا على معنى لفظة البيئة في الوثائق الدولية البيئية، وثانيا سنسلط الضوء على لفظة البيئة في الوثائق الدولية غير البيئية.

أولا- معنى لفظة البيئة في الوثائق الدولية البيئية:

أ-مؤتمر استكهولم: انعقد مؤتمر استكهولم في السويد تحت إشراف الأمم المتحدة عام 1972، حيث أعطى البيئة مفهوما واسعا بأنها« مجموعة النظم الطبيعية والاجتماعية والثقافية التي يعيش فيها الإنسان

1- القانون 05-04 المؤرخ في 14 أوت 2004 المعدل وللمتمم للقانون 90-29 المؤرخ في 1 ديسمبر1990، يتعلق بالتهيئة والتعمير، ج ر،ج، ج، العدد 51.

2- قانون 98-04 مؤرخ في 15 جوان 1998 يتعلق بحماية التراث الثقافي، ج ر،ج، ج، العدد 44.

3- قانون 06-06 يتضمن القانون التوجيهي للمدينة مؤرخ في 20 فيفري 2006، ج ر،ج، ج، العدد 15.

والكائنات الأخرى والتي يستمدون منها زادهم ويؤدون فيها نشاطهم»[1]، ومنها قسم البعض البيئة إلى عنصرين أساسين هما العنصر الطبيعي والعنصر البشري.[2]

وجاء في هذا الإعلان:"هي كل شيء يحيط بالإنسان".(Every thing around the man)[3] أيضا تم تعريف البيئة في هذا المؤتمر بأنها: ما تخبرنا به حاسة السمع والبصر والشم واللمس والذوق، سواء كان هذا من صنع البشر أو من صنع الطبيعة».[4]

ب- برنامج الأمم المتحدة للبيئة: عرف البرنامج البيئة بأنها« مجموعة الموارد الطبيعية والاجتماعية المتاحة في وقت معين من أجل إشباع الحاجات الإنسانية».[5]

ج- مؤتمر بلغراد لعام 1975: فقد عرفها على أنها:« العلاقة القائمة في العالم الطبيعي والبيوفيزيائي بينه وبين العالم الاجتماعي السياسي الذي هو من صنع الإنسان».[6]

د-مؤتمر هلسنكي لعام 1975: وردت في الوثيقة الختامية للمؤتمر الذي انعقد حول الأمن والتعاون الأوروبي، أن حماية البيئة متلازمة مع حسن استخدام الموارد لصالح الأجيال حاضرا ومستقبلا.[7]

هـ- المؤتمر الدولي للتربية البيئية: عقد هذا المؤتمر بمدينة "تبليس" بجمهورية جورجيا في أكتوبر 1977 ، وعرفها المؤتمرون بأنها:« الإطار الذي يعيش فيه الإنسان ويحصل منه على مقومات حياته من غذاء وكساء ودواء وماء و يمارس فيه علاقته مع إخوانه البشر»، وأكد هذا الإعلان أن التربية البيئية ترمي بشكل أساسي لتعريف الأفراد والجماعات بطبيعة البيئية بشقيها الطبيعي والمشيد، والناتجة عن تفاعل مكوناتها البيولوجية والطبيعية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وكذا احتساب المعارف والقيم والمواقف والمهارات التي تساعدهم على المساهمة المسئولة والفعالة في بلورة حل المشكلات الاجتماعية وتدبير أمور نوعية الحياة البيئية.[8]

1- معمر رتيب محمد عبد الحافظ، مرجع سابق، ص20.

2- أحمد لكحل، مرجع سابق، ص37.

3- مهني وردة، مرجع سابق، ص17.

4- كرم علي حافظ، الإعلام وقضايا البيئة، الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2017، ص 10 وما بعدها.

5- أحمد لكحل، النظام القانوني لحمايةالبيئة والتنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص36.

6- ابن أحمد عبد المنعم، مرجع سابق، ص14.

7- عثماني وليد، مرجع سابق، ص56.

8- راتب السعود، الإنسان والبيئة (دراسة في التربية البيئية)، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2004، ص216.

ثانيا- معنى لفظة البيئة في الوثائق الدولية غير البيئية:

أ- في الوثائق غير البيئية ذات الطابع الدولي:

1- مؤتمر اليونسكو بباريس عام 1968: عرف البيئة بأنها:« كل ما هو خارج عن الإنسان من أشياء تحيط به بشكل مباشر أو غير مباشر، ويشمل ذلك جميع النشاطات والمؤثرات التي تؤثر على الإنسان مثل قوى الطبيعة والظروف العائلية، والمدرسية، والاجتماعية والتي يدركها من خلال وسائل الاتصال المختلفة المتوفرة لديه وكذلك التراث الماضي».[1]

2- مشروع الميثاق العالمي للطبيعة: وهو مشروع أعده الاتحاد الدولي لصيانة الطبيعة والموارد الطبيعية لعام 1979، حيث اقتراح وفد رومانيا تعريفا للبيئة بأنها:« مجموع العوامل الطبيعية والعوامل التي أوجدتها أنشطة الإنسان والتي تؤثر في ترابط وثيق على التوازن البيئي، وتحدد الظروف التي يعيش فيها الإنسان، ويتطور فيها المجتمع».[2]

3-المنظمة العالمية للتقييس ISO : عرفت المنظمة البيئة على أنها:«الأوساط المحيطة بالمعمورة والتي تشمل الهواء والماء والتربة والمواد الطبيعية، والنباتات والحيوانان والإنسان، وتداخلات جميع هذه العناصر، وتمتد إلى الأوساط المحيطة من ضمن المنظمة إلى النظام العالمي».[3]

ب- في الوثائق غير البيئية ذات الطابع الإقليمي:

1- المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة: عرفت البيئة على أنها« كل العناصر الطبيعية والحياتية التي توجد حول وعلى وداخل سطح الكرة الأرضية، فالهواء ومكوناته الغازية المختلفة والطاقة ومصدرها، ومياه الأمطار والأنهار والبحار والمحيطات، والتربة وما يعيش عليها أو بداخلها من نباتات وحيوانات وإنسان في مجتمعاته المتباينة، كل هذه العناصر مجتمعة في مكونات البيئة».[4]

1- عادل ماهر الألفي، مرجع سابق، ص111.

2- عطا سعد محمد حواس، مرجع سابق، ص 38.

3- "ISO" كلمة مشتقة من الكلمة الإغريقية "ISOS" أي التساوي وليست اختصار التسمية. International Organization for Standardization وفي مجال المواصفات تعني ISO تساوي الشيء بالمقارنة مع المواصفة، "ISO" هي منظمة غير حكومية وليست جزءاً من الأمم المتحدة، مع أن أعضائها يمثلون أكثر من 120 بلداً، على الموقع: http://kenanaonline.com/users/ashrafhakal/posts/103353، تاريخ التصفح 2020/03/11.

4- أحمد لكحل، النظام القانوني لحمايةالبيئة والتنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص42.

2-أعطت دورة المؤثر الإسلامي الأول لوزراء البيئة 2002 مفهوم أخر للبيئة بأنها« هبة الله خلقها سبحانه وتعالى لتلبية حاجات الإنسان الحياتية، ولا يجوز بأي حال من الأحوال إحداث أي تلويث أو تغيير جوهري في عناصر نظام البيئة، يخل بتوازنها».[1]

3-ما جاءت بها اتفاقية مجلس أوربا: "لوغانو" إيطاليا LUGANO بتاريخ 1993/06/31، والمتعلقة بالمسؤولية المدنية عن الضرار الناتجة عن الأنشطة الضارة بالبيئة نجدها قد عرفت في (المادة 10/2)، البيئة بكونها:الموارد الطبيعية كالهواء والماء والنبات والتفاعل بينها والأملاك التي تكون الإرث الثقافي».[2]

4-الجامعة العربية: فعرفت البيئة على أنها: «كل مكونات الثروة الطبيعية بما في ذلك الأرض والهواء والبحر والمياه الجوفية منها والسطحية، كمجاري المياه والبحيرات الشاطئية والسباخ وما شابه ذلك وكذلك الفضاءات والمواقع والأطر الطبيعية وشتّى أنواع الحيوانات والنباتات».[3]

وبالتالي مما سبق كان لإعلان استكهولم وما اتخذ على أساسه من مبادرات إقليمية ودولية وكذا وطنية، الفضل في تنمية وعي أفضل لطبيعة المشكلات البيئية وأساسها، وهو ما أدى لاعتباره منعطفا تاريخيا أرسى دعائم الفكر البيئي الجديد، الذي يدعو للتعايش مع البيئة والتوقف عن استغلالها، وأعطى مؤتمر (استكهولم)، معنا واسعا للبيئة بحيث أصبحت تدل على أكثر من مجرد عناصر طبيعية(ماء، هواء، تربة، معادن...الخ)، لتشمل رصيد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما وفي إشباع حاجات الإنسان وتطلعاته.[4]

وواضح من هذه التعاريف أن معظم الاتفاقيات الدولية والمؤتمرات الدولية التي انعقدت بشأن البيئة، قد تبنت المفهوم الواسع للبيئة، وهو التردد الذي وقع فيه الفقه الدولي، بشأن تحديد مفهوم دقيق للبيئة مما فتح المجال إلى ظهور عدة مصطلحات متعلقة بالبيئة.[5]

1- أحمد لكحل، النظام القانوني لحمايةالبيئة والتنمية الاقتصادية ، مرجع سابق، ص42.

2- Michel Prieur; et les Autres; Ibid; p2.

3- معجم المصطلحات القانونية والقضائية المستخرجة من القوانين العربية(قوانين حماية البيئة)، والمعتمدة من قبل مجلس وزراء العدل العرب، رقم القرار:717 ، رقم الدورة 23، المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية جامعة الدولة العربية، 28 نوفمبر 2007.

4- فاطنة طاوسي، الحق في البيئة السليمة في التشريع الدولي والوطني، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، في الحقوق، تخصص حقوق الإنسان والحريات العامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2015/2014، ص10.

5- عادل السيد محمد علي، مرجع سابق، ص10.

الفرع الثاني: دور منظمة الأمم المتحدة في بناء المنظومة التشريعية البيئية:

قامت الأمم المتحدة بتنظيم المؤتمرات وإصدار الإعلانات من أجل إرساء القواعد الأولى للمنظومة التشريعية للبيئة، وسيتم في هذا الفرع التركيز على ما جاء به أعمال مؤتمر استكهولم، مؤتمر نيروبي، وإعلان الميثاق العالمي للطبيعة، على سبيل الذكر لا الحصر في المساهمة لإرساء هذه القواعد:

أولا- **مؤتمر استكهولم كآلية تشريعية لبناء المنظومة القانونية للبيئة**، كان هذا المؤتمر بإشراف من الأمم المتحدة، ودام تحضيره سنتين.

أ-الأعمال التحضيرية للمؤتمر:

1- الأزمة البيئية العالمية: اجتمع في عام 1971 ما يقارب 2200 عالم تقريبا، أكثرهم من مشاهير العلماء ومن بينهم 04 يحملون جائزة نوبل، في مدينة مونتون الفرنسية للتباحث حول مشكلات البيئة والإنسانية، وبعثوا برسالة[1] إلى الأمين العام للأمم المتحدة يو ثانت، لتبني موقفهم وتطلعاتهم، وسجلت هذه الرسالة رسميا في سجلات الأمم المتحدة في 11 ماي 1971 قبل انعقاد مؤتمر استكهولم بسنة.[2]

حضر المؤتمر أكثر من 113 دولة، وطغى التجاذب على المؤتمرين، الناتج عن نظام الاستقطاب الثنائي بين الو.م.أ والإتحاد السوفيتي وحلفاؤه الذين قاطعوا المؤتمر.[3]

2-الغرض الأساسي من المؤتمر: شكل وسيلة عملية للتشجيع وطرح المبادئ التوجيهية[...]، لحماية وتحسين البيئة البشرية ومعالجة ومنع الإخلال بها، وكان التقدم بشأن الإعلان بطيئا بسبب الاختلاف في تحديد المبادئ والتوجهات الواردة في الإعلان، وبشأن ما إذا كان الإعلان سوف يعترف بحاجة الفرد الأساسية إلى بيئة مرضية مع تحديد الحقوق والالتزامات بخصوص البيئة، كما حرص الفريق الحكومي

1- بعض ما ورد بنص الرسالة: (لم يجابه البشرية خطرا حتى الآن بهذه الضخامة، وهذا الانتشار ناتج عن عدة عوامل كل منها أصبح كافيا لوجود معضلات مستعصية الحل، وتعني مجتمعة أن الأمم الإنسانية سوف تزداد إلى حد مخيف في المستقبل القريب، وإن كل حياة سوف تنطفئ أو هي مهددة بخطر التلاشي، نحن علماء الحياة والطبيعة لا نشك بفعالية الحلول الخاصة بهذه المسائل، ولكننا نلح في القول بأننا مقتنعين بوجود هذه المعضلات على الأرض، وبأنها متشابكة ومن الممكن حلها، ونحن نصبوا إلى تأمين حاجات الإنسانية إذا وضعنا جانبا مصالحنا الفردية والإنسانية الحقيرة ...)، أنظر، وائل إبراهيم فاعوري، مرجع سابق، ص45، وجمال عبد الكريم، الحماية الدولية للبيئة من خلال تطور قواعد القانون الدولي مرجع سابق، ص250.

2- مبارك علواني، المسؤولية الدولية عن حماية البيئة-دراسة مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، العلوم في الحقوق، تخصص علوم سياسية وعلاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة محمد خيضر، جامعة بسكرة، 2017/2016، ص 123.

3- عادل ماهر الألفي، مرجع سابق، ص101

الدولي العامل على عدم المساس بالتوازن الدقيق، الذي قام عليه النص التوافقي، فعرض مشروع الإعلان مؤلفا من ديباجة و23 مبدأ على المؤتمر الذي له حرية إعادة النظر فيه[1]، وبطلب من الصين تم خفض النص إلى 21 مبدأ وصياغة أربعة مبادئ جديدة، أثناء الجلسة العامة للمؤتمر 16 جوان 1972، أضيف المبدأ 26 بشأن الأسلحة النووية.[2]

ب-الأهمية القانونية لأحكام الإعلان: الإعلان لم يصغ في لغة ملزمة، نص على ديباجة قوامها سبعة إعلانات، وتضمن 26 مبدأ، المبادئ 1، 2 و3 وفي فقرات عديدة من الديباجة، التي تعد بمثابة القاعدة الأساسي لكافة التشريعات البيئية، ولجميع الأبحاث القانونية في مجال البيئة.[3]

ج-مواضيع الإعلان: تناول الإعلان الكثير من المواضيع نتطرق لأهمها:

1-البيئة: المبدأ الأول، حق بشري في البيئة، حق أساسي للبشر[...]، في ظروف ملائمة للحياة في ظل بيئة ذات نوعية تتيح حياة من الكرامة والرفاه، هذه الفكرة (حق بشري أصيل في بيئة مناسبة وصحية)، رغم أنها تتجذر في بعض نظم حقوق الإنسان الإقليمية، إلا أنها لم تستطع أن تحوز دعما قانونيا عاما، فضلا عن أن يكون منصوص عليها في اتفاقية عالمية لحقوق الإنسان، وبالتالي فهو حافل بمسائل صعبة[4]

2-التنمية: تمثل تيارا تحتيا قويا في هذا الإعلان، خاصة في المبادئ 1-4، تسلم بالحاجة إلى توخي القصد فيما يتصل بالبيئة: المبدأ 21 يقر مسؤولية للدولة في كفالة أن لا تسبب الأنشطة المبذولة في نطاق عملها أو سيطرتها، ضررا يلحق بالبيئة في دول أخرى أو في نطاق تتجاوز ولايتها القضائية أو سيطرتها الوطنية، وهو متوازن مع حق الدول في استغلال مواردها الطبيعية طبقا لسياستها البيئية، رغم

1- United Nations; Report Of The United Nations Conference On The 1 Human Environment; Stockholm;5-16June1972;A/Conf.48/14/Rev;Availableat;Https://Undocs.Org/En/A/Conf .48/14; /Rev.1 Accessed On:11/05/2021.

2- غونتر هاندل، إعلان مؤتمر الأمم المتحدة بشأن البيئة البشرية (إعلان استكهولم) 1972 وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، 1992، منظمة المم المتحدة 2012، ص1، على الموقع: .www.un.org/law/avl، تاريخ التصفح: 2020/01/27.

3- عادل السيد محمد علي، مرجع سابق، ص21.

4- غونتر هاندل، مرجع سابق، ص5.

التشكيك في الطابع الإلزامي العرفي لهذا المبدأ بعد إعلان استكهولم.[1]

يدعو الإعلان إلى المزيد من تطوير القانون فيما يتصل بالمسؤولية البيئية والتعويض، ويحيل المبدأ 21 إلى القانون الدولي فقط.[2]

4-الحق في التنمية ضمن سياق بيئي: توصيف العلاقة بين البيئة والتنمية، شكل واحد من أكثر التحديات حساسية في المؤتمر، حيث فشلت الصياغات الأولية الموجهة ايكولوجيا التي وزعتها البلدان الغربية، وعلى العكس نجحت الدول النامية في إدراج منظور إنمائي ضمن الصياغة النهائية للإعلان، حيث أكد المبدأ 8 من الإعلان، التنمية الاقتصادية والاجتماعية بأنها أمر لا غنى عنه.[3]

5-مسؤوليات مشتركة ولكنها متباينة: يعترف المبدأ 23 صراحة بأهمية السياقات الوطنية المختلفة في المجالين الإنمائي والبيئي، بالنسبة إلى معايير البيئة وأغراض السياسات.

6-المشاركة العامة: تؤكد المبادئ 13-15 و17-18 على خجل، الحاجة إلى التخطيط البيئي والإنمائي، وقد جاء غياب أي إشارة إلى واجب الدولة في أن تحيط علما دولة أخرى يمكن أن تضرر من خطر الآثار البيئية الملموسة عبر الحدود، وهذا راجع على عجز فريق العمل إلى التوصل إلى حكم من هذا القبيل، مع ذلك فإن الفريق العامل قد أحاله إلى الجمعية العامة التي أيدت هذا الإخطار باعتباره جزء من واجب الدولة في التعاون في ميدان البيئة، وتم حذف مبدأ الإعلام المسبق بناء على طلب البرازيل.

خيم الفشل على المؤتمرين نتيجة تنافس المعسكرين على قضايا التسلح، وتكديس الترسانة النووية، بدلا من إيجاد الحلول للمشكلات العلقة المتعلقة بالبيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما كان له الدور البارز في استنهاض والتنبيه للأخطار التي تهدد البيئة وضرورة الاهتمام بها، مع خلق مؤسسات تهتم بالبيئة ضمن نطاق الأمم المتحدة[4]، لم يتطرق المؤتمر إلى بعض القضايا المهمة والتي تم تداركها في مؤتمر ريو 1992.[5]

1- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2996(د-27)، المؤرخ في 15 ديسمبر 1972، والمتعلق بالتعاون فيما بين الدول في ميدان البيئة والمسؤولية الدولية بشان حماية البيئة وتأسيس مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، على الموقع http://www.moqatil.com/openshare/Wthaek/title1/KhargiaMIs/AKhargiaMIslamy183_10-1.htm_cvt.htm ، تاريخ التصفح: 2021/05/11.

2 -United Nations ; Report Of The United Nations Conference On.The 1 Human Environment ;Ibid

3- نفس الصياغة ظهرت في إعلان مؤتمر ريو، مرجع سابق.

4- جمال عبد الكريم، الحماية الدولية للبيئة من خلال تطور قواعد القانون الدولي، مرجع سابق، ص 251.

5- منها النهج التحوطي، تفاعل التجارة الدولية، شعوب السكان الأصليين، المرأة في مجال التنمية، والضمانات الإجرائية.

ثانيا– مؤتمر نيروبي آلية لربط البيئة بالتنمية: عقد مؤتمر نيروبي بكينيا، في الفترة من 10–17 ماي 1982، لتقييم الحالة البيئية على نطاق العالم، ولوضع أسس ومبادئ جديدة تحدد علاقة الإنسان بالموارد البيئية[1]، واعتبارها صالحة ومناسبة، والدعوة إلى ربط البيئة بالتنمية، والتركيز على التخفيف من حدة النزاعات الدولية المسببة للتلوث والفقر، وبذل الجهود الدولية والإقليمية في سبيل ذلك، حماية للبيئة في العالم، ومساعدة الدول النامية في كافة المجالات لمعالجة التصحر والجفاف.[2]

وتم تنظيم هذا المؤتمر من طرف الجمعية العامة لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، من أجل تكثيف الجهود على المستوى العالمي والإقليمي والوطني لحماية البيئة والنهوض بها، وحددت بنود هذا الاجتماع الذي أطلق عليه وصف" إعلان نيروبي Déclaration Nairobi" أهم المشاكل البيئية، وكيفية معالجتها، والإجراءات الواجب اتخاذها، وأكد هذا الاجتماع على أهمية دور القانون الدولي البيئي لإيجاد الحلول للمشاكل البيئية، التي تتجاوز الحدود الوطنية لكل دولة.[3]

ثالثا–الميثاق العالمي للطبيعة آلية لتحسين البيئة للأجيال: اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة الميثاق العالمي للطبيعة في 27 أكتوبر1982، ويحتوي على ديباجة و24 مادة، مقسمة إلى ثلاثة أقسام، هي المبادئ العامة، المهام والتنفيذ، وفي هذا الخصوص أكدت الديباجة على ضرورة الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين طبقا لميثاق الأمم المتحدة، وأن الحفاظ على الطبيعة سيتجه نحو السلم والعدالة بين الشعوب، الأمر الذي يحقق التعاون الفعلي لتجنب النزاعات والتخلي عن الحروب والتنافس في تطوير الأسلحة المدمرة والفتاكة.

أما مبادئ الميثاق، فقد أكدت على ضرورة أن تخضع جميع مناطق الأرض، لمبادئ حفظ الطبيعة وحماية البيئة، بعدم أهدار الموارد الطبيعة، وفي هذا الإطار فرضت (المادة 10) من الميثاق عدم استغلال الموارد بالقدر الذي يفوق قدرة الطبيعة على الاسترجاع.[4]

1– مولحسان آيات الله، مرعوش إكرام، السلوك البيئي: توجه حتمي للمؤسسات لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، جامعة خنشلة، العدد 02، الجزائر، ديسمبر 2017، ص77.

2– نشرت وثائق المؤتمر بـ1200 صفحة، وصدر عنه كتاب بعنوان(ليس لنا إلا الأرض) لمؤلفه لير بارة ورد، ورنيه دوبوا، بمساعدة 22 باحث، أنظر، أبو عبد الملك سعود بن خلف النويميس، القانون الدولي العام، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى، 2014، ص521.

3– شعشوع قويدر، دور المنظمات غير الحكومية في تطوير القانون الدولي البيئي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014، ص97.

4– علي سعيداني، أسس ومبادئ قانون البيئة، موفم للنشر، الجزائر، د، ط، ص25.

وتنص (المادة 1) منه على:« أن للإنسان حق أساسي في الحرية والمساواة وفي ظروف معيشية مرضية، وفي بيئة تسمح له بالحياة بكرامة ورفاهية، وعلى الإنسان واجب مقدس في حماية وتحسين البيئة للأجيال الحاضرة والمستقبلية »، ومن أهم مبادئ هذا الميثاق، ضرورة التعاون بين الدول والمنظمات الدولية والأفراد من أجل الحفاظ على الطبيعة.[1]

الفرع الثالث: الجوانب الإجرائية للأمم المتحدة لاستكمال البناء التشريعي للبيئة

حاولت الأمم المتحدة، بعد انتهاء مؤتمر البيئة البشرية لعام 1972، استكمال البناء التشريعي لحماية البيئة وذلك عن طريق استكمال الجوانب الإجرائية، التي لعبت دورا هاما في نشر مفهوم حماية البيئة على كافة الأصعدة، دوليا، إقليميا ووطنيا.

أولا- نشاطات الأمم المتحدة بعد المؤتمر: قامت الأمم المتحدة بعد المؤتمر بعدة نشاطات منها:

أ- وضع برنامج دولي متكامل في التربية البيئية: دعت التوصية رقم 96 لمؤتمر استكهولم وكالات الأمم المتحدة ومنظمة اليونسكو، للسعي لاتخاذ الخطوات الضرورية لوضع برنامج دولي متكامل في التربية البيئية داخل المدارس وخارجها، وحدد المؤتمر ثلاثة أركان لحماية البيئة على المستويين الوطني والدولي وهي: البحث العلمي والتكنولوجي، التشريعات البيئية، والتربية البيئية.[2]

ب-نشأة القانون الدولي للبيئة: يرتبط هذا الفرع القانوني بالبيئة، والتي تشمل الإنسان والعوامل الطبيعية المحيطة به، وبهذا الوصف العام للبيئة، فإن القانون البيئي قد عرف على أنه« نظام القانون لحماية البيئة وتنميتها وردع مخربيها» [3]، وعرف كذلك بأنه: «ذلك الفرع من فروع القانون الذي يسعى لإيقاف كل مسلك إنساني أو الحد منه، إذا كان من شأنه أن يؤثر على العوامل الطبيعية التي ورثها الإنسان على الأرض»، ورغم بساطة هذا التعريف إلا أنه جمع هدفين رئيسين من الأهداف التي ترمي إليها المسؤولية الدولية الناجمة عن الأضرار البيئية، وهما المنع والقمع، كما عرف كذلك على أنه: «ظاهرة اجتماعية بكل أبعادها السياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية والجمالية، وأن مصدره القانون العام والخاص والقانون

1- شعشوع قويدر، دور المنظمات غير الحكومية في تطوير القانون الدولي البيئي، مرجع سابق، ص97.

2- وائل إبراهيم فاعوري، مرجع سابق، ص45.

3- جمال عبد الكريم، الحماية الدولية للبيئة من خلال تطور قواعد القانون الدولي، مرجع سابق، ص 240.

الدولي»[1]، هذا وقد نشأ القانون البيئي وتطور تلازميا مع التطور الاقتصادي، والاجتماعي للبيئة، فعندما يتزايد النشاط الاقتصادي، خاصة في مجالات الصناعة والزراعة.[2]

ويهدف القانون الدولي للبيئة بالدرجة الأساسية إلى حماية المحيط الحيوي من أي تدهور أو ضرر من شانه أن يعرض وظائفه الحالية والمستقبلية للخطر[3]، كما يسعى لخدمة المصلحة المشتركة لإنسانية.

ورغم أن القانون الدولي للبيئة يقتصر على حماية البيئة في أوقات السلم، إلا أن ثمة حالات تستدعيها الضرورة إلى مد النطاق الزمني للقانون الدولي البيئي لينظم العلاقة بين الدول المتحاربة أثناء النزاعات المسلحة وتكمن حالات مد النطاق الزمني للقانون الدولي للبيئة في:

1-في حالة النص صراحة على ذلك.

2-في حالة عدم تعارضها مع قواعد القانون المطبق أثناء النزاعات المسلحة.

3-في حالة تعلقها بمواضيع هامة لا يمكن توقفها حتى بعد اندلاع النزاعات المسلحة.

4-في حالة عدم وجود نص في القانون الدولي الإنساني يوفر مثل هذه الحماية.[4]

ثانيا-نماذج الأهداف المنشودة للاتفاقيات والمؤتمرات البيئية:

أ- التعاون التشريعي الدولي لحماية البيئة (تبادل الحقوق والوجبات): يتم التركيز على الدول كونها تمارس وظائف ضرورية فانجاز هذا الهدف، فضلا عن امتلاكها حقوق السيادة، فنجد ذلك من خلال المبادئ التي حددتها الإعلانات والمواثيق الدولية المتعلقة بالبيئة:

1-واجبات الدول والأفراد: نص المبدأ الأول من إعلان استكهولم لعام 1972 على تحديد التزام كل شخص لحماية وتحسين البيئة من الأجيال الحالية والمستقبلية، والمبدأ السابع أشار إلى دور الدول في اتخاذ الخطوات الضرورية لحماية عناصر البيئة[5]، وتم النص على هذه الوجبات في الوثائق التالية:

1-صلاح عبد الرحمان عبد الحديثي، النظام القانوني الدولي لحماية البيئة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2010، ص ص 59 و60.

2- جمال عبد الكريم، الحماية الدولية للبيئة من خلال تطور قواعد القانون الدولي، مرجع سابق، ص 240.

3- صلاح عبد الرحمان عبد الحديثي، مرجع سابق، ص 65 وما بعدها.

4- رضا بن سالم، الحماية الدولية للبيئة أثناء النزاعات المسلحة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في القانون، تخصص القانون الدولي والعلاقات الدولية، قسم القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البليدة 02، الجزائر، 2016/2015، ص58 وما بعدها

5- Rapport De La Conférence Des Nations Unies Sur L'environnement Stockholm; 5-16 Juin 1972; Ibid; p4.

1.1.الميثاق العالمي للطبيعة لعام 1982: فأشار في المبدأ 21(د) إلى التعاون في مهمة حفظ الطبيعة، ووضع المعايير للمنتجات والعمليات الصناعية التي يمكن أن تؤثر على البيئة، مع تنفيذ النصوص القانونية الدولية الواجبة التطبيق فيما يتعلق بحفظ الطبيعة، التقيد بضمان عدم إضرار الأنشطة البيئة الواقعة داخل حدودها بالنظم الطبيعية الخارجة عن حدود ولايتها الوطنية.[1]

2.1.اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، نصت في مادتها 192 على أن الدول ملزمة بحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها.[2]

3.1.مؤتمر ريو: تطورت هذه الأهداف في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي انعقد في ريو عام 1992 من خلال المطالبة بربط البيئة بالتنمية المبدأ الأول[3]، وربط البيئة بالسلم والتنمية في المبدأ الخامس والعشرون، أما المبدأ السابع فركز على دور الدول في مجال حماية البيئة من خلال التعاون والمشاركة، وفي المبدأ الحادي عشر، طالب من الدول إلى سن تشريعات فعالة بشان البيئة، في حين أن المبدأ الثالث عشر أكد على ضرورة وضع الدول قوانين وطنية تحدد فيها المسؤولية والتعويض عن الأضرار البيئية، كما حثت الاتفاقية في المبدأ الخامس عشر على ضرورة الأخذ بنطاق واسع النهج الوقائي.[4]

مما سبق يتبين أن عناصر البيئة التي تحتاج إلى حماية تقع تحت سيادة الدول منفردة، وأن هذه الدول ذاتها تؤدي واجبها الجماعي في الحماية تحقيقا للمصلحة الدولية[5]، ويعد القانون الدولي للبيئة بمثابة القواعد والمبادئ القانونية الدولية، التي تنظم النشاط الدولي في مجال التقليل والحد من الأخطار البيئية.

كما عدت حماية البيئة من أسباب بقاء الجنس البشري، وهنا ظهرت العلاقة بين حماية البيئة وحقوق الإنسان، وهي في مجملها حق الإنسان في العيش في بيئة نظيفة.[6]

ب-إنشاء برنامج خاص بالبيئة الدولية:

1- أنس عرعار، وآخرون، الاهتمام الدولي بالمنظمات غير الحكومية والبيئة من مؤتمر استكهولم 1972 إلى مؤتمر باريس 2015 ، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 01، الجزائر، 2020، ص523. أنظر كذلك،
Un. General Assembly (37th Sess. : 1982-1983) .World Charter For Nature ; 28 Oct. 1982; Adopted At The 48th Plenary Meeting..(A/Res/37/7). 11/05/2021-

2- توليو تريفيس، اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، المكتبة السمعية البصرية للقانون الدولي، الأمم المتحدة، 2012، على الموقع:https://www.un.org/depts/los/convention_agreements/texts/unclos_a.pdf/، تاريخ التصفح2020/01/27، ص4.

3- غونتر هاندل، مرجع سابق، ص5.

4- تقرير الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية مؤتمر ري دي جانيرو، مرجع سابق، منص3 إلى ص6.

5-صلاح عبد الرحمان الحديثي، مرجع سابق، ص 71.

6- غونتر هاندل، مرجع سابق، ص5.

1-التوجه نحو تكييف تشريعات الداخلية مع المتطلبات البيئية: يعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة[1] (UNEP) من أهم إنجازات منظمة الأمم المتحدة، وهو هيئة دولية مختصة بشؤون البيئة[2]، واتجهت التشريعات خلال هذه الفترة إلى استصحاب التكامل بين عناصر ومكونات البيئة وإدارتها تخطيطا وتشريعا وإنفاذا عاما، وبصفة عامة فقد أهتم برنامج الأمم المتحدة للبيئة(UNEP) بحصر الاتجاهات المعاصرة في مجال التشريع البيئي، خاصة في الدول النامية، والتي يمكن إجمالها في اهتمام العديد من تلك الدول بتضمين المسائل البيئية في دساتيرها، مع ترسيخ معايير ومستويات الجودة في القوانين والتشريعات العامة، سعيا منها لترسيخ المبادئ البيئية والاقتصادية في القوانين من باب الجزاء الرادع والحافز والمشجع، متخذة في ذلك صيغ فعالة لتقويم الأثر البيئي كمعيار لضبط إقامة المشاريع ذات الأثر البيئي لسالب، لتصل في النهاية إلى تحقيق الاتساق التشريعي من خلال صيغ القوانين الإطارية.[3]

2-وظائف وأهداف البرنامج: يقوم هذا البرنامج على جملة من الوظائف والأهداف:

1.2.وظائف البرنامج: يستند البرنامج في أداء وظائفه على تنمية التعاون الدولي في مجال البيئة، وتقديم التوصيات المناسبة لهذا الغرض، في إطار التقيد بوضع النظم الإرشادية العامة لتوجيه البرامج البيئية وتنسيقها في إطار منظمة الأمم المتحدة، مع متابعة تنفيذ البرامج البيئية، وجعل الوضع البيئي تحت البحث والمراجعة المستمرة لهذا الأمر، الذي لن يتأت إلا بتنمية مساهمة الهيئات العلمية والمهنية المتصلة باكتساب المعارف البيئة وتقويمها وتبادلها، وجعل النظم والتدابير البيئية الوطنية والدولية في الدول النامية تحت المراجعة المستمرة[...].[4]

2.2.أهداف البرنامج: لتنفيذ الوظائف السالفة الذكر، تبنى مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في دورته الثالثة سنة 1975 الأهداف التالية:

-المساهمة في تطوير وتدوين القانون الدولي للبيئة، بحيث يتماشى مع الاحتياجات التي نتجت عن الاهتمام بالبيئة على المستوى العالمي، استنادا إلى إعلان استكهولم علم 1972، لتسهيل التعاون الدولي،

1- حيث أنه أنشأ بموجب القرار رقم 2997، صادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها 27، بتاريخ 1972/12/15، أنظر، علي سعيداني، أسس ومبادئ قانون البيئة، مرجع سابق، ص22.

2- خالد مصطفى فهمي، الجوانب القانونية لحماية البيئة من التلوث، في ضوء التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية- دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2011، ص263.

3- جمال عبد الكريم، الحماية الدولية للبيئة من خلال تطور قواعد القانون الدولي، مرجع سابق، ص 244.

4- داليا مجدي عبد الغاني، القانون الدولي للبيئة ، ص27، على الرابط: http://law.tanta.edu.eg/files/conf5/A.pdf ، تاريخ التصفح: 2020/01/27.

لتطوير القانون الدولي، بشان المسؤولية والتعويض لضحايا التلوث، والأضرار البيئية الأخرى الناتجة عن الأنشطة الواقعة تحت ولايتها أو رقابتها، وتمتد آثارها خارج نطاق المناطق التي تمارس فيها حقوقا سيادية، وفقا للمبادئ 21،22،23،24 من إعلان استكهولم.[1]

-المساهمة في تطوير القانون البيئي على المستوى الوطني والإقليمي، مع أجراء دراسات مقارنة على المستوى الوطني، بشأن القوانين البيئية وتكيفها مع متطلبات القانون الدولي للبيئة، وتقديم مساعدات للدول النامية، لتطوير تشريعاتها البيئية. [2]

الجدير بالذكر أن جميع الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة، تعتبر حُكمًا أعضاء في البرنامج، كما أن ثمة اقتراحات ترى ضرورة تحويل البرنامج إلى وكالة دولية متخصصة تابعة للأمم المتحدة، لإعطاء العمل البيئي الدولي مزيدا من الاستقرار والفرص. [3]

يستند برنامج الأمم المتحدة للبيئة على التنظيم في أداء النشاطات المخولة له ويتمثل هذا التنظيم في: لجنة التنسيق الإدارية والتي تتكفل بتنظيم التعاون بين البرنامج و وكالات الأمم المتحدة الأخرى؛ ومجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الذي أصبح " الجمعية العامة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة " بموجب اللائحة 251/67 المؤرخة في 13 مارس 2013 التي يديرها مكتب ورئيسه، كما يتألف من لجنة الممثلين الدائمين التي تتكون من جميع الممثلين الدائمين المعتمدين لدى منظمة الأمم المتحدة للبيئة، وقد أنشئت رسمياً كهيئة فرعية لمجلس الإدارة (حاليا جمعية الأمم المتحدة للبيئة) في ماي 1985 بواسطة القرار 2/13 الصادر عن مجلس الإدارة. [4]

الفرع الرابع: أعمال الأمم المتحدة كآلية لبناء المنظومة التشريعية

يقصد بأعمال الأمم المتحدة هو ما لعبته المواثيق والمعاهدات والاتفاقيات والإعلانات وقرارات الجمعية العامة، والوكالات المتخصصة، من دور فعال في خدمة أهداف الأمم المتحدة البيئية، ونقل المفاهيم البيئية من المضامين الفقهية والعلمية، إلى قواعد قانونية مكرسة لحماية البيئة ومكوناتها البيئية لتحقيق عملية بناء منظومة حماية البيئة.

1- Rapport De La Conférence Des Nations Unies Sur L'environnement Stockholm; 5-16 Juin 1972; Ibid; p4.

2- داليا مجدي عبد الغاني، مرجع سابق، ص 28.

3- عبد الناصر زياد هيجانة، مرجع سابق، ص247.

4- وثائق الأمم المتحدة للبيئة، مكتبة دام همؤشولد، د،ص على الرابط، http://research.un.org/ar/docs/environment/bodies، تاريخ التصفح: 2021/08/02.

أولا- الاتفاقيات المبرمة قبل وبعد مؤتمر استكهولم:

أ-الاتفاقيات المبرمة قبل مؤتمر استكهولم لعام 1972: اهتمت الاتفاقيات على المستوى العالمي بتنظيم الوضع البيئي العالمي وأهمها اتفاقية لندن 1954 والخاصة بمنع تلوث البحار بالنفط، وتم تنظيم اتفاقية التجارب الذرية بموجب اتفاقية باريس 1960، وعالجت اتفاقية 1969 بشأن التدخل في أعالي البحار في حالات الكوارث الناجمة عن التلوث، القواعد المنظمة للإجراءات الضرورية لحماية الشواطئ في حالات وقوع أضرار ناشئة عن كوارث نفطية في أعالي البحار[1]، كما تم الاهتمام بصيد وحماية الطيور عن طريق اتفاقية بروكسل 1970، وفي إطار منظمة (اليونسكو) جاءت اتفاقية حماية التراث الطبيعي والثقافي في باريس عام 1972، واتفاقية أوسلو 1972 بشأن منع التلوث البحري من خلال إلقاء النفايات من الطائرات والسفن، ومجموعة المبادئ الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية عام 1972.[2]

ب-الاتفاقيات الدولية التي تخدم أهداف إعلان استكهولم المتعلق بحماية البيئة: يعتبر الإعلان العالمي للبيئة في استكهولم سنة 1972، بمثابة اللبنة الأولى في صرح القانون الدولي للبيئة، أبرمت بعد هذا المؤتمر، اتفاقيات تخدم أهداف الأمم المتحدة بشأن البيئة منها[3]، اتفاقية واشنطن عام 1977 في إطار منظمة العمل الدولية، بشأن حماية العمال من الإخطار المهنية الناجمة في بيئة العمل عن تلوث الهواء وعن الضوضاء والاهتزازات، واتفاقية فيينا عام 1985 بشأن حماية طبقة الأوزون[4]، وقد قررت أن على الدول الأطراف أن تتعاون معا في ترقية التنمية، ونقل التكنولوجيا والمعرفة ذلك بما يتفق مع قوانينها ولوائحها، وممارساتها العلمية وآخذة في الحسبان حاجات الدول النامية؛ كما صدر في هذا السياق مجموعة من الإعلانات والمواثيق الدولية التي احتوت بدورها على العديد من المبادئ المتعلقة بالبيئة،

1- جلاء وفاء محمدين، الحماية القانونية للبيئة البحرية من التلوث بالزيت، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، ب.ط، 2001، ص9.

2- محسن أفكيرين، القانون الدولي للبيئة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2006، ص260 وما بعدها.

3- Rapport De La Conférence Des Nations Unies Sur L'environnement Stockholm; 5-16 Juin 1972; Ibid; p4.

4- خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة العاصرة ، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، الطبعة الثالثة، 2012، ص374 وما بعدها.

منها على الخصوص مؤتمر قمة الأرض بريو 1992؛ وبروتوكول طوكيو 16 مارس1997، الذي يلزم الدول المتقدمة بالحد من الأنشطة الاقتصادية الملوثة.[1]

ثانيا: دور الإعلانات الدولية في حماية البيئية: تعد الإعلانات الدولية من أبرز المصادر التي يمكن الاستعانة بها لتحديد أنواع الأفعال والتصرفات التي تمثل انتهاك البيئة وعناصرها، وفي هذا الشأن تعددت المعاهدات وتنوعت من حيث صياغتها وحمايتها لمصادر البيئة ومن أهمها:

أ- الإعلانات الدولية ذات الصلة بحماية البيئة:

1- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948: تجلى الاعتراف بحق الإنسان في العيش والتمتع ببيئة سليمة ونظيفة وخالية من التلوث، عندما نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، في (المادة 25) على«أن لكل شخص الحق في مستوى معيشي مناسب للحفاظ على صحته وكيانه» .[2]

2- المجلس الاقتصادي والاجتماعي: ظهر هذا الاهتمام عام 1968، حيث أوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجمعية العامة للأمم المتحدة بعقد مؤتمر استكهولم عام 1972 حول البيئة البشرية.[3]

3-إعلان ري ودي جانيرو عام 1992: أهم ما ميز جدول أعماله هو الارتباط بين مختلف المواضيع البيئية المثارة، فنجد أن الإنسان إما هو الفاعل المباشر في إطار حماية البيئة أو الهدف من الحماية البيئية، وفي كلتا الحالتين قد كرس مبدأ حماية البيئة.[4]

4-إعلان جوهانسبورغ لعام 2002: جاءت القمة لتؤكد وتكمل و تتابع ما تم في قيمة ريو في إعلانها الذي أكد على الالتزامات السابقة في إطار التنمية المستدامة، كما برزت للوجود التزامات جديدة أكثر تطورا وكلها تعبر عن حق الإنسان في البيئية والتنمية.[5]

ب-دور الوكالات المتخصصة في حماية البيئة: تعمل هذه الوكالات بالتنسيق مع المجلس الاقتصادي ولاجتماعي على الاهتمام بالبيئة ومنها:

1- علي عدنان الفيل، المنهجية التشريعية في حماية البيئة(دراسة مقارنة)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2012، ص25 وما بعدها.

2- عادل السيد محمد علي، مرجع سابق، ص21.

3- مراد سليماني، حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة بين الآليات الدولية وفي القانون الجزائري، مذكرة للحصول على شهادة الماجستير في القانون، تخصص هيئات عمومية وحوكمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بجاية، 2016، ص35.

4- تقرير الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية مؤتمر ري دي جانيرو، مرجع سابق، ص3 إلى 6.

5- مراد سليماني، المرجع السابق، ص82.

1- المنظمة البحرية الدولية: التي تأسست عام 1958، من أهدافها حماية البيئة البحرية وحل مشاكل التلوث البحري، تبنت المعايير الدولية بشان السلامة البحرية[1]، وتدعو إلى تحفيز الحكومات للتعاون في مجال محاربة التلوث البحري الدولي في حالة الطوارئ، كما أنها تقدم مساعدات للدول السائرة في طريق النمو، إلا أننا نجد بأن خسائر وأضرار التلوث البحري بالزيت لا تتوقف بانسياب حمولة ناقلات النفط، بل يتعدى ذلك إلى الإضرار بالشواطئ والمنشآت البحرية، الأمر الذي يزيد من عبئ التكاليف الباهظة جدا من أجل تعويض هذه الأضرار، مما جعل هذه المنظمة تقوم بالإشراف على عقد عدة مؤتمرات بهدف تحسين سلامة المرور والسلامة البحرية، وتفادي التلوث في المجال البحري، والتقليل من غرق السفن أو اصطدامها، والأضرار البحرية كما تهتم المنظمة أيضا بالوقاية من التلوث ضمن اهتماماتها وتحديد المسؤولية في حالة وقوع الضرر.[2]

2-منظمة التجارة الدولية: إن الاهتمام بالبيئة وربطها بالتجارة زاد خلال السنوات الأخيرة بسبب تزايد المنازعات التجارية ذات الاعتبارات البيئية، قدمت اتفاقية "الجات" التي هي الآن منظمة التجارة العالمية الحرة، إطار لتجسيد مفاهيم التجارة والحماية البيئية من خلال اتخاذ التدابير الضرورية لحماية الحياة البشرية والحيوانية والنباتية، وتتمثل آلية الحماية في هذه المنظمة في لجنة التجارة البيئية، وهي فضاء واسع لتسليط الضوء على حماية البيئة.[3]

3-الوكالة الدولية للطاقة النووية: لقد ساهمت الوكالة الدولية للطاقة النووية في تطور قواعد القانون الدولي في النقل السلمي للمواد النووية، كما شرعت اللوائح المتعلقة بسلامة نقل المواد المشعة لعام 1973، إضافة إلى أنها أقرت الخطوط العريضة لرصد ومنع التلوث الإشعاعي الذي يصيب المجتمع والبيئة، وكذا معالجة النفايات الإشعاعية والتخلص منها، كما أكدت الوكالة على منع التلوث المحيط بالمخلفات النووية [4]، غير أن حادثة "تشرنوبيل" التي أدت في أواسط الثمانينات إلى كارثة بيئية خطيرة لم يشهد لها العالم مثيلا[5]، أثرت على عمل الهيئة في مجال حماية البيئة.

1- أحمد لكحل، النظام القانوني لحمايةالبيئة والتنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص144.

2- عبد العزيز مرزاق، التشريعات الدولية المنظمة للبيئة، مجلة القانون والأعمال بالمغرب، جانفي 2018، ص2.

3- سامية قايدي، التجارة الدولية والبيئة، رسالة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التخصص: القانون، كلية الحقوق جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2012/2011، ص278 وما بعدها.

4- صلاح عبد الرحمان عبد الحديثي، مرجع سابق، ص118.

5- وائل إبراهيم الفاعوري، محمد عطوة الهروط، مرجع سابق، ص19.

4-منظمة الصحة العالمية: تسعى وراء حصول جميع الشعوب على أعلى درجات للصحة والتي تشمل الجسدية والعقلية والاجتماعية، وكذا تقديم تقارير دورية عن واقع البيئة في العالم بالإضافة إلى وضع معايير عالمية للصحة.[1]

وقد أدرجت المنظمة ضمن أهدافها مسالة تطوير برامج الصحة البيئية، لتحقيق أهداف رئيسية، أهمها البحث على تطوير الأبحاث في المجالات التي تكون المعلومات فيها ناقصة من أجل الحصول على نتائج دولية متقاربة.[2]

5-منظمة الزراعة والتغذية: بغرض حماية البيئة تقوم منظمة الفاو بتحديد معايير ومستويات التلوث، الذي يلحق بالتربة والمياه والأغذية بواسطة المبيدات والمواد التي تساهم في حفظها، بالإضافة إلى مكافحة الأوبئة التي تقضي على المحاصيل الزراعية ومساعدة الدول الأعضاء على النهوض بالزارعة والتنمية الريفية من خلال تطوير برامج لحفظ التربة وموارد المياه.[3]

ج- مساهمة المنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية في حماية البيئة: لا يقتصر العمل البيئي الدولي على الدول والمنظمات الدولية الحكومية، بل يتعداه إلى الجهود التي تبذلها العشرات من المنظمات الدولية غير الحوكمية، ومن أبرز هذه المنظمات على المستوى العالمي منظمة أصدقاء الأرض، ومنظمة السلام الأخضر.[4]

المطلب الثالث

اهتمام التشريعات الوطنية بحماية البيئة.

نظرا لأهمية وحيوية البيئة، ظهر علم البيئة الخاص بدراسة علاقة الإنسان أو كائن حي أخر بالوسط الذي يعيش فيه، هذه المرحلة سبقت قيام المؤتمرات الدولية المتعلقة بالبيئة، وتميزت التشريعات الوطنية، الصادرة بالتركيز على تخصيص وتنظيم واستغلال الموارد أو مكونات وعناصر البيئة، مع إغفالها لمعالجة الآثار السلبية لاستغلال تلك المواد، ونظر للآثار السلبية التي مست البيئة، اتجهت معظم التشريعات الوطنية لبسط حماية شاملة لكافة مكونات البيئة، كما اختلفت التشريعات في الأخذ بالمفاهيم

1- محسن عبد الحميد أفكرين، مرجع سابق، ص ص417 و418.

2- البرنامج المعروف باسم Sixth General Programmed Of Work، من 1978 إلى 1983، أنظر، رتيب محمد عبد الحافظ، مرجع سابق، ص112.

3- مراد سليماني، مرجع سابق، ص38.

4- عبد الناصر زياد هيجانة، مرجع سابق، ص ص 249 و250.

البيئة فمنهم من ضيق مجال الحماية ليشمل العناصر الطبيعية دون سواها، ومنهم من وسع في مفهوم البيئة ليتعدى العناصر الطبيعية إلى ما أحدثه الإنسان.

الفرع الأول: طور المحافظة على مكونات البيئة

الفرع الأول: طور المحافظة على مكونات البيئة.

الفرع الثالث:المفهوم القانوني الضيق للبيئة.

الفرع الرابع:المفهوم القانوني الموسع للبيئة

الفرع الأول: طور المحافظة على مكونات البيئة

اهتمت الكثير من التشريعات الوطنية بحماية مكونات البيئة، قبل ظهور الاهتمام العالمي بها، فسنت القوانين المتعلقة بالمياه، والهواء، ومكافحة التلوث، وتنظيم النشاط الصناعي والزراعي والتجاري، وكان للحوادث البيئية التي شهدها العالم قبل انعقاد مؤتمر استكهولم عام 1972، الأثر البارز في صياغة التشريعات الممهدة للحماية البيئة بكافة عناصرها، وسنتطرق في هذا الفرع إلى التشريعات الفرنسية، التي لها علاقة بالبيئة، لأن معظم هذه التشريعات صدرت في الحقبة الاستعمارية، وما خلفته هذه التشريعات من أثارها سلبية على البيئة في الجزائر التي مازلت تعاني منها إلى يومنا هذا.

أولا–في التشريع الفرنسي: تم التركيز على النموذج الفرنسي لنقطتين، الأولى، للمقارنة بينه وبين التشريعات الأخرى، خاصة الجزائرية منها، حيث له السبق في مجال حماية العناصر والموارد الطبيعة، والذي مهد به لإصدار قوانين خاصة بحماية البيئة في نهاية القرن العشرين، والثانية، بما له من علاقة بالبيئة الجزائرية أثناء الاحتلال الفرنسي للجزائر.

أ–المرحلة الأولى: تبدأ هذه المرحلة من صدور مرسوم 15 أكتوبر 1810 المتعلق بتنظيم النشاط داخل المصانع والورشات غير الصحية والخطرة، الذي يعد أحد أهم النصوص المنظمة لعمل المنشآت المصنفة في العالم، والذي جاء كنتيجة حتمية فرضتها فكرة الموازنة بين التطور الصناعي وفكرة استفادة الإنسانية من نقائص الطبيعة بأقل الأضرار إلى غاية1951[1]، وبعده ظهرت بوادر قانون حماية البيئة في فرنسا لأول مرة إثر صدور قانون خاص بتنظيم صيد الأسماك 1829، حيث نص في (المادة25)، على حظر إلقاء أي نوع من المخلفات التي من شأنها أن تؤدي إلى هلاك الثروة السمكية، تحت طائلة عقوبة

1– زين العابدين مجاهدي، الحماية القانية للمنشات المصنفة، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم تخصص علوم قانونية، فرع قانون وصحة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2017/2016، ص15.

مالية قدرها 30 فرنك فرنسي، والحبس من شهر إلى 03 أشهر، كما صدر قانون حماية الثروة المائية بتاريخ 1898/04/08[1]، وقانون الصحة العامة في 1902/02/15، ومع ظهور الثورة الصناعية عمد المشرع الفرنسي إلى سن قانون خاص متعلق بالمنشآت الخطرة غير الصحية والمقلقة للراحة عام 1917[2]، والقانون الصادر في 03 نوفمبر 1943 بشأن مراقبة المبيدات الكيماوية المستخدمة في الزراعة.[3]

ب–المرحلة الثانية: امتدت هذه الفترة من عام 1951 إلى غاية صدور قانون التهيئة العمرانية عام 1983، استهلها بوضع قانون الصحة العامة السالف الذكر حيز التنفيذ بموجب منشور عام 1951، وأشار هذا المنشور إلى إنشاء محطات تقنية وتصفية مياه الصرف الحضري من كافة المخلفات والنفايات المؤثرة على الصحة العامة، وقد صدرت التعليمة الوزارية رقم1954/97 المؤرخة في1954/16/10، ألغت من خلالها المنشور الأسبق، وألزمت الولاة باتخاذ كافة التدابير الخاصة بمعالجة النفايات الصناعية وهذا في إطار برامج التطهير الحضري، وبمقتضى الأمر الصادر في 1958/10/23، تم تعديل قانون الصحة الذي ألزم ربط العقارات بقنوات الصرف الصحي، أما في مطلع الستينات فأول قانون ظهر في فرنسا هو القانون الفرنسي رقم 842 لعام 1961 المؤرخ في 3أوت 1961بشأن مكافحة التلوث الهوائي[4]، والقانون رقم 1331/64 المؤرخة في1964/12/26، المتعلق بحماية المياه من التلوث بالمواد البترولية، ومن المسائل التي تضمنها هذا القانون حظر إلقاء المواد الخطرة في الأوساط المائية، وضرورة وضع جرد خاص بالموارد المائية.[5]

وصدرت مجموعة من القوانين الخاصة بحماية البيئة والمراسيم التنفيذية في السبعينيات، كالمرسوم التنفيذي رقم73 /438 الصادر بتاريخ 1973/03/22 المتعلق بالمنشآت المصنفة، ويعد أول قانون خاص بالبيئة في فرنسا، هو القانون رقم 633 الصادر في 15 يوليو 1975 بشأن التخلص من النفايات، المعدل بموجب القانون الصادر في 30 ديسمبر 1985، ثم القانون رقم 599 عام 1976 بشان التلوث البحري، ثم جاء القانون الذي زاد الغموض في تعريف البيئة بين المفهوم الضيق والواسع قانون حماية الطبيعة الفرنسي الصادر في 10 يوليو عام 1976، وتنفيذا لاتفاقية أسلو لمنع التلوث البحري الناجم عن إلقاء

1- Anthony Mergey Et Feantz Mynard; La Police De L'eau Réglementer; Les Usages Des Eaux Un Défi Permanent; Editions JOHANEL;France; 2017; pp138 et 150.

2- امبارك علواني، مرجع سابق، ص181 وما بعدها.

3- عادل ماهر الألفي، مرجع سابق، ص122.

4- المرجع السابق، ص ص 64 و67.

5 -Anthony Mergey Et Feantz Mynard; Ibid; P203.

النفايات من السفن والطائرات لعام 1972، أصدر المشرع الفرنسي القانون رقم 599 لعام 1976 بشان التلوث بواسطة عمليات الدفن والإغراق، ولضمان عدم التأثير السلبي للأنشطة الاقتصادية على البيئة أقر المشرع الفرنسي القانون رقم 663 لعام 1976، الصادر في 19 يونيو 1976 والمتعلق بتصنيف المنشات من أجل حماية البيئة، المعدل في 3 يوليو 1985[1]، وفي نفس السياق المتمثل في الحد من تأثيرات المشاريع الاقتصادية على البيئة، صدر المرسوم التنفيذي المطبق لقانون حماية الطبيعة رقم 1141/77، والذي نص في (المادة 2) على ما يسمى بدراسة التأثير على البيئة.[2]

ثانيا–في التشريع الجزائري: بالرجوع إلى النصوص القانونية التي أصدرها المشرع الجزائري منذ الاستقلال، نجد أنه بذل جهدا معتبرا، امتد على مرحلتين مهمتين:

أ–المرحلة الأولى: لم تكن البيئة ومجالاتها من أولويات المشرع الجزائري في الفترة الممتدة من عام 1962 إلى صدور قانون حماية البيئة 03/83، بسبب ما عرفته البيئة الجزائرية من تدمير واسع أثناء الفترة الاستعمارية، مست كل مكوناتها(البيئة)، انتهت بالتجارب النووية في منطقتي رقان والهوقار، والتي لا تزال أثرها السلبية إلى يومنا هذا، فكان لزاما على المشرع اتخاذ التدابير اللازمة لإصلاح التدهور الذي أصاب كل عناصر البيئة دون استثناء، تمثلت هذه التدابير في الانضمام والمصادقة على الاتفاقيات الدولية من جهة وإصدار القوانين والمراسيم التنظيمية من جهة أخرى.[3]

فمن ناحية النصوص الدستورية، لم يشر دستور 1963 إلى أي حماية للبيئة، لا بالتلميح ولا بالتصريح، نظرا لطبيعة المرحلة، والإرث الثقيل الذي خلفه الاستعمار في شتى المجالات، غير أن التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كان لها أثر على دستور 1976، حيث اتسمت هذه الفترة بتكثيف المخططات التنموية الصناعية، مما تسبب في تلويث البيئة ومجالاتها، دون إعطاء الاعتبار لقضايا الحماية، ومع ذلك فإن الدستور في معرض حديثه عن الاختصاص التشريعي للبرلمان في مجال القانون في (المادة 151) ، نظم بعض المجالات التي لها علاقة بالبيئة (الصحة، المياه، حماية الثروة الحيوانية والنباتية، المناجم، وحماية التراث الثقافي)[4].

1– عادل ماهر الألفي، مرجع سابق، ص65.

2– النظام القانوني لحماية البيئة في ظل التشريع الجزائري، جزء 1، على الموقع: https://www.startimes.com/ تاريخ التصفح 2020/12/01، ب، ص.

3– علي سعيداني، أسس ومبادئ قانون البيئة، مرجع سابق، ص37.

4– المرجع السابق، ص ص42 و43.

حاول المشرع إضفاء الحماية على شتى المجالات التي عرفت فيما بعد بعناصر البيئة، عن طريق إصدار القوانين والأوامر، وفي هذا الإطار وحماية للسياحة أصدر الأمر 62/66 المتعلق بالمناطق والأماكن السياحية[1]، كما نظم الجماعات المحلية بإصدار قانون البلدية[2] وقانون الولاية[3]، وأراد حماية التراث الثقافي عن طريق توفير الحماية للأماكن والآثار التاريخية[4]، وأهتم بتحديد بالنشاط العمراني شروط الحصول على رخص البناء وتجزئة الأراضي[5]، وأولى عناية بالغة للصحة العمومية.[6]

وعليه تميزت هذه المرحلة بقلة المراسيم التنظيمية المتعلقة بحماية المجالات البيئية[7]، وصدر بعض

1- الأمر رقم 62/66 المؤرخ في 26-03-1966، المتعلق بالمناطق السياحية، معدل ومتمم، ج ر،ج، ج، العدد28.

2- الأمر رقم 24/67 المؤرخ في 18-01-1967، يتضمن القانون البلدي، معدل ومتمم، ج.ر.ج.ج، العدد06،

3- الأمر رقم 38/69 المؤرخ في 20-12-1969، يتضمن قانون الولاية، معدل ومتمم، ج.ر.ج.ج، العدد44.

4- ومن هذه المراسيم: الأمر رقم 281/67 المؤرخ في 20-12-1967، يتعلق بالحفريات وحماية الأماكن والآثار التاريخية الطبيعية (ملغى) ج.ر.ج.ج 1967، العدد07.

5- الأمر رقم 67/75 المؤرخ في 26-09-1975، المتعلق برخصة البناء ورخصة تجزئة الأرض لأجل البناء ج.ر.ج.ج، العدد83، والقانون رقم 02/82/ المؤرخ في 1982/02/06، المتعلق برخصة البناء ورخصة تجزئة الأرض لأجل البناء، ج.ر.ج.ج، العدد06.

6- الأمر رقم 79/76 المؤرخ في 23-10-1976، والمتضمن قانون الصحة العامة، ج.ر.ج.ج العدد 1976.

7- المرسوم التنفيذي رقم 478/63، المؤرخ في 1993/12/20، المتعلق بحماية الشريط الساحلي والآثار السياحية، ج.ر.ج.ج 1963، العدد98.

- المرسوم التنفيذي رقم 55/72، المؤرخ في1972/03/21، يتضمن الشروط الصحية للحيوانات، ج.ر.ج.ج، العدد25.

- المرسوم التنفيذي رقم 45/73، يتضمن إحداث لجنة استشارية لتهيئة المناطق الصناعية، المؤرخ في1973/02/28، ج.ر. ج.ج، العدد20.

- المرسوم التنفيذي رقم 156/74، يتضمن إحداث لجنة وطنية للبيئة، المؤرخ في 1974/07/12، ر.ج.ج 1974، العدد59، والمعدل بالمرسوم 119/77 بإحداث وزارة الري واستصلاح الأراضي الذي ينهي عمل اللجنة الوطنية للبيئة، المؤرخ في 1977/08/15، ج.ر.ج.ج، العدد64.

- المرسوم التنفيذي رقم 11/78، يتضمن القانون الأساسي لأعوان الصيانة واستصلاح الأراضي وحماية البيئة، المؤرخ في 1978/02/04، ج.ر.ج.ج، العدد6.

-المرسوم التنفيذي رقم 135/81، المتضمن تعديل الأمر281/67 المتعلق بالحفريات وحماية الأماكن والآثار التاريخية والطبيعة ، المؤرخ في1981/06/27، ج.ر.ج.ج ، العدد26.

القرارات الوزارية التي تنظم بعض المجالات المتعلقة بحماية البيئة.[1]

تم البدء بوضع السياسة العامة لحماية البيئة ورسم خطوطها من خلال مجموعة من القوانين في شتى المجالات، وتماشيا مع الإعلان الختامي لندوة الأمم المتحدة حول البيئة باستوكهولم عام 1972، وفي إطار التحضير للمشاركة في هذا مؤتمر، نُظّم بالجزائر أول ملتقى وطني حول حماية البيئة، امتدت مجرياته من 05 إلى 09 ماي 1972، خلص هذا الأخير إلى أهمية إحداث "لجنة وطنية وزارية مشتركة" لدراسة الوضع البيئي الجزائري، تُقيم من خلاله حال المصادر الطبيعية ونطاق التلوث وحال الوسط البشري، وقد توصلت اللجنة إلى صياغة تقرير كشف عن معطيات متدهورة للوضع للبيئي[2]، بعدها استحدثت الجزائر اللجنة الوطنية للبيئة سنة 1974، بموجب المرسوم التنفيذي 74-156[3]، والتي تمثل اللبنة الأولى في مجال حماية البيئة، ليمتد فيما بعد إلى تشريعات وقوانين في وتعديلات دستورية.[4]

ب- المرحلة الثانية: كان للعوامل الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية، الأثر الواضح على تزايد استغلال الموارد الطبيعية التي تزخر بها الجزائر منذ بداية الثمانينات وإلى غاية بداية الألفية عند التعافي المالي بسبب ارتفاع أسعر النفط العالمية.

رغم أنه في هذه المرحلة من الناحية الدستورية لم يحدث أي تغيير جوهري على النهج الذي أخذ به المشرع في دستور 1976، حيث أجاز دستور 1989 و1996 للبرلمان التشريع في القضايا التي لها علاقة

1- أهم هذه القرارات: قرار وزارة الفلاحة، المؤرخ في 1964/06/02 المتعلقة بالحمى القلاعية،، ج.ر.ج.ج 1964، العدد06،

وقرار وزارة تجديد البناء والأشغال العمومية والنقل، المؤرخ في 1964/10/07 المتعلقة بالحمى القلاعية، ج.ر.ج.ج 1964، العدد41، قرار وزارة الفلاحة واستصلاح الأراضي، المؤرخ في 1966/05/30 المتعلقة بمقاومة طاعون الحيوانات، ج.ر.ج.ج 1966، العدد35، وقرار وزارة التعليم والبحث العلمي، المؤرخ في 1972/10/08 المتعلقة تحديد قائمة مقاييس علم البيئة، ج.ر .ج.ج، العدد13.

2- تمسكّت الجزائر بموقفها المعارض للطّرح الغربي لحماية البيئة في قمة الجزائر لدول عدم الانحياز، واعتبرت الشروط البيئية حجر عثرة أمام أفاق التنمية لها، فرفضت إدراجها في خياراتها الاقتصادية، مشيرة إلى أن المشاكل التي تعاني منها دول العالم الثالث لا تقتصر على تلك المطروحة في مؤتمر استوكهولوم بل تتمحور أساساً في ظواهر التخلف والفقر والبطالة والأوبئة والأمراض، أنظر، دعموش فاطمة الزهراء، سياسة التخطيط البيئي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون فرع: " تحولات الدولة، كلية الحقوق جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2010، ص ص16 و17.

3- المرسوم لتنفيذي رقم، 156/74، مرجع سابق.

4- إلياس شاهد، عبد النعيم دفرور، البيئة ومقومات حمايتها في الجزائر، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي العدد 02، الجزائر، ديسمبر 2016، ص60.

ببعض المجالات الخاصة بحماية البيئة(الحق في البيئة وفي التنمية والتراث الثقافي...)، وحدث تغيير شكلي تمثل في ترتيب بعض المواد والفقرات.[1]

تجسدت مرحلة الاهتمام بالبيئة، بصدور العديد القوانين والمراسيم التنظيمية الملحق بها، حيث كانت البداية بصدور القانون رقم 03/83، الذي جاء على خليفة التدهور البيئي الذي عرفته الجزائر، بسبب التنمية المعتمدة بعد الاستقلال، فارتكز هذا القانون على مبادئ وأهداف أساسية لحماية البيئة، لا سيما وقايتها من كافة أشكال التلوث وحماية الموارد الطبيعة، وتحسين إطار المعيشة ونوعيته.[2]

كما جاء هذا القانون ليضفي الحماية على ثلاثة مجالات أولها، حماية الطبيعة بعناصرها الحية(الحيوانات والنباتات)، والجامدة(المحميات الطبيعية والحظائر الوطنية)، ثانيها، يتعلق بحماية أوساط الاستقبال(الهواء، المياه، التربة وما يتعلق بهم)، وثالثها حماية البيئة من المضار التي تتعرض لها خلال النشاطات الخطرة وعناصرها(المنشآت المصنفة، النفايات ومعالجتها، حماية البيئة من ألأنشطة والمواد الخطرة، والمواد الكيماوية).[3]

بعد صدور القانون رقم 83-03، تدعمت المنظومة التشريعية المتعلقة بالبيئة، بالكثير من النصوص والمراسيم التنظيمية التي تنظم المجالات البيئة، مثل المياه، الصحة، الغابات، التهيئة العمرانية، والتراث الثقافي، وسعى المشرع من خلالها إلى تدعيم الإطار القانوني في مجال المحافظة على البيئة، منها دراسة التأثير، إنشاء المرصد الوطني للبيئة، وتحديد القواعد البيئية للمنشآت المصنفة.[4]

الفرع الثاني: طور الحماية الشاملة للبيئة

تأثرت الكثير من التشريعات الوطنية بنتائج قمة البيئة والبشرية لعام 1972، فسعت إلى سن تشريعات تشمل الحماية العامة للبيئة، وتأثر المشرع الجزائري بهذه الحركية العالمية في مجال التشريع البيئي، فحاول مواكبة هذه التطورات، وكان اقتداؤه بالمشرع الفرنسي واضحا للعيان في الكثير من النصوص والآليات.

1- علي سعيداني، أسس ومبادئ قانون البيئة، مرجع سابق، ص43.

2- المواد من 02 على 04 من القانون رقم 03/83، المؤرخ في 05 فبراير 1983، المتعلق بحماية البيئة، ج.ر، ج،ج، العدد06.

3- المواد 109 إلى 118 من القانون رقم 03/83، مرجع سابق

4- قانون المياه، قانون الصحة، قانون الغابات، قانون التهيئة العمرانية، التراث الثقافي، دراسة التأثير، المرصد الوطني للبيئة، والمنشآت المصنفة...إلخ

أولا–في التشريع الفرنسي: تبنى المشرع الفرنسي مبادئ استكهولم إلى غاية صدور قانون رقم108/95 المعزز بمبادئ قمة الأرض المنعقدة بمدينة ري ودي جانيرو البرازيلية سنة 1992.

أ–التبني التشريعي لمبادئ حماية البيئة: عند حلول الثمانينات صدرت بعض التشريعات الخاصة بحماية البيئة كقوانين التهيئة العمرانية، أو منح رخص البناء، والتجزئة والهدم[1]، وفي عام 1983 جاء القانون رقم 583 المتعلق بالتلوث العام بالزيت ومشتقاته المعدل بالقانون رقم 444 لعام 1990[2]، بعد ذلك صدر المرسوم المؤرخ 1983/09/09 المعدل والمتعلق بمخطط شغل الأراضي، وكذا المرسوم رقم1262/83 المتعلق بشهادة التعمير.[3]

أما في التسعينات فسن المشرع الفرنسي عدة تشريعات متعلقة بحماية البيئة، نخص بالذكر القانون رقم 92/ 646 المؤرخ في1992/07/13، المتعلق بالتخلص من النفايات الناجمة عن نشاطات المنشآت المصنفة، وقانون المياه الصادر في 03 يناير عام 1992، الذي ينص على أن الماء جزأ من الثروة العامة للأمة.[4]

واتخذت فرنسا عدة استراتيجيات لحماية للبيئة أهمها، المخطط الأخضر والمخطط الوطني للبيئة، والإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة والتحولات الإيكولوجية[5]، والإستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي، ويبقى أهم قانون صدر لتدعيم حماية البيئة في فرنسا هو القانون المسمى بقانون بارني نسبة إلى وزير البيئة آنذاك ميشيل بارنييه عام1995، وأهم ما تضمنه هذا القانون الوقاية من التلوث وتسيير النفايات، والوقاية من الأخطار الطبيعية....إلخ.[6]

ب–التكريس الدستوري للبيئة: تتميز هذه المرحلة بدسترة الحق في البيئة، عن طريق ميثاق البيئة في التعديل الدستوري 2004، واعتبرت ديباجة هذا الدستور أن حماية البيئة وتحسينها، واجب على كل شخص[7]، ولتجسيد ذلك تبنت فرنسا العديد من الآليات والاستراتيجيات من أجل تدارك تأخرها الأوروبي في مجال حماية البيئة، فقد سطرت ابتداء من عام 2004 الإستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي، وحددت

1– النظام القانوني لحماية البيئة في ظل التشريع الجزائري، مرجع سابق.

2– عادل ماهر الألفي، مرجع سابق، ص67.

3– النظام القانوني لحماية البيئة في ظل التشريع الجزائري، المرجع السابق.

4– عادل ماهر الألفي، مرجع سابق، ص128.

5 –Michel Prieur; et les Autre;Ibid;PPp 46; 47et 48.

6– علواني امبارك، مرجع سابق، ص 181 وما بعدها.

7– خالد مصطفى فهمي، مرجع سابق، ص 26، كما أكد ميثاق البيئة الفرنسي على هذا الأمر :
« Tout personne a la devoir se prendre part a la préservation et l'amélioration de l'environnement ».

268 التزاما في شكل دليل، منها الديمقراطية التشاركية، والحوكمة البيئية الجديدة، وتنظيم الندوات الوطنية البيئية المحددة لكيفيات تحديث لقواعد العامة للبيئة لأعوام2014،2013 2012، وإدراج السياسة البيئية ضمن المخطط الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية[1]، كما احتضن فرنسا القمة العالمية للمناخ عام 2015، ودعت ابتداء من نهاية 2016 إلى تبني ميثاق عالمي للبيئة، وفي شهر يوليو 2018 أقر مجلس النواب الفرنسي في قراءة أولى إدراج فقرة في البند الأول من دستور فرنسا تنص على مبدأ حماية البيئة والتنوع الحيوي والتصدي للتغير المناخي الذي يتسبب فيه الإنسان عبر أنشطته.[2]

ثانيا– في التشريع الجزائري: أملت الحركية الاقتصادية العالمية والوطنية المتقلبة منذ عام 2000 إلى يومنا هذا، المتأثرة بالتطور التكنولوجي والتقني، والتي أثرت على الموارد البيئة المحلية والعالمية، على الجزائر ضرورة التوفيق بين تنفيذا التزاماتها الدولية، وحماية البيئة في إطار تنموي مستدام.

أ–التكريس التشريعي والدستوري لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة: طغى على النصوص التشريعية في بداية هذه الاهتمام مصطلح التنمية المستدامة، الذي ألقى بثقله على الترسانة القانونية والتنظيمية التي أصدرها المشرع الجزائري، من أجل إرساء قواعد تحمي حق الأجيال الحالية والمستقبلية.

استجابة للمعايير الدولية التي أفرتها التغيرات التي مست النظام العالمي الدولي، والرامية إلى تعزيز وسائل الحماية عن طريق تفعيل آليات التعاون الدولي في إيجاد مكينيزمات لتشخيص الأخطار المحدقة بالعناصر البيئية، خاصة مع الاستعمال ألا متناهي وغير المتوازن للموارد الطبيعية.[3]

الأمر الذي أدى بالمشرع الجزائري إلى إلغاء القانون رقم 03/83 الذي اعتراه الكثير من النقائص، وسن القانون الإطار لحماية البيئة رقم 10/03، حاول فيه الاستجابة للمعايير ولالتزاماتها الدولية في مجال الحماية، أدرج فيه المبادئ والأهداف والآليات العالمية، محاولا مراعاة الخصوصية الجزائرية، المبادئ العامة التي جاء به هذا القانون.[4]

1– Michel Prieur; et les Autre;Ibid;;P 48 a la p 55.

2–إدراج مبدأ حماية البيئة في الدستور الفرنسي: مكسب أم نفخ في الرماد؟ منشور بتاريخ 2018/07/17، على الموقع https://www.mc-doualiya.com/chronicles/evironnement-mcd/20180717- تاريخ التصفح 2021/03/25.

3– تؤدي لتحقيق التنمية المستدامة، بإدماج التقنيات التكنولوجية، والتقليل من هيمنة الدولة على وسائل الحماية، وإشراك كافة فوعل المجتمع(سلطة، جمعيات، مجتمع مدني، أفراد) في عملية الحماية.

4– مبدأ المحافظة على التنوع البيولوجي، مبدأ عدم تدهور الموارد الطبيعية، مبدآ الاستبدال، مبدأ الإدماج، مبدأ النشاط الوقائي وتصحيح الأضرار البيئية بالأولوية عند المصدر، مبدأ الحيطة، مبدأ الملوث الدافع، ومبدأ الإعلام والمشاركة، انظر، المادة 03، من القانون رقم 10/03، مرجع سابق.

ووضع المشرع خمس أدوات لتسير البيئة، اشتملت على خمسة عناصر أساسية، أولا، الحق في الإعلام البيئي لكل شخص طبيعي أو معنوي، ثانيا، ألزم الإدارة(الدولة) بضبط قيم القصوى ومستوى الإنذار فيما تعلق بالهواء والماء والتربة، ثالثا، أجبر الوزارة المكلفة بالبيئة بإعداد مخطط وطني يشمل الأنشطة البيئية، رابعا، أخضع كل مشاريع التنمية والمنشآت والهياكل والمصانع...إلى دراسة التأثير، وخامسا، يتضمن الأنظمة القانونية الخاصة المتمثلة في المؤسسات المصنفة والمجالات المحمية.

وجعل المشرع الجمعيات الناشطة في المجال البيئي، كآلية من آليات الرقابة على حماية البيئة،كما تناول القانون مجالات الحماية المتمثلة في التنوع البيولوجي، الهواء، الماء والأوساط المائية، الأرض وباطن الأرض، الأوساط الصحرواية، والإطار المعيشي، وحدد مقتضيات الحماية من الأضرار الكيماوية، والأضرار السمعية التي تلحق بالبيئة، وختم المشرع القانون بأحكام خاصة وأحكام جزائية[1].

ويعد القانون رقم 03-10 أهم قانون في مجال حماية البيئة، وأدمج المشرع الجزائري حماية البيئة في إطار التنمية في ترسانة من النصوص القانونية، منها ما جاء قبل صدور القانون الإطار والتي مهدت لتكوين معالم قانون يحمي البيئة في الجزائر، تعلقت هذه القوانين بتهيئة الإقليم، ومعالجة مسالة النفايات، تثمين الساحل، ربط السياحة بالحماية البيئة، ومنها ما جاء بعد صدور هذا القانون مثل، قانون الكوارث الطبيعية، المياه، المدينة، التوجيه الفلاحي، المجالات المحمية...

ب-التكريس الدستوري لحماية البيئة: حاول المؤسس الدستور التوفيق بين متطلبات الحماية الوطنية للبيئة، بالإبقاء على نفس النهج في مجال اختصاص السلطة التشريعية في سن القوانين التي تنظم آليات حماية البيئة، وبين متطلبات الوفاء بالالتزامات الدولية ومسايرة الحركة العالمية المتسارعة في مجال حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، وظهر ذلك من خلال التعديل الدستوري الدستوري لعام 2016 واعتراف بجملة من الحقوق البيئية، أهممها الحق في البيئة[2]، والتي أكدها في إطار المقاربة الحديثة في إطار الجزائر الجديدة في التعديل الدستوري لعام 2020[3].

الفرع الثالث: المفهوم القانوني الضيق للبيئة

رغم ما يعتري لفظة البيئة من صعوبات واختلافات فقهية في شتى أنواع المفاهيم، إلا أن التشريعات الداخلية ساهمت في البحث عن تحديد مضامين البيئة باعتباره من قيم المجتمع الواجب حمايتها.

1- المواد 05 إلى 110 من القانون رقم 10/03، مرجع سابق.

2- المادة 68 من القانون رقم 01/16، مرجع سابق.

3- المادة 68 من المرسوم الرئاسي، رقم 442/20، مرجع سابق.

أولا–الصعوبات الفقهية في تعريف البيئة: الباحث في موضوع البيئة يجد أن الاستخدام والانتشار المكثف لهذا المصطلح في كافات مجالات المعرفة، أدى على اكتسابه مفاهيم متعددة بتعدد تلك المعارف والعلوم، مما جعله مفهوما علميا معقد وأقل فهما، رغم أهمية البالغة في لمستقبل الإنسان والمجتمع.

حيث شكك العديد من الفقهاء في إمكانية وضع تعريف محدد وواضح للبيئة، وخاصة من الجانب القانوني، باعتبارها قيمة من القيم التي يسعى القانون للحفاظ عليها، بل إن البعض منهم لم يتردد في القول بأن البيئية عبارة عن كلمة لا تعني شيئا لأنها تعني كل شيء[1]، وحسب الفقه تكمن الصعوبة في:

أ–عدم وضح نطاقهه بصورة دقيقة: يؤكد الفقيه جون بيناتال في تقريره المقدم في المؤتمر الفرنسي السابع عشر لعلم الإجرام عام 1979، أن أول صعوبة تقابل الباحث في مجال الإجرام البيئي تتعلق أساسا بكون مصطلح البيئية مبهم وغامض، ونطاقه غير واضح أو غير محدد بصورة دقيقة.[2]

ب–التناقض بين المضمون والمحيط: يلاحظ الفقيه لانفرزين، أن كلمة البيئة تطابق فكرة واضحة في مضمونها، غير أنها غير محددة فيما يحيط بها.[3]

ج– الطابع غير الثابت للمفهوم: حيث يرى ميشال بريو أن البيئة مفهوم متقلب، متغير، ومتلون.[4]

د–الطابع الزئبقي لمعنى لفظة البيئة: يرى الفقيه ديسبا بأن البيئة بالنسبة لرجل القانون نوع من الزئبق الذي نعتقد أننا أدركناه في حين أنه يختفي، نظرا لتشكيكه في إمكانية وضع تعريف لها، باعتبار البيئة قيمة يسعى القانون للحفاظ عليها.[5]

1– طارق إبراهيم الدسوقي عطية، النظام القانوني لحماية البيئة في ضوء التشريعات العربية والمقارنة، مرجع سابق، ص98.

2– Jean.Pinatel; Introduction au Problème De Délinquance Ecologique; Actes Du Xu Congres Francais De Criminologie; Nice: France;1979; P1.

3– طارق إبراهيم الدسوقي عطية، النظام القانوني لحماية البيئة في ضوء التشريعات العربية والمقارنة، المرجع السابق، ص98.

4 –Michel Prieur; et les Autre;Ibid; P1.

5– أمينة ريحاني، الحماية الإدارية للبيئة في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في ميدان الحقوق والعلوم السياسية تخصص: النشاط الإداري والمسؤولية الإدارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016/2015، ص18.

هـ–صعوبة التفريق بين المفاهيم العلمية والمفاهيم القانونية: حيث يرى الفقيه قيبنسكي ضرورة التفرقة بين كلا المفهومين العلمي والقانوني للبيئة، بحيث يتم الاستناد إلى تعريف واحد متجانس من الناحية العلمية، بغض النظر عما إذا كان هذا التعريف يجد ما يعبر عنه في التشريع.[1]

ثانيا–طبيعة قانون حماية البيئة: ذهب الفقه القانوني إلى اتجاهين للتعرف على طبيعته القانونية ومكانته بين سائر فروع القانون وهما:

أ–الرأي الأول: اعتبار قانون حماية البيئة هو أحد فروع القانون العام، وبالتالي يسرى عليه المناهج الفنية المعروفة في تلك الفروع.

ب–الرأي الثاني: اعتبار قانون حماية البيئة هو فرع مستقل وأصيل من فروع علم القانون ويخضع لنظريات مستقلة تهيمن عليه، ولها ذاتيتها التي تميزها عن غيرها في فروع القانون العام أو الخاص ومصادره المتعددة وأهمها القانون الجنائي والقانون الدولي وقانون العقوبات والقانون الخاص والقانون العام والقانون المدني والقانون الإداري وغيره من القوانين وأفرعه المختلفة.[2]

ثالثا– أثر التعريفات الفقهية للبيئة في تحديد التعريف القانوني للبيئة: انعكس الاختلاف حول تعريف البيئة من الناحية الفقهية على تعريفها من الناحية القانونية، ذلك أن المشرعين في محاولاتهم تعريف البينة، باعتبارها محال للقانونية اتجهوا اتجاهين:

أ–أصحاب الاتجاه الضيق:

1–القانون الفرنسي الخاص بالمنشآت المصنفة: أعطى المشرع الفرنسي مفهوما ضيقا للبيئة في القانون الصادر في 19 جويلية 1976 الخاص بالمنشآت المصنفة، إذ أنها تتعلق بالطبيعة فقط مستبعدا المواقع الطبيعية السياحية، وعرفها:« تلك الناتجة من العلوم الطبيعية، والمطبقة على المجتمعات الإنسانية.»[3]

كما جاء التشريع الفرنسي خاليا من وضع تعريف محدد لهذه الكلمة، بطرح أمثلة لبعض عناصرها، نجده قد اعتبر هذه العناصر أرثا مشتركا للأمة في المادة 1/110 القانون الفرنسي المتعلق بالبيئة، الواجب الحماية وذلك بقوله: « إن الفضاء والمصادر الطبيعية والمواقع السياحية ونوعية الهواء والمحيط الحيواني

1– طارق إبراهيم الدسوقي عطية، النظام القانوني لحماية البيئة في ضوء التشريعات العربية والمقارنة، مرجع سابق، ص98.

2– سحر مصطفى حافظ، مرجع سابق، ص134.

3– عادل ماهر الالفي، مرجع سابق، ص116.

والنباتي والتنوع البيولوجي، يعد كل هذا جزا من الملكية العامة للأمة، وبالتالي يصعب إيجاد تعريف جامع مانع للبيئة» .[1]

2-التشريع الليبي 1982: رغم تبني معظم التشريعات العربية المفهوم الواسع للبيئة، أخذ المشرع الليبي بالمفهوم الضيق لها، والذي يتناول العناصر الطبيعية للبيئة فقط بقوله: «البيئة هي المحيط الذي يعيش فيه الإنسان وجميع الكائنات الحية، ويشل الهواء والماء التربة والغذاء».[2]

3- التشريع البرازيلي: من بين التشريعات التي أخذت بالمفهوم الضيق التشريع البرازيلي، حيث واقتصرت الحماية على العناصر الطبيعية اللازمة لبيئة متوازنة كالماء، والهواء، والتربة والمناجم والنبات والحيوان فقط.[3]

الفرع الرابع: المفهوم القانوني الموسع للبيئة

سلكت الكثير من التشريعات في تحديد المفهوم القانوني مسلكا يشمل الوسط الطبيعي بعناصره التي وجدت قبل ظهور الإنسان، ولكن هذا الأخير بما وهبه الله من عقل، وما سخر له من موارد، شيد العديد من الأوساط الصناعية والحضارية والثقافية، وعندما أهدرها حاوول حمايتها.

أولا- في التشريعات المقارنة:

1-القانون الفرنسي الخاص بحماية الطبيعة: عرف البيئة على أساس المفهوم الواسع في القانون الصادر في 10 جويلية 1976 بشأن حماية البيئة، وحسب هذا القانون فالبيئة مصطلح يعبر عن عناصر الطبيعة (مجالات حيوانية، نباتية، وتوازن بيئي)، الموارد الطبيعية(ماء، هواء، أرض، ومناجم)، والأماكن والمواقع الطبيعية.[4]

2-القانون الإنجليزي: تنص الفقرة الثانية من (المادة 1) من القانون الإنجليزي الصادر عام 1990، بشأن حماية البيئة على «أن البيئة تتكون من بعض الأوعية التي يمارس الإنسان فيها أنشطته من هواء وماء وتربة، والمواد المحيطة بالهواء والمنشآت الطبيعية والصناعية التي يقيمها الإنسان ».[5]

1- القانون الفرنسي رقم 95/ 108 المتعلق بحماية البيئة والذي تم من خلاله تبني مبادئ مؤتمر استكهولم وريو بالبرازيلية.

2- عادل السيد محمد علي، مرجع سابق، ص11.

3- علي عدنان الفيل، مرجع سابق، ص201.

4 -Michel Prieur; et les Autre; Ibid; P2 et3.

- Les deux sens habituels du mot environnement il subsiste néanmoins deux sens différent dans la langue; celui qui est issue des sciences de la nature el applique aux sociétés humaines

5- عادل ماهر الألفي، مرجع سابق، ص117

3-المشرع المصري: تبنى المفهوم الواسع للبيئة بموجب القانون رقم 1994/04 بأنها« المحيط الحيوي من جهة، وما يقمه الإنسان من منشآت، وبالتالي فهو يجمع بين العناصر الطبيعية والبشرية المكفولة بالحماية القانونية[1]، فتعريفه للبيئة أكثر اتساعا حيث أضاف العناصر التي يتدخل الإنسان في إيجادها».[2]

4- المشرع المغربي: نجد التشريع المغربي رقم 11-03 المتعلق بحماية البيئة، عرف البيئة على أنها: « مجموعة العناصر الطبيعية والمنشآت البشرية، وكذا العوامل الاقتصادية والاجتماعية، التي تمكن من وجود الكائنات الحية والأنشطة الإنسانية، وتساعد على تطورها».[3]

5- المشرع التونسي: عرف البيئة تعريفا واسعا في القانون رقم 91 الصادر في عام 1983، حيث نصت (المادة 2) على أن: «العالم المادي بما فيه الأرض والهواء والبحر والمياه الجوفية والسطحية وكذلك المساحات الطبيعة والمناظر الطبيعية والمواقع المتميزة، ومختلف أصناف الحيوانات والنباتات»[4]، وتشمل أيضا «مجموعة النظم الاجتماعية والثقافية التي يعيش فيها الإنسان والكائنات الحية الأخرى ويستمدون منها قوتهم ويؤدون فيها نشاطهم».[5]

ثانيا- في التشريع الجزائري: لم يعط القانون رقم 03/83[6] تعريفا محددا للبيئة، ولكنه عرفها من خلال منظوره لحمايتها بمفهومها الشامل من خلال الرجوع إلى القواعد العامة، وعدم الاقتصار على عنصر واحد، فشمل القانون حماية الطبيعة، والحفاظ على فصائل الحيوانات والنباتات والإبقاء على التوازنات البيولوجية، والمحافظة على الموارد الطبيعية من جميع أسباب التدهور، وركز بصفة أساسية في المواد 102، 103 على الوقاية من الأخطار التي تحدثها الإشعاعات اللأيونية وحماية البيئة من النفايات والمواد الكيماوية.[7]

1- المادة الأولى من القانون المصري رقم 4 الصادر في 1994/04/04، المتعلق بالبيئة، ج.ر، مصر، العدد 5، الصادرة بتاريخ 1994/02/03، المعدل بالقانون رقم 2009/09، المؤرخ في 25 فبراير 2009، ج.ر، مصر، العدد 9 مكرر، أول مارس 2009، المعدل والمتمم بالقانون رقم 105/2015، ج..ر، مصر، العدد 42 مكرر (أ)، المؤرخة في 2015/10/19.

2- ماجد راغب الحلو، مرجع سابق، ص 77.

3- ابن عطية بوعبدالله، مقال التكييف المقاصدي للبيئة، منشور بمجلة Revue droit international et développement، جامعة ابن باديس مستغانم، المجلد 3، العدد 1، الجزائر، 2015/06/15، ص 34.

4- سهيل محمد العزام، مرجع سابق، ص28.

5- عادل السيد محمد علي، مرجع سابق، ص11.

6- القانون رقم 03/83، مرجع سابق.

7- سهيل محمد العزام، مرجع سابق، ص29.

وجاء في (المادة 4) من القانون رقم 10/03 منه « تتكون البيئة من الموارد الطبيعية اللاحيوية والحيوي، كالهواء، الماء، الأرض، باطن الأرض، النباتات والحيوان، بما في ذلك التراث الوراثي، وأشكال التفاعل بين هذه الموارد، وكذا الأماكن والمناظر والمعالم الطبيعية».[1]

وعليه يعتبر قانون للبيئة عام 1983 بمثابة القاعدة الرئيسية للمنظومة التشريعية المتعلقة بحماية البيئة، وبعد مرور عشرين عاما من صدور هذا القانون، رأى المشرع ضرورة إصدار قانون جديد يتعلق بحماية البيئة وهو القانون رقم 10/03، أملته للمعطيات الجديدة التي عرفها العالم، لاسيما التطور التكنولوجي والحضاري[2] ، وفي هذا الإطار نسجل جملة من الملاحظات على موقف المشرع الجزائري:

أ-حول محتوى القانون، يرى بعض القانونيين أن المشرع لم يعر اهتمام كاف في الأخذ بأي من الاتجاهين الموسع أو الضيق، بل اكتفى بتعديد عناصر البيئة محل الحماية(المادة 04 من القانون) 10/03، ومنهم من يرى أنه أخذ بالمفهوم الواسع في تعريف البيئة وفقا للمادة 04 من القانون 03-10. [3]

ب- تأثر المشرع الجزائري بالتعريف الوارد في (المادة 2/10) من الاتفاقية الدولية عن المسؤولية المدنية للضرر الناتج عن أنشطة خطرة على البيئة والتي تسمى اتفاقية Lugano 1993. [4]

ج- لم يتطرق المشرع إلى تعريف البيئة خلاف الكثير من القوانين العربية، التي ربطت بين المفهوم حماية البيئة وضرورة تحديد مفهوم دقيق لمحل هذه الحماية بغض النظر عن كان اتجاها موسعا أو ضيقا.[1]

1- المادة 04 من القانون رقم 03-10، مرجع سابق.

2- مرجع فاطنة طاوسي، مرجع سابق، ص 12.

3- أحمد لكحل، مرجع سابق، ص38.

4- Convention Sur La Responsabilité Civile Des Dommages Résultant D'activités Dangereuses Pour L'environnement; Lugano; 21.06.1993; Série Des Traités Européens-N° 150; sur site; https://www.coe.int/en/web/conventions/full-list/-/conventions /rms/ 168007 c084; date de consultation :03/06/2021

Article 2/10 de la Convention Lugano : L'«environnement» comprend:

–les ressources naturelles abiotiques et biotiques, telles que l'air, l'eau, le sol, la faune et la flore, et l'interaction entre les mêmes facteurs; les biens qui composent l'héritage culturel; et les aspects Caractéristiques du paysage.

-Article 04 de la loi 03/10 : L'environnement comprend les ressources naturelles abiotiques et biologiques, telles que l'air, l'eau, la terre, le sous-sol, les plantes et les animaux, y compris le patrimoine héréditaire, les formes d'interaction entre ces ressources, ainsi que les lieux, les paysages et les éléments naturels.

د- انتهج المشرع الجزائري نهج المشرع الفرنسي في تعريفه للبيئة، بحيث قام بحصر مدلول البيئة ضمن العناصر الطبيعية[2]، وهذا في إطار ضبط المفاهيم والمصطلحات الخاصة بقانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، حيث جاء في هذا القانون(المادة7/4): المجال المحمي، الفضاء الطبيعي، المد الجغرافي، التنوع البيولوجي، النظام البيئي، البيئة، التلوث، والموقع الجغرافي.

هـ- حصر مدلول البيئة موضوع الحماية القانونية في العناصر الطبيعية سواء الحيوية أو اللاحيوية، دون العناصر التي يتدخل الإنسان في إيجادها، وهو بذلك يتناقض، مع ما يتوخاه (المشرع الجزائري) في نصوص قانونية أخرى ذات صلة بالبيئة كما هو الحال بالنسبة لقانون 90-29 المعدل والمتمم المتعلق بالتهيئة والتعمير والذي يهدف من خلاله إلى حماية وتنظيم النشاط العمراني[3]، وكذا القانون 98-04 المتعلق بحماية التراث الثقافي والذي يهدف على حماية التراث الثقافي والمادي للنشاط الإنساني.[4]

وعليه نميل إلى الرأي القائل[5] بأن المشرع الجزائري ركز على الموارد الطبيعية والموروث الوراثي وأبقى الغموض[6] حول ما يشيده الإنسان من منشآت والتي يستخدمها الإنسان في الأطر البيئية وتؤثر عليها سلبا وإيجابا، وعلى هذا الأساس يتعين على المشرع الجزائري أن يوسع في مدلول البيئة الذي تبناه في مضمون (المادة 7) من القانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة بإضافة العناصر الاصطناعية، باعتبار هذا القانون هو الإطار العام للحماية.[7]

يلاحظ على هذه التعريفات أنها اقتربت من المفهوم الاصطلاحي للبيئة، إلا أنها ركزت على العناصر المكونة للمحيط البيئي وما يشمله من تفاعلات وعلاقات، كما يسجل على هذه التعريفات أنها جاءت بصيغة فضفاضة تضفي نوعا من الغموض على المعنى غير المقبول من الناحية القانونية،

1- فمثلا المشرع الليبي اخذ بالاتجاه الضيق لمفهوم البيئة وعرفها في المادة 02 من القانون رقم 07 لعام 1982 على أنها: المحيط الذي يعيش فيه الإنسان وجميع الكائنات الحية، ويشمل الهواء والماء والتربة والغذاء. أنظر: محمد المهدي بكراوي، المرجع السابق، ص30 .

2- لفظة الطبيعة ليست مرادفة للبيئة، بل مجرد جزء من البيئة.

3- لقانون رقم 29/90، المؤرخ في 1990/12/01 المتعلق بالتهيئة والتعمير، المعدل والمتمم بموجب القانون رقم 05/04 المؤرخ في 14 أوت 2004، ج ر،ج، ج، العدد 51.

4- القانون رقم 04/98 المتعلق بحماية التراث الثقافي، مرجع سابق.

5- محمد الروبي، مرجع سابق، ص220.

6- تبنى المشرع الفرنسي في تشريعاته البيئية لمفهوم المضيق تارة و المفهوم الموسع تارة أخرى، قد أضفى على مصطلح البيئة غموضا أكثر من الناحية القانونية، مما زاد الأمر تعقيد، أنظر، عادل ماهر الألفي، مرجع سابق، ص117.

7- حسونة عبد الغاني، مرجع سابق ، ص15.

واستعمال بعض المصطلحات الباهتة كمصطلح التراث الوراثي والمعالم الطبيعية، مما يدل على اتساع ماهية البيئة وكثرة استعمالاتها، وقد يوحي ذلك على رغبة المشرع البيئي توفير الحماية لكل ما يحيط الإنسان من عناصر بيئية.[1]

المبحث الثاني

التنمية بين المفهوم الاقتصادي والتأطير القانوني

القانون البيئي هدفه الأساسي هو حماية البيئة ومكوناتها، هذا القانون خضع لعدة تغيرات جوهرية، تمثلت في دمج القضايا المختلفة لحقوق الإنسان والتنمية في المجال البيئي، ومنه تجاوز القانون البيئي هدفه الأساسي ليصبح جزءا من مسار أوسع للتنمية المستدامة، ودخل مفهوم التنمية المستدامة في جميع القوانين الوطنية لحماية البيئة، وهيمن على الأهداف والآليات، فصارت(التنمية المستدامة) نموذجا جديدا لتعديل وبناء القانون البيئي، مما دفع بالبعض منحها الأسبقية في حفظ البيئة، فيما ذهب آخرون إلى القول أنها قوة دافعة وراء دعم السياسات البيئية المبتكرة، لأنها تجاوزت المفاهيم الكلاسيكية بين القانون والإيكولوجيا، أو المعارضة بين الإيكولوجيا والاقتصاد وهو ما يميز القانون البيئي، وعليه مفهوم التنمية المستدامة أحدث ثورة قانونية حقيقية، كان لزاما علينا الوقوف عند مضامينها تحليل مفهومها، من خلال تحديد نشأة مفهوم التنمية المستدامة، والتطرق إلى الجذور المتشابكة والمتداخلة لتطور التنمية المستدامة ونشرها على المستوى الدولي، كما تم تقصي كيفية نشر ودمج المفهوم في مختلف التشريعات الوطنية.

المطلب الأول: نشأة مفهوم التنمية المستدامة.

المطلب الثاني: الجذور المتشابكة للتنمية المستدامة.

المطلب الثالث: نشر التنمية المستدامة في القوانين الوطنية.

1- عادل السيد محمد علي، مرجع سابق، ص11.

المطلب الأول

نشأة مفهوم التنمية المستدامة

تعرض مفهوم التنمية المستدامة[1]، إلى عدة منعطفات حاسمة، كان لها الأثر البارز في تحديد المدلول اللغوي والاصطلاحي الغامض للفظة التنمية المستدامة، مع ضرورة الوقوف على خاصية الغموض في مفهومها الوارد في تعريف لجنة التنمية، وإيضاح دور المبادئ التأسيسية والأهداف والخصائص، باعتبارها مرتكزات أساسية في تحديد مضمون التنمية المستدامة، ودور الأبعاد الأساسية والثانوية في إيضاح معاني التنمية المستدامة.

الفرع الأول: المدلول اللغوي للفظتي التنمية والاستدامة.

الفرع الثاني: خاصية الغموض المرتبطة بمفهوم التنمية المستدامة.

الفرع الثالث: تحديد مفهوم التنمية المستدامة بالرجوع إلى المرتكزات الأساسية الدولية.

الفرع الرابع: تحديد مفهوم التنمية المستدامة بالرجوع إلى أبعادها.

الفرع الأول: المدلول اللغوي للفظتي التنمية والاستدامة

لفظة التنمية المستدامة اعتراها الغموض وعدم الوضوح، وهي دمج لكلمتين تختلفان في المعنى والمبنى، مما يجرنا إلى الوقوف على معناها اللغوي والاصطلاحي.

أولا: المعنى اللغوي للتنمية المستدامة

أ –معنى التنمية:

1–في اللغة العربية: التَّنْمَيةُ مصدر نَمَّى على وزن (فَعَّل) بالتشديد، (والمصدر) اصطلاحا هو (اسم الحدث) أي اسم يدل على الحدث (الفعل)، ومضارعه (يُنَمِي) فعل معتل اللام ومصدره (تنميا)[2]، ولكنهم

1– أطلق على التنمية المستدامة مجموعة من المصطلحات منها التنمية التضامنية والتنمية البشرية والتنمية المتواصلة والتنمية الشاملة والتنمية الايكولوجية وغيرها، والتقى الجميع على توحيد هذه المصطلحات في مصطلح واحد وهو التنمية المستدامة،أنظر، عبد الرحمن العايب، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية، في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2011/2010، ص5.

2– صفاء الدين محمد عبد الحكيم الصافي، مرجع سابق، ص 121.

قالوا في مثل هذا يجب حذف ياء التفعيل وتعوض عنها (التاء) فيصير وزنه (تفعلة) أي (تَنْمَية)، مثل زَكَى يُزَكِي تَزْكِيا، ولكن حسب القاعدة يكون (تَزْكِيَةٌ) ومثله كذلك سَمَى يُسَمَّى تَسْمِيَةٌ.[1]

وكما ورد في القرآن بمعنى النَمَّا والزيادة والصلاح والطهر والإنبات والتنشئة والارتفاع والبروز وهو معنى أوسع من مجرد الزيادة كما ونوعا قال تعالى: ﴿قد افلح من زكاها﴾[2]، يتضح لنا مم تقدم أن التَنْمِيةُ لغة هي اسم الحدث الدال على تغير الشيء في ذاته، أو في موضوعه نحو الزيادة أو الارتقاء وهذا المعنى اللغوي يقترب من المعنى الاصطلاحي للتمنية.

2- التنمية في اللغة الإنجليزية: تشتق كلمة Développement في اللغة الإنجليزية من الفعل To Dévelop ومعناه في بعض المعاجم القانونية ينمي(بتشديد الميم)، يحسن(بتشديد السين)، يربي (بتشديد الباء)، وكذلك تعني النهوض بالشيء أو العمل على إنشاءه أو تقدمه أو حسن تطوره وازدهاره.[3]

3-التنمية في اللغة الفرنسية: لا يختلف مدلول الفعل كثير Développer عن معناه الإنجليزي، وقد غلب على الأذهان استخدام المصدر من هذا الفعل للدلالة على تطور المستعمرات السابقة، فالحالة التي نسميها في اللغة العربية(التخلف) يقال عنها بالإنجليزية بطيء في النمو أو نقص فيه -Under Développent بالمقارنة مع البلدان التي جاوزت مرحلة الطفولة والصبا واكتملت لها عناصر القوة.[4]

أما قاموس اللغة الفرنسية: هي النمو؛ تطور، التوسع؛ التقدم؛ ازدهار، والزيادة؛ لذا يجب فهم التنمية على أنها تطور كمي أو نوعي نحو الأفضل؛ ولذلك فهو مصطلح غامض وبمعنى خاص جدا.[5]

4- الفرق بين المفاهيم اللغوية للتنمية: إن إطلاق هذا اللفظ على المفهوم الأوروبي يشوه اللفظ العربي، فالنماء يعني أن الشيء يزيد حالًا بعد حال من نفسه، لا بالإضافة إليه، وطبقًاً لهذه الدلالات لمفهوم التنمية فإنه لا يعدّ مطابقاً للمفهوم الإنجليزي Développement، الذي يعني التغيير الجذري للنظام القائم

1- عباس حسن، النحو الوافي، مع ربطه بالأساليب الرفيعة، والحياة اللغوية المتجددة، دار المعارف، مصر، الطبعة الثالثة، 1974، ص199.

2- سورة الشمس، الآية 9.

3- حارث سليمان الفاروقي المعجم القانوني إنجليزي، عربي، تفسير وتعريف مصطلحات الفقه الإنجليزي والأمريكي(القديم والحديث)، مكتبة لبنان، الطبعة الخامسة 2008، ص 215

4- إسماعيل صبري عبد الله، التنمية المستقلة، محاولة لتحديد مفهوم مجهل، مجلة المستقبل العربي،بيروت، العدد 90، لبنان، أوت 1986، ص57.

5- Robert Joumard; Renaissance Du Concept De Développement Durable; Les Collections De L'inrets; Lfstter.Lte; France; Mai 2011; P22.

واستبداله بنظام آخر أكثر كفاءة وقدرة على تحقيق الأهداف، ومفهوم النمو في الفكر الإسلامي يُعبر عن الزيادة المرتبطة بالطهارة والبركة وأجر الآخرة، وإن لم يتجاهل مع هذا "الحياة الطيبة" في الدنيا، بينما يركز مفهوم Développement على البعد الدنيوي من خلال قياس النمو في المجتمعات بمؤشرات اقتصادية مادية في مجملها.[1]

ب- المعنى اللغوي للاستدامة:

1-الاستدامة في اللغة العربية: هي كلمة مشتقة من الكلمة اللاتينية Sustenare وترجمة حرفية لمفهوم "التحمل"، "الدعم"، "الحفاظ على" وهو يعني أن هناك شيء يمكن أن يستمر في الزمن وهذا ابتداء من الوقت الحاضر[2]، لقد ترجم هذا المصطلح الجديد Sustainabel Développent إلى العربية بمسميات متعددة مثل التنمية المطردة، المتواصلة، والمستدامة، أو المستديمة.[3]

فثم إرادة التعبير عن حالة معينة هي موجودة في الحاضر، ويراد لها أن تبقى إلى ما شاء الله، وقد احتار الباحثون في أي الصيغتين يختارون (مستديمة أم مستدامة)، ومما يزيد في هذه الحيرة هو غزارة وتشعب المادة اللغوية عند استعراض معاني كلمة الديمومة، اسْتَدام يسْتَدِيم اسْتَدِمْ اسْتِدامَة (د و م): دام، أي ثبت وأقام، استدام الله النعمةَ: سأل الله أن يديمها، أي يثبتها عليه، استدام الشيءَ: طلب دوامَه واستمراره[4]، وعليه نضم رأينا، إلى الداعين لاستعمال إحدى الصيغتين (مستديمة، أم مستدامة) كما تسمح بذلك المادة المعجمية وقواعد التصريف.

2- الاستدامة في اللغة الإنجليزية: يذكر قاموس أكسفورد الإنجليزي أن كلمةSustainability تشير إلى«الإبقاء على مجهود جار باستمرار القابلية للدوام والحفظ عليه من التدني» والكلمة العربية الأقرب إلى هذا المعنى هي «استدامة» أو«تواصل»، بينما التواصل (الاستدامة) يجب أن ينظر إليها كموقف

1- مصطفى عطية جمعة، الإسلام و التنمية المستدامة، تأصيل في ضوء الفقه وأصوله، شمس للنشر والإعلام، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2017، ص183 و184.

2- Martine Vonk; "Sustainability and Quality of life"; P42; Sur site (http:// www.naturliv.no/dr _oppg/ Mar -tine_Vonk_Dr.pdf; consulté le 03/07/2019 .

3- حاج جيلالي مغراوة فتيحة، التنمية المستدامة بين الطرح النظري والواقع العملي-دراسة الإستراتيجية العربية المقترحة للتنمية المستدامة لما بعد 2015، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 06، العدد 01، الجزائر، جوان 2017، ص154.

4- الحسين كنوان، استعمالات اللغة العربية الجديدة إلى أين؟ مجلة المحجة، العدد 291، فبراير 2008، ص154، على الرابط: http://almahajjafes.net/2008/02، تاريخ التصفح: 2021/08/02.

ديناميكي يعكس الاحتياجات المتغيرة لسكان متزايدين دوما، ومن ثم فإن المعنى الحرفي للكلمة لا يكفي والمطلوب هو مفهوم شامل، وقد بذلت ولا تزال العديد من الجهود للتوصل إلى هذا المفهوم.[1]

ثانيا- المدلول الفقهي للتنمية المستدامة: على الرغم من عدم وجود نظرية واحدة خاصة بالتنمية المستدامة، إلا أن جميع النظريات تشترك في فكرة تقول، "أن الرخاء المستقبلي يتحدد بمقدار ما يحدث للثروة مع مرور الزمن"، وتميل مؤشرات التنمية المستدامة تبعا لذلك للتأكيد إما على مخزون الثروة، أو بصورة أكثر دقة إدارة محفظة الاستثمارات أو الأصول بمرور الزمن، حيث تتضمن التغيرات في هذه المحفظة، في الأنواع التقليدية للأصول المنتجة مثل الأبنية التحتية، والآلات، ورأس المال البشري، ويجب أن يؤخذ في الحسبان عند محفظة الاستثمارات، نضوب الموارد غير المتجددة، والتغيرات في الالتزامات البيئية الناتجة عن التلوث.[2]

ولمفهوم التنمية المستدامة مدخلين، يتعلق الأول منهما بالتفاؤل حول الاستدامة البيئية بوصفها مقيدة بالاقتصاد الوطني، وأما المدخل الثاني يتعلق بالتفاؤل حول الاقتصاد الوطني لكونه مقيدا بالاعتبارات البيئية، وعليه ظهرت نظريتان[3]:

أ-النظرية الأولى: الصيغة الضعيفة للاستدامة: فالعنصر الرئيسي فيها هو ما ينص على أن رأس المال المصنوع من قبل البشر يمكن له أن يحل محل رأس المال الطبيعي والخدمات التي قامت الأنظمة البيئية بتوفيرها، فالخط المستدام للاقتصاد الوطني حسب ما يراه سولو، هو الذي يسمح لكل جيل مستقبلي بذات الفرصة التي حظيت بها الأجيال السابقة، وفي هذه الحالة وكما يرى داسجوبتا وهيل، فإن الموارد الناضبة لا تشكل قيدا على السكان، والنمو الاقتصادي في حال حل رأس المال المصنوع من البشر محل رأس المال الطبيعي.

ب-أما النظرية الثانية: الصيغة القوية للاستدامة: أن رأس المال البشري لا يمكن أن يكون بديلا للخدمات الحيوية التي تقوم الأنظمة البيئية بتوفيرها، ولهذه النظرية عدة حجج تدعمها، فأول هذه الحجج

1- محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، سلسلة عالم المعرفة 230، الكويت، د، ط، 1998، ص130.

2- محمود محمد محمد عبد الحي، وآخرون، التنمية المستدامة والاستدامة (دراسة مرجعية لتطور المفهوم)، مجلة الدراسات والبحوث البيئية، المجلد 9، العدد 4، معهد الدراسات والبحوث البيئية جامعة مدينة السادات، مصر، 2019، ص 459.

3- هشام بن عيسى بن عبد الله الدلالي الشحي، حق التنمية المستدامة في قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان، قدمت هذه الرسالة استكمال لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق جامعة الشرق الأوسط، فلسطين، 2017، ص37.

هي عدم اليقين، أي لا يمكن التنبؤ بمضمون الأفعال الحالية، بصورة أنه كيف يمكن لهذه الأفعال التي تؤدي بالضرر في رأس المال الطبيعي، الأمر الذي لا يمكن معه تقدير مستوى الاستثمار الملائم في رأس المال الذي صنعه البشر، والمطلوب من الصيغة الضعيفة لاستدامة لتعويض الضرر الذي أصاب رأس المال الطبيعي، وثاني هذه الحجج هي عدم الانعكاس، فتدمير شكل معين من رأس المال الطبيعي كالتنوع الإحيائي غير قابل للانعكاس، بينما رأس المال المصنوع من البشر يمكن إعادة بناؤه من جديد، ولهذا فإنه ليس لدينا طريق يفي بالحاجة إلى مقياس صيغة الاستدامة، وثالث هذه الحجج (الحجم)، والذي فيه يمكن أن نكون أمام حالات عدم استمرارية وتأثيرات العتبة، في ظل علاقة السبب بالتأثير المستمر التي افترضت في نظرية الصيغة الضعيفة للاستدامة.[1]

الفرع الثاني: خاصية الغموض المرتبطة بمفهوم التنمية المستدامة

لقد أدى الاستخدام المفرط لمصطلح التنمية المستدامة اليوم إلى حجب الخلافات الأولية حول مصطلح "التنمية المستدامة"، وبسب الغموض الذي يحيط بتعريف الرسمي للتنمية المستدامة، تظل إطارا مرجعيا واسعا ونظريا إلى حد ما، مما يسمح بتطبيقها على مكونات مختلفة للبيئة.

أولا- غموض تعريف برونتلاند للتنمية المستدامة:

أ-الجدل القائم حول مصطلحات التنمية المستدامة:

1-الجدل اللغوي: مصطلح "التنمية المستدامة" مثير للجدل لأنه في البداية حينما ترجم تقرير برونتلاند بواسطة الكتاب الكنديين من الإنجليزية إلى الفرنسية، على أنها "تنمية مستديمة[2]، سرعان ما تم استبدال هذا التعبير بالتنمية المستدامة، لأن كلمة "مستدامة" تتميز بكونها كلمة مشتركة تجعل من الممكن تعميم "التنمية المستدامة" بشكل أفضل، ولكن تعبير تنمية مستديمة لا يزال قائما، لأن استدامة التنمية والتنمية المستدامة، لا تشير إلى نفس المعنى حسب الفقه، مع التنمية المستدامة، تُعطى الأولوية لحماية البيئة

1- هشام بن عيسى بن عبد الله الدلالي الشحي، مرجع سابق، ص37.

2- فيما يتعلق بترجمة "التنمية المستدامة" الواردة في تقرير برونتلاند لعام 1987، كان الاختيار الاصطلاحي موضوع انتقادات شديدة. لترجمة المصطلح الإنجليزي "المستدامة"، تم اقتراح كلمة "المستديمة" في البداية من قبل الخبراء اللغويين المسئولين عن الترجمة الفرنسية للتقرير. ومع ذلك ، تم الاحتفاظ بكلمة "المستدامة" في نهاية المطاف. هل هو خطأ بسيط في الترجمة أم إساءة استخدام متعمدة؟ العيب الرئيسي لهذا الخيار هو أن الأولوية المعطاة للاستدامة تخفي مباشرة المشاكل ... علاوة على ذلك، قدرات الكوكب (سواء من حيث تجديد الموارد الطبيعية ومن حيث امتصاص الملوثات) لا تؤخذ في الاعتبار، كما كان الحال مع فكرة "محتمل" الضمني في مصطلح "المستدامة"، انظر،

Del Rey M.-J, « Développement Durable; L'incontournable Hérésie » ; Recueil Dalloz 2010; N° 24; France; 24 Juin; 2010; P 1494.

وتهدف إلى الحفاظ الخالد على الموارد الطبيعية، طالما أن قدرة الكوكب على التجديد تؤخذ في الاعتبار مع فكرة "يمكن تحمله" أو قابليتها للبقاء، هنا الاهتمام بالتنمية له الأولوية على الحماية بالتنمية المستدامة.[1]

كما تأخذ كلمة "المستدامة" في الاعتبار أيضًا "قابلية دعم" التنمية للبشرية، أي للأجيال القادمة (البعد الزمني)، وكذلك البلدان الفقيرة (البعد المكاني)، بينما يشير مصطلح "المستديمة" في البداية فقط إلى البعد الزمني للتنمية[2]، وبالتالي عبارة "التنمية المستدامة" أوسع ، ولها دلالة أخلاقية تتوافق بشكل أفضل، وفقًا للبعض، مع مفهوم التنمية المستدامة.

2- الجدل الفقهي: الجدل كان أكثر من مجرد نقاش حول مصطلحات المفهوم، ولأنه تم دمج مصطلحات متناقضة في وعاء واحد(البيئة، التنمية، الاستدامة)، فإن الفقهاء يتعارضون في الواقع على أيديولوجيات مختلفة لا تؤكد على نفس أولويات التنمية (حماية الطبيعة، والتوجهات الاقتصادية، والبعد الاجتماعي، الخ)، هذه الاختلافات أو الفروق الدقيقة أدت في النهاية للاحتفاظ بمفهوم التنمية المستدامة، الذي يستفيد من تعريف وتنفيذ مرن للغاية، وهو مصطلح (التنمية) بحد ذاته مفتوح للنقد، لأنه مرتبط برؤية معينة للعالم على أساس نموذج للتنمية والنمو المستمر، الذي يمكن اعتباره طبيعيًا، بينما التخلف سيكون شذوذًا[3]، ومن أجل التغلب على الخلافات المرتبطة بالمصطلحات المستخدمة، اقترح بعض المؤلفين تسمية المفهوم بكلمات أخرى، مثل "التطور المستدام"[4]، لا يزال البعض الآخر يرغب في التخلي عن

1- من خلال أخذ المنطق إلى الحد الأقصى، فإن خضوع البيئة لضرورات التنمية سيؤدي إلى اختفاء القانون البيئي، أنظر: DEL REY M.-J; Ibid; p1493.

2 - Bertrand Zuindeau;Franck-DominiqueVivien; Le Développement Soutenable; Paris; La Découverte; Collection Repères; Open Edition Journal; Paris; France; 2005; P3 .

3- إن مفهوم التنمية كشكل من أشكال التطور الاجتماعي، الذي يكتسب طابعًا طبيعيًا وإلزاميًا وحتى مميتًا، يظهر مع عبارة "التخلف" في خطاب عن حالة الاتحاد ألقاه رئيس الولايات المتحدة هاري ترومان في يناير 1949، وبالتالي فإن بعض الدول تتقدم، وآخرون متأخرون، لكنهم جميعًا يسيرون على طريق التنمية ، انظر، محمد كامل عارف، اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مراجعة علي حسين حجاج، سلسلة عالم المعرفة 142، الكويت، د، ط، 1990، ص69.

4- من خلال أخذ المنطق إلى الحد الأقصى، فإن خضوع البيئة لضرورات التنمية سيؤدي إلى اختفاء القانون البيئي.
DEL REY M.-J; Ibid; P1494.

التنمية المستدامة والحفاظ على الاستدامة فقط[1]، وأدت الواقعية القانونية إلى الاحتفاظ بمصطلح "التنمية"، منذ مؤتمر ريو، كانت الترجمة المقبولة عمومًا هي ترجمة "التنمية المستدامة".[2]

ثانيا–عدم كفاية التعريف المرجعي لتقرير بروندتلاند:

أ–عمومية المفهوم: في القانون الوضعي، لم يتم تعريف مفهوم "التنمية المستدامة" بشكل عام، لإن النصوص اتجهت للإشارة إلى أول استخدام للكلمة في تقرير بروندتلاند لعام 1987[3]، هناك العديد من التعريفات الأخرى من الأبسط إلى الأكثر تعقيد، لكنها تظل محددة للغاية وتقارب تقريبًا تعريف تقرير بروندتلاند، الذي لا يزال التعريف المحوري أو القياسي، وبالتالي هناك نوع من التقارب بين المفهوم سواء كانت مسألة قانون وطني أو إقليمي أو دولي، وكما جاء في التقرير المذكور، فإن«التنمية المستدامة تتوافق مع "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم»[4]، وتتضح عمومية المفهوم من خلال:

1–المصطلحات المستخدمة في التعريف تمثل النواة الصلبة للمفهوم، تتمتع بصيغة ميزتها أنها موجزة، إلا أنها غير واضحة فيما يتعلق بما تغطيه التنمية المستدامة بالفعل.

2–يتوافق بشكل عام مع تطور لا يضر بفرصة خاصية المستقبل باستنفاذ الموارد البشرية، فهو يعبر عن فكرة أنه لا يجب استنزاف الموارد الحية على الحد الذي لا يمكن تجديده على المدى المتوسط أو البعيد.

3–إن البيئة موجودة بشكل خاص في فكرة الاستدامة حيث يجب حماية الموارد الطبيعية للمستقبل، في حين أن فكرة التنمية تتعلق بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمفهوم.

4– تميل التنمية المستدامة إلى ضمان استدامة الموارد لمصلحة البشرية، وبهذا المعنى، أقر تقرير بروندتلاند أن التنمية المستدامة تحتوي على "فكرة القيود التي تفرضها حالة تقنياتنا ومنظمتنا الاجتماعية على قدرة البيئة على الاستجابة للاحتياجات الحالية والآتية والمستقبلية".

---

1 – Dominique Bourg; « Transition écologique plutôt que développement durable; Revu Vraiment durable n° 1; France; 1/2012/1; p77.

2– في الألمانية أو الهولندية، تشير الصفة المستخدمة لترجمة "التنمية المستدامة" أيضًا إلى المتانة (hal nachhaltig ": متين، عنيد، مثابر،" duurzaam ": متين ، ثابت ، صلب).

3– وينطبق هذا بصفة خاصة على المبدأ 3 من إعلان ريو لعام 1992، مرجع سابق.

4– الجزء الأول من تقرير بروندتلاند، الفصل الثاني، نحو التنمية المستدامة، محمد كامل عارف، مرجع سابق،–ص21 وما بعدها

5- ويحدد النص كذلك أن مفهوم "الحاجة" متأصل في التنمية المستدامة، وبشكل أكثر تحديدًا للاحتياجات الأساسية للأشخاص الأكثر حرمانًا، لذلك فإن الإنسان في صميم التنمية المستدامة، وهو ما يؤكده المبدأ الأول من إعلان ريو.[1]

6-هناك ضرورة للإنصاف بين البشر الأكثر حرمانًا والآخرين، بين الأجيال الحالية والمستقبلية. لكن ماذا تعني الحاجة؟ وكيف تعرف احتياجات الأجيال القادمة؟.

7- مفهوم الاستدامة مفهوم غامض، مع حدود غير دقيقة يفترض أن تحتضنها السياسات الاقتصادية والقانونية دون تعريفها، ويتم تفسير مكوناتها وأبعادها من خلال عمومية المفهوم الذي يعمل على حل

وسط بين المصالح المتعددة.[2]

ب- مفهوم التنمية المستدامة للتقريب بين المتناقضات: العنصر الهام في هذا التعريف هو الوفاء باحتياجات الجيل الحالي من ناحية، واحتياجات الأجيال المقبلة من ناحية أخرى[3]، إن السياق التاريخي والسياسي والدولي وحتى العقائدي للتنمية جعل منها حلا وسطا بين التناقضات الأساسية، بين مصالح الأجيال الحالية ومصالح الأجيال القادمة؛ بين البلدان الصناعية في الشمال والبلدان النامية في الجنوب؛ بين احتياجات البشر والحفاظ على النظم البيئية، يحاول المفهوم التوفيق بين الادعاءات المختلفة وضمان "تمثيل عالمي للمصالح".

فإذا كانت مصالح مختلف الجهات الفاعلة في الأصل متعددة ومتباعدة، فإنها تسمح لهم بالتحدث بنفس اللغة والسعي لتحقيق نفس الهدف المتمثل في التنمية المستدامة، بالتالي تكتسب التنمية المستدامة معاني عديدة، وتخلق ديناميكية من النزاعات والجدل[4]، وعليه تم تعريف التنمية المستدامة بشكل عام، منذ

1- وفقًا للمبدأ الأول: "إن البشر هم محور الاهتمامات المتعلقة بالتنمية المستدامة. لهم الحق في حياة صحية ومنتجة في انسجام مع الطبيعة "، إعلان ريو، مرجع سابق.

2- Adeline Meynier; Réflexions Sur Les Concepts En Droit De L'environnement; Thèse Pour L'obtent -ion Du Doctorat En Droit Public; l'Université Jean Moulin Lyon 3l'Université Jean Moulin Lyon 3; France; 2017; P574

3- عودة راشد الجيوسي، الإسلام والتنمية المستدامة، مؤسسة فريدريش إيبرت، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2013، ص22.

4- على سبيل المثال، يتهم المخططون والصناعيين التنمية المستدامة "في وقت واحد بأنها" حصان طروادة "في علم البيئة ، ومن قبل أنصار البيئة بكونها تلك التي تخص الاقتصاد أو التخطيط.

قمة الأرض في ريو في عام 1992، من خلال التوفيق بين ثلاثة أهداف لا تنفصل[1]، التنمية الاقتصادية والجودة البيئية والعدالة الاجتماعية، إنه يدعو إلى التوافق والتفاعل، أو حتى التآزر، بين هذه المجالات الثلاثة، وتجنب جعل كل واحد منها مطلقا له الأسبقية على المجالين الآخرين.[2]

الفرع الثالث: تحديد مفهوم التنمية المستدامة بالرجوع إلى المرتكزات الأساسية الدولية

من أجل التقرب من مفهوم التنمية المستدامة، لابد من الرجوع إلى بعض المفاهيم الدولية المرتبطة بهذا المفهوم، كالمبادئ الأساسية للتنمية المستدامة، التي تم اعتمادها بريو عام 1992، كما لعبت أهداف التنمية المستدامة دورا بارزا في إيضاح وتحديد مفهوم التنمية المستدامة.

أولا-تحديد المفهوم بالرجوع إلى المبادئ التأسيسية للقانون الدولي: يثير مفهوم التنمية المستدامة تفسيرات مختلفة من دولة إلى أخرى، وفي هذا الصدد يشير تقرير بروندتلاند، أنه يجب بالضرورة "تضمين بعض العناصر المشتركة والاتفاق على المفهوم الأساسي للتنمية المستدامة وعلى إطار استراتيجي يسمح تحقيقه[3]، وتشكل المبادئ السبعة والعشرون لإعلان ريو الركائز الـ 27 للتنمية المستدامة[4]، كما سلطت رابطة القانون الدولي الضوء على ما يسمى بإعلان نيودلهي المعتمد في أبريل 2002، على سبعة مبادئ للقانون الدولي بشكل فعال في تحقيق هدف التنمية المستدامة، من وجهة نظر معينة، كل مبادئ القانون البيئي المشاركة بطريقة أو بأخرى في التنمية المستدامة بقدر ما يجب التفكير

1- وقد تم إضفاء الطابع الرسمي على نهج الركيزة للتنمية المستدامة بشكل واضح في إعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة لعام 2002 ، الذي تشير الفقرة 5 منه إلى "التنمية الاقتصادية ، والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة ، والركائز المترابطة والتكاملية التنمية المستدامة "، أنظر، الوثيقة الختامية(A/CONF.199/20/Corr.1) لمؤتمر القمة العلمية للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، من 26 أوت إلى 04 سبتمبر 2002، مكتبة داغ همر شولد، على الموقع: https://research.un.org/ar/docs/environment/conferences، تاريخ التصفح: 2021/06/03.

2- Adeline Meynier; Ibid;P575.

3- محمد كامل عارف، مرجع سابق، ص69.

4- إعلان ريو، مرجع سابق.

فيها وإعادة التفكير فيها من منظور التنمية المستدامة[1]، ومع ذلك، فإن العديد من المبادئ موجودة بالفعل في القانون البيئي، تشكل "النواة الصلبة" للتنمية المستدامة.[2]

ثانيا–تحديد المعنى بالرجوع إلى الخصائص والأهداف الأساسية للتنمية المستدامة.

أ– الأهداف الأساسية للتنمية المستدامة:

1–تحديد الأولويات بعناية: اقتضت خطورة المشكلات البيئية، وندرة الموارد المالية إلى التشدد في وضع الأولويات وتنفيذ إجراءات العلاج عل مراحل للمشكلات التي يجب التصدي لها بلا إبطاء.

2– ترشيد النفقات والاستفادة من كل وحدة نقدية: كانت معظم السياسات البيئية، بما فيها السياسات الناجحة مكلفة بدون مبرر، ولا تستطيع البلدان النامية استخدام الأساليب مرتفعة التكلفة التي تستخدم تقليديا في البلدان الصناعية.

3–استخدام أدوات السوق حيثما يكون ذلك ممكنا: إن الحوافز القائمة على السوق والرامية إلى خفض الأضرار البيئية هي الأفضل من حيث المبدأ وغالبا من حيث التطبيق.[3]

4– الاقتصاد في القدرات الإدارية والتنظيمية: يجب العمل على تنفيذ سياسات أكثر تنظيما، مثل فرض الضرائب على الوقود أو قيود الاستيراد لأنواع معينة من المبيدات الحشرية، وإدخال مبدأ الحوافز على المؤسسات الصناعية التي تسعى إلى التقليل من الأخطار البيئية.

1– واجب الدول لضمان الاستخدام استدامة الموارد، ومبدأ الإنصاف، ومبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، والمبدأ التحوطي، ومبدأ المشاركة العامة والوصول إلى المعلومات والعدالة، ومبدأ الحكم الرشيد، وكذلك مبدأ التكامل، أنظر،قرار مستنسخ في رابطة القانون الدولي، "إعلان نيودلهي بشأن مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالتنمية المستدامة ، القرار رقم 2002/3"، REDE، 4/2002 أن هذا الإعلان بشأن مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالتنمية المستدامة قد أحيلت إلى الأمين العام للأمم المتحدة من قبل البعثتين الدائمتين لبنغلاديش وهولندا لتقديمه إلى مؤتمر قمة جوهانسبرغ العالمي من أجل التنمية. (وثيقة الأمم المتحدة، A/57329 المؤرخة 9 أوت2002)، الموقع: https://undocs.org/pdf?symbol=ar/A/57/329K تاريخ التصفح 2021/05/12.

2- Pieratti Gertrude; Prat Jean-Luc; Ecologie Et Développement Durable;Des Relations Nécessairement Complémentaires Mais Inévitablement Ambiguës; In: Revue Juridique De l'Environnement; N°3; France; 2000; P427.

3– عبد القادر عوينان، تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير التخصص: نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، التخصص: نقود مالية وبنوك، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2008، ص 26.

5-العمل مع القطاع الخاص: يجب على الدولة التعامل بجدية وموضوعية مع القطاع الخاص باعتباره عنصرا أساسيا في لعملية الاستثمارية، وذلك من خلال تشجيع التحسينات البيئية للمنظمات، وإنشاء أنظمة للإدارة والبيئية الإيزو14000، وتوجيه التمويل الخاص صوب أنشطة تحسين البيئة مثل مرافقة معالجة النفايات وتحسين كفاءة الطاقة.[1]

6- المشاركة الشعبية: التنمية المستدامة عبارة عن ميثاق يقر بمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في اتخاذ قرارات جماعية من خلال الحوار، خصوصاً في مجال تخطيط التنمية المستدامة ووضع السياسات وتنفيذها.

7- تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة والفعالية: حيث يؤدي التسيير الإداري الرشيد إلى إنجاز تحسينات كبيرة في البيئة بأدنى التكاليف، فمثلا أصحاب المصانع يستطيعون خفض نسبة التلوث للهواء والغبار من60% إلى 80%.[2]

8-استخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة: يعتبر أسلوب Approche Systems شرطاً أساسياً لإعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة، ويمكن القول إن استخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة هو أسلوب متكامل يهدف للمحافظة على حياة المجتمعات من خلال الاهتمام بجميع جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ودون أن يتقدم أي جانب على حساب الجوانب الأخرى أو يؤثر فيها بشكل سلبي.[3]

9- مبدأ الملوث يدفع: يعد المبدأ من بين أهم المبادئ القانونية التي تحقق التنمية المستدامة بشكل كبير وفعال، كونه مرتبط بالجانب الاقتصادي للنشاطات الملوثة، ويهدف إلى تحميل التكاليف الاجتماعية للتلوث الذي تحدثه كرادع، يجعل المؤسسات المنتسبة في التلوث تتصرف بطريقة تنسجم فيها أثار نشاطاتها مع التنمية المستدامة، التي تعتبر النموذج الوحيد المقبول على غالبية الدول إن لم تكن كلها.[4]

1- عبد الله خبابه، التنمية الشاملة المستدامة المبادئ والتنفيذ من مؤتمر ري ودي جانيرو 1992 إلى مؤتمر بالي 2007، مداخلة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الدولي(التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، أيام 08/07 أفريل، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2008، ص 6.

2- أحمد جابر بدران، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، جامعة 6 أكتوبر، مصر، الطبعة الأولى، 2014، ص 6.

3- عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، التنمية المستديمة: دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى، مجلة دراسات، العلوم الإدارية، المجلد 36، العدد 1، الأردن 2006، ص ص 165 و166.

4- بن حاج جيلالي مغراوي فتيحة، التنمية المستدامة بين الطرح النظري والواقع العملي-دراسة الإستراتيجية العربية المقترحة للتنمية المستدامة لما بعد 2015، مرجع سابق، ص157.

الفرع الرابع: تحديد مفهوم التنمية المستدامة بالرجوع إلى أبعادها

التنمية المستدامة لا تركز على الجانب البيئي فقط بل تشمل أيضا الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي فهي تنمية ثلاثية الأبعاد مترابطة متكاملة ومتداخلة في إطار تفاعل، يتسم بالضبط والتنظير والترشيد للموارد، لذلك تنطوي التنمية المستديمة على أبعاد أساسية وأخرى ثانوية:

أولا- **الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة:**

أ-البعد الاقتصادي: لقد أفرزت التطورات البيئية في العقود الأخيرة إلى الوجود فرعاً جديداً من فروع العلوم الاقتصادية هو(علم اقتصاد البيئة)، الذي يعرّف بأنه:« العلم الذي يقيس بمقاييس بيئية مختلف الجوانب النظرية والتحليلية والمحاسبية للحياة الاقتصادية والاجتماعية، ويهدف إلى المحافظة على توازنات بيئية تضمن نمواً مستداماً»[1]، ومن أهم الأبعاد الاقتصادية تحديد حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية، وإيقاف تبديد الموارد الطبيعية؛ مع تحميل المسؤولية للبلدان المتقدمة الصناعية عن التلوث وعن معالجته، كما يجب توزيع المراد بالمساواة للحد من التفاوت في المداخيل، ولا يتأتى ذلك إلا بتقليص الإنفاق العسكري.[2]

ومن ثم أخذ المنظور الاقتصادي بعيد المدى لحل المشكلات من أجل توفير الجهد والمال والموارد[3]، ومنه اتجه برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى ما يسمى بالاقتصاد الأخضر، الذي ينتج عنه تحسين الرفاهية البشرية، والمساواة الاجتماعية من جهة أخرى، ومن جهة أخرى الإقلال بصورة ملحوظة من الأخطار البيئية، وندرة الموارد الإيكولوجية، ويرتكز على إعطاء وزن متساوي للتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية.[4]

ب- البعد البيئي: أمام التزايد السكاني وضغطه المستمر على الموارد التي تتقلص باستمرار بفعل التدهور والتلوث والتلف، تولد وعي بضرورة صيانة الأوساط البيئية وحماية ثرواتها ضمانا لسلامة الماء والهواء والغذاء[...] بل وحتى الطاقة.

1- هشام بن عيسى بن عبد الله الدلالي الشحي، مرجع سابق، ص ص20 و21.

2- لخضاري صالح، واقع التنمية المستدامة في الجزائر-الإستراتيجية والجهود، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد05، الجزائر، ديسمبر 2018، ص ص211 و2012.

3- ريد ديب، سليمان مها، التخطيط من أجل التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق، للعلوم الهندسية، المجلد الخامس والعشرون، العدد الأول، سوريا، 2009، ص491.

4- سمية شاكري، الاقتصاد الأخضر كآلية لتحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة جيل حقوق الإنسان، مركز جيل البحث العلمي، العدد 15، بيروت، لبنان، جانفي 2017، ص 144.

لم يكن من المتعارف عليه في السابق اعتماد الاعتبارات البيئية والاجتماعية كجزء من المعطيات التي يتم بناء عليها تصميم الخطط الاقتصادية الإنمائية، إلا أنه أصبح من الواضح بأن وضع الاعتبارات البيئية في حسابات المخطط الإنمائي بما في ذلك تقييم الآثار البيئية للمشروع، قبل البدء في تنفيذه يعطي أبعادا جديدة لقيمة الموارد واستخدامها على أساس تحليل التكلفة والفائدة وكيف يمكن المحافظة عليها، فضلا عما سيعود عن ذلك من فوائد اقتصادية، بالإضافة طبعا لتحقيق هدف المحافظة على البيئة.[1]

ولذا فإن من الطبيعي أن المشاكل البيئية تتفاوت حسب مفهوم التنمية التي يتبناها المجتمع ونموه الاقتصادي وسياسته الإدارية تجاه البيئة[2]، وعليه فإن التنمية المستدامة وفق البعد البيئي تعتمد على عاملين، أولهما، الزيادة السكانية المستمرة التي تسبب ضغطا على الموارد الطبيعية، وثانيهما، عامل التكنولوجيا والتي هي مجموعة المعارف والمهارات والأدوات المستخدمة في تحويل الموارد الطبيعية إلى سلع وخدمات.[3]

ج–البعد الاجتماعي(البشري): لعل من أهم أولويات البعد البشري من أجل تحقيق التنمية المستدامة هي التقليل والتصدي لقضية الفقر التي تشمل عدم كفاية فرص الحصول على الموارد، مياه الشرب، العناية الصحية، السكن، التعليم، والحقوق المدنية والسياسية، وبغية معالجة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة وتوفير بيئة سليمة صحية للجميع، فإن التنمية المستدامة تدعو إلى تقييم السياسات السائدة لمعرفة مدى فعاليتها، وما إذا كان القدر الكافي من الموارد البشرية والمالية قد خصص لتنفيذها.[4]

ثانيا–الأبعاد الثانوية للتنمية المستدامة:

أ–البعد السياسي: يعتبر حقل التنمية السياسية من الحقول التي حظيت بدراسات عديدة ومتنوعة، خاصة بسبب ارتباطها بحالة التخلف وكيفية الخروج منها، وبرز الاهتمام بصورة متزايدة في قضايا التنمية، وبسبب تلك الحالة التي كانت عليها الدول التي وقعت تحت السيطرة الاستعمارية، أطلق عليها تسميات مثل"دول العالم الثالث"و"الدول النامية"و"الدول المتخلفة"، وكانت هذه الدول وأوضاعها ومشاكلها هي

1– عماري عمار، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، المؤتمر العلمي الدولي حول: التنمية المستدامة والكفالة الاستخدامية، يومي 07 و08 أفريل 2008، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص ص11 و12.

2– عبد الله عبد القادر نصير، البيئة والتنمية المستدامة، مؤتمر الخير العربي الثالث، الاتحاد العام للجمعيات الخيرية في المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، الأردن، 22–24 يونيو 2002، ص 1 و5.

3–محمود محمد عبد الحي، وأخرون، مرجع سابق، ص 465.

4– عماري عمار، مرجع سابق، ص8.

مجال وموضوع دراسات التنمية، التي تركزت اهتماماتها بصورة عامة حول مواضيع"النمو" و"التحديث"و"التقدم."[1]

ب- البعد الثقافي: أكد مالك بن نبي بأن المجتمعات التي تقوم على أسس سليمة، يقع فيها كل خطأ في الأسلوب تحت طائلة النقد، ويقع كل خطأ في السلوك تحت إرغام المجتمع، وبواسطة هذه الوظيفة الثنائية الجانب يحافظ المجتمع على نقاء أسلوبه، وعلى الصفات المميزة لفعاليته، وهذه الوظيفة إنما هي علو وجه الدقة وظيفة الثقافة بالذات، كما أن كل ثقافة تحدد في أصلها على هذه القاعدة من الضمانات المتبادلة بين الجسم الاجتماعي والفرد.[2]

ج- البعد التكنولوجي:على الرغم من التقدم الذي شمل الدول المتقدمة، خاصة في المجال الصناعي والتكنولوجي، والذي قدم وسائل الرفاهية، إلا أنه أثر سلبا على البيئة، وذلك بسبب ما تفرزه الصناعات من مخلفات تضر البيئة، سواء كان على شكل غازات أو نفايات صلبة أو سامة أو غيرها.[3]

البعد التكنولوجي يعني التحول إلى تكنولوجيا أنظف وأكفأ، وتكون قريبة قدر المستطاع من انبعاثات الصفر أو العمليات المغلقة، وتقلل من استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية إلى أدنى حد، وترفع كفاءتها أو تحد من استخدام الوقود الحفوري غير المتجدد(البترول والفحم)، وتسرع في استخدام الطاقات المتجددة.[4]

د-البعد الإداري المؤسساتي: تمثل الإدارات والمؤسسات العامة الذراع التنفيذي للدولة، بواسطتها وعبرها ترسم وتطبق سياساتها التنموية، الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، فبدون مؤسسات قادرة على تطبيق استراتيجيات مخططات التنمية المستدامة عبر برامج مستدامة يطبقها أفراد ومؤسسات مؤهلة لذلك، لن تستطيع الدولة والمجتمعات المضي في تنمية مستدامة.[5]

المطلب الثاني

1- هيجوت، ريتشارد، نظرية التنمية السياسية، ترجمة حمدي عبد الرحمن، محمد عبد الحميد، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2001، ص 21.

2- Malek Bennabi; Les Grands Thèmes; Algérie; 1976; PP 56 et 57.

3- رقية عواشرية، رمضان مسكية، إشكالية العلاقة بين البيئة والتنمية الإنسانية(دراسة تحليلية من منظور حقوق الإنسان)، مجلة جيل حقوق الإنسان، مركز جيل البحث العلمي، العام الرابع، العدد 15، لبنان، جانفي 2017، ص 34.

4- بن حاج جيلالي، مغراوة فتيحة، التنمية المستدامة بين الطرح النظري والواقع العملي-دراسة الإستراتيجية العربية المقترحة للتنمية المستدامة لما بعد 2015، مرجع سابق، ص159.

5-ريد ديب، سليمان مها، مرجع سابق، ص491.

الجذور المتشابكة للتنمية المستدامة

يلاحظ المتتبع لتاريخ التنمية المستدامة على الصعيد العالمي والإقليمي تطوراً مستمراً وواضحاً في مفهومها ومحتواها، وكان هذا التطور بمثابة استجابة واقعية لطبيعة المشكلات التي تواجهها المجتمعات، وانعكاساً حقيقياً للخبرات الدولية التي تراكمت عبر الزمن في هذا المجال، حيث كان الاهتمام بالجوانب البيئية كمدخل للمفاهيم التنموية، وكان للمفاهيم البيئية انعكاس وأثر على مفهوم التنمية المستدامة، ولعبت السياسة الدولية لحماية البيئة دورا فعالا في نشر مفهوم التنمية المستدامة، وترسخت أهمية التنمية المستدامة كمبدأ توجيهي وأساسي في أعمال المنظمات الدولية.

الفرع الأول: الاهتمام بالجوانب البيئية كمدخل للمفاهيم التنموية.

الفرع الثاني: الانعكاس البيئي لمفهوم التنمية المستدامة

الفرع الثالث:دور السياسة الدولية لحماية البيئة في نشر التنمية المستدامة.

الفرع الرابع:التنمية المستدامة كمبدأ توجيهي وأساسي في أعمال المنظمات الدولية.

الفرع الأول: الاهتمام بالجوانب البيئية كمدخل للمفاهيم التنموية

تطور مفهوم ومحتوى التنمية في العالم منذ القرون الوسطى إلى نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى وقتنا الحاضر، وهذا بمروره بمحطات هامة جعلت منه مفهوم سياسي وقانوني، دأبت على استعماله المنظمات والدول على حد سواء، أثرت في بداياته بالاهتمام بالجوانب البيئية، ثم ارتبط بمفهوم النمو الاقتصادي.

أولا– فكرة الاستدامة مفهوم تقليدي للتنمية المستدامة:

أ–فكرة استدامة الموارد حتى القرون الوسطى: لطالما كانت الإدارة المستدامة والعقلانية للموارد الطبيعية في قلب المجتمعات البشرية بهدف إدامتها، وبطريقة ما تشكل الأسس التاريخية للتنمية المستدامة[1]، من أجل الحفاظ على موارد الصيد وصيد الأسماك، لضمان الحصول على الخشب اللازم للتدفئة، وبناء المساكن، وصنع الأدوات و الآلات، وكذلك تجهيز السفن، طبقت أنظمة خاصة على البيوت وكذا التراث الملكي.[2]

1– Bartenstein Kristin; Les Origines Du Concept De Développement Durable; In: Revue Juridique De l'Environnement; N°3; France; 2005;P292,

2– Jean-Pierre Nicol; « Naissance Et Formation Du Concept De Développement Durable; Une Approche Historique » ; In Association 4d, L'encyclopédie Du Développement Durable; Edition Des Récollets; N° 50; Paris; France; Juin; 2007 ;P2

ب–استدامة الموارد البيئية حتى القرن التاسع عشر: فإن مفهوم التنمية المستدامة له أصول أكثر دقة نبتت في القرن الثامن عشر، حيث أطلق في بداية القرن الثامن عشر تحذير بشأن تراجع المساحات الغابية في كل مدن المملكة الفرنسية، نتيجة القطع الجائر للأشجار، التي تحتاج إلى فترات زمنية طويلة لتجديد ذاتها، وبالتالي هذه الأفكار كانت تمس بعمق الأطر الفكرية للاقتصاد الليبرالي آنذاك.[1]

وظهرت مخاوف بيئية أخرى تمثلت في الاختفاء التام للطاقة الإحفورية، وتم الدعوة إلى وجوب إيجاد إدارة متوازنة لهذه الموارد، وضمان انتقالها من جيل إلى جيل على شكل تراث على الأقل محفوظ في حالته ولا يتدهور.

ومن أوائل المؤلفين الذين سلطوا الضوء عام 1864 على تأثير الإنسان على البيئة جورج بيركنز، في كتابه الإنسان والطبيعة، حيث بين الخصائص ودرجة التعديلات التي ينتجها فعل الإنسان على الظروف المادية للعالم التي نعيش فيها، لإبراز الحاجة إلى الحذر في العمليات التي تتفاعل على نطاق واسع مع العالم العضوي وغير العضوي.[2]

هذا الوعي بالمشكلات البيئية سوف يتجلى من خلال إجراءات محددة لحماية البيئة الطبيعية أو الأنواع الحيوانية، بإنشاء حدائق طبيعية وطنية، وظهور جمعيات لحماية أنواع الحيوانات والنباتات من التلوث؛ وحماية التنوع البيولوجي، كما ظهرت أفكار إدارة توازن الاستهلاك المتفاخر، وعدم المساواة بين الأجيال الحالية، وبالتالي فإن النمو المستمر المستحيل هو مفاهيم وانشغالات قديمة، مما أظهر أن التنمية المستدامة ليست سوى (الإنتاج المستدام الذي كان يسود على هذا الكوكب حتى القرن الثامن عشر تقريبًا) دون الحاجة إلى تسميته.[3]

ج –القضايا البيئية حتى القرن العشرين: استخدمت كلمة "المستدامة" وتحديد العناصر الرئيسية للتنمية المستدامة، حيث أصر الحراج هانز كارل فون على أن الاقتصاد يجب أن يخدم رفاهية الناس مع الحفاظ على الطبيعة، وهذا أيضًا خارج مسؤولية الأجيال القادمة[4]، كما أن أول استخدام لكلمة تنمية

1– Bartenstein Kristin; Ibid; Pp292 et 293.

2 – Robert Joumard; Ibid; P26.

3– Ibidem.

4– Bartenstein Kristin; Ibid; Pp 296 et 297.

" Développement" بالمعنى المعاصر يرجع إلى عالم الاقتصاد يوجين ستيلي، الذي اقترح خطة لتنمية العالم سنة 1939.[1]

وتنحسر المخاوف البيئية في القرن العشرين، في الصحة والمصادر الرئيسية للتلوث، هذه المخاوف انطلقت من عقيدة التضامن وفلسفة التفكير المنطلقة من موضوعية الترابط بين الكائنات، وخاصة بين الإنسان والطبيعة ومسؤولياته اتجاه الأجيال السابقة والقادمة.[2]

وعليه ورد النص على الحق في التنمية المستدامة بشكل ضمني في إعلان فيلادلفيا الخاص بأهداف وأغراض منظمة العمل الدولية والذي أقره المؤتمر العام للمنظمة في 1944/10/5.[3]

كما وضعت خطوطها الرئيسية منذ عام 1945 فى مؤتمر بريتون وودز الأمريكية، لأنه يولد التفاوت في التنمية بين الدول[4]، سعى هذا المؤتمر إلى تنظيم التعاون الدولي في المجال الاقتصادي وخاصة المصرفي منه، مع أعطاء دور مركزي للدول في تموين الاقتصاد[5]، وكان الهدف من الاتفاقية تحقيق الاستقرار في الاقتصاد العالمي.[6]

ثانيا: تطور مفهوم التنمية المستدامة:

أ–التنمية رديفاً للنمو الاقتصادي: ارتكزت على النمو الاقتصادي، وقد اتخذت من البلدان الصناعية التي حققت تقدم ملحوظا في الصناعة وارتفاعها في مستوى الداخل نموذجا لها، وكان ينظر خلالها على أهمية استغلال الموارد الاقتصادية لتحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي، تفوق معدلات نمو السكان.[7]

1– حياة عامر، مرجع سابق، ص57.

2– جابر ساسي دهيمي، مرجع سابق، ص58.

3– هشام بن عيسى، مرجع سابق، ص 49.

4– أحمد جمال الدين موسى، التنمية حق من حقوق الإنسان، جامعة المنصورة، على الرابط: http://osp.mans.edu.eg/gamal-Eldin/development/default.htm تاريخ التصفح، 2020/05/30.

5– برتران بادي، وليفيه دالاج ودومينيك فيدال، أوضاع العالم 2020، نهاية الزعامة الأميركية، ترجمة، نصير مروة، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، الطبعة الأولى بالعربية 2020، مقالة إريك مونّيه من اضطراب واختلال 1929 إلى نظام بريتون وودز، ص50و51.

6– سعاد حوحو ، مطبوعة بعنوان :تاريخ الوقائع الاقتصادية، مقدمة لطلبة سنة أولى LMD مجال العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014، ص91.

7– مصطفى عطية جمعة، مرجع سابق، ص182.

اختزل مروجو التنمية الأوائل، على يد الرئيس الأمريكي ترومان، مفهومها في التنمية الاقتصادية، فقد رأى هؤلاء أن التنمية تتكون حسبهم من زيادة دخل الفرد في المناطق المتخلفة اقتصاديا، فالتنمية هي النمو زائد التغيير، والتغيير بدوره اجتماعي واقتصادي، وكيفي مثل ما هو كمي، ولابد أن يكون والمفهوم الأساسي هو نوعية حياة الناس المحسنة.[1]

وتداولت هذه الأفكار لاحقا، وأطلق صيحات الإنذار عالما الطبيعة؛ فيرفيلد أوزبورن عام 1948 في كتابه نهب الكوكب؛ وويليام فوجت عام 1948 في مؤلفه الجوع العالمي، حيث أقتربا من موضوع الجوع هذا من زاوية نسميها اليوم الاستدامة، وبطريقة ما كان هذا تنبيهاً لمفهوم التنمية المستدامة؛ وفي عام 1968 عقد مؤتمر الجوانب البيئية للتنمية الدولية الذي نظمته في الولايات المتحدة مؤسسة الحفظ ومركز بيولوجيا النظم الطبيعية، وهو أول منتدى حكومي دولي حول هذا الموضوع ، يناقش ويعزز "التنمية المستدامة بيئياً.[2]

ب–التنمية وفكرة النمو والتوزيع العادي: تبدل المفهوم لتأتي للتنمية، حيث اتخذت من توفير حاجات الإنسان الأساسية معيارا لها، إذ أدت الأحداث التي سادت العالم من اضطرابات وحركات اجتماعية غاضبة ضد الفقر، واستئثار فئات بعينها بالعوائد التنموية، إلى النظر إلى التنمية بوصفها هيكلة اقتصادية واجتماعية لرفع مستوى المعيشة، والقضاء على ظواهر الفقر والتخلف وتحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي.[3]

غطت هذه المرحلة تقريباً الفترة من نهاية الستينات وحتى منتصف العقد السابع من القرن العشرين، وبدأ مفهوم التنمية فيها يشمل أبعادا اجتماعية بعدما كان يقتصر في المرحلة السابقة على الجوانب الاقتصادية فحسب، فقد أخذت التنمية بالتركيز على معالجة مشاكل الفقر والبطالة واللامساواة من خلال تطبيق استراتيجيات الحاجات الأساسية والمشاركة الشعبية في إعداد خطط التنمية وتنفيذها ومتابعتها.[4]

1– قولفجانج ساكس، قاموس التنمية، دليل إلى المعرفة باعتبارها قوة، ترجمة أحمد محمود، المركز القومي للترجمة، القاهرة، مصر ،الطبعة الأولى، 2008، ص ص29 و30.

2– Robert Joumard; Ibid; p26.

3– مصطفى عطية جمعة، مرجع سابق، ص 182.

4– ماجد أبو زنط وعثمان غنيم، مرجع سابق، ص150.

ج–حدود النمو: ركز مؤتمر الحدائق الأول للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية عام 1962 في بعض محاوره على حقيقة أن الحفظ أمر أساسي التنمية، وأنه يتعين على الوكالات الدولية دمج الدراسات الإيكولوجية في برنامجهم.

وبدأ في مدينة كان الفرنسية عام 1964، البرنامج البيولوجي الدولي، الذي يعد جزءًا من تعاون علمي عالمي أنتج ساحة فعالة وغير سياسية وموثوقة، حيث أفكار التنمية المستدامة تم مناقشتها وتطويرها خلال السبعينيات، من طرف اليونسكو، ومنظمة الأغذية والزراعة، ولعل أول فكرة لظهور الاهتمام بالبيئة والتنمية المستدامة، كان عام 1968، هو عندما أنشئ نادي روما، الذي ضم عدد من العلماء والمفكرين والاقتصاديين وكذا رجال أعمال من مختلف أنحاء العالم، دعى هذا النادي إلى ضرورة إجراء أبحاث تخص مجالات التطور العلمي لتحديد حدود النمو في الدول المتقدمة.[1]

الفرع الثاني: الانعكاس البيئي لمفهوم التنمية المستدامة

أثر النشاط الفكري للباحثين في المجال البيئي والاقتصادي، على ظهور مصلح ومفهوم التنمية المستدامة، وتم ربط حماية البيئة والمحافظة عليها من خلال أعطائها أبعادها الاقتصادية، فظهرت دعوات لربط بالبيئة والتنمية دوليا، ثم توالت هذه الدعوات بإدماج الاعتبارات البيئية في استراتيجيات التنمية الوطنية .

أولا– ظهور مفهوم التنمية البيئية: ظهر مفهوم التنمية البيئية في أوائل السبعينيات، حيث خضعت الأنشطة الاقتصادية بشكل صريح للاعتبارات البيئية والاجتماعية، من منظور وبيئي، في عمل أنتج من مساهمات الباحثين الفرنسيين في مشروع Dag Hammarskjöld حول التنمية والتعاون الدولي، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى أن هذا المنظور يشير على الفور إلى ما يمكن أن نسميه منطق الاحتياجات، على عكس منطق الإنتاج، ولكنه يحدث فرقًا كبيرًا جدًا من البدء من منطق الاحتياجات؛ لتحديد الاحتياجات الأساسية (المادية والثقافية)، وافتراض أن الاحتياجات الأساسية لجميع البشر يتم تلبيتها في أقصر وقت ممكن كهدف رئيسي لإستراتيجية التنمية.[2]

فمنذ بداية السبعينيات، وصلت فيه البلدان المتقدمة إلى هضبة في النمو الاقتصادي المتواصل، ووجدوا أنفسهم يواجهون ارتفاع معدلات التضخم والبطالة، واستنفاد الموارد الطبيعية بسبب ارتفاع مستوى

1– نادي روما تجمع ضم نحو ثلاثين عالما في مجالات تخصص مختلفة، أنظر، عماري عمار، مرجع سابق، ص02.

2– Robert Joumard; Ibid; p28.

المعيشة وتقدم في النمو السكاني، في هذا السياق من الأزمة أصبحت أيديولوجية التنمية المطبقة في الدول الغربية موضع شك.[1]

أصدر نادي روما عام 1970، تقريره الشهير الأول المعروف بتقرير ميدوز وزملائه أو «مشروع مستقبل الإنسان» الذي عالج فيه المشكلات المرئية التي يعاني منها سكان العالم، وقدم النموذج الذي أطلق عليه «حدود النمو»، وأطلق هذا التقرير العنان لمناقشات قضية استدامة أو تواصل التنمية[2]، حيث سيكون تنفيذه بمثابة نقطة تحول حاسمة في التشكيك في النمو الاقتصادي ونموذج التنمية الغربية.[3]

وفي نفس السياق قام النادي عام 1972، بنشر تقرير ثاني مفصلا حول تطور المجتمع البشري وعلاقة ذلك باستغلال الموارد الاقتصادية، وتوقعات ذلك حتى سنة 2100، ولعل من أهم نتائجه، هو أنه سيحدث خللا خلال القرن الواحد والعشرين بسبب التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية وتعرية التربة وغيرها، وتبع هذا التقرير نشر دراسة جاي فورستر بعنوان "حدود النمو" والتي تضمنت نموذج رياضي لدراسة خمسة متغيرات أساسية بارزة، حيث أبرزت هذه الدراسة اتجاهات هذه المتغيرات الخمسة وأثرها على الكوكب الأرضي، وذلك لمدة ثلاثين سنة.[4]

وبطلب من الجمعية العامة للأمم المتحدة حول البيئة عام 1972(تحضير مؤتمر استكهولم)، تم إعداد تقرير غير رسمي بقلم باربارا وارد، وورينيه دوبوس، بعنوان "لدينا أرض واحدة فقط"، يقر العواقب المتصلة بالاحتباس الحراري، لاسيما ارتفاع درجة الحرارة التي يمكن أن تزيد بمقدار 0.5^0 بحلول عام 2000، والترابط بين سياسات الدول وكوكب الأرض، والمخاطر التي تهدد المحيطات، والتنوع البيولوجي، من حيث الأخطار الناجمة عن الاستخدام المكثف للمبيدات الحشرية، كما أنهم توقعوا في تقريرهم، التخطيط

1- وظهر مفهوم التنمية الشاملة، التي تعني تلك التنمية التي تهتم بجميع جوانب المجتمع والحياة، وتصاغ أهدافها على أساس تحسين ظروف السكان العاديين وليس من أجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي فحسب، بمعنى أنها تهتم أيضا بتركيب هذا النمو وتوزيعه على المناطق والسكان، انظر، رمزي زكي، المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة، سلسلة عالم المعرفة، عدد 84، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، د، ط، 1984م. ص ص39 و40.

2- تقرير بتكليف من نادي روما (مؤسسة فكرية دولية تتكون من الصناعيين والدبلوماسيين والباحثين) إلى فريق من الباحثين من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (MIT) بقيادة دينيس ل. ميدوز، أنظر، محمد السيد عبد السلام، مرجع سابق، ص128

3- Robert Joumard; Ibid; p29.

4- وهي استنزاف الموارد الطبيعية، النمو السكاني، التصنيع، سوء التغذية، تدهور البيئة، أنظر:

Chemes Eddine Chitour; Le développement Humain durable(Ce Que devrait faire L'Algérie; office Des Publication universitaires; Algérie; 2018 ;pp126 et 127.

للفروق في الدخل الفردي في عام 2000، حيث ستكون هذه الفروق في بين 10000 دولار في السنة لـ 1.5 مليار فرد إلى 400 دولار في السنة مقابل 50 مليار دولار، وقد كانت قريبة جدًا من إحصاءات الأمم المتحدة لعام 2000.[1]

ثانيا- إدماج الاعتبارات البيئية في استراتيجيات التنمية الوطنية: استخدم في أروقة مؤتمر ستوكهولم مصطلح التنمية البيئية[2]، بتزكية من الأمين العام لمؤتمر البيئة البشرية موريشيوس سترونغ، من أجل التوفيق بين وجهات النظر المختلفة، ولا سيما بين الدول الشمال وبلدان الجنوب، حول العلاقة بين التنمية والبيئة، في حين أن إعلان ستوكهولم، الذي انبثق عن المؤتمر المسمى، لا يستخدم المصطلح على هذا النحو، إلا أنه يتميز بنهج متكامل لقضايا حماية البيئة والتنمية الاقتصادية[3]، فعلى سبيل المثال، ينص المبدأ على أن "الحفاظ على الطبيعة، وخاصة النباتات والحيوانات البرية، يجب أن يكون لها مكان مهم في التخطيط للتنمية الاقتصادية".[4]

وعرضت مجموعة من القرارات الخاصة بالتنمية الاقتصادية ضرورة الترابط بين البيئة والمشاكل الاقتصادية في مؤتمر استكهولم حول البيئة البشرية، وطالبت الدول النامية بأن لها الأولوية في التنمية إذا أريد تحسين البيئة وتفادي التعدي عليها وبالتالي ضرورة تضييق الفجوة ما بين الدول الغنية والفقيرة.

على الرغم من ذلك وافق ممثلو الدول النامية على أنه من الضروري إدماج الاعتبارات البيئية في

1- Denis Chartier et Sylvie Ollitrault; ONG et développement durable; les liaisons dangereuses; La documentation Française(le développement durable enjeux politiques, économiques et sociaux) ; l'Institut de recherche pour le développement; Paris; France; 2006; p94.

2- يقال أن المصطلح ظهر في يونيو 1971 في فونكس (سويسرا) خلال ندوة بحثت لأول مرة داخل هيئة دولية العلاقة بين التنمية والبيئة، أنظر:

J.Y Martin; Développement durable ? Doctrines, pratiques, évaluation ; Ird Editions; paris; France; 2002; p54

3- "برفض كل من الإيكولوجيا التي لا هوادة فيها والاقتصاد الضيق ، وبعبارة أخرى أطروحات دعاة" النمو الصفري "وأولئك الذين يدعمون التصنيع بأي ثمن ، دافع منظري التنمية البيئية عن الأطروحة وفقًا لـ التي يمكن أن يكون الصراع بين النمو والتنمية حل بخلاف وقف النمو ".

4- بهذا المعنى بالفقرتين 4 و6 من الديباجة، بالإضافة إلى المبدأين 8 و13 من إعلان ستوكهولم، مرجع سابق.

استراتيجيات التنمية الوطنية، بغية تجنب أخطاء الدول المتقدمة واستخدام الموارد والطبيعية بفعالية أكبر.[1]

ووضعت الأمم المتحدة في مؤتمر استكهولم نموذج إنمائي يحترم البيئة والإدارة الفعالة للموارد الطبيعية، وحقق الإنسان في بيئة صحية ومنتجة، وفي هذه المناسبة استخدم رينيه دوبوس صيغة (تصرف محليا، فكر عالميًا) لأول مرة، والتي ستكون ناجحة للغاية بعد عشرين عامًا.

وعليه برز المصطلح الخاص بالتنمية المستدامة كرؤية نظرية للمخطط الدولي للحفاظ على البيئة عام 1973، والذي تم تداوله عن طريق مجموعة من علماء البيئة في كتاب (Ecological Principles for Economic Development)، وكان تحت رعاية الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة الذي قام بنشر هذا الكتاب، وعليه فإن مفهوم الاستدامة في بدايته كان ذي انعكاس بيئي بحت[2]، كما هزت أزمة البترول عام 1973 العالم ونبهت إلى أن الموارد محدودة الحجم[3]، إلا أن أثرها استمر إلى الآن، فبعد الحرب بأقل من شهرين خسر مؤشر ناسداك 97 مليار دولار، وبدأت منذ ذلك الوقت الصناعات اليابانية وخاصة في مجال السيارات تنافس المنتجات الأميركية، وحينئذ بدأت الولايات المتحدة تعمل بسرعة البرق لتأمين مخزونات تسد حاجاتها من المشتقات النفطية.[4]

استمر تناول مفهوم التنمية البيئية وتعميقه في ندوة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المنعقدة في كويوكوك بالمكسيك عام 1974، حول موضوع أساليب التنمية واستخدام الموارد الطبيعية[5]، وبطلب من الأمم المتحدة عام 1975، أعدت مؤسسة (Dag Hammarskjöld)، دراسة للدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة، عن مفاهيم التنمية والتعاون، لعبت المؤسسة دورا رئيسيا في

1- غير أن هذا المصطلح الذي يترجم هاجس التوفيق بين التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة سرعان ما سيتم استبداله من طرف السياسيين الأنجلوساكسون بمصطلح التنمية المسندة أو المدعومة، (Sustainable développement) ، ثم بالتنمية المستدامة الذي ذكر للمرة الأولى عام 1980 من طرف الاتحاد الدولي للمحافظة على البيئة في تقرير له عنوانه" الإستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة، أنظر، جيب صعب: جوهانسبورغ: قمة الخيبة، مجلة البيئة والتنمية، العدد 54، بيروت، لبنان، سبتمبر 2002، ص8 .

2- عبد المومن بن صغير، دمج مفهوم الاستدامة في قطاع المحروقات بين الواقع الاقتصادي ومقتضيات تطور التشريع النفطي في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 13، العدد 2، الجزائر، جويلية 2020. ص 72.

3- Chemes Eddine Chitour; Ibid; p156.

4-06 أزمات مالية هزت العالم، تاريخ المقال 2016/06/22، أبوظبي – سكاي نيوز عربية، على الموقع https://www.skynewsarabia.com/business/، تاريخ التصفح 2020/03/24.

5- Audrey Aknin; et Autres; Ibid; P7.

تطوير كل هذه الأفكار، وصدر تقرير في هذا الشأن، وهو في وثيقة شبه رسمية للأمم المتحدة تطلق عبارة " التنمية المستدامة "لأول مرة في ماي 1975[1]، ويتكون إطارها المفاهيمي من خمسة عناصر؛ قريبة جدا من المبادئ الخمسة للتنمية البيئية؛ كما بينت هذه الدراسة الحاجة إلى نظام دولي جديد يشكك بشكل خاص في صحة نموذج واحد للتنمية صالح للجميع في جميع الأوقات في التاريخ.[2]

ويشير قرارا لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى مصطلح" التنمية المستدامة "، في الشكل التالي: « إن الإدارة البيئية تعني التنمية المستدامة لجميع البلدان، وتهدف إلى تلبية الاحتياجات البشرية الأساسية دون تجاوز الحدود الخارجية التي يفرضها المحيط الحيوي على السلوك البشري» ، وبالتالي تمت صياغة المفهوم بوضوح لأول مرة، قبل إضفاء الطابع الرسمي عليها وإدراجها في العديد من الصكوك الدولية.[3]

ومع ذلك تمت إزالته هذا المصطلح بسرعة من مفردات الأمم المتحدة من خلال عودة الأطروحات الليبرالية السارية وإعادة تأكيد أولوية النمو الاقتصادي.[4]

الفرع الثالث: دور السياسة الدولية لحماية البيئة في نشر التنمية المستدامة

منذ بداية ثمانينات القرن الماضي، بدأ العالم يصحو على ضجيج العديد من المشكلات البيئية الخطيرة التي باتت تهدد أشكال الحياة فوق الأرض، فكان لا بد من إيجاد فلسفة تنموية جديدة تساعد في التغلب على هذه المشكلات، وتمخضت الجهود الدولية عن مفهوم جديد للتنمية عرف باسم التنمية المستدامة.

أولا– نشر التنمية المستدامة على مستوى المؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية:

أ–دور الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة: تم تناول هذا اللفظة عام 1980 عن طريق إستراتيجية الحفاظ العالمية لمفهوم الاستدامة العمرانية، التي تم تبنيها وإصدارها من طرف الاتحاد الدولي للحفاظ

1– Adeline Meynier; Ibid; p549.

2– Robert Joumard; Ibid; p30

3– Adeline Meynier; Ibid; p550.

4– لم يتم الاحتفاظ بالمصطلح باللغة الفرنسية "بسبب دلالة واضحة للغاية على كلمة" علم البيئة "التي يكرهها المدافعون التقليديون عن التنمية بقدر ما تكره كلمة" البيئة، أنظر،

Jérôme Vaillancourt; Évolution conceptuelle et historique du développement durable; Regroupement national des Conseils Régionaux de l'environnement du Québec; canada; (RNCREQ); Deuxième édition; Mai 1998; p5.

على الطبيعة[1]، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والصندوق العالمي للحياة البرية، وإستراتيجية الحفاظ على العالم[2]، بعنوان "الحفاظ على الموارد الحية لصالح التنمية المستدامة"، إنه النص الأول للنطاق الدولي الذي يعزز صراحة سياسة التنمية المستدامة بطريقة تفصيلية، وينسب له الفضل في تطوير مفهوم الاستدامة، من مجرد مصطلح علمي أطلق عن طريق مجموعة من العلماء إلى بداية تناوله كفكر ومفهوم تنموي ذي قابلية لإحداث التغيير.[3]

ومرة أخرى يسلط هذا الاتحاد الذي كان له الفضل في اختراع مصطلح التنمية المستدامة، الضوء على تأثير الأنشطة البشرية على البيئة، ولتكون التنمية المستدامة يجب أن تأخذ في الاعتبار القوانين الاجتماعية والبيئية كعوامل اقتصادية، من قاعدة الموارد الحية وغير الحية والمزايا والعيوب على المدى الطويل وكذلك البدائل على المدى القصير.[4]

ب–الميثاق العالمي للطبيعة: يعلن الميثاق العالمي للطبيعة الصادر في 28 أكتوبر 1982، الناتج عن قرار الأمم المتحدة (الجمعية العامة للأمم المتحدة ، القرار 7/37)، بوضوح شديد عن فكرة التنمية المستدامة دون ذكرها صراحة[5]، ويجب الأخذ بعين الاعتبار قدرة النظام الطبيعي عند وضع الخطط

1– يعرف الإتحاد الدولي لحماية الطبيعة (IUCN)« التنمية المستدامة بأنها تحسني نوعية الحياة مع العيش ضمن القدرة الاستيعابية للنظم البيئية الداعمة» وهذا التعريف في نظر بعض الكتاب، أوسع من التعريف المقدم من لجنة بروتلاند، ومن الواضح أن هذا التعريف يشمل عناصر هامة مثل تحسني نوعية الحياة والقدرة الاستيعابية للنظم البيئية الداعمة. تبدو عبارة «تحسين نوعية الحياة » في هذا التعريف أكثر طموحا من (الوفاء بالاحتياجات) كما وردت في تعريف لجنه بروتلاند، ويمكن أن نفسر مفهوم تحسين نوعية الحياة بأنه مساوة للوفاء بالكماليات، ويمكن اعتبار نوعية الحياة على أنه المستوى المطلوب لتحقيق احتياجات الناس، انظر، عودة راشد الجيوسي، مرجع سابق، ص22.

2– عودة راشد الجيوسي، المرجع السابق، ص21.

3– عبد المومن بن صغير، مرجع سابق، ص72.

4– Robert Joumard; Ibid; p31.

5– Mohamed Ali Mekouar; Etude En Droit De l'Environnement; Nadjah El Jadida; Casablanca; Maroc;1988; P176.

التنموية، وهذا وما جاءت به (المادتان 4 و7) على سبيل المثال.[1]

يقر هذا الميثاق في ديباجته أنه يجب علينا (لصالح الأجيال الحالية والمقبلة)، وبالتالي إدخال مفهوم المدى الطويل، وتصر (المادة 6) على أن (احتياجات) تعتمد على الأداء المناسب للنظام الطبيعي، و(المادة 11) والنسخة الأولى من المبدأ التحوطي المستقبلي، أما (المادتان 16 و23) تؤكدان حق كل فرد في التعويض عن تدهور بيئته، وبالتالي فإن الميثاق يحدد إلى حد كبير مفهوم التنمية المستدامة، من خلال مراعاة الأجيال القادمة، الاحتياجات؛ المبدأ الوقائي ومشاركة المواطن في القرارات.

ج- برنامج الأمم المتحدة للبيئة: وضع البرنامج عام 1982، تقريرا عن حالة البيئة العالمية وكانت أهمية التقرير أنه مبني على وثائق علمية وبيانات إحصائية أكدت الخطر المحيط بالعالم، وأشار إلى أن أكثر من 25 ألف نوع من الخلايا النباتية والحيوانية كانت في طريقها إلى الانقراض، وأن ألوفا غير معروفة يمكن أن تكون قد اختفت نهائيا.[2]

ثانيا- دور اللجنة العالمية للبيئة والتنمية في تقنين التنمية المستدامة:

أ- الاهتمام السياسي الدولي بالقضايا التنموية:

1- تشكيل لجنة خاصة بالتنمية المستدامة: في إطار "ستوكهولم زائد 10"، كلفت الأمم المتحدة عام 1982، برنامج الأمم المتحدة بتحضير تقرير عن التنمية البيئية[3]، فقررت إدارة مجلس البرنامج إنشاء لجنة تحضيرية حكومية دولية، معنية بعملية

1- قرار الجمعية العامة 7/37، الميثاق العالمي للطبيعة، إنه إعلان مبدأ إيكولوجي وأخلاقي، بدون أهمية قانونية، الذي يعترف بالترابط بين البيئة والتنمية. أنظر، الطاهر خامرة، المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة "حالة سوناطراك" ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد وتسيير البيئة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2007، ص31.

2- أفاد التقرير إن الأنشطة البشرية أطلقت عام 1981 في الهواء 990 مليون طن من أكسيد الكبريت، و68 مليون طن من أكسيد النتروجين، و57 مليون طن من المواد الدقيقة العالقة، و177 مليون طن من أول أكسيد الكربون من مصادر ثابتة ومتنقلة، اظر، الطاهر خامرة، مرجع سابق، ص26.

3- Adeline MEYNIER; Ibid; p551.

إعداد تقرير عن المنظور البيئي حتى سنة 2000 وما بعدها[1]، وتأسست اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية تطبيقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة[2]، ويترأس هذه اللجنة السيدة جروهارلم بروندتلاند، رئيس وزراء النرويج في ذلك الوقت، وتضم 23 عضوا، معظمهم من البلدان النامية جاءوا من مجالات السياسة، الاقتصاد، النقابية، أو دبلوماسية[3]، من المهام الأساسية لهذه اللجنة للنظر في استراتيجيات طويلة المدى لتحقيق تنمية عالمية طويلة المدى بحلول عام 2000، والتي تختص بدراسة العلاقات التبادلية والتكاملية بين التنمية والبيئة.[4]

2- نشر وتقيم التقرير: ظهر ما سميا تقرير بروندتلاند عام1987، الذي قدمته بعد أربع سنوات من البحث والتنقيب عن مخططات واضحة لإنقاذ المستقبل البشري، إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، الذي اعتمدته بالإجماع في 11 ديسمبر 1987[5]، والذي اشتمل على عدة توصيات هامة حيث برز مفهوم التنمية المستدامة بمفهومها الأشمل[6]،وعرف تقرير بروندتلاند التنمية المستدامة على أنها:« هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على الاستجابة لذاته»، وتهدف التنمية المستدامة إلى تعزيز حالة من الانسجام بين البشر وبين الإنسان والطبيعة[7]، فإن التعريف الممنوح لها في نظر بعض الفقهاء لافت للنظر من حيث وضوحها ومظهرها العالمي، بينما ينتقده آخرون لكونه غامضًا أو غير فعال، ومع ذلك، فإن تعريف تقرير بروندتلاند سرعان ما أصبح مرجعًا رئيسيًا في هذه المسألة، ولا شك بسبب أبعاده الإنسانية وتركيبته الخاصة[8]، وهناك مفهومان متأصلان في هذه الفكرة :

1- قرار رقم 03/11 والمتخذ في 1983/05/23، من مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة المعني بعملية إعداد تقرير عن المنظور البيئي حتى سنة 2000 وما بعدها، وقرار المجلس اقتصادي والاجتماعي في دورته العادية 1983. رقم 217/37.

2- أنشئت بموجب قرار الجمعية العامة (A/38/25) 38/161 المؤرخ 19 ديسمبر 1983.

3- نائب الرئيس برئاسة السيد منصور خالد، رئيس وزراء السودان السابق، ولديه 21 عضوًا إضافيًا، منهم الجزائري محمد سحنون، أنظر، محمد كامل عارف، مرجع سابق، ص11.

4- محمد السيد عبد السلام، مرجع سابق، ص130

5- الأمم المتحدة، الجمعية العامة، الدورة الثانية والأربعون، تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية قرار الجمعية العامة رقمA/42/427، المؤرخ في 1987/08/04.

6- عبد المومن بن صغير، مرجع سابق، ص73

7- محمد كامل عارف، مرجع سابق، ص69

8- Adeline Meynier; Ibid; p551.

– مفهوم الحاجة وبصفة خاصة الاحتياجات الأساسية لأكثر الفئات حرماناً؛ الذي يجب أن يعطى الأولوية القصوى.

– فكرة القيود التي تفرضها حالة تقنياتنا وتركيبتنا الاجتماعية على قدرة البيئة على تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية، ويستمر، حتى بالمعنى الضيق للمصطلح، تفترض التنمية المستدامة مسبقًا الاهتمام بالعدالة الاجتماعية بين الأجيال، وهو الشاغل الذي يجب توقعه منطقياً؛ في نفس الجيل، ويترتب على فكرة التنمية المستدامة عدد معين من الأهداف الحاسمة المتعلقة بالتنمية والبيئة، مع التركيز على دمج الاعتبارات الاقتصادية والبيئية في عملية صنع القرار.[1]

من ناحية أخرى، يعد التقرير رسالة أمل مهمة، (مستقبل أكثر عدلاً مقترح، أكثر أمانًا)، تسلط الضوء على إمكانية حقبة جديدة من النمو الاقتصادي، قادر على ضمان (التقدم الدائم) للبشرية جمعاء، كما أن الخطاب النقدي حيال النمو قد تم القضاء عليه إلى حد كبير.[2]

الفرع الرابع: التنمية المستدامة كمبدأ توجيهي وأساسي في أعمال المنظمات الدولية

هذا المفهوم المرجعي للتنمية المستدامة الوارد في تقرير بروندتلاند، كان الدافع الرئيسي، للاهتمام بتطوير مفهوم التنمية المستدامة، حتى عدت مبدأ توجيهي تستنير به كافة الوثائق والأعمال الدولية التي جاءت بعد عام 1987.

أولا– تكريس التنمية المستدامة دوليا:

أ– التنمية المستدامة من المصطلحات السياسية إلى المصطلحات القانونية: على غرار الكوارث الطبيعية التي حدثت في العالم مثل حادثة تشيرنوبل، وانتباه جماعة الخضر ECOLOGISM إلى ضرورة الاهتمام بالبيئة، انتقل مصطلح التنمية المستدامة من المنابر السياسية إلى أروقة المؤتمرات:

1– قمة الأرض في ريودى جانيرو بالبرازيل عام 1992: انعقدت قمة الأرض أو ما يعرف بمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، من3–4 جوان 1992،

1– محمد كامل عارف، مرجع سابق، ص ص76 و77.

2– ومع ذلك، بعد ثلاث سنوات من نشر تقرير بروندتلاند، لم يرغب أي ناشر فرنسي جديد في المخاطرة بنشر هذا التقرير(بدون مستقبل)، وصل إلى فرنسا بفضل شجاعة ناشر في كيبيك وبعض الرواد المستوردين، تمت ترجمته أخيرًا إلى العديد من اللغات؛ لذلك فإن المرجع الذي يعتبر اليوم ضروريًا كان بعيدًا عن أن يكون في كل مكان في وقت نشره، انظر: Robert Joumard; Ibid; p33.

دخل المصطلح المفردات السياسية والقانونية الحالية[1]، وخصص المؤتمر استراتيجيات وتدابير تحد من التآكل البيئي في إطار تنمية قابلة للاستمرار وملائمة بيئيا، وخرج المؤتمر بنتائج من بينها :

1.1.إعلان ميثاق للأرض يحدد ويعلن مبادئ تلتزم الشعوب بها في العلاقات في ما بينها، ومع البيئة، وتؤكد على استراتيجيات قابلة للاستمرار، ووضع آلية تمويل للأنشطة التنفيذية للمبادئ المعلنة خصوصا في الدول النامية التي تفتقر إلى موارد مالية، إضافية لدمج البعد البيئي في سياساتها الإنمائية، مؤكدا المؤتمر على أقرار إتاحة التقانة البيئية لكافة الدول، مع احترام حقوق الملكية الفكرية، وبحث مسألة المؤسسات التي ستشرف على عملية التنفيذ.

2.1.ركزت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغيير المناخي على الإجراءات اللازمة لضمان استقرار تركز غازات الدفيئة في الجو، على مستوى يمكن معه خلال فترة زمنية محددة تفادي حدوث تغييرات مناخية خطرة، تؤثر في استقرار النظام الإيكولوجي وتهدد إمكانات تحقيق التنمية المستدامة[2]، مع وضع معاهدة للتنوع البيولوجي التي تسعى للتكفل بقضايا الزراعة والغابات ومصائد السماك واستغلال الأراضي والمحافظة على الطبيعة بطرق فعالة.[3]

2-جدول أعمال القرن 21 عام 1992: يشكل هذا الجدول خطة عمل للقرن 21 المعتمدة في ريو، الذي تحدد الدور الأساسي للسلطات المحلية في التطبيق المحلي والملموس لمفهوم التنمية المستدامة، ويشار إليه كثيراً باسم "مخطط العمل للتنمية المستدامة"، ويشتمل جدول أعمال القرن 21 على 40 فصلاً تتناول جميع نواحي التنمية المستدامة، بما في ذلك الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية (القضاء على الفقر وتحسين الصحة البشرية)، والحفاظ على الموارد وإدارتها، والمجموعات الكبرى (مثل النساء والشعوب الأصلية

1- تؤكد "الإعلانات الدولية، التي يتم وزن كل كلمة فيها بعناية ، تعكس تطور المفاهيم. مفاوضاتهم تساهم في تعريف "المعايير المشتركة" على المستوى الدولي، انظر، محمد شكراني الحسين، من مؤتمر استكهولم 1972 إلى ريو 20 لعام 2012، مدخل إلى تقييم السياسات البيئية العالمية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 63 و64، صيف/خريف، بيروت، لبنان، 2013، ص153.

2- يجب إعمال الحق في التنمية بطريقة تلبي إلى حد ما الاحتياجات المتعلقة بالتنمية وبيئة الأجيال الحالية والمقبلة(المبدأ 3)، أنظر، محمد شكراني الحسين، مرجع سابق، ص154.

3- ميلود موسعى، المنظمات غير الحكومية ودورها في حماية البيئة، دار الخلدونية، الجزائر، ب ط، 2017، ص164.

ودوائر الأعمال والنقابات العمالية) ووسائل التنفيذ (مثل الموارد المالية ونقل التكنولوجيا والتوعية العامة والتعليم).[1]

3-لجنة التنمية المستدامة: تشكل لجنة التنمية المستدامة تعزيزا للشراكة المتجددة بين الشمال والجنوب في قضايا التنمية المستدامة، ودورا جديدا للأمم المتحدة، التي ترغب في تعزيز الشفافية في السياسات الوطنية المهتمة بالتنمية المستدامة.[2]

ب-المؤتمرات الدولية المرتبطة عضويا بقضايا التنمية المستدامة: بعد قمة الأرض الثانية أقيمت عدة مؤتمرات دولية كانت لها صلة وثيقة بموضع التنمية المستدامة منها:

4-مؤتمر حقوق الإنسان عام 1993: يعيد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان تأكيد الحق في التنمية كما هو مبين في إعلان الحق في التنمية، وغير قابل للتصرف وجزءا لا يتجزأ من حقوق الإنسان الأساسية، وفي حين أن التنمية تيسر التمتع بجميع حقوق الإنسان، فإن انعدام التنمية لا يجوز اتخاذه ذريعة لتبرير الانتقاص من حقوق الإنسان المعترف بها دوليا.[3]

5- مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية عام 1996 :انعقد مؤتمر في اسطنبول بتركيا والذي طرح رؤية ايجابية للمستوطنات البشرية المستدامة، وقد أقر المؤتمر أن مبدأ التنمية المستدامة ضرورية لتنمية المستوطنات البشرية، وأنه يجب تخطيط المستوطنات البشرية وتنميتها وتحسينها بأسلوب يراعي مبادئ التنمية المستدامة وجميع عناصرها مراعاة تامة.

6-مؤتمر الغذاء عام 1996، وكان أعمال المؤتمر تهدف إلى إحداث تغيير هيكلي في طليعة مسيرة التنمية في العالم لتصبح أكثر استدامة.[4]

1- Kiss Alexandre Charles; Doumbé-Billé Stéphane; Conférence Des Nations Unies Sur L'environnement Et Le Développement (Rio De Janeiro-Juin 1992) ; In: Annuaire Français De Droit International; Volume 38; France; 1992; p836.

2- Orliange Philippe; La Commission Du Développement Durable; In: Annuaire Français De Droit International; France; Volume 39; 1993; P20.

3- الأمم المتحدة حقوق الإنسان مكتب المفوض السامي، إعلان وبرنامج عمل فيينا، 20 عاما من العمل لأجل حقوقك، منشورات مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان وإدارة شؤون العالم بالأمم المتحدة، أوت 2013، ص21.

4- محمود رجب فتح الله، الانعكاسات المتبادلة بين التنمية المستدامة والبيئة، الحوار المتمدن، المحور: الادارة والاقتصاد، العدد: 5963، 2018 .

7- مؤتمر كيوتو: انعقد مؤتمر كيوتو وفي ديسمبر 1997، الذي يسعى بالدرجة الأولى إلى الحد من انبعاث غازات الدفيئة، وتتحدد أهداف البروتوكول المرتبطة بالتنمية المستدامة في تحسين كفاءة استخدام الطاقة في القطاعات الاقتصادية المختلفة وزيادة استخدام نظم الطاقة الجديدة والمتجددة بالإضافة إلى زيادة المصبات المتاحة لامتصاص غازات الدفيئة[1]، إلى جانب هذه المؤتمرات هناك الكثير من لأعمال الدولية المكرسة للتنمية المستدامة، على غرار اتفاق مراكش المنشئ لمنظمة التجارة العالمية لعام 1994[2]، واتفاقية كوتونو عام 2000 المتعلقة بشراكة منطقة البحر الكاريبي الأفريقية والجماعة الأوروبية.[3]

8-مؤتمر نيويورك لعام 2000: أو ما يعرف بمؤتمر الألفية كما أكد على ضرورة دعم جميع الحكومات لمبادئ الاستدامة، بالإضافة إلى إدراجه لهدف خاص بالاستدامة البيئية من بين الأهداف الإنمائية للألفية مع تأكيده على عدم الإسراف في استخدام الموارد البيئية.[4]

9-مؤتمر جوهانسبورغ عام 2002: أهم محاوره هو الفقر والدمار البيئي، وركز المؤتمر على خمس أمور رئيسية هي:الماء، الصرف الصحي، الصحة، الإنتاجية الزراعية، والبيئة، وعليه نال مفهوم التنمية قبولا دوليا وحقق توسعا في عقدين من الزمن، فالتغيرات التي أحدثتها الحكومات باسم التنمية المستدامة هي تغيرات متميزة وعميقة.[5]

10-مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ريو+20 : عقد في عام 2012 في ريو، ويعد أهم مؤتمر عمل على تقييم العمل البيئي من خلال قراءة الجهود الدولية والمعوقات التي اعترضنها خلال المسار الزمني

1- ميلود موسعى، مرجع سابق، ص165.

2- دحماني خالد، الآثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على قطاع التجارة في الخارجية، مذّكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 3، 2012/2011، ص11 وما بعدها.

3- دخلت اتفاقية الشراكة بين الجماعة الأوروبية وأعضائها والدول الأعضاء في مجموعة إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ ، الموقعة في كوتونو في 23 يونيو 2000، حيز التنفيذ في 1 أبريل 2003. ، انظر، https://ar.wikipedia.org/wiki/ تاريخ التصفح 2020/11/16.

4- شكراني الحسين، مرجع سابق، ص156.

5- ميلود موسعى، مرجع سابق، ص165.

الذي يبدأ من مؤتمر استكهولم، كما عمل على إدماج الاستدامة في التعليم العالي وذلك نظرا لأهميته في صناعة عقول المستقبل.[1]

ثانيا– التنمية المستدامة كإستراتيجية دولية لبقاء البشرية:

أ– الأهداف التنموية إلى عام 2015: بإضافة هدف ثامن يتعلق بـ" إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية"، في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية وأخذت تعرف بالأهداف الإنمائية للألفية التي تبناها 148 رئيس دولة و حكومة يمثلون 191 دولة، مؤكدين على التزامهم بقضايا والأمن والتنمية، وتعزيز مبادئ الكرامة الإنسانية والمساواة وتحقيق السلام والديمقراطية والاستدامة البيئية، تضّمنت أيضا إجراءات تقوم بها البلدان الغنية لتخفيض الديون وزيادة المساعدات للبلدان الفقيرة والتبادل التجاري معها ونقل التقانات(التكنولوجيا) إليها، وقد وضع إطار لهذه الشراكة بين البلدان الغنية والفقيرة في اجتماع مونتيراي في مارس 2002، وأعيد تأكيد عليه في القمة العالمية للتنمية المستدامة التي انعقدت في جوهانسبورغ بجنوب إفريقيا في سبتمبر 2002، وفي خطة جوهانسبورغ للتنفيذ.[2]

وقد احتوت الأهداف الدولية للتنمية في صيغتها الجديدة على 08 أهداف أو غايات رئيسية وثمانية عشر هدفا فرعيا، واتفق المجتمع الدولي على عدد من المؤشرات الكمية تمكن من متابعة الإنجاز في المجال التنموي.[3]

ب– الأهداف التنموية أجندة 2030: في نهاية 2015 وبعد أكثر من ثلاث سنوات من المناقشاتُ والمشاركة الكبيرة من قبل العديد من المستفيدين، منهم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، التي تبنت جدول أعمال وخطة شاملة للأمم المتحدة فيم يتعلق بالتنمية لما بعد عام 2015.

وهي إطار عمل من 17 هدف تضم 169 غاية منها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، من أجل جعل العالم وتضع هذه الأهداف مكانًا أفضل بحلول سنة 2030، كما ستساعد خطة 2030 جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في التركيز على القضاء على الفقر، والتغير المناخي، والتنمية البشرية، وتنفيذ هذا الجدول لن يتخلف أحد عن الركب، ويجب أن تسعى جميع دول العالم لتحقيق هذه الأهداف، وعليه فهو التزام سياسي، يعني أن يكون للجميع، الأفراد والمؤسسات والمجتمع المدني، دور في التأكد من

1– مريم حسام، حق الإنسان في جودة الحياة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الحقوق، تخصص، حقوق الإنسان والحريات الأساسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة01، 2017/2016، ص256.

2– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2003، ص1.

3– رمضاني مسكية، مرجع سابق، ص59

محاسبة الحكومات على تحقيق أهداف التنمية المستدامة[1]، ويتجه الفقه الحديث إلى تقسيم هذه الأهداف التنمية المستدامة إلى ثلاثة أعمدة: الإنسان والحيوان والبيئة.

المطلب الثالث

إدماج التنمية المستدامة في القوانين الوطنية

تم دمج المفهوم في القانون دون التفكير في طبيعته وبطريقة غير متجانسة[2]، لأن "الاعتراف الواسع بشكل متزايد بهدف التنمية المستدامة ودمجها في أطر قانونية مختلفة، وطنية ودولية، فشل في إعطاء المصطلح تعريف موحد، وبناء على ذلك سنتطرق إلى دور التشريع في نشر التنمية المستدامة، ثم الوقوف على الإستراتيجية الوطنية لحماية البيئة والتنمية المستدامة في الجزائر، هذه الإستراتيجية التي أعطت للتنمية مركزا قانونيا في التشريع الجزائر، متأثرا في ذلك بالنموذج الفرنسي في إطار التشريعات الغربية باعتباره الأقرب إلى كافة التشريعات العربية عامة والتشريع الجزائري خاصة.

الفرع الأول: دور التشريع الوطني في نشر التنمية المستدامة

الفرع الثاني:إستراتيجية حماية البيئة بالتنمية المستدامة في الجزائر.

الفرع الثالث: مركز مصطلح التنمية المستدامة في التشريع الجزائري.

الفرع الرابع:مصطلح التنمية المستدامة في التشريعات العربية والغربية، المشرع الفرنسي نموذجا

الفرع الأول: دور التشريع الوطني في نشر التنمية المستدامة

تطور اهتمام الجزائر التنمية المستدامة خلال العشريتين الأخيرتين بشكل لافت، بل أصبحت تأخذ الحيز الأكبر في خطابات المسئولين ووعودهم، وإن لم تكن النتائج الواقعية مرضية، إلا أن التشريعات

1- أهداف التنمية المستدامة الـ 17 فهي: 1) القضاء على الفقر، 2) القضاء التام على الجوع، 3) الصحة الجيدة والرفاه، 4) التعليم الجيد، 5) المساواة بين الجنسين، 6) المياه النظيفة والنظافة الصحية، 7) طاقة نظيفة وبأسعار معقولة، 8) العمل اللائق ونمو الاقتصاد، 9) الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية، 10) الحد من أوجه عدم المساواة، 11) مدن ومجتمعات محلية مستدامة، 12) الاستهلاك والإنتاج المسؤولان، 13) العمل المناخي، 14) الحياة تحت الماء، 15) الحياة في البر، 16) السلام والعدل والمؤسسات القوية، 17) عقد الشراكات لتحقيق الأهداف. أنظر، Chemes Eddine Chitour ; Ibid ; p 157

2- إن الظاهرة ليست نادرة على أية حال هناك أمثلة عديدة على غزو القانون بمفاهيم غريبة عن المجال القانوني البحت، أنظر،

Yannick Rumpala; « Recherche De Voies De Passage Au "Développement Durable" Et Réflexivité Institutionnelle; Retour Sur Les Prétentions A La Gestion D'une Transition Générale» ; Revue Française De Socio-Économie; N° 6; France; 2/2010; P50 .

والقوانين التي باتت تصدر من فترة إلى أخرى بهذا الخصوص تبين مدى الحرص على ضرورة إيلاء الأهمية والاعتناء أكثر بهذا الجانب.

أولا-أهمية التشريع بالنسبة للتنمية المستدامة: إن التطوّرات التي حفل بها العالم في السنوات الأخيرة بشكل متسارع وغير مسبوق في شتّى المجالات والحقوق وحركة رؤوس الأموال بين مختلف الدول، قد أدّى إلى تغييرات جذرية في جميع مناحي الحياة اقتصادية واجتماعية، مما أدّى إلى ظهور وبروز ميادين جديدة تحتاج إلى تنظيم، كل ذلك وضع أمام المشرّع الدولي والوطني مهمات جديدة بابتكار أطر وآليات قانونية جديدة، لحماية الأطراف المنخرطة في دورة هذه التطوّرات الاقتصادية والاجتماعية ومحورها الإنسان أكان فاعلاً كرجال الأعمال أم كان متفاعلاً كالمستهلك، وهذا الأخير هو الطرف الذي يعتبر الأضعف في هذه الحلقة، لذلك كان على المشرّع وطنياً أو دولياً أن يواكب هذه التغييرات، سعياً إلى المواءمة مع متطلّبات تحقيق النمو للأفراد والمجتمع، وتشجيع المنافسة وجذب الاستثمارات وحماية المستهلك والحفاظ على حقوق الإنسان، وبالنظر لما تلعبه هذه القوانين من دور في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأي مجتمع متقدّم أو نامٍ أو أقلّ نمواً، لأنه لا يمكن لأي مجتمع أو دولة أن تقوم بعملية إصلاح وتنمية شاملة دون وضع أطر قانونية تتناسب وتتواءم مع حاجات الأفراد والمؤسسات المحلية والدولية.[1]

ثانيا-مصطلح التنمية المستدامة في الدستور الجزائري: ورد هذا المصطلح في التعديل الدستوري لعامي 2016 و2020: نصت الفقرة 14 من ديباجة[2] الدستور المعدل علم 2016على أنه :« يظل الشعب الجزائري[...] في إطار التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة» وضمن المؤسس الدستور مصطلح التنمية المستدامة في نص الفقرة 16 من الديباجة الدستور المعدل لعام 2020، هو نفس نص الفقرة 14 السالفة الذكر في ديباجة دستور عام 2016، كما نصت الفقرة 20 على: «إن الجزائر المتمسكة بالسلم وحقوق الإنسان والتنمية[...]»، وربط المؤسس الدستوري الحق في البيئة بالتنمية المستدامة، حيث أقرت

1- المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية: حول دور التشريع في تحقيق التنمية، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر السابع عشر لمسئولي إدارات التشريع في الدول العربية، بيروت من 02 إلى 04 جويلية 2018، ص7، على الموقع: https://carjj.org ›، تاريخ التصفح: 2021/06/03.

2- وتعد الديباجة جزأ لا يتجزأ من الدستور، القانون رقم 16-01 المؤرخ في 2016/03/06، المتضمن تعديل الدستور الجزائري. 1996ج.ر.ج.ج، العدد 14.

(المادة 64)«للمواطن الحق في بيئة سليمة في إطار التنمية المستدامة[1]»، وجعلها من الأهداف الأساسية التي يتولى تحقيقها المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، حيث نصت (المادة 210): «يتوّلى المجلس على وجه الخصوص، مهمة: توفير إطار لمشاركة المجتمع المدني في التشاور الوطني حول سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في إطار التنمية المستدامة»، كما يسهم المرصد الوطني للمجتمع المدني في تحقيق أهداف التنمية الوطنية وهذا بنص (المادة 2/213)[2]، ويتم تثمين وتفعيل البحث العلمي لترقية الاقتصاد الوطني بواسطة التنمية المستدامة وذلك بنص (المادة 3/217) المتعلقة بمهام المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات.[3]

ثالثا-الالتزامات التعاهدية للجزائر في مجال تكريس التنمية المستدامة: احتلت الجزائر مكانة متميزة في خريطة العمل في مجال التنمية البيئية المستدامة على الأصعدة الإقليمية والعربية والدولية حيث أنها ترأست وشاركت في العديد من المؤتمرات والمنتديات واللجان المهتمة بالتنمية البيئية المستدامة[4]، وفيما يلي استعراض لأهم أدوار الجزائر في التنمية البيئية المستدامة على المستوى الإقليمي والدولي:

أ-الالتزامات الإقليمية: شاركت الجزائر في الجهود المبذولة على المستوى الإقليمي والعربي، لتحقيق التنمية البيئية المستدامة، من خلال اللجان الوزارية ذات الصلة المباشرة بتطبيقات آلية تمكين التنمية المستدامة في الاجتماعات السنوية للوزراء العرب ضمن:

1- مجلس الوزراء العرب لشؤون البيئــة: تشارك الجزائر بفاعلية في أعمال مجلس الوزراء العرب لشؤون البيئة الذي تأسس عام 1987، بهدف تعزيز العمل العربي في مجالات حماية البيئة والحفاظ على الموارد وتحديد المشكلات البيئية واقتراح خطط العمل المشتركة لمواجهتها، ويهتم المجلس بتنسيق مواقف

1- المرسوم الرئاسي رقم 20-442، مرجع سابق.

2- نص الفقرة 2 من المادة 213: يساهم المرصد في ترقية القيم الوطنية والممارسة الديمقراطية والمواطنة ويشارك مع المؤسسات الأخرى في تحقيق أهداف التنمية الوطنية، المرسوم الرئاسي رقم 20-442، مرجع سابق.

3- نص الفقرة 3 من المادة 217: تقييم فعالية الأجهزة الوطنية المتخصصة في تثمين نتائج البحث لفائدة الاقتصاد الوطني في إطار التنمية المستدامة.، المرسوم الرئاسي رقم 20-442، مرجع سابق.

4- فوزية برسولي، بولحية شهيرة، التنمية البيئية المستدامة في الجزائر قراءة للتدابير القانونية محليا وإقليميا، مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد الخامس، الجزائر، جوان 2018، ص325.

المجموعة العربية في المحافل الدولية المعنية بحماية البيئة والتنمية المستدامة، كما تشارك الجزائر في عضوية اللجة المشتركة للبيئة والتنمية في الوطن العربي المنبثقة عن مجلس الوزراء العرب لشؤون البيئة.

2-مبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربيـة: تنفيذا لقرار مجلس جامعة الدول العربية رقم 313 في الدورة 17 المنعقدة في تونس عام 2005، أوصى باعتماد مبادرة التنمية البيئية المستدامة في المنطقة العربية وآليات تنفيذها بالتنسيق مع المنظمات العربية المتخصصة والمنظمات الدولية والإقليمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

3- منتدى الدوحـة للتنميـة: الذي انعقد سنة 2005 تحت عنوان تعزيز السياسات والآليات القادرة على تحقيق التنمية المستدامة والتعرض لأهم القضايا الكونية للبيئة وآثارها الإقليمية.

ب-الالتزامات الدولية: تعد الجزائر أحد الأعضاء النشطين في أغلب المؤتمرات والندوات الدولية ومن أهم الفاعلين في مجال حماية البيئة وأيضا من بين المشاركين في الاتفاقيات الدولية المعنية بتحقيق التنمية المستدامة، وأبرز الاتفاقيات التي وقعت عليها الجزائر ممثلة في:

1-اتفاقية ريودي جانيرو المتعلقة بحماية البيئة والتنمية المنعقدة من 03إلى 14 جوان 1992.[1]

2-بروتوكول كيوتو الملحق بالاتفاقية الإطارية بشأن تغيير المناخ.[2]

3- بروتوكول السلامة البيولوجية الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي.[3]

4-الاتفاقية المتعلقة بالملوثات العضوية الثابتة.[4]

5-الاتفاقية الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.[5]

1- الأمر رقم 163/95 المؤرخ في 06 يونيو 1995، يتضمن مصادقة الجزائر على الاتفاقية بشأن التنوع البيولوجي الموقع عليها في ري ودي جانيرو في 05 يونيو 1992، ج، ر،ج، ج، العدد 32

2- المرسوم الرئاسي رقم 04-144 المؤرخ في 28 ابريل 2004، يتضمن التصديق على برتوكول كيوتو حول اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المحرر بكيوتو يوم 11 ديسمبر 1997، ج، ر،ج، ج، العدد 29.

3- المرسوم الرئاسي رقم 04-170 المؤرخ في 08 جوان 2004، يتضمن التصديق على بروتوكول قرطاجنة بشأن السلامة الإحيائية التابع للاتفاقية المتعلقة البيولوجية التنوع البيولوجي، المعتمد بمونتيريال يوم 29 يناير عام 2000، ج، ر،ج، ج، العدد 38.

4- المـرسـوم الرئـاسيّ رقم 06-206، المـؤرّخ في 7 يونيو2006، يتضمّن التّصديق على اتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة(POPS)، المعتمدة باستكهولم في 22 مايو سنة 2001، والتي دخلت حيز النفاذ في 17-05-2004، ج. ر، ج، ج، العدد39.

5- انضمت الجزائر إلى العهدين بموجب المرسوم الرئاسي رقم 89-67، المؤرخ في 16 ماي 1989، مرجع سابق،

6- الاتفاقية الخاصة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.[1]

الفرع الثاني-إستراتيجية حماية البيئة بالتنمية المستدامة في الجزائر

تسهيلاً لإدماج السياسات وتوجيه تنفيذها بشكل فعال، يتضمن جدول أعمال القرن 21 دعوة إلى البلدان المختلفة لإعداد إستراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة من أجل ترسيخ حس المسؤولية الاجتماعية وحماية قاعدة الموارد والبيئة في العمل على التنمية الاقتصادية[2]، وذلك خدمةً لمصالح الأجيال المستقبلية.

أولا-التكريس التشريعي لمصطلح التنمية المستدامة قبل صدور القانون رقم 03-10:

أ-قانون تهيئة الإقليم الجزائري لعام 2001: يعتبر القانون المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة أول قانون في الجزائر تضمن مصطلح التنمية المستدامة، حيث تنص المادة الأولى على تحدد أحكام هذا القانون التوجيهات والأدوات المتعلقة بتهيئة الإقليم، التي من طبيعتها ضمان تنمية الفضاء الوطني تنمية منسجمة ومستدامة.[3]

ب-القانون المتعلق بتسيير النفايات، ومراقبتها وإزالتها: ألزم هذا القانون كل منتج للنفايات باتخاذ كل الإجراءات الضرورية لتفادي إنتاج النفايات بأقصى قدر ممكن لاسيما من خلال الاعتماد على تقنيات وتكنولوجيات أكثر نظافة وأقل إنتاج للنفايات، مع الامتناع عن تسويق المواد المنتجة للنفايات غير القابلة للانحلال البيولوجي، وكذا عدم استعمال المواد التي من شأنها أن تشكل خطر على الإنسان، كما أوجب إعلام وتحسيس المواطنين بالأخطار الناجمة عن النفايات وآثارها على الصحة والبيئة وكيفية تجنبها والوقاية منها.[4]

1- تحفظت الجزائر على بعض مواد الاتفاقية التي تتعارض مع أحكام قانون الأسرة الجزائري، لاسيما المواد:2/9 المتعلقة اكتساب جنسية الأم بالنسبة للطفل، والمادة 16 المتعلقة بالمساواة بين المرأة والرجل في مسائل الزواج، والمادة 29 المتعلقة بعرض النزاع على محكمة العدل الدولية، المرسوم الرئاسي رقم 96-51 المؤرخ في 22 يناير 1996، المتضمن انضمام الجزائر مع التحفظ، إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لسنة 1979، ج.ر،ج،ج، العدد06، كما رفعت الجزائر التحفظ على المادة 2/9 بموجب المرسوم الرئاسي 08-426، المؤرخ في 28 ديسمبر 2008، يتضمن رفع التحفظ على المادة 2/9 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)،ج. ر، ج،ج، العدد5.

2- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، الاستعراض الإقليمي لمؤسسات التنمية المستدامة في المنطقة العربية، الأمم المتحدة نيويورك، 2011، ص50 على الموقع: E/ESCWA/SDPD/2011/5 ، تاريخ التصفح: 2021/05/20.

3- قانون رقم 01-20 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، متعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، ج.ر.ج.ج، العدد 77.

4- القانون 01-19 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، مؤرخ في 12 ديسمبر 2001، ج، ر،ج، ج، العدد 77.

ج–قانون التنمية المستدامة للسياحة الجزائرية لعام 2003: ربط المشرع بين التنمية السياحية التي تهدف إلى رفع قدرات الإنتاج السياحي عن طريق الاستثمار السياحي، وبين أهداف التنمية المستدامة، وأدرج التنمية السياحية من حيث أهدافها وغاياتها ضمن السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم من خلال ما جاءت به (المادة 03).[1]

د–قانون الساحل لعام 2002: تنص (المادة 3) تندرج جميع أعمال التنمية في الساحل ضمن بعد وطني لتهيئة الإقليم والبيئة، وتقتضي تنسيق الأعمال بين الدولة والجماعات الإقليمية والمنظمات والجمعيات التي تنشط في هذا المجال، وترتكز على مبادئ التنمية المستدامة والوقاية والحيطة.[2]

هـ–قانون إنشاء المدن الجديدة 2002: تنص (المادة 3): يندرج أنشاء المدن الجديدة ضمن السياسة الوطنية الرامية إلى تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة[....].[3]

ثانيا– التكريس التشريعي لمصطلح التنمية المستدامة بعد صدور قانون رقم 03–10:

أ–قانون رقم 10/03: ويتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، حيث تنص (المادة 02) منه على: تحديد المبادئ الأساسية و قواعد تسيير البيئة؛ وترقية تنمية وطنية مستدامة بتحسين شروط المعيشة والعمل على ضمان إطار معيشي سليم[4]، وعرفت (المادة 4) التنمية المستدامة:« مفهوم يعني التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة، أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تضمن حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية »، ولم يكتف المشرع بجعل مقاربة التنمية المستدامة كأساس جوهري لحماية البيئة فقط، ليواصل إصدار النصوص التشريعية التي تحمي مختلف العناصر الطبيعية ولأوساط البيئية في إطار نموذج التنمية المستدامة.[5]

ب–قانون الجبل لعام 2004: تنص (المادة 1) على: الأحكام المطبقة في ميدان حماية المناطق الجبلية وتأهيلها وتهيئتها وتنميتها المستدامة[....].[6]

1– سعيدة ضيف، صبرينة حمياني، قوانين وآليات حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة الميدان للدراسات الرياضية والاجتماعية والإنسانية، المجلد الثالث، العدد التاسع، الجزائر، جانفي 2020، ص440.

2– القانون رقم 02–02، المؤرخ في 5 فبراير 2002، يتعلق بحماية الساحل وتثمينه، ج، ر،ج، ج، العدد10.

3– القانون رقم 02–08 المؤرخ في 8 ماي 2002، المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة و تهيئتها، ج، ر، العدد34.

4– القانون 03–10، مرجع سابق

5– عمر مخلوف، دور الترخيص الإداري في تحقيق التنمية المستدامة للتراث الغابي في التشريع الجزائري، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 16، العدد 01، الجزائر، 2019، ص108.

6– القانون رقم 04–03، المؤرخ في 23 يونيو سنة 2004, يتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة، ج، ر،ج، ج، العدد 41.

ج–الطاقات المتجددة لعام 2004: (المادة 1) «يهدف هذا القانون إلى تحديد كيفيات ترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة »، أما (المادة 2)، فأكدت على أن من بين أهم أهداف ترقية الطاقات المتجددة هو المساهمة في التنمية المستدامة بالمحافظة على الطاقات التقليدية وحفظها.[1]

د–القانون رقم 07/04 المتعلق بالصيد: (المادة 1) لم تشر المادة إلى مصطلح التنمية المستدامة ووردت لفظة تنمية فقط التي تنسحب في رأينا إلى التنمية المستدامة.[2]

هـ–قانون تسيير الكوارث والأخطار في إطار التنمية المستدامة: يتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة، فأشارت (المادة 1) بأن هذا القانون «يهدف إلى سن قواعد الوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة »، وترمي (المادة 6) إلى قواعد الوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث إلى الوقاية من الأخطار الكبرى، والتكفل بآثارها على المستقرات البشرية ونشاطاتها وبيئتها، ضمن هدف الحفاظ على التنمية وتراث الأجيال القادمة وتأمين ذلك.[3]

الفرع الثالث– تعميم مصطلح التنمية المستدامة في التشريع الجزائري.

وضعت الجزائر إستراتيجية تشريعية من 2005 إلى 2015 تندرج حوله تحقيق بعض أهداف من بينها ، إدماج الاستمرارية البيئية في برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية، خاصو ما تعلق بتنظيم المجال المائي، والعمل على النمو المستدام وتقليص ظاهرة الفقر، ومكافحة التغيرات المناخية والحفاظ على التنوع البيولوجي.

أولا –نشر المصطلح في القوانين الصادرة من 2005 إلى 2010:

أ–قانون المياه: تنص (المادة 1) «يهدف هذا القانون إلى تحديد المبادئ والقواعد المطبقة لاستعمال الموارد المائية وتسييرها وتنميتها المستدامة كونها ملكا للمجموعة الوطنية»، كما تم ربط أهداف ومبادئ تسيير المياه بالتنمية المستدامة في (المواد 2 و3) من القانون.[4]

1– القانون رقم 04–09، المؤرخ في 14 غشت 2004، يتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة، ج، ر،ج، ج، العدد 52.

2– القـانـون رقم 04– 07 المـؤرخ في 14 غشت 2004، المتعلق بالصيد، ج ر، ج، ج، العدد 51.

3– القانون رقم 04–20 مؤرخ في 25 ديسمبر 2004، المتعلق تسيير الكوارث والأخطار في إطار التنمية المستدامة، ج، ر،ج، ج، العدد84 .

4– القانون رقم 05–12، مرجع سابق.

ب–قانون التوجيهي للمدينة: أشارت (المادة 1): «يهدف هذا القانون إلى تحديد الأحكام الخاصة الرامية إلى تعريف عناصر سياسة المدينة في إطار سياسة تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة»، كما عرف هذا القانون التنمية المستدامة في (المادة 6/2) منه: «التنمية المستدامة، التي بموجبها تساهم سياسة المدينة في التنمية التي تلبي الحاجات الآنية دون رهن حاجات الأجيال القادمة».[1]

ج–قانون المساحات الخضراء: نصت (المادة 1): «يهدف هذا القانون إلى تحديد قواعد تسيير المساحات الخضراء وحمايتها وتنميتها في إطار التنمية المستدامة».[2]

د–قانون التوجيه الفلاحي: تنص (المادّة 1): «يهدف هذا القانون إلى تحديد عناصر توجيه الفلاحة الوطنية التي تسمح لها بالمساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد، وتثمين وظائفها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، وذلك بتشجيع زيادة مساهمتها في جهود التنمية الاقتصادية، وكذا التنمية المستدامة للفلاحة على الخصوص والعالم الريفي على العموم» .[3]

ثانيا– نشر المصطلح في القوانين الصادرة من 2010 –2014:

أ–قانون المجالات المحمية: (المادة 1) «يهدف هذا القانون إلى تصنيف المجالات المحمية وتحديد كيفيات تسييرها وحمايتها في إطار التنمية المستدامة وفقا للمبادئ والأسس التشريعية المعمول بها في مجال حماية البيئة» .[4]

ب–قانون الموارد البيولوجية : تنص (المادة 1) على أنه: «يهدف هذا القانون إلى تحديد كيفيات الحصول على الموارد البيولوجية وحفظها وصونها وتداولها ونقلها وتثمينها، والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناتجة عن استعمالها، وكذا المعارف المرتبطة به».[5]

1– القانون رقم 06– 06، مرجع سابق.

2– القانون رقم 07–06 المؤرخ في 13 مايو 2007، يتعلق بتسيير المساحات الخضراء و حمايتها و تنميتها، ج، ر،ج، ج، العدد 31.

3– القانون رقم 08– 16 المؤرّخ في 3 غشت 2008، يتضمّن التوجيه الفلاحي، ج، ر،ج، ج، العدد 47.

4– القانون رقم 11–02 المؤرخ في 17 فبراير 2011، يتعلق بالمجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة، ج، ر،ج، ج، العدد 13.

5– القانون رقم 07–14 مؤرخ في 10 غشت 2014، يتعلق بالموارد البيولوجية، ج، ر،ج، ج، العدد 48.

لقد حذا المشرع الجزائري حذو المشرع الفرنسي فيما يتعلق بتكيف مفهوم التنمية المستدامة كهدف تسعى إليه السلطات العمومية وذلك من خلال ما نص عليه في (المادة 2) من نفس القانون.[1]

ج-قانون المحروقات الجديد: طبقا لأحكام (المادة 18) من الدستور، «تعد المحروقات[2] المكتشفة أو غير المكتشفة، الموجودة على سطح الإقليم البري أو في باطنه وعلى سطح أو في باطن أرض المجالات البحرية، التي تمارس الدولة عليها سيادتها أو حقوقها السيادية، ملكا للمجموعة الوطنية، تتكفل الدولة بتسييرها من منظور التنمية المستدامة والتثمين في إطار الشروط المنصوص عليها في هذا القانون»، لم ترد هذه العبارة في القانون رقم 07/05 حيث نصت (المادة 3/3) من قانون رقم 05-07 على حماية البيئة ولم تنص على التنمية المستدامة.[3]

الفرع الرابع- مصطلح التنمية المستدامة في التشريعات العربية والغربية، المشرع الفرنسي نموذجا

إن تسارع وتيرة التطور التكنولوجي، أدى إلى إحداث تغيير جذري في نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية، دفع بالمُشرّعين سواء كانوا عربا أو غربيين، إلى ابتكار أطر وآليات قانونية جديدة لمواكبة هذه التغيّرات بهدف المُواءمة مع متطلبات تحقيق النمو الشامل للأفراد والمجتمع.

أولا- مصطلح التنمية المستدامة في التشريعات العربية:

أ-تونس: أنشأت تونس عام 2018 هيئة التنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة، حيث تسهر هذه الهيئة على توفير الدراسات، وتقوم بالتفكير في السبل الكفيلة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والآليات اللازمة لذلك، خاصة وأن مفهوم التنمية المستدامة رغم استقراره النسبي كمصطلح، إلا أن ما يتضمنه من أهداف يمكن أن يتغير من جيل إلى آخر وحسب الحاجيات والمتطلبات العالمية.[4]

ب-المغرب: سجل المغرب إنجازا هاما في مجال التنمية المستدامة فكان بصياغة الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة في أبريل 2010، إضافة إلى خطة عمل منبثقة من إستراتيجية قطاع البيئة، كما أنشأ

1- سعيدة ضيف، صبرينة حمياني، مرجع سابق، ص441.

2- القانون رقم 19-13 المؤرخ في 11 ديسمبر 2019 ينظم نشاطات المحروقات الذي ألغى أحكام القانون 07/05، إلا أحكام الفقرة الأولى من المادة 12، المادة 101 مكرر منه، ج، ر،ج، ج، العدد79 .

3- القانون رقم 07/05 المؤرخ في 2005/04/28، المتعلق بالمحروقات المعدل والمتمم، ج، ر،ج، ج، العدد50.

4- قراءة في القانون رقم 69/2018 المؤرخ في 2019/06/13 المتعلق بهيئة التنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة، سوليدار تونس، جانفي 2019، ص6، www. solidar-tunisie.org ، تاريخ التصفح 2020/12/05

المغرب المراصد الإقليمية للبيئة والتنمية المستدامة ونفّذت برامج وطنية عدة لتعزيز التكامل بين القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية[1].

ج- المملكة العربية السعودية: حرصت على أن تتضمن خطتها الإنمائية الثامنة التي تغطي الفترة الممتدة بين 2005 و2009 فصلاً كاملاً عن التنمية المستدامة، وقد شملت هذه الخطة سياسة وطنية لتحقيق التنمية المستدامة على أساس تصميم الأنشطة على نحو يستوفي مستلزمات حماية قاعدة الموارد الطبيعية وتحصينها وحفظها، والحفاظ على الموارد غير المتجددة، والبحث عن موارد بديلة أو إضافية.[2]

د- مصر: قامت مصر بتطوير الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة بتشكيل اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة وإنشاء الأمانة التقنية للتنمية المستدامة، وهذه الأمانة ضمت ممثلين عن الوزارات والهيئات الممثلة في اللجنة الوطنية، ومن ملامح تجربة مصر أيضاً الإطار العام للإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة الذي كان ثمرة جهود متضافرة بين جميع الوزارات والهيئات الممثلة في اللجنة الوطنية والأمانة التقنية للتنمية المستدامة.[3]

ثانيا- مصطلح التنمية المستدامة في التشريعات الغربية: أدرجت لفظة التنمية المستدامة في غالبية التشريعات الغربية كما هي، من خلال المفاهيم التي تشكل جوهرها، أي جوهر وصلب تعريفها، فعلى سبيل المثال[4]، لديها الجنسية في جميع البلدان الأوروبية، وقد أدخل الدستور اليوناني، منذ تنقيحه في عام 2001، في (المادة 1/24) المتعلقة بحماية البيئة "مبدأ الاستدامة"[5]، وتشير (المادة 54) من دستور ليتوانيا المؤرخ 25 أكتوبر 1992 إلى مسؤولية الدولة عن ضمان الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وتجديدها[6]، ومرة أخرى ينص دستور بولندا الصادر في 2 أبريل 1997 في (المادة 5) على أن: «جمهورية بولندا تضمن حماية البيئة وفقًا لمبدأ التنمية المستدامة [7]، الذي يشكل على وجه الخصوص التزامًا للسلطات

1- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، مرجع سابق، ص32.

2- نفس المرجع

3- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، المرجع السابق، ص25.

4- Adeline Meynier; Ibid; p563.

5- تقول المادة 24: "إن حماية البيئة الطبيعية والثقافية واجب على الدولة وحق للجميع. مطلوب من الدولة اتخاذ تدابير وقائية أو قمعية محددة، في إطار مبدأ الاستدامة، لضمان الحفاظ عليها ".

6- وتنص الفقرة 1 من المادة 54 على أن: الدولة معنية بحماية البيئة الطبيعية والنباتات والحيوانات والأشياء الطبيعية المعزولة والمواقع ذات الأهمية الخاصة. يضمن استخدام الموارد الطبيعية بحكمة وتجديد وتطوير.

7- تنص المادة 5 على ما يلي: "تحمي جمهورية بولندا [...] التراث الوطني وتكفل حماية البيئة على أساس مبدأ التنمية المستدامة".

العامة بموجب (المادة 74) من نفس النص »[1]، والتنمية المستدامة مكرسة بقوة أيضًا في العديد من اللوائح والقوانين الوطنية، مثل التشريع الفرنسي.

ثالثا–في التشريع الوطني الفرنسي: شهدت فرنسا اختراقًا متواصلًا للتنمية المستدامة في عدد كبير من النصوص سواء في مجال القانون العادي أو الدستور الفرنسي:

أ–الجانب التشريعي: يشير القانون الصادر في 30 ديسمبر 1991 والمتعلق بالبحث في إدارة النفايات المشعة إلى حقوق الأجيال القادمة[2]، وقد يشكل بهذا المعنى الخطوط العريضة للاعتراف بالتنمية المستدامة، وقد أدرج قانون بارنييه المؤرخ 2 فبراير1995 هدف التنمية المستدامة رسميًا في القانون الوطني، وكذا قانون بارنييه الصادر في 4 فبراير 1995 والمتعلق بالتخطيط الإقليمي يتناول مفهوم التنمية المستدامة[3]، ويشير قانون 13 فبراير 1997 المتعلق بإنشاء Réseau Ferré de France إلى منطق التنمية المستدامة فيما يتعلق بالنقل بالسكك الحديدية، ومرة أخرى ينص قانون 19 مارس 1999 المتعلق بكاليدونيا الجديدة على الاستغلال العقلاني للثروة المعدنية من منظور التنمية المستدامة، وفي أكتوبر 2017، أحصى موقع Légifrance عن 229 قانونًا و3870 مرسومًا يحتوي على ذكر التنمية المستدامة[4]، مما يدل على أن المفهوم راسخ بقوة في القانون الفرنسي، وفي الواقع أثر مفهوم التنمية المستدامة في فرنسا على عدد متزايد من السياسات العامة، وهذا ما أدى إلى دمجه في جميع المجالات القانونية.[5]

ب–دسترة التنمية المستدامة: أدرج المشرع الفرنسي التنمية المستدامة في أعلى التسلسل الهرمي ونشر المفهوم في جميع أنحاء النظام القانوني، وهكذا فإن نص الديباجة من ميثاق البيئة لعام 2004 (الفقرة 7) يقدم التنمية المستدامة من خلال تعريفها باستخدام المصطلحات المستخدمة في تقرير برونتلاند: «من أجل ضمان التنمية المستدامة، فإن الخيارات التي تهدف إلى تلبية احتياجات الحاضر يجب ألا تمس

1– وتنص المادة 74 على ما يلي: "1– تنفذ السلطات العامة سياسة تضمن الأمن البيئي للأجيال الحالية والمقبلة. 2. حماية البيئة واجب السلطات العامة ".

2– المادة 1 من القانون رقم 91–1381 المؤرخ في 30 ديسمبر 1991، JO بتاريخ 1 يناير 1992.

3– المادة 2 من القانون الفرنسي رقم 95–115، مرجع سابق.

4– إلى غاية يونيو 2010، صدر في فرنسا 151 قانونًا و2125 مرسومًا يذكر شروط التنمية المستدامة، والتي تضمنت بشكل خاص وجود عبارات "التنمية" و"المستدامة" التي تم فصلها في نفس المقالة، تستثني أرقام عام 2016 مبدئياً هذه الإجابات غير الملائمة بفضل خيار "التعبير الدقيق". أنظر، Trébulle Fg; "Droit Du Développement P; 147

5– Adeline Meynier; Ibid; p563.

بقدرة الأجيال القادمة والشعوب الأخرى على تلبية احتياجاتهم الخاصة»[1]، كما تستهدف (المادة 6) من الميثاق المفهوم في أبعاده الثلاثية الوضع الموضوعي للسياسات العامة: «يجب أن تعزز السياسات العامة التنمية المستدامة، تحقيقا لهذه الغاية، التوفيق بين حماية وتعزيز البيئة والتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي»، لذلك تم إدراج التنمية المستدامة في جميع أبعادها المشتركة بين الأجيال، وعليه فإن تعدد المرجع القانوني يوضح حماس السلطات العامة في فرنسا للتنمية المستدامة، كما ينص الدستور على أن التنمية المستدامة تتوافق مع مبدأ المصلحة الذي يرجع إلى المشرع لتحديده، ويؤكد المجلس الدستوري أن التنمية المستدامة، على النحو المنصوص عليه في (المادة 6) من الميثاق، ليست حقًا أو حرية مضمونة دستوريًا، وأعترف القضاء الإداري في فرنسا بالقيمة الدستورية الكاملة للميثاق البيئي.[2]

ج–إنشاء المؤسسات الفرنسية المسئولة عن هذا الهدف الجديد: وقد شجعت ظاهرة الانتشار من خلال إنشاء الآليات المؤسساتية، مثل وزير الدولة للتنمية المستدامة في عام 2002، والمجلس الوطني للتنمية المستدامة في 13 يناير 2003، وباعتمادها في نفس العام، إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة تهدف إلى دمج وتنفيذ طموحات التنمية المستدامة التي اتخذت على المستوى فوق الوطني[3].

1– محمد كامل عارف، مرجع سابق، ص69.

2 -Adeline Meynier; Ibid; p567.

3– تم اعتماد أول إستراتيجية وطنية فرنسية للتنمية المستدامة في 3 يونيو 2003 من قبل حكومة رافارين، وتم تجديدها لاحقًا. تسمى الإستراتيجية الآن الإستراتيجية الوطنية للتحول الإيكولوجي إلى التنمية المستدامة (SNTEDD)، التي اعتمدتها الحكومة في مجلس الوزراء في 4 فبراير 2015.

الباب الثاني

الآليات الحديثة لحماية البيئة تحقيقا للتنمية المستدامة

الباب الثاني

الآليات الحديثة لحماية البيئة تحقيقا للتنمية المستدامة

سنهتم في هذا الباب بالمفاهيم الحديثة التي تحمل أهداف في قانون البيئة، الداعمة للغرض من القانون، والمؤثرة بالضرورة على الوسائل اللازمة للتنفيذ والمتابعة، والتي توجد في جميع المجالات التي لها صلة بموضوع البيئة، سواء في الدستور الذي يحدد الخطوط العريضة، وفي المعاهدات والاتفاقيات المصادقة عليها والملتزم بها، وحتى في القوانين الإطار لحماية البيئة والمراسيم التنفيذية المنظمة لها، بما في ذلك قوانين المجالات البيئة كالغابات والمياه والنفايات ...، وللوقف على هذه المفاهيم الحديثة المتبعة في حماية البيئة تحقيقا لتنمية بيئية مستدامة، قسمنا هذا الباب إلى فصلين، تناولنا في **الفصل الأول** الموسوم بحماية البيئية في إطار المفاهيم القانونية المرنة والقابلة للتطور، والذي تم تجزئته إلى مبحثين، حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى المفاهيم التي أصبحت أهداف في حد ذاته في حماية البيئة، كالمصلحة العامة، والإعلام البيئي والديمقراطية التشاركية، أما في المبحث الثاني، فينصب حول المفاهيم المستنبطة من الطابع الفني والتقني الخاص بالبيئة، المتعلق بمعاييرها وحدودها الاقتصادية والعلمية، وأثرها على حماية البيئة.

أما الفصل الثاني، يدور حول الاستدامة البيئية في الجزائر في ظل المقاربة الاقتصادية الجديدة، حيث نبين في المبحث الأول حقوق الأجيال في التعديلات الدستورية في الجزائر.، وفي المبحث الثاني نتطرق إلى آليات تحقيق التنمية المستدامة في ظل المقاربة الحديثة في الجزائر.

الفصل الأول: حماية البيئة في إطار المفاهيم القانونية المرنة والقابلة للتطور

الفصل الثاني: الاستدامة البيئية في الجزائر في ظل المقاربة الاقتصادية الجديدة،

الفصل الأول

حماية البيئة في إطار المفاهيم القانونية المرنة والقابلة للتطور

تصبح حماية البيئة هدفًا أو مكونا منفردا، يجب التوفيق بينها وبين المكونات القانونية الأخرى كالمصلحة العامة، الإعلام البيئي، الديمقراطية التشاركية، ولا سيما في ظل المصالح الاقتصادية التي غالبا ما تكون لها الأسبقية، وفي بعض الأحيان تشكل التطورات العلمية والتقنية والتكنولوجية، حدًا لا يمكن تجاوزه أو الاستغناء عنه في حماية البيئة، سواء من خلال المعرفة غير المؤكدة لقضية بيئية بسبب عدم استقرار المفاهيم العلمية، لذا فإن القانون الوضعي سيجعل من الممكن مراعاة عدم اليقين العلمي، أو تعقيد التفكير أو المنطق العلمي المدفوع بالعقلانية المناسبة، وبالتالي غالباً ما تبرر الأسباب العلمية والاقتصادية حدود حماية البيئة.

تسعى التشريعات لتوظيف هذه المفاهيم القانونية على اختلاف تنوعها وتعددها، وتركز على تلك المفاهيم المتميزة بالمرونة والقابلة لتكيف مع الطابع القانوني والتقني والعلمي الذي تتميز به البيئة، سعيا منها للحفاظ على البيئة وترقيتها ومنع تدهورها، حيث تم اختيار نماذج من هذه المفاهيم، صنفناها كأهداف أساسية ومركزية لحماية البيئة، شملت المصلحة العامة، الإعلام البيئي، الديمقراطية التشاركية البيئية، وإلى معايير مأخوذة من الخصوصية التقنية والفنية للبيئة، تمثلت في الحدود الاقتصادية والعلمية في حماية البيئة.

المبحث الأول: الأهداف المركزية لحماية البيئة.

المبحث الثاني: الحدود العلمية والاقتصادية لحماية البيئة.

المبحث الأول

الأهداف المركزية لحماية البيئة

من الصعب تحديد ما هو مقدار الهدف القانوني، وما هو ليس بالقدر القانوني، وما هو الاتجاه أو المعيار أو السلوك الذي يمكن أن يعتبر في حد ذاته كهدف، فواجب الجميع المشاركة في الحفاظ وتحسين البيئية المنصوص عليها في القوانين البيئية، أيضا كما هو الحال بالنسبة لهدف التنمية المستدامة.

أدى ظهور الوعي بالأزمة البيئية في نهاية الستينات، إلى ظهور نموذج لحماية البيئة، تمثل في القانون البيئي المعاصر، فالقانون لا يؤدي وظيفته إلا إذا تم تحقيق هدفه، وعليه فإن المعايير البيئية، تسعى لتحقيق هذا الغرض النموذجي المركزي، خاصة أنه لا يوجد شرط يتعلق بحالة بيئية معينة أو مستوى من الحماية محدد، فظهرت طرق عديدة لتحقيق هذا الهدف الذي تم الاعتراف بأهميته عن طريق إعلان فكرة المصلحة العامة، وبفضل تدعيم الإعلام البيئي، وتجسيد الديمقراطية التشاركية لأهميتها التي لا يمكن التغاضي عنها في مجال حماية البيئة.

المطلب الأول: أهمية المصلحة العامة المرتبطة بحماية البيئة

المطلب الثاني: دور الإعلام البيئي في حماية البيئة

المطلب الثالث: الديمقراطية التشاركية وأهميتها في حماية البيئة.

المطلب الأول

أهمية المصلحة العامة المرتبطة بحماية البيئة

يرتبط مفهوم المصلحة العامة بمفهوم الدولة الذي برزت وظهرت بوجودها، حيث كانت الدولة تقتصر وإلى غاية القرن الثامن عشر (18) على القيام بوظائف الأمن والجيش(في ظل الدولة الحارسة)، غير أن هذا الدور قد توسع ليشمل عدة مجالات والتي كانت في السابق حكرا على الأفراد، وعليه سنقف على تحديد مفهوم المصلحة العامة المتعلقة بحماية البيئة ، ويقوم مفهوم المصلحة العامة على مرجعية تشريعية على المستوين الوطني والدول، وهو الأمر الذي يؤكد أهمية المصلحة العامة كأساس لحماية البيئة، حيث يقع على الدولة مسؤولية تحديد المصلحة العامة البيئية.

الفرع الأول: المصلحة العامة المتعلقة بحماية البيئة

الفرع الثاني: الاعتراف الوطني والدولي بالمصلحة العامة في حماية البيئة.

الفرع الثالث: المصلحة العامة أساس حماية البيئة.

الفرع الرابع: دور الدولة في تحديد المصلحة العامة البيئية.

الفرع الأول: المصلحة العامة المتعلقة بحماية البيئة

اتخذت التشريعات الوطنية البيئة قيمة يجب حمايتها، أي الاعتراف بها من الناحية القانونية في التسلسل الهرمي المعقد للقواعد القانونية، وللحقوق والمبادئ الأساسية، والانتقال بها من الاعتراف الدستوري إلى النصوص التشريعية، وحتى إلى مبادئ السوابق القضائية، هذا التسلسل أدى إلى قبول المصلحة العامة المتعلقة بحماية البيئة في المنظومة التشريعية الوطنية وحتى الدولية.

أولا- **مفهوم المصلحة العامة:** يحتمل مصطلح المصلحة العامة الكثير من المعاني التي تمليها الاعتبارات اللغوية والاصطلاحية، مما يجعلها مفهوم مرنة ومتطور.

أ- المصلحة العامة لغة واصطلاحا:

1-لغة: المصلحة من الصلاح والنفع، والإصلاح ضد الفساد، والمصلحة واحدة المصالح[1]، فكل ما كان فيه نفع سواء كان بالجلب وتحصيل الفوائد أو بالدفع والاتقاء واستبعاد المضار فهو جدير بأن يسمى مصلحة، وصلح صلاحا وصلوحا زال عنه الفساد، وصلح الشيء كان نافعا ومناسبا، يقال: أصلح في عمله، أي أتى بما هو صالح ونافع[2]، المصلحة العامة مقدمة على المصلحة الخاصة[3]، ورد في لسان العرب، الصَّلاح: ضدّ الفساد، صَلَح يَصْلَحُ ويَصْلُح صَلاحاً وصُلُوحاً، والإصلاح: نقيض الإفساد، والمَصْلَحة: الصَّلاحُ، وأَصْلَح الشيءَ بعد فساده: أَقامه، وأَصْلَحَ الدابة: أَحسن إِليها وجمعها مُصالح[4]، ومن المترادفات أو المصطلحات المشابهة والتي يقترب معناها من المصلحة، مصطلح القيمة الذي استعمل لدى الرومان الأوائل بمعنى المصلحة.[5]

2-المصلحة اصطلاحا: يعرف الفقه الإسلامي المصلحة على أنها "المحافظة على مقصود الشرع، ومقصود الشرع من الخلق خمسة: وهو أن يحفظ عليهم دينهم ونفسهم وعقلهم ونسلهم ومالهم، فكل ما

1- محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، دار الكتاب العربي، بيروت، 1981، ص367.

2- رفيق شاوش، الجرائم المضرة بالمصلحة العامة في التشريع الجنائي المقارن، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الحقوق تخصص جنائي دولي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016/2015، ص21.

3- شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي، الذخيرة، تحقيق سعيد غراب، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 1994، ص467.

4- أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، المجلد 1، مرجع سابق، ص ص 947، و948.

5- رفيق شاوش، المصلحة المحمية في الجرائم المضرة بالإدارة العامة في التشريع الجنائي المقارن، مجلة الفكر، العدد الثالث عشر، الجزائر، 2016/03/05، ص589.

يتضمن حفظ هذه الأصول فهو مصلحة، وكل ما يُفوت هذه الأصول فهو مفسدة ودفعها مصلحة[1]، وأن الفرد هو جزء من الجماعة أي أنه جزء من كل، وبمراعاة مصلحة الجماعة تتحقق مصلحة الفرد.[2]

ب–المصلحة في الفقه القانوني: يعرف الفقه الوضعي المصلحة بأنها: « الحاجة إلى حماية القانون، أو هي الفائدة العملية، التي تعود على رافع الدعوى من الحكم له بطلباته، وتعبير المصلحة في الدعوى لها وجهان: وجه سلبي، مقتضاه استبعاد شرطاً ليس في حاجة إلى حماية القانون، من الالتجاء إلى القضاء، ووجه إيجابي، هو اعتبارها شرطا لقبول دعوى كل من له فائدة من الحكم الصادر فيها.[3]

وثار خلاف فقهي في فرنسا حول تحديد تعريف المصلحة العامة وطبيعتها، أو الحق الذي قدر المشرع جدارته بالحماية من الأفعال المضرة بالمصلحة العامة، فمنهم من عرفها على أنه« الغايات والأفعال التي تحتاج في تنظيمها إلى قواعد قانونية»[4]، وقد عرف الفقيه الفرنسي جاك شوفلي المصلحة العامة بأنها «واقع اجتماعي ومؤسساتي، وهي تشتمل مختلف الأنشطة الخاضعة للتبعية المباشرة أو غير المباشرة للجماعات العمومية لأنها تنتمي إلى الحقل العمومي ومصدرها هو الدولة»[5]، ويعرفها سليمان الطماوي « المصلحة العامة هي الخدمة التي تكون على قدر من الأهمية، وإلا تركت للمشروعات الفردية».[6]

1– سناء رحماني، القاعدة الفقهية "المصلحة العامة مقدمة على المصلحة الخاصة "ودورها في مكافحة الفساد، مجلة الإحياء، المجلد 19، العدد22، الجزائر، سبتمبر 2019، ص381.

2– عبد القادر سبتي، السر البنكي بين المصلحة الخاصة ومقتضيات المصلحة العامة في التشريع الجزائري، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 03، العدد1، الجزائر، 2019/09/30، ص153.

3– فيصل عبد الحافظ الشوابكة، شرط المصلحة في دعوى الإلغاء، دراسة مقارنة (الأردن – فرنسا)، دفاتر السياسة والقانون، العدد السابع، الجزائر، جوان 2012، ص151.

4– تعد الجرائم التي تقع على البيئة مضرة بالمصلحة العامة في الوقت الحاضر، قامت التشريعات الجنائية بسن القوانين التي تكفل الحماية القانونية للمصلحة العامة عموما، ومن ورائها الإدارة العامة بصفة خاصة، أنظر: شاوش رفيق، الجرائم المضرة بالمصلحة العامة في التشريع الجنائي المقارن، مرجع سابق، ص27.

5– محمد مازن، دور المجتمع المدني في حماية البيئة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، فرع البيئة والعمران، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1، 2017/2016، ص12.

6– سليمان محمد الطماوي، مبادئ القانون الإداري، دراسة مقارنة(الكتاب الثاني): نظرية المرفق العام وعمال الإدارة العامة، دار الفكر العربي، مصر، الطبعة العاشرة، 1979، ص23.

ثانيا- استعمال القانون للمصلحة دون تعريفها: تستعمل كلمة المصلحة في مجال القانون، مرة بمعنى أنها عنصر من عناصر الحق، فيقال إن الحق مصلحة مادية أو أدبية، يحميها القانون، ومرة أخرى بمعنى أنها شرط لقبول الدعوى، فيقال إن المصلحة معيار الدعوى، ولا دعوى بغير مصلحة.[1]

أما بالنسبة للمعنى القانوني فإنه يتطلب ابتداء تحديد ركائز هذه المصلحة من قبل السلطة المختصة، وهذه السلطة قد تكون الدستور الذي يحدد في بعض الأحيان المصالح العامة، كما قد يكون المشرع وهو ما يحصل غالبا، فالمشرع عندما ينشئ مرفقا عاما فمراده من ذلك توخي عنصر من عناصر المصلحة العامة، وتبعا لذلك يتولى المشرع تحديد عناصر هذه المصلحة وإلى أبعد من ذلك يذهب إلى تحديد القواعد القانونية التي تتحقق بموجبها هذه المصلحة، وأخيرا قد تتولى تحديد عناصر هذه المصلحة الإدارة في الميادين التي لا تكون من اختصاص المشرع، ومن ثم قيام الإدارة بالبحث عن المصلحة العامة، يعد شرطا ضروريا لمشروعية العمل الإداري، وعليه فالمدلول القانوني وبصورة أكثر تحديدا يتمثل بكل ما تقوم به الإدارة ويكون من شانه تحقيق النفع لعموم الأفراد أو فئة معينة على نحو العموم والتجريد.[2]

ثالثا- مضمون المصلحة العامة: إن مضمون المصلحة العامة متغير وتصيبه الاحتمالية، سواء من موضوع لأخر أو من وقت لأخر، ففي أعقاب الحرب العالمية الأولى كانت المصلحة العامة التقليدية تتمثل في حسن إدارة المرافق العامة والحفاظ على نظام العام، بمدلولاته المحدودة وخصوصا على تحسين الصحة العامة، ومع تغير دور الدولة واتساع المجالات التي تشغل فيها، بقيت هذه المصالح العامة قائمة وتطورت في معانيها ومقتضياتها، لتواكب العصر الحديث، وظهرت مصالح جديدة عامة، أقرها القضاء، تهدف إلى احترام القوانين البيولوجية والتوازن البيئي العام، مع مراعاة الضرر البيئي، يمكن تجميعها في ثلاث أنواع، المصلحة العامة الاجتماعية، المصلحة العامة الاقتصادية، والمصلحة العامة البيئية[3]، وهذه الأخيرة هي موضوع اهتمامنا ودراستنا.

1- فيصل عبد الحافظ الشوابكة، مرجع سابق، ص151.

2- صادق محمد علي الحسين، القرار الإداري المضاد(دراسة مقارنة)، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، كلية القانون، جامعة بابل، العراق، 2004، ص30 إلى 34.

3- رشيد بنعاش، مفهوم المصلحة العامة، مقال منشور على موقع الحوار المتمدن، العدد 2954-2010 بتاريخ 24 مارس 2016، على الموقع: http:// www.afewar-org/debat/shaw-art-asp?aid=20892 ، تاريخ التصفح :2020/12/15.

الفرع الثاني: الاعتراف الوطني والدولي بالمصلحة العامة في حماية البيئة

إن طبيعة مفهوم المصلحة العامة القانوني، يؤهلها لتصبح أحد أبرز الآليات الوطنية والإقليمية والدولية، التي تسعى على تعزيز المحافظة على البيئة، والسعي للحد من الاعتداء المستمر على المجالات والعناصر المكونة لها.

أولا-الاعتراف الوطني بالمصلحة العامة في حماية البيئة: التشريع بشقيه الأساسي(الدستور) والعادي هو من أدرك لأول مرة وجود هدف جديد للمصلحة العامة يتمثل في حماية البيئة، ويحسب للمشرع الفرنسي السبق في الاعتراف بهذا الدور للمصلحة العامة، وحذت حذوه معظم التشريعات المتأثرة به كالتشريع الجزائري.

أ- الاعتراف في التشريع العادي: اعترف الفقه القانوني بأن الماء والهواء والتربة وما يعيش فيها من الحيوانات والنباتات هي عناصر بيئية ذات أهمية عامة[1]، وظهر ذلك جليا في مختلف التشريعات المتعلقة بالبيئة في المنظومة القانونية البيئية لبعض الدول:

1-المصلحة العامة في التشريع الفرنسي: كانت فرنسا رائدة وسباقة في المجال البيئي منذ السبعينات من القرن الماضي، حيث أقرت بأن العناصر البيئة ذات فائدة عامة، فعلى سبيل المثال، (المادة1) من قانون 10 يوليو 1976 التي نصت على ما يلي:« حماية المساحات الطبيعية والمناظر الطبيعية، والحفاظ على الحيوانات والنباتات، والحفاظ على التوازنات البيولوجية التي تشارك فيها، وحماية الموارد طبيعية ضد جميع أسباب التدهور التي تهددها، هي ذات فائدة عامة» [2]، ويرى بعض الفقهاء أن هذا هو النص الأول الذي اقتراح رؤية عالمية للمشاكل البيئية، أما على المستوى السياسي فتبني مجلس الوزراء الفرنسي بتاريخ 10 يونيو 1970 البرنامج الأول للبيئة(تشكيل اللجنة العليا للبيئة برئاسة رئيس مجلس الوزراء).[3]

فالهدف من حماية البيئة يستند منذ البداية في القانون الوطني على المصلحة العامة، ثم جاءت بعد هذا النص مجموعة من القوانين، لها أحكام تتعلق بجوانب معينة من القانون البيئي، والتي تحدد أيضًا اعترافًا

1- Michel Prieur; Les Principes Généraux Du Droit De L'environnement; Cours N°5; Formation a Distance; Campus Numérique« Envidroit »Master 2« Droit International Et Comparé De L'environnement»; Université De Limoges ; France ; P3 ;Site : Https://Foad-Mooc.Auf.Org/Img/Pdf/Module_5.Pdf ; Date Consultè:05/05/2020.

2- تم تعديل هذه المادة بموجب القانون 95-101 المؤرخ 2 فبراير 1995.

3-International Environemental Bibliographies (Environemental Législation) ; Us ; Environemental Protection Agency; Mars 1974; P48; Voir; Décret N°70-672 Du 30 Juillet 1970 Créant Le Haut Comite De L'environnement Auprès Du Premier Ministre. JORF ; Du 31 Juillet 1970.

تشريعيًا بإدماج البيئة ضمن المصلحة العامة، "كجودة الهواء" و"الصحة"، وتنمية الغابات والسواحل وحمايتها وتعزيزها...إلخ، كما اعتبر المشرع الجنائي الفرنسي، المحافظة على توازن الوسط الطبيعي والبيئي من المصالح الأساسية للأمة.[1]

2- التشريع المصري: أدرج المشرع الجريمة البيئية ضمن الجرائم الإرهابية، كانت غايته هو حماية المصلحة العامة[2] ، ويرى جانب من الفقه في مصر أن قانون حماية البيئة، يعتبر من فروع القانون العام، إذ أن للإدارة دور فعال في رسم السياسة البيئية والرقابة على الأنشطة المتعلقة بالبيئة، فالمصلحة محل الحماية هي المصلحة العامة، كما أن نصوص قانون البيئة هي قواعد آمرة لا يمكن الاتفاق على مخالفتها، تتضمن جزاءات وتحفظات وتدابير إدارية. [3]

3-التشريع المغربي: وينص القانون المغربي المتعلق بحماية واستصلاح البيئة، في (المادة 2/2) على أن:«حماية البيئة واستصلاحها وتحسينها منفعة عامة ومسؤولية جماعية تتطلب المشاركة والإعلام وتحديد المسؤوليات»؛ وفي (المادة 19/3) أعطى تعريفا لمصطلح قريب من المصلحة العامة، وهي المصالح المستهدفة: «كل مصلحة ذات قيمة تراثية يمكنها التأثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة مؤقتة أو دائمة بتلوث ما».[4]

4-التشريع الجزائري: الاعتراف غير المباشر أو الضمني لحماية البيئة في ظل أحكام المصلحة العامة ضمن القانون رقم 10/03: حيث صنفت (المادة 65) بعض العناصر البيئية كمنفعة عامة حيث نصت على:«دون الإخلال بالأحكام التشريعية المعمول بها[...] تصنف الغابات والحدائق العمومية، والمساحات الترفيهية، وكل مساحة ذات منفعة جماعية تساهم في تحسين الإطار المعيشي، أما (المادة 73) فجعلت مقتضيات حماية البيئة من الأضرار السمعية أنه تخضع للمقتضيات العامة».[5]

---

1 -Adeline Meynier; Ibid; P414.

2- المادة 86 من قانون العقوبات المصري رقم 58 لعام 1939، المعدل سنة 2018، على الموقع، https://www.sis.gov.eg/Story/160279، تاريخ التصفح:2021/06/07.

3- مصطفى عبد الحميد عدوى، أضواء على تشريعات حماية البيئة المسؤولية القانونية، بحث مقدم إلى مؤتمر نحو دور فعال للقانون في حماية البيئة وتنميتها، إمارة العين، من 02 إلى 04 ماي، الإمارات العربية المتحدة، 1999، ص

4- ظهير شريف رقم 1.03.59، الصادر في 12 ماي 2003، بتنفيذ القانون 03.11 المتعلق بحماية واستصلاح البيئة، الجريدة الرسمية عدد 5118 بتاريخ 2003/06/19،ص 1900.

5- كما يفهم ضمنا من بعض المواد أنها تدرج ضمن مفهوم المصلحة العامة، لاسيما ما نصت عليه المواد 11، 15، 16، 18، 21، 23 ،37، 44، 48، 72، من القانون رقم 03-10، مرجع سابق.

وتطرق قانون المياه لعام 2005، في بعض مواده إلى هذا المفهوم، حيث أشارت(المادة3) «أن استعمال الموارد المائية في حدود المنفعة العامة التي يرسمها القانون»، أما (المادة 100) على أن «يشكل التزويد بالماء الشروب والصناعي والتطهير خدمات عمومية»، كذلك ما ذهبت إليه (المادة 140): «في حالة وجود عوارض تؤثر على أسعار الخدمات يمكن للدولة أن تمنح لصاحب الامتياز أو المفوض له تعويض مالي يساوي الأعباء الإضافية التي تحملها صاحب الامتياز وهذا حفاظا على المصلحة العامة»[1]، كما عدد القانون رقم 11-10 المتعلق بالبلديات بعض الأنشطة التي تدخل ضمن المصلحة العامة أو المرفق العام، منه ما جاءت به (المادة 149):« النفايات المنزلية والفضلات الأخرى والمساحات الخضراء» .[2]

ب-الاعتراف الدستوري: يعبر الدستور عن القيم الاجتماعية التي تحمي المصلحة العامة، وتتجلى صراحة في واجبات الدولة وسلطاتها، وخاصة فيما يتعلق بالضبط الإداري، وإنشاء وتنظيم المرافق العامة، وحماية البلاد، وتنظيم العلاقات الاقتصادية وفقا لخطط تنموية تراعى فيها المقتضيات البيئية. [3]

ومن أمثلة الاعتراف الدستوري نجد أن المجلس الدستوري الفرنسي يشدد في عدة قرارات حتى قبل سن ميثاق البيئة، على وجود هدف المصلحة العامة المرتبط بحماية البيئة، وأدرج هذا التأكيد أخيرا في ديباجة الميثاق، الذي ينص على الحفاظ على البيئة باعتبارها مصلحة أساسية للأمة. [4]

ثانيا-الاعتراف الدولي بالمصلحة العامة في حماية البيئة: هناك إشارات متناثرة في الاتفاقيات والقواعد الدولية للقانون البيئي الدولي، الذي اعتمد هدف الحماية من المصلحة المشتركة للبشرية. [5]

أ- في الاتفاقيات ذات الطابع العالمي: المصلحة الأساسية لحماية البيئة للبشرية جمعاء تظهر في القانون الدولي، في عدد من المعاهدات التي تهدف إلى الحماية عناصر محددة للبيئة، كالاتفاقيات المتعلقة بحماية الحيوانات، والتي من أهمها، الاتفاقية الدولية لصيد الحيتان، المبرمة في 2 ديسمبر 1946، والتي تعترف في ديباجتها «أن دول العالم لها مصلحة في حماية مصلحة الأجيال القادمة الموارد الطبيعية

1- القانون رقم 05-12، مرجع سابق.

2- القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 يونيو 2011، المتعلق بالبلديات، ج.ر، ج،ج، العدد .37

3- أحمد فتحي سرور، الحماية الدستورية للحقوق والحريات، دار الشروق، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، 2000، ص96

4- Charte De L'environnement De 2004 -Conseil Constitutionnel; Sur Le Site ; Http://Ec.Ccm2.Net/Droit-Finances.Commentcamarche.Net/Download/Files/Conseil-Constitutionnel-5078-PDF.Pdf; Date consulté ; 25/06/2020

5- Adeline Meynier; Ibid: p407

الكبيرة التي تمثلها أنواع الحيتان»، كما جاء في نفس الديباجة، أن الاتفاقية تدافع عن «مصلحة الحماية، لصالح الأجيال القادمة، الثروات الطبيعية العظيمة التي تمثلها أنواع صيد الحيتان»[1]، وظهر نفس التوجه في اتفاقية التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض من مجموعات الحيوان والنبات البرية[2]، وتؤكد اتفاقية التنوع البيولوجي على المصلحة العامة للبشرية المرتبطة بحماية البيئة، هذا الأساس مذكور بشكل عام في الديباجة، من بين أهداف المعاهدة.[3]

وتمضي الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ خطوة أبعد بإدراج المبدأ في آليتها في (المادة 1/3): «تقع على عاتق الطرفين مسؤولية الحفاظ على النظام المناخي لصالح الأجيال مستقبل، تحمي الأطراف النظام المناخي لمنفعة أجيال البشرية الحاضرة والمقبلة، على أساس الإنصاف، ووفقاً لمسؤولياتها المشتركة، وإن كانت متباينة، وقدرات كل منها» .[4]

ب–في الاتفاقيات ذات الطابع الإقليمي: كان للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان السبق في الأخذ بالمصلحة العامة، فرغم عدم وجود أحكام محددة للبيئة في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، يبدو من الواضح بأن البعد البيئي لم يكن في صلب انشغالات المشرع الأوروبي عند إعداد الاتفاقية الأوروبية[5]، **إلا أن** المصلحة العامة المرتبطة بحماية البيئة هي في الأساس مسألة علاقة بـ "المبدأ الأساسي لإضفاء الشرعية"[6]، ويتضح ذلك في السياق الحالي "لتكريس" الحق في البيئة في السوابق القضائية للمحكمة [7]،

1– Ulrich Kihm; L'office Vétérinaire Fédéra; Protection Des Espèces; La Suisse Et La Convention Internationale Sur La Chasse A La Baleine; P6; Article Créé Le 10 Décembre 2009, Dernière Mise A Jour 23 Mars 2014; Sur Le Site; Https://Ise.Unige .Ch/Isdd/IMG/Pdf/La Suisse Et IWC F.Pdf ; Date De Consulté; 15/06/2020;

2– اتفاقية بشأن التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض من مجموعات الحيوان والنبات البرية، واشنطن 1973/03/03، على الموقع https://almeezan.qa/AgreementsPage.aspx?id=1277&language=ar، تاريخ التصفح: 15/06/2020

3– اتفاقية التنوع البيولوجي، مرجع سابق.

4– الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ المعتمدة بتاريخ 09/06/ 1992 بمدينة ريو البرازيلية، دخلت حيز التنفيذ في 21/ 03/ 1994، وصادقت عليها الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي 99/93 المؤرخ في 1993/04/10، ج.ر.ج.ج، العدد24، أنظر، صافية زيد المالية، حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على ضوء أحكام القانون الدولي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص قانون إداري، جامعة تيزي وزو، الجزائر، 2013، ص108،.

5– صلاح الدين معماش، مرجع سابق، ص90.

6– Jacques Chevallier; « Réflexions Sur L'idéologie De I 'Intérêt Général»; Dans Variations Autour De L'idéologie De L'intérêt Général; Amiens, Presses Universitaires; Vol.1; France, 1978; P11 .

7– Paul Baumann; Ibid; P72.

لأن المحكمة الأوروبية المسئول عن تطبيق هذه الاتفاقية، حيث أعلنت في عام 1991 أن حماية البيئة "بشكل واضح [...] هدف مشروع وفقا للمصلحة العامة"[1]، هذا الاحتجاج بالمصلحة العامة يبقى على المستوى القانوني محدود التطبيق، وجاء في (المادة 2/1) من البروتوكول 1 للاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية: بمناسبة رأيها في النزاع في قضية شركتي Richet et le Ber وفرنسا حيث عانى مقدمو الطلبات(الشركتين) من التدخل في حقوق الملكية الخاصة بهم، بعد أن منعتهم السلطات الفرنسية من التمتع بحقهم في البناء على قطع الأرض المحفوظة بموجب الشروط المنصوص عليها في صكوك البيع، ورفض الدولة(فرنسا) احترام الالتزامات التعاقدية بعد اعتماد قواعد جديدة في إطار متطلبات المصلحة العامة.[2]

الفرع الثالث: المصلحة العامة أساس حماية البيئة

أن تشريعات حماية البيئة تنتهي جميعها إلى هدف رئيسي يتمثل في حماية المصلحة العامة والفردية في آن واحد[3]، وعليه فان المصلحة العامة تتقاطع مع بعض المفاهيم التي تشابهها في المعنى، وتتكامل مع البعض الأخرى في القيام بهدف حماية البيئة.

أولا- المصلحة العامة والمفاهيم القانونية المكملة لها: تتقاطع المصلحة العامة مع العديد من المصطلحات والمفاهيم القانونية التي تكون مشابهة لها في المعنى وفي الحكم القانوني، ومكمل لها في إطار حماية البيئة ومجالاتها.

أ-المصلحة العامة والنظام العام: تعد فكرة النظام العام من الأفكار الأساسية في القانون، حيث يقترن استخدام هذا المصطلح بالقواعد الآمرة التي لا يجوز للإدارة الاتفاق على مخالفتها، لأن النظام العام قيد على سلطان الإدارة.

1-المصلحة العامة للدولة كضابط للنظام العام: إن من القواعد المؤسسة لفكرة النظام العام ما يعرف بالمصلحة العليا للدولة، ذلك أنه كلما كانت المصلحة ذات قيمة في المجتمع، كان تجاوزها والعمل على

1- معماش صلاح الدين، مرجع سابق، ص ص97 و98.

2- ورأت المحكمة عدم امتثال الدولة الفرنسية لالتزاماتها، مدعية أنها كانت تهدف بهذا الإجراء تحقيق هدف مشروع للمصلحة العامة، وهو حماية البيئة وعلى وجه الخصوص الحفاظ على جزيرة بوركورولیس"، وبنت المحكمة قرارها على حماية البيئة وعدم انتهاك الحقوق التي تحميها الاتفاقية (الحق في الحياة، احترام الحياة الخاصة، الخ...) دون الإشارة صراحة إلى المصلحة العامة، أنظر، Paul Baumann; Ibid ;P73

3- داود عبدالرزاق الباز، مفاهيم أساسية في القانون العام لحماية البيئة، 2 على الرابط :

https://www.balagh.com/mosoa/article/ :: تاريخ التصفح: 11-03-2021، ب، ص.

مخالفتها يعتبر مساسا باستقرار المراكز القانونية أو الأوضاع المعاملاتية في المجتمع، وعليه كان احترامها واجب، وهي بذلك تؤسس حتما لفكرة النظام العام، وفي هذا الباب يقول الأستاذ عبد الرزاق السنهوري: «من القواعد ما يحقق مصلحة عامة تمس النظام الأعلى للمجتمع، وهذه المصلحة إما أن تكون سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية، أو خلقية، وهناك من روابط القانون الخاص ما يحقق مصلحة عامة اجتماعية كما في كثير من القواعد القانونية المتعلقة بالعمل، أو مصلحة عامة اقتصادية، كما في القواعد التي تجعل التنافس حرا مفتوحا بابه للجميع ».[1]

2-علاقة النظام العام بالمصلحة العامة: النظام العام هو الأساس السياسي والاجتماعي والاقتصادي والخلقي الذي يقوم عليه كيان المجتمع في الدولة، وهو المشكل للقواعد المعتبرة أساسا للقانون فيها، إن فكرة النظام العام نسبية تتغير من دولة لأخرى وأحيانا في الدولة الواحدة، وتتسع في عنصر معين وتضيق في آخر، كما أن دائرة النظام العام تضيق حيث يسود المذهب الفردي، بينما تتسع حيث تسود المذاهب الاجتماعية.[2]

لقد أخذ المشرع الجزائري بالنظام العام كمعيار معنوي للتفرقة بين القواعد الآمرة والقواعد المكملة، ومن ذاك ما جاء في القانون المدني الجزائر، في نص (المادة 97): «إذا التزم المتعاقد لسبب غير مشروع أو لسبب مخالف للنظام العام أو الآداب كان العقد باطلا».[3]

ب-علاقة المصلحة العامة بالمرفق العام: المرفق العام هو مشروع أو مؤسسة ذات منفعة عامة تعمل تحت إشراف الإدارة لتلبية حاجات الجمهور الجماعية[4]، ويعتبر المرفق العام من أكثر المفاهيم غموضا وتطورا في القانون الإداري، وقد مر هذا المفهوم بمراحل عديدة امتدت من الازدهار مرورا بالأزمة وصولا إلى إعادة التقييم والبناء[5]، وغاية المشرع في عدم تعريف المرفق يكمن في كون المرفق العام مرتبط ببيئته القابلة للتطور والتبدل، ولكن الفقه حاول تعريف المرفق العام خاصة من خلال المصلحة

1- عبد الرزاق أحمد السنهوري، مرجع سابق، ص492.

2- محمد حسنين، مرجع سابق، ص ص37و 39 .

3- أما الفقرة الأولى من المادة 98 فنصت على: كل التزام مفترض أن له سببا مشروعا، ما لم يقم الدليل على غير ذلك، الأمر رقم 75-58، المعدل والمتمم، مرجع سابق.

4- هيام مروة، القانون الإداري الخاص، المرافق العامة الكبرى، وطرق إدارتها، الاستملاك، الأشغال العامة، التنظيم الإداري، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2003، ص7.

5- نادية ضريفي، المرفق العام بين ضمان المصلحة العامة و هدف المردودية حالة عقود الامتياز، أطروحة دكتوراه في الحقوق قسم القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1، 2012/2011، ص18.

التي يستهدفها (المصلحة العامة)، ليصبح المرفق المعيار المؤسس للقانون الإداري، فالمرفق العام يعني ممارسة نشاط يحقق المصلحة العامة، وقد يستعمل تعبير المرفق العام ليس فقط للدلالة على النشاط أو المهمة المحققة للمصلحة بل أيضا للدلالة على الهيئة التي تتولى إدارة المرفق العام، والمعنيان مستعملان في الفقه والقضاء الفرنسي[1]، في حين يطغى المعيار العضوي على تعريف المرفق العام وتحديد القضاء المختص في الجزائر، إلا أن للمعنى الأول التفوق لأن نشاط المرفق العام قد يعهد به لأفراد عاديين أو هيئة أو مؤسسة خاصة.[2]

ج-المصلحة العامة والمنعة العامة: إذا كانت المصلحة العامة هي فكرة قانونية فإن المنفعة العامة عكس ذلك، إذ تعتبر فكرة اقتصادية بحتة تعبر عن الرضى والتشبع بحاجة عامة فهي ليست بفكرة قانونية، ومضمونها أوسع من المصلحة العامة [3]، فممارسة النشاط ذي النفع العام ليس حكرا على الدولة، فالأفراد أيضا يساهمون في تحقيق المنفعة العامة، والمشروعات الخاصة التجارية والاقتصادية ذات النفع العام تخضع بصفة أساسية لأحكام القانون الخاص بالرغم من هدف النفع العام الذي تحققه.[4]

وعليه المصلحة العامة أقرب بكثير من المنفعة العامة مقارنة بباقي المفاهيم الأخرى سالفة الذكر، ويكمن الاختلاف في كون المنفعة هي مناط القانون الإداري وأعمال الإدارة، والمصلحة العامة مناط سلوك المشرع بشكل عام.[5]

ثانيا-الأبعاد البيئية للمصلحة العامة: للمصلحة العامة أبعاد مختلفة ومتعددة في المجال البيئي، تتدرج بين الجوانب الاقتصادية والتجارية، وبين الجوانب الرمزية المؤثرة على عمل القضاء في مجال المسؤولية وإقرار التعويض عن الأضرار البيئية.

1- مروان محي الدين القطب، طرق خصخصة المرافق العامة: الامتياز، الشركات المختلطة-BOT- تفويض المرفق العام، دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2009، ص14.

2- تنص المادة 800 على: المحاكم الإدارية في جهات الولاية العامة في المنازعات الإدارية، تختص بالفصل في أول درجة، بحكم قابل للاستئناف في جميع القضايا، التي تكون الدولة أو الولاية أو البلدية أو أحدى المؤسسات العمومية ذات الصيغة الإدارية طرفا فيها، كما أدت ذلك المادة 801 من نفس القانون رقم09/08 المؤرخ في 25 فيفري 2008، المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية، ج،ر، ج، ج، العدد 21 .

3- ضريفي نادية، المرجع السابق، ص34.

4- مروان محي الدين القطب، مرجع سابق، ص18.

5- مصطفى بوضياف، حماية المصلحة العامة في حق الملكية العقارية الخاصة، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في القانون تخصص: لقانون العقاري، قسم القانون الخاص كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة البليدة02، الجزائر، 2013- 2014، ص94 .

أ-المصلحة العامة كمفهوم اقتصادي: المصلحة العامة الاقتصادية هي مصلحة حديثة بالنسبة للمرفق العام، مرتبطة بظهور صنف جديد من المرافق العامة هي المرافق ذات الطابع الصناعي والتجاري، وذلك إثر صدور قرار محكمة التنازع الفرنسية بتاريخ 22 يناير 1921 في قضية Bac d'Eloka [1]، وتمثل تلك النشاطات التي قررت الدولة تحقيقها، وهي تشبه قضية المشاريع الاقتصادية التي يقوم بها الخواص، وقد تهدف الدولة من خلالها لتحقيق هدف مزدوج مصلحة مالية ومصلحة عامة، فالمصلحة العامة الاقتصادية هي نشاطات تسير تحت ظل وتسمية المرفق العام لكن يمكن تسييرها من قبل مؤسسات خاصة، وتربطها علاقة سوقية مع المرتفقين.[2]

كما أصبح مفهوم المصلحة العامة يمثل الركيزة الأساسية للمحافظة على الاقتصاد الوطني إلى جانب المحافظة على حياة الإنسان وصحته والبيئة المحيطة به، فيتيح للسلطة التدخل لحماية حقوق المجتمع، وفي توفير سبل العيش، وتتجلى ضرورة إعمال فكرة المصلحة العامة في النشاط الاقتصادي، على أنها من أهم الوسائل للدفاع عن حقوق المجتمع فيما تعلق بحماية البيئة، وفي المحافظة على كافة مجالاتها ومواردها الطبيعية.[3]

ولجأ المشرع في المجال البيئي إلى حصر كل الأفعال الضارة بالبيئة الهوائية والمائية والترابية، وأن هدفها (الدولة) هو حماية الصالح العام بمفهومه السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأخلاقي، والثقافي والقانوني، وهو مفهوم تحاول الدول أن تجعله متجانسا في الدستور أو في النظام الأساسي للحكم.[4]

ب-البعد الرمزي للمصلحة العامة: المصلحة العامة أصبحت إحدى مفاصل النظام في الدولة، وضمان لحسن استعمال القوة متجاوزة بذلك البعد الرمزي، أي التأثير الفعلي في سلوكيات الأفراد فيما بينهم، من خلال ممثلي الدولة على المستوى المحلي والعمل على خدمتهم، ومن الناحية الإيديولوجية ساعد ظهور المصلحة العامة على إعادة تشكيل صورة الدولة عند الأفراد، حيث لم تعد تلك السلطة البعيدة والعالم المجهول والمخيف، بل أصبحت تهتم وتسهر على راحة المواطنين وخدمتهم.[5]

1- هيام مروة، مرجع سابق، ص11.

2- نادية ضريفي، مرجع سابق، ص51.

3- شاوش رفيق، المصلحة المحمية في الجرائم المضرة بالإدارة العامة في التشريع الجنائي المقارن، مجلة الفكر، المجلد 11 العدد 01، الجزائر، 2016، ص591.

4- عبد القادر الشخيلي، حماية البيئة في ضوء الشريعة والقانون والإدارة و التربية والإعلام، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان الطبعة الأولى، 2009، ص 194.

5- رشيد بن عياش، مرجع سابق، ص1.

ج–أثر فكرة المصلحة العامة في التعويض عن الأضرار البيئية: يصطدم القضاء سواء كان إداريا أو مدنيا بفكرة المصلحة العامة، التي تشكل عائق قانوني في سبيل الحكم بالتعويض العيني للأضرار البيئية، كما يذهب إلى ذلك الفقه الفرنسي، ففكرة المصلحة العامة لها شأن في توجيه القاضي عند تحديده لطريقة التعويض الجابر للضرر البيئي، فتمنعه من أن يقضي بإزالة المبنى أو المنشأة العامة مصدر التلوث أو إنهاء النشاط العام الملوث للبيئة، فعندما يكون التلوث مصدره مبنى من المباني أو المنشآت العامة والتي يكون من الضروري الإبقاء عليها، نظرا لما تمثله من أهمية عامة اقتصادية واجتماعية، كمنشآت تكرير البترول أو محطات توليد الكهرباء، فإنه يحظر على القاضي أن يأمر بإزالة هذا المبنى أو تلك المنشأة، أو أن يأمر بوقف العمل فيها تلافيا لما يسببه ذلك من اضطرابات اجتماعية واقتصادية، وإخلالا بالمصلحة العامة ولا يكون أمام القاضي إلا النطق بالتعويض النقدي.[1]

الفرع الرابع: دور الدولة في تحديد المصلحة العامة البيئية

يقاس دور الدول في تحديد المصلحة العامة البيئية، بمدى إقرارها بالمصلحة العامة المرتبطة بالبيئة وتوفيقها بين المصالح الفردية والجماعية للمجتمع من جهة، ومن جهة أخرى في مدى اختيار ونجاعة وسائل الضبط الإداري التي تحتكرها الدول في حفظ هذه المصلحة العامة البيئية.

أولا–**الاعتراف بالمصلحة العامة المرتبطة بالبيئة:** لا ينبغي النظر إلى إيديولوجية المصلحة العامة على أنها بناء شيد لغاية مصطنعة، فهو يهدف في البلدان الليبرالية، إلى تليين العلاقات الاجتماعية، والحد من اللجوء إلى القيود المادية وتسهيل الموافقة على القدرات؛ فهو عنصر أساسي وتكويني في المجتمعات الحديثة التي تبنى على أساس الانقسام والتباعد والتمايز، الذي ينم عن تراجع خطير في الإجماع حول السلطات القائمة وتغيير عميق في أشكال ممارسة السلطة، ينطوي مفهوم المصلحة العامة على إمكانية التغلب على الخصومات الاجتماعية وإيجاد مصلحة مشتركة لجميع المشاركين، ما يوحد أكثر مما يفرق؛ ومنه ستصبح المصالح الخاصة متوافقة ومنسقة من خلال تحقيق جميع المصالح الفردية.[2]

ثانيا–الضبط البيئي من صميم المصلحة العامة: أسندت مهمة الحفاظ على البيئة إلى هيئات الضبط الإداري لما تتمتع به من امتيازات السلطة العامة بتطبيقيها لقواعد قانونية إدارية في الحفاظ على النظام العام الذي ينظم العلاقة بين الإدارة والأفراد، لأن من أهداف حماية البيئة، والقانون العام الحفاظ على المصلحة الوطنية، وتعد البيئة بكل مشتملاتها قيم اجتماعية عليا، وجب حمايتها، احتاج المشرع إلى

1– محمد رحمون، مرجع سابق، ص76 .

2 – Jacques Chevallier; Ibid; p12

الدور الإيجابي الذي تلعبه بعض المفاهيم القانونية كالنظام العام والمصلحة العامة، وبالتالي سيتم التركيز على مبررات استنجاد المشرع بفكرة المصلحة العامة لحماية البيئة.[1]

أ- المشرع الجزائري: عدم تعريف المشرع الجزائري للمصلحة العامة يرجع سبب ذلك إلى كون النظام العام مفهوم نسبي متغير في الزمان والمكان، لتعلقه بعدة عوامل، مثل النظام السياسي والاقتصادي والأخلاقي في البلاد، كل ذلك حتم ترك تحديد مفهومه للفقه والقضاء، وعدم التقيد بنص تشريعي جامد.[2]

وحاول المشرع الجزائري التصدي للتجاوزات التي يرتكبها الأفراد في إطار استغلالهم للعناصر الطبيعية والبيئية، من خلال تبني العديد من القواعد القانونية التي تنظم هذا الاستغلال، والمستقرئ لأحكام ونصوص القوانين والتنظيمات الخاصة بحماية البيئة، يمكنه استنتاج مدى التناسق بين الإجراءات والضوابط القانونية ومتطلبات حماية النظام العام، ولتحقيق أهداف هذا الأخير، فقد منحت التشريعات البيئية مجالاً من الحرية حتى تتمكن من فرض إجراءات الضبط البيئي، التي تعد حسب وجهات النظر الفقهية ذات صلة وثيقة بتحقيق المصلحة العامة، من خلال المحافظة على الفضاء الطبيعي بما يتضمنه من موارد طبيعية حيوية وغير حيوية، إلا أن تحقيق المصلحة العامة يجب أن تتقيد فيها الإدارة بجملة من الضوابط التشريعية والتنظيمية، حتى لا تبسط الإدارة سلطاتها المطلقة على الأفراد مما يترتب عنها أضرارا بالحقوق والحريات العامة.[3]

ب-المشرع الفرنسي: لم يتطرق المشرع الفرنسي إلى تعريف المصلحة العامة، ولكن المفهوم يلهم سياسة الحكومة التي تبرر عمل الإدارة، والتي تسمح لها بالتحكم الدقيق في المعايير من قبل القاضي الإداري، هذا هو بالضبط ما حدث لحماية البيئة بموجب قانون 10 يوليو 1976، حيث جاء لتوسيع المفهوم، إلى جانب الاهتمامات الاقتصادية والاجتماعية الجوهر والمركزية للنظام عام، من خلال إعلان المشرع الرغبة في إعطاء المصلحة العامة دوراً متجدداً، يشمل اهتمامات وأنواع جديدة في مجال تدخل الدولة.[4]

1- معري أحمد، عليان بوزيان، سلطات الضبط الإداري في مجال حماية النظام العام البيئي، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، العدد التاسع، الجزائر، جوان 2017، ص2.

2- كيحل كمال، مفهوم النظام العام في القانون الدولي الخاص، مجلة الحقيقة العدد 42، الجزائر، 08/02/2018، ص 483.

3- العربي زروق، حميدة جميلة، الضمانات القانونية للإجراءات المترتبة عن الضبط البيئي، مجلة الدراسات الحقوقية المجلد7 العدد2، الجزائر، جوان 2020، ص26 .

4- Adeline Meynier; Ibid; p405

ثالثا- قابلية مفهوم المصلحة للمرونة والتطور: مفهوم المصلحة العامة يبقى مفهوم مرن ومتطور حسب عدة ظروف داخلية وخارجية، ونظرا لعدم ثباتها وتطورها المستمر، وجب علينا دراسة القوانين والمعايير التي تسمح لنا بضبط فكرة المصلحة العامة، ومحاولة حصرها وتعريفها وفق معايير محددة، فهي من المفاهيم التي ينقصها التحديد وبشكل عام يقصد بها إشباع حاجات عامة أو تقديم خدمة عامة قد تكون مادية كالماء والكهرباء أو معنوية كالأمن، أكثر تمشيا مع القضايا البيئة الحالية.[1]

أ- نطاق حماية البيئة وفقا لفكرة المصلحة: عند الرجوع إلى موقف المشرع الفرنسي، يستمر الشك عند قراءة قانون 10 يوليو1976، فيما يتعلق بالنطاق المادي للحماية البيئة في إطار المصلحة العامة التي أنشأها المشرع، هل هي حماية البيئة ككل أو تقف هذه الحماية فقط عند عناصر البيئة المدرجة من قبل المشرع"؟[2]، كما تم اتخاذ نفس الأحكام بموجب قانون بارنييه الصادر في 2 فبراير 1995.[3]

ب-أثر المصلحة العامة في تغيير القانون البيئي: هناك العديد من الإعلانات ذات المصلحة العامة على رأس القانون، على وجه الخصوص من حيث المعطيات البيئية:

1- المصلحة العامة والقانون العام: يتغلغل مفهوم المصلحة العامة في كل القانون العام، ولا سيما القانون الإداري، تضفي الشرعية على استخدامه وعدم التقيد بالقانون العادي، وتهدف لمصلحة تحديداً لجعل نطاقها يدور حول عدم التعرض مع المصالح الخاصة، وعلى صون الحقوق والحريات الفردية (حق الملكية، وحرية ممارسة الأعمال التجارية، مبدأ المساواة، وما إلى ذلك...)، الخدمة العامة، الأشغال العامة، مصادرة الأملاك أو التأميم.[4]

2-نزع الملكية الخاصة من أجل المصلحة العامة: إن الأساس القانوني لهذا الإجراء هو مشاريع تدخل في نطاق مفهوم المصلحة العامة التي أشرنا إليها سابقا، والمشرع الجزائري لم يعرف المنفعة العامة، نظرا لكونها فكرة مرنة ومتطورة ترتبط بنشاط الإدارة، إن فكرة المنفعة العامة مرادفة لفكرة المصلحة العامة التي تعتبر غاية وجود الإدارة والمرفق العام ومناط النشاط الإداري، لقد أورد المشرع الجزائري أهداف نزع الملكية تكمن إنشاء مشاريع عمومية، وعمليات التهيئة والتعمير،

1- ضريفي نادية، مرجع سابق، ص38.

2- نص المادة 1 من قانون 10 يوليو 1976، مرجع سابق.

3 - Loi n° 95-101 du 2 février 1995 relative au renforcement de la protection de l'environnement ; JOf n° 29 du 3 février 1995.

4- مصطفى بوضياف، مرجع سابق، ص94 .

العمليات تدخل في إطار التخطيط[1]، والجدير بالذكر أن غايات النزع وأهدافه ليس محددا على سبيل الحصر، فكلما ارتأت الإدارة بمقتضى سلطتها التقديرية ضرورة نزع الملكية لأجل المنفعة العمومية وقعت تحت رقابة القاضي الإداري.[2]

3-دور المصلحة العامة في تطوير القانون البيئي: مرونة فكرة المصلحة العامة المرتبطة لحماية البيئة تدفع إلى التغيير في القانون البيئي على أسس وأدوات ومفاهيم جديدة، كالتراث المشتركة للأمة، وهي أحد أشكال تجسيد المصلحة العامة لحماية البيئة[3]، ويتم الربط بين المصلحة العامة والتراث المشترك من خلال تناول عناصر البيئة[4]، لأن هذه العناصر أولا تشكل جزءًا من التراث المشترك للأمة، وثانيا أن حمايتهم هي ذات مصلحة عامة، وبالتالي تصبح البيئة أحد أهداف السياسات العامة، وترتقي إلى مكان مكافئ في التسلسل الهرمي للقيم والاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة فيما يتعلق بتخطيط استغلال الأراضي أو إدارة الموارد الطبيعية، أو استخدام الأدوات القانونية مثل دراسة التأثير، المؤدي إلى التخطيط المستدام للموارد البيئية بشكل عام.[5]

المطلب الثاني

دور الإعلام البيئي في حماية البيئة

الإعلام البيئي هو أحد أدوات نشر وتعميم التنمية المستدامة، القائمة على التناغم والترابط بين البيئة وسلامتها، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية التي لا غنى عنها في كافة المشروعات والبرامج التنموية، وللوقوف على أهمية الإعلام في حماية البيئية وتحقيق للتنمية المستدامة، لابد من تباين مفهوم الإعلام البيئي، مع إيضاح كيفية تكريسه دوليا، والوقوف على مدى انعكاس هذا التكريس الدولي على

1- المادة 2 من القانون رقم 91-11 المؤرخ في 1991/04/27، المتعلق بنزع الملكية للمنفعة العمومية،ج.ر،ج،ج، العدد 21، المعدل والمتمم بالقانون رقم 13-08 المؤرخ في 2013/12/30. المتعلق بقانون المالية لعام 2014،ج.ر،ج،ج، العدد68، لاسيما المادة 37 منه، والتي تممت المادة 12 من القانون 91-11، نصت المادة 12 مكرر 3 على : يتم التصريح بالمنفعة العمومية لعمليات إنجاز المشاريع المتعلقة بإنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء والغاز والماء، نظرا لطابع بنيتها التحتية ذات المصلحة العامة وبعدها الوطني الاستراتيجي، بموجب مرسوم تنفيذي من دون تحديد مسبق للعناصر التي تضمنتها المادة 10 أعلاه، وذلك في حدود الاحتياجات الحقيقية المعبر عنها والحصرية بالنسبة للعملية التي شرع فيها.

2- مصطفى بوضياف، مرجع سابق، ص133، 134

3- Loi N° 95-101;Ibid.

4- المدرجة في المادة 1 من قانون 10 يوليو 1976، مرجع سابق

5- Adeline Meynier; Ibid; p421

التشريعات الوطنية، إلا أنه من الناحية العملية ترد عليه جملة من القيود، تحد من دوره في تقوية وسائل حماية البيئة وتعزيز التنمية المستدامة.

الفرع الأول: مفهوم الإعلام البيئي.

الفرع الثاني: التكريس الدولي للإعلام البيئي.

الفرع الثالث: التكريس الوطني للإعلام البيئي.

الفرع الرابع: دور الإعلام البيئي في حماية البيئة والقيود الواردة عليه.

الفرع الأول: مفهوم الإعلام البيئي

تزداد حاجة المجتمعات بشكل عام، وحماية البيئة بالتنمية المستدامة بشكل خاص، إلى الإعلام البيئي يوما بعد يوم، وهذه الحاجة ملحة ومستمرة ومتجددة، وتزداد إلحاحا عند ظهور مشكلة بيئية مثل التلوث وانتشار الأوبئة والآفات.

أولا- تعريف الإعلام البيئي: الإعلام البيئي تعبير مركب من مفهومين، هما الإعلام والبيئة، فالإعلام يساعدهم على تكوين رأي صائب في واقعة من الوقائع البيئية[1]، فمصطلح جديد بدأ بالنمو مع تزايد مشاكل البيئة وما أصابها من خراب، ولا يوجد تعريف محدد للإعلام البيئي تتفق عليه آراء الباحثين، بل أن مفهوم الإعلام في حد ذاته محل اختلاف بين الدارسين:

أ-في اللغة العربية: الإعلام هو مصدر للفعل أعلم، وهو رباعي من العلم الذي هو إدراك الشيء على حقيقته[2]، أو هو العلم بالشيء بإخبار سريع أو الإطلاع على الخبر الذي هو مضمون الرسالة الإعلامية اطلاعا سريعا[3]، وفي القرآن الكريم، قال الله تعالى: ﴿ أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ ﴾[4]، وقال أيضا: ﴿ وَأَذِّن فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِن كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ﴾[5]، أي أبلغ الناس.

1- علي عبد الفتاح كنعان، الإعلام البيئي، دار اليازوردي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ب.ط، 2018، ص129.

2- أبو الحسن محمد الأصفهاني، "المفردات في غريب القرآن"، تحقيق وضبط محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 1991، ص343.

3- مهري شفيقة، الإعلام البيئي الإلكتروني عبر موقع الفايسبوك ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة سطيف، العدد 23، الجزائر، ديسمبر 2016، ص8.

4- سورة المائدة، الآية 67.

5- سورة الحج، الآية 27.

ب–التعريف الفقهي: الإعلام المتخصص هو إعلام يهدف إلى نقل المعلومات إلى الجمهور حول مجال معرفي معين، يهدف إلى تنوير الرأي العام وجعله على إطلاع وعلم بما يحدث في هذا المجال المعرفي المتخصص[1]، ويعتبر "الإعلام البيئي" من أبرز تطبيقات الإعلام المتخصص، وقد ورد بشأنه عدة تعريفات نأخذ منها على سبيل المثال ما يلي:« الحق في الحصول على المعلومات التي في حوزة الإدارات العمومية والشركات العمومية والخاصة، التي تقوم بنشاط اقتصادي له تأثير على البيئة، ووضعها رهن إشارة المواطنين وتبسيط طرق الولوج إليها ».[2]

وعرفه البنك الدولي"La Banque Mondiale"بأنه: «نقل المعلومات البيئية من أجل إثراء معارف الجمهور والتأثير على أرائه وسلوكياته تجاه البيئة، ويقصد به المادة الإعلامية في وسائل الإعلام، التي تعنى بقضايا البيئة وأسبابها وأبعادها وحلول علاجها، بهدف التأثير على الجمهور وتوعيته وتعديل سلوكه تجاه حماية البيئة[3]»، وفي تعريف آخر هو: «استخدام كافة وسائل الصحافة (صحف يومية، نشرات، دوريات، ومجلات) بكافة في توعية المواطنين ومدهم المعلومات والحقائق والآراء عن القضايا البيئية، وأسبابها وأبعادها والحلول المقترحة لمعاجلتها وذلك لكي تساهم في بلورة رأي واعٍ وسليم في هذه القضايا، والأمر ينعكس تلقائيا على زيادة حصيلتهم ومخزونهم الفكري والثقافي اتجاه البيئة».[4]

ج–التعريف التشريعي: كان لاتفاقية أرهوس السبق في وضع تعريف للإعلام في المجال البيئي، وحاولت بعض التشريعات الوطنية إعطاء مفاهيم تتقارب من مفهوم الاتفاقية.

1– في اتفاقية أروس: عرفت (المادة 2) من اتفاقية أرهوس الإعلام في المجال البيئي بأنه:« كل معلومة متوفرة في شكل مكتوب أو بصري، أو شفهي، أو إلكتروني، أو أي شكل آخر يتضمن حالة عناصر البيئة كالهواء ومكوناته، المياه، الأرض، التربة، المناظر والمساحات الطبيعية والتفاعل بين هذه العناصر، التنوع البيولوجي ومكوناته لا سيما الأعضاء المحولة جينيا، كذلك الطاقة، المواد، الضجيج، الأشعة، الإجراءات الإدارية الاتفاقيات المعنية بالبيئة، السياسات، القوانين، البرامج والمخططات التي لها أو من المحتمل أن يكون لها آثار بالغة على البيئة، والقرارات التي سيتم اتخاذها والتي قد تمس البيئة، الحالة

1– مهري شفيقة، المرجع السابق، ص202.

2– فارس وكور، مرجع سابق، ص154.

3– منصور مجاجي، الإعلام البيئي كأداة لتجسيد الطابع الوقائي في مجال أمن وحماية البيئة في التشريع الجزائري، جملة العلوم القانونية والاجتماعية جامعة زيان عاشور بالجلفة الجزائر، جوان 2019، ص107

4– أبو بكر محمد أحمد حسني، التخطيط الإستراتيجي الصحفي خدمة للبيئة والتنمية المستدامة،"صحافة دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجا، رسالة دكتوراه، معهد الدراسات البيئية، جامعة الخرطوم، السودان، 2008، ص 21

الصحية للإنسان، أمنه وظروف معيشته، وحالة الأماكن الثقافية، والبنايات التي يمكن أن تتأثر جراء حالة عناصر البيئة، أو بسبب النشاطات المؤثرة على المحيط البيئي».[1]

2-في القانون الجزائري: بالرجوع إلى القانون رقم 10/03، لا نجد تعريفا خاصا "بالإعلام البيئي" ولكن نجد تعريفا "للحق في الإعلام البيئي"، وهذا من خلال إقراره لمبدأ "الإعلام والمشاركة" في (المادة 3/8) من هذا القانون وهذا بنصها على ما يلي: «يتأسس هذا القانون على المبادئ الآتية:[...] مبدأ الإعلام والمشاركة، الذي يكون بمقتضاه، لكل شخص، الحق في أن يكون على علم بحالة البيئة، والمشاركة في الإجراءات المسبقة عند اتخاذ القرارات التي قد تضر بالبيئة.[2]

ثانيا-التطور التاريخي للإعلام البيئي: ترجع الأصول الأولى لاهتمام وسائل الإعلام بالبيئة إلى سنة 1870، وذلك في مدينة "ميني سوتا" بالولايات المتحدة الأمريكية، فقد أسس Hallock مجلة عنيت بقضايا البيئة، حيث ركزت على الحياة البرية في المدينة، وفي عام 1920 بدأت وسائل الإعلام الأمريكية تهتم بالبيئة.[3]

شهدت حقبة الخمسينات وبداية الستينات أحداث لفتت انتباه العلماء بقوة إلى قضايا البيئة بالمنظور الشامل، كحادثة ضباب لندن سنة 1952 التي أدت إلى وفاة 4000 شخص، وتكرار هذه الحادثة في و.م.أ وبلجيكا عام 1953، ومع مطلع الستينات بدأت الأخبار تتسرب عن استخدام الولايات المتحدة الأمريكية لمبيدات الحشائش المحتوية على الديوك سين في حرب الفيتنام وما نتج عن ذلك من آثار صحية خطيرة، وفي الوقت نفسه نشرت راشيل كارسون عام 1962 كتابها بعنوان الربيع الصامت الذي سلّطت فيه الضوء على الآثار البيئية للمبيدات، وكان لتجمع هذه الكوارث في فترة زمنية محدودة، أثره الكبير في إثارة اهتمام العلماء بقضايا البيئة واهتمام الجماهير بهذه القضايا جمعويا، بالضغط على الحكومات لإصدار التشريعات وعقد الاتفاقيات للحفاظ على البيئة، وكان طبيعيا أن يتحرك الإعلام لتغطية هذا النشاط

1- Prieur Michel; La Convention D'Aarhus Instrument Universel De La Démocratie Environnementale; Revu Juridique De L'environnement; N Spécia; France; 1999; p10.

2- القانون رقم 03-10، مرجع سابق.

3- باديس مجاني، دور الإعلام في نشر الوعي البيئي، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد30، الجزائر، سبتمبر 2017، ص368 .

الجماهيري، فأخذ يتابع الأبحاث العلمية في هذا المجال، وينشر ويذيع التحقيقات الصحفية والإذاعية والتلفزيونية التي تكشف عن الأخطار التي تهدد البيئة من كل الزوايا.[1]

ويجب الإشارة إلى أن ضغط الحركة البيئية والإعلامية كان له أثر كبير في عقد ندوة الأمم المتحدة للبيئة المنعقدة بستوكهولم عام 1972[2]، إذ نصت على مسؤولية كل إنسان في المحافظة على البيئة، وتطوير التربية والإعلام البيئيين.[3]

وفي عام 1977 أبرز المؤتمر الدولي الحكومي للتربية البيئية المنعقد في مدينة "تبليسي" أهمية دور وسائل الاتصال الجماهيرية في الإعلام البيئي، بأن نص في أحد توصياته على تشجيع ونشر المعارف عن حماية البيئة وتحسينها باستخدام الصحف والإذاعة والتلفزيون.[4]

وحث إعلان قمة الأرض المنعقدة بريو ديجانيرو عام 1992 الدول على ضمان حق المشاركة والحق في الإعلام والإطلاع وتشجيعه[5]، وترى المقررة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان والبيئة، أن الحق في الإعلام وثيق الصلة بحقوق الإنسان وبالبيئة، فإتاحة الإمكانية للجمهور للحصول على المعلومات بناء على الطلب، والتزام السلطات العامة بتقديم المعلومات بصرف النظر عن الطلبات، هما أمران أساسيان لحماية البيئة ولتفادي المشاكل البيئية المتعلقة بحقوق الإنسان.[6]

الفرع الثاني: التكريس الدولي للإعلام البيئي

تم التأكيد على حق الإنسان في الحصول على المعلومات والحقائق البيئية في الوثائق الدولية منذ مؤتمر استكهولم، كما كان للهيئات الإقليمية أثر البارز في تعزيز وإمعان الحق في الإعلام البيئي.

1- فاطمة الزهراء مزوز: دور الإعلام البيئي المطبوع في حماية البيئة- دراسة تحليلية، مذكرة ماجستير في علم اجتماع البيئة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011/2010، ص125.

2- منصور مجاجي: مرجع سابق، ص108.

3- يحي وناس، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، رسالة دكتورة في القانون العام، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، جويلية 2007، ص286.

4- شاكر الحاج مخلف، الإعلام البيئي، دار دجلة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2016، ص90.

5- نص المبدأ العاشر 10 على أن : "أحسن طريقة لمعالجة المسائل البيئية، هو ضمان مشاركة كل المواطنين المعنيين، وعلى المستوى المناسب، وعلى المستوى الوطني ينبغي أن يكون لكل فرد حق الاطلاع على المعلومات التي تحوزها السلطات العامة والمتعلقة بالبيئة، كما ينبغي على الدول تشجيع وتحسيس ومشاركة الجمهور من خلال وضع المعلومات تحت تصرف... وناس يحي، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر ، مرجع سابق، ص159.

6- فاطمة زهرة قسنطيني، تقرير المقررة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان والبيئة، مرجع سابق، ص48.

أولا- التكريس الدولي للإعلام البيئي في الوثائق الدولية: سعت الأمم المتحدة من خلال المؤتمرات الدولية الناظمة للقضايا البيئية على الصعيد الدولي، لتعزيز وتكريس الإعلام البيئي، بهدف تبادل الخبرات، وتوضيح المخاطر التي تهدد البيئة العالمية.

أ-إعلان استكهولم لعام 1972: وتشير الدراسات، إلى أن نقطة انطلاق الاهتمام الإعلامي الواضح بقضايا البيئة قد بدأ منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة الإنسانية باستكهولم، حيث أصدر المؤتمر إعلانا دوليا لحقوق الإنسان البيئية، تضمن تأكيدا لحق الإنسان في الإعلام البيئي، وتم تكريس هذا الحق في عدة مبادئ من هذا الإعلان أهمها، المبدأ التاسع عشر نص على:« ضرورة تطوير التعليم البيئي للأجيال الشابة والكبار، وتنوير الرأي العام وتحسيس الأفراد والمؤسسات والجماعات بمسؤوليتهم فيما يتعلق بحماية وترقية البيئة...»، وعليه كرست مسؤولية الإنسان في الحفاظ على البيئة، وأهمية التوعية والتحسيس والتربية البيئية في المحافظة على البيئة.[1]

كما نص المبدأ العشرون على أهمية الإعلام البيئي في توعية العامة والمساهمة في إيجاد الحلول لمختلف القضايا والمشاكل المتعلقة بالبيئة، ويشجع هذا المبدأ على التدفق الحر للمعلومات العلمية والتقنية، وجاءت التوصية 97 من خطة العمل البيئية المعتمدة في نهاية المؤتمر، أكثر وضوحا بشأن المشاركة ويشجع الدول على تسهيل المشاركة العامة في إدارة ومراقبة البيئة وتوفير وسائل لتحفيز المشاركة النشطة للمواطنين[2]، ليتوالى بعد ذلك تكريس هكذا حق وإقراره القانوني عبر أغلب النصوص الدولية المتعلقة بالبيئة، كونه الأساس العملي لحماية البيئة وضمان حق كل إنسان في التمتع ببيئة سليمة وصحية.[3]

ب- برنامج الأمم المتحدة للبيئة: ومن الوظائف المنوطة بالبرنامج تنمية ونشر المعارف البيئية للتنسيق بين الجهود الوطنية والدولية في المجال البيئي، كما قام البرنامج من خلال المنتدى الوزاري الدولي حول البيئة المنعقد بمدينة بال الأندونسية في 2010/02/20، إلى تبني مشروع توجيهي حول إعداد التشريعات الداخلية في مجال الخصوص على المعلومات، المشاركة، واللجوء على القضاء في المسائل المتعلقة

1- كريم بركات، حق الحصول على المعلومة البيئية وسيلة أساسية لمساهمة الفرد في حماية البيئة، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، العدد 1، بجاية، الجزائر، 2011، ص39.

2- Alexander - Kiss; Jean -Didier, Sicault; « La Conférence Des Nations Unies Sur L'environnement (Stockholm, 5/16 Juin 1972) »; Annuaire Français De Droit International; Volume 18; France 1972; Pp. 603 et 628.

3- كريم بركات، حق الحصول على المعلومة البيئية وسيلة أساسية لمساهمة الفرد في حماية البيئة، مرجع سابق، ص39.

بالبيئة[1]، كما يتم التنسيق بين البرنامج ومنظمة اليونسكو للاهتمام بالإعلام البيئي إضافة إلى وظائف أخرى.[2]

ج–الميثاق العالمي للطبيعة: يؤكد هذا الميثاق على أن العمل به، يستوجب إتباع مجموعة من المبادئ أهمها إعلام الجمهور بوسائل خاصة وفي الوقت المناسب بالعناصر الأساسية لكل تخطيط حتى يتمكن من المشاركة الفعلية في اتخاذ القرارات، ومن بين العناصر التي يجب أن يتضمنها التخطيط، تبني استراتيجيات المحافظة على الطبيعة، ووجود الأنظمة الايكولوجية وتقييم السياسات والأنشطة المزمع القيام بها.

د–مؤتمر ري ودي جانيرو عام 1992: نص على موضوع الحق في الإعلام في المبدأ 10، «أنه تعالج قضايا البيئة على أفضل وجه بمشاركة جميع المواطنين المعنيين على المستوى المناسب، ويجب توفير لكل فرد فرصة مناسبة على الصعيد الوطني للوصول إلى المعلومات التي تحتفظ بها السلطات العامة بشأن البيئة بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالمواد والأنشطة الخطرة في مجتمعاتهم».[3] ما يلاحظ على المبدأ 10، أنه جاء أكثر وضوحا بالمقارنة مع المبدأ 19 من ندوة استكهولم، إذ أقرن المشاركة الحقيقية للأفراد والجمعيات بالحق في الاطلاع على الوثائق والبيانات البيئية، وعليه فبدون تجسيد للحق في الإعلام في المواد البيئية، لا يمكن الحديث عن مشاركة الأفراد والجمعيات.[4]

ثانيا– التكريس الدولي للإعلام البيئي في الوثائق الإقليمية: لم يكن الاهتمام بالإعلام البيئي حكرا على جهة دون غيرها، وذلك راجع للطابع الانتشاري للتهديدات التي تصيب البيئة، وما للتعاون الإقليمي من أهمية في مجال تقوية آليات الإعلامية للحد من هذه التهديدات.

أ– المؤتمر الأوروبي الأول حول البيئة والصحة: إنعقد هذا المؤتمر بألمانيا بتاريخ 08/ 12/ 1989، والذي ساهمت فيه المنظمة العالمية للصحة، وأكد على حق كل مواطن في الإعلام والاستشارة بخصوص

1– projet de directives pou l'abortion d'une législation nationale sur l'accès a l'information ; la participation du public et l'accès a la justice dans la domaine de l'environnement; forum ministériel sur l'environnement. Bali24-26/02/2010 -Indonésie); UN ;UNEP ; GCSS.XI/8 ;p12

2– نسيمة بن مهرة، الإعلام البيئي ودوره في المحافظة على البيئة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانونية والإدارية فرع: قانون البيئة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر 01، 2013/2012، ص31.

3– مؤتمر ري ودي جانيرو، مرجع سابق.

4– كريم بركات، حق الحصول على المعلومة البيئية وسيلة أساسية لمساهمة الفرد في حماية البيئة، مرجع سابق، ص41.

المخططات والقرارات والنشاطات التي من شأنها المساس بالبيئة والصحة في الوقت نفسه، والمشاركة في مسار صنع القرار.[1]

ب- اللجنة الاقتصادية لدول أوربا OCDE: تبنى مجلس اللجنة بتاريخ 20/ 02 /1996 التوصية رقم 41 (96 ج) حول انبعاث المواد الملوثة وانتقالها، وهي تكرس حقي الإعلام والمشاركة، فتقضي هذه التوصية بأن لكل شخص حق الإطلاع على المعلومات المتعلقة بالبيئة، التي تحوزها السلطات العامة وإمكانية التدخل في عملية اتخاذ القرار، وتضيف هذه التوصية أن الشفافية بكل ما يتعلق بالبيئة من شأنها أن تجعل السياسات البيئية فعالة أكثر وأن تكون هناك مشاركة واسعة للمواطنين.[2]

ج- اتفاقية آرهوس: جاء هذا الصك القانوني الملزم، تنفيذا للمبدأ 10من إعلان ريو، يشار إلى هذا الأخير صراحة في ديباجة الاتفاقية[3]، والقاضي بإلزامية الحق في المعلومات والمشاركة العامة، وتلعب الاتفاقية دور القيادة في الميدان على المستوى الإقليمي الأوروبي[4]، وتنص الاتفاقية على الحق في الوصول إلى المعلومات من خلال فرض التزام على السلطات العامة بإتاحة المعلومات المطلوبة منها للجمهور (المادة 4)، كما أن الدول مدعوة إلى جمع المعلومات البيئية ونشرها، لا سيما في قواعد البيانات الإلكترونية التي يسهل الوصول إليها للجمهور (المادة 5)، وتعد الاتفاقية "نصًا طموحًا"[5]، ويتم ضمان الرصد والتطبيق السليم للاتفاقية من قبل لجنة مراجعة الامتثال لاتفاقية آرهوس، وهي هيئة غير قضائية تم إنشاؤها في عام 2002.[6]

د-الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب: نصت(المادة 09) منه أن «إعلام المواطنين بقضايا البيئة وكل ما يتعلق بها أمر أساسي للتمتع بحقهم في بيئة صحية وسليمة» .[7]

1- بن مهرة نسيمة، مرجع سابق، ص36.

2- Prieur Michel; La Convention D'aarhus Instrument Universel De La Démocratie Environnementale; Ibid; P12

3- وقعت في آرهوس، مرجع سابق.

4- وبينما تشكل الاتفاقية جزءًا من عمل الأمم المتحدة، فهي موجهة في المقام الأول إلى الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا. يمكن أيضًا توقيع الاتفاقية من قبل المنظمات الدولية، كما توضح حالة الاتحاد الأوروبي.

5- Prieur Michel; Ibid; La Convention D'aarhus Instrument Universel De La Démocratie Environnementale; Ibid P; 18

6 - Koester Veit; Le Comité D'examen Du Respect Des Dispositions De La Convention d'Aarhus: Un Panorama Des Procédures Et De La Jurisprudence; In: Revue Européenne De Droit De l'Environnement; N°3; France; 2007; Pp. 251et 275.

7- كريم بركات، حق الحصول على المعلومة البيئية وسيلة أساسية لمساهمة الفرد في حماية البيئة، مرجع سابق، ص39.

هـ- جامعة الدول العربية: نظمت جامعة الدول العربية الندوة العربية الأولى حول الإعلام البيئي في 14 أكتوبر من عام 1986، وهي أول منبر للحوار حول المسائل البيئية في علاقتها بوسائط الاتصال يتم تنظيمه في الوطن العربي، بتفاعلها مع الواقع المعيش وما صدر عنها من قرارات، وقد كونت الندوة أرضية عمل نجحت في بعض البلدان العربية، مما كان له الأثر الايجابي في إشاعة ثقافة البيئة وتعميمها بين المواطنين، بل وتكوين رأي عام عربي مسئول وموضوعي.[1]

الفرع الثالث: التكريس الوطني للإعلام البيئي

أولت النظم الوطنية المتعلقة بحماية البيئية، أهمية بالغة لإقرار هذا الحق وبيان مختلف إجراءات وضوابط ممارسته، حيث وصل في بعضها على درجة التكريس الدستوري، وتضمين التشريعات البيئية آليات قانونية تسهم في الحصول على المعلومات المتعلقة بالبيئة.

أولا- تكريس الإعلام البيئي في التشريع الجزائري: أثّرت المصادر الدولية المتعلقة بالحق في الإعلام في المواد البيئية بطريقة إيجابية في تحول المواقف على الأقل على المستوى الرسمي، من خلال المشاركات المتتالية للجزائر في هذه الندوات والمؤتمرات الدولية، أدت إلى الاقتناع بتكريس الحق في الإعلام ضمن النصوص الداخلية[2]، وهو الأمر الذي تجسد بمقتضى القانون رقم 10/03[3]، كما خصص المشرع فصلاً كاملًا للإعلام البيئي في هذا القانون، وهو "الفصل الأول" المعنون بـ:"الإعلام البيئي" من "الباب الثاني" الذي هو بعنوان" أدوات تسيير البيئة " وتحديدا من (المادة 5) حتى (المادة 9).

أ- دور الإعلام البيئي في تجسيد الطابع الوقائي في مجال أمن وحماية البيئة: برز دور الإعلام البيئي في تجسيد الطابع الوقائي في مجال أمن وحماية البيئة، في كونه من بين أهم الآليات التي تسهم بشكل كبير في تشكيل " الوعي البيئي" لدى أفراد المجتمع وتفعيله، وهو الأمر الذي نضمن من خلاله تفعيل جملة من المبادئ التي تكرس الطابع الوقائي في مجال حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ولعل أبرزها "مبدأ الوقاية خير من العلاج" وكذا مبدأ " ضرورة التفكير قبل الفعل".[4]

عند الحديث عن الإعلام البيئي لا يمكن أن نغفل نقطة أساسية تتمثل في الوعي البيئي، فالوعي هو نقطة التحول لإحداث التغيير في حماية البيئة، لذا فأهم هدف يركز عليه الإعلام البيئي هو خلق الوعي

1- بن مهرة نسيمة، مرجع سابق، ص32.

2- يحي وناس، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، مرجع سابق، ص160.

3- القانون رقم 03-10، مرجع سابق.

4- منصور مجاجي، مرجع سابق، ص109.

البيئي، وتحفيزه للمشاركة الفعالة في مشاريع التنمية والبيئة، للحفاظ على حقوق الأجيال القادمة والعيش في بيئة صحية وسليمة.[1]

وإذا عدنا إلى القانون رقم 10/03، فإننا نجده يرمي إلى تحقيق جملة من الأهداف عددها المشرع في (المادة 2) من هذا القانون وهي كلّها أهداف تكتسي الطابع الوقائي يستحيل تفعيلها على أرض الواقع دون وعي بيئي ومن أبرزها نجد:

-الوقاية من كل أشكال التلوث والأضرار الملحقة بالبيئة، وذلك بضمان الحفاظ على مكوناتها.

-ترقية الاستعمال الإيكولوجي العقلاني للموارد الطبيعية المتوفرة، وكذلك استعمال التكنولوجيات الأكثر نقاء.

-تدعيم الإعلام والتحسيس ومشاركة الجمهور ومختلف المتدخلين في تدابير حماية البيئة.

واكد المشرع في (المادة 3) أن هذا القانون يتأسس على جملة من المبادئ العامة، من بينها مبدأ الإعلام والمشاركة.[2]

ب- تطبيقات لدور الإعلام البيئي في تجسيد الطابع الوقائي في مجال حماية البيئة: اعتبر المشرع الجزائري "الحق في الإعلام البيئي"من بين أهداف حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة[3]، وأدرجه ضمن "أدوات تسيير البيئة"، مع الإشارة إلى أنه جاء في "المرتبة الأولى" ضمن تعداد المشرع لهذه الأدوات وهو الأمر الذي تضمنته (المادة 5) من هذا القانون بنصها على ما يلي:"تتشكل أدوات تسيير البيئة من، هيئة للإعلام البيئي، تحديد المقاييس البيئية[...].

كما نظّم عملية الإعلام البيئي وسيرها بحيث اتسمت بالطابع الشمولي والمنظم بحسب (المادة 6) من القانون رقم 10/03[4]، إذ تنص هذه المادة على ما يلي:« ينشأ نظام شامل للإعلام البيئي، ويتضمن ما يأتي :

- شبكات جمع المعلومات البيئية التابعة للهيئات أو الأشخاص الخاضعين للقانون أو القانون الخاص.
- كيفيات تنظيم هذه الشبكات وكذلك شروط جمع المعلومات البيئية.

1- مهري شفيقة، مرجع سابق، ص203.

2- القانون رقم 10/03، مرجع سابق.

3- لم يعرف القانون رقم 03/83، المتعلق بحماية البيئة، الحق في الإعلام البيئي، وقد ألغي بمقتضى القانون رقم 10/03، مرجع سابق.

4-عبد الغني حسونة، مرجعسابق، ص214.

إجراءات وكيفيات معالجة وإثبات صحة المعطيات البيئية.

– قواعد المعطيات حول المعلومات البيئية العامة، العلمية والتقنية والإحصائية والمالية والاقتصادية المتضمنة للمعلومات البيئية الصحيحة.

– كل عناصر المعلومات حول مختلف الجوانب البيئية على الصعيدين الوطني والدولي.

–إجراءات التكفل بطلبات الحصول على المعلومات وفق أحكام (المادة 7) أدناه، تحدد كيفية تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم».[1]

كما وضع المشرع إطار عام للتكفل بطلبات الحصول على المعلومات والتي حددها في إطار (المادة 7) من القانون رقم 10/03 بعنوان الحق العام في الإعلام البيئي بحيث أنه «لكل شخص طبيعي أو معنوي يطلب من الهيئات المعنية معلومات متعلقة بحالة البيئة الحق في الحصول عليها، ويمكن أن تتعلق هذه المعلومات بكل المعطيات المتوفرة في أي شكل مرتبط بحالة البيئة، والتنظيمات والتدابير والإجراءات الموجهة لضمان حماية البيئة وتنظيمها، وقد أحال المشرع بيان تطبيق هذه المادة إلى التنظيم[2]».

ومن خلال ما سبق نلاحظ أن المشرع قد كرس الحق في الإعلام والاطلاع البيئي من خلال مستويين، المستوى الأول باعتباره حقا عاما، أما المستوى الثاني باعتباره حقا خاصا وترك مسألة تطبيق هذه المواد للنصوص التنظيمية، أي أن المشرع أعترف للمواطنين بأحقيتهم في متابعة ما يحيط بهم على المستوى البيئي، لكن الإشكال الذي يثار في هذا الصدد ليس مسالة الحق في الإعلام والاطلاع البيئي، وإنما في الآليات التطبيقية لممارسة هذا الحق.[3]

ثانيا– تكريس الإعلام البيئي في التشريع الفرنسي: الأصل في فرنسا مبدأ سرية الإدارة وعلاقاتها بالمواطنين في نظام Ancien Régime، والحق في الحصول على المعلومات هو الاستثناء من الأصل،

1– القانون رقم 10/03، مرجع سابق.

2– نفس المرجع.

3– عبد الغني حسونة، مرجع سابق، ص215

وتغير هذا الوضع عند صدور قانون 17 يوليو 1978[1]، بسبب "ضغوط جمعيات الدفاع عن البيئة"، التي طالبت بالحق في الحصول على الوثائق الإدارية، فنشأ بعد ذلك الحق العام في الوصول إلى المستندات الإدارية، بالإضافة إلى تقديم استئناف خاص إلى لجنة الوصول إلى المستندات الإدارية (CADA)[2]، وهي سلطة إدارية مستقلة تختار ما هو قابل للإبلاغ وما هو غير قابل للإبلاغ، أدى هذا التوجه إلى تكريس "حق كل فرد في الحصول على المعلومات"[3]، كما تضمن قانون البيئة الفرنسي التأكيد على هذا الحق من خلال نص المادة L124-1 منه[4]، ونص ميثاق البيئة الفرنسي الصادر عام 2004، والمعتمد كوثيقة مرجعية في الدستور الفرنسي عام 2005، في (المادة 07) منع على الاعتراف بهذا الحق وضمان ممارسته والتمتع الفعلي به في إطار النصوص القانونية المحددة لذلك.[5]

الفرع الرابع: دور الإعلام البيئي في حماية البيئة والقيود الواردة عليه

يعد الإعلام البيئي تخصصا جديدا في مجال الإعلام، ويعتبر أحد المقومات الأساسية في الحفاظ على البيئة، والتأثيرات والأضرار الناتجة عن التدهور البيئي لا تميز بين مكونات المجتمع، ولكن هذا الدور تعترضه العديد من العوائق التي تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة منه.

أولا- أهمية المعلومة البيئية: يقصد بالمعلومة البيئية مجموعة البيانات والمعطيات المتعلقة بالبيئة، أو بأحد عناصرها والمرتبة والمنظمة على شكل يحقق هدفا معينا من استخدامها في المجال البيئي.[6]

1- القانون الفرنسي رقم 78-753 المؤرخ 17 يوليو 1978 بشأن التدابير المختلفة لتحسين العلاقات بين الإدارة والجمهور ومختلف الأحكام الإدارية والاجتماعية والمالية، الجريدة الرسمية بتاريخ 18 يوليو 1978، ص 2851، المعدل بالقانون الفرنسي رقم 79-587 المؤرخ 11 يوليو 1979 بشأن دوافع الإجراءات الإدارية وتحسين العلاقات بين الإدارة والجمهور، الجريدة الرسمية بتاريخ 12 يوليو 1979، ص 1711.

Loi n° 78-753 du 17 juillet 1978 (modifiée) portant diverses mesures d'amélioration des relations entre l'administration et le public et diverses dispositions d'ordre administratif, social et fiscal (JORF; du 18 juillet 1978)

2 -La Commission D'accès Aux Documents Administratifs

3- تنص الفقرة 1 من المادة 1 من القانون رقم 78-753 على "حق المواطنين في الحصول على المعلومات"، تم تعديل النص بموجب المادة 8 من القانون رقم 79-587، مرجع سابق، المذكور أعلاه والذي يشمل الآن "حق كل فرد في المعلومات".

4- Prieur Michel et les Autres; BID; Pp 148et 155.

5 - La Loi Constitutionnelle N ;2005-05 Du 01/03/2005 Relative A La Charte De L'environnement; JORF; N 51; Du 02/03/2005; P3697

6- بركات كريم، حق الحصول على المعلومة البيئية وسيلة أساسية لمساهمة الفرد في حماية البيئة، مرجع سابق، ص36.

أ–وصول المعلومة البيئة للمواطنين: من أجل ضمان وصول المعلومة إلى المواطن، لتمكينه من حقه في المعلومة البيئية، لابد من القيام أولا، بجمع ونشر المعلومة البيئية، ويرتكز مضمون هذا العنصر، على مبدأ جمع وكشف الهيئات المعنية لجميع المعلومات المتعلقة بحالة البيئة ما لم تستثن صراحة بنص قانوني، حيث لا تعني حرية الحصول على المعلومات أن يتمكن الأفراد من طلب المعلومات فقط، بل تعني كذلك أن تنشر الهيئات المعنية وتعمم على نحو واسع وثائق ذات أهمية للجمهور، على أن لا يحد من نشرها إلا ضوابط مستندة إلى القانون[1]، وثانيا، ضمان سهولة الإطلاع على الوثائق الإدارية، ويعتبر حق الإطلاع على الوثائق الإدارية المبدأ العام، وعدم الإطلاع، أي رفض إطلاع المواطنين على الوثائق التي تحتفظ بها الإدارة، هو الاستثناء، وعادة ما تستند الإدارة في رفضها تقديم الوثائق التي تحوزها للمواطن الراغب في الحصول عليها، إلى حجة مبدأ السرية الإدارية[2]، وثالثا، ضرورة شهر بعض التصرفات الإدارية المتعلقة بالبيئة، تفاديا للاختيارات غير السلمية ويجعل الغير يتأكد من قانونية المشروع المرخص به.[3]

ب–طلب الحصول على المعلومة البيئية: يتقرر حق تقديم الحصول على المعلومات البيئية في معظم القوانين الداخلية للدول لكل شخص طبيعي أو معنوي، ودون اشتراط وجود مصلحة خاصة أو مباشرة له في ذلك، وهذا ما أشارت أشارت إليه (المادة 7) من القانون رقم 10/03 وبصريح العبارة إلى صلاحية كل شخص طبيعي أو معنوي في طلب الحصول على المعلومات البيئية[4]، ولا يمكن للإدارة رفض الطلب والامتناع عن تقديم المعلومات المطلوبة إلا في الحالات المحددة قانونا.[5]

1– المادة 5 من اتفاقية أروس، والتي جاءت بمثابة ترجمة للمادة 10 من إعلان ريو دي جانيرو بشأن البيئة والتنمية المنعقد بالبرازيل عام 1992، وفي الجزائر أنشأت لمديرية الفرعية للاتصال والتوعية في مجال البيئة بموجب المادة الثانية من المرسوم التنفيذي رقم09/01 المؤرخ في 2001/01/07 المتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، ج،ر،ج،ج، العدد 04، تهتم بتوزيع ونشر الإعلام البيئي بواسطة الإنترنت.

2– Prieur Michel et les Autres; Ibid; P 150.

3– المادة 09 من المرسوم التنفيذي رقم 145/07 المؤرخ في19 ماي2007 المتضمن تحديد مجال تطبيق ومحتوى وكيفيات المصادقة على دراسة وموجز التأثير على البيئة، ج.ر. العدد 34، المعدل والمتمتم بالمرسوم التنفيذي 18–255 المؤرخ في 09 أكتوبر 2018، ج،ر،ج،ج، العدد 62، وقبلها المادة 48 من المرسوم التنفيذي رقم 91–176 المؤرخ في 28 ماي 1991، المتضمن تحديد كيفيات تحضير شهادة التعمير ورخصة التجزئة وشهادة التقسيم ورخصة البناء وشهادة المطابقة ورخصة الهدم وتسليم ذلك، ج،ر،ج،ج، العدد 28، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 09—307 المؤرخ في 22 سبتمبر 2009، ج، ر، ج ، ج، العدد55.

4– القانون رقم 10/03، مرجع سابق.

5– بن مهرة نسيمة، مرجع سابق، ص63.

ج- الإعلام البيئي أداة لتحقيق التنمية البيئية المستدامة: نجاح التنمية المستدامة بيئيا يتطلب حسن الإدارة البيئية للمشاريع الإنمائية، ويعد الإعلام البيئي التنموي شريكا أساسيا في تحقيق التنمية، من خلال مشاركته في وضع وتنفيذ وتقييم الخطط التنموية، وذلك عن طريق ما تمثله وسائل الإعلام من ثقل، وما تقدمه من مبادرات إعلامية وحوارات هادفة[1]، وتعد المعارف والمعلومات عنصرا أساسيا لنجاح التنمية المستدامة.[2]

ثانيا-القيود الواردة على الإعلام البيئي المؤثرة على دوره في حماية البيئة: العديد من الدول تعتمد على تغييب المعلومات الصحيحة، والنسب والأرقام الدقيقة المتعلقة بوضعية الموارد الطبيعة وحالة البيئة، كما يتم الإحجام عن نشر البيانات وتسليط الضوء على هشاشة النظم البيئية.[3]

أ-القيود الإدارية: هناك قيدين أساسيين يحدان من مشاركة الإعلام في حماية البيئة، أول هذه القيود هو السر الإداري، حيث أن المفهوم القانوني للسر لا يزال غامضا لأنه غير مبني على أسس قانونية واضحة وصلبة[4]، وتعتبر الإدارة أن الحق في الإعلام يخرق مبدأ السرية الإدارية ويسمح للمحكوم بالتدخل في تسيير المصالح العامة، ومعرفة هوية صاحب القرار وهو بذلك يؤثر في روح العمل الإداري، الذي يعتبر عملا حياديا وغير شخصي[5]، وذهب القضاء الفرنسي إلى اعتبار المواضيع غير النهائية والأعمال التحضيرية التي تقوم بها الإدارة غير قابلة للاطلاع[6]، ولم يتناول قانون حماية البيئة في الجزائر 10/03،

1- لمين هماش، وآخرون، دور الإعلام في تحقيق التنمية البيئية المستدامة في الوطن العربي : قراءة في تطور الأداء والوسيلة والوظيفة، المؤتمر العلمي الرابع بعنوان: القانون والإعلام، جامعة طنطا، يومي 22، 23 أفريل، مصر، 2017، ص9

2- علياء رمضان، حمدي محمد الخولي، الإعلام والتنمية المستدامة، مبادرات رائدة من خلال فكر ابتكاري غير تقليدي في التنمية المستدامة، مؤسسة حورس الدولية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2018، ص20 و30.

3- شاكر الحاج مخلف، مرجع سابق، ص106.

4- وناس يحي، مرجع سابق، ص 167.

5- -كريم بركات، حق الحصول على المعلومة البيئية وسيلة أساسية لمساهمة الفرد في حماية البيئة، مرجع سابق، ص41.

6- في فرنسا تنص المادة 6 من قانون 17-78: على أن هناك استثناء بعدم منح المعلومات في المجالات التالية: (تقارير مفتشيات الأمن، المخططات السرية الإشارات والإعدادات الأمنية، شروط مراقبة إنتاج ونقل وتخزين المواد الطاقوية والنووية والكيمياويات والمواد الأولية، والشيء نفسه بالنسبة للملفات المتعلقة بالمحاجر والمناجم والمقالع وآبار النفط والغاز الطبيعي واقتصادها الاستغلالي، أنظر:

- Prieur Michel et les Autres; Ibid; P 150; ou Loi n° 78-17 du 6 janvier 1978 relative à l'informatique, aux fichiers et aux libertés ; Modifié par Loi n°2004-801 du 6 août 2004 - art. 1 JORF 7 août 2004

حالات امتناع الإدارة عن تقديم المعطيات بصفة صريحة، ولكنها وردت في النصوص القانونية الخاصة.[1]

أما القيد الثاني فهو السر الاقتصادي المتعلق بالسر الصناعي والتجاري، وبمقتضاه تمنع المؤسسات الصناعية من الحصول على أسرار صناعية تخص منافسيهم، مؤسسة صناعية على أخرى، يفترض ليس فقط حماية أفكارها المبتكرة، إنما يجب أيضا الحفاظ على احتكار هذه الأفكار.[2]

ففي الجزائر، اعتمد المرسوم المنظم للمنشآت طريقة غامضة في تحديد مفهوم السر الصناعي، باستناده إلى معيار شخصي من خلال تحويل صاحب مشروع المنشأة المصنفة سلطة تحديد المعلومات المتعلقة بأساليب الصنع والمواد التي يستخدمها والمنتوجات التي يصنعها، والتي يعتقد أن نشرها قد يؤدي إلى إفشاء سر الصناعي [3]، ولم يبين قانون البيئة رقم 03-10 حدود السر التجاري، وبذلك يؤدي تطبيق المعيار الشخصي (اعتقاد صاحب المنشأة) في تحديد البيانات القابلة للإطلاع[4]، إلى أضعاف الحق في الإعلام البيئي.

ب-القيود المتعلقة بالممارسة الإعلامية: لا يحظى الإعلام البيئي بنفس المكانة التي يحظى بها الإعلام السياسي أو الرياضي في الدول النامية، ويرجع ذلك لحداثته(ظهوره بعد عام 1972) من جهة، وعدم

1- المادة 20 من قانون البيئة 03-10. تتعلق بخضوع إجراءات المنشآت المصنفة التابعة لوزارة الدفاع الوطني إلى قواعد خاصة للترخيص والتحقيق والمراقبة يشرف عليها وزير الدفاع، ونفس الإجراء سبق الإشارة إليه في المادة 13 من المرسوم التنفيذي رقم 90-78 المؤرخ في 27 فيفري 1990، والمتعلق بدراسة مدى التأثير في البيئة، ج،ر،ج،ج، العدد 10، والقانون رقم 86-72 المؤرخ في 08 أفريل 1986 المتضمن إنشاء المحافظة السامية للبحث، ج،ر،ج،ج، العدد 15، الذي كما يمنع الإطلاع على الوثائق المتعلقة بحالات التلوث الإشعاعي، أو ما يعرف بالسر النووي، والتي تبقى من الاختصاص الاستشاري للمحافظة السامية للبحث، أيضا ما جاءت به المادة 05 بأن أحكام هذا الأمر لا تمس بحق المواطن في الوصول إلى المعلومة، الأمر رقم 21-09 المؤرخ في 08 جوان 2021، المتعلق بحماية المعلومات والوثائق الإدارية، ج، رج،ج، العدد45.

2- ليلى زياد، مشاركة المواطنين في حماية البيئة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع القانون الدولي لحقوق الإنسان، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2010، ص142

3- المادة 6/4 من المرسوم التنفيذي 98-339 المتعلق بالمنشآت، الملغى بموجب المادة 49 من المرسوم رقم 06-198 المؤرخ في 31 ماي 2006، يضبط التنظيم المطبق على المؤسسات المصنفة، ج، ر، ج، ر، العدد37.

4- تخويل صاحب المنشأة صلاحيات خطيرة تؤدي إلى إخراج بعض البيانات التي قد تشكل مؤشرا على إمكانية حدوث التلوث، من دائرة المعلومات القابلة للإطلاع مما يؤدي إلى تعطيل مساهمة جميع الشركاء في اقتراح التدابير الملائمة لاتقاء الضرر المحتمل على البيئة، الأمر الذي يستوجب اعتماد معيار موضوعي واضح يحافظ في آن واحد على المصالح الاقتصادية لصاحب المنشأة والمصلحة العامة المتعلقة بحماية البيئة، انظر، يحي وناس، "الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر"، مرجع سابق، ص ص 168و169.

الاهتمام بقضايا البيئة وحصرها في التهويل والترويع من مشكل التلوث من جهة أخرى، ولذا فإن هذا الدور تعتريه الكثير من القيود، كعزوف الإعلاميين عن التخصص في الإعلام البيئي، الناتج عن عدم التخصص والإلمام بالقضايا البيئية، وغياب التحفيز المادي، وهو يفسر غياب إستراتيجية إعلامية شاملة ومدروسة، مما يوحي إلى عدم امتلاك جل القائمين على الأجهزة الإعلامية على قناعات راسخة بجدوى وأهمية الشؤون البيئية بالنسبة للجمهور المخاطب بالوسائل الإعلام التي يشرفون عليها.[1]

ولا يقتصر الأمر على هذه القيود بل يتعداه إلى صعوبات تتعلق بهيمنة الدولة على المعلومة البيئية، حيث ترتبط وسائل وأجهزة الإعلام البيئي، في مختلف الدول النامية، ومن بينها الجزائر، بالمؤسسات الرسمية التي تفرض هيمنتها على كافة أنشطة هذه الأجهزة، سواء ما كان منها مسموعا أم مرئيا أم مقروءا.[2]

المطلب الثالث

الديمقراطية التشاركية وأهميتها في حماية البيئة

تعتبر الديمقراطية التشاركية في المجال البيئي توسيعا لحق المواطن المشاركة في تسيير المحلي إلى جانب السلطات الإدارية، وصولا إلى ما يعرف بالديمقراطية البيئية، والتي تبنى على أدوات الديمقراطية التشاركية للتمتع بحقوق بيئية منها الحق في الحصول على المعلومة البيئية، حيث تؤثر هذه الأدوات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأبعادها، وتحتاج الديمقراطية التشاركية إلى أسس تشريعية وتطبيقية لتجسيد الديمقراطية التشاركية البيئية في الجزائر.

الفرع الأول: مفهوم الديمقراطية التشاركية

الفرع الثاني: حاجة البيئة لأدوات الديمقراطية التشاركية.

الفرع الثالث:تأثير آليات التنمية على الديمقراطية البيئية التشاركية

الفرع الرابع: الأسس التشريعية للديمقراطية البيئية في الجزائر.

الفرع الأول: مفهوم الديمقراطية التشاركية

اهتدت العديد من الدول إلى اعتماد الديمقراطية التشاركـية وتطبيـــقها على المستـوى الوطني والمحلي،

1- عبد الحميد سعيدي، الحق في الإعلام البيئي، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في إطار مدرسة الدكتوراه في القانون تخصص: قانون الإدارة العامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2016/2015، ص 128.

2- بن مهرة نسيمة، مرجع سابق، ص86.

وهذا في سبيل تكريس دولة القانون بكل مقوماتها، ولهذا سنحاول في هذا الفرع الوقوف على مفهوم الديمقراطية التشاركية.

أولا- تعريف الديمقراطية التشاركية:

أ- المدلول اللغوي للديمقراطية التشاركية: لم يرد مصطلح للديمقراطية التشاركية في المعاجم العربية، على خلاف اللغة الفرنسية تقابله مصطلح " La démocratie participative "، وبالتالي سنحاول تجزئة المصطلح كلا على حدى[1]:

1-كلمة ديمقراطية: يقصد بكلمة الديمقراطية ذات الأصل الإغريقي، والمركبة من مصطلحين: أولهما "Démos"بمعنى الشعب، وثانيهما" Kratien ou Kratos"بمعنى سلطة، قوة، قيادة، نفوذ، وحال ضمهما معا يدلان على أن المقصود بتلك الكلمة سلطة الشعب أو قوة الشعب أو حكم الشعب[2]، وعرف معجم العلوم السياسية(Dictionnaire de science politique) الديمقراطية على أنها:« نظام سياسي يؤسس على مبدأين: السيادة ملك الشعب، السلطة تمثل إرادة أغلبية المواطنين دون صرف النظر كلية عن آراء وأفكار الأقلية ».[3]

2-مصطلح المشاركة Participation مشتقة من اسم المفعول للكلمة الفرنسية "Participer" ويتكون هذا المصطلح اللاتيني من جزأين، الأول Part بمعنى جزء، والثاني هو Compare ويعني" القيام بـ"،

1- لا مقابل لهذا المصطلح في اللغة العربية، وهو حديث في فقه القانون الفرنسي، وهناك من أصطلح على الديمقراطية التشاركية بالديمقراطية المحلية مثلما نص عليها القانون التوجيهي للإدارة الإقليمية للجمهورية في فرنسا المؤرخ في 06 فيفري1992، وفي ألمانيا، وهناك من استعمل مصطلح الديمقراطية الجوارية، أو بديمقراطية القرب كما هو الحال في قانون الديمقراطية الجوارية بفرنسا المؤرخ في 27 فيفري 2002، وبالمقابل اصطلح على تسميتها في التجربة الإنجليزية بالديمقراطية التداولية، وفي سويسرا اصطلح على تسميتها بالديمقراطية شبه المباشر، أنظر، مريم حمدي، دور الجماعات المحلية في تكريس الديمقراطية التشاركية في التشريع الجزائري، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، تخصص: القانون الإداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة المسيلة، 2015/2014، ص33.

2- روبرت دال، الديمقراطية ونقادها، ترجمة نمير عباس مظفر، مراجعة فاروق منصور، دار الفارس للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 2005، ص14

3- "الديمقراطية نظام سياسي يقوم على مبدأين: السيادة تنبع من الشعب ، والسلطة تمثل إرادة غالبية المواطنين التي لا تتجاهل بشكل كامل آراء الأقليات، مريم حمدي، مرجع سابق، ص34، أنظر كذلك، أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 2008، ص795.

وبالتالي فإن مصطلح المشاركة تعني حرفيا القيام بدور تفاعل الفرد عقليا وانفعاليا في موقف الجماعة، بطريقة تشجعه على المساهمة في تحقيق أهداف الجماعة، والمشاركة في تحمل المسؤولية.[1]

ب-المدلول الاصطلاحي للديمقراطية التشاركية: أما من الناحية الاصطلاحية، اختلفت التعاريف المقدمة من طرف الفلاسفة والباحثين حول الديمقراطية التشاركية، فهناك من تناول مفهوم المشاركة، وهناك آخرون من تناولوا مفهوم الديمقراطية التشاركية[2]، فالفيلسوف الأمريكي جون ديوي ، عرف الديمقراطية التشاركية باعتبارها: «مشاركة كل من يتأثر بالمؤسسات الاجتماعية، حيث يشارك الفـــرد في رسم وإنتاج هذه المؤسسات والسياسات التي تنتج عنها» [3]، كما عرفها الأستاذ أمين شريط على أنها:«صورة جديدة للديمقراطية تتمثل في مشاركة المواطنين في مناقشة الشؤون العمومية، واتخاذ القرارات المتعلقة بهم، أو هي توسيع ممارسة السلطة إلى المواطنين عن طريق إشراكهم في الحوار والنقاش العمومي، واتخاذ القرار السياسي المترتب عن ذلك».[4]

كما تعرف على أنها: «تشير الديمقراطية التشاركية إلى جميع الأجهزة والإجراءات التي تجعل من الممكن زيادة مشاركة المواطنين في الحياة السياسية وزيادة دورهم في صنع القرار» [5]، وحسب تقرير التنمية البشرية الإنمائي لعام 2016، أن التنمية البشرية لا تتحقق إلا بمفهوم الديمقراطية التشاركية فهي (التنمية البشرية)، «هي القدرة على التداول والمشاركة في المناقشات العامة وقدرة الفرد على التحكم في ما يشكل حياته وبيئته».[6]

ثانيا- أهداف الديمقراطية التشاركية: للديمقراطية التشاركية العديد من الأهداف، نجملها في نوعين هما:

1- "أحمد زكي بـــــدوي، معجم مصطلـــحات الرعاية والتنمية الاجتماعية، دار الكـــتاب المصـــري، القاهرة، مصر، 1987، ص505.

2- حمدي مريم، مرجع سابق، ص35.

3- محمد العجاتي، وآخرون، من الديمقراطية التمثيلـية إلى الديمقراطـــية التشاركية - 2 نماذج و توصيات "، منتدى البدائل العربية للدراسات، روافد للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ب،ط، 2011، ص03.

4- جهاد رحماني، عزوزي بن عزوز، الديمقراطية التشاركية في المجالس المحلية المنتخبة بالجزائر واقع وأفاق، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور، المجلد الثالث، العدد01، الجلفة، الجزائر، 2018، ص226.

5- إلياس ميسوم، الديمقراطية التشاركية، قراءة في المفهوم، مجلة الميدان للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد الثالث، العدد 03، الجزائر، 2020، ص278 .

6- سليم جهان، تقرير التنمية البشرية 2016 لمحة عامة (تنمية للجميع)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيو يورك، و. م. أ، 2016، ص8.

أ–الأهداف التسيرية: يمكن أن يكون الهدف منها تحقيق نتائج في التسيير الجيد للهيئة المحلية أو الإقليمية، أو ما يطلق عليه اليوم بالتسيير العمومي الجيد « New Public Management » وتهدف هذه الفكرة بالأخذ بعين الاعتبار آراء مستعملي المرافق العمومية والمستهلكين، وهو ضمان لتقبل القرارات وتجنب النزاعات.[1]

ب–الأهداف الاجتماعية: ترمي الديمقراطية التشاركية إلى تفعيل المحيط الاجتماعي، لإعادة بناء ونسج العلاقات بين المنتخبين والمواطنين[2]، وهي بناء للثقة والتقليص من الفجوة التي خلفتها الديمقراطية النيابية.

ج– الديمقراطية التشاركية كبديل للديمقراطية التمثيلية: إن أزمة الديمقراطية التمثيلية، التي برزت أكثر إثر ما سمي بالموجة الثالثة للديمقراطية، والتي كانت في جوهرها أزمة مشاركة بالدرجة الأولى[3]، يعتبر الفقه أن الوظيفة الأساسية والهدف الرئيسي للديمقراطية التشاركية، هو ترميم ما أفسدته الديمقراطية التمثيلية أو النيابية خاصة في الغرب، حيث تحولت الديمقراطية إلى مجرد إجراء رغم أنها عملية مستمرة، لا تقتصر على الذهاب إلى صناديق الاقتراع بضعة أعوام، واعتزال المشاركة بعدها حتى تأتي مرة أخرى.[4]

الفرع الثاني: حاجة البيئة لأدوات الديمقراطية التشاركية

تشمل الديمقراطية التشاركية حق المواطن في المشاركة في تسيير الشؤون العمومية عن طريق إبداء الرأي وتقديم المشورة، على نحو يساهم في تحسين الإطار المعيشي للمواطن نفسه وتحقيق المنفعة العامة عن طريق الحفاظ على نظافة المحيط والحفاظ على النظام العام البيئي.

أولا– فعالية الآليات الديمقراطية في تحقيق الحماية البيئية: سعيا منها لضمان الإنفاذ الفعلي والصحيح لمختلف سياساتها وتدابيرها الميدانية في مجال حماية البيئة، تعتمد أغلب الهيئات والمؤسسات المعنية

1– وظهرت مع هذه العملية العديد من المصطلحات التي تستعمل للإشارة على التطور الحاصل في هذا المجال، التسيير الجواري، التسيير العمومي، الديمقراطية التشاركية، وهي توحي على التحولات الاجتماعية، والسياسية، التنموية والديمقراطية، تسمح برسم نموذج جديد للسياسات العمومية، وذلك بإعادة التموقع بين الدولة، انظر، عيساوي عزالدين، الديمقراطية المحلية: من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 12، العدد02، الجزائر، 2015، ص ص220 و221.

2– Loïc Blondiaux; La Démocratie Participative; Sous Conditions Et Malgré Tout. Un Plaidoyer Paradoxal En Faveur De L'innovation Démocratique; In Revue Mouvements; N°50; France; Juin 2007.

3– يوسف بن يزة، وهيبة سغيري، إسهام البيئة الرقمية ً دعم الديمقراطية التشاركية –أدوات المِشاركة عن بعد نموذجا، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة1، المجلد20،العدد 01، الجزائر، جوان،2019، ص259.

4– "محمد العجاتي، وآخرون، مرجع سابق، ص 04.

بذلك سواء في القطاع العام أو بدرجة أقل نوعا ما في القطاع الخاص، آليات وأنماط التسيير التشاركي (LA Gestion Participative) كإستراتيجية أساسية في مسار بلورة مختلف القرارات والتدابير ذات الصلة بالمجال البيئي، وذلك من خلال إشراكها لمختلف الأطراف الفاعلة على المستوى البيئي ضمن مسار وإجراءات بلورة القرارات البيئية، وعلى النحو الذي يكفل نجاعتها وملاءمتها للواقع الميداني الموجهة له[1]، ويمكن للمواطنين لعب دور أساسي في انتقاء المشاريع ذات الأولوية بالنسبة إليهم وترشيد الإنفاق العام في تحقيقها[2]، وتنبني مشاركة المجتمع المدني بوسائل وآليات منها:

أ-الاستشارة: الاستشارة العمومية هي إجراء يكفل للشعب إقامة نوع من الحوار المفيد مع الجهاز المسئول عن اتخاذ القرارات، والذي يكون له صيغة توضيحية اختيارية[3]، ولقد أشار قانون البلدية إلى آلية الاستشارة من خلال ذكر نوعين منها:

1-الاستشارة العامة: حيت يتخذ المجلس الشعبي البلدي كل التدابير لإعلام كافة المواطنين بدون استثناء، ومن ثم استشارتهم بخصوص خيارات وأولويات التنمية[4]، وقد أشارت (المادة 11) من قانون المدينة رقم 06/06:« يهدف مجال التسيير إلى ترقية الحكم الراشد عن طريق ما يتأتي:[...] تأكيد مسئولية السلطات ومساهمة الحركة الجمعوية والمواطن في تسيير المدينة»، ونفس التوجه أشارت إليه (المادة 62 و63) من قانون المياه، كما نص هذا القانون على الطابع الاستشاري في تشكيلة المجلس الوطني الاستشاري للموارد المائية.[5]

2-الاستشارة المتخصصة أو الفنية: ويتم ذلك من خلال دعوة كل شخصية محلية أو كل خبير أو ممثل جمعية معتمدة قانونا، والذين من شأنهم تقديم المساهمة الفنية والتقنية[6]، سواء للمجلس الشعبي البلدي أو

1- بركات كريم، مساهمة المجتمع المدني في حماية البيئة، أطروحة دكتوراه في العلوم ، تخصص قانون، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تيزي وزو، الجزائر، 2014/2013، ص177.

2- محمد بلفضل، صوفي بن داود، آليات تفعيل الديمقراطية البيئية على مستوى الجماعات المحلية، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية،المجلد06، العدد 01، الجزائر، 2019. ص162.

3- حمدي مريم، مرجع سابق، ص135.

4- المادة 11 من القانون رقم 07/11، المؤرخ في 2011/06/22، يتضمن قانون البلدية، ج ر،ج،ج، العدد 37.

5- المادة 63 تنص على يتشكل المجلس الوطني الاستشاري للموارد المائية من ممثلي الإدارات والمجالس المحلية والمؤسسات العمومية المعنية والجمعيات المهنية و/أو المستعملين، من قانون رقم 12/05، معدل ومتمم، مرجع سابق.

6- المادة 13 من القانون رقم 07/11، مرجع سابق.

أحد لجانه بحكم مؤهلاته وخبرته.[1]

ب–التحقيق العمومي: يعتبر التحقيق العمومي من أبرز الآليات والوسائل التي يتم بها الحوار مع المواطن المحلي من خلال دعوته إلى إبداء رأيه بخصوص شأن محلي، سواء إقامة مشروع أو نزع ملكية، وقد تضمن قانون البيئة رقم 10/03[2]، فصلا كاملا تحت عنوان:"نظام تقييم الآثار البيئية لمشاريع التنمية دراسات التأثير، ونظمه المشرع عن طريق مرسوم خاص في كيفية القيام بدراسة التأثير وأجراء التحقيق وشراك المواطنين في العملية.[3]

الملاحظ من خلال هذه النصوص أنها لم تبين دور المجتمع المدني إلا عبر اقتصار مشاركة أعضائه كأفراد، خصوصا في ظل استكمال النصوص التنظيمية المتعلقة بالموضوع[4]، مما يحتم على المشرع البحث عن آليات أكثر واقعية تسمح بتكريس مبدأ التشارك[5]، وتجسيده من خلال التفكير في تعديل قانوني البلدية والولاية، وكل النصوص التنظيمية المتعلقة بالمجالات التي تتطلب تحقيق الديمقراطية التشاركية، وفقا للتعديلات الدستورية الأخيرة.[6]

ثانيا–الآليات الرقمية أو الديمقرطية الرقمية:

أ–أهمية الديمقراطية الرقمية: إن الحيز العام الافتراضي والمتمثل في وسائل الإعلام التفاعلية، أصبح يقدم بوصفه مجالا عاما حقيقيا نافيا المجال السياسي التقليدي، وبكونه يتميز بفاعلية شديدة قادرة على إنتاج حالة إجماع على قيم ورموز سياسية معينة، تنزع نحو تأسيس منظومة سياسية جديدة قوامها ديمقراطية التشارك، التي توظف الافتراضي الرقمي بلا حدود، ويصبح كل مواطن يشارك في الحياة السياسية

1– المادة 36 من القانون رقم 10/12، المؤرخ في 2012/02/21، يتضمن قانون الولاية، ج ر،ج،ج، العدد 12.

2– المادة 15 أو 16 من القانون رقم 10/03، مرجع سابق.

3– المادة 09 أو 10 المرسوم التنفيذي 145/07 المعدل والمتمم، مرجع سابق.

4– المرسوم الرئاسي رقم 21–139 المؤرخ في 12 أبريل 2021، المتعلق بتنظيم المرصد الوطني للمجتمع المدني، ج.ر، ج، ج، العدد 29.

5– المادة 16، والمادة 213 المتعلقة باستحداث المرصد الوطني للمجتمع المدني، والمادتين 214 و215 المتعلقتان بالمجلس الأعلى للشباب، المرسوم الرئاسي رقم 20–442، مرجع سابق.

6– أما في المغرب فان دستور 2011 كرس مبدأ المشاركة الذي تبناه في تدبير الشأن المحلي، حيث نص عليه في الفصل 139، أنظر، الأمين سويقات، دور المجتمع المدني في تكريس الديمقراطية التشاركية دراسة حالتي الجزائر والمغرب، دفاتر السياسة والقانون، العدد 17، الجزائر، ص252.

والاجتماعية ويساهم في صنع القرار المتعلق بحياته اليومية، فتصبح الديمقراطية الرقمية شكلا من أشكال الديمقراطية التشاركية، لكن باستخدام التكنولوجيا الرقمية والوسائط الالكترونية.[1]

وعليه يواجه نموذج الديمقراطية التشاركية الكثير من الانتقادات، مفادها أنه غير قادر على تحقيق مبدأ المشاركة الحقيقية في ظل ظروف المجتمع الحديث.[2]

إن النمو المتسارع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أثار اهتماما كبيرا بمفهوم الديمقراطية الرقمية، إذ يرى البعض أنّ المفهوم يشير إلى استخدام الأدوات الرقمية لتوفير المعلومات وتعزيز الشفافية، أي ممارسة الديمقراطية باستخدام الأدوات والتقنيات الرقمية (اتخاذ القرارات مباشرة عبر الإنترنت).[3]

أشار المشرع الجزائري إلى هذه الآلية في (المادة 2/11) من قانون البلدية رقم 11-10[4]، وهذا من أجل حثهم على الاهتمام بالمجالات المعيشية لحياتهم اليومية، وخاصة ما تلعق بالجانب البيئي، ودعوتهم لتقديم الاستشارات المناسبة، لكن هذه الآلية تجد صعوبة في التطبيق على أرض الواقع ، نظرا لبطء اعتماد الإدارة الإلكترونية، مما ساهم في التعطيل الكلي لهذه الآلية[5].

ب-الفجوة الرقمية واحتكار تكنولوجيا المعلومات: إن الفجوة الرقمية في شكلها الكلاسيكي، هي عدم مساواة اقتصادية واجتماعية في وصول الأفراد إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو استخدامها أو معرفتها، وتمثل الفجوة الرقمية تحديا كبيرا أمام الديمقراطية التشاركية، فعدم توازن الحق في توفر المعلومات يؤدي إلى عدم التكافؤ في فرص المشاركة، ويمكن إرجاع أسبابها إلى مسألة احتكار التكنولوجيا.[6]

1- عبد المجيد رمضان، الديمقراطية الرقمية كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية (حالة الجزائر)، دفاتر السياسة والقانون، العدد 16، الجزائر، جانفي 2017، ص ص 80 و83.

2- يوسف بن يزة، وهيبة سغيري، مرجع سابق، ص259.

3- Julie Simon; And Others; Digital Democracy The Tools Transforming Political Engagement; Nesta; London; United Kingdom; January 2017; P11

4- نصت المادة 11 : تشكل البلدية الإطار المؤسساتي لممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي والتسيير الجواري...، ويمكن في هذا المجال استعمال، على وجه الخصوص الوسائط والوسائل الإعلامية المتاح، كما يمكن المجلس الشعبي البلدي تقديم عرض عن نشاطه السنوي أمام المواطنين، قانون البليدة 11-10، مرجع سابق.

5- بلفضل محمد، صوفي بن داود، مرجع سابق، ص164.

6- يوسف بن يزة، وهيبة سغيري، مرجع سابق، ص270

يشهد العالم اليوم انقساما حادا بين دول تعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة والمتطورة، وبين دول ذات اقتصاديات بطيئة النمو لا تمتلك مقومات التكنولوجيا الحديثة، وتتسع الهوة حاليا بين الطرفين بسبب احتكارات الدول المتقدمة.[1]

الفرع الثالث: تأثير آليات التنمية على الديمقراطية البيئية التشاركية

تعاني الدول من تفاقم المشاكل البيئية التي سببتها السياسة التنموية التي تراعي التنمية الاقتصادية على حساب الأبعاد البيئية، والناجمة عن تفضيل المتعاملين الاقتصاديين الحصول على مواقع لمشاريعهم في المناطق الحضرية، لذا سعت الدول جاهدة لوضع إطار قانوني يساعد أولا على التقليل من الآثار السلبية للاقتصاد على البيئة، ويضمن ثانيا التعايش الدائم بين التنمية والبيئة.

أولا-تشجيع المسائل التنموية على فهم الديمقراطية البيئية: كما أن سن تشريعات وقوانين ونصوص تنظيمية لأجل مواكبة الحركة العالمية في تبني الديمقراطية التشاركية من خلال نصوص تنظيمية لها، وتفعيل الحكم الراشد في النظام السياسي المحلي، بعناصره: المشاركة، حكم القانون، الشفافية، الاستجابة، تكافؤ الفرص، المساءلة، والرؤية الإستراتيجية.[2]

أ-الأولوية التنموية على الديمقراطية البيئية: المصالح الاقتصادية داخل الدولة أبرز اهتمامات هذه الأخيرة، إذ من شأنها التقليل من البطالة والمساهمة في ضمان مستوى معيشي أنسب للمواطن، وميزان المصلحتين الاقتصادية والبيئية يميل دوما إلى جانب الأولى، هذا الأمر جعل الدول تؤثر حماية أنشطتها الاقتصادية بالدرجة الأولى على حماية البيئة.[3]

ب- ازدهار الديمقرطية التشاركية في كنف الاقتصاد: أصبح اليوم تداخل الاقتصاد والسياسة يؤثر في مدى تقبل أي رأي يعارض تلك المصالح الاقتصادية، ولو كان ذلك على حساب البيئة، وعلى الرغم من أن الديمقراطية التشاركية نمت وازدهرت في كنف الاقتصاد، حيث كانت أولى التجارب لإشراك العمال في اتخاذ القرارات الهامة والتي تخص المؤسسات التي ينشطون فيها، إلا أن الديمقراطية التشاركية على

1- عباس لحمر، الفجوة الرقمية و مقومات الاندماج في الاقتصاد الجديد، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 03، العدد 04، الجزائر 2013، ص87.

2- جواد عبد اللاوي، الديمقراطية التشاركية البيئية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر، العيار، المجلد العاشر، العدد الثاني، الجزائر، جوان 2019، ص82.

3 -Pierre Bauby; Et Mihaela M. Similie, Les Mutations De L'action Publique Et Du Service Public Face A La Participation Citoyenne; 2016, Page 6, Sur Le Site :Http://Www.Citego.Org/Bdf Fiche-Document-358; Fr.Html; Consulté le 06/06/2021.

مستوى خدمات المرافق العمومية ذات الطابع الاقتصادي محليا، أثبتت فاعليتها في عدة دول من خلال زيادة ثقة المواطن، وقدرة السلطات المحلية على مواجهة المشاكل المحلية.[1]

ثانيا- التحفيزات الاقتصادية المساعدة على تحقيق الديمقراطية التشاركية:

أ-مبدأ الملوث يدفع: إن إدراج الدول سواء في تشريعاتها الداخلية أو في الاتفاقيات الدولية لمجموعة من المفاهيم، التي قد تبدو للوهلة الأولى متناقضة كمبدأ الملوث الدافع، والذي يستعمل في القانون البيئي بمعنى تحميل الشخص الذي يتسبب نشاطه في إلحاق ضرر بالبيئة، نفقات كل تدابير الوقاية من التلوث والتقليص منه، وإعادة الأماكن إلى حالتها الأصلية إن أمكن.[2]

ب-التحفيزات المالية: سعت الجزائر من خلال قوانينها إلى تبني سياسة مالية للحد من جميع أشكال التلوث، ودفع الضرائب لردع النشاطات الملوثة من خلال التحكم بأنماط الإنتاج والاستهلاك، وأساليب الحياة التي تؤدي إلى تدهور بيئي، والضغط على أصحاب وسائل الإنتاج لاحترام البيئة، وبالمقابل فإن الحوافز المالية تنطوي على دعم مادي للأنشطة التي تتماشى والحفاظ على البيئة والقيام بإعفاءات وتخفيضات.[3]

ويمكن الاستفادة من هذه الضرائب لترقية الديمقراطية التشاركية في المجال البيئي، وتفعيلها محليا من خلال دعم المجتمع المدني، وأنشطة مشاركة الجمهور في حماية البيئة، حيث يوجه جزء منها لمساعدة الجمعيات البيئية والقيام بأنشطة ثقافية وتوعوية في مجال حماية البيئة، إلى جانب وضع آليات تسمح للأفراد في التعبير محليا عن المشاريع التي ستنجز والتي تؤثر على البيئة الطبيعية أو الثقافية أو العمرانية للمنطقة.[4]

ج-رهان الاقتصاد وحماية البيئة: التنمية المستدامة تختلف عن مفهوم السياسة الخضراء، هذه الأخيرة جاءت كرد فعل عن السياسات الرأسمالية ووسائل الإنتاج، بالمقابل نجد التنمية المستديمة لا تهتم بنوع

1- Pierre Bauby; et Mihaela M. Similie; Ibid; P15

2- أن هذا المبدأ من شأنه عرقلة الديمقراطية التشاركية البيئية على أساس أن الملوث اتخذ مسبقا إجراءات مالية للتعويض عن الآثار السلبية لحماية البيئة ومن ثم لا حاجة للمشاركة في اتخاذ قرار قد يمنع مشاريعه الاقتصادية سواء كانت صناعية أو تجارية، انظر، عبد اللاوي جواد، مرجع سابق، ص82.

3- المواد من 76 إلى 77 من القانون رقم 10/03، مرجع سابق.

4- عبد اللاوي جواد، مرجع سابق، ص82.

الحكم القائم، وإنما تسعى لإعادة توجيه الاقتصاد لجعله مستداما، فهي تقع في الوسط ما بين الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.[1]

ثالثا–حدود الديمقراطية التشاركية البيئية: الديمقراطية التشاركية لها سلبياتها، فهي تخلق ما لا نهاية من أقطاب القرار، مما يحول أحيانا دون القدرة على اتخاذه، إضافة إلى تحجيم دور الفاعلين التقليديين، بل ويخفى أحيانا التأثير غير المباشر للمنظمات الدولية، إذ أخذنا بعين الاعتبار التمويل الذي تتلقاه الجمعيات من هذه المنظمات، والنتيجة هي استهداف السيادة الوطنية وتقليص سلطة الدولة والمؤسسات المنتخبة، وهناك في الأخير خطر تحول الديمقراطية التشاركية إلى نوع من الشعبوية السياسية.[2]

إضافة إلى وجود قيود عملية تحد من ممارسة وفاعلية الديمقراطية التشتاركية من أهمها، التوسع في تطبيق وجوب الحفاظ على التسيير الإداري أو السر المهني من قبل السلطات المحلية، ونقص الوعي البيئي لدى المواطن المحلي والذي من شأنه إضعاف مردوده السياسي.[3]

الفرع الرابع: الأسس التشريعية للديمقراطية البيئية في الجزائر

تحتاج الديمقراطية التشاركية البيئية كمفهوم حديث إلى أن تفعل بمبادئ ومرتكزات، تجعلها تحقق مسعى المواطنين المحليين من التسيير الفعال لأمورهم المحلية، ومن خلال تمتعهم بحقهم في الحصول على المعلومة البيئية بداية، ومن ثم المشاركة إلى جانب السلطات المحلية في صنع القرارات البيئية المحلية.[4]

أولا–التكريس القانوني لحق المشاركة في صنع القرار البيئي: يمثل اختيار أسلوب الديمقراطية التشاركية في التسيير المحلي في الجزائر وكثير من الدول، ضرورة تمليها فشل أنماط التسيير الديمقراطي الأخرى ذات الأثر البيئي محليا، حيث نص القانون الجزائري على تبني هذا النوع من الديمقراطية إلا أنه وبالمقابل نلحظ غياب الآليات العملية لتحقيق هذه الممارسة.[5]

---

1 –Romain FELLI; Développement Durable Et Participation; La Démocratie Introuvable; Revue Belgeo [En Ligne] ; Numéro 04 Année 2005; p1, Sur Le Site : http://belgeo.revues.org/12126; Consulté le; 06/06/2021.

2– يوسف بن يزة، وهيبة سغيري، المرجع السابق، ص270.

3– بلفضل محمد، صوفي بن داود، مرجع سابق.ص165.

4– تعتبر مشاركة المواطن المحلي في تسيير شؤونه المحلية من صميم ممارسة الديمقراطية التشاركية سواء فتي المجال الاجتماعي،الاقتصادي،الثقافي والبيئي.

5– عبد اللاوي جواد، مرجع سابق، ص ص 78 و79.

أ–التكريس الدستوري:يعتبر الدستور أعلى وأسمى القوانين بالدولة، حيث حاول المؤسس الدستوري من خلاله تكريس الديمقراطية التشاركية والتمثيلية، بموجب العديد من النصوص[1]، وأقر الدستور الجزائري في تعديله لعام 2020، بالديمقراطية التشاركية (المواد 15–16–17)، ويتماشى هذا التعديل الدستوري مع التوجه العالمي الحديث في تبني هذا المفهوم كنوع من أنواع الديمقراطية، ومن الدول التي نص دستورها على الديمقراطية التشاركية: بلغاريا، بولونيا، البرتغال، فرنسا، المغرب، وتونس.[2]

والديمقراطية التشاركية تساهم في تعزيز لامركزية الجيل الثاني من الإصلاح، حيث أقر المشرع الجزائري بحق مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العامة المحلية، ومنها الشأن البيئي وحقه في حياة صحية وسليمة.[3]

وتضمن دستور الجزائر لعام 2020، على العديد من النصوص التي تعتبر أساسا قويا لحق المواطن في مشاركة السلطات المحلية (البلدية والولائية)، في تسيير الشؤون المتعلقة بهذه الجماعات على اختلاف جوانبها؛ ومنها الجانب البيئي الذي يعتبر ركيزة أساسية لحياة المواطن من جهة، ومن جهة ثانية لتعلقه بالموارد الطبيعية باعتبارها تشكل حجر الأساس في الصناعة المحلية والإنتاج المحلي، حيث جاء في الفقرة 12 من الديباجة:[...] ويعتزم أن يبني بهذا الدستور مؤسسات، أساسها مشاركة كل المواطنين والمجتمع المدني، بما فيه الجالية الجزائرية في الخارج، في تسيير الشؤون العمومية[4]، ونصت (الماد 16) منه على أنه:« تقوم الدولة على مبادئ التنظيم الديمقراطي... ».[5]

ب–التكريس التشريعي لحق المشاركة في صنع القرارات البيئية: وفي مجال حماية البيئة انتهج المشرع الجزائري نفس النهج الذي سبقه به المؤسس الدستوري خاصة بإشراك المواطنين بشكل صريح في صنع

1– حاول المؤسس الدستوري أن يؤكد على أن الدولة تكون شرعية فقط إن استمدتها من الشعب لأنه سبب وجودها انظر : المواد 7،8، 9 و10 من المرسوم الرئاسي 20–442، مرجع سابق.

2– عبد اللاوي جواد، المرجع السابق، ص 79.

3– المواد 02 من القانون 07/11، مرجع سابق.

4– الفقرة الثانية عشر من ديباجة الدستور الجزائري، المرسوم الرئاسي رقم 442/20، وما نلاحظه على هذه الفقرة أن هذا البناء المؤسساتي يقوم دعامتين مهمتين هما المجتمع المدني والجالية في الخارج وهو ما لم ينص عليه دستور عام 2016، القانون رقم 01/16، مرجع سابق.

5– ونصت المادة16 منه على أنه:« تقوم الدولة على مبادئ التنظيم الديمقراطي...، تشجع الدولة الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية، لاسيما من خلال المجتمع المدني، ونصت المادة 19 من نفس الدستور على :« يمتثل المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية، ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية ، أنظر، المرسوم الرئاسي رقم 442/20، مرجع سابق.

القرار وتسيير وتنفيذ النصوص القانونية طواعية من تحقيق المنفعة العامة والمتمثلة أساسا الحفاظ على النظام العام البيئي على اختلاف أنواعه ومستوياته.[1]

1-علاقة الإدارة بالمواطن في الجزائر: عملت الجزائر بعد استقلالها على تحسين العلاقة وإعادة الثقة بين الإدارة والمواطن نتيجة ما عاشه هذا الأخير أثناء فترة الاستعمار الفرنسي، ولقد عرفت الجزائر خلال الثمانينات عملية تغيير واسعة[2]، فصدر المرسوم 131/88[3]، المتضمن تنظيم العلاقة بين الإدارة والمواطن، ورغم ما جاء به هذا المرسوم، الذي حذى به المشرع حذو المشرع الفرنسي عام 1984.

في حقيقة الأمر أصبح من الضروري تعديل هذا المرسوم وإلغاؤه بقانون ينظم علاقة الإدارة بالمواطن مع مراعاة، مع مراعاة الاختصاص بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، باعتبار أن المرسوم ينظم الحقوق والوجبات[4]، وهي أحرى أن تنظم بقانون وليس بمرسوم.[5]

2- قانون التهيئة والتعمير[6]: يكرس بهذا النص القانوني آليات الاستشارة والتحقيق العمومي، فيفرض استشارة الجمعيات والغرف الفلاحية المنظمات المهنية، أثناء القيام بإعداد المخطط التوجيهي للتهيئة

1- سهيلة بوخميس، التكريس القانوني للديمقراطية التشاركية في مجال حماية البيئة، الملتقى الوطني حول الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية في الجزائر، يوم 21 نوفمبر، جامعة قالمة، الجزائر، 2018، ص4.

2- عمر فلاق، علاقة الإدارة بالمواطن في الجزائر(دراسة قانونية للمرسوم 131/88 مكانة المواطن في تجربة وسيط الجمهورية الأسبق ثم اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية وحماية حقوق الإنسا ، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 01، العدد 02، الجزائر، 2015، ص151.

3- المرسوم التنفيذي رقم 131/88 المؤرخ في 1988/04/07، المتعلق بالعلاقة بين الإدارة والمواطن، ج.ر،ج، ج، العدد 67، كما عرفت الجزائر هيئات إدارية وطنية مستقلة منها على سبيل المثال، إحداث هيئة وسيط الجمهورية بموجب المرسوم الرئاسي رقم 113/96 المؤرخ في 1996/03/23، ج.ر،ج، ج، العدد 20، وتم إلغاؤه بموجب المرسوم الرئاسي رقم 170/99، المؤرخ في 1999/08/02، ج.ر،ج، ج، العدد 52، وتم إعادة استحداثها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 20-45 المؤرخ في 15 فبراير 2020، المتضمن تأسيس وسيط الجمهوية ، ج.ر،ج، ج، العدد9، وهي هيئة طعن غير قضائية، وتم إنشاء المرصد الوطني لحقوق الإنسان، بموجب المرسوم الرئاسي رقم 71/01 المؤرخ في 2001/03/25، ج، ر، العدد 63، والذي أعيد النظر فيه بموجب الأمر رقم 04/09 ، المؤرخ في 2009/08/27، تعلّق باللجنة الوطنية الاستشارية لترقية حقوق الإنسان وحمايتها، ج.ر،ج، ج، العدد 63، ثم ألغي بموجب القانون رقم 16-13 المؤرخ في 16 نوفمبر 2016 ، المتعلق باستحداث المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ج.ر،ج، ج، العدد 63.

4- عيساوي عزالدين، مرجع سابق ص229.

5- عمر فلاق، مرجع سابق، ص159

6- المادة 15 من القانون رقم 29/90، المؤرخ في 1990/12/01 المتعلق بالتهيئة والتعمير، ، المعدل والمتمم بموجب القانون رقم 04-05، مرجع سابق.

والتعمير[1]، ومخطط شغل الأراضي[2]، وكذا إجراء تحقيق عومي.

3-في مجال تسيير النفايات: حاول المشرع الجزائري تكريس حق المواطن في إعلامه وتحسيسه بطبيعة الأخطار الناجمة عن النفايات وآثارها على الصحة وعلى البيئة.[3]

4-قانون تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة: أشرك المشرع الجزائري مسألة تسيير هذه السياسة مع الجماعات المحلية وبالتشاور مع الأعوان الاقتصاديين والاجتماعيين للتنمية، بل أكثر من ذلك حاول إشراك المواطنين في إعداد هذه السياسة وتنفيذها[4]، عن طريق المشاركة في إعداد أدوات تهيئة الإقليم المتمثلة في المخطط التوجيهي لتهيئة الإقليم والمخطط التوجيهي لتهيئة الساحل، والمخطط التوجيهي لحماية الأراضي ومكافحة التصحر، والمخططات الجهوية لتهيئة الإقليم.[5]

5-قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة: يكرس مبدأ الديمقراطية التشاركية من خلال تدخل الأفراد والجمعيات في مجال حماية البيئة، حيث خول المشرع الجزائر المواطن الحق في إعلامه بالبيانات والمعلومات اللازمة والمتعلقة بحالة البيئة والتدابير الموجهة لضمان حمايتها.[6]

6- بموجب قانون الصيد رقم 04-07: نجد الفيدرالية الوطنية للصيادين تلعب دور منظمات المجتمع المدني بموجب نص (المادة 46) منه، من خلال إبداء الرأي أو دراسة أو ملاحظة أو توصية موجهة إلى الإدارة المكلفة بالصيد حول كل النشاطات المتعلقة بحماية الصيد وتنميته واستغلاله.[7]

7-قانون الوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث: جاء هذا القانون بحق المواطنين المشاركة في هذا المجال عن طريق تكوينهم واطلاعهم بشكل دائم على كل المعلومات المتعلقة بالإخطار الكبرى، حيث نص في (المادة 8) منه:«مبدأ المشاركة ولكل مواطن الحق في الاطلاع على الأخطار المحدقة به وعلى المعلومات المتعلقة بعوامل القابلية للإصابة وكذا ترتيبات الوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث»،

1- المرسوم التنفيذي رقم 177/91 المؤرخ في 1991/05/28، يحدد إجراءات أعداد والمصادقة على المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومحتوى الوثائق المتعلقة به ، ج.ر،ج، ج، العدد 26 .

2- المرسوم التنفيذي رقم 178/91 المؤرخ في 1991/05/28، يحدد إجراءات أعداد والمصادقة على المخطط شغل الأراضي ومحتوى الوثائق المتعلقة به، ج.ر،ج، ج، العدد 26 .

3- المادة 02 /4، المادة 4/34، المادة 16 من القانون رقم 01-19، مرجع سابق.

4- نصت المادة 02 القانون رقم 20/01 مرجع سابق.

5- انظر المادة،01، 05، 07، 08 و09 من القانون رقم 10/03، مرجع سابق.

6- المواد من 35 إلى 39 من القانون رقم 10/03، المرجع السابق.

7- القانون رقم 04-07، مرجع سابق.

كما تضمن الدولة للمواطنين اطلاعا عادلا ودائما على كل المعلومات المتعلقة بالكوارث، كما تنص (المادة 9) من القانون على إشراك المواطنين في الوقاية من المخاطر الكبرى بالأخطار الكبرى.[1]

8-القانون المتعلق بالمدينة: وضع هذا القانون مبادئ التسيير الجواري، الذي بموجبه يتم وضع الدعائم والمناهج الرامية إلى إشراك المواطن بصفة مباشرة أو عن طريق الحركة الجمعوية في تسيير البرامج والأنشطة المتعلقة بالمحيط المعيشي، والبرامج المتعلقة بسياسة المدينة، ويضع المشرع لذلك أدوات تتمثل في التقييم والإعلام بكافة أشكاله (الاقتصادي، الاجتماعي والجغرافي).[2]

ثانيا-التكريس التطبيقي لحق المشاركة في صنع القرارات البيئية:حمل القانون الجماعات المحلية الممثلة في البلدية والولاية مسؤولية حماية البيئة[3]، وأكد على الدور الحاسم للآلية التشاركية، والذي تؤديه مناصفة مع من له مصلحة في حماية البيئة(مواطنين، جمعيات، مجتمع مدني، مؤسسات خاصة).

أ- في قانون البلدية: أورد بابا كاملا سماه:"مشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية" من (المادة 11 إلى المادة 14)، فنجده يؤكد على أن البلدية هي مكان ممارسة المواطنة وإطار لمشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومي[4]، أشار من خلاله إلى التسيير الجواري للشأن المحلي من قبل المواطنين المحليين بالتعاون والاتصال مع السلطات المحلية المختصة ممثلة في المجلس الشعبي البلدي، حيث نصت (المادة 12) منه على أنه:« قصد تحقيق أهداف الديمقراطية المحلية في إطار التسيير الجواري، يسهر المجلس الشعبي البلدي على وضع إطار ملائم للمبادرات المحلية التي تهدف إلى تحفيز المواطنين وحثهم على المشاركة في تسوية مشاكلهم وتحسن ظروف معيشتهم»، وهذا بعد أن تتوفر المعلومات الكافية بالشأن البيئي، حيث ترتبط المشاركة الحوارية الفعلية بمدى توفر المعلومات الكافية حتى يتمكن المواطن المحلي من فهم الوضع وبعد ذلك تقديم الاستشارات المناسبة له[5]، وحددت مساهمة المواطنين في:

-نظافة المحيط وحماية البيئة.[6]

1- انظر المادة 8 و11 من القانون رقم 04-20، مرجع سابق.

2- المواد 2، 17، و23 من القانون رقم 06/06 المؤرخ في 2006/02/20، يتضمن القانون التوجيهي للمدينة، ج.ر،ج، ج، العدد 15.

3- أحمد لكحل، دور الجماعات المحلية في حماية البيئة، مرجع سابق، ص231.

4- المادة 02 من القانون رقم 07/11، مرجع سابق.

5- نفس المرجع.

6- الفقرة 11 من المادة 94 من القانون رقم 07/11، مرجع سابق.

-إعلام المواطنين بجميع الشؤون المتعلقة بهم، والتي قد تكون موضوع قرار صادر عن رئيس المجلس الشعبي البلدي، أو مداولة صادرة عن المجلس الشعبي البلدي، وفي هذا الصدد صدر المرسوم التنفيذي رقم 16-190، والمحدد لكيفيات الاطلاع، على مستخرجات مداولات المجلس الشعبي البلدي والقرارات البلدية[1]، وحاول المشرع من خلاله تسهيل طريقة إعلام المواطنين بكل ما يتعلق بتسيير الشؤون المحلية كالحفاظ على نظافة المحيط، ومياه الشرب وتسيير النفايات وعمليات نقل النفايات الخاصة الخطرة[2]، لذا وجب على البلدية تطوير كل الدعائم الرقمية المناسبة لضمان نشر وتبليغ قرارات البلدية، بل أكثر من ذلك تمكينه من الحصول عليها من دون الحاجة إلى أي تبرير أو تحديد الأسباب[3]، وأكد المشرع أن الإطار التشاركي يدخل ضمان صلاحيات المجلس الشعبي البلدي، الذي يسعى إلى تحقيق التنمية المحلية التي تراعي الأبعاد البيئية، حيث نصت (المادة 103): «يشكل المجلس الشعبي البلدي إطارا للتعبير عن الديمقراطية، ويمثل قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية» .[4]

ب- في قانون الولاية: كما تجدر الإشارة إلى أن قانون الولاية، لم يتضمن إشارة واضحة إلى حق المواطن في المشاركة في تسيير شؤونه المحلية، رغم أنه أشار في (المادة 1) إلى أن شعار الولاية هو "بالشعب وللشعب"[5]، وإن كان يتضمن تلميحا إلى دور المواطن في المشاركة باعتبار الوالي صاحب السلطة المطلقة في التسيير واقعيا رغم وجود مجلس شعبي ولائي منتخب ونصت (المادة 36) منه على أنه: «يمكن للجان المجلس الشعبي الولائي دعوة كل شخص من شأنه تقديم معلومات مفيدة لأشغال اللجنة بحكم مؤهلاته أو خبرته».

1- المرسوم التنفيذي رقم 16-190المؤرخ في 30 يونيو 2016 ، والمحدد لكيفيات الاطلاع، على مستخرجات مداولات المجلس الشعبي البلدي والقرارات البلدية، ج.ر،ج، ج، العدد 41.

2- بوخميس سهيلة، مرجع سابق، ص8.

3- المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 190/16، مرجع سابق.

4- من المادة 103 إلى المادة 111 من القانون 07/11، مرجع سابق.

5- القانون رقم 10/12، مرجع سابق.

المبحث الثاني

الحدود العلمية والاقتصادية لحماية البيئة

حماية البيئة، على الرغم من أنها جزء من المفهوم المرن والمتطور للمصلحة العامة، المتأثرة بظهور مفاهيم حديثة تدعو إلى أدراج الإعلام البيئي، والتوسع في وإشراك الأفراد والمجتمع المدني بآليات ديمقراطية وتشاركية في مجال حماية البيئة، إلا أن هذه المفاهيم غير كافية، فيجب التوفيق بين حماية البيئة، وبين المصالح الأخرى لا سيما القضايا الاقتصادية التي تكون لها الأولوية على الحماية، فكثيرا ما تتعارض الطبيعة مع الاقتصاد، فتظهر حدود من نوع آخر تدعى الحدود العلمية والتقنية المبنية على أسس التكلفة الاقتصادية المقبولة، وأفضل التقنيات المتاحة، كما تعكس هذه الجوانب العلمية، حدود التقدم العلمي والتقني في تطبيق القانون.

المطلب الأول:التغلب على صعوبة التقييم الاقتصادي للطبيعة.

المطلب الثاني: دمج المفاهيم العلمية والاقتصادية في التقنين البيئي.

المطلب الثالث: حدود التقدم العلمي والتقني في مجال حماية البيئة.

المطلب الأول

التغلب على صعوبة التقييم الاقتصادي للطبيعة

جذبت مشكلة الضرر البيئي اهتمام رجال العلم منذ سنوات، وراحوا ينبهون إلى الأخطار التي باتت تهدد البيئة ومن ورائها الجنس البشري، إذا استمرت معدلات الضرر البيئي في تزايد، وأهتم رجال القانون بمشكلة الضرر البيئي[1]، من حيث تحديد مفهومه وخصائصه وطبيعته، كما نسعى إلى تبيان إمكانية التغلب على صعوبة التقييم الاقتصادي للطبيعة، بالاعتماد على تعدد طرق التقييم النقدي للضرر البيئي.

الفرع الأول: مفهوم الضرر البيئي.

الفرع الثاني: خصوصية الضرر البيئي.

الفرع الثالث: طبيعة الضرر البيئي.

الفرع الرابع: تعدد طرق التقييم النقدي للضرر البيئي.

الفرع الأول: مفهوم الضرر البيئي

أدى النمو المتواصل للنشاط الاقتصادي وما صاحبه من تطور تكنولوجي، وتغيير أنماط

1– معلم يوسف، المسؤولية الدولية بدون ضرر–حالة الضرر البيئي–أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، فرع القانون الدولي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة، ص29.

الاستهلاك والاستغلال غير عقلاني للموارد الطبيعية، إلى بروز العلاقة بين الضرر البيئي والنمو الاقتصادي، فتواجه الدول صعوبات في مجال قياس تكاليف التلوث البيئي، الذي يؤثر على النمو الاقتصادي، لأن تحقيق النمو المستدام بيئيا يضمن رفاهية الأجيال حاضرا ومستقبلا.

أولا–المفهوم الفقهي للضرر البيئي: يعد الضرر من أهم الأركان التي تقوم عليها المسؤولية، وهو إما ضرر مادي يصيب الإنسان في جسمه أو ماله، أو ضرر معنوي يصيب الإنسان في عاطفته أو سمعته أو شعوره[1]، كما يعد الضرر إهدار أو انتقاص لحق أو لمصلحة يقررها القانون ويحميها، وينتفي الضرر حيث لا يحدث المساس بحق أو بمصلحة.[2]

حاول الكثير من الفقهاء إيجاد تعريف متفق عليه يحدد معنى الضرر، الأمر الذي أثر على تعريفه تشريعيا، حيث عرف الضرر البيئي تعاريف عدّة فمن الجانب الفني هو الضرر والذي يصيب عناصر البيئة أي البيئة في حد ذاتها، وهناك ضرر الضرر البيئي الذي يصيب الأشخاص نتيجة تلوث البيئة فيصيبهم في أموالهم أو أجسامهم أو صحتهم، من خلال المحيط الذي أصابه الضرر[3]، ويرى الفقيه الفرنسي رولاند دراجو أن الضرر البيئي «هو ذلك الضرر الحاصل للأشخاص والأشياء عن طريق الوسط الذي يعيشون فيه »، كما يعرفه الأستاذ p.Girod بأنه: «العمل الضار الناتج عن التلوث البيئي الذي يكون الإنسان سببا في حدوثه ويلحق أضرار بعناصر البيئة كالماء والهواء والطبيعة، على اعتبار هذه العناصر يستعملها الإنسان ».[4]

ويرى الأستاذ عبدالله تركي بأن الضرر البيئي «هو الأذى المترتب من مجموعة من الأنشطة الطبيعية والإنسانية التي تغير من صفات المحيط البيئي لمجموعة من الأشخاص بصورة مباشرة أو غير مباشرة، يعرضهم للإصابة في أجسامهم وأموالهم أو يؤذيهم معنويا، أو أن يلحق الأذى بكائنات أخرى حية أو غير حية ».[5]

1– عتيقة معاوي، خصائص الضرر البيئي، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة1، المجلد20، العدد01، جوان 2019، ص240.

2– علي عبد القادر القهوجي، قانون العقوبات، القسم الخاص، جرائم الاعتداء على المصلحة العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2010، ص190.

3– أحمد محمد حشيش، مرجع سابق، ص 165.

4– Michel Prieur; et Autres; Ibid; Pp1127 et 1728.

5– عبدالله تركي حمد العيال الطائي، الضرر البيئي وتعويضه في المسؤولية المدنية، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، 2013، ص31.

ثانيا–التعريف القانوني للضرر البيئي: إن صعوبة وضع تعريف موحد فقهيا للضرر البيئي انعكس على التشريع، حيث نجد أن التعاريف على اختلافها في الصياغة فهي قليلة جدا:

أ–على صعيد التشريع الأوروبي: تناول الكتاب الأبيض بشأن المسؤولية البيئية الضرر البيئي من خلال تجميعه لفئتين من الضرر تحت عنوان الأضرار البيئية، هما الأضرار التي تلحق بالتنوع البيولوجي، والضرر الناتج عن تلويث المواقع[1]، والمواقع الملوثة تشمل التربة، المياه السطحية والجوفية، لكن من المستغرب أن الكتاب الأبيض لم يذكر الهواء كعنصر يمكن أن يكون من المشمولين بمفهوم الضرر البيئي[2]، أما التوجيه الأوروبي الحديث CE/35/2004 المؤرخ في 21 أفريل 2004، فقد حدد الضرر البيئي عن طريق الضرر بالأنواع المحمية والموائل الطبيعية، والمياه والأراضي.[3]

ب–التشريع الفرنسي: لا يحتوي القانون المدني الفرنسي على أي تعريف للضرر، عندما يعالج المؤلفون مسألة الضرر، فإنهم مهتمون بشكل أساسي بظروف إصلاحه وليس بالمفهوم نفسه، يسمح تطور قانون المسؤولية المدنية لبعض المؤلفين بالتأكيد على أن "المسؤولية تميل الآن إلى فهم أي الانتهاكات الواقعة على أي مصلحة[4]، ولكن التشريع الفرنسي تضمن نصوص تنظم هذه المسؤولية من خلال القانون رقم 2008/757 بشأن المسؤولية البيئية[5]، الصادر تنفيذا لأحكام التوجيه الأوروبي 2004/35 المتعلق بمنع ومعالجة الضرر البيئي.[6]

ج–على صعيد التشريع العربي: على مستوى التشريع العربي نجد أن هناك تشريعات وإن كانت قليلة قد اعترفت بالضرر البيئي منها:

1– Livre blanc sur la responsabilité environnementale; Commission européenne: Office des publications officielles des Communautés européennes; Luxembourg; Belgique; 2000; p17.

2– محمد رحموني، آليات تعويض الأضرار البيئية في التشريع الجزائري، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف 2 ، الجزائر،2015–2016، ص12.

3– Article 2 /1 Directive 2004/35/CE du Parlement Européen et du Conseil du 21 avril 2004 sur la responsabilité environnementale en ce qui concerne la prévention et la réparation des dommages environnementaux, Journal officiel de l'Union européenne, L 143/56, 30.4.2004.

4– Deetjen Pierre-Antoine. La traduction juridique d'un dommage écologique : le préjudice écologique. In: Revue Juridique de l'Environnement, N° 1; France ;2000 p 41.

5– Loi n° 2008-757 du 1er août 2008 relative à la responsabilité environnementale et à diverses dispositions d'adaptation au droit communautaire dans le domaine de l'environnement, JORF N°0179 ; du 2 août 2008

6– Directive 2004/35/CE du Parlement Européen; Ibid

د–التشريع العماني: عرف قانون حماية البيئة ومكافحة التلوث الضرر البيئي بأنه:« الأذى الذي يلحق بالبيئة ويؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في خصائصها ووظيفتها أو يقلل من مقدرتها»[1].

هـ–التشريع المصري: نجد القانون البيئي المصري رقم 04 لعام 1994 المتعلق بحماية البيئة، نص صراحة فيما يتعلق بالتعويض عن الأضرار البيئية، على الإحالة إلى القواعد العامة.[2]

و–التشريع الجزائري: بالرجوع إلى مجموع النصوص القانونية التي أصدرها المشرع الجزائري بشأن حماية البيئة، لاسيما قبل سنوات التسعينات لا نكاد نجد اعترافا تشريعيا بوجود هذا النوع من الأضرار، غير أنه بصدور القانون 10/03، فإن البعض اعتبر أن المشرع نص بطريقة غير مباشرة على هذا النوع ، حيث باستقراء (المادة 3) منه نجد أن المشرع الجزائري أسس هذا القانون على مبادئ عامة، نشعر من خلالها أنه أعطى إيحاءات على هذا النوع من الأضرار، مثل مبدأ المحافظة عل التنوع البيولوجي، مبدأ عدم تدهور الموارد الطبيعية، ومبدأ الملوث الدافع.[3]

كما اعترف المشرع الجزائري بالضرر الايكولوجي، عندما تكلم عن الأضرار التي تصيب النبات، الحيوان، الهواء، الماء، الجو، والأرض، وأن القانون رقم 10/03 قد تضمن تحديدا للضرر الايكولوجي من خلال بيان أن: «التلوث هو كل تغيير مباشر أو غير مباشر للبيئة، يتسبب فيه كل فعل يحدث أو قد يحدث وضعية مضرة بالصحة وسلامة الإنسان والنبات والحيوان والهواء والجو والأرض والممتلكات الجماعية والفردية»[4]، والجدير بالذكر أن القانون رقم 10/03 جاء خاليا من أي نصوص تفصيلية خاصة بقواعد المسؤولية والتعويض عن الأضرار البيئية.[5]

الفرع الثاني: خصوصية الضرر البيئي:

للضرر البيئي طبيعة خاصة، يختلف عن الضرر المتعارف عليه في القواعد العامة للمسؤولية

1– المادة 01 من القانون رقم2001/114، المتعلق بحماية البيئة ومكافحة التلوث، مؤرخ 14 نوفمبر 2001، الجريدة الرسمية لسلطنة عمان، العدد 70.

2– المادة 28/1 من القانون رقم 1994/04، المتعلق بحماية البيئة في مصر، مرجع سابق.

3– محمد رحموني، مرجع سابق، ص13.

4– وناس يحيى، مرجع سابق، ص286.

5– ماعدا العبارات الواردة في بعض المواد، منها الفقرة 4 من المادة 02 من قانون حماية البيئة التي نصت أن "إصلاح الأوساط المتضررة "يعتبر من أهداف هذا القانون، وكذا المادة 25 من ذات القانون التي جاء فيها:" عندما تنجم عن استغلال منشأة غير واردة في قائمة المنشآت المصنفة،...يعذر الوالي المستغل ويحدد له أجلا لاتخاذ التدابير الضرورية لإزالة الإخطار والأضرار المثبتة ." انظر: القانون رقم 10/03، مرجع سابق.

المدنية[1]، نظرا للأهمية البالغة التي تكتسيها خصائص الضرر البيئي، إذ أن هذه الأخيرة تمس بالبيئة عن طريق الآثار التي تخلفها وتفتك بمكوناتها سواء الطبيعية أو البشرية، هذا الأمر الذي لازال القضاء الإداري الجزائري عاجزا عن تحديد المسئول عن تلك الأضرار وكيفية جبر هذه الأضرار.

أولا–ضرر غير شخصي: الضرر البيئي هو ضرر يصيب الموارد الحيوية وغير الحيوية للبيئة، وهو عبارة عن ضرر يصيب بصفة مباشرة الموارد البيئية، وهو ضرر عيني، بإعتبار أن البيئة هي الضحية له بالدرجة الأولى، وبهذا التعبير لا يعدّ ضررا شخصيا من الوهلة الأولى، لأن اعتباره ضرًرا عيني ليس شخصيا، يجعل الحق في التعويض للمتضرر وهو البيئة، علما أن هذه الأخيرة ليست شخصا قانونيا، مما يدفع إلى التسليم بالاتجاه الذي يميز بين الضرر البيئي وضرر الضرر البيئي[2]، فهذا الأخير هو ضرر يلحق بالأشخاص والأموال من خلال المحيط الذي أصابه الضرر، مثل الحق في الحياة والحق في الصحة والحق في التمتع ببيئة سليمة ونظيفة، والدستور الجزائري في آخر تعديل له أفرد مادة تتعلق بحق المواطن في بيئة سليمة في نص (المادة 64) منه.[3]

ثانيا–ضرر غير مباشر (يصيب الإنسان بالانعكاس) : الضرر البيئي بطبيعته وخصوصياته، لا يمكن اعتباره ضررا مباشرا لأنه يقع كنتيجة طبيعية للفعل الضار المتفق عليه فقها وقضاء، لأنه تتحكم فيه عدة عوامل، مما يصعب معه الاعتماد على الرابطة السببية المباشرة، ومن بين العوامل التي تتحكم في الضرر البيئي نجد على رأسها التطور التكنولوجي، وتطور المواد المستخدمة في مختلف الأنشطة البشرية التي تعد نتاجًا لتطور علمي وتكنولوجي متزايدين ومتواصلين، إضافة إلى ذلك تعدد مصادره وتداخل العوامل التي تؤدي إلى وقوع النتيجة النهائية للفعل الضار[4]، كما أن هناك من يرى بأن الضرر البيئي هو غير مباشر كونه يصيب الأوساط الطبيعية بداية ثم ينتقل إلى الإنسان وبالتالي يستحيل تعويضه، وفي كثير الأحيان لا يمكن إصلاحه عن طريق إعادة الحالة إلى أصلها.[5]

1– تقضي المسؤولية التقليدية، أن يكون الضرر محققا، أي وقع فعال أو مؤكد الوقوع مستقبلا، وأن يكون الضرر شخصيا، حيث يصيب طالب التعويض، كما يكون ضررا مباشرا ينجم مباشرة عن الخطأ، انظر، عبد الكريم بن حميش، ولد عمر الطيب، الضرر البيئي وتعويضه وفق نظام صناديق التعويض، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، السياسية والاقتصادية، المجلد 75، العدد 4، الجزائر، 2020، ص186.

2– أحمد محمد حشيش، مرجع سابق، ص165.

3– لاسيما المواد 47،63، و64 من المرسوم الرئاسي رقم 20–442، مرجع سابق.

4– عتيقة معاوي، مرجع سابق، ص242

5– محمد رحموني، مرجع سابق، ص14.

كما أن أضرار التلوث لا تصيب الإنسان أو أمواله بصفة مباشرة، وإنما يتم ذلك عن طريق عناصر البيئة، كالماء أو الهواء أو التربة، حيث أن تلوث عنصر منها يؤدي إلى تلوث بقية العناصر ثم يلحق الضرر بالإنسان أو الحيوانات أو النباتات[1]، واللافت للانتباه أن موقف المشرع الجزائري من التعويض عن الضرر البيئي غير المباشر كان غير معترف به بموجب القانون المدني، ويظهر لنا ذلك من خلال الفقرة الثانية من أحكام المادة 182 منه[2]، حيث اعتد صراحة بالضرر المباشر فقط دون سواه، غير أن موقفه جاء مخالفا في قانون البيئة وذلك بموجب أحكام المادة 37 منه[3]، حيث أقر صراحة عن التعويض على الضرر غير المباشر، وهو ما يتعارض مع المبدأ القائل «لا تعوض إلا على الأضرار المباشرة» وبناءً عليه نصل إلى استنتاج هام وهو أن المشرع الجزائري من خلال هذا القانون أدرك الطبيعة الخاصة للضرر البيئي، وخاصيته غير المباشرة، فاعترف بضرورة تعويض هذه الأضرار عن طريق جمعيات الدفاع عن البيئة التي تعتبر على حد تعبيره الممثل القانوني لهذه المصالح المشتركة[4].

ثالثا- ضرر يتميز بالتدرج والانتشار: أضرار التلوث البيئي تتميز في الغالب بأنها ذات طبيعة تدريجية، بحيث لا يمكن الوقوف على حقيقة آثارها والتحقق من مداها، فهي لا تحدث دفعة واحدة، إنما تتطور مع

1- عطا سعد محمد حواس، مرجع سابق، ص84

2- تنص المادة 182 من القانون المدني الجزائري على:"إذا لم يكن التعويض مقدار في العقد، أو في القانون فالقاضي هو الذي يقدره، ويشمل التعويض ما لحق الدائن من خسارة وما فاته من كسب، بشرط أن يكون هذا نتيجة طبيعية لعدم الوفاء بالالتزام أو للتأخر في الوفاء به، ويعتبر الضرر نتيجة طبيعية إذا لم يكن في استطاعة الدائن أن يتوقاه ببذل جهد معقول، غير أنه إذا كان الالتزام مصدره العقد، فلا يلتزم المدين الذي لم يرتكب غشا أو خطأ جسيما إلا بتعويض الضرر الذي كان يمكن توقعه عادة وقت التقاعد"، ومن المادة فإن التعويض مقياسه الضرر المباشر سواء كان متوقعا أو غير متوقع وسواء كان حالا أم مستقبلا مادام محققا، ويدخل في تحديد الضرر الظروف الشخصية التي تحيط بالمضرور، ويلاحظ أن جسامة الخطأ لا تدخل في تحديد التعويض وإنما جسامة الضرر فقط يكون لها الاعتبار في تحديد التعويض، أنظر، خليل أحمد حسن قداده، الوجيز في شرح القانون المدني الجزائري: عقد البيع، ج 4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الرابعة، 2005، ص

3- نصت المادة 37: يمكن للجمعيات المعتمدة قانونا ممارسة الحقوق المعترف بها للطرف المدني بخصوص الوقائع التي تلحق ضررا مباشرا أو غير مباشر بالمصالح الجماعية التي تهدف الجمعية الدفاع عنها والتي يكون سببها إحدى الوقائع المخالفة للأحكام التشريعية المتعلقة بحماية البيئة وتحسين الإطار المعيشي وحماية الماء والهواء والجو والأرض وباطن الأرض والفضاءات الطبيعية والعمران ومكافحة التلوث، أنظر، القانون 10/03، مرجع سابق.

4- عتيقة معاوي، مرجع سابق، ص243.

الوقت ولا تقف عند حد معين يمكن من التعرف على آثارها، كما أن التلوث لا يعرف الحدود ويساعد على انتشاره التيارات الهوائية المائية.[1]

رابعا- ضرر يتميز بالتراخي: الضرر البيئي لا يظهر في الغالب مباشرة عند حدوثه وإنما يتراخى ظهوره إلى المستقبل، فيظهر بعد فترة زمنية معينة قد تكون شهرا، أو عدة أشهر أو سنوات، فالتلوث الكيميائي للمنتجات الزراعية والمواد الغذائية بفعل المبيدات وغيرها لا تظهر آثاره الضارة بالأشخاص أو الممتلكات بصورة فورية، كما أن الضرر البيئي التكنولوجي الناتج عن التقدم لا يتحقق دفعة واحدة، ولكن تظهر آثاره بعد فترات زمنية، وذلك مثل التلوث الإشعاعي الذري الذي لا تظهر آثاره إلا بعد أجيال متعاقبة.[2]

ومن جهة أخرى فالضرر البيئي ضرر متطور متفاقم، فقد تظهر أضرار جديدة بعد تقدير القاضي للتعويض، وهذا ما نصت عليه (المادة 131) المعدلة بمقتضى القانون رقم 05-10[3]، والتي تقضي بأن القاضي يقدر مدى التعويض عن الضرر الذي لحق المصاب مع مراعاة الظروف الملابسة، فإن لم يتيسر له وقت الحكم أن يقدر مدى التعويض بصفة نهائية، فله أن يحتفظ للمضرور بالحق في أن يطالب خلال مدة معينة بالنظر من جديد في التقدير، ولعل هذا النص ينسجم إلى حد كبير مع الطبيعة المتراخية للأضرار البيئية، التي لا تظهر آثارها في غالب الأحيان إلا بعد فترة زمنية طويلة، فغالبا ما تنعكس الأضرار البيئية بعد فترة طويلة جدا على الصحة البشرية.[4]

الفرع الثالث: طبيعة الضرر البيئي:

يلعب التطور العلمي والتكنولوجي دورا هاما في تحديد الطابع الخاص للأضرار البيئة، الأمر الذي أدى إلى انتقال تعويض الأضرار البيئية من المبادئ التوجيهية للمسؤولية المدنية إلى المعايير المركزية[5] المؤدية إلى الإعترف بالأضرار البيئية الذي يمس البيئية في حد ذاتها مما يصعب من عملية تعويضها لالطرق المتعارف عليها .

1- عطا سعد محمد حواس، مرجع سابق، ص84.

2- عبد الكريم بن حميش، ولد عمرالطيب، ص 187.

3- القانون 05-10 المؤرخ في 20 جوان 2005، المعدل والمتم للأمر 75-58 ، المتضمن القانون المدني، ج،ر،ج،ج، العدد 44.

4- جميلة حميدة، دور القاضي في منازعات تعويض الأضرار البيئية، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد 06، العدد 02، الجزائر، 2017، ص112.

5- Mckenna Cameron ;;Study Of Civil Liability Systems For Remedying Environmental Damage; Mitre House; London : United Kingdom ; June 1996;p53

أولا–الاعتراف بالضرر البيئي: الأصل يتم فقط مراعاة العواقب الشخصية للضرر الذي يلحق بالبيئة، كالضرر الذي يلحق بصحة سكان مصنع ملوث، وتكلفة إعادة تأهيل نهر ملوث[1]، إن الاعتراف بالضرر البيئي الصافي يعني الرغبة في التعويض عن الضرر الذي يلحق بالبيئة على هذا النحو، ومع ذلك، من الناحية البيئية، عندما يحدث الضرر، لا يمكن أن يتوقف عند إصلاح الضرر فقط، فعلى سبيل المثال، في اختفاء نوع من الحيوانات أو النباتات، حيث من الواضح أن عودة إلى الأوضاع إلى ما كنت عليه سابقا مستبعدة.[2]

أ–التعويض العيني بإصلاح البيئة في حد ذاتها: رغم أن إعادة الحال إلى ما كان عليه كتعويض عيني يمثل العلاج البيئي الوحيد الأكثر ملائمة للأضرار البيئية، وهو ما جعل العديد من التشريعات الوطنية والاتفاقيات المتعلقة بالمسؤولية المدنية تعتبره من التدابير المفضلة لتعويض الضرر الذي يصيب البيئة ذاتها من خلال إزالة التلوث ومعالجة التدهور، لترجع الحالة إلى ما كانت عليه، بدلا من دفع مبالغ مالية قد لا توجه أصلا لإعادة تأهيل وإصلاح البيئة[3] ، واعتراف المشرع الجزائري بالضرر الإيكولوجي الخالص عندما يتكلم عن الأضرار التي تصيب النبات والحيوان والماء والهواء[4]، إلا أن التعويض عن الضرر الإيكولوجي الخالص اتسم بالطابع الاحتمالي والمحدود لأن المشرع حدد سقف المسؤولية عن الضرر الإيكولوجي الخالص ضمن مجموعة من المبادئ :«ينص مبدأ النشاط الوقائي وتصحيح الأضرار بالأولوية عند المصدر بأنه يتم باستعمال أحسن التقنيات المتوفرة وبتكلفة اقتصادية مقبولة، كما عزز مبدأ الحيطة أيضا فكرة تحديد سقف المسؤولية عن الضرر الإيكولوجي الخالص».[5]

1– Laurent Neyret; « La réparation des atteintes à l'environnement par le juge judiciaire; Cour de cassation, Séminaire « Risques, assurances, responsabilités »; 2006-2007; Colloque « La réparation des atteintes à l'environnement » Cour de cassation; jeudi 24 mai 2006 ; p6 : Sur site ; https:// www .cour decassation. fr/ IMG/ File/pdf_2007/24-05-2007/24-05-2007neyret.pdf , Consulté le; 26/06/2020

2– Adeline Meynier ; Réflexions Sur Les Concepts En Droit De L'environnement ;Ibid; p425.

3 – يوسفي نور الدين، جبر ضرر التلوث البيئي دراسة تحليلية في ظل أحكام القانون المدني والتشريعات البيئية ،أطروحة مقدمة لنيل شهـــادة دكتوراه العلوم الفرع: حقـــوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جـامعة محمد خيـضر بسكرة الجزائر، 2012، ص 318.

4 – المادة 03 من القانون 10/03، مرجع سابق.

5 – المادة 3 /5 ، والمادة 3 /6 من قانون رقم 03–10، مرجع سابق.

ب- الجبر العيني: إن أي ضرر إيكولوجي لا يمكن إصلاحه بطبيعته، ويظهر هنا الجبر العيني الذي يعد العلاج المناسب والوحيد لمواجهة الأضرار البيئية[1]، وهذا ما كان دافعا وسببا للمشرع الفرنسي في تعديله الأخير لقانون التنوع البيولوجي[2]، الذي يحدد الضرر البيئي للقانون العام الجبر بالأولوية العينية[3]، وفي (المادة 1382) من القانون المدني الفرنسي المدني لعام 2008 بشأن المسؤولية البيئية فقط على التعويض العيني[4]، يمكن أن يكون العودة إلى الوضع السابق، مثل إعادة التأهيل، أو بشكل أكثر وضوحا وقف الأضرار المستمرة، ما يسمى بالإصلاح الابتدائي الأولي[5]، ويتجسد ذلك في استغلال منشأة تجارية أو صناعية تسبب في ضرر بالبيئة، هنا لا يتردد القاضي في أمر إغلاقها أو في إدانة الشخص المسئول عنها، بهدف وضع حد لاستمرار الأضرار في المستقبل،[6] كما أقر المشرع الجزائري مسؤولية الجزائية للشخص المعنوي وللمسيرين.[7]

ج-الإصلاح التكميلي للضرر أو الإصلاح التعويضي: إذا كانت العودة إلى الحالة السابقة مستحيلة، فمن المستحسن عندئذ اللجوء إلى الإصلاح بما يعادل ذلك النوع الذي يهدف إلى استكمال الترميم، من الممكن إجراء إصلاح تكميلي، للاقتراب من مستوى الموارد الطبيعية أو الخدمات المماثلة في الحالة الأولية، وإلا فسيتم تصور إصلاح تعويضي من أجل التعويض عن الخسائر الوسيطة للموارد الطبيعية أو الخدمات، وبالتالي فإن الهندسة البيئية تجعل من الممكن استعادة البيئة، وهكذا يساهم العلم في تقييم الضرر الإيكولوجي، على سبيل المثال، في قضية زوي كولوكوتروني، حيث يجب تحديد الضرر الكمّيً، وهو ما يؤدي في معظم الحالات إلى تقدير نقدي مهما كانت طريقة الإصلاح، هذا هو الأمر بالنسبة للقضاة،

---

1 - Laurent Neyret; Ibid; P6

2 - Loi n° 2016-1087 du 8 août 2016 pour la reconquête de la biodiversité, de la nature et des paysages (JORF du 9 août 2016)

3 - طبقا لنص المادة 163 من القانون المدني المصري، أنظر، حكيم شتوي، مكانة مبدأ الاحتياط في مجال إصلاح الأضرار البيئية، دفاتر البحوث العلمية، المجلد03، العدد1، الجزائر، 2015، ص260.

4 -Loi n° 2008-757 Ibid .

5 -Article L. 162-9; du Code de l'environnement issu de l'annexe II 1.a de la directive 2004/35/CE; du 21 avr 2004; relative à la responsabilité environnementale.

6- المادة 25 على الخصوص، وعلى سبيل المثال المواد 2/85، 2/86، و102 من القانون رقم 03-10، مرجع سابق، والمادة 12 و48 من القانون 19/01، مرجع سابق.

7- المادة 51 مكرر القانون رقم 15/04 المؤرخ في 10 نوفمبر 2004، يعدل ويتمم الأمر 66-155 المؤرخ في 08 يونيو 1966 المتضمن قانون العقوبات، ج.ر، ج، ج، العدد71، أيضا جاء القانون بتحديد العقوبات المطبقة على الأشخاص المعنوية لاسيما المادة 18 مكرر1، و18 مكرر2.

فغالباً ما يتم الأمر بالتعويض بمكافئ نقدي[1]، بالإضافة إلى ذلك، ينص قانون التنوع البيولوجي الفرنسي على أنه في حالة استحالة أو عدم كفاية تقديم تعويض عيني، سيتم دفع تعويض مالي، وبالتالي، فإن توزيع التعويض عن طريق المكافئ النقدي، ولكنه موجود ويكرسه المشرع الفرنسي.[2]

ثانيا–صعوبة تحديد أشكال الضرر: بعض أشكال الضرر بداهة لا يمكن تحديدها، إن الصعوبة هي أن القيمة التي تم الوصول إليها خارج الدائرة الاقتصادية، فطريقة القيمة غير السوقية إذن تقوم على أساس القيمة التي تعتمد على قياس الفرق بين الحد الأقصى للرغبة في الدفع، مقارنة بالحد الأدنى للرغبة في القبول عند المجتمع للعنصر الطبيعي الذي فقد مقدار بالنقود، ومن الممكن أن يتم ذلك من خلال استبيانات وعمليات إحصائية يقوم به الخبراء الاقتصاديون[3] ومع ذلك، فإن صعوبة التقييم لا يمكن أن تبرر رفض الطلب، خاصة وأن هناك الكثير من التحيزات الأخلاقية البحتة[4] في بعض القوانين الداخلية كالقانون الفرنسي، والتي اعتبرت لفترة طويلة أنها قابلة للتعويض.[5]

أ–صعوبة تحديد التعويض: إذا تم تكريس الاعتراف بالضرر البيئي، فإن تحديد التعويض لا يزال صعبًا للغاية في غياب منهجية معترف بها رسميًا، لذلك وفي سبيل تطوير قواعد المسؤولية المدنية بما يتفق والطبيعة الخاصة لهذه الأضرار، ذهب البعض إلى إطلاق سلطة القاضي في إثبات علاقة السببية، أوفي إقرار المسؤولية التضامنية كأداة لضمان تعويض المضرورين عندما يكون هناك أكثر من مسئول تسبب

1– على سبيل المثال، في قضية زوي كولوكوتروني، رأت المحكمة العليا في بورتوريكو أن الضرر القابل للإصلاح هو "التكلفة المعقولة التي تكبدتها [...] استعادة أو إعادة تأهيل بيئة المنطقة المتضررة في حالتها الأصلية أو في حالة قريبة قدر الإمكان دون تكلفة مفرطة. "

-Aglathe Van Lang; « Dix Propositions Pour Mieux Réparer Le Dommage Environnemental »; Revue Environnement Et Développement Durable; N° 7; France; Juillet 2012; P4

2 –Adeline Meynier; Ibid; p425

3– محمد رحموني، مرجع سابق، ص 82

4– في قضية Exxon Valdez حيث طلب سكان ألاسكا المتضررين التعويض عن حياتهم وسكنهم ومعيشتهم، وقد احتارت المحكمة في اعتماد أي طريقة لتعويضهم عن الأضرار التي وقعت لهم، فعند حساب التعويض على أساس القيمة غير السوقية لتقييم الضرر بلغت التعويضات لهم حوالي 80 إلى 100 مليون دولار، وعند حساب التعويض على أساس قيمة الإخلال بلغت حوالي عشرين مليون دولار، لذلك اعتمدت المحكمة القيمة الأقل وهي عشرين مليون وقضت بمبلغ التعويض، أنظر،

Walter B. Parker; Report Of The Alaska Oil Spill Commission; Consortium Library;Anchorage; State Of Alska; January 1990; P2; Available At; Https://Www.Arlis .Org/Docs/Vol1/Evos /1990/ 21337 991.Pdf Available At; 04/07/2020.

5 –Adeline Meynier; Ibid; p427

في إحداث الضرر، على عكس بعض القوانين الأجنبية كالمشرع الفرنسي، يمنح القاضي الحرية الكاملة، ولا يتم فرض تقييم قانوني ثابت، ولا يوجد نظام تقييم إداري يعتمد عليه كمعيار افتراضي[1]، أما التشريع الجزائري يفرض على القاضي الاكتفاء بوجود تهديد بوقوع مخاطر، وحتى في حالة عدم تحقق هذا الفرض فإنه يلاحظ أن (المادة 299 من ق. إ.م.إ)، تخول القاضي اتخاذ التدابير التحفظية في حالة توافر حالة الاستعجال ونتيجة لذلك، وبالرغم من أن التعويض العيني يعد الأفضل في الأحوال العادية, إلا أننا نجد أن غالبية التشريعات تغلب التعويض النقدي باعتباره الأصل, ثم التعويض العيني، ففي مجال الأضرار البيئية نجد أن هذا الأصل قد تغير أو في طريقه للتغير، حيث يصبح التعويض العيني هو الأصل في صورة إعادة الحال إلى ما كانت عليه، ثم يأتي التعويض النقدي.[2]

ب-الاستعادة قبل التعويض[3]: تدخل التوجيه الأوروبي الحديث لسنة 2004، ليضبط الأمور بصفة أكثر دقة، حيث حدد الإعادة في ثلاث صور ضمن الملحق الثاني، وهي الإعادة الأصلية وبموجبها يتم إرجاع المصدر الطبيعي والخدمات التي أصابها الضرر إلى حالتها الأصلية، والإعادة المتممة ويتم اللجوء إليها في حالة تعذر إعادة المصدر الطبيعي أو الخدمات لحالتها الأولية، والغرض من هذا النوع من الإعادة، هو التزود بمصدر مشابه من المصدر الطبيعي أو الخدمات في موقع بديل، على شرط أن يكون مرتبط جغرافيا بالموقع المضرور، والنوع الثالث، فهو الإعادة التعويضية وتوجه لتعويض الخسائر المؤقتة التي تحدث من تاريخ وقوع الضرر إلى حين تحقق الإعادة الأصلية، مع إمكانية إدخال تحسينات إضافية سواء للموقع المضرور أو الموقع البديل، أما اختيار الشكل الملائم للإعادة فيبقى من اختصاص السلطة المختصة[4]، كما ظهرت أساليب مختلفة لتقييم الإصابة وهي ممكنة ممثل اعتمدت في قضية أريكا وتبعاتها.[5]

1- تنص المادة 1382 من القانون المدني الفرنسي على أن " كل فعل أياً كان يقع من الإنسان ويحدث ضرراً بالغير، يلزم من وقع هذا الفعل بخطئه تعويض ذلك الضرر" النص باللغة الفرنسية:

2- المادة 299 من القانون رقم 08-09 ، مرجع سابق، وضمن هذا السياق كرس القضاء الجزائري اللجوء إلى التدابير الاستعجالية لمواجهة خطر وشيك يؤدي إلى ضرر لا يمكن إصلاحه، في قرار المحكمة العليا بتاريخ 1992/12/20 الذي قضت فيه استعجالا بوقف البناء لغرض حماية المعالم التاريخية، أنظر، يحي وناس مرجع سابق، ص 313.

3- يوسفي نور الدين، مرجع سابق، ص 310.

4- محمد رحمون، مرجع سابق، ص70.

5 -Philippe Delebecque; L'affaire « Erika » Et Ses Suites: La Consecration Du Prejudice Ecologique En Droit Français Le Droit de la Pollution Marine, Affaire « Erika » et droit post « Erika » ;Revue de l'Ijtihad D'études Juridiques et Economiques; volume: 09 Numéro01: Algérie; 2020 :p29.

الفرع الرابع: تعدد طرق التقييم النقدي للضرر البيئي

يرى بعض المختصين في المجال البيئي أن مشكلة حماية البيئة تبقى قائمة في حالة عدم إمكانية إعادة الحال إلى ما كانت عليه، وبالتالي توجب وضع طرق لتقدير مدى التعويض النقدي، ولو كنوع من أساليب الردع للملوثين في المستقبل، والتركيز على التكاليف التي يمكن التنبؤ بها والتي تجعلها قابلة للتحقق.

أولا–طريقة تكلفة الترميم: إذا كان الترميم ممكنًا من الناحية التقنية وكانت تكاليف مثل هذه الإجراءات معقولة، فإن تكلفة التدابير المتخذة لاستعادة الضرر الذي لحق بالموارد الطبيعية هي الطريقة الأساسية والمفضلة لتقييم الأضرار، ويشمل مصطلح الترميم التدابير المتخذة لاستعادة الموارد الطبيعية المتضررة وإعادة تأهيلها واستبدالها، يتم اتخاذ تدابير الاستعادة هذه لإعادة الموارد والخدمات الطبيعية المتضررة إلى حالتها الأساسية.[1]

وتعتري عملية التقدير المالي للضرر الإيكولوجي الخالص، صعوبات تتمثل في نفي وعدم تعرض القضاء للتعويض المالي عنه، ذلك أن المفهوم الجزئي للضرر البيئي ارتبط من ناحية بالتعويض عن الأضرار الجسمانية أو الاقتصادية الناجمة عن الضرر الإيكولوجي الخالص، ومن ناحية أخرى وحتى في حالة الترميم أو إعادة الحال، فإن تطبيقها انحصر في إصلاح الأملاك الخاصة المتضررة نتيجة لتضرر الوسط، وفي كلتا الحالتين لم يتم التعرض لتقدير الضرر الإيكولوجي الخالص، بل تم فقط تقدير الأضرار التي لحقت بالممتلكات. [2]

ثانيا– طريقة السوابق القضائية: في حالة تلوث المياه، تستخدم السوابق القضائية في فرنسا مثلا كوسيلة للتقييم، كالإشارة إلى سطح المياه المتأثرة على أساس 0.15 يورو لكل متر مربع من المساحة الملوثة[3]، وفي قضية إريكا، تم النظر في محكمة النقض، ولا سيما من قبل رابطة حماية الطيور (LPO)، من الطعن في طريقة المبلغ الإجمالي الذي اعتمدته محكمة الاستئناف، عابت محكمة النقض حكم الاستئناف لعدم

1– قد يكون من المفيد استخدام البيانات التاريخية، والبيانات المرجعية، وبيانات التحكم، وبيانات تقييم الأثر البيئي (إن وجدت) والمعلومات من المناطق غير المتأثرة ولكنها قابلة للمقارنة بالموقع المتضرر لتحديد مبلغ التعويض الذي يتعين دفعه، أنظر،

Edward H.P. Brans; « Liability for Damage to Public Natural Resources, Standing; Damage and Damage Assessment »; 2001.In: Revue Juridique de l'Environnement, n°3; France; 2002; p14

2– يحيى وناس، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، مرجع سابق، ص26

3 –Prieur M.; et Les Autres; Ibid; p 330.

توضيح طرق التقييم التي اقترحها[1] LPO، تعطي المحكمة طريقة بتذكير العناصر التي يجب أن يأخذها قضاة المحاكمة في الاعتبار:

أ- طريقة المقاييس: يتم تطبيقها كأن يأمر القاضي تطبيق الوسائل لمحاربة انتشار التلوث أو إنقاذ البيئة المتضررة أو تنظيف المواقع الملوثة[2]، في هذا المجال صدر القانون رقم 89-23 المتعلق بالتقييس في الجزائر[3]، الذي بين الخصائص والمواصفات القياسية، وشهادة المطابقة لمعرفة مستوى الجودة في المنتج، والمهارات والتغليف ونظام العلامات أو البطاقات لمعرفة المنتوج، ويلعب التقييس دورا هاما لتحقيق الأهداف التالية، حفظ الصحة وحماية الحياة، حماية البيئة، حماية المستهلك والمصالح العامة، تحسين إنتاجية العمل[...].[4]

ب-تكلفة التدابير العلاجية المعقولة: إن التقييم للضرر البيئي يجب أن يأخذ في الاعتبار التكاليف المعقولة لإمكانية إعادة الحال إلى ما كانت عليه بالنسبة للعناصر البيئية المتضررة، حيث تميل معظم التشريعات إلى عدم المبالغة في تقدير التكاليف واستخدام وسائل غير معقولة لإمكانية إعادة الحال. [5]

تبدو أسس تحديد سقف المسؤولية معقولة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، إلا أنها غير ملائمة للأهداف المتعلقة بحماية البيئة، وبما أن المنشآت الملوثة تحقق منافع اجتماعية واقتصادية لا يمكن إغفالها أو التنازل عنها، فإن الأمر يستوجب تقاسم أعباء الآثار السلبية للمنافع التي تحققها، من خلال الاشتراك في الأعباء المتعلقة بإزالة التلوث بصورة قانونية وواضحة ضمن مسار المسؤولية عن التلوث. [6]

ج-قدرة الطبيعة على التجدد: وفي هذه الحالة، قدرة أنواع الطيور الشائعة نسبيًا على التعويض عن طريق إعادة إنتاج خسائرها العرضية، وعلى العكس من ذلك، صعوبة استعادة أعداد الطيور النادرة أو التي تكون قدراتها التكيفية أقل، ولا تزال تأخذ في الاعتبار الحاجة إلى أن تكون تدابير الجبر فعالة قدر الإمكان.[7]

---

1 -Philippe Delebecque; Ibid: 30

2- Laurent Neyret; Ibid ;p 11

3- القانون رقم 23/89 المؤرخ في 19 ديسمبر 1989، المتعلق بالتقييس،ج.ر، ج،ج، العدد54، الملغى بموجب المادة 26 من القانون رقم 47/04، المؤرخ في 23 يونيو 2004، المتعلق بالتقييس، ج.ر، العدد 41، المعدل والمتمم بالقانون رقم 04/16، المؤرخ في 19 يونيو 2016، والمتعلق بالتقييس،ج.ر، ج،ج، العدد 37

4- المادة 32 من القانون رقم 89-23، مرجع سابق.

5 -Edward H.P; Brans; Ibid; 14

6- المادة 68 من قانون 01-19، مرجع سابق.

7-La Cour De Cassation, Chambre Criminelle; Palais de justice à PARIS l'arrêt N: N/ H 10-82.938 FP-P+B+R+I ; N/ 3439; France; 25 Septembre 2012; p p 231et232.

د–تقييم الضرر البيئي الصافي: يقدم القضاء الفرنسي طرق أخرى للتقييم النقدي للضرر البيئي الذي لحق بالجهات المدنية، أي الضرر البيئي الصافي أو الضرر الذي يلحق بسلامة التراث الطبيعي، بالنسبة للبلديات والسلطات المحلية الأخرى ، يجب أن نأخذ في الاعتبار الضرر الإيكولوجي الخالص الذي يعرفه الفقه بأنه «الضرر الذي يصيب الوسط الطبيعي بمعزل عن أي مصلحة بشرية جسمانية كانت أو مادية» [1]، تزيد صرامة القواعد التقليدية في عدم احتضان الأضرار الإيكولوجية الخالصة ذات الطابع الاحتمالي، من صعوبة إثبات الضرر الإيكولوجي الخالص، وتعد هذه الملاحظة نتيجة حتمية للشروط الإجرائية المتعلقة بالتقادم والمهل المرتبطة برفع الدعاوى، والتي تعد قصيرة بالنظر إلى الزمن الإيكولوجي الذي يتم احتسابه بالزمن البيولوجي والجيولوجي والجيوفزيائي والزراعي[2]...الخ.

في حالة تعدد الأطراف المدنية في الدعوى، يمنح القاضي القضائي مبلغًا إجماليًا لمختلف الأطراف(قد تكون في الغالب الجمعيات).[3]

ونتيجة لأهمية التقدير المالي للضرر الإيكولوجي لاستيعابه ضمن قواعد المسؤولية، عرض الفقه عدة طرق ومحاولات لتقدير الضرر الإيكولوجي الخالص، منها ما يرتكز على علم البيولوجيا، والذي يتم من خلاله إسقاط نتائج الأبحاث البيولوجية حول إزالة التلوث على التقويم المتعلق بإصلاح الضرر الإيكولوجي، ومنها ما يستند إلى التحليل الاقتصادي في تقدير الضرر الإيكولوجي، وفي غياب سوق حقيقية تم خلق سوق افتراضية un marché hypothétique " تسمح بإيجاد تكافؤ أو تعادل بين الضرر الإيكولوجي وقيمة التعويض.[4]

وبالرجوع إلى موقف المشرع الجزائري من موضوع التقدير المالي للضرر الإيكولوجي الخالص، نجد أنه وعلى غرار المشرعين الآخرين لم يعتمد معيارا واضحا لوضع تسعيرة خاصة للعناصر الطبيعية التي تتعرض للتدهور، إلا أنه اعتمد توجها جديدا من خلال مجموعة من القوانين منها: قانون المياه الذي اعتبر فيه أن تسعيرة تطهير المياه تخضع إلى المبدأ التطور التدريجي للأسعار، حسب فئات المستعملين

1- يحيى وناس، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، مرجع سابق، ص253.

2- Martine Remond-Gouilloud; A La Recherche Du Futur, La Prise En Compte Du Long Terme Par Le Droit De L'environnement ; Revue Juridique De l'Environnement; N°1, France ;1992. Pp5-6.

3- Met En Exergue Les Trois Critères Utilisés Par Les Juges : Un Critère Quantitatif Lié Au Dommage (L'ampleur De La Pollution), Un Critère Qualitatif Lié A L'objet Du Dommage (Le Type D'espèces D'oiseaux Touchés) Et Un Critère Qualitatif Lié Au Demandeur ; Voir ; Laurent Neyret ; Ibid; P11

4- وناس يحيى، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، المرجع السابق، ص253

وحصص استهلاك الماء، وأهمية الإفرازات المفرغة في شبكة جمع المياه القذرة، وكذا حجم وطبيعة الملوثات الموجودة بها.[1]

وفيما يتعلق بقانون الغابات اعتمد المشرع تقديرا ماليا جزافيا لقطع أو قلع الأشجار، وقدر قطع أو قلع الأشجار التي تقل دائرتها عن 20 سنتمتر ولا يتعدى علوها مترا واحدا بـ 2000دج، وإذا تعلق الأمر بأشجار تم غرسها أو نبتت بصفة طبيعية منذ أقل من خمس سنوات تضاعف الغرامة إلى 4000 دج.[2]

ثالثا- مراعاة خصوصيات الضرر البيئي في نظام إصلاحه:

أ- طريقة التقييم النقدي المجردة أو التعويض الثابت: إن التعويض الممنوح منفصل عن الضرر الذي من المفترض إصلاحه، تظل طريقة التقييم النقدي مجردة، وتركز في بعض الأحيان فقط على النشاط الملوث عن طريق حذف عواقب الانسكاب على البيئة.[3]

ب-طرق التقييم المقترحة من الأطراف المدنية: يعتمد القضاة في بعض الحالات، على طرق التقييم الأخرى، التي تقترحها بشكل عام الأطراف المدنية، على سبيل المثال، عندما يتعلق الأمر بتدمير الأنواع المحمية، غالبًا ما يتبع القضاة جداول التقييم التي وضعها الجهات المتخصصة.[4]

ج-تكييف نظام التعويضات مع الضرر البيئي: من أجل تكييف نظام التعويضات مع الضرر البيئي، تم تقديم مقترحات لتكييف قواعد المسؤولية، حيث يتم تنفيذ إصلاح الضرر البيئي حسب الأولوية العينية، وإذا فشل ذلك، كان البديل مقترح منح القاضي إمكانية تخصيص التعويضات بإجراءات معينة. [5]

د-ضرر قابل للإصلاح في حالة حدوث ضرر بيئي: يتم البحث في الحلول من خلال إنشاء تسمية واحدة لعناصر الإصابة القابلة للإصلاح، مثل الإصابة الشخصية وللحد من تضخم الدعاوي المقدمة من قبل الجمعيات، لجأ القضاء الفرنسي إلى تقييد ممارسة حق الإدعاء بالمصلحة الجماعية، والتي لا تتحقق

1- المادة 149 من قانون رقم 05-12، مرجع سابق.

2- المادة 72 من الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 1966/06/08، المتضمن قانون العقوبات، المعدل والمتمم، ج.ر، ج،ج، العدد 49.

3- ومع ذلك، فإن الفقه خاصة الفرنسي منه، يسلط الضوء على حقيقة أن "التعويض الثابت، على الرغم من عيوبه، هو طريقة لحل صعوبات تقييم الضرر البيئي الصافي وتجنب المدعي أن تضيع في الخبرات الطويلة مع نتائج عشوائية في كثير من الأحيان"، أنظر، عبد الله تركي حمد العيال الطائي، مرجع سابق، ص ص 143 و144.

4 -Adeline Meynier; Ibid; p430

5 -Yann Aguila; Mieux Réparer Le Dommage Environnemental; Commission Environnement Janvie201 ; Ibid; p p11et 39.

ولا تكون شخصية ومباشرة، إلا إذا كانت نتاج ضرر يجد مصدره بصورة مباشرة في المخالفة التي تمس الضحية شخصيا، والمصلحة الجماعية هي نتاج لضرر جماعي، وبذلك لا تستجيب لهذه الشروط.[1]

المطلب الثاني

دمج المفاهيم العلمية والاقتصادية في التقنين البيئي

يهيمن الأساس العلمي على فهم الواقع والقانون والمجتمع بشكل عام، وعليه فالقانون مبني على أساس الشرعية العلمية التي تسمح بتطوير القانون وتطبيقه، ويتم وصف الحقيقة العلمية أو الظاهرة بطريقة فنية، يصعب الإحاطة بها من طرف رجال القانون، ولذا يجب أن يكون القانون حذرًا في استخدام المصطلحات العلمية حتى لا يعتمد تمامًا على التقلبات في العلم، ولا بد أن يضع القانون مسافة محددة ومعلومة بينه وبين العلم، لنتجلى بعدها أهمية الإحاطة بالمعايير العلمية والاقتصادية في حماية البيئة، هذه المعايير التي تأثرت بها التشريعات الوطنية من خلال تكريسها للكلفة الاقتصادية عن طريق الأخذ بمبدأ الاحتياط.

الفرع الأول: الأسس العلمية للقانون البيئي.

الفرع الثاني: التغير المستمر للأسس العلمية وأثره على قواعد حماية البيئة.

الفرع الثالث: المعايير الاقتصادية والعلمية لحماية البيئة.

الفرع الرابع: التكريس الوطني للتكلفة الاقتصادية من خلال مبدأ الحيطة.

الفرع الأول: الأسس العلمية للقانون البيئي

تجتذب البيئة اهتمام العلماء والباحثين في التخصصات العلمية المختلفة أكثر من ذي قبل، حيث أكدت دراساتهم المتخصصة الأضرار التي لحقت بالبيئة[2]، فكان للدول والمنظمات الدولية دورا رياديا في مجال حماية البيئة، سواء من حيث تشجيع الباحثين، خاصة في المجال القانوني، أو إنشاء المراكز العلمية المتخصصة، التي ساعدت على تسهيل دمج الأسس العلمية للبيئة في المفاهيم القانونية.

أولا- تغلغل العلم في المفاهيم القانونية: تعد العلوم أداة معرفية ليست كاملة، لكنها تعطي من المعلومات والنتائج، ما تعجز عنه فروع الفلسفة الأخرى، لأن العلوم تعتمد أساسا على البرهان أو على الشواهد

1- يحي وناس، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، مرجع سابق، ص251

2- محمد زكريا توفيق، عدم اليقين في العلوم الحديثة، الحوار المتمدن، العدد، 3220، 2010/12/19.

والبيانات[1]، ويتغلغل العلم والتكنولوجيا بشكل متزايد في عالم القانون، من خلال تسليط الضوء على المفاهيم التي تتعامل مع الواقع البيئي، بما في ذلك تصور الأخطار والأضرر المحدقة بالبيئة.[2]

وبهذا المعنى، ينشأ المشرع هيئات محددة قادرة على تسليط الضوء على القضايا العلمية والتقنية، بما في ذلك البيئة، وفي الجزائر تم استحداث الكثير من الهيئات العلمية المختصة التي تساعد على أداء هذا الدور مثل: الجامعات ومراكز البحث المختصة في شتى المجالات البيئية، وتمنح المعرفة العلمية والإمكانيات التقنية الحقائق للسلطة التي يتدخل فيها القانون، فأقرت بعض التشريعات القواعد التي تحد من إنتاج واستخدام مركبات الكربون الكلورية فلورية(الكلورو فلورو كربون)، وهي نتيجة اكتشاف أن طبقة الأوزون، تستنفد الزيادة الناتجة في الأشعة فوق البنفسجية والتي تضر بالكائنات الحية، والعلاقة السببية التي تم إثباتها بين استخدام (C.F.C) ونضوب طبقة الأوزون[3]، وبالتالي هي أمثلة عن عتبات تعكس اختراق التكنولوجيا في عالم التنظيم القانوني، فضلا عن إبراز قوة العلم والاقتصاد في تحقيق إنتاج دون ضرر بيئي، عن طريق استقراء واستيعاب مفاهيم التخصصات الأخرى.[4]

ثانيا- أهمية تعزيز الجانب التقني في قواعد الحماية: تتجه قوانين حماية البيئة نحو تعزيز قواعد بيئية تقنية تهدف إلى اتقاء وقوع أضرار بيئية أو التقليل منها[5]، ونظرا لطابعها التقني والمتجدد والمتشعب، أوكلت مهمة ضبطها ومراجعتها وتحيينها إلى هيئات فنية ذات طابع شمولي وقطاعي لمواكبة التطور العلمي الحاصل في مجال علم الإيكولوجية، وعلى الرغم من التغيير الجذري الذي أحدثته القواعد التقنية في أساليب التدخل الوقائي لحماية البيئة، إلا أن جملة من العراقيل ذات الطابع القانوني والإداري والواقعي لازالت تحد من فعاليتها.[6]

تتضمن أغلب القوانين المرتبطة بالبيئة قواعد علمية، مثل مكافحة تلوث المياه، الهواء، والمحافظة على التنوع البيولوجي، والتوازن الايكولوجي، ولا تكون قابلة للتطبيق إلا بعد بيان القواعد التقنية الخاصة

1- علي عبد الفتاح كنعان، مرجع سابق، ص75

2- Adeline Meynier; Ibid; p427

3- Shelton Dinah; Certitude et incertitude scientifiques; In: Revue Juridique de l'Environnement; N° spécial; France; 1998; p39.

4- Naim-Gesbert Éric; Biodiversité et changement climatique; la méthode et le discours; Des mots du droit au droit des mots; In: Revue Juridique de l'Environnement; N°2; France; 2012 p296

5 - المادة 10 من قانون 10/03.

6 - يحي وناس، مرجع سابق، ص172.

بها، والتي تحتاج بدورها إلى أجهزة أو هيئات ذات طابع علمي وفني تسهر على وضع وتحين هذه القواعد التقنية، ولمواكبة هذا الطابع الفني والتقني، استحدثت في الجزائر لجان وهيئات فنية قطاعية عديدة لدى مختلف الوزارات، ففي قطاع الفلاحة تأسست لدى الوزير المكلف بالفلاحة لجنة ذات طابع استشاري خاصة بمواد الصحة النباتية[1]، واستحدث إلى جانبها اللجنة التقنية للتصديق على الأنواع[2]، وضمن قطاع النقل تؤسس لدى الوزير المكلف بالنقل "لجنة تقنية للنقل"[3]، وتتولى مهام عديدة أهمها تصنيف المواد الخطرة المستجدة وشروط نقلها[4]، وفي القطاع البحري يتولى المجلس الأعلى للبحر جملة من المهام، من بينها التقييم المنتظم للتشريعات والتنظيمات المتعلقة بالبحر وتنفيذها[5]، بالإضافة إلى هذه اللجان الفنية القطاعية، هناك لجان ذات طابع فني تقني شمولي أو وطني (اللجان الفنية ذات الطابع الشمولي)، تتولى مهام ضبط القواعد التقنية والبرامج العامة، ويندرج إنشاء هذه الهيئات الفنية في إطار تطبيق القوانين التي تعود لرئيس الحكومة أو الوزير الأول حسب الحالة[6]، مثل المجلس الوطني للماء[7]، والمجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة، الذي يتولى التنسيق العام وتجميع البيانات والمعطيات لمعالجتها وإبداء آرائه حولها.[8]

1- المواد 32، 36، 37 و38 من القانون رقم 87-17 المؤرخ في أول أوت 1987، المتعلق بحماية الصحة النباتية،ج.ر، ج،ج، العدد32.

2- المادة 09 و21 من المرسوم التنفيذي رقم 93-284 المؤرخ في نوفمبر 1993 ،المتعلق بالبذور والشتائل، ج، ر، ج، ج، العدد 78.

3- المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم 90-79 المتعلق بتنظيم المواد الخطيرة، وقد تم إقرار التسمية الحالية ' اللجنة التقنية للنقل وفقاً للتعديل الوارد في الجريدة الرسمية رقم 10، بعدما كانت تسمى 'اللجنة الوطنية الاستشارية للنقل، تتشكل اللجنة التقنية من مجموعة من ممثلي الوزرات: وزارة النقل، والدفاع، الاقتصاد، الداخلية، الفلاحة والصحة والتجهيز، والمادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 90-277 المتعلق بإنشاء ومهام وتشكيل وعمل اللجنة التقنية لنقل المواد الخطرة . ج.ر، ج،ج، العدد40، والمادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم 90-277، مرجع سابق.

4- المادة 07 من المرسوم التنفيذي رقم 90-79، المرجع السابق.

5- المادة 02 من المرسوم الرئاسي رقم 98-232 المؤرخ في18جويلية 1998، المتعلق بإنشاء المجلس الأعلى للبحر وتحديد مهامه وتنظيمه وسير عمله، ج.ر، ج،ج، العدد 52.

6- المادة 93 والمادة 7/112 من المرسوم الرئاسي رقم 20-442، مرجع سابق.

7- يرتبط المجلس الوطني للماء مباشرة بمصالح رئيس الحكومة، ويقدم له تقريراً سنوياً عن وضعية الموارد المائية وتقويماً عن مدى تطبيق قراراته، المادة 2 من مرسوم تنفيذي رقم : 96-472 ،يتضمن إنشاء مجلس وطني للماء، ج.ر، ج،ج، العدد 83.

8- المادة 06 من المرسوم الرئاسي رقم94-465 المتعلق بإنشاء المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة، والذي يحدد صلاحياته وتنظيمه، ج.ر، ج،ج، العدد01.

أما في مجال مكافحة الجريمة البيئية، فأول ما يصطدم به المشرع الجنائي عند تجريم نشاطا معينا تأسيسا على أنه ضار بالبيئة، هو أن الأنشطة المعتبرة ضارة بالبيئة في وقت ما قد لا تكون كذلك في وقت آخر، لأن اعتبار فعلا معينا منطويا على اعتداء على البيئة مسألة متغيرة وتتوقف كثيرا على ما يقرره العلم والأبحاث العلمية.[1]

الفرع الثاني: التغير المستمر للأسس العلمية وأثره على قواعد حماية البيئة

إن نوعية الملوثات ومركباتها العضوية وغيرها من المعلومات الكيميائية والفيزيائية، تعد من الجوانب العلمية والفنية الخاصة بالبيئة والتي يجب على القواعد القانونية استعابها، رغم الصعوبات والتعقيدات التي تحيط بهذه الجوانب العلمية، والتي تؤثر على قواعد الحماية سواء على المستوى الدولي وحتى الوطني.

أولا- حالة الشك التي تنتاب النتائج العلمية: تتأثر البيئة بمختلف الظواهر المعقدة، مثل تغير المناخ، الاحتباس الحراري[...]، مع الأخذ في الاعتبار التعقيد الذي يستدعي التأثيرات المتناقضة، والحدود غير الواضحة، والفوضى في الإحصائيات، كلها تتجسد في العديد من التخصصات العلمية المختلفة.[2]

على الرغم من أن القواعد التقنية البيئية قواعد علمية ومخبرية ويفترض أنها دقيقة، إلا أنه يعتريها "الشك "و" الاحتمال" الذي يعتري الحقائق المعبر عنها في العلوم الاجتماعية، وبالتالي لا تتحول إلى قاعدة تنظيمية قابلة للتطبيق على أرض الواقع، وبذلك فإن حالة الشك التي تنتاب بعض النتائج العلمية لا تدفع الإدارة إلى التحرك في معظم الأحيان، وذلك بسبب الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تنجم عن فرض ضوابط أو تدابير بيئية جديدة على المنشآت المصنفة. [3]

هذه السلطة التقديرية الممنوحة للإدارة للفصل في النتائج العلمية المتضاربة، غالبا ما يفسر فيها الشك لصالح النشاط الملوث، وهو عكس ما ينبغي أن تقوم به الإدارة إذ ينبغي أن تفسر حالة الشك والتضارب

1- عبد المجيد محمود، المواجهة الجنائية لتلوث البيئة في التشريع المصري، ورقة عمل مقدمة من النيابة العامة بجمهورية مصر إلى المؤتمر الإقليمي حول "جرائم البيئة في الدول العربية " 17، 18، بيروت، لبنان، مارس 2009، ص2.

2 -Adeline Meynier; Ibid; p437

3- يحي وناس، مرجع سابق، ص172.

لصالح مبدأ الاحتياط[1]، كما ينبغي تفسير هذا الشك لصالح مبدأ عدم تدهور الموارد الطبيعية.[2]

ويرى الفقه أن هذا التراكم وكثرة القواعد التقنية يؤدي زيادة على مساهمته في تعقيد وعدم وضوح قانون حماية البيئة، وإلى إضعاف فعالية ممارسة الرقابة الكلاسيكية للضبط البيئي، فالمخاطر الناتجة عن الكائنات المعدلة وراثيًا والتي يمكن أن تولد زراعتها مخاطر لا يتم تقييمها بنسب حسابية أو هندسية.[3]

ثانيا- العمل بمفهوم الجرد التقني: لا يؤدي تعقيد حقيقة علمية أو ظاهرة بالضرورة إلى صعوبة في وصفها، ولكن الوصف غالبًا ما يكون تقنيًا، أو حتى غير مقروء بالنسبة لرجل القانون، وبالتالي فإن المواد الضارة بالبيئة تكون حاجز ضد كا الجهود المتعلقة بوضع وتوضيح المفاهيم والتعاريف، فغالبًا ما يستخدم المشرع نظام القائمة، والذي يجب مراجعته بشكل دوري بسبب التطور السريع للتكنولوجيا الصناعية.[4]

وبناءا على ما تقدم يمكن التوسع في الاستناد إلى أعمال الجرد (Inventaire) التي تقوم بها المصالح التقنية الخاصة، المتعلقة مثلا بمراقبة تصريف النفايات الصناعية السائلة من قبل مفتشيات البيئة[5]، وكذا فيما يتعلق بالتحاليل الدورية لنوعية المياه الموجهة للشرب[6]، وفيما يتعلق بحماية الحيوانات البرية، يمكن إثبات تراجع الثروة الحيوانية عن طريق الأبحاث الميدانية المتعلقة بالصحة الحيوانية، والتي تقوم بها السلطة البيطرية الوطنية[7]، ينطبق الأمر كذلك على حماية النباتات والغابات وحفظ

1- تقضي المادة 6/3: ... يجب ألا يكون عدم توافر التقنيات نظرا للمعارف العلمية والتقنية الحالية، سببا في تأخير التدابير الفعلية والمتناسبة، للوقاية من خطر الأضرار الجسيمة المضرة بالبيئة، ويكون ذلك بتكلفة اقتصادية مقبولة، من قانون 03-10 مرجع سابق.

2- المادة 3/ 2، تقضي: تجنب إلحاق الضرر بالمواد الطبيعية كالماء والهواء والأرض وباطن الأرض. من المرجع نفسه.

3- يحي وناس، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، مرجع سابق، ص172.

4 -Adeline Meynier; Ibid; p438

5- تشمل مراقبة التصريف التي يقوم بها مفتشو البيئة فحص الأماكن داخل أو خارج المنشأة الملوثة، وإجراء القياسات والتحليلات اللازمة في عين المكان، وأخذ عينات من مصدر التلوث، وتخضع طرق جمع العينات وال محافظة عليها ونقلها للمقاييس الجزائرية المعمول بها. المادة 17 من المرسوم التنفيذي رقم 93- 160 الذي ينظم النفايات الصناعية السائلة،ج. ر،ج،ج، العدد46.

6- المادة 55 مكرر من الأمر رقم 96- 13 المتضمن تعديل وتتميم قانون 83 – 17 المتعلق بالمياه، والملغى بموجب القانون رقم05-12.

7- المادة 64 من القانون رقم 08/88، المؤرخ في 26 يناير1988، المتعلق بنشاطات الطب البيطري وحماية الصحة الحيوانية، ج.ر، ج،ج، العدد4، المعدل والمتمم بالقانون 03/19، ج.ر، ج،ج، العدد رقم 46.

الصحة النباتية.[1]

في كثير من الأحيان تصبح الاتفاقيات أو النصوص الدولية هي أطر قانونية، ترافقها لهذا الغرض ملاحق فنية تحدد مجال تطبيقها، وتعد لائحة الاتحاد الأوروبي المؤرخة 18 ديسمبر 2006 والمعروفة باسم REACH، والتي تهدف إلى ضمان تصنيع واستخدام المواد الكيميائية في الصناعة الأوروبية مثالاً مثاليًا لجرد المواد الكيميائية[2]، ومن ناحية أخرى عند استقراء أغلب النصوص التي تدافعت في مدة زمنية قياسية وشملت جميع الموضوعات البيئية، نجد أنها تتميز بطابع تقني يصعب على رجال القانون فهمه واستيعابه بسهولة وفي وقت وجيز.[3]

ثالثا-تكييف القواعد العلمية مع قواعد حماية البيئة:

أ-التأثير الكمي للعلم على القانون: يساهم تعدد الحقائق العلمية والجدل العلمي، والتطور السريع للمعرفة العلمية والتكنولوجيا في خلق مادة علمية كثيفة لا يمكن فصلها عن المشرع، ومع ذلك يلاحظ جان فيرماند أونترماير، أن الشكوك والخلافات حول بعض النظريات أو المفاهيم العلمية تؤدي إلى عدم استقرار هذه المواد التي يعتمد عليها المشرعون والإدارة، مما يزيد من عدم وجود مفاهيم وآليات قانونية تتكيف مع البيئة.[4]

ويلقي هيرفي لو جيادير، الضوء على الأبعاد غير الواضحة لمفهوم التنوع البيولوجي، فالقانون يجب أن يستخدم فقط المصطلحات العلمية بحذر، والواقع أن اعتماد القانون البيئي على العلم يمكن أن يؤدي فهم قانوني قد تجاوزه الزمن بالنسبة للضرر البيئي، وبالتالي لا ينبغي أن تكون صعوبة تصور الواقع العلمي في القانون مرادفة لاستبعاد هذه المفاهيم العلمية بشكل كامل، لأنها انعكاس حقيقي على المجالات التي ينظمها القانون، وهو وسيط بين الواقع العلمي وحقائق الإبداع البشري أو المخترعات البشرية.[5]

1- المادة 1 و2 من قانون87 - 17، مرجع سابق.

2- Règlement (Ce) N° 1907/2006 Du Parlement Européen Et Du Conseil Du 18 Décembre 2006 ; modifiant la directive 1999/45/CE et abrogeant les règlements : Journal officiel de l'Union européenne; 30.12.2006 .

3- يحي وناس، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، مرجع سابق، ص211.

4- Adeline Meynier ; Le rôle des concepts dans la fondamentalisation du droit de l'environnement; p114 Sur Site ;https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-02097152/document ; Consulté le Consulté le 29/06/2020 .

5- Born Charles-Hubert; et les Autre; « Les Dimensions Scientifiques Du Droit De L'environnement - Contribution A L'étude Des Rapports De La Science Et Du Droit » ; 1999. In: Revue Juridique De l'Environnement; N°3; France; 2001; P556.

ب–غلبة النصوص الفنية على المبادئ والمفاهيم الأساسية للقانون: تتكون القاعدة من الكلمات والوصفات الفنية استجابة لمشكلة محددة، فالنظام القانوني يزداد كثافة ويتشبع بالمفاهيم والمصطلحات مما يجعله يهمل الأساسيات بسبب وفرة النصوص والمصطلحات[1]، بعيدًا عن أي مفهوم فإن تعقيد القانون البيئي يرجع إلى حقيقة أن«النصوص القانونية يتم صياغتها من قبل المهندسين وموظفي الخدمة المدنية بكفاءة فنية أكثر من المشرعين، هؤلاء نسبياً عددهم قليل جداً في وزارة البيئة »، لصالح الهيئات الفنية المتعددة للدولة (الجسور والطرق، المناجم، مهندسي الهندسة الريفية والمياه والغابات)، وتظهر النصوص الفنية والتفصيلية دون اللجوء إلى المبادئ العامة والمفاهيم الأساسية للقانون.[2]

بعض الصعوبات لا تزال قائمة في وصف الضرر البيئي، التعقيد، والتقنية، وعدم الاستقرار، ونقص المعرفة حول الأضرار البيئية، تشكل عقبات أمام تشكيل المفاهيم القانونية، عندئذ يصبح استخدام الخبراء العلميين أساسيًا لصياغة الحقائق أو حتى صياغة القانون، لا يمكن ترجمة المفاهيم القانونية في هذه الحالة، الخبير هو فم القانون، والقاضي يطبق القاعدة ميكانيكياً فقط، ويستند للمؤهلات القانونية التي ذكرها الخبير، مثل حقائق المواد الخام، وتداخل التسمية القانونية ضمن قاعدة القانون الفني، وعليه وضع المشرع جانبا على أساس أولوية الفقه أو مبادئ العلم.[3]

الفرع الثالث: المعايير الاقتصادية والعلمية لحماية البيئة

تفرض قابلية تطبيق القانون البيئي وتسليط الضوء على تصور الحدود والقيود الاقتصادية بسبب تطور التقدم العلمي والتقني في مجال حماية البيئة، جملة من المعايير أهمها، التكلفة المقبولة اقتصاديًا، المعرفة العلمية والتقنية الحالية، وأفضل التقنيات المتاحة.

أولا: معيار التكلفة الاقتصادية:

أ–تعريف التكلفة المقبولة اقتصاديا: تقوم السلطات العامة مبدئيا قبل اتخاذ أية تدابير وقائية بتقدير وتقييم تكلفة هذا التدخل وتقارنها مع تكلفة الضرار التي قد تحدث، مما يعني أن تدخل الدولة باتخاذ التدابير

1– Born Charles-Hubert; Et Les Autres; Ibid; pp556 et 557

2– Adeline Meynier; Ibid; p439

3– Morand-Deviller Jacqueline; Olivier Leclerc; Le Juge Et L'expert -Contribution L'étude Des Rapports Entre Le Droit Et La Science; In: Revue Internationale De Droit Comparé; Vol58; N°3; France; 2006; Pp1012 et 1014.

الوقائية يتوقف على قيمة تكلفة هذه التدابير، وهو مشروط بقيمة البيئة المهددة والمصالح التي قد تضرر، فالتدابير على المستوى الوطني والدولي، مرتبطة بوضع تحليل للتكلفة والعائد (Cout/Bénéfice).[1]

وتواجه الدول صعوبات في تحديد التدابير أو التكلفة المعقولة، عندما يكون ثمن العناصر البيئية منخفض أو غير مقدر تماما، فيمكن تقدير الضرر بغلق المنشأة الملوثة، أما الصعوبة فتكمن في الأضرار التي تلحق بالتراث المشترك للإنسانية، التي يصعب تقديرها ماديا، وتتجلى الأهمية هنا في اعتبار تكلفة السياسات البيئية بأنها في واقع استثمار للمستقبل، لأن قيمة المنافع المترتبة على تخفيض التدهور البيئي وصيانة الموارد الطبيعية، يتجاوز إلى حد كبير قيمة هذه التكلفة.[2]

ب- شرط تطبيق معيار التكلفة المقبولة اقتصاديا: يظهر معيار "التكلفة المقبولة اقتصاديًا" في التشريعات الدولية والوطنية، الذي يكون مشروطا بتطبيق المبدأ التحوطي(مبدأ الحيطة)، ويبدو أن المبدأ مستوحى من الصياغة الإنجليزية الأصلية لإعلان ريو لعام 1992 الذي يذكر تدابير فعالة من حيث التكلفة، فيما يتعلق بالمبدأ التحوطي (المبدأ 15)، بينما تحتفظ الترجمة الفرنسية فقط بمصطلح الإجراءات الفعالة.[3]

ثانيا- مبدأ الحيطة: يظهر مبدأ الحيطة بمثابة ثمرة فهم جديد للتقدم، إذ أنه يستجيب للشك والخوف من المخاطر التي أفرزها التقدم العلمي التكنولوجي الذي يشهده العالم اليوم، حيث تتّصف تلك الأخطار بالتعقيد والتي غالبا ما يكون العلم غير محتاط بها، والتي يسودها حالة من عدم اليقين العلمي، وعليه فإن مبدأ الحيطة يقضي بعدم اعتبار عدم اليقين العلمي بمثابة حجّة أو عائق لتأخير التصرف من أجل مواجهة الخطر المحدق بصحة الإنسان وبيئته الطبيعية.[4]

1- Louis Schweitzer; Avis N^{0}4 Sur "Les Nanosciences Et Les Nanotechnologies"; Comité Consultatif Commun D'éthique Pour La Recherche Agronomique Inra- l'Université De Paris; France; Novembre 2012; p3

2- قدرت التكلفة الاقتصادية للتدهور الناجم عن التلوث في الدول الصناعية خلال السبعينات والثمانينات بمبلغ يتراوح ما بين 03 بالمائة و05 تقدر المنافع السنوية الناجمة عن السيطرة على التلوث المائي والهوائي في الولايات المتحدة الأمريكية ب 26 مليار دولار، صافية زيد المالية، مرجع سابق، ص333.

3- Hunyadi M; « La Logique Du Raisonnement De Précaution »; Rev. Européenne Des Sciences Sociales; Xlii-130; Droz (Genève) Suisse; 2004; P11

4- عمارة نعيمة، الاتجاه نحو تأسيس للمسؤولية المدنية على أساس مبدأ الحيطة، مجلة الدفاتر، العدد 09، الجزائر 2013، ص 179.

أ- مفهوم مبدأ الحيطة ومضمونه: في إطاره العام، ينص على أن عدم توفر اليقين العلمي، لا يجب أن يتخذ كذريعة لتأجيل اتخاذ التدابير الوقائية[1]، إن غياب تعريف لمبدأ الحيطة لم يمنع من شيوع استعمال المصطلح في السنوات الأخيرة، للدلالة على مواقف تنتهج لتوخي الحذر بشأن أوضاع تتسم بالشك وعدم اليقين العلمي أو التقني، والغموض بالنسبة لمبدأ الحيطة لا يرتبط فقط بالغموض في المعنى الذي أعطي له، بل كذلك في اللبس الواقع بينه وبين المصطلحات المشابهة له كالوقاية، السيطرة على المخاطر، احترام الأجيال اللاحقة...الخ.[2]

من حيث التعريف فمبدأ الحيطة عبارة عن تلك:«التدابير اللازمة التي يجب اتخاذها عند قيام أسباب جدية توحي بأن نشاطا أو منتجا يهدد بأضرار جسيمة، غير مقبولة أخلاقيا على الصحة أو البيئة»، ثم إن من طبيعة هذه التدابير تقليص أو وضع حد للنشاط أو المنتج من التداول حتى في غياب الدليل المؤيد على العلاقة السببية بين النشاط أو المنتوج والآثار السلبية التي يقوم التخوف منها[3]، أو هو «مجموع الإجراءات الرامية إما تفادي تهديدات محددة على البيئة، وإما إلى حماية وتحسين شروط الحياة الطبيعية»[4]، ويعتبر مبدأ الاحتياط من المبادئ الرجعية في بعض النشطات البيئية التي تقام على أساس المخاطر غير المتوقعة، وستخدم بصفة معتبرة في الجوانب العلمية، لأن هناك مشاريع عملية لا يزال الإنسان إلى يومنا هذا لا يتحكم فيها.[5]

1- دور القانون الوطني في نشأة مبدأ الحيطة: يذهب البعض إلى أن مبدأ الحيطة ولد لإدارة المؤسسات والسياسيات العامة الألمانية المنحصرة في قضايا البيئة، إذ كان يفرض التزام اليقظة في جانب السلطات العامة، ليقودهم في التصرف في كل شيء من أجل حماية البيئة، وعليه فالنشأة الفعلية لمبدأ الحيطة كان في عام 1970 في ألمانيا.[6]

1- العربي درعي، مبدأ الحيطة في ظل العلاقات الاقتصادية الدولية وأثره على التنمية المستدامة، مجلة القانون الدولي والتنمية، المجلد1، العدد 01، الجزائر، 2013/06/15، ص61.

2- خالـد عبد العزيـز، مبدأ الحيطة في المجال البيئي، مذكرة من أجل الحصول على شهادة الماجستير في القانون فرع قانون البيئة والعمران، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر1، الجزائر، 2015/2014، ص42.

3- صبرينة أيت يوسف، مبدأ الحيطة كآلية فعالة لتعزيز التنمية المستدامة، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، المجلد 13، العدد 02، الجزائر، 2018/11/14، ص472.

4- درعي العربي، مرجع سابق، ص62.

5- علي سعيداني، أسس ومبادئ قانون البيئة، مرجع سابق، ص109.

6- Vendramin Patricia;Valenduc Gérard; Ibid; P 01

يستجيب هذا المبدأ للتخوفات من الآثار الضارة التي تنجم عن التوسع في استعمال التكنولوجيا المتطورة والمواد الخطيرة، ويتم اللجوء إلى تطبيقه عندما يعجز المبدأ التقليدي المتمثل في الوقاية[1] عن حماية البيئة، في غياب اليقين العلمي حول الأخطار المحتملة، إذ لا يشترط لتطبيق مبدأ الحيطة معرفة جيدة ويقينية بالأخطار، فيكفي أن يكون هناك أدنى شك بوقوعها حتى تصبح الدولة ملزمة باتخاذ كل التدابير اللازمة لمنع وقوع أخطار محتملة.[2]

قبل ظهور مبدأ الحيطة، كانت الإجراءات الوقائية المنتهجة لمواجهة الأخطار المحدقة بالبيئة تؤسس على حقائق علمية يقينية مسبقة، مما جعل هـذه الإجراءات متسمة بالمشروعية، ولا تشكل عائقا أمام مسار التطور التكنولوجي والتنمية الاقتصادية، غير أن الواقع فرض نشوء مبدأ الحيطة ليكون الأداة التي تمكن من اتخاذ إجراءات ملزمة لا ترتكز في وجودها إلى توفر الدلائل العلمية التي ترتقي إلى درجة اليقين العلمي.[3]

وتستعمل الوقاية في أصلها اللاتيني (La précaution) للدلالة علـى ما نقـوم به لتجاوز وسبق شئ ما، وهو مصطلح شاع تداوله كثيرا في المجال القانوني والطبي، والذي يعني تجنب ومنع حدوث خطر صحي أو منع جريمة ما، أما مصطلح الحيطة فهو يشير بالدرجة الأولى إلى النشاط والعمل التنبؤي الاستشرافي لما قد يحدث في المستقبل، وهنا يكمن التمييز بيـن المصطلحـين، فالحيطة تعمل للحفاظ على شئ ما(المحافظة على البيئة، الصحة)، وليس البحث عن مواجهة أو تجنب ظاهرة ما، وهو مجال تفعيل مبدأ الوقاية.[4]

2- دور الاتفاقيات الدولية في نشأة المبدأ: يذهب جانب من الفقه إلى أن مبدأ الاحتياط لوقوع الأضرار البيئية، قد تم تكريسه دوليا مند الإعلان النهائي لمؤتمر إستكهولم للبيئة البشرية عام 1972، حيث كان

1- حداد السعيد، الآليات القانونية الإدارية لحماية التنوع البيولوجي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم القانونية، تخصص قانون البيئة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيفٍ، الجزائر، 2015/2014، ص 36.

2- صافية زيد المالية، مرجع سابق، ص349.

3- خالـد عبد العزيـز، مرجع سابق، ص14

4- Kaessner Eva Zbinden; Le Principe De Précaution En Suisse Et Au Plan International; Document De Synthèse Du Groupe De Travail Interdépartemental « Principe De Précaution »; Office Fédéral De La Santé Publique Office Fédéral De La Santé Publique; Suisse; Août 2003; P7

ذلك إنذارا للمجتمع الدولي من التأثيرات الخطيرة التي تشكلها النشاطات الإنسانية على البيئة[1]، وإعلان نيروبي الذي تولد عنه الميثاق الدولي للطبيعة، والذي يعتبره بعض الكتاب والباحثين الاعتراف الدولي الأول بمبدأ الحيطة وذلك في الفقرة "ب" من (المادة 11) التي تنص أنه« عندما تكون لهذه النشاطات تأثيرات ضارة محتملة غير معروفة بدقة، وجب الامتناع في هذه الحالة عن القيام بها»[2] ، كما تم تكريس المبدأ في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982.[3]

ثم تعززت الجهود الدولية سنة 1992 بانعقاد مؤتمر ريو، الذي شاع تسميته بقمة الأرض، ويعد من أهم المؤتمرات العالمية بالنسبة لتطور مبدأ الحيطة منذ نشأته عام 1974، وهنا تكمن الأهمية في النص الصريح الذي تضمنه الإعلان المنبثق عن هذا المؤتمر، بتناوله الحيطة باعتبارها مبدأ من مبادئ السياسة البيئية الدولية.[4]

وقد أشارت العديد من الاتفاقيات الدولية على هذا المبدأ ودعت الدول إلى تبنيه في قوانينها الداخلية ومنها، بروتوكول مونتريال لخفض المواد المؤثرة على طبقة الأوزون الموقع في عام 1987، فقد تم الاتفاق على اتخاذ "إجراءات احتياطية" لمنع التلوث بواسطة مواد فرعية تهدد طبقة الأوزون[5]، وأشارت اتفاقية هلسنكي لعام 1992 حول المجاري المائية التي تشترط لغرض الوقاية وضع حدود في التراخيص بالنسبة لإلقاء النفايات أو الموارد الخطيرة في المياه الدولية الذي يقوم على أساس أحسن تكنولوجيا متوفرة (المادة 1/3)[6]، وقد انتقل مبدأ الحيطة إلى الصحة ويعد المجال أكثر صرامة في تطبيقه، لما عرفه العالم من أزمات صحية كأزمة جنون البقر سنة 1988 وأزمة اللحوم المعالجة، وقد تبنت الاتفاقية المتعلقة بتطبيق إجراءات الصحة والصحة النباتية مبدأ

---

1 – Klaus Töpfer; L’avenir De L’environnement Mondial 3 Le Passé; Le Présent Et Les Perspectives D’avenir; Earthscan Publications Ltd; Pour Le Compte Du (PNUE); Royaume-Uni;200; P4.

2– خالد عبد العزيز، مرجع سابق 2015، ص23.

3– عبد النور عيساوي، تكريس مبدأ الحيطة لحماية البيئة البحرية من التلوث في اتفاقية برشلونة، مجلة القانون، العدد 06، الجزائر، جوان 2016، ص156.

4– الحسين شكراني، مرجع سابق، ص150.

5– جمال واعلي، مرجع سابق، ص267.

6– ولغا ألجايروفا، الأسئلة المتداولة بشأن اتفاقية المياه لعام 1992، مع خارطة طريق لتسهيل عمليات الانضمام إلى الاتفاقية، لجنة الأمم المتحدة االقتصادية لأوروبا، الأمم المتحدة 2021، ص59 ومابعدها.

الحيطة وبنص صريح في (المادة 7/5).[1]

أما على الصعيد الإقليمي فنجد معاهدة بماكو، قد نصت في الفقرة الثانية من الديباجة: «الطريقة الأكثر نجاعة للحفاظ على الصحة الإنسانية والبيئة من أخطار المواد الخطرة تتمثل في التقليل من إنتاج هذه المواد، والتقليل من الأخطار المحتملة».[2]

ويظهر المعيار أيضا في قانون الاتحاد الأوروبي فيه المعيار بشكل ضمني مع التوجيه رقم 61/96 [3]، فيما يتعلق بأفضل التقنيات المتاحة (MTD)[4]، ولم ينص التوجيه على استعمال تكنولوجيا معينة، للمستغل حرية اختيار التكنولوجيا أو التقنية المناسبة، والتي تحترم معايير وحدود الانبعاث المحددة في التوجيه.[5]

ثالثا- أثر التقييم الاقتصادي على حماية البيئة: يظهر هذا الأثر في البعد الاقتصادي في القرارات البيئية، لإن التضمين الصريح للبعد الاقتصادي في القرارات البيئية يعطي وزنًا كبيرًا للصناعة والتنمية، على حساب البيئة، والواقع أن الخوف من أن السياسات البيئية ستعيق القدرة التنافسية والنمو الاقتصادي قد ثبت أنه عقبة متكررة لاعتماد سياسات بيئية طموحة[6]، وفي هذا المنظور معيار التكلفة مقبول اقتصاديا يوضح تخفيض أو ترجيح من نطاق الأحكام البيئية، فهو يلبي متطلبات التوازن بين الضرورة والحماية

البيئية، الناجم عن التنمية المستدامة، ثم التحول في المنظور من المعيار النسبي البيئي إلى المثالية، وهذا

1- منظمة التجارة العالمية (L'OMC)، أبرمت في 01 يناير 1995، على أساس أحكام اتفاق مراكش المنعقد في 15 أبريل 1994، ومن الشروط الأساسية لهذا الاتفاق، حماية الموارد العالمية وفقا لهدف التنمية المستدامة، وحماية البيئة والحفاظ عليها وتعزيز الوسائل لتحقيقها بطريقة تتوافق مع احتياجاتهم واهتماماتهم على مختلف مستويات التنمية الاقتصادية.

2- التوقيع على اتفاقية بماكو حول منع استيراد النفايات الخطرة لإفريقيا ومراقبة انتقالها، وتسيير النفايات الخطرة ما بين الحدود الإفريقية، في 30 جانفي 1991، ودخلت حيز النفاذ سنة 1998.

3- Directive 96/61/CE Du Conseil Du 24 Septembre 1996 Relative A La Prévention Et A La Réduction Intégrées De La Pollution ; Journal Officiel N° L 257 Du 10/10/1996 P. 0026 - 0040

4- En droit interne, le « coût économiquement acceptable » est également lié aux meilleures techniques disponibles à propos du principe de prévention (art. L 110-1, II, 2 C. env.) ; Loi n° 95-101 du 2 février 1995 ;Ibid.

5- صافية زيد المال، مرجع سابق، ص334.

6- Dominique Bureau; Michel Mougeot; Politiques Environnementales Et Compétitivité; Rapport Du Conseil D'analyse Economique; La Documentation Française; 2004; P7.

يعني من نهج يقوم أساسًا على حماية البيئة، إلى التوازن بين معلمي الاقتصاد والبيئة.[1]

من ناحية أخرى يبدو أن معيار التكلفة المقبولة اقتصاديًا يؤكد فقط مبدأ الواقع بجعل البعد الاقتصادي شفافًا يلعب دورًا هامًا في القرارات المتعلقة بالبيئة، ويعطيها أيضا أساس قانوني، في خطر اعتماد تحليل اقتصادي بحت لحماية البيئة.[2]

الفرع الرابع: التكريس الوطني للتكلفة الاقتصادية من خلال مبدأ الحيطة

مبدأ الحيطة أو الاحتياط يقضي بأنه لا ينبغي أن يكون عدم توفر التقنيات، نظرا للمعارف العلمية والتقنية الحالية، أن يكونا عائقا في اتخاذ الإجراءات العملية والواقية للوقاية من الأخطار المحدقة بالبيئة البشرية، مع مراعاة التكاليف المتناسبة مع هذه الإجراءات.[3]

أولا–في التشريع الجزائري: أشار المشرع الجزائري إلى ضرورة استعمال أحسن التقنيات المتوفرة عند اتخاذ تدابير وقائية لحماية البيئة والحفاظ عليها[4]، ويكون ذلك بتكلفة اقتصادية مقبولة، حيث أن التعريف الوارد في (المادة 6/3) من القانون رقم 03–10 يكاد يكون مطابقا لما جاء في (المادة 15) من إعلان ريو لعام 1992، والمعروف بقمة الأرض والتي صادقت عليه الجزائر عام 1995[5]، كما ساير المشرع الجزائري العديد من التشريعات الوطنية التي أدرجت مبدأ الاحتياط في

1– Sonia Baudry; La Réglementation Environnementale; Regards Croisés Sur L'économie; vol N° 6; issue 2; Université d'Örebro; Suède; 2009; P176.

2– Martinand Claude; Avis Du Conseil Economique Et Social Présenté Sur « Environnement Et Déve- loppement Durable; L'indispensable Mobilisation Des Acteurs Economiques Et Sociaux »; Séance Du 1 2 Mars 2003 (Extraits) (JO CES, N° 8, 18 Mars 2003); In: Revue Juridique De l'Environnement; N° Spécial; France; 2003; p129.

3– تأخذ بعض التشريعات بإجراء تحليل التكلفة والعائد لوضع مبدأ الوقاية حيز التنفيذ منه المشرع الجزائري –المادة 5/3 من قانون 03–10 مرجع سابق، أنظر كذلك: Loi n° 95-101 du 2 février 1995;Ibid.

4– المادة 6/3 من قانون 10/03: يجب ألا يكون عدم توافر التقنيات نظرا للمعارف العلمية والتقنية الحالية، سببا في تأخير التدابير الفعلية والمتناسبة، للوقاية من خطر الأضرار الجسيمة المضرة بالبيئة، ويكون ذلك بتكلفة اقتصادية مقبولة.

5– المرسوم الرئاسي رقم 95–163 المؤرخ في 06 جوان 1995، يتضمن المصادقة بشأن التنوع البيولوجي الموقع عليها في ري ودي جانيرو في 05 يونيو عام 1992،ج.ر،ج،ج، العدد 32.

قوانينها الداخلية[1]، حيث تم النص عليه في (المادة 3) من القانون رقم 02-02، التي أشارت إلى مبدأ الاحتياط[2]، وفي (المادة 3) من القانون رقم 10/03[3]، كماعرفت (المادة 8) من القانون رقم 20/04، مبدأ الحذر والحيطة:«الذي يجب بمقتضاه، ألا يكون عدم التأكد، بسبب عدم توافر المعارف العلمية والتقنية حاليا، سببا في تأخير اعتماد تدابير فعلية ومتناسبة ترمي إلى الوقاية من أي خطر يتهدد الممتلكات والأشخاص والبيئة على العموم، بتكلفة مقبولة من الناحية الاقتصادية».[4]

وفي مجال حمايـة المستهـلك[5]، لم يرد نص صريح بتبنيه هذا المبدأ، ولكن بعد التصفح للنصوص القانونية والتنظيمية بهذا المجال، نجدها أشارت إلى فكرة الخطر المشبوه بمفهومه وخصائصه التي نص

1- المادة 5 الفقرة 5 من المرسوم التنفيذي رقم 90-78 المؤرخ في 27 فبراير سنة 1990، المتعلق بدراسات التأثير في البيئة، ج.ر،ج،ج، العدد 10، الملغى بموجب المرسوم التنفيذي رقم07- 145 المؤرخ في 19ماي 2007، ج.ر،ج،ج، العدد34، المعدل بموجب المرسوم التنفيذي رقم 18-255، المؤرخ في 09 أكتوبر 2018، ج.ر،ج،ج، العدد 62، كذلك المواد(6،7، و8) من المرسوم التنفيذي رقم 88-149 المؤرخ 26 يوليو 1988، والمتعلق بضبط التنظيم الذي يطبق على المنشآت المصنفة ويحدد قائمتها، ج.ر،ج،ج، العدد 30، الملغى بموجب المرسوم التنفيذي رقم 06-198 المؤرخ في 31 مايي 2006، يضبط التنظيم المطيق على المؤسسات المصنفة لحماية البيئة، ج.ر،ج،ج، العدد 37، وأيضا من المراسيم التي أشارت إلى معنى الاحتياط المرسوم التنفيذي رقم97-254، المؤرخ في08 يوليو 1997، المتعلق بالرخص المسبقة لإنتاج المواد السامة، أو التي تشمل خطرا من نوع خاص واستيرادها، ج.ر،ج،ج، العدد46.

2- نص المادة 03: تندرج جميع أعمال التنمية في الساحل ضمن بعد وطني لتهيئة الإقليم والبيئة، وتقتضي تنسيق العمال بين الدولة والجماعات المحلية الإقليمية والمنظمات والجمعيات التي تنشط في هذا المجال، وترتكز على مبادئ التنمية المستدامة والوقاية والحيطة، القانون رقم 02-02 المؤرخ في 05 فبراير2002، مرجع سابق.

3- يكاد النص الذي جاء به المشرع في المادة 03 والمكرس لمبدأ الحيطة يتطابق مع النص الوارد في المادة الرابعة، الفقرة الثالثة، البند -أ-من اتفاقية برشلونة، مرسوم رئاسي رقم 80-14 المؤرخ في 1980/01/26، المتضمن انضمام الجزائر إلى اتفاقية حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث المبرمة ببرشلونة في 1976/02/12، ج.ر،ج،ج، العدد 05، وهذا ما يعكس احترام الجزائر لالتزاماتها الدولية المترتبة عن الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية وعلى رأسها اتفاقية برشلونة السالف ذكرها، انظر، عيساوي عبد النور، مرجع سابق، ص158.

4- حصرت المادة 08، الأسس والمبادئ في فقرات خمس، كانت أولاها(فقرة 01) متعلقة بطريقة مباشرة بمبدأ الحيطة بنصها:"مبدأ الحذر والحيطة"، أما الفقرة الثالثة فأشارت بطريق غير مباشر إلى اتخاذ أسس مبدأ الحيطة عندما عرفت العمل الوقائي والتصحيحي بالأولوية عند المصدر، وذلك باستعمال أحسن التقنيات، وبكلفة مقبولة اقتصاديا للوقاية من المخاطر، القانون 20/04. المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسير الكوارث في إطار التنمية المستدامة، ج.ر،ج،ج، العدد 84.

5- يتعلق الأمر بقانون رقم 89-02 المؤرخ في فبراير 1989 المتعلق بالقواعد العامة لحماية المستهلك الملغى بالقانون 03/09 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، ج.ر،ج،ج، العدد 06.

عليها هذا الأخير، سواء تعلقت بالنصوص العامة التي تخص الوقاية من أخطار كل المنتجات مهما كان نوعها، أو تعلقت بالنصوص الخاصة بالوقاية من أخطار منتجات أو خدمات معينة.[1]

وفي النصوص المتضمنة القواعد الخاصة بكل المنتجات والخدمات، نصت (المادة 2) من القانون رقم 89-02 الملغى بنص (المادة 94) من القانون رقم 03/09، على «الالتزام بالأمن المهني كما يلي «كل منتوج سواء كان شيئا ماديا أو خدمة مهما كانت طبيعته يجب أن يتوفر على ضمانات ضد كل المخاطر التي من شانها أن تمس بصحة المستهلك»، وبالتالي نجد أن عبارة كل المخاطر تشمل كافة الأخطار سواء التي تم التأكد علميا منها أو التي يشتبه في إلحاقها ضررا بالمستهلك، وتتضح رغبة المشرع الجزائري في تبنّي الفكرة الجوهرية لهذا المبدأ، بدليل تضمين هذا القانون رقم 03/09، الحيطة في الفصل الأول من الباب الرابع منه، والمعنون بالتدابير التحفظية ومبدأ الاحتياط، على اعتبارهما أساسين لتبني إجراءات مناسبة لحماية المستهلك في حالات الشك والريب ضمانا لحد أقصى من الحماية[2]، وكذلك نجده ينص عن ذلك في المرسوم التنفيذي رقم 90-39على« يمكن تطبيق السحب المؤقت على صنف من الخدمات أو المنتجات التي أثارت فعلا شكوكا لدى أعوان الرقابة أثناء الفحص».[3]

أما في النصوص الخاصة التي تضبط بعض المنتجات من النوع الخاص، والذي قد يشكل تهديدا للصحة العامة والبيئة بدرجة كبيرة، كالمواد الصيدلانية، فقد أشارت (المادة 35) من المرسوم التنفيذي رقم 284/92 على أنه:« يمكن الوزير المكلف بالصحة أن يتخذ على سبيل التحفظ، أي إجراء بتوقيف تسويق منتوج ما أو حصة منتوجات، يراه ضروريا لفائدة الصحة العامة، ولا يجوز أن تفوق مدة تقرير التوقيف ستة (06) أشهر، وتبلغ هذه التدابير إلى اللجنة الوطنية للمدونة لإصدار رأي نهائي فيها».[4]

1- عمارة نعيمة، مرجع سابق، ص 184.

2- القانون رقم 03/09 المؤرخ في 08 مارس 2009، المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، ج.ر،ج،ج، العدد 15، المعدل والمتمم بالقانون 18-09، المؤرخ في 10يونيو 2018، ج.ر،ج،ج، العدد35.

3- المرسوم التنفيذي 90-39 المؤرخ في 30 جانفي 1990، المتعلق بمراقبة الجودة وقمع الغش، ج.ر رقم 05، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي ؤقم 01-315، المؤرخ في 2001/10/16، ج.ر،ج،ج، العدد61.

4- المرسوم التنفيذي رقم 284/92 المؤرخ في 06 جويلية سنة 1992 المتعلق بتسجيل المنتجات الصيدلانية المستعملة في الطب البشري، ج.ر،ج،ج، العدد 53، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 93-114 المؤرخ في 12-05-1993، ج.ر، ج،ج، العدد32.

كما تضمنت النصوص المتعلقة بالصحة النباتية[1] والصحة البيطرية(الحيوانية)[2]، الإشارة الصريحة لفكرة الخطر المشبوه وبالتالي إلى تطبيق مبدأ الحيطة.

وصادقت الجزائر وانضمت إلى العديد من الاتفاقات المكرسة للتدابير الاحتياطية والاحترازية في مجال حماية البيئة، منها التصديق على الاتفاقية الدولية للاستعداد والتصدي والتعاون في ميدان التلوث الزيتي لعام 1990 المحررة بلندن يوم 30 نوفمبر عام 1990[3]، والانضمام إلى اتفاقية ريو لعام 1992 المتعلق بالتنوع البيولوجي، التي تقضي في حالة التهديد بحدوث انخفاض أو خسارة شديدة للتنوع البيولوجي، يجب ألا يستخدم عدم اليقين العلمي التام، كمبرر لتأجيل التدابير الرامية إلى تجنب هذه التهديدات أو الخسارة.[4]

واعتمدت نفس النهج في برتوكول مونتريال (قرطاجنة) للسلامة الإحيائية على تدبير الحيطة في ديباجته[5]، إن هذه النصوص الدولية المصادق عليها من قبل الجزائر تؤكد قواعدها بوضح مدى قانونية مبدأ الاحتياط وقوته الإلزامية على الدول من جهة، ومن جهة أخرى تبين مدى حرص الجزائر على الأخذ بكل التدابير والاحتياطات الإتقافية لحماية البيئة في الجزائر.

وإمعانا لمتطلبات هذا المبدأ لجأت الجزائر إلى اتخاذ بعض التدابير منعت من خلالها استيراد المواد المعدلة وراثيا[6]، رغم مخالفتها لأحكام (المادة 2) من اتفاق التدابير الصحية لمنظمة التجارة العالمية، الذي يشترط تقديم الإثبات العلمي الكافي في حالة الخطر الكلي، كما اعتمدت الإدارة في الجزائر أسلوب المنع التي ثبت ضررها للبيئة، كاستعمال مادة الآميانت[7]، ولجأت بسبب تناقض نتائج البحوث والخبرة التي تتطلبها الدراسة المتأنية للمشاريع التنموية عن طريق الدراسة والبحث، إلى اتخاذ تدابير الحيطة حتى من

1- القانون رقم87-12 المتعلق بالصحة النباتية، مرجع سابق.

2- القانون رقم 88-08، مرجع سابق.

3- المرسوم الرئاسي رقم 04-326 المؤرخ في 10 أكتوبر 2004، يتضمن التصديق على الاتفاقية الدولية للاستعداد والتصدي والتعاون في ميدان التلوث الزيتي، الموقعة بلندن يوم 30 نوفمبر عام 1990، ج.ر،ج،ج، العدد 65.

4- المرسوم الرئاسي رقم 95-163 مرجع سابق،

5- المرسوم الرئاسي رقم 170/04، مرجع سابق.

6- نصت المادة الأولى من قرار وزارة الفلاحة، المؤرخ في 2000/12/24، المتعلق بالنباتات المغيرة وراثيا على: (يمنع استيراد وإنتاج وتوزيع وتسويق واستعمال المادة المغير وراثيا)، ج.ر،ج،ج، العدد 02.

7- نصت المادة الثالثة من المرسوم التنفيذي رقم 09-321 المؤرخ في 2009/10/08، المعدل للمرسوم التنفيذي رقم 99-95، المؤرخ في 1999/04/19، المتعلق بالأخطار المتصلة بمادة الأميانت، على:(يمنع تصنيع واستيراد وتسويق كل أنواع ألياف الأمينات والمواد التي تحتوي عليها) ج.ر،ج،ج، العدد 59.

قبل ظهور النتائج المتيقن منها وهو ما أدى بالمشرع الجزائري إلى تعديل المرسوم التنفيذي المتعلق بدراسة وموجز التأثير على البيئة [1]، وفي هذا الإطار يمكن للوزير المكلف بالبيئة اتخاذ تدابير الحيطة، حيث أنه الحق في رصد البيئة ومراقبتها[2]، بالإضافة إلى ما تقوم بها المديرية العامة للبيئة والتنمية المستدامة، ومن خلال دراسة وتحليل دراسات التأثير على البيئة ودراسة الخطر، والدراسات التحليلية البيئية، وما تقوم به المديرية الفرعية لنوعية الإطار المعيشي عند اقتراح برامج تحسين الإطار المعيشي للمواطن وبرامج الاتصال والتحسين.[3]

وعلى ما سبق فإنه رغم التكريس التشريعي لمبدأ الاحتياط ضمن قانون حماية البيئة الجزائري، إلا أن مضمونه لازال غامضا، إذ يعتبر جانب من الفقه بأنه مجرد مسؤولية أخلاقية لا غير وأنه لا يرقى إلى مفهوم القاعدة القانونية[4]، ويراه جانب أخر من الفقه استجابة لعقلنة قانون البيئة الذي يتراوح بين الإفراط في القواعد التقنية، والإعلان عن النوايا بدون مضمون تنظيمي. [5]

ثانيا–في التشريع الفرنسي: كرست دول الاتحاد الأوروبي الاهتمام بالبيئة في تشريعاتها الداخلية، ولعل أكثر التشريعات الوطنية تطورا في هذا المجال القانون الفرنسي الذي أدرج المبدأ صراحة في في (المادة 200–1) من القانون رقم 95–101 1995 (قانون بارنييه)، الذي عزز حماية البيئة والذي تضمن مبدأ الحيطة، وبعد ذلك أضفي على المبدأ المكرس صفة دستورية، من خلال ميثاق البيئة الذي ألحق بالدستور الفرنسي، مما يحمل ذلك من دالات قانونية عميقة تضمن للبيئة وحمايتها السمو والاستقرار،

1– المرسوم التنفيذي رقم 18–255 المؤرخ في 09 أكتوبر 2018، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 07–145، تم تعديل المواد من 05 إلى 10 والمادتين 15 و17، مرجع سابق.

2– نصت المادة الأولى من المرسوم التنفيذي رقم 10–258 المؤرخ في 2010/10/21، المحدد لصلاحيات وزير التهيئة العمرانية والبيئة: (يقترح وزير التهيئة العمرانية والبيئة، في إطار السياسة العامة للحكومة وبرنامج عملها، عناصر السياسة الوطنية في ميادين تهيئة الإقليم والبيئة، ويتولى متابعة تطبيقها ومراقبتها وفقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها). ج.ر،ج،ج، العدد 64.

3– تكلف المديرية العامة للبيئة والتنمية بما يأتي، تبادر بإعداد كل الدراسات وأبحاث التشخيص والوقاية من التلوث والأضرار في الوسط الصناعي والحضري وتساهم في ذلك (...)، تضمن رصد حالة البيئة ومراقبته (...)، تدرس وتحلل دراسات التأثير في البيئة ودراسات الخطر والدراسات التحليلية البيئية، أنظر، المرسوم التنفيذي رقم 12–433 مؤرّخ في 25 ديسمبر 2012، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 10– 259 المؤرّخ في 21 أكتوبر 2010 والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة التهيئة العمراني العمرانية والبيئة. ج.ر،ج،ج، العدد 71.

4– يحي وناس، الsآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، مرجع سابق، ص302

5 –Guégan Anne; L'apport Du Principe De Précaution Au Droit De La Responsabilité Civile; In: Revue Juridique De l'Environnement; N°2; France; 2000; P153.

يتكون الميثاق من 10 مواد، تمت الإشارة فيها إلى الحقوق والواجبات البيئية، كما تضمن الميثاق الإشارة إلى ثلاثة مبادئ هامة في المجال البيئي: مبدأ الوقاية، مبدأ الملوث الدافع ومبدأ الحيطة.[1]

يظهر معيار "التكلفة المقبولة اقتصاديًا" رسميًا مع (المادة 1) من القانون رقم 95-101 1995، كشرط لتطبيق المبدأ التحوطي، وكذلك مبدأ المنع حيث عرفته (المادة 200-1): «إن غياب اليقين العلمي والتقني لا يجب أن يؤخر من اتخاذ إجراءات مناسبة للوقاية من خطر قد ينتج عنه أضرار خطيرة لا يمكن معالجة نتائجه، بتكلفة اقتصادية مقبولة»[2]، كما نصت عليه المبادئ الدستورية للوقاية والاحتياط، المكرسة في عام 2005 في ميثاق البيئة، فهي لم تعد تشير إلى "التكلفة المقبولة اقتصاديًا" ومع ذلك، يشير الفقه الفرنسي فيما يتعلق بالمبدأ التحوطي، هذا الشرط ينبع من مفهوم التناسب نفسه، والذي يجب تقييمه في ضوء القبول الاقتصادي والاجتماعي للتدابير الاحترازية ممكن[3]، على الرغم من غموض المفهوم[4]، فإن القانون الفرنسي لا يعطي أي تعريف "للتكلفة المقبولة اقتصاديًا"، والذي يُشار إليه أيضًا فيما يتعلق بالحق في مياه الشرب، وللوصفات الفنية المتعلقة بالمنشآت المصنفة لحماية البيئة، ولدراسة التربة وتفكيك المنشآت النووية الأساسية[5]، ما نلاحظه من خلال ما سبق أن المشرع الجزائري تأثر بـ(المادة الأولى) من قانون بارنيه في تعريف المبدأ، ولكنه لم يساير التحين الذي جاء على المادة في ميثاق البيئة الفرنسي لعام 2005.

1- مريم عمير، مبدأ الاحتياط ودوره في قيام المسؤولية المدنية في التشريع الجزائري، رسالة لنيل شهادة الماجستير في القانون الخاص الأساسي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أدرار، الجزائر، 2014-2015، ص24.

2- Loi N° 95-101 Du 2 Fév;. 1995; Les Principes En Question Ont Eté Codifiés A L'article L. 200-1 Du Code Rural, Aujourd'hui Article L. 110-1; II Du Code L'environnement Et Sont Enoncés aux Articles 3 Et 5 De La Charte Constitutionnelle De L'environnement

3- Alexandre Lallet; Conclusions du rapporteur public à propos de l'arrêt du Conseil d'État; Assemblée; 12/04/2013; 342409; Publié au recueil Lebon; France; 2013; p1

تُصاغ المادة 5 من ميثاق البيئة على النحو التالي: "عندما يحدث الضرر ، بالرغم من عدم اليقين في حالة المعرفة العلمية، يمكن أن يؤثر بشكل خطير ولا رجعة فيه على البيئة ، تضمن السلطات العامة ، بواسطة تطبيق المبدأ التحوطي وفي مجالات مسؤوليتها ، وتنفيذ إجراءات تقييم المخاطر واعتماد تدابير مؤقتة ومتناسبة لمنع حدوث الضرر."

4- Louis Schweitzer; Ibid; p4

5 - Adeline Meynier; Ibid; p427

المطلب الثالث

حدود التقدم العلمي والتقني في مجال حماية البيئة.

القانون البيئي يتميز بعمق اعتماده الوثيق على العلم والتكنولوجيا لأنه يحتوي على العديد من المعايير القانونية ذات المحتوى العلمي، الذي يجعل من الممكن تكييف القانون لتقدم العلوم، وهي ما يطلق عليها في الوقت الراهن المعرفة العلمية والتقنية، كما لعب العلم دورا هاما في تقييم وتقدير طبيعة الأخطار البيئية، ويتميز العلم بطابعه المتغير من حيث ارتباطه بالأنشطة الحديثة، ويعد معيار أفضل التقنيات المتاحة أبرز الأمثلة لعلاقة القانون البيئي بالعلوم والتكنولوجيا.

الفرع الأول:المعرفة العلمية والتقنية.

الفرع الثاني:دور العلم في تقدير طبيعة الخطر البيئي.

الفرع الثالث: الطابع المتغير لمعيار عدم اليقين العلمي.

الفرع الرابع: أفضل التقنيات المتاحة.

الفرع الأول:المعرفة العلمية والتقنية

إنّ القانون لا يجرم سلوكاً معيناً من أجل الحفاظ على البيئة إلا بعد التأكد علمياً من ضرر هذا السلوك وتلويثه للبيئة، من خلال الأبحاث المتعددة التي يصل إليها العلماء كل في مجاله، وبناء على هذه الأبحاث تتدخل الدولة بوضع القوانين واللوائح التنظيمية، التي تحدد شروط مزاولة أي نشاط يمكن أن يترتب عليه إضرار بالبيئة.

أولا-عدم توافر اليقين العلمي:

أ-اليقين لغة: قال ابن منظور اليقين هو«العلم وإزاحة الشك وتحقيق الأمر، وقد أيقن يوقن إيقانا فهو موقن، واليقين نقيض الشك»، والعلم نقيض الجهل، تقول علمته يقين[1]، قال تعالى: ﴿ وَاعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّى يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ﴾[2]، أما اليقين في الاصطلاح، قال محمد متولي الشعراوي: «إنَّ اليقينَ هو تصديقُ الأمرِ تصديقًا مؤكدًا، بحيث لا يطفو إلى الذهن لِيُناقش من جديدٍ، بعد أن تكونَ قد علمتَه من مصادر تثقُ بصدقِ ما تَبلغك به»[3]

1- أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، المجلد 5، مرجع سابق، ص 5025.

2- سورة الحجر، الآية 99.

3- محمد متولي الشعراوي، تفسير الشعراوي(خواطري حول القرآن الكريم)، المجلد الثالث عشر، دار أخبار اليوم، القاهرة، مصر، د، ط، 1991 ص7792.

وتتميز تعاريف اليقين بعدم الدقة والوضوح، ولا تلقى إجماعا لدى المختصين، ومنه فهي تشكل رأي الأقلية من ذوي الاختصاص[1]، وتنص كل الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية المتضمنة لمبدأ الحيطة على عبارة عدم توافر اليقين العلمي، مع اختلاف بسيط في المصطلحات المستعملة، فمن الاتفاقيات التي استعملت عدم توافر اليقين العلمي المطلق أو الكامل[2]، وهناك من فضلت استعمال عبارة الدلائل أو الإثبات القاطعة أو غياب الإثباتات العلمية. [3]

ب–المقصود بعدم توافر اليقين العلمي: لقد ساهم التقدم العلمي المتسارع في توقع العديد من الأمور المستقبلية، درجات توقعية تكاد تكون يقينية، وانعكس هذا إيجابا على تطبيق القواعد القانونية[4]، يعد برتوكول قرطاجنة حول السلامة الإحيائية لعام 2000، الأداة القانونية الوحيدة التي عرفت عدم توافر اليقين العلمي بأنه:« [...] عدم كفاية المعلومات والمعرفة العلمية ذات الصلة فيما تعلق بمدى حدة الآثار الضارة المحتملة، وهو الصك الوحيد الملزم قانونًا الذي يحاول توضيح طبيعة عدم اليقين العلمي بالنظر إلى أنه قد يكون بسبب عدم كفاية المعلومات والمعرفة العلمية ذات الصلة».[5]

ومن أجل تنفيذ المبدأ التحوطي، تنص مفوضية الاتحاد الأوروبي، في إطار المبادئ التوجيهية لاستخدام المبدأ التحوطي، على أن «عدم وجود أدلة علمية ناتجة عن علاقة سببية والواقع أن العلاقة

1– علي سعيداني، أسس ومبادئ قانون البيئة، مرجع سابق، ص110.

2– وردت عبارة عدم توافر اليقين العلمي في : إعلان ريو لعام 1992، في المادة (15) عبارة عدم توافر اليقين العلمي (Manque De Certitude Absolue)، كما وردت في اتفاقية تغير المناخ لعام 1992، المادة الثالثة، عبارة عدم توافر اليقين العلمي الكلي (Manque De Certitude Totale)، في الفقرة التاسعة من مقدمة اتفاقية التنوع البيولوجي وردت عبارة عدم اليقين الكامل، كذلك وردت نفس العبارة في برتوكول أوسلو لعام 1994، الملحق باتفاقية التلوث الجوي العابر للحدود الذي يتعلق بالتخفيض من مادة (sufre)، برتوكول السلامة الإحيائية. انظر، صونيا بيرات، آليات تطبيق مبدأ الحيطة في القانون الدولي للبيئة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف 2، 2016–2017، ص ص49 و50.

3– في المادة 2/3 من اتفاقية هلسنكي المتعلقة بحماية بحر البلطيق. انظر، عيساوي عمر، مرجع سابق، ص161.

4– يقول هارتموت نايز (رئيس مختبر القياس الإشعاعي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية) إن العلم في حد ذاته لا يمكنه إنقاذ العالم، ولكن العلم يمكن أن يوفر المعرفة والأدوات الضرورية التي تحتاج إليها البشرية لاتخاذ القرارات الصائبة، وهي قرارات قد تنقذ العالم، انظر، عيساوي عبد النور، مرجع سابق، ص160.

5– المادة 6/10 من برتوكول قرطاجنة للسلامة الإحيائية، أعتمد هذا البروتوكول في شهر جانفي عام 2000، ودخل حيز النفاذ في 11 سبتمبر 2003، صادقت عليه الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 170/04، مرجع سابق، انظر، السعيد حداد، مرجع سابق، ص31.

القابلة للقياس الكمي لاحتمال حدوث آثار ضارة أو التقييم الكمي لاحتمال حدوث آثار ضارة بعد التعرض يسمح باستخدام نهج وقائي».[1]

بالكاد تترك بعض التعاريف مجالا لعدم اليقين: في المقرر 27/15 (1989) بشأن النهج التحوطي للتلوث البحري، يذكر برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن «في انتظار أدلة علمية بشأن التأثير من الملوثات التي يتم تصريفها في البيئة البحرية يمكن أن تتسبب في مخاطر لا رجعة فيها على البيئة البحرية والمعاناة البشرية»، يشير استخدام مصطلح "ملوث" إلى أنه كان من الممكن تحديد درجة تسمم المواد، وبعبارة أخرى، يفترض تعريف برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن عدم اليقين العلمي الوحيد الذي يبرر استخدام المبدأ التحوطي يتعلق بالجرعة السامة (المادة 43).

أخيرًا، يتم توجيه معظم التعريفات نحو هدف معين يمكن أن يفسر قيودًا معينة على موضوع الشكوك العلمية التي يعملون فيها، على سبيل المثال، التعريف الوارد في قرار برنامج الأمم المتحدة للبيئة المشار إليه أعلاه لا يأخذ في الاعتبار سوى "الملوثات"؛ وتشير القرارات والبرتوكولات الملحقة منذ عام 1991 الصادر عن باتفاقية لندن للإغراق (1972) المواد والطاقة، بينما تتوافق اتفاقية التنوع البيولوجي، وفقًا لموضوعها، فقط مع تهديدات الاختزال حساسة أو ضائعة للتنوع البيولوجي، أو اتفاقية تغير المناخ مع خطر الاضطراب، أو اتفاقية حماية واستخدام الأنهار العابرة للحدود والبحيرات الدولية ذات الآثار عبر الحدود.[2]

ثانيا- شرط عدم توافر اليقين العلمي: يعني اشتراط عدم توافر اليقين العلمي، عدم إمكانية إثبات علاقة السببية بين الأسباب والآثار، مثلا أن المادة المستعملة غير محظورة وأثارها غير ثابتة، يفترض عدم توافر اليقين العلمي بالنسبة للآثار(العلاقة بين السبب والآثار ثابتة) يكمن في علاقة السببية [3]، إلا أن ما يعاب هو حصر موضوعها في غموض العلاقة السببية، وهو ما يفرض المعرفة الجيدة بخصائص المواد والآثار المترتبة عنها.[4]

1- De Roany Cécile; Des principes de précaution. Analyse de critères communs et interprétation différenciée; In: Revue Juridique de l'Environnement; N°2; France; 2004; p148.

2- علي عدنان الفيل، مرجع سابق، ص11

3- De Roany Cécile; Ibid; p149.

4- علي سعيداني، أسس ومبادئ قانون البيئة، مرجع سابق، ص111.

الفرع الثاني- دور العلم في تقدير طبيعة الخطر البيئي:

يهدف إدراج مبدأ الحيطة في القانون البيئة إلى سد الفراغ القانوني لحماية البيئة والتنمية المستدامة، عندما لا تتوفر المعلومات العلمية والتقنية الكافية لمكافحة الأضرار الخطيرة المحتملة.

أولا-معايير تقدير الأخطار البيئية المحتملة: لا يتعلق عدم توافر اليقين العلمي بإخطار مؤكدة وإنما يختص بأخطار محتملة أو مفترضة، وللخبراء دورا بارزا في تقييم وتقدير وتحديد طبيعة هذه الأضرار والأخطار المحتملة، فوفق المفهوم الجديد فإن مبدأ الحيطة يلعب دورا مهما، ويمكن أن يشكل أساس هذه المسؤولية، نظرا لكونه يرمي أصلا لتفادي أخطار احتمالية غير ثابتة في الحاضر، ولكن يتوقع حصولها مستقبلا[1]، ويرى الفقه أن هناك ثلاثة أخطار محتملة، أخطار مرفوضة، وتخضع لمبدأ الوقاية، وأخطار ثانوية، فهي لا تخضع لا لمبدأ الوقاية ولا المبدأ الحيطة، والأخطار التي تقع بين الأخطار المرفوضة والأخطار الثانوية والتي تدخل في نطاق مبدأ الحيطة.[2]

أ-تقييم الأخطار: حددت لجنة الإتحاد الأوروبي أربعة مراحل لتقييم الأخطار وهي[3]:

1- تحديد الخطر: تتمثل هذه المرحلة في تحديد العوامل البيولوجية والكيماوية والفيزيائية، التي يمكن أن تكون لها أثار سلبية، يعني تحديد عوامل الخطر، أسبابه، والآثار المترتبة عن المواد.

2-تحديد خصائص الخطر: لا يكون التحديد الكمي والكيفي للآثار دائما ممكنا، إن لم نقل مستحيلا، مثلا لا يعرف حاليا ما هي أثار المواد الزراعية المعالجة بمواد كيماوية على جهاز المناعة للإنسان.

3-تقييم العرض: تتعلق هذه المرحلة بالتقييم الكمي والكيفي لاحتمال التعرض لخطر معين، كاحتمال تعرض حوت البحر لمادة كيماوية معينة تم إلقاؤها في البحر من مصنع معين.

4-تحديد الأخطار: يتم تحديد الأخطار على أساس المراحل الثلاث السابقة، مع الأخذ في الحسبان تقييم فرضيات كل مرحلة، إن الأسلوب العلمي لتحديد الأخطار المحتملة في مبدأ الحيطة يبحث في التضييق من مجال الأخطار المحتملة.

1- محمد رحمون، مرجع سابق، ص 58.

2- عيساوي عمر، مرجع سابق، ص ص159و160.

3- Pascale Martin Bidou; "Le Principe De Precaution En Droit International De L'environnement", Revue Générale de Droit International Public (R.G.D.I.P), Tome 103 N° 3; France; 1999; Pp 647et 648.

ب–موضوع وطبيعة الأخطار المحتملة: هناك تباين واضح بين مختلف الاتفاقيات والنصوص التشريعية في مجال التوسيع والتضييق من مفهوم الخطر المحتمل، وتلعب الصياغة السياسة دورا فعالا في هذا التباين، فمن الاتفاقيات من تشترط أن يكون الخطر المحتمل كبيرا، فنجد إعلان ريو واتفاقية التغير المناخي لعام 1992، استعملت صياغة اختلالات خطيرة لا يمكن إصلاحها[1]، واتفاقية التنوع البيولوجي لنفس العام وردت عبارة انخفاض التنوع البيولوجي أو خسارته على نحو خطير، ومنها ما تنص على أن يكون خطر محتمل ولا تشترط فيه الجسامة، كاتفاقية هلسنكي التي استعملت عبارة خطر مؤثر.[2]

ج–تقدير درجة الخطورة: يقر الفقهاء أنه من المستحيل بما كان تحديد وتقدير درجة الخطر في غياب معلومات وحقائق علمية (اليقين العلمي)كافية حول نتائج وآثار نشاط معين[3]، ومع ذلك فإن الأضرار التي لا يمكن إصلاحها(بإعادة الحال إلى ما كانت عليه) يمكن تحديدها بسهولة، هذا يعني أن للقاضي دور كبير في تحديد درجة خطورة هذه الأضرار، وهو الذي يقيم على أساس كل حالة، حدة ودرجة الخطورة، ويقرر بنفسه فيما إذا كانت التدابير المتخذة والإجراءات الاحترازية المعتمدة، كافية بشكل صحيح لمواجهة الأضرار بما يتناسب مع المخاطر الناجمة[4]، وذلك حماية البيئة والتنمية المستدامة.

وتجدر الإشارة إلى أن التشريعات الوطنية اختلفت بخصوص موضوع الخطر الموجب لتطبيق مبدأ الحيطة، اتخذت صورا ثلاثة، هي خطر الأضرار الجسيمة وجود الضرر، وجود آثار معتبرة[5]، وعليه الصعب ملاحظة تاريخ ظهور هذا المعيار الذي يرتبط بشكل مباشر أو غير مباشر، ضمنيًا أو صريحًا، ارتباطًا وثيقًا بتطوير القانون البيئي.[6]

1– أحمد لكحل، النظام القانوني لحماية البيئة والتنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص ص 475 و476.

2– اتفاقية (OSPAR) استعملت عبارة القلق المعقول، وبرتوكول قرطنة حول السلامة الإحيائية لعام 2000، استعمل عبارة الآثار المحتملة، أنظر، صافية زيد المال، مرجع سابق، ص360.

3– صافية زيد المال، مرجع سابق، ص361 .

4 –Lucchini Laurent; Le principe de précaution en droit international de l'environnement; ombres plus que lumières; In: Annuaire français de droit international; vol 4; France; 1999. p727;

5– علي سعيداني، أسس ومبادئ قانون البيئة، مرجع سابق، ص112.

6– إن نفس النموذج العلمي الذي يجيز قانون الصحة، على سبيل المثال ، تشير المادة 2/380 من قانون الصحة العامة إلى "حالة أحر ما توصل إليه البحث المعارف العلمية والطبية" : كانت مؤسسة على أخر ما توصل غليه البحث العيدي والمعارف العلمية...، القانون رقم 18–11 المؤرخ في 02 يوليو 2018، يتعلق بالصحة، ج.ر،ج،ج، العدد46، المعدل والمتمم بالأمر رقم 20–02 المؤرخ في 30 غشت 2020، ج.ر،ج،ج، العدد 50.

وظهور المبدأ التحوطي أي المعرفة العلمية والتقنية الحالية أو حالة المعرفة العلمية، وفقًا للنصوص الموجودة في جميع أنحاء القانون البيئي في صيغ مختلفة، مثل المعلومات العلمية ذات الصلة، أفضل الأساسيات الابتكارات العلمية والتقنية المتاحة، وعلى جميع مستويات التسلسل الهرمي للمعايير[1]، يعبر هذا المعيار عن الحقيقة العلمية اليوم أي في وقتنا الراهن، وهو شرط أساسي للمعرفة العلمية الحالية التي يعتمد عليها القانون البيئي.[2]

جاء في توصيات برنامج الأمم المتحدة للبيئة، أنه يمكن للتشريعات الداخلية لكل دولة أن تفرض على أصحاب المشاريع بالإضافة إلى دراسة التأثير، احترام بعض المعايير البيئية، كتحديد المستويات القصوى لانبعاث الغازات أو الضجيج، وهو ما يسمح بتصحيح الأضرار البيئية بالأولوية عند المصدر، بدلا من اللجوء إلى معالجة الآثار المترتبة على التلوث بعد وقوعه.[3]

ثانيا-استجابة الجزائر للمعايير البيئية: إن فرض بعض الإجراءات على المنتجين من خلال تحديد المستويات التي لا يجب تجاوزها، تكتسي أهمية كبرى في المحافظة على البيئة، وهذا ما نص عليه القانون رقم 03-10 في (المادة 10)[4]، والتي أحالت كيفيات تطبيق هذه المادة على التنظيم، حيث صدر مرسومان تنفيذيان[5]، فقد تناول ضبط القيم القصوى للمصبات الصناعية السائلة، ونظرا للطابع العلمي والتقني الذي تكتسبه القواعد التقنية المتعلقة بحماية البيئة، أنشأت الدولة المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، الذي أسندت له مهام وضع تسيير شبكات المراقبة وقياس التلوث، وكذا مراقبة الأوساط

1- البروتوكول الإضافي للاتفاقية الإطارية لحماية طبقة الأوزون، المعتمد في فيينا في 22 مارس 1985، الموقع في مونتريال في 16سبتمبر 1987 يوفر هدفاً نهائياً للقضاء على انبعاثات المواد المستنفدة للأوزون "استناداً إلى تطوير المعرفة العلمية ومع مراعاة الاعتبارات التقنية والاقتصادية" المرسوم الرئاسي رقم 92-354، مرجع سابق

2 - Adeline Meynier; Ibid; p440

3- علي سعيداني، أسس ومبادئ قانون البيئة، مرجع سابق، ص107

4- نص المادة 10: يجب على الدولة أن تضبط القيم القصوى ومستوى الإنذار والأهداف النوعية، لاسيما فيما يتعلق بالهواء والماء والأرض وباطن الأرض، وكذا إجراءات حراسة هذه الأوساط المستقبلة والتدابير التي يجب اتخاذها في حالة وضعية خاصة، القانون رقم 03-10، مرجع سابق،

5- المرسوم التنفيذي رقم 06-02 المؤرخ في 2006/01/07، يضبط القيم القصوى ومستويات الإنذار وأهداف نوعية الهواء في حالة تلوث جوي، ج.ر،ج،ج، العدد 01، والمرسوم التنفيذي رقم 06-141، المؤرخ في 2006/04/19، يضبط القيم القصوى للمصبات الصناعية السائلة، ج.ر،ج،ج، العدد 26.

الطبيعية وجمع المعلومات والبيانات من المؤسسات الوطنية والهياكل المتخصصة في مجال البيئة[1]، كما أنشئ المركز الوطني لتكنولوجيات إنتاج أكثر نقاء[2]، وتم استحداث المرصد الوطني للتكنولوجيات البيئية[3]، بالإضافة على هذه الهيئات المتخصصة في وضع القواعد القانونية التقنية، هناك لجان أخرى تابعة لقطاعات معينة تضطلع أيضا بتحديد المعايير التقنية التي تخضع لها النشاطات الخاصة بتلك القطاعات.[4]

وتعد دراسة التأثير أحد أهم الآليات المستحدثة لوقاية البيئة من التأثيرات السلبية للمنشآت المصنفة في الجزائر في إطار التنمية المستدامة، بالنظر لما تشكله هذه الأخيرة من أخطار معتبرة على البيئة والإنسان، وبصفة عامة على المجال الحيوي الذي تعيش فيه مختلف الكائنات الحية، لقد أدى التلوث والاستنزاف الخطير للثروات الطبيعية الناجم عن استغلال المنشآت المصنفة إلى دق ناقوس الخطر، والدعوة إلى ضرورة التدخل للحد من هذه المخاطر، والعمل على تنظيم هذا النوع من المنشآت بما يراعي الأبعاد البيئية من جهة، وتحقيق التنمية المستدامة من جهة أخرى، وهو الأمر الذي سعت لتحقيقه مختلف الدراسات التقنية المتعلقة بالبيئة على غرار دراسة التأثير البيئي.[5]

ولمواكبة هذه المعايير سارع المشرع الجزائري إلى إصدار المرسوم التنفيذي رقم 18-255، الذي يعدل المرسوم التنفيذي رقم 07-145 الذي يحدد مجال تطبيق ومحتوى وكيفيات المصادقة على دراسة وموجز التأثير على البيئة[6]، والذي يرتكز على قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة رقم 03-10.[7]

1- المرسوم التنفيذي رقم 02-115 المؤرخ في 2002/04/03، أحداث المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، ج.ر، ج،ج، العدد 22 عام 2002.

2- المرسوم التنفيذي رقم 02-262 المؤرخ في 2002/08/17، إحداث المركز الوطني لتكنولوجيات إنتاج أكثر نقاء، ج.ر،ج،ج، العدد 56 عام 2002.

3- المرسوم التنفيذي رقم 02-263 المؤرخ في 2002/08/17، استحداث المرصد الوطني للتكنولوجيات البيئية، ج.ر، ج،ج، العدد 56 عام 2002.

4- علي سعيداني، أسس ومبادئ قانون البيئة، مرجع سابق، ص109.

5- قاده عابدي، مبطوش الحاج، دراسة التأثير البيئي للمنشآت المصنفة في التشريع الجزائري، على ضوء المرسوم التنفيذي 145/07 المعدل والمتمم، مجلة الاجتهاد القضائي، المجلد 13، عدد خاص، الجزائر، جانفي2021.

6- المرسوم التنفيذي رقم 07-145، المعدل والمتمم، مرجع سابق.

7- القانون 03-10، مرجع سابق.

الفرع الثالث: الطابع المتغير لمعيار عدم اليقين العلمي

إن مفهوم عدم اليقين يختص في وصف الحالات التي لا يمكن فيها توقع نتيجة فعل ما على وجه اليقين ولا تصلح للحساب الاحتمالي، لأنها تعتمد على تحقيق أحداث فريدة وغير متكررة، أو لأن هذه الأحداث لم يتم تحديدها بوضوح مسبقًا، خلافا لمفهوم الخطر الذي يؤهل المواقف حيث حساب الاحتمالات الأهداف قابلة للتطبيق.

أولا- طرق مواجهة عدم اليقين العلمي المتغير (الأنشطة الاقتصادية الحديثة والمستمرة): من الأنشطة الاقتصادية الجديدة أو الحديثة التي ترخص بها الدولة، ما يثور حولها الشك في إحداث أضرار بيئية جسيمة، ولا يوجد دليل علمي يقطع بوجود هذه الأضرار كونها أنشطة حديثة، وما زالت في طور مستمر، ونتائجها غير معروفة، فهنا الدولة تكون أمام خيارين[1]:

أ-الخيار الأول: التصريح بإقامة تلك الأنشطة مع مواصلة البحث العلمي في نتائجها وأثارها السلبية على البيئة، وبالتالي يمكن الدولة من تنظيمها عن طريق تشريع آثارها، وبالتالي فهي طريقة تشجع روح المبادرة والتنمية الاقتصادية، ويعاب على هذا الموقف تجاهله للأبعاد البيئية لهذه المشاريع .

ب-الخيار الثاني: تقوم الدولة قبل التصريح أو الترخيص لتلك الأنشطة الجديدة والحديثة، بالتنظيم المستعجل من الناحية القانونية، واتخاذ التدابير والإحترازات الكفيلة بحماية البيئة من الأخطار الجسيمة المحتملة لهذه المشاريع أو الأنشطة، فغياب عدم اليقين العلمي المطلق لا يجب أن يشكل عقبة أمام أعمال مبدأ الحيطة واتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لحماية البيئة.

إلا أنه يعاني من بعض العيوب إذا اتضح بعد ذلك أن هذه أن الإجراءات الاستباقية لم تكن ضروريًة، والمبالغة في تصور الخطر، فستتهم السلطات بالتصرف برفق والتضحية وتكريس الحيطة في خدمة ألأمن.[2]

ومع ذلك، تعتمد العديد من الأجهزة على حالة المعرفة العلمية، دون الإشارة صراحة إلى المعيار، على سبيل المثال قوائم الجرد تكون أساسية في المعلومات البيئية، وعليه إن الحالة المحدودة للمعرفة العلمية الحالية تولد حالة من عدم اليقين، وهو مفهوم يحدد تطبيق سيادة القانون، ثم يظهر المعيار كمعيار لعدم اليقين، من الواضح بشكل تخطيطي وضع تدابير وقائية في حالة عدم اليقين، والغياب

1- Laurence Boisson De Chazournes ; Le Principe De Précaution : Nature, Contenu Et Limites. In: Leben, Charles Et Verhoeven; Joe; Paris: France; 2002; P81.

2- صونيا بيرات، مرجع سابق، ص52

المؤكد للضرر أثناء تحقيق النتائج والحقائق العلمية لتحديد تكلفة الإصلاح[1]، لا سيما بالنسبة للظواهر البيئية المعقدة، لأن هناك درجات مختلفة من اليقين، بين غياب اليقين الكافي وغياب اليقين المطلق.[2]

ثانيا–المعيار الزمني لتقييم المعرفة العلمية والتقنية: يطرح السؤال عن موعد تقييم معيار "حالة المعرفة العلمية" ضمن النظام القانوني، وتعد قواعد تنازع القوانين بمرور الوقت أداة لتحديد متى يجب إدراج المعرفة العلمية والتقنية في القانون، ولعدم الدقة في النصوص، فيتم تقييم يقين الضرر من قبل القاضي في وقت وقوع الحدث الذي تسبب في الضرر، أو عند طلب إذن لإنشاء المنشأة النووية الأساسية من قبل المشغل، أو عند تحديد قيمة العتبة وعتبات المستوى الحرج لجودة الهواء، وهذا يعني عند تطبيق الحقائق العلمية في حالات معينة.[3]

على المستوى المجتمعي فيما يتعلق بالتفاعل بين القانون والعلوم، فإن البطء المتأصل في تطبيق القانون، ولا سيما في حالة التقاضي، يؤدي في فترة تسارع غير عادي لوسائل القياس، وعليه التناقضات الحتمية بين حالة المعرفة في الوقت الحقيقي ومحتوى التقارير التي يستند إليها القانون، وهناك مخاوف من أن تستند المبادئ التوجيهية الداخلية أو المخططات المتعلقة بالحماية البيئية والإيكولوجية، إلى المعارف العلمية المتاحة التي لم تعد صالحة أي تجاوزتها التطور التكنولوجية، وينطبق الشيء نفسه على قيم العتبة أو المستوى الحرج لجودة الهواء، حيث يحاول القانون معالجة هذا المأزق من خلال إتاحة إمكانية مراجعة هذه الوثائق، في ضوء النتائج التي تم الحصول عليها فيما يتعلق بتطبيقها، أو لمراعاة نتائج الدراسات الطبية والوبائية لمعايير جودة الهواء.[4]

ثالثا–مخاطر التطور العلمي: إن التخوفات التي شابت ظهور مبدأ الاحتياط من قبل الفقهاء، كانت تدور حول القضاء على كل المبادرات الإبداعية والإكتشافية والصناعية، التي تعتبر محل تطبيق مبدأ الاحتياط الذي يؤسس لمسؤولية مدنية صارمة في حالة مخالفة تدابيره،

إن المقصود بفكرة مخاطر التطور العلمي، هو كل فكر يتعلق بالمخاطر التي لا يمكن اكتشافها إلا بعد طرح المنتجات للتداول، والتي لا يدرك العلماء آثارها إلا في وقت لاحق بسبب حالة المعرفة العلمية

1- Christophe Sanson; Les Principes Du Droit De L'environnement; Cours M1 Droit De L'environnement; Faculté De Droit; Université Paris I – Panthéon Sorbonne; France; 2018-2019; P11

2- يشير المبدأ 15 من إعلان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، المعتمد في ريو في جوان 1992، إلى تطبيق المبدأ التحوطي في حالة "الافتقار إلى اليقين العلمي المطلق"، اتفاقية ريوم، مرجع سابق.

3- Adeline Meynier; Ibid; p440

4 - Idem.

والفنية المتاحة وقت طرح المنتوج للتداول، والتي لم يكن من الممكن اكتشاف عيبها[1]، وهنا تشير (المادة 1386-4/11) من القانون المدني الفرنسي على أن«المنتج يكون مسئولا بقوة القانون إلا إذا أثبت أن حالة المعرفة العلمية والتقنية في الوقت الذي تم فيه تداول المنتوج لم تسمح بكشف وجود العيب».

وتصدت محكمة العدل الأوروبية لبيان المراد بالمعرفة العلمية والتقنية وقت التداول عام 1997 في مستوى المعرف العلمية المطلوبة بقولها:«إن مخاطر التطور العلمي يقصد بها المعرفة العلمية والتكنولوجية على مستوى العالم وليس على مستوى دولة معينة أو بصدد قطاع صناعي أو إنتاجي معين» .[2]

الفرع الرابع: أفضل التقنيات المتاحة

يشكل معيار أفضل التقنيات المتاحة مفهومًا لقانون التلوث والإزعاج، الذي يتم أعتماده من خلال المعايير العامة، والتي تكشف أيضا عن وجود مفهوم يؤسس بشكل ملموس على معيار لتنفيذ أفضل التقنيات المتاحة، كما يتم تنفيذ هذا المعيار على أسس قطاعية، تستخدم فيها البيانات والوثائق والمستندات الفنية الخاصة بنشاط كل قطاع.

أولا-تعريف أفضل التقنيات المتاحة: يقصد بأفضل التقنيات المتاحة، المرحلة الأكثر فعاليةً، وتقدما في تطوير الأنشطة ووسائل تشغيلها، التي تحدد مدى الملائمة العملية لتقنيات بعينها بهدف وضع الأساس لقيم حدود الانبعاثات وغيرها من شروط التصريح، والمصممة بغية منع أو تخفيض الانبعاثات والآثار السلبية على البيئة ككل، فالتقنيات تتضمن كل من التكنولوجيا المستخدمة وطريقة تصميم المنشأة، وبنائها، وصيانتها، وتشغيلها، وإخراجها من الخدمة (وقف تشغيلها)، ويقصد بالتقنيات المتاحة:« تلك التقنيات المطورة على نطاق يسمح بالتنفيذ في القطاع الصناعي ذي الصلة، في ظل ظروف اقتصادية وفنية قابلة للاستمرار، مع مراعاة التكاليف والمزايا، سواء كانت التقنيات المقصودة مستخدمة أو منتجة

1- مريم عمير، مرجع سابق ، ص138.

2- سلوى تيقرين، حماية المستهلك في مواجهة مخاطر التطور العلمي و التكنولوجي (دراسة مقارنة)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون فرع: " قانون العقود"، مدرسة الدكتوراه للقانون الأساسي و العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2015، ص59.

داخل الدولة العضو المعنية طالما أن مشغل المنشأة يمكنه الوصول إليها بشكل معقول»، أما مصطلح أفضل يقصد بها الأكثر فعالية في إنجاز مستوى عام رفيع من حماية البيئة ككل.[1]

ثانيا–استخدامات أفضل التقنيات المتاحة: غالبًا ما يتم الجمع بين مفهوم أفضل التقنيات المتاحة، (MTD) والتكلفة المقبولة اقتصاديًا، فأفضل التقنيات المتاحة التي لا تنطوي على تكاليف باهظة، تم استخدامها في قانون الاتحاد الأوروبي منذ عام 1975، على الرغم من أن الفكرة كانت موجودة بالفعل في بداية القانون البيئي في الستينيات، وقد تم استخدامها في البداية في إطار عمل قطاعي، مثل النفايات وتلوث المياه السطحية وتلوث الهواء[2]، ثم يتم تعميم استخدامه على جميع القوانين البيئية:

أ– في الوثائق الدولية:

1–الميثاق العالمي للطبيعة لعام 1982: ينص في (مادته 11)« سيتم التحكم في الأنشطة التي قد يكون لها تأثير على الطبيعة وسيتم استخدام أفضل التقنيات المتاحة، التي من المرجح أن تقلل من حجم المخاطر أو الآثار الضارة الأخرى على الطبيعة».[3]

2– القانون الأوروبي الموحد في عام 1986: ينص في(المادة 3/ 130 R)، على أنه « في عمله في المسائل البيئية، سيأخذ الإتحاد في الاعتبار البيانات العلمية والتقنيات المتاحة».

3– التوجيه EC/61/96 المعروف باسم"IPPC"، والذي يهدف إلى تقليل التلوث من مصادر صناعية مختلفة في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي، ينص على أن شروط الترخيص بما في ذلك القيم يجب أن تستند حدود الانبعاثات علىMTD.[4]

4– اتفاقية ستوكهولم بشان الملوثات العضوية الثابتة :

1.4.أفضل التقنيات المتاحة: لا يهدف مفهوم أفضل التقنيات المتاحة إلى فرض أي أسلوب بعينه أو تكنولوجيا بعينها، بل إلى مراعاة الخصائص التقنية للمنشاة المعنية وموقعها الجغرافي والظروف البيئية

1– عثمان عبد العليم عبد اللطيف عطية وأخرون، أفضل التقنيات المتاحة لصناعة الألبان بمصر، المعهد الفنلندي للبحوث التكنولوجية منظمة فيتو (رؤية التكنولوجيا) – بلجيكا وزارة الدولة لشئون البيئة – مصر، دن ط، 2012، ص15

2– Guérin Olivier; Billet Philippe. Décharge d'ordures ménagères; Obligation pour les installations d'élimination des déchets par stockage de n'accueillir que des déchets ultimes; Qualification du déchet ultime.... ;Revue Juridique de l'Environnement;n°3, France; 2008; P331.

3– قرار الأمم المتحدة A/ RES /37/7 المؤرخ 28 أكتوبر 1982 الميثاق العالمي للطبيعة، مرجع سابق.

4– Directive 96/61/CE Du Conseil De L'union Européenne; Du 24 Septembre 1996 Relative A La Prévention Et A La Réduction Intégrées De La Pollution; (Considérant 17).

المحلية، وأساليب الرقابة الملائمة لخفض إطلاق المواد الكيميائية المدرجة في الجزء الأول، واحدة بصورة عامة، وينبغي عند البت في أفضل التقنيات المتاحة إيلاء اعتبار خاص على وجه العموم أو في حالات محددة للعوامل التالية، دون اغفلا التكاليف والمزايا المحتملة لأي تدبير واعتبارات الحيطة والمنع.

2.4. أفضل الممارسات البيئية: تقييم ما إذا كان يرجح أن تؤدي المادة المعنية نتيجة لانتقالها البيئي البعيد المدى إلى أثار سلبية هامة على صحة الإنسان والبيئة، مما يستدعي اتخاذ تدبير علمي بشأنها ولهذا الغرض يوضع بيان بالمخاطر يتضمن مزيدا من التفاصيل والتقييمات للمعلومات المشار إليها في المرافق.

3.4. توفير معلومات عن الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية: ينبغي إجراء تقييم لتدابير الرقابة الممكنة، يشمل كل الخيارات المتعلقة بالمواد الكيميائية التي يجري النظر في إدراجها في هذه الاتفاقية، بما في ذلك إدارة تلك المواد والتخلص منها، ولهذا الغرض ينبغي توفير معلومات ذات صلة بالاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية المقترنة بتدابير الرقابة، حتى يتسنى لمؤتمر الأطراف اتخاذ قرار بشأنها، وينبغي أن تبرز تلك المعلومات على النحو الواجب اختلاف القدرات والظروف لدى الأطراف.[1]

ب–في القانون الداخلي:

1–في فرنسا: سجل المفهوم كشرط لتطبيق مبدأ الوقاية، وتم التأكيد على في ذلك نصين تنظيمين متعلقين بالتشريعات بـ ICPEs عام 1977، وMTD عام 1993، وكذلك في قانون بارنييه من عام 1995[2]، بشأن الحد من التلوث المتكامل سيتم تحديد القيم لكل قطاع صناعي وفقًا لأفضل التقنيات المتاحة.[3]

2–في الجزائر: تعد الجزائر طرفاً في اتفاقية ستوكهولم للملوثات العضوية الثابتة، نصت (المادة 03) من المرسوم الرئاسي رقم 06–206، على التدابير الواجب اتخاذها لخفض الاطلاقات المقصودة من الإنتاج والاستخدام والقضاء عليها، كما أكد المرسوم الرئاسي في المرفق (ألف) المتضمن المواد الكيميائية الموجهة للإزالة في جزئه الأول، أنه لا يوجد أي إنتاج وطني لمركبات ثنائي الفينيل المتعددة الكلور، كما شرح في الجزء الثاني من المرفق خريطة الطريق من أجل القضاء على استخدام مركبات ثنائي الفينيل

1– المرسوم الرئاسيّ رقم 06–206، المؤرّخ في 7 يونيو2006، يتضمّن التّصديق على اتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة(POPS)، المعتمدة باستكهولم في 22 مايو سنة 2001، والتي دخلت حيز النفاذ في 17–05–2004، ج. ر، ج، العدد39.

2– المادة 1 من القانون رقم 101/95، مرجع سابق.

3 –Directive Du Conseil COM (93) 423; du 14/1/1993 relative à la prévention et à la réduc- tion intégrées de la pollution; relative aux émissions des installations industrielles »; sur site ; https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/fr/Pp93et 35; Consulté le; 09/07/2020

المتعدد الكلور بحلول سنة 2025، كما نصت (المادة 15) من ذات المرسوم على التزام كل طرف بتقديم تقارير إلى مؤتمر الأطراف عن التدابير التي اتخذتها لتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية وعن فعالية هذه التدابير في تحقيق أهداف الاتفاقية، حيث أن الجزائر شاركت في كل ندوات الأطراف وقامت بأعداد مخططها الثاني لتجسيد اتفاقية ستوكهولم.[1]

كما يجدر الذكر أنه ومنذ عام 2007 تم تأهيل المركز الوطني لتكنولوجيات الأكثر نقاء[2]، كمركز إقليمي لاتفاقية ستوكهولم لبلدان إقليم شمال إفريقيا[3]، ومن أجل التحكم في هذه النفايات إلى غاية بلوغ أهداف اتفاقية ستوكهولم[4]، فقد قامت الجزائر بسن الكثير من التشريعات، حيث أعتبر المشرّع الجزائري مركبات ثنائي الفينيل المتعدد الكلور وكل جسم ملوث بهذه المادة هي نفاية خاصة خطرة، كما صنفها المرسوم التنفيذي رقم 06-104، في الملحق الثالث، تحت رقم 1.3.13 زيوت عازلة وسوائل ناقلة للحرارة تحتوي على متعدد الكلور ثنائي الفينيل، حيث اعتبرت نفاية خاصة خطرة، مهيجة، سامة، محدثة للسرطان وخطرة على البيئة.[5]

وللتخلص الآمن من هذه النفايات وتفادي حدوث كوارث بيئية نتيجة الاستخدام غير العلمي لإستغلال هذه النفايات، ولعدم وجود أي منشأة على المستوى الوطني تقوم بحرق هذه المركبات، فإن المشرع الجزائري منح الترخيص لتصدير مثل هذه النفايات نحو البلدان التي تملك منشآت خاصة بالمعالجة والتدوير، وهذا طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 19-10، كما أخضع المشرع الجزائري تصدير هذا النوع من النفايات لرخصة تسلم من طرف الوزير المكلف بالبيئة، وذلك طبقا للمادة 04 من ذات المرسوم.[6]

1- المـرســوم الرئـاسي رقم 206/06، مرجع سابق.

2- المرسوم التنفيذي رقم262/02، مرجع سابق، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي 19-11، الموافق لـ 01/23 2019، ج.ر،ج،ج، العدد07، تعديل المادة 05 من المرسوم السابق.

3- تحديدا الجزائر، مصر، مالي، موريتانيا، المغرب، النيجر وتونس.

4- و من بين قائمة من 26 ملوثا عضويا دائما جديدا التي حددتها اتفاقية استكهولم فان الجزائر معنية بخمسة (5) من هذه الأخيرة تشمل المبيدات الحشرية و ثنائي الفينيل متعدد الكلور التي هي زيوت شديدة السمية و قليلة التحلل و تتواجد في المحولات ومبردات السيارات.

5- المرسوم التنفيذي 104/06، المؤرخ في 28 فيبراير2006، والمحدّد لقائمة النفايات بما في ذلك النفايات الخاصة الخطرة، ج.ر،ج،ج، العدد 13.

6- المرسوم التنفيذي رقم 19-10، المؤرخ في 23 يناير في 2019، والذي ينظم تصدير النفايات الخاصة والخاصة الخطرة، ج.ر،ج،ج، العدد7.

الفصل الثاني

الاستدامة البيئية في الجزائر في ظل المقاربة الاقتصادية.

دفعت الرهانات والتحديات الكبرى السياسية والاقتصادية التي عرفتها الجزائر من بداية 2015 إلى يومنا هذا، بالمشرع الجزائري على التفكير في تبني إستراتيجية وطنية مبينة على الآليات البيئية والتنموية بالدرجة الأولى، حيث عمد إلى تعديل الهرم التشريعي المتمثل في دستور عام 1996 لأكثر من مرتين أهمها عامي 2016 و2020، وظهرت مظاهر تكريس حقوق الأجيال، وخاصة ما تعلق بالمحافظة على البيئة بالتنمية المستدامة والحقوق المرتبطة بهذه المحافظة، في الكثير من فقرات الديباجة وفي المواد المتعلقة بالحقوق والحريات وفي اختصاصات السلطات الثلاثة، كما جعل للهيئات الاستشارية دورا بارزا في الحد من المخاطر البيئة، مع تبني اقتصاد المعرفة كآلية وضمانة لتحقيق ما تصبوا إليها الأجيال الحاضرة والمستقبلية في الجزائر.

هذه الآليات المعتمدة مرت عبر تشخيص التحديات التي عرفتها الجزائر، والتي برزت فيه الاختلالات الناجمة عن السياسات السابقة، وأثارها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية على النمط المعيشي للمواطن، وعلى المحافظة على إنتاجية الموارد الطبيعية وفعالية وتنافسية مختلف الوسائل المعتمدة، ولتجسيد وتحقيق هذه الغايات، ومن أجل البحث عن مدى نجاعة المقاربة الاقتصادية للجزائر، في الأفاق القريبة والمتوسطة وحتى بعيدة المدى، تم الدفع بالاهتمام بالطاقات المتجددة والاستثمار في النفايات وتدويرها، دون إهمال عامل رئيس في نجاح هذه المقاربة متمثلا في السعي نحو تحقيق أمنها الغذائي.

المبحث الأول: حقوق الأجيال القادمة في التعديلات الدستورية في الجزائر.

المبحث الثاني: آليات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

المبحث الأول

حقوق الأجيال القادمة في التعديلات الدستورية في الجزائر

يتّحد مفهـوم البيئة في إطار التنمية المستدامة مع مفهـوم حقـوق الأجيال القادمة في الفكر المعاصر، لأنّ كلّ عمل تنمويّ تقوم به الأجيال الحالية، ينعكس بالسلب أو بالإيجاب على الأجيال التي تأتي بعدها، وظلّت الجزائر من الاستقلال إلى غاية التعديل الدستور لعامي 2016 و2020، بمعزل عن طرح هذا الموضوع المصيري على بساط الحوار، بسبب المناخ السياسي والقانوني الذي كان سائدا، ولم يتسنّ فتح ملفّ العلاقات بين الأجيال إلاّ عند كتابة التعديل الدستوري، إذ أفضى النقاش حول هذا التعديل إلى تكريس حقوق الجيل الثالث، خاصة ما تعلق بالبيئة والتنمية المستدامة، وتبني مقاربة حديثة للحد من المخاطر البيئية تهتم بالأمن البيئي وتبرز المخاطر البيئة التي تهدد حقوق الأجيال، ولن تستطيع الجزائر تحقيق هذه المقاربة التنموية إلا من خلال التأسيس الحقيقي لمتطلبات الاعتماد على اقتصاد المعرفة كضمانة لاستدامة حقوق الأجيال.

المطلب الأول:مظاهر دسترة حقوق الأجيال في التعديلات الدستورية في الجزائر.

المطلب الأول:مظاهر دسترة حقوق الأجيال القادمة في التعديلات الدستورية في الجزائر.

المطلب الثالث: اقتصاد المعرفة ضمان لاستدامة حقوق الأجيال.

المطلب الأول

مظاهر دسترة حقوق الأجيال القادمة في التعديل الدستوري في الجزائر

من الإيجابيات التي تحسب للمؤسس الدستوري في تعديلات الدستورية الأخيرة (في 2016 و2020) توسيعه لدائرة الحقوق والحريات، وذلك بنصه على الحق في البيئة والتنمية كأحد الحقوق الإنسانية المهمة الواجب مراعاتها والحفاظ عليها، فلأول مرة يقر صراحة بحقوق الأجيال القادمة ضمن الكتلة الدستورية، وتتجلى مظاهر دسترة حقوق الأجيال القادمة في التعديلات الدستورية الأخيرة في الجزائر، من خلال ربط الأجيال بحقوق البيئة والتنمية المستدامة، وتكريس المشرع الجزائري للجيل الثالث لحقوق الإنسان، كما أدرج حماية مؤسساتية استشارية ممثلة لكافة مكونات المجتمع الجزائري ومرافقة لدور السلطات الثلاثة في ضمان حقوق الأجيال، ويعد دور الدولة في أعمال حقوق الأجيال من أهم مظاهرة الاهتمام الدستوري بهذه الحقوق.

الفرع الأول: ربط الأجيال بحقوق البيئة والتنمية المستدامة.

الفرع الثاني: تكريس المشرع الجزائري للجيل الثالث لحقوق الإنسان.

الفرع الثالث: حماية حقوق الأجيال عن طريق المؤسسات الدستورية.

الفرع الرابع: دور الدولة في إعمال حقوق الأجيال.

الفرع الأول: ربط الأجيال القادمة بحقوق البيئة والتنمية المستدامة

تتمثل مسؤولية الجميع أمام الأجيال القادمة بالعمل على استدامة التنمية والاستقرار في المجتمع والمحافظة على الموارد الطبيعية، فكان لزاما على المشرع مسايرة التحولات الداخلية والدولية في مجال الاعتراف بحقوق الأجيال.

أولا- دمج مصطلح الأجيال في الوثيقة الدستورية: بالرجوع إلى الدساتير السابقة للجمهورية الجزائرية، نجد أنها لم تعرف في مضامينها مصطلح الأجيال القادمة أو المستقبلية، ماعدا مصطلح في عالم اليوم والغد الوارد في ديباجة دستور عام 1996 في القفرة 11 حيث تنص على«فالشّعب المتحصّن بقيّمه الرّوحيّة الرّاسخة[....]، في عالم اليوم والغد» [1]، حيث نرى أن هذه المصطلح يؤدي إلى مضامين ومفاهيم الأجيال القادمة، وفي التعديل الدستور لعام 2016، ورد مصطلح الأجيال القادمة في كل من الفقرة 17 من ديباجة الدستور« وفخر الشّعب،[...] وينقله إلى الأجيال القادمة ورثة روّاد الحرّيّة"[2]، وفي (المادة 19) حيث نصت على " تضمن الدولة[...]عليها لصالح الأجيال القادمة».

وعلى خلاف التعديل الدستوري لعام 2016، فإننا نلاحظ في دستور عام 2020 أن مفهوم الأجيال القادمة وما يترتب عليه تم إدراجه في وثيقة الدستور في مستويات مختلفة، وهو التكريس المباشر لربط حقوق الأجيال القادمة بالحقوق البيئية وحقوق التنمية المستدامة، وهذا ما يتجلى أولا من الزيادة في عدد الفقرات والمواد التي أدرج فيها هذا المصطلح، إذا قُرِنت بالتعديل الدستوري لعام 2016[3]، خاصة ما تعلق بالجوانب البيئة والتنموية:

أ- الحقوق البيئية: نص المؤسس الدستوري على ضرورة استشعار الجيل الحالي بخطورة التهديدات البيئية على المستوى الدولي والوطني، من خلال سعيه وحرصه المحافظة عليها حماية لحقوقه وحقوق الأجيال القادمة، وظهر ذلك في الفقرة 17 من الديباجة: «كما يظل الشعب منشغلا بتدهور البيئة ... وكذا

1- المرسوم الرئاسي رقم 96-438، يتعلق بإصدار نص تعديل الدستور، المصادق عليه في استفتاء 28 نوفمبر 1996، مرجع سابق.

2- القانون رقم 16-01، مرجع سابق.

3- المرسوم الرئاسي رقم 20-442، مرجع سابق.

المحافظة عليها لصالح الأجيال القادمة»، وشكلت بعض مواد الدستور مرجعية لحماية البيئة من ألأخطار التي تهددها ومن أمثلة ذلك (المادة 21) و(المادة 63).[1]

ب–الحقوق التنموية بالمفهوم العام للتنمية المستدامة: حتى وأن كان استعمال المؤسس الدستور لمصطلح التنمية المستدامة، لا يرقى إلى المستوى المطلوب، إلا أنه من خلال فقرات الديباجة يتضح توجه المؤسس الدستوري للتكريس المباشر وغير المباشر لمصطلح التنمية المستدامة في الجزائر، وأشار إلى هذا التكريس من خلال الفقرة 16 من الديباجة التي نصت على: «إن الشعب الجزائري [...] وتنافسي في إطار التنمية المستدامة»، وهي الفقرة الوحيدة التي ورد فيه المصطلح بصيغتها اللفظية التنمية المستدامة، أما في الفقرة 18 التي أشارت إلى:«اعترافا بالطاقة الهائلة [...] السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد،[...] عملية البناء والمحافظة على مصالح الأجيال القادمة، وهنا تم تكريسها بطريقة غير مباشرة عندما تكلم عن واجب الجيل الحالي وخاصة الشباب في المحافظة على حق الأجيال القادمة».[2]

هذا التوجه في دسترة حقوق الأجيال القادمة يثير مسألة هامة تتعلق بمفهوم هذا المصطلح، فنصّ الدستور كبقية النصوص القانونية الوطنية والدولية التي كرست المصطلح دون تعريفه أو تحديد محتواه، وهذا التمشي الدستوري هو إقرار بحقوق أجيال في طور النمو والتكوين.[3]

ثانيا– الإضافات الدستورية في مجال حقوق الأجيال القادمة: إن إقرار الدستور الجديد لمفهوم الأجيال القادمة بصفة صريحة، يعتبره البعض إقرارا بالمفهوم وبتبعاته "القانونية"، ومنهم من يعتبره مجرد إعلان سياسي أو أخلاقي خال من التبعات على مستوى الحقوق والواجبات، وهنا يطرح السؤال كيف يمكن للقانون (بمعناه الواسع) أن يعطي لهذا المفهوم دلالاته من ناحية وآثاره على مستوى الحقوق والواجبات من ناحية أخرى؟

أ– الالتزام الأخلاقي: عندما يشير الدستور في توطئته "استمرارية الحياة الآمنة للأجيال القادمة واستدامة الموارد الطبيعية إنما يشكل التزاما أخلاقياً بوجوب تحقيق نوع من الإنصاف بين الأجيال، هذه الفكرة والتي تجعل من الأجيال القادمة موضوعا للقانون وخاصة في المجال البيئي والتنموي، نجدها مضمنة في

1– المادة 21 من المرسوم الرئاسي رقم 20–442، مرجع سابق.

2– نجد هذا التوجه مكرس في فقرات أخرى من الديباجة والمادة 80 من الدستور.

3– وحيد الفرشيشي، حقوق الأجيال القادمة في تونس، مجلة المفكرة القانونية، العدد 2، تونس، يوليو 2015، ص5.

توطئة اتفاقية واشنطن لسنة 1973 والمتعلقة بالاتجار في الأصناف الحيوانية والنباتية[1]، وهو ما تدّعم بعد ذلك في تقرير"Brundtland"لسنة 1987، والذي أقر صراحة أن «الاستغلال الكبير للموارد المحدودة سيقضي على الوحدة الطبيعية وسيفقر الأجيال القادمة» لتقر ذلك لاحقا كل الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة، انطلاقا من قمة الأرض في "ريو" في توطئة اتفاقية المحافظة على التنوع البيولوجي[2]، واتفاقية التغيرات المناخية[3]، أما على مستوى القضاء الدولي، فقد أقرت محكمة العدل الدولية في قضية 25 سبتمبر 1997 واجب الإنصاف نحو الأجيال القادمة، حيث أكدت أن الأصل اعتبار الموارد الطبيعية (وغيرها كالموارد الثقافية) هي تراث ينتقل من جيل إلى جيل ولا يحق لأي جيل أن يحتكر المورد الطبيعي أو الثقافي وأن يبدده.[4]

ب- الالتزام القانوني بمبدأ حماية حقوق الأجيال القادمة: إن ضمان حق الأجيال القادمة يمثل نموذجا مباشرا للإقرار تحمل الدولة مسؤولية ضمانه صراحة، فكيف نقيس درجات مسؤولية الأجيال الحالية تجاه الأجيال القادمة؟ إن قراءة نص الدستور على ضوء ديباجته والتي أعلنت ضمان استمرارية الحياة الآمنة للأجيال القادمة، تجعل من مجموع الحقوق والحريات ومن الضمانات الدستورية آليات لتكريس حقوق الأجيال القادمة، في تنمية لا تقل عن المستوى الذي بلغته تنمية الأجيال الحالية، وهو ما يؤسس لمسؤولية قانونية ومؤسساتية تجاه هذه الأجيال، هذه المسؤولية العابرة للأجيال وللزمن يمكن أن تتجلى من خلال المستويات الأساسية التالية[5]:

1- المرسوم الرئاسي رقم 82-489، المؤرخ في 1982/12/25، تضمن انضمام الجزائر إلى الاتفاقية الخاصة بالتجارة الأولية في أنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، الموقعة بواشنطن في 03 مارس 1973.

2- اتفاقية "ريو" للمحافظة على التنوع البيولوجي، مرجع سابق.

3- واتفاقية التغيرات المناخية، مرجع سابق.

4- فقد عنيت محكمة العدل الدولي في25 سبتمبر 1997 بالإشارة لأول مرة في قضيGabcikovo-Nagymaros ، إلى الحاجة إلى التوفيق بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة، وجاء في الرأي:"البيئة ليست مجردة لكنها المجال الذي يعيش فيه البشر والذي تتوقف عليه نوعية حياتهم وصحتهم بما في ذلك الأجيال المقبلة" انظر: محمد بلفضل، القانون الدولي لحماية البيئة والتنمية المستدامة، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في القانون العام، تخصص حقوق الإنسان، كلية الحقوق والعلوم الإدارية، جامعة السانيا، وهران، 2007/2006، ص ص104 و105.

5- وحيد الفرشيشي، مرجع سابق، ص5 .

1- مستوى المحافظة على ما هو موجود: ويكون ذلك من خلال الدور الذي تقوم به الأجيال الحالية للحفاظ على الإرث الثقافي المادي واللامادي كما وصل إلى الأجيال الحالية من الأجيال السابقة.

2- مستوى الاستعمال والتصرف الرشيد في ما هو موجود: ويتعلق ذلك بالأساس بالموارد الطبيعية وخاصة المياه والتربة والطاقة والتنوع البيولوجي بما فيه من تنوع جيني، وعدم استحواذ الأجيال الحالية على كافة هذه الموارد وتبديدها.

3- على مستوى تنمية ما هو موجود: من شأن هذه المسؤولية أن توجد موارد جديدة (ثروة) ثروتها الأجيال الحالية للأجيال القادمة، هذه المستويات الثلاث تتطلب وضع المبادئ والآليات الكفيلة بتحقيقها وضمان حقوق الأجيال القادمة، ولذا يكون من المجدي أن نتساءل عن طبيعة الآليات التشريعية والمؤسساتية؟ إما تعديلها أو استبدالها وذلك إمعانا لما جاء بهذا في دستور 2020 في هذا المجال.

الفرع الثاني: تكريس المشرع الجزائري للجيل الثالث لحقوق الإنسان

لعبت الجهود الدولية المبذولة على مستوى ترسيخ الجيل الثالث لحقوق الإنسان، دورا بارزا في توفير شروط تحقيق التقارب والتضامن بين الشعوب، وتحطيم الفوارق بين الدول المتقدمة، والبلدان النامية، من خلال التركيز على قضايا مشتركة تهم الإنسانية جمعاء، وحاول المشرع الجزائري على امتداد منظومته القانونية تبنى هذه الحقوق، كما هو الأمر بالنسبة للحق في بيئة والحق في التنمية، وذلك من خلال تكريس التزاماتها الدولية النابعة من المعاهدات والاتفاقيات المصادق عليها، والتي جسدتها في التشريعات العادية من قوانين ومراسيم....إلخ.

أولا-الحماية الدستورية لحقوق الجيل الثالث: ألقت التغيرات السياسية بظلالها على المنظومة التشريعية الجزائرية، حيث عرف الاهتمام بحقوق الإنسان منحنى تصاعدي من أول دستور بعد الاستقلال إلى أخر تعديل في عام 2020:

أ-حماية حقوق الجيل الثالث قبل التعديل الدستور لعامي 2016 و2020: لم تشر النصوص الدستورية السابقة عن التعديل الدستور الأخير(2016، و2020) إلى أي حق من حقوق الجيل الثالث بشكل صريح[1]، إلا ما تعلق بالحق في تقرير المصير، حيث حافظت الجزائر على هذا المبدأ عبر كل دساتيرها،

1- علي سعيدان، حماية البيئة من التلوث بالمواد الإشعاعية والكيمياوية في القانون الجزائري، دار الخلدونية، الجزائر، الطبعة 2012، ص ص43 و42.

لكن مع بعض المالاءمات، فأكدت على الأخذ بهذا المبدأ، كبعد أساسي للسياسة الوطنية للدولة، ولم تتأخر في ترسيخ هذا المبدأ وعدم الحياد عنه[1]، أما الحق في السلم والأمن وفق نظرة الدساتير الجزائرية، فهو مبدأ مقدس والتزام جوهري يقع على عاتق الدولة، التي تكفله وتتخذ جميع التدابير والإجراءات اللازمة لإعماله ميدانيا، معتبرة إياه عماد حقوق الإنسان المستحدثة،[2] أما حقي البيئة والتنمية الاقتصادية فقد تم الإشارة إليها بطريقة غير مباشرة كم سبق ذ كره. [3]

ب–حماية حقوق الجيل الثالث في التعديل الدستوري لعام 2016: تطرق التعديل الدستور إلى جل الحقوق التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بهذه الحقوق، تنفيذا لالتزامات الجزائر الدولية وظهر ذلك من خلال:

1–الحق في التنمية المستدامة: يعد الدستور أساس الآليات التي تحقق التنمية في شتى المجالات، ومن هذا المنطق من الضرورة بمكان أن يتضمن الدستور مبادئ التنمية بأشكالها ومجالاتها، باعتبارها حق من الحقوق التي ينبغي أن ينعم بها الأفراد، من خلال توفير مناصب العمل والقضاء على البطالة، والتأكيد على سائر الحقوق الأخرى[4]، بالنسبة لأجيال الحالية أو المستقبلية.[5]

2–الحق في السلم والأمن: تؤكد المادتين 27 و29 من الدستور على حرص الجزائر على «تأكيد حق الشعوب والأفراد في السلم والأمن، ولتحقيق ذلك تتفرد بإتباع الحلول السلمية لفض النزاعات الدولية بالوسائل السلمية مع الحفاظ على سيادة الدول المعنية»، على الرغم من تنوع الوسائل السلمية التي تعنى بالنزاعات، من الوساطة، التفاوض، المساعي الحميدة والتوفيق، غير أن الجزائر جسدت هذا المبدأ في أغلب الحالات عبر أداة الوساطة، وعبرت الجزائر عن هذا المبدأ من خلال ممارستها الدبلوماسية في عدة حالات، مثل: المساعي الجزائرية الحميدة لتسوية المقاطعة بين المغرب وموريتانيا عام 1969، كما حالت

1– انظر: المادة 21 من دستور عام 1963 التي لمحت للمعنى العام للمبدأ حينما نصت: تضمن الجمهورية الجزائرية حق الالتجاء لكل من يكافح في سبيل الحرية، والمادة 92 من دستور عام 1976، والمادة 26 من دستور عام 1989، والمادة 27 من دستور عام 1996.

2– انظر: لم يشر إليه دستور عام 1963، وتم الإشارة إليه صراحة في المادة 90 من دستور 1976، وضمنيا في المادة 25 من دستور 1989، والمادة 42 من دستور عام 1996.

3– الفصل الثاني، من الباب الأول من هذه الدراسة .

4– عبد الرحمان بن جيلالي، المبادئ الدستورية للتنمية في الجزائر، د، ت، ن، على الرابط:
https://platform.almanhal.com/Files/2/50950، تاريخ التصفح: 2021/08/10.

5– الفقرة 14 من ديباجة والمادة 19 من القانون رقم 16–01، مرجع سابق.

دون تفجير الأوضاع بين تونس وليبيا عام 1974، بعد فشلهما في مشروع الوحدة، وحالت دون غزو الرئيس المصري السادات للجماهيرية الليبية عام 1975 في نفس السنة.[1]

3-حق تقرير المصير: تم تكريس مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها المستمد من التجربة الجزائرية في نضالها أثناء الثورة التحريرية، في الدستور الجزائري وجعله من أسس حسن الجوار في التصور الجزائري للعلاقات الدولية، وكان أداء الدبلوماسية الجزائرية دءوبا في الإحاطة بقضايا الدول المستعمرة بالمساهمة المباشرة في عمليات التحرر، وذلك بالدفاع عن هذه القضايا سياسيا ودبلوماسيا في المحافل الدولية وإعانتها اقتصاديا[2]، وتعتبر قضيتي الصحراء الغربية وفلسطين من النماذج الرائدة التي تبرز ثبات الموقف الجزائري تجاه حق الشعوب في تقرير مصيرها، ويظهر ذلك من خلال عدم تأثرها بالضغوطات الدولية، واستخدامها لصور الدعم المختلفة من خلال تحركها ضمن المنظمات الدولية والإقليمية.[3]

4-المحافظة على التراث الثقافي: أشار تعديل عام 2016 بشكل مباشر ولأول مرة إلى حماية التراث الثقافي، مما يدل على الأهمية التي يحظى بها لدى المشرع الجزائري حيث نص عليه في المادة 45 بأنه واجب يقع على الدولة، تمثل في حماية وصون التراث الثقافي[4]، أما في التعديل الأخير لعام 2020 فتم أقرار الحق في الثقافة بشكل أكثر وضوحا في (المادة 76).[5]

1- تم التوسط كذلك بين إيران والعراق في عهد الشاه، وكذلك، التوسط بين الواليات المتحدة الأمريكية والجمهورية الإيرانية الإسلامية لحل أزمة الرهائن سنة 1979 وبين إثيوبيا وإريتريا سنة 2000، انظر، محمد جعبوب، تصادم الأدوار في السياسة الخارجية الجزائرية، مجلة أكاديميات، العدد الرابع، الجزائر، 2016، ص ص121 و122.

2- وهذا التصور أكدته المادة 32 من دستور عام 2020:أن الجزائر متضامنة مع جميع الشعوب التي تكافح من أجل التحرر السياسي والاقتصادي، والحق في تقرير المصير، وضد كل تمييز عنصري"، نفس مضمون ما ورد في المادة 30 السابقة ورد في المادة 32، غير أن الجديد ما نصت عليه المادة 31 الفقرة الثالثة: يمكن للجزائر، في إطار احترام مبادئ وأهداف الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية، أن تشارك في حفظ السلم، أن تساهم الجزائر في المشاركة في حفظ السلم في المناطق التي لها حق تقرير المصير، المرسوم الرئاسي 20-442، مرجع سابق.

3- جمال عبد الكريم، الويزة شنشوني، دور الدبلوماسية الجزائرية في تفعيل حق الشعوب في تقرير مصيرها، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 11، العدد 2، الجزائر، جوان 2018، ص261.

4- نصت المادة 45 على أن الدولة تحمي التراث الثقافي الوطني المادي وغير المادي وتعمل على الحفاظ عليه، أنظر، القانون 16-01، مرجع سابق.

5- نصت المادة 76 على أن الحق في الثقافة مضمون، لكل شخص الحق في الثقافة بشكل متساو مع الآخرين، تحمي الدولة التراث الثقافي الوطني المادي وغير المادي، وتعمل على الحفاظ عليه، أنظر القانون 20-442، مرجع سابق.

5-الحقوق البيئية: أكد المشرع على هذه الحقوق بشكل صريح في الكثير من المواد، منها الاعتراف بالحق في الحياة في (المادة 38)، كما تطرق إلى الحق في الصحة بموجب (المادة 66)[1]، وللأول مرة كرس المشرع الحق في البيئة واعتبرها في نفس الوقت واجبا يقع الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، وهذا ما أكدته (المادة 68) التي تنص على: للمواطن الحق في بيئة سليمة، تعمل الدولة على الحفاظ على البيئة، يحدد القانون واجبات الأشخاص الطبيعيين والمعنويين لحماية البيئة.

ثانيا-حماية حقوق الجيل الثالث في التعديل الدستوري لعام 2020: عرف هذا التعديل محاولة المؤسس الدستوري في الجزائر مسايرة ومواكبة الأحداث المتسارعة دونيا ودليا من الناحيتين التنموية والبيئية، والتي طغى عليها التجاذب السياسي والدبلوماسي، حيث أنه أبقى على نفس المكاسب المعترف بها حيث أقر نفس الحماية، وأضاف حقوقا جديد من أجل تعزيز دور الدولة في إطار حماية البيئة، وتحسين نوعية الحياة، كما أعاد صياغة الحق في البيئة وربطه بالتنمية المستدامة والاعتراف بالحق في المياه.

أ-حماية الدولة للبعد المستدام للبيئة: أوكل المؤسس الدستوري مهام البعد المستدام للبيئة إلى الدولة بحيث تسهر على حماية الموارد البيئية المختلفة[2]:

1- ضمان الحق في المياه: تكريس الحق في الحصول على الماء، وترشيد استغلاله محافظة عليه للأجيال القادمة، ويعد واجبا على الدولة والمجتمع، ومنه فإن الحق في الماء بوصفه من الحقوق الأساسية المرتبطة مباشرة بالحق في الحياة، لم يتم إقراره صراحة في الدساتير السابقة على هذا التعديل حيث نص عليه المشرع في (المادة 63)، ومع دسترة هذا الحق نتيجة ضغط المنظمات الدولية وبعض مكونات المجتمع المدني، يتوجب إعادة النظر في النظام القانوني للماء في الجزائر.[3]

2- الحق في بيئة سليمة في إطار التنمية المستدامة: أضاف المشرِّع في التعديل الدستوري 2020 في البند الأول من نص (المادة 64 وهي المادة 68 سابقا) مصطلح التنمية المستدامة «للمواطن الحق في بيئة سليمة في إطار التنمية المستدامة، يحدد القانون واجبات الأشخاص الطبيعيين والمعنويين لحماية

1- القانون رقم 16-01، مرجع سابق.

2- حيث نصت المادة 21 على : تسهر الدولة على:1 – حماية الأراضي الفلاحية، 2-ضمان بيئة سليمة من أجل حماية الأشخاص وتحقيق رفاههم،3- ضمان توعية متواصلة بالمخاطر البيئية،4- الاستعمال العقلاني للمياه والطاقات الأحفورية والموارد الطبيعية الأخرى،5- حماية البيئة بأبعادها البرية والبحرية والجوية، واتخاذ كل التدابير الملائمة لمعاقبة الملوثين.

3- المادة 63: تسهر الدولة على تمكين المواطن من :الحصول على ماء الشرب، وتعمل على المحافظة عليه للأجيال القادمة، من المرسوم الرئاسي 20-442، مرجع سابق.

البيئة»، لتصبح القضية البيئية قضية تنموية تدخل ضمن الاقتصاد السياسي للدولة، وضمن أجندات السياسات العامة والمشاريع التنموية والاستثمارات الموجهة للمستقبل العمومية أو الخاصة منها.[1]

وأن الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة لا بد أن تشكل نموذجا للتطبيق القانوني والمؤسساتي للسياسات العمومية البيئية التي تبناها الجزائر، وأن هذه الإستراتيجية، التي وجب إعدادها بتشاور مع كافة الأطراف المعنية، خاصة القطاع العام والاقتصاديين الخواص والمجتمع المدني، بما يتماشى مع الممارسات الدولية، والأخذ بعين الاعتبار التحديات التي رفعتها الدولة في مجال التنمية المستدامة، التي من أهم متطلباتها، ضمان حماية الأجيال، وذلك بتدبير معقلن لكافة الموارد الطبيعية، لا سيما تسريع الوتيرة الصناعية نحو الاقتصاد الأخضر، وتسريع وضع سياسات النجاعة والانتقال الطاقي[2].

3- حماية حقوق الأجيال من صميم أعمال السلطة التشريعية: اتسمت الجزائر بهشاشتها الإيكولوجية، المتمثلة في حساسية أنظمتها البيئية للجفاف والتصحر والتآكل الساحلي الحاد، حيث تم تسجيل الجزائر في القائمة الحمراء للمنظمة الدولية للحفاظ على البيئة[3]، نتيجة لشح المياه (الإجهاد المائي) في بعض المناطق (معدل أقل من 600 م للنسمة في السنة)، ومما زاد في هذه الهشاشة عدم التحكم في التوسع العمراني، والتصنيع غير المنظم، الأمر الذي تسبب في معدلات متنامية من التلوث، وتغيرا مناخيا يهدد بشكل خاص الفلاحة والموارد المائية والصحة[4]، وعليه تعد حماية المجالات البيئة من الاختصاصات الأصيلة للسلطة التشريعية تحقيقا لحقوق الأجيال المقبلة.[5]

1- سماعين جلة، الأبعاد الإستراتيجية لدسترة الحق في بيئة سليمة في إطار التنمية المستدامة، جريدة الشعب أونلاين، الجزائر، 30أكتوبر 2020، د، ص.

2- المادة 21 من المرسوم الرئاسي20 -442، مرجع سابق.

3- شراف إبراهيم، نور الهدى يحياوي، البيئة في الجزائر من منظور اقتصادي في ظل الإطار الاستراتيجي العشري 2001-2011 ، مجلة الباحث، العدد 12، الجزائر، 2013، ص06

4- حفاظ زحل، الاستثمار في الاقتصاد الأخضر كفرصة لتنويع الاقتصاد الوطني الجزائري، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، العدد الثالث، الجزائر، ديسمبر 2015، ص42.

5- جاء في بعض فقرات المادة 139 من الدستور ما يؤكد حرص المشرع على المحافظة على المجالات البيئية وبعض حقوق الأجيال: 16- القواعد العامة المتعّلقة بالتعليم، والبحث العلمي، 17- القواعد العامة المتعّلقة بالصحة العمومية والسكان، 19- القواعد العامة المتعّلقة بالبيئة وإطار المعيشة، والتهيئة العمراني، 20- القواعد العامة المتعّلقة بحماية الثروة الحيوانية والنباتية، 21-حماية التراث الثقافي والتاريخي والمحافظة عليه، 22-النظام العام للغابات والأراضي الرعوية، 23- النظام العام للمياه، 24- النظام العام للمناجم والمحروقات، والطاقات المتجددة.

وعليه فإننا نتوافق مع الرأي القائل، أن دسترة حقوق الجيل الثالث، يضفي عليها طابعا متجددا، منسجما مع الواقع الوطني والدولي، ويؤدي إلى تدعيم مكانتها القانونية، ويمنح صاحبها امتيازات في مواجهة هياكل الدولة والغير، وتضع على كاهل الدولة جملة من الالتزامات الرامية لحمايتها بشكل فعال، بما يضع السلطة المخلة بهذا الواجب تحت طائلة القانون ورقابة القاضي المختص.[1]

ب-الحماية بالمصادقة على المعاهدات الدولية: من بين أهم الضمانات الدستورية، هي ضرورة تنصيص الدستور على سمو الالتزامات الدولية الصادرة في شكل اتفاقيات دولية على التشريعات الوطنية، وذلك بهدف إعمال مقتضيات الاتفاقيات الدولية متى كان هناك تغييب للحقوق على مستوى التشريع الوطني، وملائمة التشريعات الوطنية مع مقتضيات الاتفاقيات الدولية [2]، وتعد الجزائر كغيرها من الدول طرفا في العديد من الاتفاقيات الدولية والمعنية بحقوق الجيل الثالث، والمعاهدات التي يصادق عليها رئيس الجمهورية تسمو على القانون[3]، حسب نص (المادة 154) من الدستور الجزائري المعدل لعام 2020.[4]

ومنه تتماشى دسترة هذا الحق مع احترام الجزائر للمواثيق والمعاهدات الرامية لتكثيف الجهود الدولية لتوسيع حقوق الإنسان وحفظ وجوده، وتتوافق مع المواثيق والمعاهدات الدولية والإقليمية التي تحرص على تنظيم الوضع البيئي العالمي وتنمية المحيط المعيشي للإنسان، وجعل الجزائر تستعيد نفوذها ودورها الإقليمي أو العالمي، وأن تسهم في إثراء النصوص القانونية والجهود الدولية لحماية البيئة في عصر عولمت المخاطر التي لم تعد تفصل بين النطاقات المحلية والعالمية.[5]

الفرع الثالث: حماية حقوق الأجيال عن طريق المؤسسات الدستورية

نصت التعديل الدستور (2016-2020)على العديد من المؤسسات والهيئات الرقابية والاستشارية التي تعلب دورا مهما في المساهمة في الحفاظ على حقوق الأجيال، داعمة في ذلك الاختصاصات الأصيلة

1- ليلى اليعقوبي، الحق في بيئة سليمة، مجلة جيل حقوق الإنسان، مركز جيل البحث العلمي، العدد 2، لبنان، يونيو 2013، ص 54.

2- أحمد مفيد، دراسة مقارنة حول الأحكام الدستورية المعنية بحماية الحقوق الاجتماعية والاقتصادية الأساسية في المنطقة العربية، الكتاب السنوي للمنظمة العربية للقانون الدستوري: 2015-2016، تونس، 2017، ص213.

3- فارس وكور، مرجع سابق، ص ص50 و52.

4- مرسوم رئاسي رقم 20-442، مرجع سابق.

5- فقد ورد في من الميثاق العربي لحقوق الإنسان المادة 38، المادة 39، وورد في الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان في المادة 24 وعليه، تأتي التعديلات الدستورية المقترحة في هذه المسودة لتكريس هذا الحق البيئي الذي لا يقل أهمية عن باقي الحقوق المدرجة، أنظر سماعين جلة، مرجع سابق، د، ص.

للسلطات الثلاثة في الجزائر من أجل ترقية وتعزيز حقوق الأجيال الحاضرة والمستقبلية.

أولا–الأجهزة الاستشارية في التعديل الدستوري لعام 2016: هي مجموعة من الهيئات والمؤسسات والأجهزة تم استحداثها في التعديل الدستور لعام 2016، وأُحتُفظ بها في تعديل دستور 2020:

أ–مجلس حقوق الإنسان: عرفت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان نقلة نوعية بعد أن تمت ترقيتها إلى هيئة دستورية بمقتضى التعديل الدستوري لعام 2016، الذي أنشأ المجلس الوطني لحقوق الإنسان بموجب المادتين 198و199[1] من الدستور، وهو هيئة مستقلة موضوعة لدى رئيس الجمهورية، ويتمتع بالشخصية القانونية والاستقلالية المالية والإدارية.[2]

ب–المجلس لأعلى للشباب: يعد المجلس هيئة استشارية، توضع لدى رئيس الجمهورية، بناء على المادة 200 من الدستور الجزائري المعدل، وحدد المرسوم الرئاسي رقم17–142، تشكيلته وتنظيمه وسيره وشروط عضويته[3]، ويتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويتولى تقديم الآراء المتعلقة بالشباب وازدهارهم في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والرياضي، والمساهمة في ترقية القيم الوطنية والضمير والحس المدني [4]، هذا وقد جعل المؤسس الدستوري شريحة الشباب من أهم المرتكزات للنهوض بالتنمية والازدهار داخل الدولة وخارجها، وأكد على أهمية هذه الفئة ولأول مرة، لما لها من دور في تحقيق التنمية بمختلف أنواعها، بداية بما نصت عليه ديباجة الدستور 2016، في فقرتها 15 أن الشباب في صلب الالتزام الوطني وتدعم ذلك بمقتضى (المادة 37) أقرت بأن الشباب قوة حية في بناء الوطن.[5]

ثانيا– الأجهزة الاستشارية في التعديل الدستوري لعام 2020: استحدث التعديل الدستوري لعام 2020 أجهزة استشارية جديدة يمكن أن تسهم في حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة وهي:

أ– المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي[6]: وهو هيئة استشارية لدى كل من رئيس الجمهورية

1– المادة 211 و212، من مرسوم رئاسي رقم 20–442، مرجع سابق.

2– المجلس الوطني لحقوق الإنسان، التقرير السنوي 2017 لوضعية حقوق الإنسان في الجزائر تاريخ التصفح 2019/03/05 الساعة 16.40 -cndh.org.dz

3– المرسوم الرئاسي رقم 17–142، المؤرخ في 18 أفريل 2017 المحدد لتشكيلة المجلس الأعلى للشباب وتنظيمه وسيره ج.ر،ج،ج، العدد رقم 25.

4– المادة 214 و215، من مرسوم رئاسي رقم 20–442، مرجع سابق.

5– أمينة بن حمو، مرجع سابق، ص337

6– كان أولى على المشرع أن يسميها المجلس أو المنتدى الوطني للتنمية المستدامة، لأن مجالات هذه الهيئة هي أبعاد التنمية المستدامة، مرسوم رئاسي رقم 20–442، مرجع سابق.

والحكومة، وهذا حسب ما جاءت به (المادة 209) من الدستور[1]، حيث مسَّت التعديلات المقترحة تسمية «المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي» إلى «المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي» الذي «يتولّى على وجه الخصوص، مهمة: توفير إطار لمشاركة المجتمع المدني في التشاور الوطني حول سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في إطار التنمية المستدامة» (المادة 210)، وهو ما يعني أن متابعة التحولات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع وإنجاز الدراسات حولها لا تنفصل عن التحولات الطارئة على مستوى الوضع البيئي، وأن تحقيق التنمية يمرُّ عبر سياسات مترابطة ومتكاملة بين هذه المجالات.[2]

ب- المرصد الوطني للمجتمع المدني: يعد المرصد هيئة استشارية لدى رئيس الجمهورية، حيث يحدد هذا الأخير تشكيلته ومهامه[3]، وحدد المرسوم رئاسي رقم21- 139، تشكيلة المرصد الوطني للمجتمع المدني ومهامه وتنظيمه وسيره، حيث سيعمل هذا على رصد الاختلالات التي تحول دون مشاركة المجتمع المدني في الحياة العامة، ويتولى المرصد في إطار مهامه، ترقية القيم الوطنية للممارسة الديمقراطية والمواطنة ويشارك مع المؤسسات الأخرى في تحقيق أهداف التنمية الوطنية.[4]

ج- المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات: مما لا شك فيه أن العلم يعد من أهم محركات التنمية الاقتصادية والاجتماعية اليوم، فبالإضافة إلى الهيئات الاستشارية السالف ذكرها، نص الدستور على المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات[5]، ويتمثل الدور الأساسي لهذه الهيئة في ضمان التواصل والتنسيق بين مختلف الدوائر الوزارية من خلال إبداء الآراء والتوصيات حول كل الموضوعات ذات الصلة

1- تنص المادة 209 من الدستور على: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إطار للحوار والتشاور والاقتراح والاستشراف والتحليل في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، يوضع لدى رئيس الجمهورية، وهو كذلك مستشار الحكومة، مرسوم رئاسي رقم 20-442، مرجع سابق.

2- سماعين جلة، مرجع سابق، د، ص.

3- نصت المادة 213 على: المرصد الوطني للمجتمع المدني هيئة استشارية لدى رئيس الجمهورية .يقدم المرصد آراء وتوصيات متعلقة بانشغالات المجتمع المدني، يساهم المرصد في ترقية القيم الوطنية والممارسة الديمقراطية والمواطنة ويشارك مع المؤسسات الأخرى في تحقيق أهداف التنمية الوطنية، يحدد رئيس الجمهورية تشكيلة المرصد ومهامه الأخرى.

4- المادة 1 و4 من المرسوم الرئاسي رقم 21-139، مرجع سابق،

5- المادة 216، و217، من مرسوم رئاسي رقم 20-442، مرجع سابق.

بالبحث العلمي والتكوين التكنولوجي[1]، وتسمح هذه الآراء الاستشارية التي يبديها المجلس بتفعيل العلاقات بين الجامعة ومراكز البحث والدوائر الوزارية والمحيط الاقتصادي والاجتماعي.[2]

د–دور المحكمة الدستورية في حماية البيئة المستدامة: من صلاحيات المحكمة الدستورية الفصل في مدى توافق القوانين السارية مع الحقوق والحريات المكفولة في الدستور، وذلك بناء على إحالة من المحكمة العليا أو مجلس الدولة إثر طلب من أحد الأطراف في دعوى أمام جهة قضائية، وهو إجراء نصت عليه بالفعل تعديلات دستور عام2016[3]، ويعد هذا التعديل أمرا إيجابيا، حيث يتيح للمواطنين الطعن بشكل غير مباشر في دستورية القوانين التي تنتهك حقوقهم وحرياتهم، ويدخل في ذلك القوانين التي تمس بعناصر البيئة وحقوق الأجيال القادمة[4]، كما أن هذا التوسيع في رقابة الدفع يشمل التنظيم إلى جانب القانون.

ثالثا–أجهزة السلطة التنفيذية: ازداد انتشار نموذج السلطة التنفيذية المزدوجة، ويشار إليه غالبا باسم النظام شبه الرئاسي، وهو ما أخذ بجوهره المؤسس الدستوري في مختلف دساتيره خاصة التعديلات الأخيرة، وفيه تنقسم السلطة التنفيذية إلى مؤسستين تنالان الشرعية بشكل مستقل: أولها، رئيس جمهورية ينتخبه الشعب ويدعى الرئيس، وثانيها، حكومة حسب الحالة يقودها إما رئيس حكومة يختار مباشرة بدعم من الأغلبية في المجلس التشريعي، أو وزير أول إذا أسفرت الانتخابات التشريعية عن أغلبية رئاسية[5]، في كلتا الحالتين، تتشكل الحومة من وزير مكلف بالبيئة، ومجموعة من الحقائب الوزارية التي لها علاقة مباشرة بمجالات حماية البيئة.

1– يضاف إلى هذه المؤسسات: الأكاديمية الجزائرية للعلوم والتكنولوجيات التي تسهم في حماية البيئة المستدامة من خلال المهام المنوطة بها، خاصة ما تعلق بترقية البحث العلمي والتكنولوجي، وتوجيه الاقتصاد الذكي الذي يتماشى مع مخرجات الجامعة ومتطلبات العصر.، أنظر لمادة 218 من مرسوم رئاسي رقم 20–442، مرجع سابق.

2– القانون رقم20–01 المؤرخ في 30 مارس 2020 الذي يحدد مهام المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات وتشكيلته وتنظيمه، ج.ر،ج،ج، العدد 20.

3– منظمة العفو الدولية – بيان عام، مشروع الدستور الجزائري: بواعث القلق بشأن حقوق الإنسان. 25 جوان 2020، على الموقع https://www.amnesty.org/download/Documents/MDE2826012020ARABIC.pdf، تاريخ التصفح: 2021/01/13، ص4.

4– من المادة 185 إلى المادة 198 من مرسوم رئاسي رقم 20–442، مرجع سابق.

5– المادة 103 من مرسوم رئاسي رقم 20–442، مرجع سابق.

الفرع الرابع: دور الدولة في إعمال حقوق الأجيال

حماية حقوق الأجيال وخاصة الحق في البيئة والتنمية واجب ليس مفروضا على الإنسان فحسب بل على جميع جهات الفاعلين(دولة، أفراد، مجتمع مدني، جمعيات، خواص، مؤسسات...)، وعلى جميع الدول وعلى المستوى الدولي، وهذا الواجب البيئي هو التوجه المقابل لحق الإنسان في البيئة، وإن كان للإنسان حق في البيئة فإن للبيئة كذلك حقا على الإنسان.

أولا-حماية البيئة بين الحق والواجب:

أ-واجب الإنسان في الحفاظ على البيئة: كل حق لابد أن يقابله واجب، فإذا كان قد انتهينا إلى الإنسان حق في بيئة سليمة ونظيفة خالية من التلوث، فإنه بالمقابل يجب أن تقرر عليه واجبات نحوها، وهذا هو حق البيئة على الإنسان، ومضمون هذا الحق أو الواجب هو التزام كل إنسان بالعمل على تحسين البيئة وتنمية مواردها وحمايتها من عوامل التلوث والتدهور الذي يلحق بها، ويقع على عاتق كل شخص واجب المحافظة على البيئة وصيانتها ومنع تلوثها.[1]

فالثروات والموارد البيئية تعتبر تراثا مشتركا للإنسانية، وهي ليست ملكا لجيل دون جيل، وقد نصت المواثيق الدولية كمؤتمر استكهولم وريو، والقوانين والدساتير الوطنية على حق البيئة على الإنسان أو واجب الإنسان في المحافظة عليها، وبالنسبة للدساتير المعاصرة للدول، فقد نصت هي الأخرى على واجب الإنسان في المحافظة عليها، ومن أمثلة ذلك الدستور الجزائري لعام 2020(المادة 64)، أما بالنسبة للقوانين الوطنية، فقد نص القانون الفرنسي للبيئة لعام 1976 في (المادة 1) على أن«من واجب كل فرد السهر على الحفاظ على الثروة الطبيعية التي يعيش عليها وعلى الأنشطة العامة» .[2]

ب-واجب الدولة في إمعان الحق في البيئة: مهدت احتجاجات سكان الجنوب على قضية استغلال الغاز الصخري[3]، للمطالبة بدسترة الحق في بيئة سليمة ضمن التعديل الدستوري لعام 2016، وكان التكريس الفعلي لهذا الحق بمقتضى (المادة 68) من نفس الدستور[4]، واعتبر المجلس الدستوري في رأيه أن الحق

1- عطا سعد محمد حواس، مرجع سابق، ص63.

2- أحمد عبد الكريم سلامة، قانون حماية البيئة مكافحة التلوث وتمنية الموارد الطبيعية، دار النهضة، القاهرة، مصر، دط، 2008، ص155.

3- خالد بوجعدار، حنان سعيدي سياف، التوجه الطاقوي نحو الغاز الصخري في الجزائر بين الرهان الاقتصادي والهاجس البيئي، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 4، العدد3، الجزائر، ديسمبر 2017، ص45 .

4- القانون 16-01 مرجع سابق .

المدستر في هذه المادة تعلق بحقوق الإنسان من الجيل الثالث، وهو يخص الحفاظ على الموارد الطبيعية وحماية البيئة حيث يعتبران من الشروط الأساسية للتنمية المستدامة.[1]

وبالرجوع إلى نص (المادة 68) المذكورة آنفا، يظهر أن المشرع الدستوري لم يكتف بالنص على حق المواطن في بيئة سليمة، بل جعل من واجبات الدولة حماية هذا الحق وكفالته في حالة انتهاكه(الفقرة الثانية)، وأمام هذا الالتزام، فإنه يقع على عاتق الدولة توفير الضمانات الضرورية لإعمال الحق في البيئة، كما أن المؤسس الدستوري اعتبر واجب حماية البيئة من عناصر الوظيفة العامة والمرافق العامة، ومنح السلطات العامة صلاحية التدخل من أجل الحفاظ على البيئة حسب الفقرة الثالثة من نفس المادة.[2]

وفي مقابل ذلك، فإنه بمجرد وضع نص بيئي دستوري، يكون المؤسس الدستوري قد اختصر الطريق وألزم كل القوانين اللاحقة بالالتزام بالأولويات البيئية[3]، ونظرا لسمو القواعد الدستورية على كامل المنظومة القانونية.[4]

ثانيا–واجب الدولة في إمعان الحق في التنمية: اتخذت الجزائر مسار التنمية المستدامة كباقي دول العالم، منتهجة لأجل ذلك مجموعة من التحديات لتحقيق الرهان التنموي على جميع مستوياته، وبامعان النظر في مضمون (المادة 64)[5]، يظهر أن المؤسس الدستوري اعتبر الدولة المسئول الأساسي والضامن للحق في التنمية، على اعتبار أن التنمية المتواصلة والمتجددة تتطلب استعمال رشيدا في استعمال الموارد الطبيعية وإدارتها بشكل أمثل، لا يحول دون قدرتها على الاستمرارية والتجدد.

كما أضفى المؤسس الدستوري على التنمية المستدامة، البعد الزمني وربطها بمستقبل الأجيال القادمة والإقرار بوجوب تطبيق مبدأ الاعتدال، والعقلانية، والوسطية، والرشادة في استغلال الموارد الطبيعية، والتركيز على مبدأ التوازن في العلاقة بين البشر والطبيعة لتحقيق نوعية حياة جيدة للأجيال الحاضرة

1- الرأي رقم 01/16 ر.ت د/م د المؤرخ في 28 يناير 2016، يتعلق بمشروع القانون المتضمن التعديل الدستوري.

2- أمينة بن حمو، حقوق الأجيال القادمة، هل من دسترة؟ على ضوء التعديل الدستوري لعام 2016، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد الأول، العدد العاشر، الجزائر، جوان 2018، ص334.

3- وما ينتج عن ذلك من تسلسل للقواعد المشكلة للهرم القانوني وبدخول النصوص والتشريعات الأخرى سواء كانت السابقة لنفاذ الدستور أو اللاحقة له، فإنه يستوجب ضرورة إلغاء النصوص القانونية المخالفة للدستور والمتعلقة بموضوع البيئة، وهنا يمكن التأكيد على ما يسمى الأثر المباشر والفوري للنصوص الدستورية على ما سواها من نصوص قانونية.

4- أحمد عيد الحسبان، النظام الدستوري للحق في البيئة في النظم الدستورية–دراسة دستورية تحليلية مقارنة–مجلةّ دراسات علوم الشريعة والقانون، المجلد38، العدد1، الأردن، 2011، ص289.

5- المرسوم الرئاسي رقم 20–442، مرجع سابق .

والقادمة[1]، وقد حمل الدستور في طياته اعترافا بحرية البحث العلمي وألزم الدولة بالعمل على ترقيته وتثمينه خدمة للتنمية المستدامة للأمة[2]، ما يبرز امتداد الحق في التنمية المستدامة ليتعدى الإنماء الاقتصادي ويشمل جوانب متعددة من الحقوق.

إنّ مصطلح التنمية المستدامة الذي أضافه المشرع في نص (المادة 64)، يشجع على إضافة قوانين جديدة ستحدد على سبيل المثال طرق استعمال الشركات والمصانع للموارد الطبيعية، وشروط احترام البيئة في المشاريع المختلفة.[3]

المطلب الثاني

المقاربة الجزائرية الحديثة للحد من المخاطر البيئية

تسعى الجزائر لمواكبة اهتمامات المجتمع الدولي في مجال الحد من المخاطر البيئية، وتبني المقاربات الحديثة لحقوق الإنسان، وذلك نحو دسترتها وإحاطتها بمنظومة قانونية تضمن حقوق المواطن الجزائري، وتعتبر (المادة 21) من التعديل لبنة جوهرية في حماية البيئة وضمان رفاهية المواطن للعيش في أنظمة إيكولوجية تلبي استقراره.[4]

وللحد من هذه المخاطر أعطى المؤسس الدستوري أهمية بالغة للأمن البيئي في التعديل الدستوري ، وأبدي اهتمامه بالتهديدات العالمية والوطنية المحدقة بالبيئة الجزائرية، هذه المخاطر البيئة المهددة لحقوق الأجيال منها ما المتعلقة بتغير المناخ، ومنها ما تعلق باستنزاف الثروات الطبيعية[5]، وأخير نتطرق إلىمدى استجابة الجزائر للمعايير الدولية لحقوق الإنسان والأجيال، خاصة ما تعلق بالحقوق البيئية والتنموية؟

الفرع الأول: الأمن البيئي آلية لضمان حق الأجيال القادمة.

الفرع الثاني:التغيرات المناخية مخاطر بيئة مهددة لحقوق الأجيال.

الفرع الثالث: استنزاف الموارد الطبيعية مخاطر بيئة مهددة لحقوق الأجيال.

الفرع الرابع:استجابة الجزائر للمعايير الدولية في تكريس حقوق الأجيال.

1- أمينة بن حمو، مرجع سابق، ص336.

2- المادة 43 الفقرة 2 من الدستور، مرجع سابق.

3- سماعين جلة، مرجع سابق، د، ص.

4- المادة 21 من المرسوم الرئاسي رقم 20-442، مرجع سابق.

5- الأمن الطاقوي حيث، تسهر الدولة والطاقات الأحفورية والموارد الطبيعية الأخرى؛ سنعالجه في الفصل الثاني.

الفرع الأول: الأمن البيئي آلية لضمان حق الأجيال القادمة

لم يعد يقتصر مفهوم الأمن على أمن الأرض وحماية حدود الدولة من العدوان الخارجي فحسب، إنما أصبحت له مفاهيم حديثة ارتبطت في الآونة الأخيرة بتهديدات بيئية خطيرة جعلت من البيئة قضية وطنية، وبسببها أعيد تعريف الأمن ليظهر مفهوم الأمن البيئي كبعد من أبعاد الأمن الإنساني، وبعد أساسي من أبعاد الأمن الوطني، وآلية لضمان حق الأجيال القادمة.

أولا-تعريف الأمن البيئي: الأمن البيئي هو حماية البيئة والموارد الطبيعية من النضوب والانقراض والنقص الناجم من المخاطر والملوثات، والجرائم المتعمدة التي ترتكب في حق تنمية المصادر والموارد الطبيعية والإخلال بالتوازن البيئي[1]، ويمثل الأمن البيئي كذلك الأمان العام الذي يشعر به الإنسان ومرتبط بعوامل عدة هي، توفير الظروف المعيشية المناسبة في بيئة سليمة بحياة كريمة وصحية[2]، وضمان الوقاية اللازمة من المخاطر البيئية التي قد تنجم عن الطبيعة أو بفعل الإنسان، مع القدرة على السيطرة والتحكم في الأضرار التي قد تنجم عنها، وتحقيق استدامة عناصر النظام البيئي وتنميتها حفاظا على حقوق الأجيال القادمة.[3]

الأمن البيئي:« يُعتبر مجموعة، أو جملة من السلوكيات الإيجابية، التي لا تؤدي إلى حدوث تأثيرات سلبية في البيئة، يمكن أن تسبب تلوثها، أو تدهورها، أو تخريب بعض مكوناتها، مما يؤدي بالنتيجة إلى اختلال في النظام البيئي المحلي، أو الإقليمي، أو العالمي» ، أي أن الأمن البيئي يرتبط بالزمان والمكان ويشمل مساحات مختلفة محلية وإقليمية وعالمية، وفترات زمنية مختلفة قصيرة، أو متوسطة أو طويلة الأمد.[4]

1- سليمان المشعل، "ثقافة و تطبيقات الأمن البيئي العالمي" ، على الرابط:
https://www.aleqt.com/2011/08/30/article_574696.html ، تاريخ التصفح: 2021/01/13، د، ص.

2- يوسف بوغرارة، الأمن البيئي في المشروع التمهيدي لتعديل الدستور الجزائري: قراءة تحليلية للمادة 21 من مشروع الدستور، المركز الديمقراطي العربي،على الموقع: https://www.politics-dz.com،2020/10/03 / 2020/12/26، د، ص.

3- أمينة دير، أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا-دراسة حالة القرن الإفريقي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية وإستراتيجية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر - بسكرة، الجزائر، 2014/20132، ص27 .

4- فارس العمارت، مظاهر تأثير التهديدات البيئية على الأمن الإنساني في الأردن جراء اللجوء السوري، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2020/02/07، الجزائر، على الموقع: https://www.politics-dz.com، تاريخ التصفح: 2021/01/13، د، ص.

من خلال هذه المفاهيم تبدو فكرة الأمن البيئي غامضة، وبالتالي ما يهم هو البحث عن الجوانب الأساسية في الأمن البيئي، وهي كيفية القضاء على التدهور والدمار البيئي الذي خلفته الحروب على البيئة والمحيط، حيث يعد الأمن البيئي، إعادة تأهيل البيئة التي تدهورت ومعالجة المخاطر البيولوجية التي يمكن أن تقود إلى تدهور اجتماعي.[1]

ثانيا-التهديد البيئي:

ا-التهديد في اللغة: يعني لفظ التهديد في اللغة الإنجليزيةThreat، أما في اللغة الفرنسية فهو يشير إلى معنى الخطرMenace، وفي اللغة اللاتينية Trudere، يرادف معنى الدفع، فالتهديد هو: «تصريح أو تعبير عن نية لإيذاء، أو تدمير، أو معاقبة بالانتقام أو الترهيب»، وهو كذلك « دليل على خطر وشيك أو الأذى أو الشر، كالتهديد بالحرب[...] إلخ، في السياسة أو الدراسات الأمنية»، فالتهديد يستخدم كمصطلح سياسي، وبوصفه كمفهوم علمي لا يزال غير معروف في الكثير من قواميس العلوم الاجتماعية.

وعلى إثر اتساع مفهوم الأمن من القوة العسكرية والدبلوماسية التقليدية، انتقل إلى الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، واتسع تطبيقه على سلسلة من التهديدات الجديدة لا تمس فقط الدولة ولكن تمس أيضا المرجعيات الأمنية الجديدة كالتهديدات البيئية. [2]

ونشير أيضا أن هناك علاقة بين مفهوم التهديد ومفهوم الخطرRisc، وتكمن أوجه التشابه بين المفهومين في اعتبار كل منها يشكل انعدام الأمن لأي كيان كان، الدولة، الأفراد والجماعات، أما الفرق بينهما فيكمن في اعتبار أن الخطر معلوم المصدر ويمكن التنبؤ بتوقيت وقوعه (وإن كان ذلك بدرجة نسبية)، بينما يكون التهديد مجهول المصدر وتوقيت وقوعه، مما يعقد من إمكانية التصدي له.

ب-التهديد في الاصطلاح: أشارت بروندتلاند عام 1993 إلى التهديدات الجديدة للأمن وصرحت بأن:« قد تكون ناجمة عن الاضطرابات الاجتماعية الناتجة عن الفقر وعدم المساواة والتدهور البيئي، من خلال الصراعات الداخلية مما يؤدي إلى موجات جديدة من اللاجئين»، وتضيف أن«الضغط على البيئة

1- فايق حسن جاسم الشجيري، البيئة والأمن الدولي، النبأ، العدد 72، أكتوبر 2004، على الرابط : https://annabaa.org/nbahome/nba72/beea.htmm، تاريخ التصفح: 2021/01/13، د، ص.

2 -Hans Günter Brauch; and others; Concepts of Security Threats, Challenges; Vulnerabilities and Risks; in : Hexagon Series on Human and Environmental Security and Peace; Springer Berlin Heidelberg ;Vo ;5; Germany; 2011; p62.

من سكان العالم الذين يتزايد عددهم بسرعة سوف يزيد من احتمال مثل هذه الصراعات ، تغير المناخ، التصحر ، وإزالة الغابات، وفقدان التنوع البيولوجي واستنزاف موارد المياه العذبة وتأكل التربة».[1]

وقد أكد الرئيس الاتحاد السوفياتي سابق غورباتشوف في عام 1989 أن العلاقة بين الإنسان والبيئة أصبحت مهددة وقال« إن التهديد من السماء اليوم، وليس من الصواريخ النووية، بقدر ما هو استنفاذ لطبقة الأوزون»[2]، كما أشار تقرير الفريق الرفيع المستوى التابع للأمين العام المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير الذي نشر في 2 ديسمبر 2004، إلى المهام الجديدة لمنظومة الأمم المتحدة في القرن 21 وقد ورد فيه « أن تهديدات اليوم لا تعترف بالحدود الوطنية، وهي مترابطة، ويجب التصدي لها عالميا وإقليميا بالإضافة إلى المستويات الوطنية»، كما ميز الفريق بين 6 مجموعات من التهديدات...، ولأول مرة يتم سرد " التدهور البيئي" بين التهديدات التي تواجه الأمم المتحدة والتي تتطلب إجراءات وقائية.[3]

فالتغير البيئي العالمي وكل القضايا التي تتعلق به تمثل المشكلة الأمنية الجديدة، والتي ينبغي معالجتها بسرعة وبنفس وتيرة الدفاع الوطني، فإذا كان تعريف الأمن هو عدم وجود التهديد، عندئذ تكون أشد التهديدات لبقاء المجتمعات هي التهديدات البيئية.[4]

الفرع الثاني: التغيرات المناخية مخاطر بيئية مهددة لحقوق الأجيال

إن المشكلات البيئية قد تغيرت من المشكلات ذات الآثار اللحظية والوقتية إلى آثار تراكمية وطويلة الأمد، لمصادرها وأسبابها المعقدة والمتعددة، التي تؤثر على مجمل الكرة الأرضية، وهذا ما أدى إلى تهديد الأمن البيئي والوقوف حائل دون تحقيقه، ومن أبرز مهددات الأمن البيئي المتعلقة بتغير المناخ:

أولا–ظاهرة التغيرات المناخية: إن الزيادة في كمية الغازات الدفيئة تؤدي إلى حرارة أكثر وبالتالي تؤثر بشكل سلبي على مناخ الأرض، وفي هذا الإطار تؤكد مختلف التقارير الصادرة عن الهيئة الحكومية الدولية لخبراء المناخ وغيرها من البحوث والدراسات، أن للمتغيرات المناخية نتائج ضارة على الطبيعة والإنسان على حد سواء، وأن مظاهرها بدأت تتجلى في عصرنا الحالي وهي مرشحة للتفاقم، إذا لم تتخذ

1- Hans Günter Brauch; Ibid; p6.3

2- Norman Mayers; Environmental Security: What's New And Different ? ; Accessed : 13/01/2021;http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download;jsessionid=9CDC2078BA9C640025018FB70104;p4

3- Paul D. Williams; Security Studies; An Introduction; London And New York; Routledg; 2008; P8

4- أمينة دير، مرجع سابق، ص32.

الإجراءات اللازمة للحد من آثارها والتقليل منها، ومن أبرز نتائج هذه الظاهرة الكوارث الطبيعية، كما أن تغيرات المناخ تؤدي إلى حدوث تغيرات أساسية في الأنظمة البيئة وتوازناتها[1]، بما يخلق مشكلات أخرى كظاهرة الهجرة الناتجة عن تزايد في حدة الكوارث الطبيعية، وحالات الجفاف وارتفاع منسوب مياه البحر بسبب ذوبان الجليد، مما تؤدي إلى النزوح من هذه المناطق.[2]

ثانيا-ظاهرة الاحتباس الحراري: يمكن تعريف ظاهرة الاحتباس الحراري بأنها « الزيادة التدريجية في درجة حرارة أدنى طبقات الغلاف الجوي المحيط بالأرض» وذلك نتيجة لعدة عوامل من أهمها، زيادة انبعاث غازات البيوت الزجاجية (Green houses gases) وهي غازات إما طبيعية وتوجد أصلا في الطبيعة مثل بخار الماء (H_20) وثاني أكسيد الكربون(Co_2) والميثان(CH_4) وأكسيد النيتروز (NO) والأوزون(O3) ، أو كيمائية ناتجة عن التفاعلات الكيميائية مثل الكلوروفلوروكربون (CFCl)، وكلها تلعب دورا هاما في تدفئة سطح الأرض، حيث تقوم تلك الغازات بامتصاص جزء من الأشعة تحت الحمراء (Infrared) التي تنبعث من سطح الأرض، كانعكاس للأشعة الساقطة على سطح الأرض من الشمس، وتحتفظ بها في الغلاف الجوي لتحافظ على درجة الحرارة في معدلها الطبيعي.[3]

ثالثا- استنفاذ طبقة الأوزون: يوجد الأوزون على شكل طبقة تغلف الكرة الأرضية، وتعرف أيضا بطبقة الأزونوسفير (Oznosphere) لأنها غنية بغاز الأوزون، وتبلغ سماكتها 40 كلم، وفي العشر كيلومترات الأولى من هذه الطبقة تظل درجات الحرارة ثابتة (حوالي 55 درجة مئوية تحت الصفر)، ثم ترتفع درجات الحرارة تدريجيا لتصل في نهاية الطبقة إلى حوالي مائة درجة مئوية، وذلك لوجود غاز الأوزون الذي يمتص الأشعة الحرارية ويعكس معظم الأشعة فوق البنفسجية.

1- أن ظاهرة تغير المناخ تُعزي إلى زيادة نسبة إنبعاثات غازات الاحتباس الحراري الناتجة عن الأنشطة البشرية المتزايدة، خاصة حرق الوقود الأحفوري (الفحم-بترول -غار طبيعي)، إلى جانب إزالة الغابات الاستوائية، في فيفري 2004 حذر"ديفيد أندرسون" وزير البيئة الكندي" إنه ليس من المحتمل أن يتسبب الإرهاب في تحويل 500 مليون شخص إلى لاجئين، إلا أن ذلك يمكن أن يسببه التغير المناخي"، أنظر، أمينة دير، مرجع سابق ص32.

2- نعيمة بن دومية، الشراكة الأورومتوسطية في مجال الأمن البيئي مع دراسة حالتي الجزائر والمغرب، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الشعبة: العلوم السياسية التخصص: دراسات أورومتوسطية، كلية الحقوق والعلم السياسية قسم العلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف،2018/2017، ص59.

3- أزاهر حسن عبدالرحمن، ظاهرة الاحتباس الحراري: الأسباب، التداعيات، ومقترحات الحلول، مجلة دراسات الكوارث واللاجئين، العدد 01، يناير 2012، ص4.

وتعتبر طبقة الأوزون الدرع الواقي من الأشعة فوق البنفسجية، إلى جانب دورها الثانوي في تنظيم درجة حرارة الأرض، وأي تلف لهذه الطبقة يعرض الإنسان والحيوان والأرض لمخاطر كثيرة، لكن بسبب الإنبعاثات الكثيفة لغازات الاحتباس الحراري والملوثات البيئية المختلفة الناتجة عن الصناعة والأنشطة البشرية، اختل التوازن الطبيعي لهذه الطبقة مما أدى إلى الفقدان التدريجي للأوزون.[1]

رابعا–التلوث البيئي: يعرف التلوث على أنه«هو التغيير الذي يحدث بفعل التأثير المباشر وغير المباشر للأنشطة الإنسانية في تكوين الوسط، على نحو يخل ببعض الاستعمالات أو الأنشطة التي كان من المستطاع القيام بها في الحالة الطبيعية لذلك الوسط»، وبالرغم من أن التلوث ليس هو الخطر الوحيد الذي يهدد البيئة الإنسانية إلا أنه من أهم الأخطار التي تهدد المحيط على وجه العموم، ولذلك فإن فكرة التلوث هي مفتاح قانون حماية البيئة، وهى تشكل نقطة الانطلاق في تحديد مفهوم العمل الملوث وتحديد المواد القانونية المناسبة لمكافحة وترتيب المسئولية عليه.[2]

ولا تزال مستويات تلوث الهواء في الدول النامية خاصة في إفريقيا منخفضة نسبيًا، بالمقارنة مع البلدان المتقدمة، ويعتبر تلوث الهواء بعدا من أبعاد التلوث البيئي، وهو ينتج عن لزيادة الكثافة السكانية والتحضر والإنتاج الصناعي، وتصاعد الأبخرة الناتجة من الأنشطة الإنتاجية والمستخدمة للوقود الأحفوري، حيث يتولد عن احتراق هذا الأخير كميات كبيرة من الغازات السامة من أهمها أول أكسيد الكربون، وثاني أكسيد الكربون والميثان، وأكسيد الكبريت وغيرهم من المواد الضارة بصحة الإنسان مثل، الغبار والرصاص والجسيمات الدقيقة في الجو، ويضيف استهلاك الطاقة الأحفورية كميات كبيرة من الكربون إلى الهواء الجوي، ويظل جانب كبير منه معلقا في الهواء الجوي، وهذه الكميات يكون من الصعب التخلص منها كما أن كمياتها معرضه للتزايد بمرور الوقت.[3]

أما في الجزائر، نصبت اللجنة الوطنية للمناخ عام 2015، مكلفة بمتابعة استراتيجيات مكافحة التغيرات المناخية وتأثيراتها على التنمية بالجزائر، يترأسها الوزير المكلف بالبيئة وتتكون من ممثلي ثمانية عشرة قطاع، وتأتي اللجنة الوطنية للمناخ تعزيزا للجهاز المؤسسي، بغية ضمان التنسيق ومتابعة السياسات

1– نعيمة بن دومية، مرجع سابق، ص61.

2– محمد حسين عبدالقوي، التلوث البيئي، مركز الإعلام الأمني، الأكاديمية الملكية للشرطة، البحرين، أفريل 2011، ص3.

3– كما تساهم عوامل عديدة في زيادة تدهور الهواء مثل التكنولوجيات الصناعية، الإنبعاثات من المركبات المستعملة، استخدام الوقود الحيوي، وسائل النقل، وحرق النفايات في الهواء الطلق، انظر:

United Nations Environment Programme; Africa Environment Outlook 2; Our Environment Our Wealth; Nairobi; Kenya; 2006; PP59 et 60.

والبرامج الوطنية المتعلقة بالتغيرات المناخية وتقييمها، واقتراح إجراءات تسعى إلى ضمان تنفيذ الالتزامات التي اتخذنها الجزائر في إطار الاتفاقية إطار للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية، والهيئات الدولية والقرارات المتخذة حول مسائل التغيرات المناخية.[1]

ويطمح التزام الجزائر إلى المساهمة في الخفض من انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري ما بين 7 و22 % مع آفاق 2030، مرفوقا بالتمويلات الخارجية وتنمية التكنولوجيات ونقلها وتعزيز القدرات، ويتم بلوغ 7 % من خفض الغازات المسببة للاحتباس الحراري اعتمادا على الوسائل الوطنية كما تسعى الجزائر إلى ضم مجهودها إلى المجهود العالمي المبذول لمواجهة التغيرات المناخية بإنصاف نظرا لكونها تعد من بين الدول التي لها انبعاث منخفضة من الغازات المسببة للاحتباس الحراري.[2]

الفرع الثالث: استنزاف الموارد الطبيعية مخاطر بيئية مهددة لحقوق الأجيال

لا تقتصر المخاطر البيئة المهددة لحقوق الأجيال بالمناخ فقط، بل تتعداه إلى مخاطر توازها في الخطورة، فالتنوع البيولوجي، وإزالة الغابات، والتصحر وشح المياه، كلها مخاطر وتهديدات تمس بصميم حقوق الأجيال الحاضرة والمستقبلية، والذي وجب على المؤسس الدستوري حمايتها.

أولا-خسارة التنوع البيولوجي: عرفت اتفاقية التنوع الحيوي (البيولوجي) لسنة 1992 التنوع الحيوي (البيولوجي) بمقتضى نص (المادة 2) منها بأنه: «تباين الكائنات العضوية الحية المستمدة من كافة المصادر بما فيها، ضمن أمور أخرى، النظم البيئية الأرضية والبحرية والإحياء المائية والمركبات البيئية التي تعد جزءاً منها، وذلك يتضمن التنوع داخل الأنواع وبين الأنواع والنظم البيئية».[3]

ونظرا لأهمية التنوع البيولوجي والدور الذي يلعبه في استقرار عملية التوازن البيئي على كوكب الأرض، نجد بأن كل مساس بأحد أصناف هذا التنوع من حيوان ونبات يعد اعتداء على الأمن البيئي، ومن أكثرها تضررا نجد الثروة الحيوانية بجميع أصنافها، والتي يتم استنزافها دون مراعاة شروط التنمية المستدامة، مما أدى إلى انقراض العديد من الأصناف، وإلى جانب ذلك تدهور الغطاء النباتي واستنزاف

1- وزارة الشؤون الخارجية، ووزارة الداخلية والجماعات المحلية، ووزارة الطاقة، ووزارة الصناعة، والمناجم، ووزارة التعليم العالي و البحث العلمي، إضافة إلى ممثل عن المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، موقع وزارة البيئة http://www.meer.gov.dz/a/?p=4219، تاريخ التصفح 2021/01/25.

2- موقع وزارة البيئة، مرجع سابق.

3- الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، على لموقع الرابط التالي https://www.cbd.int/convention/articles : تاريخ التصفح: 2021/01/15، د، ص.

الثروات الغابية التي تعد ملاذا للكثير من الطيور والحيوانات، ومن أجل حماية هذه الكائنات في إطار المحافظة على البيئة، تعالت الأصوات المنادية بوضع نظام خاص لحمايتها، وهذا ما تم الاتفاق عليه في العديد من المؤتمرات الدولية التي بدأت نتائجها تظهر على الصعيدين الدولي والوطني.[1]

وتطبيقا للمادة 06 من اتفاقية التنوع البيولوجي التي تنص على تحيين الاستراتيجيات الوطنية للدول الأطراف، وتطبيقا لأهداف أيشي Aichi الجديدة الـ 21 (2011-2020) التي جاء بها المؤتمر العاشر لاتفاقية التنوع البيولوجي باليابان، والرامية للحد من تراجع التنوع البيولوجي واستعماله المستدام، وفي الجزائر، تم إعداد، إستراتيجية ومخطط العمل الوطنيين للتنوع البيولوجي 2016-2030، تحت عنوان: التنوع البيولوجي من أجل التنمية الاقتصادية و الاجتماعية المستدامة و التكيف مع التغير المناخي.

إن إعداد هذه الإستراتيجية عرف مشاركة ما يزيد عن 750 ممثل من القطاعات المعنية بالتنوع البيولوجي بصفة مباشرة وغير مباشرة، من بينهم 38 خبير منهم 03 دوليين، وتمت برمجت 05 ورشات جهوية تشاورية، 04 ورشات وطنية و12 ورشة قطاعية. وبذلك شجعت هذه الإستراتيجية الوطنية تقاسم المسؤوليات فيما يخص رهانات التنوع البيولوجي، كما منحت نظرة شاملة حول التنوع البيولوجي بالجزائر وسمحت بتحديد أهداف متناسقة يمكن إنجازها، بحيث ترتكز على أربع توجيهات إستراتيجية وهي:

1- تكييف إطار مؤسساتي واستراتيجي وقانوني.

ب) تطوير المعارف والمهارات وتقاسمها وتثمينها والتحسيس بأهمية التنوع البيولوجي من أجل تنمية مستدامة شاملة.

ج) ترقية المحافظة على التنوع البيولوجي وإصلاحه بغية استدامة الثروة الطبيعية الجزائرية وتطويرها.

د) تثمين التنوع البيولوجي من أجل اقتصاد أخضر.

تتوزع هذه التوجيهات على 21 هدف وطني متماشية مع أهداف أيشي و أهداف التنمية المستدامة، و 113 عمل أو نشاط.[2]

ثانيا-إزالة الغابات: الغابات هي من ضمن النظم لإيكولوجية الأكثر تنوعا واتساعاً على وجه الأرض، وتعتبر ناحية هامة في حياة الإنسان، لما توفره من احتياجات إنسانية أساسية مثل الماء والغذاء

1- رمضان بوراس، شول بن شهرة، مجالات حماية التنوع البيولوجي في التشريع الجزائري،الحوار الفكري، المجلد 12، العدد 14، الجزائر، ديسمبر 2017، ص222

2- موقع وزارة البيئة، مرجع سابق.

والمأوى، والدواء، وحطب الوقود، والعلف، والأخشاب...، وتوفر مدى واسع من الخدمات البيئية، والتي تتضمن حفظ التنوع البيولوجي، وحماية مجمعات المياه، والتربة، والتخفيف من آثار التغير المناخي العالمي، ومقاومة التصحر، وبنفس المستوى من الأهمية، فهي توفر مجموعة من الخدمات البيئية الضرورية لبقاء الكوكب والاستدامة البيئية، فهي على سبيل المثال تلعب دورا هاماً في ثبات التربة وحماية الأراضي من الانجراف بفعل الرياح والمياه، وتساعد في الحفاظ على إمداد منتظم بالمياه العذبة النظيفة، وعلاوة على ذلك، تعتبر الغابات جزءا من الجهود الدولية لمكافحة التغير المناخي، حيث تعد الأشجار والتربةً الآن جزء لا يتجزأ من الغابات، كعازل للغلاف الجوي ضد غاز الكربون المتصاعد في الجو، الذي يعد أحد الغازات الدفيئة الرئيسة المتسببة في ظاهرة الاحتباس الحراري العالمي.[1]

أما على المستوى الوطني، تبلغ مساحة الغابات في الجزائر بعد الاستقلال قرابة 7,4 مليون هكتار، بعدما كانت قبل الاستعمار تغطي حوالي 7 ملايين هكتار، حيث تحتوي على أنواع كثيرة من أشجار الصنوبر، البلوط، الأرز، الزيتون والفلين.

ورغم قدم التشريع الغابي وتصنيف الثروة الغابية ضمن الأملاك الوطنية، كانت الحماية تقتصر على مواجهة الأضرار بالغابات بين الوقاية والعلاج والضبط، التي تكون بمثابة وقاية قبلية لتجنب وقوع الأضرار المتمثلة في حضر بعض أنواع الممارسات الضارة بالغابة، كالتعرية، ومنع الرعي الجائر والبناء العشوائي الذي لا يستند إلى رخصة إدارية مسبقة وكذلك مكافحة الحرائق، بالإضافة إلى تخصيص المشرع بعض الأصناف الغابية بنوع خاص من الحماية، كالمحميات الطبيعية والحظائر الوطنية وغابات الحماية، أو بعدية عن طريق إصلاح الأضرار وتوقيع الجزاءات العقابية الردعية المتمثلة في إعادة الحالة إلى ما كانت عليها سابقا، أو عقوبة الغرامة المالية والعقوبة السالبة للحرية وهي الحبس بموجب قانون العقوبات، أو القانون رقم 84-12 المتضمن النظام العام للغابات[2]

1- مايكل أوفير، مادي بورنومو، الرقابة على الغابات (الفصل الأول والثاني)، ترجمة ديوان المحاسبة، الأردن،2011، ص7.

2- أمال دباب فراح، الحماية القانونية للغابات في الاتفاقيات الدولية والتشريع الوطني، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث، تخصص قانون، فرع القانون العام المقارن، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، الجزائر، 2020/2019، ص259.

وتسببت الحرائق في جويلية 2021 فقط، في تدمير أكثر من 8000 هكتار من الغطاء النباتي المكون بشكل أساسي من أشجار الصنوبر الحلبية خاصة، والإضرار بالثروة الحيوانية والتنوع البيولوجي[1]، مع تسجيل خسائر حرائق أكثر بشاعة واتساعا وانتشارا في شهر أوت 2021، أضرت بالغطاء الغابي وأدت إلى خسائر بشرية، حيث يتطلب إعادة تأهيل هذا الغطاء إلى ملايين السنين.

ثالثا-التصحر: عرفته اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر لعام 1994 بأنه:« هو تردي الأراضي في المناطق الجافة وشبه الجافة والجافة شبه الرطبة الناتج عن عوامل متعددة تتضمن التغيرات المناخية والأنشطة البشرية» .[2]

مصطلح التصحر وضع تصورا مختلفا، هو أن الأرض المنتجة خارج الحدود الطبيعية للصحراء تتدهور وتفقد قدرتها على الإنتاج، وتتحول إلى ما يشبه الصحراء، فالتصحر يصيب أراضي منتجة في المناطق الجافة وشبه الجافة وشبه الرطبة الجافة (أراضي زراعات مطرية أو مروية أو مراعي) ويكون التدهور في أول الأمر بقعا متباعدة ثم تكبر وتندمج مع بعضها البعض ليتشكل منها نطاق قاحل يضاف إلى الصحاري.[3]

يؤدي التصحر إلى مجموعة من الآثار البيئية المحيطة بالإنسان، حيث تشكل الكثبان الرملية وتلوث الجو بالغبار والأتربة، بالإضافة إلى التغير في المناخ المحلي في المدى البعيد، أين يكون الارتفاع في درجات الحرارة وغيرها من الخصائص المناخية التي تتصف بها الصحراء، وكذلك تقلص التنوع الحيوي.[4]

تحتل الصحراء، التي تعد واحدة من أكبر الصحاري في العالم، أكثر من 2 مليون كيلومتر مربع أي 84 %من الأراضي. تغطي مناطق شمال الجزائر حيث تسمح الظروف المناخية والبيئية بتطوير التكوينات الحرجية بمساحة 000 250 كلم^2 أو ما يزيد قليلا

1- موقع وزارة البيئة، مرجع سابق.

2- United Nations; Convention To Combat Desertification In Those Countries Experiencing Serious Drought And/Or Desertification; Particularly In Africa; Paris; france; 14 October 1994.

3- محمد عبد الفتاح القصاص، التصحر وتدهور الأراضي في المناطق الجافة، سلسلة عالم المعرفة، 242، الكويت، 1999، ص ص5 و6.

4- بوشويط فيروز، إستراتيجية مكافحة التصحر لتحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي -دراسة برنامج الجزائر الوطني لمكافحة التصحر، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير تخصص اقتصاد دولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف، 2012/2011، ص80.

عن 10 %من المساحة الكلي.[1]

ويشكل التصحر في الجزائر أكبر تحد طبعي للسلطات العامة مما دفعها إلى تبني مختلف النصوص الدولة المتعلقة بمكافحة التصحر المرتبطة بمجاله، والعمل على إنفاذ أحكامها على المستوى الداخلي مع تعزيز الآليات التنفيذية لها، الأمر الذي انجر عنه اهتمام قطاعي متنوع، أفرز جملة من النصوص القانونية لمكافحة التصحر، حاول من خلالها المشرع الموازنة بين متطلبات التنمية المستدامة وحماية البيئة.[2]

بناءا على هذه المعطيات، تم وضع إستراتيجية مكافحة التصحر مع أفاق 2035 تهدف إلى صون و تسيير دائم للموارد (أرض وماء وحيوانات ونباتات) للمناطق الغابية ومناطق الحلفاء والفضاءات الطبيعية الأخرى، وهذا بغرض ضمان الديمومة وإنتاج مطرد للسلع والخدمات لفائدة الساكنة والاقتصاد الوطني، وتدعم هذه الإستراتيجية بالمبادرة الوطنية لتأهيل السد الأخضر" ومشروع اقتراح تمويل صندوق المناخ الأخضر.[3]

رابعا– نضوب المياه: تعد المياه سيما العذبة منها عصب الحياة لكل الكائنات الحية، فهي بالتالي من العناصر البيئية الهامة والضرورية، وتمثل المياه العذبة 13% من الحجم الكلي لمياه الأرض، ورغم ضآلة هذه النسبة، فإنها تواجه مشاكل لا حصر لها تتمثل في التدهور المضطرد في نوعيتها وفي صلاحياتها، بسبب التلوث الناشئ عن الأنشطة البشرية وعن الكثافة السكانية الكبيرة.[4]

وتعتبر المياه أحد القضايا العالمية البالغة الأهمية، حيث تتسم إمدادات المياه من الأنهار والبحيرات، والأمطار، بعدم التساوي في التوزيع الجغرافي الطبيعي، وكذلك بعدم التساوي في إمكانية

1– أمال دباب فراح، مرجع سابق ص146.

2– أحمد بن شارف، النظام القانوني لمكافحة التصحر في إطار التنمية المستدامة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخضض قانون البيئة والتنمية المستدامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أحمد دراية، أدرار الجزائر، 2017/2016، ص 97.

3– وكالة الأنباء الجزائرية، مكافحة التصحر: وضع استراتيجية مكافحة مع أفاق 2035، 17 جوان 2021، على الموقع: https://www.aps.dz/ar/economie/ ، تاريخ التصفح: 2021/08/01.

4– طارق إبراهيم الدسوقي عطية، مرجع سابق، ص138.

الوصول إليها، بالإضافة إلى عدم استدامة استعمال المياه، ويمكن أن تفرض التهديدات البيئية كتغير المناخ ضغوطا إضافية على توافر هذا المورد الأساسي.[1]

تنقسم الجزائر إلى خمسة أحواض نهرية رئيسية تضم ما مجموعه 17 مستجمعاً مائياً وتتركز بشكلٍ أساسي في الشمال، تقدر موارد المياه السطحية المتجددة، وإن تدفقات المياه السطحية منخفضة في حوض الصحراء، بما مجموعه 0,5 مليار متر مكعب في السنة، وفي المقابل يعتمد الشمال بشكلٍ أساسي على المياه السطحية، حيث يتم تجميع ما يقرب من 7 مليار متر مكعب في عدد من السدود المتوسطة والكبيرة، ويحدث الجريان السطحي على شكل فيضانات سريعة وقوية تغذي السدود خلال موسم الأمطار القصير، وتلبي أحواض المياه الجوفية المهمة في الصحراء الكبرى ما نسبته 96% من الطلب على المياه في الجنوب. [2]

وبما أن ندرة المياه مسألة إستراتيجية، تندرج ضمن قضايا الأمن البيئي الذي صنفها المختصون" ضمن القطاعات الخمس للأمن الوطني، فقد عملت الجزائر على رسم إستراتيجية قصيرة ومتوسطة المدى من أجل الحدّ من آثار الضغط المائي، وضمان الموارد الضرورية للاستعمال اليومي للسكان، التنمية الصناعية وبصفة أكبر تدعيم الأمن الغذائي. وتظهر أرقام الاستثمارات العمومية في الميدان الأهمية التي أحيط بها القطاع، وإذا كانت الأهداف المعلنة البعيدة المدى تركز على توفير 12 مليار متر مكعب من المياه التقليدية سنة 2040 ، وتحلية مليار متر مكعب، وتنقية 2.1 مليار متر مكعب من المياه القذرة، ورفع الحصة الفردية إلى 180 لتر يوميا، فإن الجهود المبذولة حاليا تقتصر على تغطية الحاجات الأكثر إلحاحا، وسيكون من الصعب بلوغ أهداف 2040 في ظل غياب التخطيط الديموغرافي والتهيئة العمرانية، أضف إلى ذلك التنافس بين عدة قطاعات: إذ يمكن لقطاع الطاقة أن يؤثر سلبا على الاستغلال العقلاني للموارد المائية الأحفورية بالجنوب، خاصة مع الجدل حول استغلال الغاز الصخري وحاجته الشديدة للمياه، ودرجة التلوث الكبيرة التي قد يسببها ويبدو الحلّ الأنسب من أجل نجاح الإستراتيجية المائية الجزائرية، هو الاستثمار في التقنيات الحديثة استغلال المياه وتفادي ندرته. [3]

1- أمينة دير، مرجع سابق، ص66

2- الموارد المائية في الجزائر، تاريخ النشر ماي 2021، على الموقع https://water.fanack.com/ar/algeria/water-resources/، تاريخ التصفح 2021/08/01.

3- أسامة إفراح، سيناريوهات ندرة المياه في العالم وتداعياتها على السياسات المائية للجزائر، المجلة الجزائرية للسياسات العامة- العدد 3 -فيفري 2014، ص21

الفرع الرابع: استجابة الجزائر للمعايير الدولية في تكريس حقوق الأجيال

في كل تعديل دستوري يحاول المشرع الجزائري، أن يساير التطورات الدولية والوطنية في مجال إرساء ضمانات تعزز من مكانة حقوق الإنسان، خاصة ما تعلق بالحقوق البيئية والتنموية وما ارتبط بها من حقوق، وهذه التعديلات هي دائم محل تقييم ونظر من طرف الفاعلين في مجال حقوق الإنسان على المستوبين الوطني والدولي.

أولا–بالنسبة للتعديل الدستور لعام 2016:

أ–التكريس التدريجي للمعايير البيئية والتنموية: سعت الجزائر للاستجابة لمعظم المعايير الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، ويتضمن الدستور الحالي ضمانات صريحة لحقوق الإنسان في (المواد 32 و33)، والمواد المتعلقة بدسترة الحقوق البيئية، وتركز عدة مواد جديدة في مشروع التعديل على استخدام الموارد الطبيعية والحقوق البيئية، ومن بينها (المادة 17 مكرر)، ضمان الدولة الاستعمال الرشيد للموارد والحفاظ عليها لصالح الأجيال القادمة، كما نصت هذه المادة على أن « تحمي الدولة والأملاك العمومية كالأراضي الفلاحية والمياه"، ونصت (المادة 54 مكرر2) أن للمواطن الحق في بيئة سليمة ».

ب–عدم دسترة حقوق مؤثرة في الحقوق البيئية والتنموية: من السلبيات التي تؤخذ على هذا التعديل في مجال الحقوق البيئية والتنموية حسب التقرير، هو عدم دسترة الحق في المياه، بما في ذلك حق الحصول على مصادرُ مستدامة للمياه الآمنة، معربا عن مخاوف بشأن تلويث منطقة الصحراء الكبرى وذلك بتلويث الطبقات الجوفية للمياه، وتكتسب هذه المسألة أهمية خاصة التكسير الهيدروليكي لاستخراج الغاز الصخري، كما لا يتضمن المشروع أية إشارة إلى الحق في الغذاء، بالرغم من أنه أحد حقوق الإنسان الأساسية، ولا الحق في خدمات الصرف الصحي باعتباره حق مستقل في حد ذاته وثيق الصلة بالحق في المياه والصحة.

إن النص على الحقوق البيئية والتنموية في الوثيقة الدستورية، تكونُ ملزمة لجميع أجهزة الدولة، كما تكون واجبة النفاذ في القانون المحلي[1]،ومما نسجله هنا أن المشرع الجزائري، لم يستجب لجميع المعايير العالمية المتعارف عليه في هذا المجال، التي أبديت حول مشروع التعديل الدستوري، في باب الحقوق، وفي رأينا كان على المشرع أن يساير التغيرات العالمية في مجال الاعتراف بالحق في الغذاء والصرف الصحي وهي حقوق بيئية، وأن يكون أكثر وضوحا في مجال حماية المياه.

1– تقرير منظمة العفو الدولية حول مشروع التعديل الدستوري في الجزائر لعام 2016، الجزائر في حاجة لضمانات أقوى لحقوق الإنسان، الأمانة الدولية للمنظمة، انجلترا، الطبعة الأولى 2016، الوثيقة رقم : MDE 28/3366/2016 ، ص 15.

ثانيا–بالنسبة للتعديل الدستوري لعام 2020:

أ–التوسع في الاهتمام بحقوق الأجيال: مما لاشك فيه أن التعديل الدستوري لعام 2020، كان أكثر توسعا في تجسيد وتكريس حقوق الجيل، ولكن هناك جملة من الملاحظات على هذا التجسيد حسب التقرير، حيث يغلب الطابع غير الملزم في صياغة النصوص المتعلقة بحقوق الجيل الثالث بألفاظ غير ملزمة، للتهرب من الالتزامات الحقيقية تجاه الأفراد، والميل نحو الصيغ الفضفاضة والتلاعب باللغة (الترجمة بين اللغتين العربية والفرنسية) على النحو الذي يجعل الحكومات في منأى عن أية التزامات نحو تحقيق هذه الحقوق[1]، فإن الخلل في الصياغات الدستورية، فيما يتعلق بالنصوص المرتبطة بالحقوق البيئة والتنموية على الخصوص، قد يؤدي بشكل أو بآخر إلى ضياع أو تقليل فرصة تمتع المواطنين بتلك المجموعة الجوهرية من الحقوق.[2]

فإذا ما تتبعنا واستعرضنا الصياغة اللغوية في بعض المواد، على سبيل المثال لا الحصر، نجد أن المشرع الدستوري الجزائري قد دأب على استخدام ألفاظ تبعد الدولة عن أي التزام نحو المواطنين بخصوص هذه الحقوق، مثل مضمونة(المواد 74، 75، 76)، للمواطن، يحدد القانون(المادة 64) المقارنة مع نص (المادة 68) من التعديل الدستوري 2016، تسهر (المادة 63) وهي ألفاظ لا تدلل على أي التزام يقع على عاتق الدولة، وتدل بعض الألفاظ على التزام الدولة، كأن تبدأ المادة المواد السالفة الذكر بلفظة تلتزم الدولة.

ب–استجابة الجزائر للمعايير الدولية في مجال حقوق الجيل الثالث:

1–أهمية الأبعاد التنموية في حماية البيئة: يدرج الدستور في نصوصه عددا من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المهمة، حيث ينص على أن مؤسسات الدولة تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والقضاء على التفاوت بين المناطق المختلفة في مجال التنمية، ولكن في غياب مزيد من الإيضاحات، فليس من الواضح ما يعنيه ذلك في الممارسة العملية، حيث تشير(المادة 65) إلى أن «لكل شخص الحق في الرعاية الصحية، كما تنص على أن تسهر الدولة على توفير شروط العلاج للأشخاص المعوزين»، وتعد هذه صياغة أفضل بكثير من الصياغة الواردة في دستور عام 2016 ، حيث تقتصر(المادة 66) من

1– طارق عبدا لعال علي، محورية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية مفاهيم دستورية وآليات تطبيق – تونس ومصر، الكتاب السنوي للمنظمة العربية للقانون الدستوري: 2015–2016، تونس، 2017، ص221.

2– عليان بو زيان، القيمة الدستورية لمبدأ العدالة الاجتماعية والحماية القضائية له، دراسة مقارنة على الدساتير العربية الحديثة، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 01، الشلف، 2103، ص113.

دستور 2016، على الإشارة إلى دور الدولة في توفيرُ سبل الحصول على الرعاية الصحية للمعوزين دون أن تقَّر بالحق في الصحة للجميع.

وأوصت منظمة العفو الدولية بأن يعّزز "المشروع التمهيدي" صياغة هذا الحق، بإضافة الحصول على رعاية صحية ملائمة بشكل ميسور ماديا واقتصاديا لجميع من يوجدون في أراضي الدولة ويخضعون لواليتها دون تمييز، وتشير (المادة 67) من "المشروع التمهيدي" إلى حق المواطن في بيئة سليمة "في إطار التنمية المستدامة."[1]

2-تغييب حقي الغذاء والصرف الصحي من الوثيقة الدستورية: لا يتضمن الدستور أي ذكر للحق في الغذاء، بالرغم من أنه أحد حقوق الإنسان الأساسية، كما لا يذكر الحق في خدمات الصرف الصحي، وهو حق وثيق الصلة بالحق في المياه والحق في الصحة، كما إنه حق قائم بذاته، وقد أقرته مؤخرا الجمعية العامة لألمم المتحدة.[2]

ومما نسجله هنا أن المؤسس الدستوري كان أكثر اهتماما بحقوق الأجيال في هذا التعديل حيث ربط البيئة بالتنمية المستدامة، وكرس الحق في المياه، وتجاهل بعض الحقوق اللازمة التي لها علاقة بحقوق الأجيال، في التعديل الدستوري سواء في عام 2016 أو في عام 2020، في باب الحقوق، خاصة ما تعلق بإقرار الحق في الغذاء والحق في الصرف الصحي.

ثالثا: تنفيذ الجزائر لأهداف التنمية المستدامة أجندة 2030: احتلت الجزائر المرتبة الأولى على المستويين الأفريقي والعربي والـ 53 عالميا ضمن الترتيب العالمي في مجال تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، حسبما جاء في تقرير "التنمية المستدامة 2019"، الذي أُعد مناصفة بين المنظمة غير الحكومية الألمانية بيرتليسمان شتيفونغ" و"شبكة حلول التنمية المستدامة (SDSN) في إطار متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

وتضمن التقرير ترتيبا عالميا لآداءات البلدان في مجال تحقيق أهداف التنمية المستدامة خلال سنة 2019، وقد مس هذا التصنيف 162 بلدا بالاعتماد على مؤشر يتراوح بين 0 إلى 100 والذي يعكس درجة تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ليستخرج منه بعد ذلك مؤشرا حول المجهود الواجب بذله بالنسبة لكل بلد لتحقيق هذه الأهداف (الجزائر تتحصل على مؤشر 71.7/100).

1- منظمة العفو الدولية، بيان عام حول مشروع الدستور الجزائري: بواعث القلق بشأن حقوق الإنسان، مرجع سابق، ص7.

2- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 292/64 الصادر في 28 جويلية 2010، المتعلق بحق الإنسان في الصول على المياه والصرف الصحي(A/RES/64/292)

واعتمد معدو هذا التقرير في إنجازه على المعطيات المتأتية من المصادر الرسمية وغير الرسمية، والمتحصل عليها خاصة من المنظمات الدولية (البنك العالمي، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، منظمة الصحة العالمية، منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة الدولية للعمل واليونيسيف)، علاوة على التحقيقات لدى الأسر (غالوب وولرد بول) ومنظمات وشبكات المجتمع الدولي (أوفام، تاكس جاستيس نتوورك) وكذا المنشورات الدولية المتخصصة.[1]

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الطبعة الرابعة للتقرير الذي يقع في 478 صفحة هي ثمرة عمل مشترك لخبراء أحرار لمنظمة غير حكومية ألمانية أنشئت سنة 1977 وذات سمعة دولية معترف بها، وبرنامج شبكة حلول التنمية المستدامة الذي يقوده الخبير الاقتصادي الأمريكي جيفري ساشز ذو الشهرة العالمية.

وقد خضعت الوثيقة التي حرص معدوها على جعلها تتسم بالحياد والموضوعية، لتدقيق وتمحيص من قبل مركز البحث المشترك للمفوضية الأوروبية، التي تأكدت من المفاهيم والاتساق الإحصائي للمؤشر ويرى أصحاب التقرير أن نتائج التدقيق تؤكد سدادة المنهجية المتبعة في إعداده.

ويشير تحليل نتائج هذا التقرير إلى أن "الجزائر على الدرب الصحيح" لبلوغ هدف التنمية المستدامة الأول (مكافحة الفقر) والهدف الثاني (الصناعة والابتكار والمنشآت)، وهي بصدد إحراز تقدم معتدل فيما يخص هدف التنمية المستدامة الثالث (الصحة)، وكذا الهدف الخامس (المساواة بين الجنسين)، والسادس (الماء النقي والتطهير) والهدف السابع (الطاقة النظيفة بكلفة معقولة).[2]

المطلب الثالث

اقتصاد المعرفة ضمان لاستدامة حقوق الأجيال

اقتصاد المعرفة اقتصاد جديد ذو طابع لا يستمد خصوصيته من اعتبارات الحاضر أو الماضي ولكن من خصوصية دوره الذي سيلعبه ويقوم به في المستقبل، ومنه سنتطرق إلى تحديد مفهوم اقتصاد المعرفة من خلال الوقوف على أهم التعاريف والخصائص التي يتميز بها، كما يقوم هذا الاقتصاد على جملة من الركائز الأساسية التي تؤهله ليحل محل الاقتصاد التقليدي، وأظهرت الجزائر اهتماما بالغا

---

[1] تقرير أهداف التنمية المستدامة: الجزائر الأولى عربيا وإفريقيا والـ 53 عالميا، على الرابط:
https://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20200426/192827 يوم 2020/04/26، تاريخ تصفح : 2021/02/08، د، ص.

[2] صنفت الجزائر في الطبعة 2016 لنفس التقرير في المرتبة 83 عالميا (الخامسة إفريقيا والثامنة عربيا) والمرتبة 64 عالميا في طبعة 2017 (الأولى في إفريقيا والعالم العربي) في الوقت الذي احتلت فيه الجزائر المرتبة 68 عالميا سنة 2018 (الأولى إفريقيا والثانية عربيا)، انظر، تقرير أهداف التنمية المستدامة: الجزائر الأولى عربيا وإفريقيا والـ 53 عالميا، مرجع سابق.

باقتصاد المعرفة من خلال تشخيص واقعه في الجزائر، مع التطرق للآليات المستقبلية والإستراتيجية التي وضعت لضمان لدخول في اقتصاد المعرفة في أفاق 2035؟

الفرع الأول: مفهوم اقتصاد المعرفة.

الفرع الثاني: ركائز اقتصاد المعرفة.

الفرع الثالث: واقع اقتصاد المعرفة في الجزائر.

الفرع الرابع: التأسيس لاقتصاد المعرفة في الجزائر أفاق 2035.

الفرع الأول: مفهوم اقتصاد المعرفة

من بين أهم المشكلات في تعريف اقتصاد المعرفة أنه واجه جدلا كبيرا، في تحديد تعريف شامل ودقيق وموحد، وامتد هذا الخلاف ليشمل الخصائص التي يتميز بها والتي تجعل منه نمطا اقتصاديا جديدا يعمل على تغيير أسس الاقتصاد التقليدي.

أولا- تحديد تعريف اقتصاد المعرفة: انقسم الباحثون وتوجه البعض منهم على أن اقتصاد المعرفة يخص الصناعات التي تعتمد على تكنولوجيات المعلومات والاتصال، والبعض الآخر إلى اعتماد اقتصاد المعرفة على قطاع المعلومات، والرأي الثالث هو أن اقتصاد المعرفة يعتمد على صناعة الخدمات كثيفة المعرفة، وينسحب البعض إلى اعتماده على التركيز على عملية بناء المعرفة، هذا ما أثر في تعريف ماهية اقتصاد المعرفة بشكل دقيق وواضح.[1]

ويعد مفهوم اقتصاد المعرفة من المفاهيم الحديثة نسبيا، والتي لم تتضح صورتها الكاملة بعد، واختلفت التسميات الدالة على اقتصاد المعرفة، لاختلاف آراء المفكرين والمهتمين بموضوعه[2]، ومن تعاريف اقتصاد المعرفة أنه: « نمط اقتصادي متطور قائم على الاستخدام واسع النطاق للمعلومات وشبكة الإنترنت في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي وخاصة في التجارة، مرتكز بقوة على المعرفة والإبداع و التطور».[3]

1- زوبيدة بلي، تكنولوجيا المعلومات والاتصال واقتصاد المعرفة -تجارب وآفاق-مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة: المجلد03، العدد 04 ، الجزائر، 2020، ص129.

2- أطلق عليه اقتصاد الخبرة، اقتصاد الإنترنت، الاقتصاد الرقمي، الاقتصاد الافتراضي، الاقتصاد الشبكي، الاقتصاد الإلكتروني... ، انظر، إلهام خضير شبر، مها عبدالستار السامرائي، اقتصاد المعرفة والسياحة(تحليل معاصر لعلاقات وتطبيقات)، دار دجلة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2019، ص38، ص33.

3- أسامة عبدالسلام السيد حربي، الاقتصاد المعرفي، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2018، ص80.

ويعرف على أنه: «الاقتصاد الذي يتم بموجبه تحقيق الاستخدام الأمثل والأكثر فعالية للمعرفة، من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية»، ويشكل إنتاج المعرفة وتوزيعها واستخدامها المحرك الرئيس لاقتصاد المعرفة من أجل تحقيق عملية النمو المستدام، وخلق الثورة وفرص التوظيف في كل المجالات، كما أنه يقوم على إنتاج المعرفة واستخدام نواتجها وإنجازاتها بحيث تشكل هذه المعرفة ما يعرف بالمعرفة الصريحة، التي تشتمل على قواعد البيانات والمعلومات والبرمجيات، بينما يمثل المعرفة الضمنيةً لثورة المجتمع ورفاهيته.[1]

ولقد عرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة 2003 اقتصاد المعرفة بأنه: «نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاية، في جميع مجالات النشاط المجتمعي الاقتصادي والمدني والسياسي والحياة الخاصة، وصولا لترقية الحالة الإنسانية باطراد، من أجل إقامة التنمية الإنسانية».[2]

ثانيا–خصائص اقتصاد المعرفة: اقتصاد المعرفة مبني أساسا على كيفية توليد واستخدام المعرفة، والقدرة على الابتكار والتجديد للاستفادة من الآليات التكنولوجية، ومن أهم خصائصه:

أ– اقتصاد مرتكز على المعرفة: فقد مكنت تكنولوجيا المعلومات من صعود الاقتصاد القائم على المعرفة على باقي الإقتصادات، فبالرغم من ظهور الذكاء الاصطناعي وغيره من التكنولوجيات، فإن المعرفة هي من صنع البشر أي من قبل العاملين في مجال المعرفة، وبالتالي هناك تحول نحو العمل المعرفي.[3]

ب– الرقمنة: تعتبر وسائل الإعلام الجديدة، والإنترنت، والاقتصاد الجديد كلها مبنية على أساس نظام الأرقام، وفي الاقتصاد الجديد تصبح المعلومات في جميع أشكالها رقمية، أي تتحول إلى وحدات تخزين في الحواسيب ويتم نقلها عبر الشبكات بسرعة فائقة.[4]

ج– الافتراضية: في الاقتصاد الجديد من الممكن تحويل الأشياء المادية والملموسة إلى أشياء افتراضية، وهذا يؤدي إلى تغيير القواعد الأساسية السابقة التي تتعلق بأنواع المؤسسات الممكنة والعلاقات

1– ولاء محمود عبد الله محمود، التخطيط الاستراتيجي للتعليم الثانوي الفني الصناعي المتقدم في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة،مجلة التربية، كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد 1481، مصر، جانفي 2019، ص 14.

2– إلهام خضير شبر، مها عبدالستار السامرائي، مرجع سابق، ص34.

3– تنيو كنزة، دور التحول نحو الاقتصاد الرقمي في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري– قسنطينة 2، الجزائر، 2020/2019، ص46.

4– موقع عالم الإلكترون، أسس المنطق الرقمي، على الرابط :http//www. 4electron.com، تاريخ التصفح 2021/01/27، د، ص.

الاجتماعية، فضلا عن طبيعة النشاط الاقتصادي في حد ذاته، فالاقتصاد الرقمي يخلق عالم افتراضي على شبكة الإنترنت لأداء الأعمال التجارية.[1]

د- التقارب: القطاع المهيمن في الاقتصاد الجديد هي المنتجات الناتجة عن تقارب صناعات الحوسبة والاتصالات والمحتوى، مما أدى إلى تغير الهيكل العام للاقتصاد، فهناك قطاع صناعي جديد ينبثق من التقارب بين الحوسبة (الحواسيب، والأدوات اللينة، والخدمات)، والاتصالات (الهاتفية، والكابل، والأقمار الصناعية، واللاسلكية) والمحتوى (الترفيه، النشر ومزودي المعلومات).[2]

هـ- الشبكية: الاقتصاد الجديد هو اقتصاد شبكي، حيث يدمج الجزيئات في مجموعات تتفاعل مع الآخرين من أجل خلق الثروة، وتنشأ آثار الشبكة المباشرة حيث يتفاعل مستخدم والمنتج مع بعضهم البعض، والمثال المعاصر الجوهري هو الشبكة الاجتماعية التي كلما زاد عدد المستخدمين على الشبكة زادت جاذبيتها.[3]

و-الابتكار: يعتبر الابتكار المحرك والضامن الأساسي لاستمرارية التطوير، من خلال الالتزام بالتجديد المستمر للمنتجات والنظم والعمليات والتسويق، وفي الاقتصاد القائم على الابتكار يعد الخيال البشري المصدر الرئيسي لخلق مناخ يحظى بالابتكار والتشجيع، فكل بلد يحتاج إلى أماكن عمل مبتكرة ومنظمات تعزز الإبداع، ويأتي النمو من الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم بدلا من الشركات الكبيرة أو الحكومات.

ن- العولمة: المعرفة لا تعرف حدودا حيث لا توجد معرفة محلية ولا معرفة دولية، وبما أن المعرفة تصبح المورد الرئيسي، لا يوجد سوى اقتصاد عالمي، على الرغم من أن المنظمة الفردية تعمل في بيئة وطنية أو إقليمية أو محلية، وتؤدي المناطق والهياكل الاقتصادية والسياسية الجديدة (مثل الاتحاد الأوروبي) إلى انخفاض أهمية الدولة القومية وزيادة الترابط بين البلدان.[4]

1- Teresa Pakulska; Plug And Play Firms In The Tncs' Virtual Value Chain; Journal Of Economics And Management; Vol. 24 (2); Katowice, Poland; 2016 ;P 34 Et 35

2-Harbijan S.Kehal And Varinder P.Singh; Digital Economy : Impacts, Influences And Challenges; Idea Group Publishing; U. S A; 2005; p3 .

3- Eric Brousseau And Jean-Michel Glachant; Regulators As Reflexive Governance Platforms; Organiza -tion For Economic Co-Operation And Development (Oecd); The Digital Economy ,Paris, France ; 07-Feb-2013; P42.

4- تنيو كنزة، مرجع سابق، ص50.

الفرع الثاني: ركائز اقتصاد المعرفة

يقوم اقتصاد المعرفة على الابتكار والاهتمام بالتعليم ونشره، ويسعى إلى إرساء البني التحية القائمة على تكنولوجيات الاتصال، المصحوبة بمبادئ الحوكمة الرشيدة.

أولا–الابتكار(البحث والتطوير): هو نظام فعال من الروابط التجارية مع المؤسسات الأكاديمية، وغيرها من المؤسسات التي تستطيع مواكبة ثورة المعرفة المتنامية، واستيعابها وتكييفها مع الاحتياجات المحلية، ويجب أن تتوافر الآليات التي تكفل نقل المعرفة واستيعابها [1]، ما يضمن توليد تقانات جديدة لتحقيق الكفاءة الإنتاجية والمتمثلة في :

أ–نشر العلم: يمثل النشر العلمي في أي دولة انعكاس لاهتمامها بالبحث العلمي، وسعي الباحثين فيها وقابليتهم إلى تطوير اقتصاد بلدانهم من خلال معالجة المشكلات العالقة، وإيجاد طرق جديدة لتخطي العديد من الصعوبات، ويتم من خلال المنشورات العلمية تقويم البحوث العلمية على الصعيد العلمي، ويقصد بالنشر، نشر النتاج العلمي في المجالات العلمية المصنفة في قواعد البيانات الأكاديمية العالمية التي أهمها شبكة المعرفة Web of Knowledge، وشبكة العلوم Web of Science التابعة لشركة تومسون رويترز، ويعتبر معامل التأثير IF Impact Factor مقياس لأهمية الدوريات العلمية المحكمة ضمن مجال تخصصها البحثي.[2]

جاءت أغلب منشورات العلماء الجزائريين في مجالي الهندسة والفيزياء بين الأعوام 2008 و2014، وقد زادت مخرجاتهم بصورة مضطردة، حيث تضاعفت ما بين الفترة من 2005 و2009، ثم تضاعفت مرة أخرى خلال سبع سنوات وصولا للعام 2014.[3]

ب–براءة الاختراع: تعتبر براءة الاختراع بمثابة رخصة حماية، يمنحها المشرع للمخترع نظير كشف سر اختراعه للجمهور، يثبت ملكيته على اختراعه وتخول له وحده دون غيره، حق استغلال اختراعه والتصرف

1– قورين حاج قويدر، المعرفة وتحقيق الميزة التنافسية، النشر الجامعي الجديد، تلمسان، الجزائر، بدون طبعة، 2018، ص47.

2– وحدة النشر العلمي، تنظيمات حوافز الحوافز في مجال النشر العلمي، جامعة محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، النسخة الثانية، أوت 2015، ص7.

3– في الفترة من 2010 إلى 2014، انظر، منيف رافع الزعبي وآخرون، التقرير العلمي لمنظمة الثقافة والتربية والعلوم اتجاه 2030، الفصل السابع عشر، 2015 ص428، على الرابط: https://en.unesco.org/sites/default/files/usr15 تاريخ التصفح: 2021/01/27، د، ص.

فيه بكافة طرق الاستغلال طوال مدة الحماية التي كفلها له القانون[1]، وهنا نسجل موقف المشرع الجزائري وحرصه على حماية البيئة، من خلال التأكيد على منع تسجيل الاختراعات التي يكون استغلالها على الإقليم الجزائري ضارا بالبيئة.[2]

ج-الإنفاق على البحث والتطوير: الاستثمار أو الإنفاق على البحث والتطوير يشير إلى تلك النفقات المتكبدة لدعم البحث عن المعرفة والأفكار الجديدة أو المنقحة، لتطبيق أو استخدام هذه المعرفة والأفكار لتطوير منتجات وعمليات جديدة أو محسنه، مع توقع الحفاظ على أو زيادة القدرة الإنتاجية الاقتصادية أو تسليم منافع أخرى في المستقبل، كما أن نفقات البحث والتطوير هي الأموال التي تنفق على الأعمال الإبداعية، التي تتم على أساس منتظم لزيادة مخزون المعرفة واستخدام هذه المعرفة لابتكار تطبيقات جديدة[3].

ثانيا-التعليم: هو بوابة مجتمع المعلومات، وهو أحد الركائز الهامة والمشرقة[4]، وهو من الاحتياجات الأساسية للإنتاجية والتنافسية الاقتصادية، حيث يتعين على الحكومات أن توفر اليد العاملة الماهرة والإبداعية أو رأس المال البشري القادر على إدماج التكنولوجيات الحديثة في العمل، وتنامي الحاجة إلى دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فضلا عن المهارات الإبداعية في المناهج التعليمية وبرامج التعلم مدى الحياة[5]، وتكمن الأهمية الاقتصادية للتعليم حيث يساعد على تراكم رأس المال المادي، ويعني ذلك أن تراكم رأس المال في النمو الاقتصادي يكون ذا فائدة كبيرة، إلى ذلك الحد الذي يتوفر فيه رأس المال البشري بدرجة كافية ليكمل التحسينات في رأس المال المادي.[6]

1- خالد زواتين، استغلال براءات الاختراع وانعكاساتها على التطور التكنولوجي وتعزيز التنمية الاقتصادية، مجلة القانون، المجلد 07 العدد 02، الجزائر، 2018، ص 248.

2- المادة 08 الفقرة الثالثة من الأمر رقم 03-07، مرجع سابق.

3- فؤاد مزاري، بوسهمني أحمد، أثر الإنفاق على البحث والتطوير ودوره في أداء منظمات الأعمال، دراسة حالة لعينة بعض المنظمات، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الرابع، العدد 03، الجزائر، 2019، ص661.

4- جمال داود سلمان، جمال داود سلمان، اقتصاد المعرفة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، بدون طبعة، 2009، ص157.

5- إلهام خضير شبر، مها عبدالستار السامرائي، مرجع سابق، ص45.

6- زوبير دغمان، التعليم ودوره الفعال في تحقيق احتياجات التنمية الوطنية، الحوار الثقافي، المجلد 5، العدد 02، الجزائر، 2016، ص283.

ثالثا-البنية التحتية المبنية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: تعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العمود الفقري لاقتصاد المعرفة، بفضل تكلفة استخدامها، وقدرتها على اختصار المسافات، حيث سمحت هاته الخاصية بأن تكون أداة فعالة لترقية النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.[1]

هنا أثبتت العديد من الدراسات على العلاقة الوطيدة بين إنتاج واستخدام هذه التكنولوجيا، ومعدلات النمو الاقتصادي، ففي أشغال مؤتمر البنى التحتية في الجزائر بتاريخ 2012/09/16، حيث شارك فيه 100 خبير دولي ناقشوا واقع مشاريع البنى التحتية في الجزائر وفرص الاستثمار فيها، وأكدوا أهمية عمل الجزائر علي تطوير البنية الحاضنة بهدف الاستعداد لاستقبال الاستثمارات الخارجية، وأن تتيح جميع الإمكانيات لتعزيز فرص التعاون في هذا المجل، وبادرت الجزائر إلى نقل تجربة الدول الأخرى وتطبيقها على أرض الواقع، وركزت على تعزيز الوضع الاقتصادي والصناعي في الجزائر، وسطرت برنامج يعمل على بناء نحو 42 منطقة صناعية جديدة.[2]

رابعا-الحاكمية الرشيدة: يعد مصطلح الحاكمية مفهوماً شائع الانتشار في الأدبيات الاقتصادية، ويجد تطبيقه على مستويات الدولة، والمؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة والجمعيات، وكذلك على مستويات تجمعات الأفراد، إذ إن الحاكمية تسمح بتفويض عقلاني للسلطات وأسلوب الممارسة التطبيقية وفق تلك الإجراءات، التي يمكن أن تظهر على مستوى جميع مؤسسات الدولة أو جمعيات المساهمين في الشركات والوحدات الاقتصادية، من خلال مبادئ الثلاثة، الشفافية، والمشاركة، والمساءلة.[3]

كما أنها تقوم على أسس اقتصادية قوية تستطيع توفير كل الأطر القانونية والسياسية التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية والنمو، وتشمل هذه السياسات التي تهدف إلى جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر إتاحة ويسر، وتخفيض التعريفات الجمركية على منتجات تكنولوجيا وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات

1- سمير مسعى، اقتصاد المعرفة في الجزائر الواقع ومتطلبات التحول،دراسة تحليلية مقارنة مع واقع اقتصاد المعرفة في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2015/2014، ص123.

2- عيسى بولخوخ، خضر خالف، واقع اقتصاد المعرفة في الجزائر ، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 11، الجزائر، ديسمبر 2016، ص38.

3- يعقوب ناصر الدين، الحاكمية: مفهومها ومبادئها، الغد الأردني، الأردن، 04 سبتمبر 2012، ب، ص.

الصغيرة والمتوسطة.[1]

الفرع الثالث: واقع اقتصاد المعرفة في الجزائر

أثبت النموذج الاقتصادي المنتهج في الجزائر خلال العقود الماضية هشاشته وعدم نجاعته، وبالتالي فإن الجزائر مجبرة على إعادة النظر في كل منظومتها الاقتصادية من أجل إعادة التوازن و إحداث إقلاع اقتصادي فعال ومستدام.

أولا-هشاشة الوضع الاقتصادي الراهن في الجزائر: مرت الجزائر بأزمة اقتصادية حرجة تمتد جذورها إلى ما قبل 2014، نظرا لانهيار أسعار النفط المورد الأول للاقتصاد الوطني، وزادت تأزما في 2019 بسبب ما عرفته الساحة السياسية من إحداث، أثرت كثيرا على النشاط الاقتصادي للمؤسسات، وفي هذا السياق تدهورت كل مؤشرات الاقتصاد الكلي، الأمر الذي أدى إلى العجز في الميزانية فاق الـ10% من الناتج الداخلي الخام، وعجز في الميزان التجاري الخارجي بأكثر من 6 مليار دولار أمريكي في 2019، فتراجعت نسبة النمو إلى أقل من2 %، ومن المرتقب أن يكون سلبي مع نهاية 2020، وبالموازاة نسجل ارتفاع غير مسبوقة في نسبة النمو الديموغرافي، زيادة على نسبة البطالة بعد توقف الكثير من النشاطات، لاسيما تلك المعروفة بتشغيلها لعدد كبير من العمال، مثل البناء والأشغال العمومية والري وكذا الخدمات.[2]

ورغم أن الجزائر تعيش مرحلة الاكتشاف والتعرف على نمط تجاري رقمي جديد، إلا أن هذا الأخير يملك فرصا كبيرة للنجاح بامتلاكه لإمكانيات كبيرة قابلة للتطوير، بوجود أكثر من 22 مليون جزائري متصل بالانترنت[3]، كما أكد تقرير "انترنت تراند 2019"، أنه من المنتظر أن تشكل العمليات التجارية

1- خديجة لحمر، المنظور الجديد للتنمية الاقتصادية في ظل اقتصاد المعرفة، دراسة حالة الدول العربية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر3 ، الجزائر، 2016/2015، ص73.

2- حنان حيمر، على الجزائر أن تأخذ نصيبها في اقتصاد المعرفة، حوار مع المستشار في التنمية الاقتصادية عبد الرحمان هادف لـ "المساء:"جريدة المساء اليومية، الجزائر، 23 جوان 2020، د، ص.

3- Massin Amrouni ;E-Commerce: Contraintes Et Perspectives; sur site: Https:/ /Www. Algérie 360.Com/ Date De Consultation; 30/01/2021.

الرقمية مع مطلع عام 2022 نسبة 17 %، من مجمل البيع بالتجزئة في العالم، بينما ستكون 41 %من العمليات التجارية خاضعة للرقمنة، وهو ما يؤكد أن مستقبل التجارة سيكون حتما رقميا.[1]

ويراهن خبراء الاقتصاد على التجارة الإلكترونية، كي تصبح من دعائم الاقتصاد في القريب العاجل بخلقها لمناصب عمل جديدة، رغم أن الجزائر جاءت في المرتبة 107 في مؤشر التجارة الإلكترونية لعام 2018 لمنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية [2]، وبخصوص المرتبة التي تحتلها الجزائر بالنسبة لمؤشر التجارة الإلكترونية، ما هو إلا ترجمة للوضع الاقتصادي الوطني، والذي يسجل تأخر كبير في الكثير من القطاعات وخاصة تلك التي لها علاقة مباشرة بتكنولوجيات المعلوماتية والاتصال. [3]

ثانيا- الجهود الداعمة لاقتصاد المعرفة في الجزائر: حاولت الجزائر أن تساير اقتصاد المعرفة من خلال من خلال الانجازات التي حققتها على مدار عقدين من الزمن تتمثل في :

أ-إنشاء المؤسسات المكلفة بمجالات اقتصاد المعرفة:

1-إنشاء الوكالة الفضائية وإطلاق الأقمار الصناعية: استحدثت الوكالة الفضائية الجزائرية عام 2002[4]، وأطلقت 3 أقمار اصطناعية في إطار البرنامج الفضائي الوطني 2006 - 2020 منها "ألكومسات1، المخصص للاتصالات الفضائية والذي تم إطلاقه في ديسمبر 2017، وكانت الجزائر قد طلقت في شهر سبتمبر 2016 من منصة سريهار يكوطا للمركز الفضائي "ساتيش دهاون"بمقاطعة شيناي بالهند، ثلاثة أقمار اصطناعية بنجاح، وأكدت الوكالة الفضائية الجزائرية حينها أن إطلاق الأقمار الاصطناعية الجزائرية الثلاثة، ووضعها في المدار يهدف إلى تقوية قدرات الجزائر فيما يتعلق برصد الأرض لخدمة

1- Mary Meeker; Internet Trends 2019(BOND); 11June 2019; Available At; Https://Www. Bondcap. Com/Pdf/ Internet Trends_2019.Pdf P 17 Au 47; Accessed On; 30/01/2021.

2- علي الدين هلال، العرب على خريطة التجارة الإلكترونية في العالم، جريدة العين، الإمارات، 2019/12/11.

3- حنان حيمر، على الجزائر أن تأخذ نصيبها في اقتصاد المعرفة، حوار مع المستشار في التنمية الاقتصادية عبد الرحمان هادف لـ "المساء:"جريدة المساء اليومية، الجزائر، 23 جوان 2020، د، ص.

4- المرسوم الرئاسي رقم 02-48، المؤرخ في 19 يناير 2002، يتضمن إنشاء الوكالة الفضائية الجزائرية وتنظيمها وسير عملها، ج . ر، ج،ج، العدد05.

التنمية المستدامة وتعزيز السيادة الوطنية.[1]

2-دور المؤسسات الجامعية: نظرا لأهمية الجامعات كموطن للمعرفة ومجال خصبا لنموها، وهي مصانع الفكر العلمي، كثفت الجزائر من جهودها لتقيل الفجوة بينها وبين نظرائها من الدول التي استفادت من عائدات اقتصاد المعرفة، فأنشأت إلى جانب مؤسسات التحصيل البيداغوجي وكالات ومراكز البحث العلمي، كما يضاف إليها وحدات البحث والمختبرات العلمية والمجلات المصنفة، والتي تعني بتقديم وتطوير مفاهيم اقتصاد المعرفة.[2]

إلا أنها تبقى هناك مجموعة من التحديات التي تعيق الجامعة على أداء دورها المنوط بها، أهمها، أن البحث العلمي في الجزائر وقع بين الضروريات المادية للبحث وضبط النفقات بسبب الأزمة الاقتصادية، التي أدت إلى تدنى الدعم المادي الذي يؤثر سلبا على البيئة المناسبة لتطبيق اقتصاد المعرفة في ظل ارتفاع أسعار المستلزمات البحثية التكنولوجية، ويرجع سبب ذلك إلى غياب إستراتيجية فعالة في التعامل مع الخواص، واعتمادها على الدعم الحكومي في ظل معضلة الأزمة الاقتصادية العالمية التي تدعو إلى ضبط النفقات، وتقليل حجم الدعم المادي الموجه للتعليم العالي والبحث العلمي.[3]

ب- ترقية اقتصاد المعرفة عن طريق الشراكة الأجنبية: لا يمكن للجزائر مواكبة متطلبات اقتصاد المعرفة إلى ببناء شركات مع مؤسسات أجنبية ثنائية أو جماعية تشارك فيها على حد سواء المؤسسات العمومية والخاصة في الجزائر:

1- جهود شركة سونلغاز: قامت شركة سونلغاز وبمساهمة مؤسسة (اسكوم) السويسرية بتجربة الدخول إلى شبكة الانترنيت عن طريق الشبكة الكهربائية باستعمال جهاز اتصال مناسب(BCL)، وقد تمت التجربة بنجاح لأول مرة في ثانوية القديس أوغسطيس بولاية عنابة، وأخرى بولاية وهران، ليتحول الكابل

1- وأشارت الوكالة بأن "ألسات – 1 ب"، هو ثاني قمر اصطناعي بدقة تصويرية متوسطة أطلقته الجزائر لرصد الأرض ومراقبتها بعد "ألسات-1 ب ت-1" الذي تم إطلاقه سنة 2002، مشيرة إلى أن صور "ألسات – 1 ب" التي تلتقط من ارتفاع 670 كلم في الوضعية متعددة الأطياف "المرئية، الأشعة تحت الحمراء والبانكروماتية، أنظر، وكالة الأنباء الجزائرية، مجال النشاطات الفضائية حكر على الدولة دون سواها، 27 ديسمبر 2018، على الموقع: https://www.aps.dz/ar/sante-science-technologie/64633-2018، تاريخ التصفح: 2021/02/01

2- في سنة 2020 هناك 106 مؤسسة تعليم عالي، أنظر، موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، على الموقع: https://www.mesrs.dz/، تاريخ التصفح: 2021/02/01

3- حمزة عبد الكريم الربابعة، وائل سليم الهياجلة، تقييم دور الاقتصاد الرقمي في تمكين العملية التعليمية وتحدياته المعاصرة في الجامعات الأردنية، IUG Journal of Educational and Psychology Sciences (Islamic University of Gaza) IUGJEPS ;2017 ;124

الكهربائي من مجرد ناقل لها إلى ناقل لتدفق الانترنيت يصل إلى 5.4 ميغا بايت، ويرجع اعتماد هذه الطريقة إلى أن 97 % يتوفر لديهم الاشتراك بالكهرباء بينما لا يتجاوز 10 % مشتركي الهاتف بالجزائر.[1]

2-اتفاقيات أوراكل مع سونطراك والبريد في الجزائر: في هذا المجال تم توقيع اتفاقيتين من طرف مجموعة أوراكل(ORACL)الأمريكية، وهي أحد الرواد العاملين في برمجيات المؤسسة.

الفرع الرابع: التأسيس لاقتصاد المعرفة في الجزائر أفاق 2035

تبني نسق اقتصادي متطور يرتكز على المعرفة والابتكار يتطلب جودة التعليم وفعاليته في قلب النظام التربوي، وتشجيع المواد العلمية والتقنية والتكنولوجية وتحديثها وتكييفها مع البيئة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وتطوير أقطاب امتياز بالشراكة مع المؤسسات الاقتصادية، وتعزيز البحث العلمي والتكنولوجي ودعم التعاون بين الجامعات ومراكز البحوث والمؤسسات الاقتصادية.

أولا- النظرة الاقتصادية للجزائر: تسعى الجزائر جاهدة لأخذ نصيبها من القيمة المضافة التي يدرها اقتصاد المعرفة في العالم، فالقرار السياسي بإنشاء دائرة وزارية خاصة باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة، يسمح بوضع النظم البيئية التي تمكن كل الفاعلين في هذا المجال ولاسيما الشباب، من المساهمة في دعم الاقتصاد الوطني الذي يمر حاليا بأزمة حرجة، تتطلب وضع "سياسة استعجاليه" وأخرى متوسطة المدى، تؤسس لجزائر ما بعد 2030، حيث ترتكز النظرة الاقتصادية على محاور محددة، منها الانتقال الرقمي المؤسس لاقتصاد المعرفة، الذي يمثل اليوم 60 % من القيمة المضافة على المستوى العالمي[2].

كما تراهن الجزائر على تحقيق وثبة سريعة، خلال السنوات القليلة القادمة لتدارك الفجوة في مجال الاقتصاد الرقمي والابتعاد عن التبعية لمداخيل ريع البترول غير المستقرة منذ عقود[3]، وتعتزم الجزائر مواصلة برنامجها الفضائي من خلال إنجاز دراسات لإطلاق أقمار اصطناعية أخرى من الجيل الجديد في إطار برنامج فضائي وطني جديد 2020-2040، وستسمح عملية التحكم في الوسائل الفضائية وتطويرها خاصة عن طريق تطوير لوغاريتمات معالجة الصور وتحديد المواقع، ومواصلة البرنامج الفضائي الوطني في أفق 2040، حيث تنوي إطلاق العديد من الأقمار الاصطناعية من الجيل الجديد

1- سميرة لغويل، أحمد بن بعطوش، المؤسسات الجامعية واقتصاد المعرفة في الجزائر، المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، المجلد الرابع، العدد 12، الجزائر، أبريل 2020، ص193.

2- بالإضافة إلى محاور الأمن الغذائي والتحول الطاقوي والفعالية الطاقوية، انظر، حنان حيمر، مرجع سابق

3- محمد لهوازي، مطبات بمسار الانتقال الرقمي في الجزائر / موقع الشروق أولاين، 2020/06/06، https://www.echoroukonline.com/ تاريخ التصفح 2021/01/29

منها "ألكومسات– 2" الذي ستنجزه كفاءات جزائرية، وقد وقعت الجزائر على ثلاث معاهدات دولية تلزم الدول بواجبات لاستكشافه واستخدامه، وعلاوة على ذلك, فقد أصبح الجزائر طرفا فاعلا في مجال الفضاء من خلال استحداث الوكالة الفضائية الجزائرية وإطلاق ثلاثة أقمار اصطناعية للرصد والاتصال.[1]

ثانيا–آليات تكريس اقتصاد المعرفة في ظل الجزائر: استحداث الجزائر آليات جديدة في حكومة الوزير الأول المنبثقة بعد التعديل الدستوري لعام 2020، هدفها ضرورة رفع الرهان للقضاء على البيروقراطية ودعم المشاريع الشبانية وتطوير التجارة الخارجية، والحفاظ على البيئة وخاصة الصحراوية منها[2]، ومن أهمها في مجال تحقيق الإنعاش الاقتصادي المطلوب خلال المدى المتوسط:

أ–الآليات التنفيذية:

1–إنشاء وزارة منتدبة لدى الوزير الأول مكلفة باقتصاد المعرفة: أقر المرسوم التنفيذي رقم 20–306، صلاحيات الوزير المنتدب لدى الوزير الأول مكلفة باقتصاد المعرفة، على مجموع النشاطات المتصلة بترقية وتطوير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة وهياكل الدعم وضمان انسجامها، وبترقية اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والنظم البيئية المرتبطة بها وتطويرها، وكذا دعم المتعاملين الاقتصاديين الوطنيين الناشطين في مجال الاقتصاد الرقمي والمؤسسات الناشئة للتوسع على المستوى الدولي والعمل على ترقية الاستثمار الأجنبي في المجالات التي تهم القطاع.

ويقوم أيضا بالمساهمة في وضع العلامات ذات الصلة بهياكل الدعم، وإعداد إجراءات وآليات دعم الابتكار وترقية نقل التكنولوجيا وتثمين منتوجات البحث العلمي، بالتشاور مع القطاعات المعنية، مع ضمان يقظة دائمة في مجال اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة لإدماجه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد.[3]

2– إنشاء اللجنة الوطنية لمنح علامات مؤسسة ناشئة.[4]

1– وكالة الأنباء الجزائرية، مجال النشاطات الفضائية حكر على الدولة دون سواها، مرجع سابق.

2– سفيان، ع، هذا هو المنتظر من الوزارات المنتدبة في الحكومة الجديدة، الشروق أونلاين، 2020/01/04، https://www.echoroukonline.com/، تاريخ التصفح: 2021/01/29.

3– المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 20–306، المؤرخ في 15 أكتوبر 2020 المحدد لصلاحيات الوزير المنتدب لدى الوزير الأول مكلف اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة، ج.، ر، ج، ج، العدد64

4– المرسوم التنفيذي رقم 20–254، المؤرخ في 15 سبتمبر 2020، متعلق بإنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة". ج.، ر، ج، ج، العد55.

3- وضع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب رسميا تحت وصاية الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة، بموجب مرسوم تنفيذي رقم 20-186.[1]

4- إطلاق أكبر منصة إفريقية جزائرية للمؤسسات الناشئة في الجزائر: سيجعل هذا المشروع برنامج حاضنة المؤسسات الناشئة الإفريقية "Africa by IncubMe" من الجزائر "قطبًا حقيقا للابتكار في إفريقيا، ومركزًا للمشاريع المبتكر، ويهدف هذا البرنامج إلى تمكين حملة المشاريع من مرافقة الشركات الجزائرية والأجنبية التي تنشط في "الابتكار المفتوح" ومساعدتهم على إيجاد حلول ذكية للقارة.

ومن بين البرامج التي تشرف عليها الوزارة المنتدبة المكلفة باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة ووزارة الشؤون الخارجية برنامج "IncubMe" سيسمح لـ 20 شخص من أصحاب المشاريع المبتكرة من القارة الأفريقية بالاستفادة من مرافقة على جميع المستويات من أجل تطوير أفكارهم، وسيتم اختيار المؤسسات الناشئة العشرين للانضمام إلى هذا البرنامج سيمر بمرحلتي انتقاء، الأولى ستشهد اختيار 400 مشروع من بين 1200 طلب متوقع، بينما الثانية، سيتم الاختيار النهائي بالتشاور مع مختلف الشركاء في هذا البرنامج حسب احتياجاتهم.

ومن المتوقع أن تبدأ الحضانة حسب المبادرين بالمشروع في شهر أفريل 2021، وستدوم ستة (06) أشهر، حيث ستقام في الجزائر بتكفل كامل بالحاضنة من التدريب والتوجيه وحتى الزيارات، وقد تم تقديم 400 طلب لمنح العلامات من قبل المتقدمين لعلامة "المشاريع المبتكرة" وليس لديهم سجل تجاريي ويرغبون في الاستفادة من المزايا المخصصة لهذا النوع من المشاريع قبل بدء نشاطهم، لأن الهدف ليس في الكمية بل في نوعية المشاريع المتحصلة على العلامة، وتعد هذه المشاريع مجدية اقتصاديا ومبتكرة، يكون لها تأثير حقيقي على الاقتصاد الوطني والتي يمكن حتى تصديرها دوليًا.

وأوجدت الدولة آليات تحفيزية كالحدث المخصص للمؤسسات الناشئة "ألجيريا ديسرابت" حيث ستنظم ندوات إقليمية في (وهران، غرداية، وقسنطينة) تختتم بالندوة الوطنية بالجزائر العاصمة، وسيتم استلام

1- المادة الأولى من المرسوم التنفيذي رقم 20-186، المؤرخ في 20 يوليو 2020، يسند إلى الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات الناشئة سلطة الوصاية على الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ج.، ر، ج، ج، العدد41، الذي ألغى أحكام المرسوم التنفيذي رقم 20-110 المؤرخ في 5 مايو 2020، الذي يسند إلى وزير المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة سلطة الوصاية على الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ج.، ر، ج، ج، العدد27.

محرك الأعمال "AlgeriaVenture" مستفيدا من عدة مواقع واحد في الجزائر العاصمة وواحد في الشرق وواحد في الغرب ورابع في الجنوب.[1]

ب–الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة: إن هذه الآلية التمويلية الجديدة: ستمكن الشباب أصحاب المشاريع من تفادي البنوك وما ينجر عنها من ثقل بيروقراطي، من خلال هذه الوسيلة التي تتمتع بالمرونة وتحمل المخاطر التي تتطلبها المؤسسات الناشئة، ويتم تمويل هذا الصندوق من طرف الدولة غير أنه يبقى مفتوحا على القطاع الخاص وكذا الشركات الأجنبية الراغبة في المساهمة فيه ماليا"[2]، ويتم مرافقة ذلك بـ"إصلاح جبائي جذري" يشمل تحفيزات جبائية لهذه المؤسسات الناشئة، قانون المالية 2020، لاسيما تلك التي تنشط في مجالات الابتكار والتكنولوجيات الجديدة، حيث تم إعفاءها من الضريبة على الأرباح والرسم على القيمة المضافة.[3]

المبحث الثاني

آليات تحقيق التنمية المستدامة في ظل المقاربة الحديثة في الجزائر.

تقوم المقاربة التنموية في ظل الجزائر الجديدة في أحد مضامينها، على ضمان إطار معيشي نوعي، يحترم متطلبات التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة، وضمان إنجاز كل المنشآت الاجتماعية أو الاقتصادية في شكل مشاريع متكاملة، إضافة إلى القضاء بشكل نهائي على الفوارق التنموية من خلال التركيز على المناطق الفقيرة والمهمشة بشكل أولية، ولتحقيق هذه المقاربة اعتمدت الجزائر على تشجيع إنتاج الطاقة، وتجسيد الانتقال الطاقوي الذي يعتمد على النجاعة الطاقوية والطاقات المتجددة، كما سعت الجزائر إلى وضع استراتيجة وطنية لثمين النفايات بالتعاون مع الدول الرائدة في هذا المجال، ولن تستطيع الجزائر تحقيق المقاربة التنموية إلا من خلال الاهتمام بقطاع الفلاحة وتأمين غذائها.

المطلب الأول: متطلبات التحول الطاقوي في الجزائر.

المطلب الثاني: تثمين النفايات وأثره على التنمية المستدامة في الجزائر.

---

[1]– الإذاعة الوطنية، حصة اقتصاد مع الوزير المنتدب لدى الوزير الأول مكلف اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة ياسين المهدي وليد ، يوم 2021/01/29، الساعة 11.16، على الموقع : https://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20210129/206309.htm ،تاريخ التصفح:2021/02/01

[2]– كلمة رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، خلال افتتاح أشغال المؤتمر الوطني للمؤسسات الناشئة ألجيريا ديسرابت 2020، يوم 03 أكتوبر 2020، بالجزائر العاصمة، وكالة الأنباء الجزائرية،على الموقع: https://www.aps.dz/ar/economie/93032-2020-10-03-12-13-24، تاريخ التصفح 2021/02/01.

[3]– قانون رقم 19–14 المؤرخ في 11 ديسمبر سنة 2019، يتضمن قانون المالية لسنة 2020، ج.ر،ج،ج، العدد81.

المطلب الثالث: الأمن الغذائي ودره في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

المطلب الأول

متطلبات التحول الطاقوي في الجزائر

الطاقة المتجددة هي ركيزة أساسية للتنمية في كل دول العالم، لذلك تعمل هذه الدول على توفير حاجاتها الضرورية من الطاقة المتجددة لضمان تقدمها وتطورها، وعادة ما يطلق على أنها طاقة مرافقة للبيئة ومساعدة لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة، فبدأ البحث عن مصادر بديلة للطاقة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية الأمر الذي عجل بضرورة التحول الطاقوي في الجزائر، وأصبح لطاقات المتجددة دورا حيويا في دفع عجلة النمو والتنمية مما يدفعنا إلى البحث عن أثر التحول الطاقوي على الاستدامة البيئية في الجزائر، مع أخذ الغاز الصخري نموذجا.

الفرع الأول: مفهوم الطاقات المتجددة.

الفرع الثاني: الطاقة المتجددة وأبعاد التنمية المستدامة.

الفرع الثالث: ضرورة التحول الطاقوي في الجزائر.

الفرع الرابع: التحول الطاقوي وأثره على الاستدامة البيئية في الجزائر(الغاز الصخري نموذجا).

الفرع الأول: مفهوم الطاقات المتجددة

أدى تغير المناخ وتذبذب أسعار مصادر الطاقة الأحفورية إلى ضغوطات وتحديات كبيرة أجبرت العالم على تغيير النظام الطاقوي التقليدي، متجها بخطى ثابتة نحو نظام يعتمد بشكل متنام على المصادر الطاقية المتجددة، المتكيفة مع التطورات البيئية والاقتصادية الحديثة.

أولا- أهمية الطاقات المتجددة ومصادرها:

أ-تعريف الطاقات المتجددة: سميت بالطاقة البديلة لاستخدامها كبديل للطاقة الأساسية مثل الطاقة الشمسية وطاقة الهواء والطاقة المائية حماية للبيئة [1]، وكثيرا ما تستعمل مصطلحات الطاقة الخضراء Green Energy، والطاقة المتجددة Renewable Energy بشكل متبادل مع مصطلح الطاقة النظيفة Clean Energy، ويشير المصطلح تحديدا إلى الطاقة المنتجة من مصادر لا تخلق آثارا سلبية للبيئة، حيث تعرف في بعض الحالات أنها « عمليات إنتاج الطاقة التي تحدث تلوث أقل»، وتعرفها وكالة الطاقة الدولية: « تتشكل الطاقة المتجددة من مصادر الطاقة الناتجة عن مسارات الطبيعة التلقائية كأشعة الشمس والرياح

1- محمد ماضي، كمال ديب، اقتصاديات الطاقات المتجددة الناضبة والمتجددة، النشر الجامعي الجديد، تلمسان، الجزائر، د، ط، 2016، ص83.

والتي تتجدد في الطبيعة بوتيرة أعلى من وتيرة استهلاكها»[1]، كما تُعَرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OCED) [2]: «هي الطاقة المكتسبة من عمليات طبيعية تتجدد باستمرار، وبالتالي فهي عبارة عن مصادر طبيعية دائمة وغير ناضبة ومتوفرة في الطبيعة سواء أكانت محدودة أو غير محدودة ولكنها متجددة باستمرار».[3]

مما سبق نلحظ أن هذه التعاريف ركزت في تعرفها للطاقة المتجددة على مصادر هذه الأخيرة، وعلى هذا النهج سار المشرع الجزائري، حيث عرفت (المادة 3) من القانون رقم 04-09 الطاقات المتجددة بأنها:«أشكال الطاقات الكهربائية أو الحركية أو الحرارية أو الغازية المحصل عليها انطلاقا من تحويل الإشعاعات الشمسية وقوة الرياح والحرارة الجوفية والنفايات العضوية والطاقة المائية وتقنيات استعمال الكتلة الحيوية، مجموع الطرق التي تسمح باقتصاد معتبر في الطاقة، باللجوء إلى تقنيات هندسة المناخ الحيوي في عملية البناء».[4]

ب-أهمية الطاقات المتجددة: إن من أهم التأثيرات البيئية المرتبطة باستخدامات الطاقة التقليدية، ما يعرف بظاهرة الاحتباس الحراري، التي ارتبطت بظاهرة ارتفاع درجة حرارة الأرض نتيجة لزيادة تركيز بعض الغازات في الغلاف الجوي، وأهمها غاز ثاني أكسيد الكربون، وعلى العكس من ذلك، فاستخدام الطاقة المتجددة أثر معروف في حماية البيئة نتيجة لما تحققه من خفض انبعاث تلك الغازات ومنه

1- موقع وكالة الطاقة الدولية، International Energy Agency / www.IEA.org; consulté le 30/12/2020

2- عيشاوي كنزة، الطاقة المتجددة وضرورة التحول الطاقوي في الجزائر، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، العدد الخامس، الجزائر، ديسمبر 2016، ص9.

3- أما برنامج الأمم المتحدة لحماية البيئة(UNEP) فيعرف الطاقة المتجددة على أنها: عبارة عن طاقة لا يكون مصدرها مخزون ثابت ومحدود في الطبيعة، تتجدد بصفة دورية أسرع من وتيرة استهلاكها، وتظهر في الأشكال الخمسة التالية: الكتلة الحيوية، أشعة الشمس، الرياح، الطاقة الكهرومائية، وطاقة باطن الأرض، أنظر، موقع برنامج الأمم المتحدة لحماية البيئةWww.Unep.Org ،Http// تاريخ التصفح: 2020/12/30، أنظر كذلك، فاطمة طالب، وسفي رشيد، إستراتيجية الطاقة البيئية المتجددة في الجزائر، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، العدد 02، الجزائر، جوان 2017، ص16.

4- القانون رقم 04-09 المؤرخ في 14 أوت 2004، المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة، ج.ر،ج،ج، العدد52.

التلوث البيئي.[1]

وفي تقرير أصدرته شبكة سياسة لطاقة المتجددة للقرن الواحد والعشرين (آر إي أن 21) بأنه يجب أن تلعب الطاقة المتجددة دورا رئيسيا في إمدادات الطاقة العالمية، وذلك من أجل مواجهة التهديدات البيئية والاقتصادية للتغير المناخي التي تتزايد خطرا.[2]

في هذا الإطار توقع خبراء الألمان تفاقم أزمة الطاقة خلال السنوات القليلة المقبلة (الطاقة التقليدية) وخاصة الخشب والمخلفات الحيوانية والنباتية، وهذه المصادر تشكل نسبة 95% من مجموع استهلاك الطاقة تبعاً لمستوى التنمية في الدول النامية، واستناداً إلى التقديرات التي نشرتها منظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو) أن هناك نحو ملياري شخص في الدول النامية يسدون احتياجاتهم من الطاقة في الوقت الحاضر عن طريق اجتثاث الأشجار القريبة أكثر مما تنمو عادة.[3]

ثانيا–مصادر الطاقات المتجددة: تتميز مصادر الطاقة المتجددة بأنها مصادر قابلة للتجدد وبأن استعمالها لم ينتشر بعد على نطاق تجاري واسع، وتختلف هذه المصادر فيما بينها من حيث درجة التقدم الفني ومن حيث جدواها الاقتصادية وأهميتها البيئية:

أ– الطاقة المستمدة من أشعة الشمس: الشمس هي المصدر الرئيسي لكثير من مصادر الطاقة الموجودة في الطبيعة حتى أن البعض يطلق عليها شعار "الشمس أم الطاقات"، وتُسَخِّنُ سطح الأرض، والأرض بدورها تُسَخِّنُ الطبقة الجوية التي توجد فوقها فتنشأ الرياح، كما تَتَبخَّرُ مياه البحار والأنهار بفعل حرارة الشمس فتتكون السحب فنحصل على الأمطار والثلوج.[4]

1– حيث من المتوقع أن تبلغ الإنبعاثات الناتجة عن الوقود التقليدي حوالي 190 مليون طن من غاز ثاني أكسيد الكربون بالإضافة إلى الغازات الأخرى، أنظر، زواوية حالم، دور اقتصاديات الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول المغاربية دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب وتونس–، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس – سطيف، 2013/2012، ص60.

2– محمد طالبي ومحمد ساحل، أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة عرض تجربة ألمانيا، مجلة الباحث – عدد 06، الجزائر، 2008، ص205 .

3– فتحية بن حاج جيلالي مغراوة، الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة لدول عربية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص : اقتصاد البيئة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، جوان 2016، ص80

4– محمد مصطفى الخياط، الطاقة البديلة...تحديات وآمال، السياسة الدولية، المجلد41، العدد 164، الجزائر، أبريل 2006، ص6.

ونظرا للموقع الجغرافي للجزائر الذي يؤهلها للتمتع بطاقة شمسية هائلة، فإن الحقل الشمسي الاستثنائي يغطي مساحة 2.381.745 كيلومتر مربع وأزيد من 3000 ساعة شمسية سنويا، وتتوزع أمانات الطاقة الشمسية في الجزائر، ففي المنطقة الساحلية 4%، أما في الهضاب العليا فتشكل 9%، وفي الصحراء الكبرى 87%.[1]

ب- الطاقة المستمدة من الرياح: الرياح هي التعبير المستخدم للهواء المتحرك، ويمكن تعريفها على أنها كتل من الهواء التي تتحرك في الغلاف الجوي نتيجة لتغيرات في الضغط الجوي والاختلاف في درجات الحرارة على الأرض»، وهي أحد مظاهر الطاقة الشمسية، حيث نجد أن 02 % من أشعة الشمس التي تسقط على الأرض تتحول إلى طاقة حركة الرياح.[2]

في الجزائر يتغير المورد الريحي من مكان لآخر نتيجة الطبوغرافية وتنوع المناخ، حيث تنقسم الجزائر إلى منطقتين جغرافيتين: الشمال الذي يحده البحر المتوسط و يتميز بساحل يمتد على 1644[3]، ويتميز بسرعة رياح معتدلة، ومنطقة الجنوب التي تتميز بسرعة رياح أكبر من الشمال خاصة في الجنوب الغربي بسرعة 4م/ثا وتتجاوز 6م/ثا في منطقة «أدرار»، وعليه يمكن القول أن سرعة الرياح في الجزائر تتراوح ما بني 2 إلى 6م/ثا.[4]

وقد تم في الجزائر إنشاء حقل لإنتاج الكهرباء عبر الطاقة الريحية بقوة 10 ميغاواط، بقصر كبرتن على بعد 70 كلم شمال عاصمة ولاية أدرار، وذلك من خلال الشركة فرنسية" سيجلاك" والتي تكفلت بإنجاز المشروع وتركيب تجهيزات الحقل.[5]

---

[1] -Chems Eddine Chitour; Ibid ;P202.

2- وهيب عيسى الناصر، حنان مبارك البوفلاسة، مصادر الطاقة النظيفة أداة ضرورية لحماية المحيط الحيوي العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، إدارة برامج العلوم والبحث العلمي، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، 2004، ص23.

3- تقرير رسمي صدر عن محافظة السواحل الجزائرية، أن مسافة الشريط الساحلي الجزائري تبلغ 1644 كلم، وليس 1200 كلم، كما كانت الإحصائيات تتداوله سابقا، وأفاد التقرير أن الحسابات السابقة لم تحتسب الالتواءات والاحتدابات، واكتفت بعملية الحساب الأفقي فقط، أنظر، عبد النور جحنين، الشريط الساحلي الجزائري يبلغ 1644 كلم وليس 1200 كلم، نشر في جريدة الفجر يوم 2011/05/15، على الرابط: https://www.djazairess.com/alfadjr/182971، تاريخ التصفح 2021/04/28.

4- مواكني سهيلة، الآثار الاقتصادية لمصادر الطاقة المتجددة في الجزائر وآفاقها المستقبلية، نشرية مركز تنمية الطاقات المتجددة، العدد رقم 02، مطبعة النخلة، الجزائر، 2016، ص31.

5- مواكني سهيلة، مرجع سابق، ص31.

ج- الطاقة المستمدة من الوقود الحيوي: هو الوقود الذي يتم استخراجه من مصادر الطاقة المتجددة كالنباتات والنفايات العضوية، فهو وقود نظيف يعتمد إنتاجه في الأساس على تحويل الكتلة الحيوية، سواء كانت ممثلة في صورة حبوب ومحاصيل زراعية مثل الذرة وقصب السكر، أو في صورة زيوت مثل زيت فول الصويا وزيت النخيل وشحوم حيوانية إلى إيثانول أو ديزل.[1]

وتقسم إمكانيات الجزائر في الكتلة الحيوية إلى موارد غابية، وتقدر الطاقة الإجمالية لهذا المورد بـ 37 ميغا طن معدل نفط/السنة، بقدرة استرجاع تقدر بـ 7.3 ميغاطن معادل نفط/السنة أي بمعدل10%، وإمكانات الطاقة من النفايات الحضرية والزراعية بـ 5 مليون طن من النفايات الحضرية والزراعية (لم تتم عملية إعادة تدويرها)، وتمثل هذه الإمكانات حقلا قادر على استيعاب 1.33 مليون طن معادل نفط في السنة.[2]

د-الطاقة المستمدة من الطاقة المائية: إن الطاقة الكهرومائية مصدر رئيسي لإنتاج الطاقة على المستوى العالمي، حيث وصل إنتاجها إلى حوالي 3000 تيرواط ساعة (TWH)عام 2002، وبالتالي فهي تشكل حوالي 18% من إنتاج الكهرباء في العالم، وكان نموها خلال السنوات الأخيرة أعلى قليلا من معدل نمو الطلب على الطاقة عالميا.[3]

أما في الجزائر فلا تتجاوز نسبة إنتاج الكهرباء بالاعتماد عليها من 1% إلى 3%، وهي نسبة ضئيلة مقارنة بالإمكانيات المائية المتاحة التي تتوفر عليها الجزائر، حيث يقدر التساقط في الجزائر بحوالي 65 مليام^3، يستغل منها حوالي 5 % فقط وذلك بسبب عدم الكفاءة في إنتاج الطاقة من هذا المصدر المتجدد، وانخفاض عدد محطات الإنتاج.[4]

1- فتحية بن حاج جيلالي مغراوة، مرجع سابق، ص98.

2- دالي سعيدة، الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي بالجزائر واقع وآفاق، نشرية مركز تنمية الطاقات المتجددة، العدد رقم 02، مطبعة النخلة، الجزائر، 2016، ص9.

3- فروحات حدة، الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر، مجلة الباحث عدد11، الجزائر، 2012، ص150.

4- تم وضع عدة مراكز لإنتاج الطاقة الكهرومائية منها درقينة، إيغيل أمدا، منصورية، إراقن، سوق الجمعة، تيزي مدان،إغزنشبل، غريب، قوريات، بوحنيفية، واد فوضة، بني بهدل، تسالة، أنظر، مسعود دراوسي، حنان حاقة، واقع وآفاق الطاقات المتجددة في الجزائر(مشاريع واستراتيجيه الطاقات المتجددة)، ورقة بحثية تدخل ضمن المحور الثالث الموسوم ب: واقع وآفاق استغلال الطاقات المتجددة في الجزائر، ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي الخامس حول :استراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة- دراسة تجارب بعض الدول يومي24-23 -أفريل، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2018، ص6.

هـ- الطاقة المستمدة من الحرارة الجوفية: هي طاقة الحرارة الأرضية، حيث يُستفاد من ارتفاع درجة الحرارة في جوف الأرض باستخراج هذه الطاقة وتحويلها إلى أشكال أخرى، وفي بعض مناطق الصدوع والتشققات الأرضية تتسرب المياه الجوفية عبر الصدوع والشقوق إلى أعماق كبيرة، بحيث تلامس مناطق شديدة السخونة فتسخن وتصعد إلى أعلى فوارة ساخنة، وبعض هذه الينابيع يثور ويهمد عدة مرات في الساعة وبعضها يتدفق باستمرار وبشكل انسيابي حاملاً معه المعادن المذابة من طبقات الصخور العميقة.[1]

وتعد الينابيع بالجزائر ذات حرارة تفوق 45° كما توجد منابع ذات حرارة مرتفعة جدا تصل إلى 118° بعين أولمان و199° ببسكرة.[2]

الفرع الثاني: الطاقة المتجددة وأبعاد التنمية المستدامة

أن منظور التنمية المستدامة يكمن في إحداث التنمية التي تلبي احتياجات الأجيال الحالية مع المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية للأجيال القادمة، وتعد الطاقات المتجددة هي مفتاح تحقيق الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة.

أولا- الأبعاد البيئية للطاقات المتجددة: تتميز الطاقة المتجددة بأنها طاقة نظيفة، وعادة ما يتم التعبير عنها بالطاقة الصديقة للبيئة، أو الطاقة الخضراء، ولتحقيق التنمية المستدامة في طابعها الإيكولوجي يتم اللجوء إلى الطاقة المتجددة لأنها وعلى عكس الطاقة الأحفورية، تساهم في خفض نسبة غازات الاحتباس الحراري والمتسببة في التغيرات المناخية، فلقد أثبتت الدراسات والتقديرات العلمية أن مصادر الطاقة المتجددة ضعيفة الانبعاثات الملوثة للبيئة سواء في مرحلة الاستغلال أو الاستهلاك النهائي.[3]

لقد تعرض جدول أعمال القرن الواحد والعشرين إلى العلاقات بين الطاقة والأبعاد البيئية للتنمية المستدامة، خاصة تلك المتعمقة بحماية الغلاف الجوي من التلوث الناجم عند استخدام الطاقة في مختلف النشاطات الاقتصادية والاجتماعية، وفي قطاعي الصناعة والنقل على وجوه الخصوص، حيث دعت

1- جمال بن عروس، مستقبل برامج الطاقة المتجددة في الجزائر و تبني فلسفة التسويق الأخضر قراءة للواقع الجزائري بين أزمة الغاز الصخري و برامج الطاقة المتجددة، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة العدد الثالث، ديسمبر 2015، ص12، أنظر كذلك، مخلفي أمينة، مرجع سابق، ص224.

2- سعيدة دالي، الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي بالجزائر واقع وآفاق، نشرية مركز تنمية الطاقات المتجددة، العدد رقم 02، مطبعة النخلة، الجزائر، 2016، ص9.

3- عرابة الحاج بن محمود، نفاح زكرياء بن علي، الطاقة المتجددة كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة (حالة الجزائر)، Global Journal of Economic and Business; Vol2, No1, February, 2017;p42

الأجندة إلى تجسيد مجموعة من الأهداف المرتبطة بحماية الغلاف الجوي والحد من التأثيرات السلبية للطاقة، مع مراعاة العدالة في توزيع مصادر الطاقة وظروف الدول التي يعتمد دخلها القومي على مصادر الطاقة الأولية، أو تلك التي يصعب عليها تغيير نظم الطاقة القائمة بها، وذلك بتطوير سياسات وبرامج الطاقة المستدامة من خلال العمل على تطوير مزيج من مصادر الطاقة المتوفرة الأقل تلويثا، للحد من التأثيرات البيئية غير المرغوبة لقطاع الطاقة، مثل انبعاث غازات الاحتباس الحراري ودعم برامج البحوث اللازمة للرفع من كفاءة نظم وأساليب استخدام الطاقة، إضافة إلى تحقيق التكامل بين سياسات قطاع الطاقة والقطاعات الاقتصادية الأخرى وخاصة قطاعي النقل والصناعة.[1]

ثانيا- الأبعاد الاقتصادية للطاقة المتجددة: تساهم الطاقة المتجددة في تحقيق الأبعاد الاقتصادية من خلال ما يلي:

أ-تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدام: يمثل قطاع الطاقة واحدا من القطاعات التي تتنوع بها أنماط الإنتاج والاستهلاك، والتي تتميز في معظمها بمعدلات هدر مرتفعه، وفي ظل الزيادة المطردة في الاستهلاك نتيجة للنمو السكان، فإن الأمر يتطلب تشجيع كفاءة استخدام وقابلية استمرار موارد الطاقة، من خلال وضع سياسات تسعير ملائمة من شأنها إتاحة حوافز زيادة كفاءة الاستهلاك، والمساعدة على تطبيق الإصلاحات القانونية والتنظيمية، التي تؤكد على ضرورة الاستغلال المستدام للموارد الطبيعية وتنمية موارد الطاقة المتجددة، إضافة إلى تسهيل الحصول على التجهيزات المتسمة بالكفاءة في استهلاك الطاقة، والعمل على تطوير آليات التمويل الملائمة.[2]

ب-تنويع مصادر الطاقة: يتوفر العالم على مصادر دائمة من الطاقات المتجددة، يمكن من خلال تطوير استخداماتها المساهمة التدريجية بنسب متزايدة في توفير احتياجات الطاقة للقطاعات المختلقة، وتنويع مصادرها، مما يؤدي إلى تحقيق وفرة في استهلاك المصادر التقليدية للطاقة، تسمح بتوفير فائض في التصدير، كما تساهم في إطالة عمر مخزون المصادر التقليدية في الدول المنتجة للنفط والغاز، حيث يمكن أن تمثل الوفرة المحققة من الاستهلاك، خفضا في تكاليف استيراد المصادر التقليدية بالنسبة للدول

1- فلاق علي، سالمي رشيد، لطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة – مع الإشارة لحالة الجزائر وبعض الدول العربية، ص100، على الرابط: http://www.enssea.net/enssea/majalat/2536.pdf ، تاريخ التصفح 2021/05/22

2- فروحات حدة، مرجع سابق، ص151

غير المنتجة للنفط والغاز، فضلا عن ذلك فإن الإمكانيات المتاحة حاليا للنظم المركزية الكبيرة لتوليد الكهرباء، تمثل فرصة للتوجه نحو تصدير الطاقة الكهربائية المنتجة من مصادر الطاقة المتجددة.[1]

ج- توفير مصادر الطاقة لتحليه مياه البحر: إن توفر مصادر الطاقة المتجددة في مواقع الاحتياج للمياه، خاصة بالتجمعات الصغيرة التي تحتاج إلى استهلاك محدود من الماء العذب، يمكن أن تكون الحل الاقتصادي والتقني لتحليه المياه في المناطق التي يتعذر بها توفر المصادر التقليدية بكلفة اقتصادية.[2]

ثالثا- الطاقة المتجددة والأبعاد الاجتماعية: تساهم الطاقة المتجددة في تحقيق الأبعاد الاجتماعية من خلال ما يلي:

1-أن استهلاك الفرد من مصادر الطاقة المتجددة دورا هاما في تحسين مؤشرات التنمية البشرية، عن طريق تأثيرها في تحسين خدمات التعليم والصحة، وبالتالي مستوى المعيشة، وتعطي الكهرباء صورة واضحة حول ذلك، إذ تمثل مصدرا لا يمكن استبداله بمصدر آخر للطاقة في استخدامات كثيرة كالإنارة، التبريد... وغيرها.

2-مصدر الطاقة المتجددة محلي، ويتلاءم مع واقع التنمية في المناطق النائية والريفية، ويساهم كذلك في تلبية احتياجاتها، وهذا ما يوفر شروط التنمية المحلية لمختلف المناطق في الدول النامية.[3]

3-تعتبر الطاقة المتجددة جوهر التنمية المستدامة، إذ أنها تشكل أحد الموارد الأساسية التي تتوقف عليها العديد من الجوانب الحياتية للإنسان، لذلك لا بد من ضمان استدامة واستمرارية القدر الضروري والكافي

1- بريشي بلقاسم، الحماية الدولية لمواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم تخصص قانون العلاقات الدولية، كلية الحقوق والعموم السياسية، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2018/2017، ص 171 .

2- مريـــم بوعشير، دور وأهمية الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: تحليل واستشراف اقتصادي، جامعـــة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2011/2010، ص188.

3- حدة فروحات، انعكاسات ظاهرة الاحتباس الحراري على الأنظمة البيئية للدول مع الإشارة إلى مقترحات حلولها-دراسة حالة الجزائر-، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد 05 السنة 05، الجزائر، 2012، ص 144.

منها لتلبية احتياجاته الحالية، وكذا الاحتياجات المستقبلية على نحو متكافئ وفي ظل بيئة نظيفة.[1]

الفرع الثالث: التحول الطاقوي في الجزائر

نظرا للأهمية التي يفرضها التحول الطاقوي في الجزائر، فقد اعتمدت الجزائر في سبيل الحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال الحالية والمستقبلية، الانخراط في الإستراتيجية الدولية والإقليمية وخاصة العربية لتطوير الطاقات المتجددة، واضعة في ذلك مجموعة من النصوص القانونية، أنتج هذا المسعى أثار على تطوير استخدام الطاقات المتجددة على الاقتصاد الوطني.

أولا–متطلبات التوسع في استخدام الطاقة المتجددة في الجزائر:

أ–أهمية التحول الطاقوي: ويقصد به المرور من نظام الطاقة الحالي (الطاقة الأحفورية) إلى مزيج الطاقة التي تقوم أساسا على الموارد المتجددة، ويقوم على استبدال الطاقة التقليدية تدريجيا عن طريق مصادر الطاقة المتجددة، وهذا من أجل الحفاظ على البيئة والاحتياجات المستقبلية للأجيال، استغلال الطاقات المتجددة، وعلى رأسها الطاقة الشمسية، كان في مقدمة أولويات واهتمامات الحكومات المتعاقبة، التي خصصت لذلك مشاريع كثيرة، أو ما سمي "المشاريع بمستوى (الجيغا واط)".[2]

أصبح استخدام الطاقة المتجددة اليوم أحد المحاور الرئيسة نحو الانتقال إلى منظومة طاقة مستدامة، وقد ازداد الاهتمام بتوليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة في العالم، باعتبارها من عناصر المزيج الوطني للطاقة مع اعتبارها أحد الغايات الثلاث للهدف السابع في معظم الدول، خاصة حول الطاقة من أهداف خطة التنمية المستدامة 2030 التي اعتمدتها الأمم المتحدة في سبتمبر 2015، إلى جانب دورها البارز في الحفاظ على البيئة والحد من الانبعاثات الضارة، أخذا في الحسبان اتفاقية باريس حول تغير المناخ (اعتمدت في اجتماعات الدورة 21 لمؤتمر الأمم المتحدة للأطراف، في 12 ديسمبر 2015)، والمتضمنة إتاحة 100 مليار دولار سنويا حتى عام 2025 للدول النامية لمساعدتها في مجالات تخفيف

1– لقد أشار برنامج البيئة التابع للأمم المتحدة، أن تزايد الاستثمارات في مجال الطاقة المتجددة حول العالم، سيساهم في إمداد العالم بربع ما يحتاجه من الطاقة النظيفة بحلول العام 2030، فقد وضح التقرير إلى أنه في قطاع طاقة الرياح والوقود الحيوي والطاقة الشمسية تم استثمار أكثر من 35 مليار دولار في عام 2006 أي أكثر بنسبة 43 %عن عام 2005، أنظر، عرابة الحاج بن محمود، نفاح زكرياء بن علي، مرجع سابق، ص 43.

2– محمد مسلم، منير ركاب، لهذه الأسباب أخفقت الجزائر في تجسيد مشاريع كبرى للطاقة الشمسي، منتدى "الشروق، الجزائر، 2020/10/20.

الانبعاثات والتأقلم مع آثار التغيرات المناخية.[1]

ب- العمل التشريعي للتحول الطاقوي في الجزائر: وضعت الجزائر العديد من القوانين من أجل ترقية الطاقات المتجددة في الجزائر نذكر من بينها:

1-القانون رقم 98 -11: لمتضمن القانون التوجيه والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطور التكنولوجي1998-2002، ويعتبر أول اهتمام تشريعي فعلي جسد وبصور حقيقية إهتمام الجزائر بالطاقات المتجددة.[2]

2-القانون رقم 99 -09: المتعلق بالتحكم في الطاقة، حي يشمل التحكيم في الإجراءات والنشاطات التطبيقية بغية ترشي استخدام الطاقة المتجددة والحد من تأثير النظام الطاقوي على البيئة.[3]

3-القانون رقم 02 -01: ويتعلق هذا القانون بالكهرباء والغاز، كما يعتبر أول إطار تشريعي تناول تسويق الطاقة الكهربائية الناتجة عن المصادر المتجددة وترقية استخدام الطاقات المتجددة ودمج الالتزامات البيئية التي يحددها التنظيم.[4]

4-القانون رقم 03 -10: من خلال الاستعمال الإيكولوجي والعقلاني للموارد الطبيعية المتاحة، وكذا استعمال التكنولوجيا الأكثر نقاء.[5]

5- المرسوم التنفيذي رقم 04-92: المتضمن تكاليف تنويع إنتاج الكهرباء، كما يهدف إلى تحديد تكاليف تنويع مصادر الكهرباء خاصة المنتجة، ويعتبر القانون الوسيلة القانونية والإطار الذي تتحدد عليه أساسيات وشروط الاستثمار في قطاع الطاقات المتجددة وكذا الصفقات المبرمة لتطويرها.[6]

1- نسيمة سابق، الإطار القانوني والمؤسساتي لقطاع الطاقات المتجددة في الجزائر، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 06، العدد01، الجزائر، 2019، ص537.

2- وهو ما توضحه الفقرة الثامنة (8) من نص المادة الثالثة:«إنتاج الطاقة وتخزينها وتوزيعها وعقلنة استعمالها وتنويع مصادرها من القانون رقم 98 -11، المؤرخ في 22 غشت 1998، المتضمن القانون التوجيه والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 98-02 ، ج.ر.ج،ج، العدد 62.

3- القانون رقم 99-09 المؤرخ في 28 يوليو 1999 ،والمتعلق بالتحكيم في الطاقة، ج.ر.ج،ج، العدد 51.

4- القانون رقم 02-01 المؤرخ في 05 فبراير 2001 ،و المتعلق بالكهرباء وتوزيع الغاز بواسطة القنوات، ج.ر.ج،ج، العدد 08

5- القانون رقم 03-10، مرجع سابق.

6- المرسوم التنفيذي رقم 04-92 المؤرخ في 25 مارس 2004، المتعلق بتكاليف تنويع إنتاج الكهرباء، ج.ر.ج،ج، العدد19.

6-القانون رقم 04-09: يهدف هذا القانون بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة.[1]

7- القانون رقم 09-09 : ينص على إنشاء الصندوق الوطني للطاقات المتجددة والتوليد المشترك للطاقة.[2]

8- القانون رقم 11-11: الصادر بشأن قانون المالية الإضافية لسنة 2011، ولا سيما المادة 40 المعدلة للمادة 63 من القانون رقم 09-09.[3]

9-المرسوم التنفيذي رقم 15-69: والذي يحدد كيفيات إثبات شهادة أصل الطاقة المتجددة واستعمال هذه الشهادات، فإثبات الأصل آلية تهدف إلى الإشهاد بأن الطاقة المعنية مصدرها طاقة متجددة أو نظام إنتاج مشترك، وتسمح هذه الآلية بمنح وثيقة تضمن هذا الأصل.[4]

10-المرسوم الرئاسي رقم 16-262: والمتعلق باتفاق باريس (Accord de Paris) أو "كوب20".[5]

11-المرسوم التنفيذي رقم 17-98: الذي يتم بموجبه إخضاع كل مستثمر في مجال الطاقة المتجددة للجوء إلى نظام المناقصات.[6]

12- المرسوم التنفيذي رقم 17 -634: المحدد لصلاحيات وزير البيئة والطاقات المتجددة.[7]

1- القانون رقم 04-09 المؤرخ في 14/ أوت/2004، مرجع سابق.

2- القانون رقم 09-09 ، المؤرخ في 30 ديسمبر 2009 المتعلق بقانون المالية لسنة 2010 ، ولا سيما المادة 64 التي تنص على إنشاء الصندوق الوطني للطاقات المتجددة والتوليد المشترك للطاقة، ج.ر.ج،ج، العدد 78 .

3- القانون رقم 11-11، المؤرخ في 18 جويلية 2011، المتعلق بقانون المالية الإضافي لسنة 2011، ولا سيما المادة 40 المعدلة للمادة 63 من القانون رقم 09-09 ج.ر.ج،ج، ج.ر، العدد 40.

4- المرسوم التنفيذي رقم 15 -69 المؤرخ في 11 فبراير 2004، المتعلق بتحديد كيفيات إثبات شهادة أصل الطاقة المتجددة واستعمال هذه الشهادات، ج.ر.ج،ج، العدد09.

5- المرسوم الرئاسي رقم 16-262، المؤرخ في 13 أكتوبر 2016، يتضمن التصديق على اتفاق باريس حول التغيرات المناخية المعتمد بباريس في 12 ديسمبر 2015، ج،ر،ج،ج، العدد60.

6- المرسوم الرئاسي رقم 17-98: المؤرخ في26 فبراير 2017، يحدد إجراء طلب عروض لإنتاج الطاقات المتجددة أو المنبثقة عن الإنتاج المشترك وإدماجها في المنظومة الوطنية للتزويد بالطاقة الكهربائية، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 17-204 ج.ر.ج،ج، العدد15.

7- كما نصت المادة الرابعة على صلاحيات أخرى منها: اقتراح التدابير التحفيزية، اقتراح مخطط عمل لتنفيذ البرنامج الوطني لتنمية الطاقات المتجددة ، يقترح بالتنسيق مع القطاعات المعنية البرامج وو الأعمال المرتبطة بترقية الطاقات المتجددة د والتحكم في الطاقة، المرسوم التنفيذي رقم 17 -364 المؤرخ في 25 ديسمبر 2017، المتعلق بتحديد المحدد لصلاحيات وزير البيئة والطاقات المتجددة، ج.ر.ج،ج، العدد74

13-المرسوم التنفيذي رقم20-322 :المحدد لصلاحيات وزير الانتقال الطاقوي والطاقات المتجددة.[1]

ثانيا-أثار تطوير استخدام الطاقات المتجددة على الاقتصاد الوطني: نظرا لإمكانيات والموارد الطبيعية للجزائر فإنه يتوقع أن تصبح قوة اقتصادية عالمية في مجال الطاقات المتجددة في أفاق 2030، والتخلص من التبعية الاقتصادية لقطاع المحروقات، أما مركز الجزائر الطاقوي فإنه من المقدر أن يتجه نحو قمة الهرم في الاتجاه الموجب خلال هذه الفترة، كما يتوقع أن توفر الطاقات المتجددة بالجزائر35 % من حاجاتها بحلول عام 2040.

وعليه مهدت الجزائر خلال العقدين الأخيرين لديناميكية الطاقة الخضراء بإطلاق برامج طموحة لتطوير الطاقات المتجددة، ومن بين هذه البرامج يبرز البرنامج الوطني لتطوير الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية، وهذا الأخير يغطي الفترة من سنة 2011 إلى آفاق سنة 2030، حيث كان يرتقب من خلال هذا البرنامج الوطني الاستراتيجي تأسيس قدرة ذات أصول متجددة مقدرة بحوالي 22000 ميغاواط، منها 12000 ميغاواط موجه لتغطية الطلب الوطني على الكهرباء و10000 ميغاواط للتصدير نحو الخارج، وعليه فالطاقات المتجددة تتواجد في صميم السياسات الطاقوية والاقتصادية الجزائرية وإلى غاية سنة 2030، ويتطلب إنجاز هذا المشروع الوطني إمكانيات مالية معتبرة، حيث سخرت الحكومة الجزائرية حوالي 60 مليار دولار إلى غاية سنة 2030 لتجسيد برنامج تطوير الطاقات المتجددة، وكلف مجمع سونلغاز Sonelgaz بإنجاز هذا البرنامج ميدانيا.[2]

الفرع الرابع: التحول الطاقوي وأثره على الاستدامة البيئية في الجزائر(الغاز الصخري نموذجا):

تعتبر الجزائر من الدول الغنية بالطاقة الأحفورية، وهي أحد العوامل التي يمكن أن تخفف من اندفاع المسئولين نحو الطاقة المتجددة، خوفا من إحداث تأثير سلبي في منظومة إنتاج النفط وأسعاره، وقد برز ذلك في توجه الجزائر نحو استغلال الغاز الصخري في آفاق2030.

1- حيث تنص المادة الأولى على: يكلف وزير الانتقال الطاقوي والطاقات المتجددة، في إطار السياسة العامة للحكومة وبرنامج عملها، بإعداد السياسات والاستراتيجيات التي تهدفّ لترقية الانتقال الطاقوي والطاقات المتجددة، ويتولى تنفيذها ومتابعتها ومراقبتها طبقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها، أنظر، مرسوم تنفيذي رقم20-362 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 المتعلق بتحديد صلاحيات وزير انتقال الطاقوي والطاقات المتجددة، ج.ر.ج،ج، العدد69.

2- قريني نورالدين، استغلال الطاقات المتجددة لأجل تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر – عرض البرنامج الوطني للطاقات المتجددة 2011-2030 أنموذجا، مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد 5، العدد1، الجزائر، 2014، ص139.

أولا–**آليات التحول الطاقوي في الجزائر:** تتمثل آليات التحول الطاقوي في تطوير آليات البحث العلمي، وتشجيع مشاريع الطاقات المتجددة:

أ–تطوير آليات البحث العلمي والتكنولوجي في مجال الطاقات المتجددة:

أ– نفقات البحث والتطوير: ابتداء من عام 2008، تم رفع نسبة الإنفاق على البحث العلمي بهدف بلوغ نسبة 1% من الناتج المحلي، كما تقرر دعم البحث العلمي بـ 100 مليار دينار للخماسي، وتمثل هذه الميزانية ثلاثة أضعاف نفقات البحث العلمي في السنوات الخمس الماضية، حيث توزعت نسب الإنفاق كالأتي73% لتمويل محيط البحث والبرامج الوطنية 27% لاستثماراتها.[1]

تبقى نفقات البحث والتطوير في الجزائر ضعيفة أقل 1 % من الناتج الداخلي الخام، ويفسر هذا الضعف في التمويل من خلال ضعف القطاع الخاص في الاستثمار في مجال البحث والتطوير، أين يظهر الإهتمام في المؤسسات الكبيرة، بينما لا تشترك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل ظاهر في نشطات البحث والإبداع.[2]

ب–مؤشرات التميز في البحث والتطوير المعترف بها دوليًا: في تقرير مركز تنمية الطاقات المتجددة لعام 2018، والمتعلقة الإحصائيات الرسمية للبرنامج الخماسي(2018/2014)، سجل المركز قفزة نوعية في الأشكال الرئيسية لمؤشرات التميز في البحث والتطوير المعترف بها دوليًا، 205 منشورا تم فهرسته في قاعدة بيانات سكبوس، 04 براءة اختراع منشورة و06 مسجلة،31 طالب في الدكتوراه، و17 مؤهلاً جامعياً، و12 اتفاقية شراكة مع القطاعات الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك تلك الموقعة مع وزارة الداخلية والجماعات المحلية وتهيئة الإقليم، كجزء من الدعم الفني لتنفيذ مشاريع الطاقات المتجددة على مستوى الجماعات المحلية، وتطوير 25 نموذجًا أوليًا في مختلف مجالات تطبيق الطاقة المتجددة.[3]

1– هشام حريز، دور البحث والتطوير في تحسين القدرة التنافسية لقطاع الطاقات المتجددة في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد صناعي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر – بسكرة ، الجزائر، 2016/2015، ص213.

2– هشام حريز، المرجع السابق، ص219.

3–Noureddine Yassa; Said Diaf; du développement technologique et de l'innovation de l'EPST; Centre De Développement Des Energies Renouvelables; Bilan de la recherche scientifique (CDER); Algérie; 2018; P11

ج–الشراكة لتطوير الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة: من أجل حماية البيئة وتحقيق المواطنة البيئية والتنمية المستدامة، بتعزيز روح ريادة الأعمال وإنشاء شركات ناشئة في الطاقات المتجددة بين الشباب خريجي المؤسسات البحثية.[1]

د–آلية إثبات أصل الطاقة المتجددة: إثبات الأصل آلية قانونية تهدف إلى الإشهاد بان الطاقة المعنية مصدرها طاقة متجددة أو نظام إنتاج مشترك، وتسمح هذه الآلية بمنح وثيقة تضمن هذا الأصل، من أجل الإشهاد بالأصل المتجدد للكهرباء المنتجة انطلاقا من منشأة إنتاج الكهرباء وفقا لما جاءت به (المادة 4) من المرسوم التنفيذي رقم 15–69.[2]

ب–دور مشاريع الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر: إن ضخ المزيد من الاستثمارات في قطاع بحث وتطوير تكنولوجيات الطاقة البديلة، سوف يعمل على تسريع عملية اندماج تطبيقات الطاقة البديلة في المجتمع، وعلى إيجاد أدوار أساسية لها.[3]

تتميز الجزائر بوجود احتياطي هائل للطاقة التقليدية وعلى وجه الخوص الغاز الطبيعي، والطاقات المتجددة وبخاصة الشمس والرياح، حيث ستسهم مشاريع الطاقة الشمسية في خلق مناصب الشغل بالجنوب الكبير، وفك العزلة عن المناطق النائية، وضمان مورد مستدام لتمويل مسار التنمية بالجزائر، حيث تعتمد الجزائر في تمويل مشاريع الطاقات المتجددة عن طريق فرض رسوم عالية على عمليات التنقيب والاستخراج للبترول والغاز، وقد وضعت السياسات الوطنية لتطوير الطاقات المتجددة ضمن إطار قانون ونصوص تنظيمية، وترتكز السياسات على مجموعة من الهيئات والمؤسسات الاقتصادية، بحيث تهتم كل واحدة في حدود اختصاصها، بتطوير الطاقات المتجددة[4].

ثانيا–الانتقال الطاقوي في الجزائر بين خيار الغاز الصخري والطاقات المتجددة: شهدت بداية الألفية بوادر تغير نوعي في مجال مصادر الطاقة العالمية؛ حيث برزت مؤشرات على حدوث تبدّل نسبي في

1– Noureddine Yassa;ibid ; P11

2– المرسوم التنفيذي رقم 15–69، مرجع سابق.

3– مروان عبد القادر أحمد، الطاقة المتجددة، اللجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2016، ص31

4– نور الدين شنوفي، دور الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر(الطاقة الشمسية كطاقة بديلة مستقبلية)، مجلة العلوم التجارية، المجلد 14، العدد 02، الجزائر، 2015، ص16.

المصادر المفضلة عالميًا للحصول على الطاقة، ويؤكد هذا التحول ما أشار إليه تقرير وكالة الطاقة الدولية الصادر في العام 2011 من أن العالم بدأ يدخل فيما أطلق عليه التقرير"عصر الغاز الذهبي.[1]

أ- أهمية الغاز الصخري وعوامل نجاحه كبديل طاقوي: يطلق عليه كذلك تسمية غاز الأردواز أو الشيل أو غاز الشيست بالإنجليزية(Shalegaz)، وبالفرنسية (Gaz deSchiste)[2]، وهو غاز طبيعي يتولد داخل الصخور التي تحتوي على النفط بفعل الحرارة والضغط، ويحتاج هذا الغاز إلى المزيد من المعالجة قبل تدفقه[3]، ولهذا السبب يصنفه المختصون بأنه غاز غير تقليدي، وكما هي حال الغاز الطبيعي "التقليدي"، يكون الغاز الصخري إما جافًا أو غنيًا بالسوائل، ومنها الإيثان المفضل في صناعة البتروكيماويات.[4]

لقد أحدث اكتشاف وإنتاج الغاز الصخري ثورة في مجال صناعة الطاقة في العقد الأول من الألفية الثانية، خاصة مع اكتشاف احتياطات ضخمة منه في العديد من الدول، فوفقًا لدراسة أعدتها مؤخرًا إدارة معلومات الطاقة الأميركية، وغطت 41 دولة حول العالم، تبين أن الاحتياطات الأعلى من الغاز الصخري توجد في كل من: الصين بمعدل 1100 تريليون متر مكعب، تليها الأرجنتين بمعدل 802 تريليون متر مكعب؛ فالجزائر بمعدل 707 تريليون متر مكعب، ثم الولايات المتحدة الأميركية بمعدل 665 تريليون متر مكعب، وأخيرًا كندا بمعدل 573 تريليون متر مكعب.[5]

ب-الغاز الصخري في الجزائر تنمية للأجيال القادمة:

1-احتياطات الغاز الصخري في الجزائر: يوجد بالجزائر احتياطيات هائلة، بإحصائيات تقديرية ثابتة تزيد على 707 تريليون مرت مكعب من الغاز الصخري، وهي كمية تكفي وتزيد لتأمين احتياجات دول السوق الأوروبية لمدة عشر سنوات، وهي تساوي مبلغ 6.2 تريليون دولار أمريكي بالقيمة الحالية وذلك بأسعار السوق البريطانية، تتوزع أساسا على حوضي "غدامس" العملاق الممتد من وسط الصحراء

1- تقرير مركز بروكنجز الدوحة ومبادرة أمن الطاقة، موجز سياسات مركز بروكنجز الدوحة للطاقة، 1-2 أبريل، الدوحة، قطر، 2013، د، ص.

2- محمد ماضي، كمال ديب، مرجع سابق، ص10.

3- ولتحرير الغاز الصخري لابد من القيام بعملية الحفر الأفقي والتكسير الهيدروليكي على نطاق واسع وباستخدام الماء والرمل وذلك لتحقيق الحد الأمثل من اتصال السطح بمكامن الغاز من أجل المحافظة على زيادة المسامية، أنظر، جمال بن عروس، مرجع سابق، ص19.

4- جمال عبد الله، ثورة الاقتصاد الصخري و أثرها إلى7 اقتصاديات الخليج، مركز 24 الجزيرة للدراسات، 2013، على الرابط: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/10/2013104121342439871.html ، تاريخ التصفح: 2021/01/02.

5- نفس المرجع.

الجزائرية إلى الجنوب التونسي وشمال شرقي ليبيا، علاوة على حوض تندوف الذي يمتد نحو الحدود الشمالية للصحراء الغربية.[1]

2-الاستثمار في الغاز الصخري: وقعت شركة سوناطراك مع شركات دولية متخصصة مذكرات تفاهم من أجل استخدام تقنيات تسمح باستخراج الغاز المتواجد في أعماق أمهات الصخور، والتنقيب في الجزائر بدأ فعلا على أيدي شركة «إيني» الإيطالية، والنتائج الأولية كانت مشجعة، باعتبار الإنتاج من الغاز الصخري بالجزائر ستكون نتيجته مضاعفة الكميات في السنوات العشرين المقبلة إلى 160 بليون متر مكعب في السنة، وسيكون بإمكان الجزائر تصدير 110 بلايين متر مكعب في عام 2030.

3-تضخيم قضية الغاز الصخري في الجزائر: نجد أن عملية استغلال الغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية نجحت بالفعل حيث بدأت في استغلاله منذ 2012، ولم تسجل أي أخطار أو كوارث فقد أنتجت 293 مليار م^3 من الغاز الصخري، كما أنها تنتج ما يقرب 3ملايين برميل من الصخر الزيتي، وهذا يدل على أن العملية يمكن أن تتقن تماما دون أن تسبب كوارث.

4-الغاز الصخري تنمية للأجيال القادمة: الواقع أن التنقيب الغاز الصخري بالجزائر يتطلب البحث عن الإمكانيات الناجعة لحسن استغلاله، ويجب عدم التسرع في هذه العملية التي تتطلب أساسا استخدام تكنولوجيات وتقنيات متطورة، ومعرفة دقيقة حول التكاليف والتأثيرات على الصعيدين الجيولوجي والبيئي[2]، وبالتالي من أجل الاستفادة من هذه المورد خدمة لتنمية المستدامة:

1.4. عدم جعل استخراج الغاز الصخري أولوية خلال العشرين سنة القادمة، لأن التكنولوجيا المستعملة في استغلال هذا الغاز ستتطور مستقبلا، لتصبح أكثر أمنا وفعالية للدولة وحماية المحيط، فالتقنية الوحيدة المستعملة حاليا وعالميا لاستغلال الغاز الصخري هي من اختراع الولايات المتحدة الأمريكية، هي طريقة "التكسير الهيدروليجي" للحجر، أي تكسير الحجر باستعمال الماء، مع إضافة ما يزيد عن 750 مادة قاتلة ومسرطنة، وهذا التكسير، يكون عادة على عمق يصل إلى حوالي 5 كلم، وهو ما يؤثر على المياه الجوفية، وخاصة ونحن نملك أكبر احتياطي من المياه الجوفية في إفريقيا وحتى في العالم.[3]

1- Chems Eddine Chitour; Ibid; P232.

2- Abed Charef; L'algérie N'a Pas De Problème De Gaz De Schiste, Mais Un Problème De Gouv -ernance; 2015; Sur site; Https://Abedcharef.Wordpress.Com/2015/01/26/; consulté le: 02/01/2021.

3- يسعى علماء بريطانيين لاختراع تكنولوجيا جديدة، تقوم بالتكسير الجاف للصخور دون استعمال المياه، وتكون آمنة على البشر والحيوان والجماد.

2.4. عدم جعله أولوية خلال هذه المرحلة، لأن التكنولوجيا المستعملة في استغلال هذا الغاز ستتطور مستقبلا، لتصبح أكثر أمنا وفعالية للدولة وحماية المحيط، ترك استغلال الغاز الصخري للأجيال القادمة، ونتفرغ لاستكشاف آبار نفط وغاز جديدة بمختلف المناطق، وخاصة في البحر، مع استغلال الطاقات المتجددة كأولوية، خاصة وصحراؤنا تعتبر أكبر محزون للطاقة الشمسية بالعالم.[1]

المطلب الثاني

تثمين النفايات وأثره على التنمية المستدامة في الجزائر

مع تزايد الضغوط على البيئة نتيجة الالتزامات والنشاطات المختلفة التي تخدم الاقتصاد وخاصة في الدول الصناعية الكبرى، بدأ يظهر مفهوم الاقتصاد الأخضر وهو يعني تحقيق النمو والتنمية المستدامة دون الإخلال بالنظام البيئي، وللوقف على مدى دور الاقتصاد الأخضر في الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة في ظل الجزائر، سنتطرق إلى الممارسات الاقتصادية الرحيمة بالبيئة، ثم نقوم بتحديد آليات تمكين الاقتصاد الأخضر في الجزائر، كما نقوم بتوضح أهمية تدوير النفايات في الجزائر كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، عن طريق آليات التعاون الدولي وأهميتها في مجال تثمين النفايات في الجزائر.

الفرع الأول: الممارسات الاقتصادية الرحيمة بالبيئة.

الفرع الثاني:آليات تمكين الاقتصاد الأخضر في الجزائر.

الفرع الثالث: تدوير النفايات في الجزائر.

الفرع الرابع: التعاون الدولي وأهميته في مجال تثمين النفايات في الجزائر.

الفرع الأول: الممارسات الاقتصادية الرحيمة بالبيئة

نعني بالممارسات الاقتصادية الرحيمة بالبيئة الاقتصاد الأخضر، المتكون مصطلحه من منعوت ونعت، والمنعوت هو الاقتصاد والنعت هو الأخضر، ويرمز اللون الأخضر إلى الممارسات الرحيمة بالبيئة، أو على الأقل الصديقة لها، أو التي لا ضرر منها ولا ضرار.[2]

أولا–مفهوم الاقتصاد الأخضر:

أ–تعريف الاقتصاد الأخضر: يعرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة الاقتصاد الأخضر على أنه:

1– نادية سليماني، الغاز الصخري مكلف جدا.فوائده قليلة وأضراره على البيئة والبشر مدمرة، مقال منشور بجريد الشروق بتايخ:2020/01/25، على الرابط: https://www.echoroukonline.com/، تاريخ التصفح: 2021/01/02، ب،ص.

2– محمد عبد القادر الفقي، الاقتصاد الأخضر، المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية، الكويت، 2014، ص03 .

«الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسن في رفاهية الإنسان والمساواة الاجتماعية، في حين يقلل بصورة ملحوظة من المخاطر البيئية وندرة الموارد الإيكولوجية»، ويمكن أن ننظر للاقتصاد الأخضر في أبسط صورة كاقتصاد يقل فيه انبعاث الكربون، وتزداد كفاءة استخدام الموارد كما يستوعب جميع الفئات الاجتماعية[1]، وعرفت منظمة العمل الدولية عام 2013 الاقتصاد الأخضر بأنه:«اقتصاد منخفض الكربون وفعال من حيث الموارد وشامل اجتماعيا، ويوجه فيه النمو في الدخل والعمالة بواسطة استثمارات من القطاعين العام والخاص تفضي إلى تخفيض انبعاثات الكربون والتلوث، وتعزيز كفاءة استخدام الطاقة والموارد ومنع خسارة التنوع الإحيائي وخدمات النظم الإيكولوجية، ويولد الوظائف الخضراء التي تقلل في نهاية المطاف من الأثر البيئي للمؤسسات والقطاعات الاقتصادية إلى المستويات التي تتحقق بها الاستدامة».[2]

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص أن الاقتصاد الأخضر هو اقتصاد منخفض الكربون؛ ويخفف من حدة التلوث البيئي؛ كما يؤدي إلى التنمية البشرية، من حيث تحسين رفاهية الفرد والقضاء على الفقر؛ الأمر الذي يؤدي على الحفاظ على حق الأجيال اللاحقة من خلال تنمية اقتصادية مستدامة.

ب- الاقتصاد الأخضر أداة لتحقيق التنمية المستدامة:

1- الجدوى الاقتصادية للاستثمار في الاقتصاد الأخضر: أوصى برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال الاقتصاد الأخضر لعام 2008، بالاستثمارات العامة والسياسات التكميلية والإصلاحات السعرية التي تهدف لبدء الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، وتبعث الحيوية في الاقتصاد وسوق العمل، وتتعامل مع الفقر المستديم في نفس الوقت، كما بين البرنامج أن الاقتصاد الأخضر يتسم بزيادة كبيرة في الاستثمارات في القطاعات الخضراء، تدعمه في ذلك إصلاحات في السياسات.[3]

2- الاستثمار أساس في الاقتصاد الأخضر: أوضح تقرير«الاقتصاد الأخضر في عالم عربي متغيّر»، أن خفض دعم أسعار الطاقة في المنطقة العربية بنسبة 25 % سيوفر أكثر من 100 بليون دولار خلال ثلاث سنوات، وهذا مبلغ يمكن تحويله لتمويل الانتقال إلى مصادر الطاقة الخضراء، ومن شأن ذلك

1- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نحو اقتصاد أخضر مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، 2011، ص02، على الرابط الإلكتروني،: www.unep.org/greeneconomy تاريخ التصفح: 02-01-2021.

علي خنافر، القضايا البيئية العالمية الراهنة و انعكاساتها على القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري وتحوله إلى الاقتصاد الأخضر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكر، الجزائر، 2018/2017، ص92.

3-حفاظ زحل، مرجع سابق، ص48.

تخفيض كلفة التدهور البيئي في المنطقة العربية البالغة نحو 95 بليون دولار سنوياً، وأظهر التقرير نتائج مشابهة في مجالات متعددة، كمردود الاستثمار في تخضير قطاعات النفايات والصناعة والسياحة والزراعة.[1]

ثانيا- الشروط الأساسية للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر:

أ- تعميم مبادئ الاقتصاد الأخضر في خطط التنمية الوطنية: وضع مجموعة جديدة من القوانين كالأطر التشريعية للتنمية المستدامة لتنسيق خطط التنمية المستدامة بين الوزارات، وتقييم الأثر البيئي والاجتماعي والاقتصادي لأي مشروع إنمائي ونشر نتائج التقييم وتوزيعها ويتم ذلك عن طريق[2]:

1- تعزيز دور المجتمع المدني وتشجيع الشراكات: من أبرز أهداف مبادرات الاقتصاد الأخضر تحقيق العوائد لمختلف مكونات المجتمع خاصة الشباب والنساء، مما يتطلب تعزيز التقارب بين المصلحة العامة والالتزام الخاص، والقيادة في تحديد أنشطة الاقتصاد الأخضر للإستراتيجية، فالمشاريع الخضراء لا تنجح إلا من خلال الشراكات الناجحة.

2-الربط بني نظام الابتكار والبحث والتطوير: تحقيق هذا العنصر متوقف على عناصر أساسية تتمثل في ترسيخ العلاقات بين مؤسسات الأبحاث والقطاع الخاص، والاعتراف بأهمية التعاون الإقليمي والدولي، مع التركيز على الجهات الفاعلة في تحسين الأداء خاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة.

3- تحسين التعليم وتعزيز برامج التدريب وإعادة التدريب المهني: الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر يزيد الطلب على الأيدي العاملة، وتلبية لهذا الطلب لابد من برامج تدريب مناسبة فضلا عن تطوير العملية التعليمية والمناهج.

4- نقل التكنولوجيا وترتيبات جديدة في التمويل: من الوسائل الممكنة لزيادة البحث والتطوير في القطاعات الخضراء، تعزيز الشراكات الابتكارية بين القطاعين العام والخاص، وإنشاء مراكز تعاونية للبحث والتطوير، ووضع آليات تمويل جديدة لتسريع انتشار التكنولوجيات الخضراء.

ب- الاقتصاد الأخضر وعلاقته بأهداف التنمية المستدامة لعام أجندة 2030:

1- راغدة حداد وعماد فرحات، التغيير الأخضر ينتشل الاقتصاد العرب، مجلة البيئة والتنمية، العدد 165، المنتدى العربي للبيئة والتنمية، بيروت، لبنان، ديسمبر 2011، ص1.

2- حسام الدين نجاتي، الاقتصاد الأخضر ودوره في التنمية المستدامة، معهد التخطيط القومي، القاهرة، مصر، 2014، ص15.

1- مساهمة الاقتصاد الأخضر في تحقيق أهداف التنمية: تتيح أهداف التنمية المستدامة فرصة لإعادة صياغة السياسة الاقتصادية بشأن العناصر الرئيسية للاستدامة وتحقيق الأهداف، ويعتبر تحقيق الأهداف شيئاً رئيسياً لخطة عام 2030، وفيما يمكن أن يسهم الانتقال إلى اقتصاد أخضر شامل في كثير من الأهداف، تُعَدّ العناصر المختلفة وما يرتبط بها من سياسات لمثل هذا الاقتصاد ذات أهمية كبيرة لتحقيق الهدف 8 بشأن العمل اللائق والنمو الاقتصادي المستدام، والهدف 12 بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامَين، وعن طريق تركيز الاقتصاد الأخضر الشامل على حفظ وتكوين رأس المال والثروة العامة والابتكار التكنولوجي وخلق الوظائف.[1]

2- تحقيق الاقتصاد الأخضر التحول نحو الاستهلاك والإنتاج المستدامين: تشكل أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة، سبباً رئيسياً لتغير المناخ وتدهور الأراضي واستنفاد الموارد وتلوث الهواء والمياه، ويأتي الاستهلاك والإنتاج المستدامين كواحد من الاستجابات الرئيسية لمواجهة هذه التحديات وحماية البيئة، وتحسين رفاه الإنسان وتحقيق التنمية المستدامة.[2]

الفرع الثاني-آليات تمكين الاقتصاد الأخضر في الجزائر

إن الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر في أي دولة يحتاج لبيئة تشريعية وقانونية، تكون حاضنة له تحدد الحقوق والمسؤوليات والآليات وتضع الحوافز التي تدفع بعجلة النشاط الاقتصادي الأخضر، وتزيل المعيقات أمام الاستثمارات الخضراء.

أولا-الآليات التشريعية والمؤسساتية:

أ- إنشاء إطار تشريعي محفز: يمكن للتشريعات الوطنية المتعلقة بمجال الزراعة والصناعة والطاقة

1- الأمم المتحدة، جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة الدورة الثانية، المسائل المتعلقة بالسياسات والإدارة البيئية الدولية: التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، لقرار 10/1: الرؤى والنُهُج والنماذج والأدوات المختلفة الرامية لتحقيق الاستدامة البيئية في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، نيروبي، 23-27 مايو 2016، ص8.

2- الاجتماع التحضيري للمنتدى العربي للتنمية المستدامة والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2018 حول قضايا البيئة والموارد الطبيعية11و12 أبريل 2018، تقييم التقدم الإقليمي العربي في مجال الاستهلاك والإنتاج المستدامين، ص1، على الموقع:https://www.unescwa.org/sites/r_scp-escwa-ar.pdf ، تاريخ التصفح: 20-05-2021.

والبناء، أن تؤدي لا نشاء حوافز سوقية قوية وإلى تحفيز الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر[1]، والجزائر كغيرها من البلدان حاولت تهيئة الأرضية الكفيلة لتبني مفهوم الاقتصاد الأخضر، وذلك من خلال سن مجموعة من القوانين التي تراعي البعد البيئي للنمو، حيث يعتبر قانون تهيئة الإقليم الجزائري من المحفزات الحقيقية للوصول إلى التنمية المستدامة، فالمحافظة على البيئة وبلوغ الاقتصاد الأخضر لن يكون إلا من خلال تهيئة إقليم وإعادة التأهيل البيئي[2]، وترتكز الإستراتيجية الوطنية لتنمية المستدامة الهادفة إلى تحقيق متطلبات الاقتصاد الأخضر، على ثلاث محاور أساسية، أولها، بعث التنمية الاقتصادية لإنشاء الثروات، وخلق مناصب الشغل ومكافحة ظاهرة الفقر المنتشرة؛ وثانيها، الحفاظ على الموارد الطبيعية المحدودة كالمياه، والأراضي الفلاحية، الغابات والتنوع البيئي؛ وثالثها، تحسين الإطار المعيشي للسكان من خلال تسيير أمثل للنفايات، وعمليات التطهير ومختلف الشبكات.

ولهذا الغرض صدرت سلسلة من القوانين من بينها قانون تسيير ومراقبة وإزالة النفايات، وقانون المحافظة وتثمين الساحل، وقانون المحافظة على البيئة، وقانون المحافظة على المناطق الجبلية من جهة، ومن جهة أخرى تم تكييف النصوص القانونية السارية المفعول مع مستلزمات المحافظة على البيئة والتنمية المستدامة.[3]

ب- إنشاء إطار مؤسساتي: وأنشئت مؤسسات عامة مهمتها المساعدة على تصور سياسات للتنمية المستدامة وتطبيقها، فتأسس المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، والمركز الوطني لتنمية الموارد البيولوجية، والوكالة الوطنية للتصرف في النفايات، والمركز الوطني للتدريب البيئي، والمركز الوطني لتكنولوجيا الإنتاج الأنظف، وشبكة رصد نوعية الهواء، أما في مجال المياه، فتم إنشاء وكالة الحوض

1- أمينة بديار، محمد توفيق مزيان، أثر الاقتصاد الأخضر على النمو والتنمية المستدامة دراسة قياسية على مجموعة من الدول المتقدمة والنامية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 06، العدد 01، الجزائر، جوان 2019، ص316.

2- القانون رقم 01-20، مرجع سابق،

3- وتدعيما لهذه السياسة البيئية، تم وضع أدوات اقتصادية ومالية وترتيبات جبائية تضمنتها قوانين المالية لسنوات 2000، 2002، 2003 تتعلق بالنفايات الصلبة والسوائل الصناعية وتسرب الغازات والنشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة، أنظر، بغداد كربالي، حمداني محمد، استراتيجيات والسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر، مجلة علوم إنسانية، السنة السابعة، العدد 45، الجزائر، 2010، ص21.

المائي، والمكتب الوطني للصرف الصحي، والمكتب الوطني للري والصرف، والشركة الجزائرية للمياه الصالحة للشرب.[1]

ثانيا – تقليص الممارسات غير المستدامة: ويتم ذلك عن طريق توجيه الإنفاق والاستثمار الحكومي لتخضير القطاعات الاقتصادية:

أ–التقليص عن طريق الاستثمارات العمومية: التمويل الأخضر أو مالية المناخ مصطلحات تشير إلى استعراض القنوات التي من شأنها توفير التمويل اللازم للمشاريع البيئية، وخاصة مشاريع تثمين النفايات، الطاقة النظيفة، والسياحة الخضراء المستدامة، كما يحمل في طياته مضمونا واسعا يشمل تمويل المشاريع البيئية والتكنولوجيا الخضراء، التي تُنقَل من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية لمساعدتها على التأقلم والتكيف مع التغيرات المناخية.[2]

1–برنامج الإنعاش الاقتصادي في الفترة الثلاثية 2001-2004: يرمي هذا البرنامج إلى تنفيذ أعمال جوهرية لوضع أسس ديناميكية إيكولوجية، وتعزيز برنامج الحكومة بدعم الإنعاش الاقتصادي وتبلغ الكلفة التقديرية للأعمال في مجملها قرابة 970 مليون دولار أمريكي على مدى ثلاث سنوات (حوالي 320 مليون دولار في السنة)، وهذا المبلغ يشمل 50 مليون دولار أمريكي في مجال الاستثمارات البيئية.[3]

2– أولى البرنامج الخماسي للاستثمارات العمومية (2010 – 2014)، الذي يبلغ غلافه المالي286 مليار دولار، الأهمية لتحديث البنيات التحتية وخصخصة الاقتصاد، وقد تم تنفيذ برامج في مجالات حماية البيئة وتدبير المياه والتحكم في نسبة انبعاثات غازات الدفيئة، وخصص غلاف مالي يبلغ 2000 مليار دينار (27 مليار دولار) لقطاع الماء والتطهير، و7 مليار دولار لقطاع تهيئة المجال الترابي (تهيئة الإقليم والبيئة)، ونحو مائة بنية تحتية لحماية البيئة، ولقد تم تحقيق تقدم مهم في ما يتعلق بتحسين القدرة على

1– وهيبة قحام، شرقرق سمير، الاقتصاد الأخضر لمواجهة التحديات البيئية وخلق فص عمل، مشاريع الاقتصاد الأخض في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 6، الجزائر، ديسمبر 2016، ص450.

2– فاطمة بكدي، الاقتصاد الأخضر من النظري إلى التطبيق، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2020، ص193.

3– تم توزيع هذه الاستثمارات على أهم المجالات البيئية، شبكات المياه 09 مليار دج، حماية المناطق السهبية 8.2 مليار دج، معالجة النفايات 5.5 مليار دج، مكافحة التلوث 03 مليار دج، تهيئة الإقليم 1.7 مليار دج، التنوع البيولوجي 1.2 مليار دج، أنظر: حفاظ زحل، يحياوي نور الهدى، مرجع سابق، ص53.

تعبئة الموارد المائية السطحية للسدود ومعدل ربط الساكنة الحضرية بالشبكة العمومية للماء الشروب والشبكة العمومية للتطهير.[1]

3- أهداف المخطط الخماسي2015-2019: رصدت الدولة نحو 280 مليار دولار لمخطط خماسي للنمو 2015- 2019، كما تم فتح حساب رقم 143-302 والذي عنوانه صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية.[2]

ب- التقليص عن طريق الضرائب الخضراء: إن الإستراتيجية المتبناة في الجزائر في إطار حماية البيئة ارتكزت أساساً على مجموعة أدوات اقتصادية متمثلة في الجباية البيئية، التي تعد اقتطاع نقدي جبري تفرضه الدولة على المنتج كعقوبة له على تلويث البيئة، وبالتالي سيكون هذا حافزا لعدم التلويث أو أن يُبحَث عن تكنولوجيا نظيفة بيئيا، هذه الإيرادات المحصلة من إدارة الضرائب تذهب إلى الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث بنسبة 75%، أما الجزء المتبقي فيذهب إلى ميزانية البلدية 10% والميزانية العمومية 15%، وعليه تم إقرار مجموعة من الضرائب والرسوم البيئية كمحاولة لوضع حد لمختلف أنواع التلوث، وخاصة تلوث الهواء والماء، إلا أن تجسيد الجباية البيئية كأداة اقتصادية لم يتم إلا من خلال السنوات القليلة الماضية، حيث تم استحداث عدة ترتيبات جبائية من خلال قوانين المالية للسنوات(2000، 2002، 2003).[3]

والمسجل هنا أنه لا زالت إيرادات الجباية البيئية تتميز بالضعف، مما يدل على عدم مساهمتها بشكل

1- أمينة بديار، محمد توفيق مزيان، مرجع سابق، ص313.

2- القانون رقم 14-10 المؤرخ في 30 ديسمبر 2014 المتضمن قانون المالية لسنة 2015، لاسيما المادة 121 منه، ج.ر،ج،ج، العدد78، والمرسوم التنفيذي رقم 15-205 المؤرخ في 27 يوليو 2015 الذي يحدد كيفيات سري حساب التخصيص الخاص رقم 302-143 الذي عنوانه: "صندوق تسيري عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 201-2019". أنظر كذلك مجموعة المناشير والتعليمات 2015، وزارة المالية، المديرية العامة للمحاسبة على الرابط https://cours-examens.org/images/An-2018/Etudes-superieures/G تاريخ التصفح: 2021/01/21.

3- مع الإشارة إلى أنه تم إدخال أول ضريبة بيئية من خلال قانون المالية لسنة 1992 ،حيث تم فرض الرسم المتعلق بالنشاطات الملوثة أو الخطرة (TAPD)، كما عرفها وزير البيئة الجزائري شريف رحماني 2002 كالأتي..."لقد اتفقنا مع أصحاب المشاريع أن يدفعوا مبلغا معينا من المال نظير ما يقومون به من تلويث إذا تجاوزت مخلفاتهم الحد المسموح به حتى يساهموا بطريقة ما في تحمل تكاليف إعادة التأهيل البيئي..."، أنظر، شراف براهيمي، نور الهدى يحياوي، مرجع سابق، ص101.

فعال في تمويل الأنشطة الصديقة للبيئة، خاصة إذا ما قورنت بتكاليف للتلوث في الجزائر.[1]

ج- التقليص عن طريق الاستثمارات الخضراء:

1- المركز الهجين (HYBRID) الطاقة الشمسية والغاز بحاسي الرمل: أول محطة للطاقة الهجينة (الشمسية – الطاقة الغاز) في الجزائر تقع في حاسي الرمل على بعد 5.494 كم جنوب الجزائر، وتحتل مساحة أرض تقدر ب 130 هكتار، تعمل بالغاز الطبيعي والطاقة الشمسية، طاقتها الإنتاجية تصل إلى 150 ميجاواط، منها ما ينتج عن طريق الغاز و30 من الطاقة الشمسية، حيث أن عامل البيئة يحتل مكانة مهمة في المشروع، فقد تم تخفيض انبعاثاتCO2 بحوالي 33000 طن/سنة مقارنة مع محطات الطاقة التقليدية.

2 – سد بني هارون: الجزائر لديها في 70 سد مستغلة، وهناك سدود أخر قيد الانجاز، والمجمع الهيدروليكي بني هارون يبقى انجازا استراتيجيا كبيرا، حيث يوفر المياه الصالحة للشرب لحوالي 4 ملايين نسمة في إقليم 5 ولايات: جيجل، قسنطينة، أم البواقي، باتنة، خنشلة، يسمح بسقي أكثر من 400000 هكتار موزعة على سهول أهمها سهل باتنة وسهل الرميلة.

د –التصميم المعماري الذكي: التصميم المعماري الحديث يدمج قيم الاستدامة البيئية والمريحة في المباني الذكية، كالحديقة Cyberparc التي أقيمت في سيدي عبد الله بعض المباني ذات صفات بيئية عالية، مع نظام ذكي يضمن تسيير منسق ومتكامل وحوسبة التركيب التكنولوجية لتكييف الهواء، وتوزيع المياه والسيطرة على أداء الطاقة.

الفرع الثالث: تدوير النفايات في الجزائر

من أهم الوسائل التي يعتمد عليها الاقتصاد الدائري هي التخلص من المنتجات الضارة من خلال إعادة استخدامها عن طريق الابتكار البيئي، هذا الابتكار يقوم أساسا على المفاهيم المتعلقة بعملية إعادة تدوير النفايات وخطواتها وأهميتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والصحية، وكذا إبراز أهم العوامل والمتطلبات التي ينبغي العمل بها لتفعيل عملية إعادة تدوير النفايات في الجزائر.

1- في الدول المتقدمة والنامية على حد السواء لم تقل نسبة حصيلة الجباية البيئية إلى إجمالي الناتج الداخلي الخام عن 02 %، تجاوزت في هولندا 04 %، وفي تركيا معدل 3.28 %، إلا أنها في الجزائر قدرت بـ 0.250 %، أنظر، OCDE, La fiscalité**;** l'innovation et l'environnement**;** Éditions OCDE, Paris, France; 2010; p37 ; disponible sur le site: ww.oec-ilibrary.org/, Consulté le 21/01/2021

أولا- مفهوم إعادة تدوير النفايات: مصطلح النفايات اقتصاديا له قيمة تجارية خاصة وأن الموارد في تناقص مستمر وأسعارها في ارتفاع، لذلك تبرز إعادة التدوير كمفهوم وكطريقة مجدية لمعالجة النفايات والاستفادة منها اقتصاديا مراعاة الجانب الاقتصادي، البيئي والاجتماعي.[1]

أ- تعريف النفايات: النفايات بشكل عام هي« مواد ذات قيمة اقتصادية معدومة، من وجهة نظر صاحبها أو منتجها أي أنها أشياء منقولة ومهملة يريد مالكها التخلص السليم والقانوني منها، حماية للصحة العامة».[2]

1-من الناحية اللغوية: إن أصل كلمة 'نفاية' هو 'نفو' وتعني 'نفاوة' الشيء رديئة وبقيته[3]، وكلمة Garbage (قمامة) دخلت الإنجليزية في القرن الخامس عشر من الفرنسية القديمة، وكانت تدل على بقايا الطعام قبل أن تكتسب معاني شاملة.[4]

2-من الناحية الاصطلاحية: عرفت منظمة الصحة العالمية النفاية« بأنها الأشياء التي أصبح صاحبها لا يريدها في مكان ما ووقت ما والتي أصبحت ليست لها أهمية أو قيمة»[5]، كما عرف خبراء البنك الدولي النفاية بأنها «الشيء الذي أصبح ليس له قيمة في الاستعمال أما إذا أمكن تدوير ورسكلة هذا الشيء بحيث يمكن استعماله أو استرجاع بعض مكوناته، ففي هذه الحالة لا يعتبر نفاية»[6]، إذن المقصود بنفاية هو «أية مادة أو طاقة لا يمكن استعمالها اقتصاديا ولا يمكن استردادها ولا يمكن إعادة استخدامها في

1- فيروز بوزورين، فيروز جيرار، عملية إعادة تدوير النفايات: أهميتها ومتطلبات تفعيلها في الجزائر، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 05، العدد 02، الجزائر، جوان 2019، ص ص 24 و25.

2- محمد مخنفر، الآليات القانونية لتسيير النفايات المنزلية في التشريع الجزائري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في القانون العام، فرع قانون البيئة، جامعة محمد لمين دباغين سطيف، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2015/2014، ص9.

3- قاموس المنجد العربي، عربي، دار الشروق، بيروت، لبنان، الطبعة السادسة، 1988، ص 1079.

4- جون سكانلان، النفايات مدخل إلى الشك والخطأ والعبث، ترجمة محمد زياد كبة، مكتبة الفكر الجديد، أبو ظبي،الإمارات، الطبعة الأولى، 2017، ص24.

5- محمد النمر، التسيير المستدام للنفايات المنزلية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2007 /2008، ص6.

6- بهية سعدي، تسيير النفايات الحضرية في الجزائر بين الواقع والفاعلية المطلوبة، دراسة حالة الجزائر العاصمة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2011 /2012، ص68.

وقت ومكان ما»، وعليه يتم التخلص من هذه النفاية في أحد العناصر الطبيعية، الهواء أو الماء أو التربة، وينشأ عن هذا التصرف إضرارا بالكائنات الحية والبيئة.

3- من الناحية القانونية:

1.3.في التشريع الفرنسي: جاءت قوانين البيئة الصادرة في عدة بلدان متضمنة لتعريف النفايات، فقد عرف المشرع الفرنسي، من خلال القانون رقم 633/75 المؤرخ في 1975/07/15 النفايات بأنها «كل بقايا الإنتاج، التحويل، الاستعمال سواء كانت آلات أو نواتج أو بصفة عامة كل الأثاث الذي تخلى عنه مالكه أو هو موجه للرمي».[1]

وأعاد المشرع الفرنسي النظر في التعريف المدون أعلاه، بالنظر إلى الإشكالية المتعلقة بنفايات مرسكلة حيث تم طرح مفهوم النفايات النهائية Déchets Ultimes في قانون 1982 قصد المشرع الفرنسي بالنفايات النهائية: «نفايات ناتجة أو غير ناتجة عن معالجة النفايات والتي بحكم خصائصها، فهي غير قابلة للتثمين وفق الشروط الاقتصادية والتقنية الحالية» .

2.3.في التشريع الجزائري: حاول المشرع الجزائري أن يواكب الحركة الدولية المهتمة بمجال تسيير النفايات من خلال تحديد المفاهيم العامة، حيث عرفتها وزارة تهيئة الإقليم والبيئة بأنها «كل النفايات الناتجة عن الأسر إلى جانب نفايات الأنشطة الصناعية، التجارية، الحرفية أو أنشطة أخرى، التي ونظرا لمواصفاتها والكميات المنتجة يمكن جمعها ومعالجتها دون أن تكون خاضعة لتقنية خاصة»[2]، وعرف المشرع الجزائري النفاية من خلال القانون رقم 03/83[3] في (المادة 89) منه كما يلي: « تعتبر النفاية بمفهوم هذا القانون، كل ما تخلفه عملية إنتاج أو تحويل أو استغلال وكل مادة ومنتوج أو بصفة أعم كل شيء منقول بهمل أو يتخلى عنه صاحبه». كما عرفها القانون رقم 19/01 في(المادة 1/3) «كل البقايا الناتجة عن عمليات الإنتاج أو التحويل أو الاستعمال، وبصفة أعم كل مادة أو منقول يقوم المالك أو الحائز بالتخلص منه أو فصد التخلص منه أو يلزم بالتخلص منه أو بإزالته».[4]

ثانيا- تثمين النفايات كإستراتيجية وطنية لحماية البيئة في أفاق 2035:

أ-محاور الإستراتيجية الوطنية: يقدر إنتاج النفايات في الجزائر بـ23 مليون طن من مختلف الأنواع

1- بهية سعدي، مرجع سابق، ص 69.

2- محمد مخنفر، مرجع سابق، ص9.

3- القانون رقم 83-03، ملغى، مرجع سابق.

4- القانون رقم 01-19، مرجع سابق.

والأصناف، 65% منها تنتج بالشمال الجزائري أي ما يعادل 4% من مساحة البلاد، يُعاد تدوير 10% منه، في حين يوجه 36% منه إلى مراكز الردم التقني، و1% فقط يوجه نحو عملية التسميد و46% يتم تحويلها نحو المفارغ العمومية، وتقدر كمية النفايات الناتجة عن الأنشطة المنزلية في الجزائر بنحو 12 مليون طن سنويًا.[1]

واعتمدت الجزائر مراكز الردم، التي تقتضيها عملية معالجة النفايات وخاصة النفايات المنزلية وما شابهها، و ذلك منذ 2001 حيث أُعد 1257 مخططًا بلديًا لتسيير النفايات وبرمجة إنشاء 144 مركزًا للردم التقني بينها 95 مركز للردم التقني قيد إلى 160 مفرغة مراقبة، بينما جرى القضاء على 1304 مفرغة عشوائية من أصل 3 آلاف مفرغة موجودة على المستوى الوطني.[2]

رغم ذلك فإن مراكز الردم التقني كانت وما تزال مبعث قلق واحتجاج لضعف أدائها بسبب سوء تسييرها وتشبعها المفرط بالنفايات لقلة فرز وتنظيم وتسيير النفايات، لحد من هذه الاختلال قامت وزارة البيئة بتكليف الوكالة الوطنية للنفايات بمرافقة إدارة مراكز الردم التقني للنفايات، على خلفية النقائص المسجلة في تسيير هذه المراكز، مع إبرام اتفاقية مع وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية بالتعاون مع الوكالة الألمانية الجزائرية للتنمية (GTZ)، لتنظيم ومراقبة تسيير النفايات على مستوى مراكز الردم حسب المعايير الدولية المعتمدة، وكذا التدقيق والمعاينة لهذه المراكز من قبل الخبراء تحسبا لأي اختلالات.[3]

وتعمل الوكالة الوطنية للنفايات على إنتاج مؤشرات متعلقة بالنفايات الخاصة، منذ نهاية عام 2017، قامت الوكالة الوطنية للنفايات بتكريس وسائل مهمة لتطوير خبرتها في مجال تسيير النفايات الخاصة من خلال إعداد جهاز خاص لجمع ومعالجة البيانات المتعلقة بهذا النوع من النفايات، حيث سيتم معالجة المؤشرات المتحصل عليها من خال هذه الدراسة ومقارنتها بين

1- فريق تحرير نونوبست، الجزائر تستنجد بالأجانب لإعادة تدوير نفاياتها، نشر على الرابط : https://www.noonpost.com/content/19816، تاريخ التصفح: 2021/01/25، د، ص.

2- نفس المرجع.

3- كلمة وزيرة البيئة: في الافتتاح الصالون الوطني للبيئة والنوادي الخضراء، بومرداس جويلية 2019، بيئة: ضرورة تطوير الإستراتيجية الوطنية للتسيير المدمج للنفايات https://www.aps.dz/ar/regions/72870-25 تاريخ التصفح: 2021/01/25.

مختلف الولايات (تم جمع كل نوع من النفايات في ثلاث ولايات)، وحددت الشروط التي تسمح بتعميم النتائج على المستوى الوطني ابتداء من شهر جوان 2018.[1]

ب-تشجيع تطوير الاستثمار في مجال النفايات: من أجل ضمان التحكم في التأثير البيئي وتقنيات المعالجة والتثمين، شجعت هذه الكميات الكبيرة من النفايات على التوجه نحو إنشاء مؤسسات خاصة بإعادة التدوير، حيث وصل عدد المؤسسات الناشطة في مجال فرز وتدوير النفايات في الجزائر 25 ألف مؤسسة خلال سنة 2017، حسب إحصائيات الوزارة، بينما يبلغ عدد المؤسسات التي تنشط في مجال الاقتصاد الأخضر 273 ألف مؤسسة، وتشير التوقعات إلى وصول عدد مناصب الشغل إلى مليون منصب شغل في سنة 2025.[2]

ج-الاستثمار الأجنبي: تم تسطير مخطط عمل وطني لطرق الإنتاج والاستهلاك المستدام-PNA) (MCPD بالتركيز على رسكلة النفايات وتثمينها وتحويلها، مع الاهتمام بتثمين خدمات الأنظمة البيئية الطبيعية، وضمان توحيد الجهود اتجاه نحو الفرز عند المصدر، الرسكلة، التثمين والمجالات الصناعية للتحويل، وتعزيز التوجه نحو الشراكة بين القطاعين الخاص و العمومي.

د-خطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي: تعد هذه الخطة جزء من الجهود التي قامت بها الجزائر في إطار سياستها البيئية ولصالح التنمية المستدامة، وهي تتويج لالتزام الجزائر العشري بعملية تطوير وتنفيذ برنامج MCPD الذي اعتمده مؤتمر قمة ريو+20، الذي يدعمه البرنامج الأوروبي SWITCHMED وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة اليونيب.[3]

1- أجريت تجارب لجمع البيانات على عدة أنواع من النفايات الخاصة (الزيوت المستعملة، عجلات المركبات، البطاريات، النفايات الطبية، وكذا النفايات الإلكترونية في ولايات: الجزائر، الشلف ووهران، باتنة، عنابة، سطيف، قسنطينة، ورقلة وبشار)، عملية جمع البيانات انتهت في هذه الولايات التسع في منتصف ماي 2018، تمثل إجمالا أكثر من 3700 استمارة بيانات تم جمعها على مستوى المنازل، السائقين، الشركات والهياكل الصحية، انظر، الوكالة الوطنية للنفايات، رسالة: الوكالة الوطنية للنفايات تعمل على إنتاج مؤشرات متعلقة بالنفايات الخاصة، وزارة البيئة، الجزائر، ماي 2018، ص 2.

2- فريق تحرير نونوبست، الجزائر تستنجد بالأجانب لإعادة تدوير نفاياتها، مرجع سابق، د، ص.

3- أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة في الجزائر(MCPD)، أنظر موقع: centre National des technologies de production Plus propre(CNTPP)ن على الرابط:http://cntppdz.com/ar ; تاريخ التصفح: 26-01-2021.

ثالثا-أهداف الإستراتيجية الوطنية للإدارة المتكاملة للتفايات في أفاق 2035: شكلت الإستراتيجية الوطنية الجديدة جزءًا من (المادة 65) من الدستور الجزائري[1]، والتي تقضي بأن يتمتع المواطنون بالحق في بيئة صحية وأن تعمل الدولة على الحفاظ على البيئة، تلبي هذه الإستراتيجية أيضًا تطلعات نموذج الأعمال الجديد لأفق عام 2035، وينعكس هذا النموذج الجديد، الذي يتطلب ميزان مالي داخلي وخارجي للخدمات، ونشر قوى السوق، وحماية الموارد الطبيعية، في قطاع النفايات من خلال إدخال الاقتصاد الدائري الذي يولد دخل العمل وتطوير آليات لاستخدام الطاقات المتجددة، وحددت الإستراتيجية خمسة أهداف هي: منع الهدر، تشجيع الفرز الانتقائي، تقليل المخاطر الصحية والبيئية للنفايات النهائية، تطبيق مبدأ الملوث يدفع، وتعزيز دور القطاع الخاص.[2]

الفرع الرابع: التعاون الدولي وأهميته في مجال تثمين النفايات في الجزائر

الجزائر تتوفر على الإمكانيات التي تؤهلها لتكون قبلة للراغبين في الاستثمار في مجال تثمين النفايات(الاقتصاد الدائري)، والاستفادة إلى ما توصلت إليه بعض الدول في مجال التكنولوجيات والحلول المعتمدة في مجال الرسكلة والتثمين، حيث تراهن الجزائر على هذه الشراكة من أجل حماية البيئة ولترقية الاقتصاد الوطني خارج المحروقات، وهي المشاريع المبرمجة خلال سنة 2018-2022.[3]

أولا- التعاون الثنائي وأهميته في مجال تثمين النفايات في الجزائر:

أ- **التعاون الجزائري الألمانى:** أطلقت وزارة البيئة والطاقات المتجددة سنة 2014 بالتعاون مع التعاونية الألمانيةGIZ، في برنامج حوكمة النفايات الصلبة والاقتصاد الدائريPRODE، المتضمن برنامجي "الحوكمة البيئة والتنوع البيولوجي" و" إدارة النفايات والاقتصاد الدائري"، حيث اختتمت هذا البرنامج يوم

1- المرسوم الرئاسي442/20 مرجع سابق.

2- المتوقع أن تكون النتائج المتوقعة بحلول عام 2035:الحد من توليد النفايات: 10 ٪ خفض النفايات المنزلية وما شابه ذلك، تثمين النفايات والمساهمة في الاقتصاد الوطني بمبلغ 80 مليار دينار، كما تدعو الاستراتيجية التخلص من المكبات البرية، التخلص بحلول عام 2024، زيادة مشاركة القطاع الخاص: الشراكة بين القطاعين العام والخاص المحتملة بقيمة 54 مليار دينار، لتحقيق هذف خلق فرص العمل: 100،000 وظيفة(30،000مباشرة و 70،000 غير المباشرة)، وصولا إلى المكاسب البيئية المتمثلة في تخفيض صافي انبعاثات غازات الدفيئة في السنة من 45 مليون طن ، أي ما يعادل 150 مليار دولا، أنظر، موقع وزارة البيئة http://www.meer.gov.dz/a/?p=4219، تاريخ التصفح 2021/01/25.

3- زرواطي فاطمة الزهراء، (وزيرة البيئة والطاقات المتجددة)، كلمة لدى إشرافها على اختتام أشغال الجلسات الجهوية الأولى وسط غرب حول "الاقتصاد التدويري," يوم 2019/12/27، على الموقع: http://www.meer.gov.dz/a/?p=1651 تاريخ التصفح: 2021/01/23

03 ديسمبر 2019، واشتمل هذا البرنامج التعاوني على وضع أدوات تساعد في تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لحماية البيئة والتنوع البيولوجي وتحسين المحيط البيئي للمواطن، يتكون برنامج " الحوكمة البيئية والتنوع البيولوجيGENBI"من عدة مكونات متعلقة بـ:تعزيز إدارة المحيط البيئي، مع تحسيس المواطن بأهمية المحافظة على التنوع البيولوجي، وتثمين الموارد البيولوجية، وحوكمة المجالات المحمية.[1]

ب-التعاون الجزائري البليجيكي:

1-برنامج دعم الإدارة المتكاملة للنفاياتAGID: هو مشروع تعاون في مجال تسيير النفايات بين الجزائر وبلجيكا (الوكالة الوطنية للنفايات والتعاون التقني البلجيكي) تم تمويله بـ 11.000.000 يورو بالنسبة للطرف البلجيكي وبـ .1.000.000.000 دج بالنسبة للطرف الجزائري، **تمركزت المكاتب الخاصة بالمشروع على مستوى مدينة وهران الهدف منه هو تعزيز ودعم الجمعيات المحلية لغرض ترقية إدارة نفاياتها.**[2]

2-بناء القدرات في مجال البيئة PRCDE : هذا المشروع الذي انطلق في مارس 2016 تحت إشراف ست دوائر وزارية في إطار شراكة مع الوكالة البلجيكية للتنمية، سمح بتعزيز الطابع الشمولي لمسألة البيئة من خلال القيام بنشاطات لصالح ثلاثة قطاعات، وهي الموارد المائية والصحة والنقل، وانجاز دراسة تسيير الانبعاثات السائلة للمؤسسات الصحية، إضافة إلى إعداد مخطط وطني للسلامة الصحية للأغذية.[3]

ثانيا-التعاون الجزائري الإقليمي الإتحاد الأوروبي نموذجا:

- برنامج دعم السياسة القطاعية للبيئة PAPSE: في إطار تحسين البيئة المعيشية والحفاظ على المورد،

1- موقع وزارة البيئة، مرجع سابق، تاريخ التصفح 2021/01/25، د، ص.

2- المشروع يخص ثلاث ولايات من الغرب الجزائري، معسكر، مستغانم وسيدي بلعباس يمتد المشروع إلى 30 جوان 2019، الوكالة الوطنية للنفايات، رسالة رقم 04: برنامج دعم التسيير المندمج للنفايات(AGID)، وزارة البيئة، الجزائر، أكتوبر 2016، ص1

3- من جهة أخرى، دعم المشروع وحدة البيئة في معهد باستور بالجزائر وعزز أيضا المعهد الوطني للصحة العمومية لإنشاء شبكة لمراقبة حبوب اللقاح، وفي مجال الموارد المائية، سمح المشروع بتحين المخطط الوطني للمياه المنجز من قبل وكالة التسيير المدمج للموارد المائية، وضمان الدعم البيداغوجي والتقني مع شركة والون للمياه التابعة للمعهد الوطني للتحسين والمعدات والمركز الوطني للتكوين في المهن المائية للجزائرية للمياه، أنظر، زرواطي فاطمة الزهراء (وزير البيئة والطاقات المتجددة،، مداخلة خلال اختتام مشروع التعاون الجزائري-البلجيكي حول تقوية القدرات في مجال البيئة، 18 أبريل 2019، على الرابط: https://www.aps.dz/ar/sante-science-technologie/69638-2019-04-18 تاريخ التصفح: 2021/01/25، د،ص.

تم تطوير إستراتيجية وطنية للإدارة المتكاملة للنفايات وتقييمها في(SNGIDHorizon2035) الإستراتيجية التي ساهم فيها ممثلو الوزارات والولايات والبلديات والقطاع الخاص والمجتمع المدني ووسائط الإعلام وممثلو منظومة الأمم المتحدة، ويهدف هذا المشروع الذي يشارك في تمويله الاتحاد الأوروبي لصالح وزارة البيئة والطاقات المتجددة الممثلة (PAPSE برنامج دعم السياسة القطاعية للبيئة)، إلى تطوير إستراتيجية وطنية لتعزيز الإمكانات الاقتصادية للنفايات، وخاصة من خلال الفرز وإعادة التدوير واستعادة النفايات.[1]

ب- نظام تقاسم المعلومات البيئية الأوروبية الجزائري SEIS من 2016 إلى 2020: يهدف مشروع آليّة دعم نظام المعلومات البيئيّة المشتركة في المنطقة الجنوبيّة لسياسة الجوار الأوروبي، إلى المساهمة في الحدّ من التلوّث البحري في المتوسّط، من خلال إعداد نظام معلومات بيئيّة مشتركة يدعم الإنتاج والتّقاسم المنتظمين للبيانات والمؤشّرات والمعلومات ذات الجودة المثبتة، البلدان المعنيّة: الجزائر، مصر، الأردن، لبنان، ليبيا، المغرب، فلسطين، وتونس، والكيان الصهيوني.[2]

ج- البرنامج الإقليمي الجزائري الأوروبي MEDII SWITCH: جاء هذا البرنامج لتشجيع الاقتصاد للانتقال إلى أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين ووتحقيق الاقتصاد الأخضر بالجزائر، وذلك في نطاق تنفيذ برنامج Med-SWITCH الممول من طرف الإتحاد الأوروبي، والذي يتناول حاجة بلدان البحر المتوسط لتعزيز الاستهلاك والإنتاج المستدامين، ويهدف إلى تعزيز تحول اقتصاديات بلدان جنوب منطقة البحر المتوسط، بما في ذلك تحقيق نمو ذو إنبعاثات منخفضة من الغازات الدفيئة، من خلال وضع خطط عمل وطنية مناسبة ونشر الأساليب التي تعمل على تحسين نجاعة استخدام الموارد، كما يسعى إلى التقليل من التأثيرات البيئية المرتبطة بدورة حياة المنتجات والخدمات، وإلى تعزيز استخدام

1- موقع وزارة البيئة، مرجع سابق، تاريخ التصفح 2021/01/25، تنفيذ مبادئ وممارسات نظام المعلومات البيئية المشتركة في منطقة جنوب سياسة الجوار الأوروبي، آلية دعم نظام المعلومات البيئية المشتركة. د، ص.

2- تنفيذ مبادئ وممارسات نظام المعلومات البيئية المشتركة في منطقة جنوب سياسة الجوار الأوروبي، آلية دعم نظام المعلومات البيئية المشتركة، على الرابط:-https://www.euneighbours.eu/ar/south/eu-in ، تاريخ التصفح : 2021/01/25، د،ص.

الطاقة المتجددة في مختلف الأنشطة الصناعية.[1]

د–دعم إتفاقية برشلونة: في إطار تنفيذ برنامج دعم اتفاقية برشلونة، شاركت الوكالة الوطنية للنفايات في الحملة الوطنية لتصنيف النفايات البحرية ونفايات الشواطئ، والتي أطلقت من قبل وزارة البيئة والطاقات المتجددة وقامت بتجسيدها مديريات البيئة الولائية بالتعاون مع الفاعلين المحليين، تسبب النفايات البحرية تدهور جمالي وبيئي، تبدأ معالجته من خلال معرفة مصدرها، ثم برمجة نشاطات من شأنها تقليل هذه النفايات من المنبع.[2]

المطلب الثالث

الأمن الغذائي ودره في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

إن مشكلة الجوع من أخطر المشاكل التي تواجه البشرية، فالجوع يهدد الإنسان في وجوده وبقائه، ومن هنا كان الأمان منه(الجوع) من أول النعم التي ذكرها الله تعالى لأبي البشر سيدنا آدم عليه السلام[3]، ومنَّ بها عليه في الجنة [4]، على ضوء هذه الحقائق ستقتصر دراستنا في هذا المطلب على إبراز مفاهيم الأمن الغذائي، ومحاولة تطبيق هذه المفاهيم على الجزائر من حيث مهددات ومحددات الأمن الغذائي فيها، وكيف تعاملت الجزائر مع أهمية الأمن الغذائي، مما يدفعنا إلى أهم التطرق إلى أهم محاور تحقيق الأمن الغذائي، في إطار التنمية المستدامة في ظل الانتقال الاقتصادي في الجزائر الجديدة(أفاق ما بعد 2030).

الفرع الأول: مفهوم الأمن الغذائي.

الفرع الثاني: الأمن الغذائي في الجزائر مقوماته ومعوقاته.

الفرع الثالث:واقع الأمن الغذائي في الجزائر.

الفرع الرابع: إستراتيجية تحقيق الأمن الغذائي في إطار التنمية المستدامة.

1- Rania Deriouche ; Modes De Consommation Et De Production Durable; Objectif : Promouvoir La Produ -ction Propre Econome En Ressources; La Revue D'information Du Centre National Des Technologies De Production Plus Propre(Cntpp); N°17; Algérie ;Décembre 2018; PP 8 Et 9.

وزارة البيئة والتنمية المستدامة التونسية، مساهمة الإدارة العامة للتنمية المستديمة في التقرير الوطني حول وضعية البيئة والتنمية المستدامة لسنة 2015، ص ص15 و16.

2- رسالة الوكالة الوطنية للنفايات، مرجع سابق، ماي 2018، ص3.

3- قال الله تعالى: ﴿ إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى﴾ سورة طه، الآية 118.

4- أيوب محمد جاسم الباجلاني، تحقيق الأمن الغذائي في منظور الاقتصاد الإسلامي، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، العراق، الطبعة الأولى، 2013، ص35.

الفرع الأول: مفهوم الأمن الغذائي

الأمن الغذائي يتضمن مصطلحين في غاية الأهمية هما، الأمن والغذاء، وكلاهما شديد الصلة بالأخر[1]، وطرح هذا المصطلح من طرف المنظمات الدولية وتبنته التشريعات الوطنية، وينطوي على جملة من الركائز تميزه عن المفاهيم المرتبطة بأمن المجتمعات.[2]

أولا- تعريف الأمن الغذائي: ظهر مصطلح الأمن الغذائي في المؤتمر الغذائي المنعقد عام 1974 بروما، بعد أزمة الغذاء العالمية التي حدثت عام1973، نتيجة ارتفاع أسعار الغذاء، وانخفاض المخزون العالمي من الحبوب إلى أقل من مستوى الحد الأدنى المسموح به[3]، وتتعدد تعاريف الأمن الغذائي نتيجة لتباين وجهات النظر لهذا المفهوم، إلا أنها لا تختلف اختلافا جوهريا عن بعضها البعض سواء على الصعيد الدولي أو الإقليمي أو الوطني[4]، فعلى المستوى الدولي عرف مؤتمر الغذاء العالمي بروما عام 1974، الأمن الغذائي من طرف المؤتمرين بـ: «توافر إمدادات غذائية عالمية كافية من المواد الغذائية الأساسية في جميع الأوقات للحفاظ على التوسع المطرد في استهلاك الأغذية والتعويض عن التقلبات في الإنتاج والأسعار».[5]

ومن تعاريف الأمن الغذائي: «حصول جميع الناس في جميع الأوقات على غذاء كاف من أجل حياة حافلة بالصحة والنشاط» [6]، وفي عام 1986 نشر البنك الدولي تقريره الموسوم بـ "الفقر والمجاعة" الذي عرف فيه الأمن الغذائي بأنه: «الأمن الغذائي هو قدرة كل الناس في كل الأوقات على الحصول على

1- قال الله تعالى: ﴿ فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ ﴾ سورة قريش الآيتان: 3 و4.

2- فاطمة بكدي، مرجع سابق، ص13.

3- حيث عرف الأمن الغذائي من طرف المؤتمرين بـ :" "توافر إمدادات غذائية عالمية كافية من المواد الغذائية الأساسية في جميع الأوقات للحفاظ على التوسع المطرد في استهلاك الأغذية والتعويض عن التقلبات في الإنتاج والأسعار، انظر، السيد محمد أحمد السريتي، الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية رؤية إسلامية(دراسة تطبيقية على بعض الدول الإسلامية) دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، ب.ط، 2000، ص7 .

4- عبد الغفور إبراهيم أحمد، الأمن الغذائي مفهومه، قياسه، متطلباته، دار أمنة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، بدون طبعة، 2017، ص12.

5- فاطمة بكدي، مرجع سابق، ص13.

6- سفيان حنان، السياسات المتبعة لمواجهة تأثير ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية على الاقتصاد الجزائري في ظل التبعية الغذائية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير تخصص إدارة الأعمال والتنمية المستدام، جامعة فرحات عباس سطيف- 1، الجزائر، 2020/2019، ص44.

الطعام الكافي والذي يضمن لهم حياة صحية نشيطة» [1]، ويعني مفهوم الأمن الغذائي حسب تعريف منظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو) عام 1996 «توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمتين للوفاء باحتياجاتهم بصورة مستمرة من أجل حياة صحية ونشطة».[2]

وعلى الصعيد الإقليمي عرفته المنظمة العربية للتنمية بأنّهُ: «تأمينُ الغذاءِ الكافي بشكل مستمر لكل المجتمع، اعتمادا على الإنتاج المحلي بالدرجة الأوّلى، وبأسعار مقبولة ومناسبة لكل المجتمع»،[3] أما على الصعيد الوطني عرفته (المادة 3) من الفقرة الأولى من قانون التوجيه الفلاحي الجزائري لعام 2008 على أنه:«حصول ووصول كل شخص بسهولة وبصفة منتظمة إلى غذاء سليم وكاف يسمح له بالتمتع بحياة نشيطة».[4]

ثانيا–المفاهيم المرتبطة بالأمن الغذائي: يرتبطُ مفهوم الأمن الغذائي ببعضِ المفاهيمِ التي من خلالها يمكن توفير الأمن الشّامل لأفراد المجتمع، ومنها الأمن الاجتماعي، فلتحقيق الأمن الغذائي لا بد من تحقيق الأمن الاجتماعي فهما مرتبطان ببعضهما البعض.

أ– الأمن الاجتماعي: يؤدي لانعدام الأمن الغذائي، بالإضافة لارتباطه بالفجوة الغذائية التي أخذت تُهدّدُ حاضر ومستقبل السّكان، وخصوصا أنّ الكثير من السكان يعاني من نقص في الغذاء وسوء التغذية، والفجوة الغذائيّة يمكن نعتها بالمشكلة النّاجمة عن عدمِ قدرة الدولة في تأمين المواد الغذائية، لسد حاجاتِ واحتياطات السكان، مما يضطر الدولة لتأمينِها عن طريقِ استيرادها من الدول الخارجية.[5]

ب–الأمن المائي: يعتبر من أهم دعائم الأمن الغذائي، كونه يساهم في التنمية الزراعية، وانعدامه يعني حدوث عجز في الأمن الغذائي.

1– Simon Maxwell; Tiomothy R. Frankenberger ; Household Food Security: Concepts; Indicators; Measurements; UNICEF; NEW York;U.S.A; 1992; P8.

2– يوسف بن يزّه، محدودات ومهدّدات الأمن الغذائي في المنطقة العربيّة، مجلّة العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، العد 38، الجزائر، جوان 2018، ص 16.

3– صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، 2016، ص 107، أنظر، رمضان أحمد العمر، إشكالية الأمنِ الغذائي في الجزائرِ وآلياتُ تطويره 1980 – 2017، ورقة منشورة في كتاب العدد الخاص بالمؤتمر الدولي المحكم حول الأمن المجتمعي والجماعي في الوطن العربي، طرابلس لبنان يومي 16 و17 أكتوبر 2020، ص37.

4– القانون رقم 08–16، مرجع سابق.

5– كمال حوشين، إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلّية العلومِ الاقتصاديّة والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص268.

ج- الأمن البيئي: مرتبط بالأمن الغذائي بشكلٍ وثيق، لأن الذين يفتقدون للأمن الغذائي يقومون بأعمالٍ تؤدي لتدميرِ البيئة الطّبيعية والمزروعات[1]، وكذلك يرتبط بالاكتفاءِ الذاتي ويتمثل بإمكانية الدولة بالاعتمادِ على إنتاجِها، وتأمين الاحتياجات الغذائية محليا، وهنا تدخل مسألة تأثير العامل البيئي أو التدهور البيئي على القدرة الإنتاجية المحدودة للموارد الطبيعة، وإن التحدي الحقيقي للأمن الغذائي في الأعوام القادمة هو مضاعفة الإنتاج، وعلى نفس قاعدة الموارد مع المحافظة على قاعدة الموارد الطبيعية وتحسينها، وهنا يعتبر تحديا مزدوجا، إيجاد نظم مستدامة بيئيا تحسن الإنتاجية، وإدارة سليمة للموارد الطبيعة.[2]

ثالثا: مرتكزات الأمن الغذائي: إنّ تحقيق الأمن الغذائيّ أو التقليل من الفجوة الغذائية، تُعد من أهم مرتكزات الأمن القومي، وتزداد هذهِ الأهميّة في الجزائرِ نظرا للمخاطر التي تُهدد استقرارهُ وأمنَهُ القومي من قبل الدول الخارجية، التي تتحكم بأسواق السلع الغذائية، وإن تحقيقَ الاكتفاء الغذائي يساعد الجزائر بأن تتغلب على كل الصّعابِ والتحديات، وفي مقدمتها التدخلات الخارجية في شؤونهِا الداخلية، وبالفعلِ هذا ما دفعَ الجزائَر للسعي لتحقيق أمنِها الغذائي محليّا أي عن طريقِ التّوسّعِ في الإنتاجِ بمختلفِ أنواعه[3]، من أجلِ تحقيقِ الأمنِ الغذائي ومرتكزاته وهي كالتالي:

أ- توافرُ الغذاء: يؤدي توافر الغذاء دورا بارزا على صعيد ضمان الأمن الغذائي، فمن الضروري إيصال الإمدادات الكافية من الأغذية لفئة معينة من السكان سواء عن طريق الإنتاج المحلي، أو الاستيراد أو مساعدة غذائية على أساس ثابت، علما أن هذا البعد ليس كافيا لضمان حصول الأشخاص على الأغذية بشكل مناسب.[4]

ب-الحصول على المواد الغذائية: تستند القدرة للوصول إلى الأغذية على ركيزتين هما: الوصول الاقتصادي والوصول المادي، ويحدد الوصول الاقتصادي من خلال الدخل المتاح وأسعار الأغذية وتوفير الدعم الاجتماعي والحصول عليه، أما الوصول المادي فيحدد من خلال توافر البنى الأساسية ونوعيتها،

1- رزيقة غراب، إشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر: واقع وآفاق، مجلة العلوم اقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 13، الجزائر، 2015، ص ص53 و54.

2- محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، عالم المعرفة 230، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، د، ط، فبراير 1998، ص330.

3- رمضان أحمد العمر، مرجع سابق، ص37.

4- يوسف بن يزّه، مرجع سابق، ص 18.

بما في ذلك الموانئ والطرقات والسكك الحديدية والاتصالات ومرافق تخزين الأغذية، وغيرها من المنشآت التي تسهل عمل الأسواق ومداخيل الزراعة والغابات ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية.[1]

ج–استقرار وجود الغذاء: بمعنى آخر، تأمين إمداد متواصل ومستمر للمواد الغذائية، وذلك في كل الأوقات وفي كل الظروف.

د–أمانُ وسلامة السلع الغذائية: أي يجب الاهتمام بالأبعاد الصحية للموادِ الغذائية خلال عمليات إنتاجِ الغذاء وتصنيفه وعملية وضعه في المستودعات، وكذلك توزيعه بشكلٍ صحي ليكون آمنا وخاليا من الأمراض، وموثوقا ولا يؤثّر على صحة وسلامة الأشخاص.[2]

الفرع الثاني: الأمن الغذائي في الجزائر مقوماته ومعوقاته

تزخر الجزائر بالكثير من المقومات الطبيعية والبشرية، لاسيما شاسعة مساحتها ونسبة الأراضي التي يمكن استغلالها، مع حسن توظيف الموارد المائية المتاحة، إلا أن تأثير التغيرات المناخية والزيادة المطردة للسكان وفشل السياسات الاقتصادية المتعاقبة منذ الاستقلال، تعتبر من أهم المعوقات التي تحول دون تحقيق أمنها الغذائي.

أولا–مقومات الأمن الغذائي في الجزائر:

أ–نسبة الأراضي الزراعية من المساحة الإجمالية: نقصد بالأراضي الزراعية كل الأراضي التي تدخل في مجال الاستثمار الزراعي شاملة المحاصيل، الزراعات المستدامة، المراعي، والغابات والأحراش[3]، أما الأراضي في الجزائر فنلاحظ ضعف الكفاءة في استثمار الأراضي الزراعية، وذلك من حيث نسبة الأراضي المزروعة، أو حتى في طرق الري واستخدام التقنيات الحديثة، على الرغم من القيام ببعض الإصلاحات الزراعية وإصدار قوانين تتعلق باستصلاح الأراضي وحيازة الملكية العقارية بدءًا من عام 1981 واستمّرت حتى الوقت الحالي، هدفها تطوير الإنتاج وتخفيض الاستيراد وتحقيق الاكتفاء بالمواد الغذائية محليا[4]، حيث تبلغ مساحة الأراضي الزراعية في الجزائر حوالي 238 مليون هكتار، ويمكن تقسيمها إلى ما يلي:

1– فاطمة بكدي، رابح حمدي باشا، مرجع سابق، ص40.

2– ماجد الخطيب، واقع الأمن الغذائي العربي وآفاق تطويره، مجلة المناضل، العدد 389، المغرب، 2010، ص، 39

3– محمد السيد عبد السلام، مرجع سابق، ص162.

4– رمضان أحمد العمر، مرجع سابق، ص39

1-الأراضي الزراعية الكلية، وتشير المصادر إلى تطور مساحتِها بين عامي 2000-2017 بحوالي 43397074 هكتار أي بنسبة 19.58% من المساحة الكلية إن المساحة الكلية الصالحة للزراعة لم تتزايد إلا بنسب ضئيلة جدا لم تتجاوز 08.6% أي 2488974 هكتار من سنة 2000 إلى سنة 2017، حيث نستطيع القول بأنها ثابتة لا تعكس الجهود المبذولة على هذا المستوى، هذا بالإضافة إلى أن هذه المساحة لا تستغل بشكل كبير إذ لم تتعد نسبة المساحة المستغلة فعلا 58.19% عام 2017، وهي نسبة جد ضئيلة مقابل 41.80% من الأراضي الصالحة للزراعة غير المستغلة.[1]

2- أراضي أخرى: وتتضمن أراضي حلفائيّة وتبلغ مساحتها حوالي 2504990 هكتار، كما تضم أراضي غابية وتبلغ مساحتها 4227700 هكتار أي 1,8% من مجموع المساحة الكلية للجزائر، وتوجد في **أراضي غير منتجة** وتبلغ مساحتها 80% من المساحة الإجمالية للجزائر.[2]

ب-الموارد المائية: تنحصر مصادر المياه العذبة الأزمة للاستثمار الزراعي في واحد أو أكثر من بثلاثة مصادر(باستبعاد تحلية ماء البحر): المطار والأنهار والمياه الجوفية [3]، إن اتساع مساحة التراب الوطني وتنوع المناخ نتج عنه اختلاف كبير في كمية المياه ومصادرها بين القسم الشمالي والقسم الجنوبي، وتقدر الموارد المائية في الجزائر بـ 20 مليار م^3، منها 13 مليار م^3 حجم الموارد المائية السطحية بالشمال، و7 مليار م^{3}من الموارد المائية الجوفية (منها 2 مليار م^3 بالشمال و5 مليار م^3 في الجنوب)، وأن1%هذه الموارد المائية 75 % قابلة للتجديد.[4]

وتعتمد الزراعة في الجزائر أساسا على الزراعة المطرية، حيث أن 90 % من المساحة الزراعية تستغل اعتمادا على الأمطار، إلا أن الأمطار في الجزائر ينحصر سقوطها في الغالب بين شهر نوفمبر وشهر

1- وهذا شيء يدعو إلى التساؤل المحير يعكس لنا مدى إهدار الأراضي الصالحة للزراعة وعدم استغلالها بالشكل الذي يحقق الأمن الغذائي، هذا من جهة ومن جهة أخرى تبين لنا الأرقام أن الأراضي المستصلحة شبه غائبة، الأمر الذي يثير التسأل ماذا لو أن نسبة الأراضي الزراعية المستغلة فعلا تفوق 50% كيف يؤثر ذلك على الإنتاج، أنظر، **سفيان حنان، مرجع سابق، ص3**

2- غردي محمد، قطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلّية العلومِ الاقتصاديّة وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2012/2011، ص ص18 و19.

3- محمد السيد عبد السلام، مرجع سابق، ص164.

4- Boualem REMINI; La problématique de L'eau en Algerie; Office des publications universitaires; Alge ; 2005; p213.

مارس، كما أنها تتسم بعدم الانتظام والتذبذب الشديد والتوزيع غير المنتظم بين مناطق الوطن[1]، مما سبق نستنتج أن الجزائر رغم أنها تعد من الدول الفقرية للمياه، إلا أن لها موارد مائية مختلفة تمكنها من توفري احتياجاتها الضرورية من هذه المادة الأساسية، سواء بالنسبة إلى الإنسان أو الحيوان أو النبات.[2]

ثانيا-معوقات الأمن الغذائي في الجزائر:

أ- تغيير المناخ: هو عائق طبيعي متصل بالخصوصية المناخية والجغرافية اللتين تحددان المناطق الفلاحية وتوزيعها، حسب طبيعة الإنتاج الزراعي التي توفره مناطق (التل، والسهوب، وواحات الجنوب) بالجزائر، وكباقي دول البحر الأبيض المتوسط، فإن عدم القدرة على التلاؤم مع الطبيعة، والضعف في مقاومة التحديات البيو-مناخية تنتظم كلها من أجل إضفاء خصوصية بارزة للفضاء الجزائري، الذي يتميز جزء كبير منه بتأثير مناخ جاف، وجُدْبِ الأرض.[3]

ترتبط التغيرات المناخية ارتباطا وثيقا بقضية الأمن الغذائي، حيث يؤدي الاحتباس الحراري إلى تغيرات مناخية تبرز أهم سماتها في زيادة انبعاث غاز CO_2 وزيادة درجات الحرارة سواء العظمى أو الصغرى، وهذا يؤدي إلى إمكانية التغير في نظام استهلاك الغذاء، ما يؤدي بدوره إلى التأثير على الصحة البشرية من خلال التأثير على نسب الاكتفاء الغذائي والتغيير في القيم التغذوية.[4]

ب-اختلال التوازن الديمغرافي وأثره على الأمن الغذائي في الجزائر: حسب وتيرة النمو الديمغرافي يتزايد عدد سكان الجزائر سنويا مما يحتم أن يوفر لهم الغذاء، فضلا عن ذلك فإن التعمير السريع والتصنيع وارتفاع مداخيل جميع الفئات السكان تقريبا أدت إلى إدخال تغذية أكثر تنوعا وبكمية أوفر دون أن يسمح ذلك ببلوغ مستوى بلدان الضفة الشمالية للمتوسط.[5]

أمام هذا النمو الديمغرافي، فإن نمو المنتوجات الرئيسية المسجل على امتداد 20 عاما لم يتجاوز في أحسن الأحوال نسبة 2 % من الزيادة سنويا ويفسر هذا الاختلال بين العرض والطلب في ميدان المواد الغذائية جزئيا(النقائص التي ميزت السياسات الفلاحية المطبقة)، ويبرز من جهة أخرى اللجوء إلى

---

1 - Ministère De L'agriculture Et Du Développement Rural; Cellule Agrométéorologie; Bulletin Agro – Météorologique(Campagne Agricole) ; Orologique N° 16; Algérie: 2020 / 2021.

2- محمد غردي، مرجع سابق، ص23

3- عمر بسعود، ترجمة عبد القادر شرشار، الفلاحة في الجزائر : من الثورات الزراعية إلى الإصلاحات الليبرالية (1963-2002)، المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية، العدد22، الجزائر، 2003، ص10 وما بعدها.

4- يوسف بن يزّه، مرجع سابق، ص 24.

5- Conseil National Economique Et Social; Rapport L'environnement En Algerie: Enjeu Du Developpement; 9 Eme Session Plénière; Publication Du CNES; 28-29 Oct; Algérie; 1997; P13.

استيراد المواد الغذائية وعوامل الإنتاج بكميات أكثر وبتكاليف باهظة، وقد يقارب معدل تغطية استهلاكنا الغذائي من الواردات 80 %، مما جعل الجزائر في حالة تبعية كاملة، بسبب عدم التكافؤ بين نمو السكان ونمو الإنتاج الغذائي، وهذا يؤدي إلى القدرات الفلاحية باستمرار ارتفاع الواردات الغذائية. [1]

ج–فشل السياسات الاقتصادية: شهد الأمن الغذائي منذ الاستقلال إلى يومنا هذا عدّة سياسات، وتحت عناوين مختلفة تميزت بالتذبذب والتناقض في بعض المحطات، ممّا ينبأ بالفوضى التي كان يتخبط فيها، وعدم التحكم في تسيير هذا الجانب الحساس بسبب فشل السياسات الاقتصادية المنتهجة خاصة في القطاع الزراعي، من سياسة التسيير الذاتي، الثورة الزراعية، إعادة الهيكلة الخاصة بالمزارع الاشتراكية سنة 1981 إلى صدور القانون 18/83[2]، مرورا بقانون المستثمرات الفلاحية 08 ديسمبر 1987[3]، والذي يعتبر النقطة الزمنية الفاصلة في تحول القطاع الفلاحي نحو تحرير السوق، وفي نفس الفترة تمّ إرجاع جزء من الأراضي المؤممة في إطار الثورة الزراعية إلى مالكيها الأصليين في إطار قانون التوجيه الفلاحي لسنة 1990[4]، وفي الألفية الثالثة جاءت المخططات الوطنية ورصدت لها أغلفة مالية معتبرة منذ عام 2000 إلى 2019، وصدر قانون التوجيه الفلاحي عام 2008 بنظرته القريبة والمتوسطة للأمن الغذائي في الجزائر.

إن تأثير القطاع الفلاحي في معدل النمو الاقتصادي خلال فترة تنفيذ سياسة الإنعاش الاقتصادي بداية من الألفية الثالثة ضعيفا بالنظر للارتباط القوي للاقتصاد الوطني بقطاع المحروقات، فكان هذا الأمر سببا في فشل هذه السياسات.[5]

الفرع الثالث: واقع الأمن الغذائي في الجزائر

---

1 – Conseil National Economique Et Social; Rapport L'environnement En Algérie : Ibid; p4

2– القانون 18/83، المؤرخ في 1983/08/13 المتضمن حيازة الملكية العقارية الفلاحية بواسطة الاستصلاح، ج، ر،ج،ج، العدد 34.

3– القانون رقم87–19 المؤرخ في 08 ديسمبر 1987، المتضمن ضبط كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية وحقوق المنتجين وواجباتهم، ج، ر،ج،ج، العدد 50.

4– القانون رقم 90–25 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990، المتضمن التوجيه الفلاحي، ج، ر،ج،ج، العدد 49، المعدل والمتمم.

5– جمال جعفري، العجال عدالـة، مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي دراسة تحليلية وقياسية للفترة (2000 –2015)، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 10، العدد02، الجزائر، 2018، ص116.

عرف القطاع الفلاحي في الجزائر منذ بداية الألفية الثالثة، جملة من الإصلاحات الجذرية واسعة النطاق لم يشهدها القطاع منذ الاستقلال، سواء ما تعلق بالموارد البشرية أو الوسائل المادية والمالية[1]، ولكن النظرة التقليدية للتنمية الزراعية في الجزائر لم تأخذ في الحسبان حاجيات الأجيال المقبلة والاعتبارات البيئية في استراتيجياتها، حيث يعتبر الأمن الغذائي أهم وسيلة لتحقيق نمو اقتصادي مستدام.[2]

أولا- التحسين المستديم لمستوى الأمن الغذائي في الجزائر:

أ-المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (2000-2004): المخطط الوطني للتنمية الفلاحية(PNDA) ، هو عبارة عن آلية خاصة ترمي إلى ترقية التأطير التقني والمالي والنظامي، قصد الوصول إلى بناء فلاحة عصرية ذات كفاءة من خلال المحافظة والحماية والاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية، كذلك عن طريق استصلاح الأراضي والاستغلال الأفضل للقدرات الموجودة، ولقد جاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية لاستدراك كل الثغرات السابقة، حيث تضمن مجموعة من التوجيهات لأساسية تتمثل في[3]: التحسين المستديم لمستوى الأمن الغذائي للبلاد بغية تمكين السكان من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا، وكذا الاستعمال العقلاني والمستديم للموارد الطبيعية وترقية المنتجات ذات الامتيازات بهدف تصديرها، إضافة إلى توفير مناصب شغل في القطاع الفلاحي، وتحسين مداخيل الفلاحين وظروف معيشتهم، وقد تضمن هذا المخطط تسعة 09 برامج فلاحية تنموية منها خمسة برامج موجهة لتحسين مستوى وعصرنة المستثمرات الفلاحية وتربية المواشي[4]، وأربعة برامج أخرى موجهة لحماية وتنمية المحيط الطبيعي وإنشاء مناصب عمل.[5]

1- محمد هبول، السياسات الزراعية، وإشكالية الأمن الغذائي في الجزائر دراسة تحليلية تقييميه للفترة (2000-2016)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2020/2019، ص72 .

2- فاطمة بكدي، رابح حمدي باشا، مرجع سابق، ص13

3 - Gouvernement De La République Algérienne Démocratique Et Populaire ; Appui A La Mise En Œuvre Du Nepad–Pddaa ; Programme National D'investissement A Moyen Terme (Pnimt); Volume I De V; Algérie; Septembre 2006; p6

4- زهير عماري، تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (1980-2009)، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،2014/2013، ص ص80 و81.

5- لقد تمّ توسيع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في سنة 2002 ،لإدماج دعم العالم الريفي، ونتيجة لذلك أصبح يسمى البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، وهكذا تمّ قطع مرحلة جديدة، ومع البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية

ب آليات تحقيق التحسين المستديم لمستوى الأمن الغذائي في الجزائر: اعتمدت الدولة في تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية عدة آليات مالية وتقنية، حيث أنفق على المخطط الوطني خلال الفترة 2004/2000 حوالي 400 مليار دينار جزائري، كما يؤطر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أجهزة مالية متخصصة، ثلاث صناديق مكلفة بتمويل مشاريع الدعم المسجلة بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية.[1]

ج- البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005 -2009): الذي يعتبر إمدادا لبرنامج الإنعاش الاقتصادي، حيث خُصَّ له مبلغ 4202.7 مليار دينار جزائري، أي حوالي 55 مليار دولار، وبالنسبة لقطاع الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، فقد استفاد من غلاف مالي قدره 312 مليار دج، وشهدت هذه المخصصات تضاعفا بأكثر من ثلاث مرات (377%) مقارنة بمخصصات البرنامج السابق، وإن كان ذلك يدل على مدى تزايد اهتمام الحكومة بتطوير القطاع الزراعي باعتباره مصدر للثروة والأمن الغذائي للبلاد، فإن مخصصاته المالية تبقى ضعيفة مقارنة مع إجمالي مخصصات باقي القطاعات التنموية، حيث لم تتعد حصته من الإجمالي نسبة7.2%[2]، ويأتي هذا الدعم في إطار تنفيذ الشطر الثاني من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية.[3]

ثانيا- التدعيم الدائم للأمن الغذائي في الجزائر(2008-2014):

أ- تحين وتجديد الإطار التشريعي: إن السياسة الجديدة للتجديد الفلاحي والريفي تدمج في مسعاها أهداف الألفية من أجل التنمية والمعلن عنها من طرف الأمم المتحدة تمتد من سنة 1996 حتى 2015 وكذلك الآثار المرتقبة للتغيرات المناخية.[4]

حددت أهداف أوسع تتمثل في-تعزيز المساهمة في الأمن الغذائي؛ تثمين كل الموارد المتاحة؛ حماية البيئة، أنظر، إيمان شعابنة، مدى فعالية الدعم في إطار سياسة التجديد الفلاحي، دفاتر السياسة والقانون، العدد 16، الجزائر، جانفي 2017، ص313.

1- الأجهزة المالية تتمثل في الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية؛ صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز؛ والقرض الفلاحي التعاضدي؛ حيث استفاد القطاع الفلاحي على شكل إعانة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية إذّ قدر غلافه المالي بـ89, 55 مليار دينار جزائري وزع على الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية بـ 53,4 مليار دينار جزائري، الصندوق الوطني لحماية الصحة الحيوانية والنباتية بـ0,21 مليار دينار جزائري، صندوق ضمان المخاطر الفلاحية بـ 2,28 بـ مليار دينار جزائري، أنظر، زهير عماري، مرجع سابق، ص81.

2- محمد هبول، مرجع سابق، ص82.

3- خير الدين معطى الله، سفيان عمراني محاولة تقييم أداء السياسة المنتهجة لتطوير القطاع الفلاحي الجزائري في ظل الإصلاحات الحديثة للفترة (2000-2013) مجلة الحقيقة، العدد 31 ، جامعة أدرار، الجزائر، 2014، ص103.

4- فاطمة بكدي، رابح حمدي باشا، مرجع سابق، ص279.

1- قانون التوجيه الفلاحي: جاءت سياسة التجديد الفلاحي والريفي لتؤكد من جديد على الهدف الأساسي الذي تتبعه السياسات الفلاحية المتعاقبة منذ 1962 أي " التدعيم الدائم للأمن الغذائي الوطني مع التشديد على ضرورة تحول الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل"، وقد شرع في تنفيذ هذه السياسة من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية منذ عام 2008، حيث صدر قانون التوجيه الفلاحي رقم 08 -16، الذي يسطر محاور التنمية المستدامة للفلاحة وعالم الريف، وهو القانون الأول منذ الاستقلال.[1]

ويرتكز قانون الزراعة التوجيهي على تمكين الزراعة الوطنية من المساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد وتحقيق التنمية المستدامة، حيث يقوم أساس هذه السياسة على تحقيق توافق وطني حول مسألة الأمن الغذائي لضمان السياسة الوطنية والتماسك الاجتماعي، كما تستند إلى تحرير المبادرات والطاقات، وعصرنة جهاز الإنتاج وترجمة القدرات الكبيرة التي يحتوي عليها الاقتصاد الوطني.[2]

2- قانون استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة تحت رقم 10-03 [3] المحدد لشروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة، بالنظر إلى أهميته في إعادة تنظيم القطاع خاصة بعد ظهور حالات لتحويل الأراضي الفلاحية عن وجهتها، كما جاء هذا القانون ليتمم القانون الفلاحي التوجيهي الصادر عام 2008، ويستبدل التشريع الصادر عام 1987 ليشمل مجال تطبيقه الأراضي التي كانت خاضعة للقانون 87-19 والتي تقدر بـ 2.5مليون هكتار من بين 8.5 مليون هكتار 30%، حيث يشكل الامتياز نمط استغلال الأراضي الفلاحية أي بمعنى يتم تحويل عقد حق الانتفاع الدائم الذي كانأي بنسبة معمول به في القانون السابق إلى حق الامتياز لمدة 40 سنة قابلة للتجديد عن طريق إدارة أملاك الدولة.[4]

1- المادة 02: 1- يرمي القانون إلى:-مساهمة الإنتاج الفلاحي في تحسين مستوى الأمن الغذائي، 2-ضمان تطور محكم للتنظيم ولأدوات تأطير قطاع الفلاحة قصد المحافظة على قدراته الإنتاجية والسماح بالزيادة في إنتاجيته وتنافسيته، مع ضمان حماية الأراضي والاستعمال الرشيد للمياه ذات الاستعمال الفلاحي، 3-وضع إطار تشريعي يضمن أن يكون تطور الفلاحة مفيدا اقتصاديا واجتماعيا ومستديما بيئيا، 4-مواصلة تنفيذ مبدأ دعم الدولة الملائم للتنمية الفلاحية النباتية والحيوانية بصفة مستمرة، أنظر، القانون رقم 16/08، مرجع سابق.

2- وتتمثل الأهداف الإستراتيجية لهذه السياسة في: التحسين المستدام للأمن الغذائي؛ التنمية المتوازنة للأقاليم الريفية؛ مكافحة التصحر وحماية الثروات الطبيعية؛ أنظر، جمال جعفري، العجال عدالـة، مرجع سابق، ص107.

3- القانون رقم 10-03 المؤرخ في 15 أوت 2010 ، يحدد شروط وكيفيات باستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة، ج، ر،ج،ج، العدد 46.

4- زهير عماري، مرجع سابق، ص94.

ب- التجديد الريفي كآلية لتحقيق التدعيم الدائم للأمن الغذائي في الجزائر(2008-2014): ترتكز سياسة التجديد الفلاحي والريفي على ثلاث ركائز تتمثل الركيزة الأولى في التجديد الريفي، والتي تسعى إلى تحسين ظروف معيشة سكان الأرياف مع تنويع النشاطات الاقتصادية في الوسط الريفي لتحسين المداخيل، إضافة إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية وتثمين التراث الريفي المادي وغير المادي، أما الركيزة الثانية، فتتمثل في التجديد الفلاحي والتي تُعنى بمردود القطاع الفلاحي وضمان مردوديته لتحقيق الأمن الغذائي، حيث تم اعتماد 10 فروع من المنتجات ذات الاستهلاك الواسع، لذلك خُصص لها برنامج التكثيف والعصرنة بهدف رفع الإنتاج وتحقيق التكامل بين الفروع الإنتاجية، أما الركيزة الثالثة، المتمثلة في تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية، فتقوم على عصرنة مناهج إدارة الفلاحة، وتعزيز البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي، إلى غير ذلك من المسائل المرتبطة بالعنصر البشري والعنصر التقني.[1]

الفرع الرابع: إستراتيجية تحقيق الأمن الغذائي في إطار التنمية المستدامة في الجزائر

إن التحديات التي أصبح يواجهها الاقتصاد الوطني ليس فقط على صعيد ضمان الغذاء، وإنما كذلك في سبيل تنويع مصادر الدخل، على إثر الأزمات المتكررة الغذائية والمالية والاقتصادية، مما دفع بالحكومة إلى تبِني إستراتيجية تحقيق الأمن الغذائي في إطار التنمية المستدامة، في إطار البرنامج الخماسي للتنمية (2015-2019)[2]، وإعادة تكييف وتحين هذه الإستراتيجية في ظل الجزائر الجديدة من 2020 إلى ما بعد أفاق 2035.

أولا-مفهوم إستراتيجية تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر: حيث ترتكز هذه النظرة على الزراعة والثروة الحيوانية، ويكون ذلك من خلال تعديل وتحديث وتنمية هيكل القطاع الفلاحي مع تشجيع كفاءات القطاع الفلاحي، ومتابعة ودعم أصحاب المشاريع الفلاحية، مع إعطاء أهمية للإنتاج الغابي، وكذا تشجيع السياحة البيئية، دون أهمال متابعة ودعم برامج الاستثمار في قطاع الصيد وتربية المائيات، زيادة حرصا على حماية ووقاية أماكن صيد الأسماك.[3]

1- جمال جعفري، العجال عدالة، مرجع، ص107.

2- محمد هبول، مرجع سابق، ص82.

3- حيث يهدف إلى تخفيض قيمة الواردات بـ 02 مليار دولار،الوصول إلى الصادرات بـ 1,1 مليار (بـ 4300 مليار دينار جزائري)، تطوير بيئة التشجير، الوصول إلى 1.500,000 منصب شغل، حيث يتوقع تحقيق هذه النتائج خلال سنة 2020، أنظر، جمال جعفري، العجال عدالة، مرجع سابق، ص105.

أ–محاور إستراتيجية تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر: وضعت الحكومة من خلال وزارة الفلاحة محاور أساسية، تسعى إلي تحقيقها عبر سياسة التنمية الفلاحية والريفية والصيد البحري لهذه الفترة (2015-2019).[1]

ب–الأمن الغذائي للجيل الحالي والأجيال القادمة: سعيا لتحقيق الأمن الغذائي للجيل الحالي، يجب التفكير جديا في الأمن الغذائي للأجيال القادمة، بنفس القدر الذي نهتم به للجيل الحالي، أو على الأقل نأخذه بعين الاعتبار، لأنه في كثير من الأحيان يكون التركيز الشديد على استثمار الموارد الطبيعية الزراعية لتحقيق إنتاج أكبر لمصلحة الجيل الحالي على حساب الأجيال القادمة، ويكون ذلك عن طريق استنزاف الموارد المائية، وإجهاد الأرض الزراعية دون مراعاة تجديد خصوبتها، وتلويث الهواء وما ينجر عنه من أثار سلبية.[2]

ثانيا– تحقيق محاور الإستراتيجية أفاق 2035: لابد من الاهتمام بـ:

أ–العقار الفلاحي: يلعب العقار الفلاحي دورا هاما في تحقيق الأمن الغذائي للدولة، وذلك بما يوفره من منتجات زراعية تساعد إلى حد كبير على تحقيق الاكتفاء الذاتي في المجال الغذائي وتقليل فاتورة الاستيراد الباهظة بالعملة الصعبة، ولهذا حرص القانون على حماية هذا العقار بنصوص قانونية وتنظيمية صارمة، تكفل المحافظة عليه لاستعماله في الأغراض الزراعية البحتة، وهذا في إطار ضمان الدولة للاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية والحفاظ عليها للأجيال القادمة، مما جعل المشرع يولي هذه المسألة أهمية كبيرة وينظمها من جميع جوانبها من الناحية التشريعية، ومن الناحية الرقابية على أرض الواقع.[3]

ب–إجراءات الدعم للشعب الفلاحية في الجزائر: تأكيدا على الأهمية الإستراتيجية التي يكتسيها قطاع الفلاحة، فإن الأمن الغذائي مترابط بقطاع الفلاحة الذي يجب أن تصبح محركًا حقيقيًا للنمو الاقتصادي الشامل، من خلال تكثيف الإنتاج بما في ذلك الشعب الزراعية الغذائية الإستراتيجية، وأيضًا بفضل تعزيز

1– المحاور الخمس هي: –المحافظة على جهود دعم وتوسيع القاعدة الإنتاجية، 2–مواصلة تكثيف الإنتاج الزراعي والصيدي،3––تقوية الحماية وحفظ الموارد الطبيعية،4–تقوية آليات الدعم وتأطير الإنتاج الوطني،5–متابعة تقوية الكفاءات البشرية والدعم التقني، أنظر، محمد هبول، مرجع سابق، ص102.

2– محمد السيد عبد السلام، مرجع سابق، ص151.

3– فاتن صبري سيد الليثي، بيل أوكيد، الإطار القانوني للبناء على العقار الفلاحي، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد31، العدد3، الجزائر، ديسمبر 2020، ص305

التنمية المتكاملة لجميع المناطق الريفية[1]، حيث تبلورت الرؤية الإستراتيجية في ضرورة إرساء أسس السياسة الفلاحية للتقليل من مواطن الضعف، وتشجيع ظهور حوكمة راشدة ورشيدة للفلاحة والمناطق الريفية بإشراك جميع الأطراف الفاعلة العامة أو الخاصة، ويتم تحقيق هذه السياسة بشكل رئيسي من خلال مراجعة آليات الدعم المتبعة.[2]

د-الإستراتيجية العامة لقطاع الغابات في سياق التنمية المستدامة: بالنظر إلى أهمية تراث الغابات، ينص الدستور الجزائري في مادته 18 و19، على أن « الغابة هي مكسب للمجتمع الوطني وعلى هذا النحو، فهي مسألة ذات أولوية عامة »، و« الدولة تضمن الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية والحفاظ عليها لصالح الأجيال القادمة[3]»، ووضع قطاع الغابات إستراتيجية حرجية، تهدف إلى تلبية الاحتياجات الاجتماعية الاقتصادية والبيئية للبلاد، وخلق فرص عمل مستدامة مع المساعدة في تحسين مرونة البيئة الطبيعية مع تغير المناخ، ويلعب دوراً هاماً في المساهمة في الانتعاش الاقتصادي الوطني من خلال الحفظ والاستعادة والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وتحسين الأمن الغذائي في البلاد.[4]

هـ-تنمية الزراعة الصحراوية: من أجل وضع السياسات والإستراتيجيات الكفيلة بتحقيق الاستغلال الاقتصادي للمناطق الصحراوية، وإدماجها ضمن محاور التنمية الاقتصادية في إطار التنمية المستدامة، ويتم ذلك عن طريق تفعيل المنتجات الملائمة مع المناخ[5]، كما تلعب دورًا مهمًا في تحسين الأمن الغذائي، وتطوير الإمكانات المتوفرة في المياه والتربة والطاقة[6]، ولهذا الغرض أستحدث ديوان تنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية، الذي أنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-265، كآلية للمتابعة الميدانية لتطوير الإنتاج الصناعي فلاحي، وهي أداة فعلية لتسهيل الاستثمار، كما سيشجع

1- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، محور الفلاحة، مرجع سابق. د، ص.

2- رياض طالبي، دراسة تحليلية لأثر إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر، أطروحة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2016-2017، ص241 وما بعدها.

3- المرسوم الرئاسي رقم 20-442، مرجع سابق.

4- موقع المديرية العامة للغابات http://madrp.gov.dz/dgfar/2019/02/13 ، تاريخ التصفح: 2021/02/08.

5- محمد غردي، مرجع سابق، ص137.

6- محمد أبو عبد الله، لجزائر تبحث عن الاكتفاء الغذائي... في الصحراء، العربي الجديد، لندن، بريطانيا، 08 أوت 2016.

ويرافق حاملي المشاريع الفلاحية المهيكلة، بحيث سيزود بشباك موحد الذي سيلعب دور المنسق بين مختلف الإدارات المعنية بالاستثمار الفلاحي.[1]

و–الطاقات المتجددة في الزراعة أو الكهرباء الزراعية: سيسمح إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة على مستوى المستثمرات الفلاحية (وخاصة الكتلة الحيوية والطاقة الحرارية الأرضية... إلخ)، بتعزيز الشبكة الوطنية من خلال ضخ الطاقة المنتجة فيها ما يعتبر تحفيزا لمنتجي هذه الطاقة، بالإضافة إلى جملة التدابير والحوافز المقدمة بموجب القانون المتعلق بإدارة الطاقة (المزايا المالية).

من هذا المنظور، يتوجب على القطاع الفلاحي الاستمرار في الإنتاج دون تلويث البيئة، وتعطيل النظم الإيكولوجية واستنفاد الموارد الأحفورية، ما يقتضي اللجوء نحو استغلال الموارد الطبيعية والمتجددة في برامج التنمية الفلاحية والريفية.

1– المرسوم التنفيذي رقم 20–265، المؤرخ في 22 سبتمبر 2020، المتضمن إنشاء ديوان تنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية، ج.ر.ج.ج، العدد 57.

الخاتمة

الخاتمة

إنّ العلاقة بين الإنسان والبيئة لا تقتصر على آثار حالة البيئة على صحة الإنسان، كما كان في بداية الاهتمام بقضية البيئة في عام 1972، وإنما للعلاقة وجه آخر هو أنّ البيئة خزانة الموارد التي يحولها الإنسان بجهده وبما حصّله من المعارف العلمية والوسائل التقنية إلى ثروات، تحتاج إلى عدّة أبعاد اجتماعية وأخلاقية في هذه العلاقة، لتحقيق التوازن والعدل بين الناس في حاضرهم ومستقبلهم.

ويتحمل الإنسان النصيب الأكبر من الأضرار الناتجة عن التلوث البيئي واستنزاف الموارد الطبيعية، تعود في جزء منها إلى وجود خلل في الاعتقاد وخلل في الفكر، فخلل الاعتقاد يتمثل في نظرة الإنسان لنفسه على أنه السيد وأنه في صراع مع الطبيعة، وأنه يتوجب عليه تطويعها واستغلالها، أما خلل الفكر فيتمثل في النظر إلى المنافع الآنية وغض الطرف عن المخاطر الحقيقية التي تهدد وجود الإنسان على سطح الأرض، وهو ما تميزت به الشريعة الإسلامية في نظرتها المتزنة لعلاقة الإنسان بالبيئة والتنمية.

وتعتبر البيئة والتنمية قضية أساسية نعتقد أنّها لم تأخذ ما تستحق من الاهتمام والنقاش في البحوث والدراسات الأكاديمية المتخصصة رغم أهميتها البالغة، ومركزيتها في نمط عيش المواطن وسلامته وفي استدامة مقدرات الدولة وقوّتها، ومكانتهما في تحقيق تطلعات الأجيال الحاضرة والمستقبلية، باعتبارهما حق من حقوق الإنسان.

ونظرا للطابع المتغير للحقوق الإنسان، لم تبق لائحتها المعترف بها دولياً ثابتة، فقد برزت معاهدات ووثائق دولية جديدة، وضحت وطورت بعض المفاهيم الأساسية المنصوص عليها في الوثائق الأصلية لحقوق الإنسان، فتولدت بعض الحقوق نتيجة تغير الأفكار والمفاهيم حول الكرامة الإنسانية، منها على سبيل المثال لا الحصر الجيل الثالث لحقوق الإنسان.

انطلقت حقوق الجيل الثالث من الناحية القانونية من الإعلانات الدولية الصادرة عقب مؤتمرات دولية، لكي تستقر كمبادئ قانونية في لحظة تالية في صلب اتفاقيات دولية، وبعدما كرست على هذا المستوى كنصوص لقواعد اتفاقية دولية وكجزء من القانون الدولي لحقوق الإنسان، بدأت تشق طريقها إلى القوانين الداخلية العادية، ثم ستستقر في نصوص دساتير الدول كقواعد دستورية.

بدأت المواثيق والإعلانات العالمية بإظهار الارتباط ما بين حماية البيئة والاهتمام بالتنمية وحقوق الإنسان، فظهر الحرص على وجود الإنسان في بيئة صالحة آمنة ونقية، وأن الحق في

البيئة هو الركيزة الأساسية للحق في بقاء الإنسان، وقد أكدت كل الشرائع السماوية على هذا الحق، فالشريعة الإسلامية أقرت هذا الحق من خلال استخلاف الله للإنسان في الأرض،

ولا يمكن إمعان هذا الحق إلا بالاعتراف بالحق في التنمية، والذي تم تكريسه بِصدور إعلان حق التَنمِية عام 1986، هذا الإعلان كان له الفضل الأكبر في ربط مَنظومة حقوق الإنسان بالتنمية المستدامة، واعتبرها عملية شاملة لجميع النَواحي الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية، فضلا عن تأكيد ذلك في العديد من الإعلانات والمؤتمرات والاتفاقيات الدولية.

ودأبت معظم التشريعات الوطنية في إدخال القضايا البيئية والتنموية بشكل ما إلى قوانينها ودساتيرها، ومن أمثلتها التشريع الجزائري، الذي أولى اهتماما متزايدا بقضية البيئة، وأصدر العديد من التشريعات والقوانين التي تحمي بيئته وتحافظ عليها، متأثرة في ذلك ببعض التشريعات المقارنة، فضلا عن انضمام دولة الجزائر ومصادقتها على العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات البيئية على المستويين الإقليمي والدولي.

فلعبت قواعد القانون العام والخاص دورا هاما في حماية البيئة، فكرست الحماية ضمن المفهوم المرن والمتطور للمصلحة العامة، التي تأثرت بمفاهيم إشراك الأفراد في مجال حماية البيئة، عن طريق الإعلام البيئي والديمقراطية التشاركية، إلا أن هذه المفاهيم غير كافية، فوجب التوفيق بين حماية البيئة، وبين المصالح الأخرى لا سيما القضايا الاقتصادية التي لها في الغالب الأولوية على الحماية، فكثيرا ما تتعارض الطبيعة مع الاقتصاد، فتظهر حدود من نوع آخر لا تقل أهمية عن سابقاتها، كالحدود العلمية والتقنية، وهي تعكس حدود التقدم العلمي والتقني في تطبيق القانون البيئي.

وجعل المشرع الجزائري حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ضمن مقاربة جديدة تقوم على دمج الحماية البيئية في إطار تنموي مستدام، يساير التطورات الدولية، ويرفع من القيمة القانونية لحماية البيئة وتحقيق أهداف التنمية، من خلال الدور الفعال للأجيال في تبني أبعاد هذه المقاربة الحديثة.

إلا أن الاهتمامات البيئية هذه لم تدرج في أيٍّ من الدساتير المتعاقبة، وكان يجب الانتظار إلى غاية التعديل الدستوري في 2016 و2020 حتى تُخصَّص للبيئة مكانتها من خلال المادتين 19 و68، ومنه تشكِّل دسترة الحق في البيئة السليمة وحماية الوسط الطبيعي نوعا من «أمننة الموارد» وسعيا لتحقيق الاكتفاء الغذائي.

ولكن التعديل الدستوري لعام 2020، أضاف لهاتين المادتين مجموعةً من العناصر والمبادئ، تُعطي للحق في بيئة سليمة أبعاده الشاملة والمتكاملة والإستراتيجية وهي التنمية المستدامة، لتصبح القضية البيئية قضية تنموية تدخل ضمن السياسة الاقتصادية للدولة، وضمن أجندات السياسات العامة والمشاريع التنموية والاستثمارات الموجهة للمستقبل العمومية أو الخاصة منها، ولأنّ الاستدامة تشير إلى تحقيق احتياجات الراهن دون الإضرار بمقدِّرات الأجيال اللاحقة.

كما جاءت هذه التعديلات بإطار مؤسساتي كفيل بتعزيز وتكريس حقوق الأجيال، خاصة الاستشارية منها، وإعطاء دور فعال للشباب والمجتمع المدني في المشاركة للمحافظة على الموارد الطبيعية، والدفع بعجلة التنمية، وهو ما يعني أن متابعة التحولات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع وإنجاز الدراسات حولها لا تنفصل عن التحولات الطارئة على مستوى الوضع البيئي، وأن تحقيق التنمية يمرُّ عبر سياسات مترابطة ومتكاملة بين هذه المجالات.

ويندرج تكريس هذه الحقوق ودعمها بآليات مؤسساتية، يدخل ضمن مسعى الدولة وجهودها الرامية لاحترام المواثيق والمعاهدات الدولية لتوسيع حقوق الإنسان وحفظ وجوده، وتتوافق مع المواثيق والمعاهدات الدولية والإقليمية التي تحرص على تنظيم الوضع البيئي العالمي وتنمية المحيط المعيشي للإنسان، ولفت انتباه المواطن لأهمية المخاطر البيئة العالمية وتأثيراتها على البيئة الجزائرية.

هذه الحماية في إطار المقاربة الشاملة والحديثة لن يكتب لها النجاح إلا بالاهتمام بالجوانب التكنولوجية الحديثة، التي تهتم بالأسس العلمية والابتكارية المتطورة، ومسايرة الحركية العالمية في هذا الشأن عن طريق التأسيس لاقتصاد المعرفة، هذا التجسيد الموجَّهة نحو تحقيق قوة المجتمع والدولة من خلال ضمان حقوق المواطنين البيئية والتنموية، لن يمر إلا برسم السياسات الكفيلة **بالتوجه نحو** تشجيع استخدام الطاقات البديلة والمتجددة الاستثمار فيها، وتعزيز القدرات في مجال التخلص من النفايات وتثمينها وتدويرها، والاهتمام الجاد ولفعال بتحقيق الأمن الغذائي، الذي يعد السبيل الأمثل لتحقيق هذه المقاربة الحديثة بكل تجلياتها وأهدافها، وعليه خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

– لم يكن خطاب ومفهوم حقوق الإنسان عبارة عن كم ثابت لا يتغير، بل هو مفتوح ومتموج مع تحرك المجتمع الدولي والوطني، ومع التطور الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي.

– حقوق الجيل الثالث قد ولدت في ظروف مخالفة للسياقات التي ولدت فيها الأجيال السابقة، وفي مجال حقوق الإنسان كل جيل محكوم بالأحداث أو الوقائع التاريخية والسياسية التي أفرزته وحكمت تطوره.

– جرت مفاضلة فقهية بين مصطلحي التضامن والجيل، وفي رأينا أنه لا مشاحة في اللفظ إذا كان المعنى واحد، فإن هذه الحقوق الجماعية أصبحت تحمل نفس مميزات وخصائص ومبادئ حقوق الإنسان، التي أقرتها مختلف المواثيق والصكوك والإعلانات والقرارات الدولية، وهي رغم الوتيرة البطيئة في جعلها تحت مظلة إعلان أو عهد دولي واحد، يوسم بحقوق الجيل الثالث أو حقوق التضامن، وهذا الأمر سيتحقق آجلا أم عاجل، فعلى اختلاف المفاهيم اللغوية والفقهية وحتى الاصطلاحية بينهما، فإنهما يتفقان في مضمون مجموعة واسعة من الحقوق.

– الاهتمام بالبيئة والتنمية كحق من حقوق الإنسان، ليس إلا جزءا من حقوق أخرى عديدة أفرزها التطور العلمي والتكنولوجي والحضاري الحالي، ولا يعني اقتصار الإشارة على هذين الحقين عدم وجود حقوق أخرى معبرة عن حقوق الجيل الثالث.

– أن المفاهيم البيئية معقدة، متغيرة، متداخلة، متشعبة بمجموعة من العوامل المرتبطة بها، وبقضايا وقيم دينية واجتماعية وأخلاقية في وقت واحد، وغالبا مالا يتم تحديد معانيها من خلال البيانات العلمية والتقنية.

–وإن توحدت البيئة والتنمية في العموم في معانيها اللغوية، فإنها في اللغة القانونية تنبثق منها مفاهيم لا حصر لها، وهي التمثيل المجرد للأشياء المادية أو الفكرية التي يتصورها النظام القانوني.

– إن قصور التعريف الشائع لمفهوم " البيئة " ومشكلاتها المتفاقمة في الفكر والواقع على حد سواء، أدى إلى استحسان مفهوم الأرض، هو المفهوم الأشمل والأصوب لبيئة الإنسان الكبرى، حتى يمكن وضع تصور عام يتضح فيه الربط بين البيئة ومشكلاتها من جهة، وبين الأديان والملل والمذاهب من جهة أخرى.

–عجز المؤتمرات العالمية والمعاهدات الدولية وحتى الآليات الوطنية حتى الآن عن تحقيق التوازن المطلوب بين الطموح الإنساني علميا وتقنيا واقتصاديا من جهة، وبين المحافظة على البيئة وسلامتها وتحقيق التنمية المستدامة من جهة أخرى.

-أنه لا يوجد نموذج واحد للتنمية المستدامة يمكن للدولة ما أن تحتذي به أو تستلهم منه وهي تقوم بعملية تنمية اقتصادياتها، دون مراعاة خصوصياته الجغرافية واللغوية والدينية.

- طور المشرع الجزائري من حمايته للبيئة من خلال إصدار قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة 03-10، وهو قانون ذو طابع تقني يحتم ضرورة إصدار الكثير من المراسيم التنظيمي المكملة له، وتم ربط حماية البيئة بالتنمية المستدامة، التي تم نشرها في كافة القوانين تقريبا، وتكريس الحق في البيئة في التعديل الدستوري لعام 2016، وإعطائه البعد المستدام في التعديل الأخير للدستور عام 2020، وهو مكسب يحسب للمشرع الجزائري.

- يمكن للفكر الإسلامي الرشيد أن يواجه هذا التحدي من خلال صياغة جديدة لفلسفتنا الإسلامية، تؤكد أصالة الفكر العلمي الإسلامي، وتظهر قدرته على استيعاب حركة العصر وتقديم الحلول الشافية لمشكلاته المختلفة، بنظرة متكاملة قادرة على مواجهة السلبيات التي خلفتها الحضارات المادية، التي ما زالت تتبنى مفاهيم لم تعد ملائمة لمعالجة مشاكل عالم اليوم.

- نسجل هنا أن الوثائق الإسلامية لم يتم تناولها بشكل منطقي ومرضي، ويرجع السبب في ذلك إلى اللغة والمصطلحات القانونية المعاصرة، التي غيبت عمدا المفاهيم الإسلامية، فيما يتعلق بالخصوص بالقانون الدولي وأدواته، والتي تختلف عن الخطاب الإسلامي الذي انطوى على أحكام ترتبط بالفكرة الجامعة العالمية لهذه الدراسة مع اختلاف اللغة وطريقة التعبير قال الله تعالى﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ﴾.[1]

- أن الشريعة الإسلامية لم تحتكر حق وسائل حماية البيئة، فهي ترحب بكل وسيلة مبتكرة من البشر للمحافظة على البيئة، فالحكمة ضالة المؤمن أين وجدها فهو أحق بها.

-اعتراف المؤسس الدستوري بحق تقرير المصير، السلم والأمن، التراث الثقافي، الحق في البيئة في إطار التنمية المستدامة، هو مكسب تشريعي يحسب للمؤسس الدستوري، نأمل أن يثمنه ويعترف بحقوق أخرى.

-أن التنمية هدف أساسي في حد ذاته، وأن التنمية المستدامة تمثل في جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، عنصرا رئيسيا للإطار العام لنجاح أي عملية إستراتيجية في الجزائر

[1]- سورة الأنبياء، الآية 107.

(اعتماد وتنفيذ استراتيجيات إنمائية وطنية شاملة بما يحقق الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها).

-إن البيئة تعتبر هدفا أساسيا من أهداف المحافظة على النظام العام بمدلولاته الثلاث (الأمن العام والصحة العامة والسكينة العامة)، والتي تشكل ما يسمى"**بالنظام العام البيئي**"إذ يعني الاستهجان الجماعي القاضي بحماية البيئة ضد كل اعتداء، والذي يتخذ شكلين الأول ايجابي يتمثل في التزام الدولة بضمان نوع من التوازن المنسجم بين الإنسان والبيئة، والثاني سلبي يتمثل في ذلك الالتزام القانوني المفروض على الأفراد بعدم إحداث أي اضطراب في المجال البيئي

- يعتبر الحق في الإعلام البيئي حقا أساسيا للمشاركة في صناعة القرارات المتعلقة بالبيئة، فعملية صناعة القرار البيئي تشترط في من يشارك فيها قدر كافيا من المعلومات من مصادرها، ويقابلها هذا الحق واجب الجهات التي تحتفظ بهذه المعلومات أتاحتها وفق طلب المهتمين بها وفق آليات تتيح فرصة الإطلاع عليها وتحليلها.

- نموذج عالم اقتصاد المعرفة المبني على التكنولوجيا التقنية، الذي هيمن على الثقافة الغربية وصناعاتها لقرون من الزمن، تمكن خلالها من صياغة مفاهيم المجتمع الحديث وأثر بشكل كبير في كل أنحاء العالم من خلال فرضه لعدد من الأفكار والقيم.

- ما تبنته الحكومات الجزائرية، لا يستقيم مع العديد من المؤشرات الميدانية التي تنم عن تناقض صريح بين السائد وبين الرغبة في تحقيق عالم الاقتصاد المعرفي، خاصة وأن البلاد لا تزال تتذيل تصنيف المجموعة الدولية في مجال تدفق الإنترنت، ولا تزال الحكومة تحظرها في العديد من المناسبات على غرار شهادة البكالوريا (الثانوية العامة) والاحتجاجات السياسية بدعوى محاربة الغش ومحاصرة الغضب السياسي."

-قلة إذ لم نقل ندرة منتجات البحث العلمي والتكنولوجي، فلقد أنشأت الجزائر بعد الاستقلال عشرات من مراكز البحث العلمي والتكنولوجي المتخصصة، بالإضافة إلى أضعافها من الجامعات والمدارس والمعاهد المتخصصة في شتى المجالات، ولكنها تبقى طاقات معطلة غير مستغلة على الوجه الصحيح.

-عـدم إدراك أصـحاب القـرار والقطـاع العـام والخـاص فـي الجزائـر، أهميـة البحـث العلمـي والتكنولوجي المحلي وضرورة تنشيطه والارتقاء بمستواه والاستفادة من منتجاته.

- إن البيئـة، التنميـة وحقـوق الأجيـال الحاضـرة والمسـتقبلية، والحـد مـن المخـاطر البيئيـة، واقتصـاد المعرفـة، والتحـول الطـاقوي، والحـد مـن التلـوث، عـن طريـق اسـتغلال تـدوير وتثمـين النفايـات وتـأمين مصـادر الغـذاء، تمثـل قضـايا متداخلـة ضـمن إطـار المشـاكل الوطنيـة وحتـى الدوليـة، ونظـرا لأهميـة التـداخل بـين تلـك القضـايا، فإنـه لا معنـى لمواجهـة كـل عنصـر منهـا منفـردا، بـل لابـد مـن مواجهـة متزامنـة لكـل تلـك المشـاكل فـي إطـار إسـتراتيجية جزائريـة ومقاربـة حديثـة، تقـوم علـى أسس علمية حديثة ومتطورة ضمن أجندة دولية منسقة (أجندة التنمية المستدامة 2030)،

<u>مـن منطلـق هـذه النتـائج</u>، تـرى هـذه الدراسـة أن حمايـة البيئـة ومواردهـا يكـون بالتنميـة المسـتدامة ولـيس فـي إطارهـا، حيـث ترتكـز الحمايـة علـى مبـدأ الوقايـة بـدلا مـن العـلاج، ولتحقيـق ذلـك لا بـد مـن إعـادة صـياغة النشـاطات الحاليـة أو ابتكـار أخـرى جديـدة، ثـم العمـل علـى دمجهـا فـي مجـال حمايـة البيئـة لخلـق تنميـة مسـتدامة، علـى أن تكـون مقبولـة فكريـا، وممكنـة اقتصـاديا، وملائمـة بيئيـا، وقابلـة للتطبيـق سياسـيا، وعادلـة اجتماعيـا، وعليـه سـنقدم جملـة مـن الاقتراحـات، وهـي مقترحـات ينصـب جـزا منهـا حـول الإطـار المفـاهيمي ، والمرجعيـة الفكيـرة التـي تراعـي أبعـاد الهويـة الجزائريـة، وجـزأ منهـا متعلـق بتعـديل بعـض النصـوص التشريعية والمواد الدستورية، إذ كلها تندرج في إطار تحقيق حماية البيئة بالتنمية المستدامة:

1-إعـادة النظـر فـي المفـاهيم المتعلقـة بحقـوق الإنسـان، البيئـة، التنميـة، واسـتعمال المفـاهيم الـواردة فـي الشـريعة لإسـلامية، لأنهـا تعـج بقواعـد تشـريعية ووسـائل ضـبط بيئـي، تِؤهلهـا لتقـديم نظـام قـانون بيئي متكامل، تكون صالحا لحماية الأرض والإنسان، مهما كان دينه أو جنسه أو عرقه.

2-تبنـي مفهـوم الأرض بـدل البيئـة، لأنـه المفهـوم الأشـمل والأصـوب لبيئـة الإنسـان الكبـرى، حتـى يمكـن وضـع تصـور عـام يتضـح فيـه الـربط بـين البيئـة ومشـكلاتها وعلاقتهـا بالتنميـة وحقـوق الإنسـان. واقترحنـا التعريـف التـالي:«هـي الأرض ومـا عليهـا مـن مظـاهر كونيـة، ومـا أحدثـه الإنسـان مـن مظـاهر إعمـار ماديـة ومعنويـة، ومـا نـتج عنـه مـن تفاعـل مباشـرة وغيـر مباشـرة بـين هذه المظاهر، ضمانا لبقاء الجنس البشري على الأرض».

3-العمـل علـى جعـل التنميـة المسـتدامة كأسـاس قـانوني ولـيس مجـرد هـدف تسـعى الـدول لتحقيقـه، والاتفـاق علـى المَبـادئ والقواعـد القانونيـة المُنظمـة لـذلك، وتفعيـل التشـريعات والنصـوص القانونيـة

التي تعزز تحقيق التنمية المستدامة، مع الأخذ بما جاء في الاتفاقيات الدولية والبروتوكولات الدولية والإقليمية، ووضع الإستراتجيات التي تكفل تحقيق هذه الغايات بأدوات قانونية.

4-التكريس التشريعي لحماية البيئة ضمن المفاهيم المرنة والقابلة للتطور، وجعلها ضمن أهداف المصلحة العامة، مع تشجيع دور الإعلام البيئي والديمقراطية التشاركية في المساهمة في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

5-إصدار النصوص التنظيمية الخاصة بالإعلام البيئي وفقا لما نصت عليه المادة 03/07، لإعطاء دور فعال للديمقراطية التشاركية، والإشراك الفعال للمواطنين وتفعيل دور الجمعيات، المجتمع المدني والشباب في حماية البيئة، مع تشجيع الديمقراطية التشاركية في المجال البيئي.

6-تكريس الدستور لواجب حماية البيئة الملقى على الدولة والأفراد، لابد أن يقابله تعديل القانون 03-10 ليتماشى مع التعديلات الدستورية لعامي 2016 و2020، الذي أقر الحق في البيئة والحق في التنمية المستدامة، وتحقيقا وأهداف لمتطلبات المقاربة التنموية الحديثة القائمة على حماية البيئة في إطار مستدام، ونوصي بـ:

-تعديل تسمية قانون 03-10 قانون حماية البيئة بالتنمية المستدامة.

-تعديل المادة 04، بإضافة فقرات حول مفاهيم: البيئة المصطنعة، الضرر البيئي،

-إعادة صياغة مفهوم البيئة الواردة في المادة 7/4، بالإدماج الصريح للبيئة المصطنعة والمشيدة من طرف الإنسان.

-تعديل المادة 37 بإعطاء حق التقاضي للهيئات الاستشارية المستحدثة في التعديل الدستوري الأخير(المرصد الوطني للمجتمع المدني، المجلس الأعلى للشباب، المجلس الوطني لحقوق الإنسان).

-تضمين التعديل بنصوص تنظيمية تتعلق بقواعد المسؤولية عن الأضرار البيئية.

- تضمين التعديل بنصوص تكفل حق الحصول على المعلومة البيئية، بما يتماشى والمرسوم الرئاسي 21-09 المتعلق بحماية المعلومات والوثائق الإدارية.

7-نؤيد الآراء الداعية والمطالبة باستبدال مصطلح المواطن في المادة 64 من التعديل الدستوري لعام 2020، بكلمة شخص، حتى يتسنى لجميع المقيمين في الجزائر الاستفادة من هذا الحق، وتحمل واجب الحماية.

8-إعادة صياغة الفقرة لأولى من (المادة 64) السالف ذكرها: لكل شخص الحق في بيئة سليمة يتم حمايته بالتنمية المستدامة، لإن كلمة إطار تجعل من التنمية أولية على حماية البيئة، بينما حماية البيئة بالتنمية، فإنه لا يمكن تحقيق التنمية إلا عن طريق حماية البيئة ومواردها.

7-إضافة واجب حماية البيئة في المادة 81، حتى تصبح من الواجبات الملقاة على الأشخاص سواء كانونا مواطنين أو أجانب مقيمين في الجزائر، ونقترح أن تعاد صياغة المادة 81 : يمارس كل شخص جميع الحريات في إطار احترام الحقوق المعترف بها للغير في الدستور، لا سيما منها احترام الحق في الشرف، والحياة الخاصة الحرة، وحماية الأسرة والطفولةّ والشباب، والحق في البيئة.

9- الدعوة إلى تعديل القانون 02-01 المنظم لإنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء والغاز، حيث لم يصدر منه حوالي ثلاثين نصا تطبيقية، أو وضع قانون جديد تدمج فيه الطاقات المتجددة ضمن قانون الكهرباء والغاز، وهذا للتوسع في مجال الاعتماد على الطاقة النظيفة المتجددة كالطاقة الشمسية والطاقة المائية وطاقة الرياح، واستخدام مصادر الطاقة الجديدة والتكنولوجيات الحديثة.

10-ضرورة مراجعة الإطار التشريعي للقانون رقم 01-19، حيث يستحسن تعديل نص الفقرة الأولى من المادة 3من كما يلي: "النفايات هي البقايا الناتجة عن عمليات الإنتاج أو التحويل أو الاستعمال أو الاستهلاك، غير القابلة بحكم خصائصها للمعالجة في الظروف التقنية والاقتصادية الراهنة، وبصفة أعم....

11- نظر لعدم ملائمة التشريع الغابي(القانون رقم 12/84) للتحولات الاقتصادية والاجتماعية وحتى البيئية في الجزائر، ندعو إلى ضرورة مراجعة قانون الغابات، بإصدار تشريع غابي مناسب ومكيف مع باقي التشريعات الهامة الأخرى ويواكب التغيرات الحاصلة على المستوى الداخلي والخارجي، ويأخذ بعين الاعتبار أهمية الغابة وعلاقة الإنسان بها.

12-توسيع صلاحيات الهيئات الاستشارية المستحدثة في التعديلات الدستورية(مجلس حقوق الإنسان، المجلس الأعلى للشباب، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مراكز البحث العلمي...) من أجل تعزيز آليات الحماية والرقابة والمتابعة والرصد لكافة التعديات على حقوق الأجيال وخاصة ما تعلق منها بالبيئة والتنمية.

13-مشاركة قطاع الأعمال بشقيه الخاص والعام في تمويل البحث التكنولوجي وبخاصة في مرحلة التعرف على التكنولوجيا المستوردة وتطويعها للظروف المحلية وتحسينها، وتبني مشروعات البحث والتطوير، وإلزامية هذا إنتاج خدمات تقنية قابلة للتصدير.

14- إنشاء مجلس علمي خاص بكل مؤسسة عامة أو خاصة، يتكون من باحثين متخصصين من أجل دراسة التقنية التي تعمل بها المؤسسة وتطويرها من جهة، والسعي لامتلاك المؤسسة لتكنولوجياتها الخاصة من أجل الاستغلال المحلي والتصدير الخارجي من جهة أخرى، وللتقليل من مسألة البطالة والاعتماد على الدولة في التوظيف.

15- غرس مفهوم الحفاظ على البيئة ومقوماتها وعدم الإضرار بها بسلوكيات أفراد المجتمع، واعتبارها قيماً دينية واجتماعية وواجباً وطنياً.

16-توجيه كل الجهود(اقتصاد المعرفة، التحول الطاقوي، البحث العلمي) نحو تحقيق الأمن الغذائي في إطار التمنية المستدامة ، ولن يتأتى ذلك إلا بتحفيز الجيل الحالي(الشباب والمجتمع المدني) على الانخراط في مسعى الأمن الغذائي أولا وأخيرا. والتنمية المستدامة للزراعة والموارد الطبيعية،

17- نوصي وزارة البيئة وبالتعاون مع الجهات ذات الاختصاص إلى تشكيل لجنة متخصصة تأخذ على عاتقها دراسة أهم عناصر البيئة في الجزائر، ووضع تسعيرة لكل عنصر من هذه العناصر في حالة الاعتداء عليها من قبل الغير وفقا لجدول يعد سلفا، للتسهيل عمل القضاء الجزائري في تقدير التعويض عن الإضرار البيئية التي ترفع أمامه

18-تبني نسق اقتصادي متطور يرتكز على المعرفة والابتكار يتطلب جودة التعليم وفعاليته في قلب النظام التربوي، وتشجيع المواد العلمية والتقنية والتكنولوجية وتحديثها وتكييفها مع البيئة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وتطوير أقطاب امتياز بالشراكة مع المؤسسات الاقتصادية، وتعزيز البحث العلمي والتكنولوجي ودعم التعاون بين الجامعات ومراكز البحوث والمؤسسات الاقتصادية.

19- إعادة تسمية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، بالمنتدى الجزائري للتنمية المستدامة، يحرص المنتدى على المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، من خلال عدد من الآليات، من أهمها بناء حوار فعال بين مختلف الأطراف المعنية، حول آلية تكوين إطار تشاركي بين منظمات المجتمع المدني والأجهزة الحكومية والقطاع الخاص والإعلام، وصولاً

إلى تكوين شراكات حقيقية بين القطاعات الرئيسية للتنمية، الحكومية والمدنية والخاصة، مع رفع الوعي لدى الأطراف الشريكة وأصحاب المصلحة، وتوافر الآليات والتشريعات والرؤى المستدامة.

وفي الأخير نرجو أن تكون هذه الدراسة قد أسهمت ولو بالجزء اليسير في استثارة مزيد من النقاش والدراسات، حول أهمية الفكر القانوني في البحث عن طرق ممكنة لتحقيق المقاربة الاقتصادية الحديثة في الجزائر، التي تتبنى حماية البيئة بالتنمية المستدامة مراعيا الخصوصية الجغرافية والدينية والتركيبة المجتمعية في الجزائر، مستعينة في ذلك بالقواعد العامة والتجارب المأخوذة من التشريعات الوطنية عربية كانت أم غربية، رابطة جسور التعاوني التشريعي والتقني بمحيطها الخارجي إقليميا كان أم دوليا.

وأخيرا فإن وفق هذا البحث وحوى في طياته على إيجابيات ونجاح يذكر، فهو منسوب لجميع من سعى وأعانني لإخراجه على هذه الصورة، ولا استثني منهم أحد، وما كان به شيئا من السلبيات أو التقصير أو النقد

فهو راجع للباحث وحده.

والله من وراء القصد وهو الهادي إلى صراطه المستقيم.

والله أعلم وأعلى.

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

أولا–المصادر:

أ–كتب الحديث

– **أحمد بن علي بن حجر العسقلاني**، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، تحقيق عبد العزيز بن عبد الله الباز، ج 1، دار مصر للطباعة، مصر، الطبعة الأولى، 2001.

– **محي الدين يحي بن شرف النووي**، رياض الصالحين من حديث سيد المرسلين، (باب تحريم الظلم والمر برد المظالم، الحديث 220)، دار بن الجوزي للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعوية، الطبعة الأولى، 2000.

– **محمد ناصر الدين الألباني**، سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، المجلد السادس، القسم الأول (2501–2800)، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى، 1996.

– **محمد متولي الشعراوي**، تفسير الشعراوي(خواطري حول القرآن الكريم)، المجلد الثالث عشر، دار أخبار اليوم، القاهرة، مصر، د، ط، 1991.

ب–المعاجم والقواميس:

–**أبو إسحاق الشاطبي**، الموافقات في أصول الشريعة، المجلد الثاني، دار بن عفان، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 1997 .

–**أبو الحسن محمد الأصفهاني**، "المفردات في غريب القرآن"، تحقيق وضبط محمد سيد كيلاني، دار المعارف، بيروت، لبنان، د.ط، 1991.

– **أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور**، لسان العرب، المجلد 5، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2008.

–**إبراهيم مصطفى، وأحمد حسن الزيات**، المعجم الوسيط عربي، ترجمة: ابن سرور محمد أويس، عبد النصير علوي، مكتبة الرحمانية، لاهور، باكستان، د، ط، 2004.

–**أحمد زكي بدوي**، معجم مصطلحات الرعاية والتنمية الاجتماعية، دار الكتاب المصري، القاهرة، مصر، 1987.

–**أحمد زكي بدوي**، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، الطبعة الأولى، 1993.

المراجع

-**أحمد بن علي المقري الفيومي الرافعي**، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، مطبعة التقدم، مصر، الطبعة الأولى، 1909.

-**أحمد مختار عمر**، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 2008.

-**أحمد مختار عمر**، معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي، عالم الكتب، القاهرة، مصر، د، ط، 2008.

-**حارث سليمان الفاروقي**، المعجم القانوني، إنجليزي عربي، تفسير وتعريف مصطلحات الفقه الإنجليزي والأمريكي(القديم والحديث)، مكتبة لبنان، الطبعة الخامسة، 2008.

-**مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي**، القاموس المحيط، بإشراف محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1998.

-**محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي**، مختار الصحاح، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، د. ط، 1981.

-**معجم المصطلحات القانونية** والقضائية المستخرجة من القوانين العربية(قوانين حماية البيئة)، المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، جامعة الدول العربية، 2007.

-**عباس حسن**، النحو الوافي، مع ربطه بالأساليب الرفيعة، والحياة اللغوية المتجددة، دار المعارف، مصر، الطبعة الثالثة، 1974.

-**قاموس المنجد العربي**، عربي، دار الشروق، بيروت، لبنان، الطبعة السادسة، 1988.

-**قولفجانج ساكس**، قاموس التنمية، دليل إلى المعرفة باعتبارها قوة، ترجمة أحمد محمود، المركز القومي للترجمة، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2008.

ج-الوثائق الدولية والإقليمية: (المواثيق والإعلانات الدولية والإقليمية):

1-الوثائق الدولية:

1.1. المواثيق، الاتفاقيات:

-**ميثاق الأمم المتحدة**، الذي وقّع في 26 يونيه 1945 في سان فرانسيسكو، وأصبح نافذاً في 24 أكتوبر 1945، على الموقع https://www.un.org/ar/about-us/un-charter/full-text، تاريخ التصفح:2021/04/30، انضمت إليها الجزائر في 15 أكتوبر عام 1962.

-**الميثاق التأسيسي لليونسكو**، الموقع عليه في مؤتمر للأمم المتّحدة من أجل إنشاء منظّمة تعنى بالتربية والثقافة من 1 إلى 16 نوفمبر 1945، ودخل الميثاق التأسيسيّ حيّز التنفيذ منذ عام 1946، على الموقع:/https://political-encyclopedia.org/dictionary ، تاريخ التصفح:2020/10/27، انضمت إليها الجزائر في 15 أكتوبر عام 1962.

المراجع

-**الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948**، أعتمد ونشر على الملأ بقار الجمعية العامة 217(د-3) المؤرخ في 10-12-1948، صادقت عليه الجزائر بموجب المادة 11من دستور 1963(ج،ر،ج،ج، 64).

-**اتفاقية أنتاركتيكا لعام 1959**، على الموقع https://undocs.org/pdf?symbol=ar/A/60/222، تاريخ التصفح : 2021/05/05.

-**العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية**، اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2200 ألف (د-21) المؤرخ في 16 كانون/ديسمبر1966، تاريخ بدء النفاذ: 23 آذار/مارس 1976، وفقا لأحكام المادة 49.

-**العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية**، أعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بقرار من الجمعية العامة(2200)(د-21) المؤرخ في 16 ديسمبر 1966، الذي دخل حيز التنفيذ اعتبارا من 02 جانفي عام 1976، طبقا للمادة 27.

-**معاهدة الفضاء الخارجي**، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى، وبدأت المعاهدة بتوقيع ثلاث دول الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، والاتحاد السوفيتي في27 يناير1967 ، ودخلت حيز النفاذ في10 أكتوبر1967، على الموقع: http://www.unoosa.org/pdf/publications/st_space_11rev2A.pdf، تاريخ التصفح:2021/03/21.

-**اتفاقية باريس لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي**، الموقعة في 16 نوفمبر 1972، على الموقع: https://whc.unesco.org/archive/convention-arb.pdf ، تاريخ التصفح:2021/06/05.

-**اتفاقية التجارة الدولية في الأنواع المهددة** بالانقراض من مجموعات الحيوان والنبات البرية، واشنطن1973،على الرابط: https://www.almeezan.qa/AgreementsPage.aspx?i، تاريخ التصفح :2021/06/05.

-**اتفاقية القمر لعام 1979**، الذي اعتمدتها الجمعية العامة في 5 ديسمبر 1979، القرار 68/34، وفُتح باب التوقيع عليه في 18 ديسمبر 1979، وبدأ نفاذه في 11 يوليو 1984، على الموقع: http://www.unoosa.org/pdf/publications/st_space_11rev2A.pdf ، تاريخ التصفح: 2021/06/30.

-**اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار**، جامايكا عام 1982، على الموقع: https://www.un.org/depts/los/convention_agreements/texts/unclos/unclos_a.pdf، تاريخ التصفح :2021/04/10.

المراجع

-**الاتفاقيــة الخاصــة بالقضــاء علــى جميــع أشــكال** التمييـز ضـد المـرأة، الموقعـة فـي18 ديسـمبر 1979، ودخلت حيز النفاذ باعتبارها معاهدة في 03 سبتمبر 1981.

-**اتفاقيــة حقــوق الطفــل**، اعتمـدت وعرضـت للتوقيـع والتصـديق والانضـمام بموجـب قـرار الجمعيـة العامـة 25/44 المــؤرخ فــي 20 تشــرين الثــاني/نوفمبر 1989تــاريخ بــدء النفــاذ: 2 أيلول/ســبتمبر 1990، وفقــا للمادة 49.

-**الاتفاقيــة الإطاريــة بشــأن تغيــر المنــاخ**، المعتمـدة بتـاريخ 06/09/ 1992 بمدينـة ريـو البرازيليـة، دخلـت حيز التنفيذ في 21/ 03/ 1994،

2.1.الإعلانات الدولية:

-**إعلان طهران**، أصدره المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان في طهران، رسميا، في 13 آيار/مايو 1968،

-إعلان استكهولم، عام 1972

-**إعلان الحق في التنمية**، الصادر عن الأمم المتحدة سنة 1986، اعتمد ونشر على الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 41/128 المؤرخ في 4 كنون الأول/ديسمبر 1986.

-**إعلان ري ودي جانيرو**، جنوب أفريقيا، المعني بالتنمية والبيئة، من 13 إلى 14 جوان 1992، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر رقم الوثيقة، A/CONF .151/26/Rev1(vol.1)، الأمم المتحدة، نيويورك، 1993.

-**إعلان وبرنامج عمل فيينا**، الصادر عن المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان،14-25 جوان 1993.

-**إعلان جوهانسبرغ**، للتنمية المستدامة، ، الوثيقة الختامية(A/CONF.199/20/Corr.1) ، من 26 أوت إلى 04 سبتمبر 2002،

-**إعلان نيودلهي**، المتعلق بمبادئ القانون الدولي المتعلقة بالتنمية المستدامة ، القرار رقم 2002/3"(وثيقة الأمم المتحدة، A/57329 المؤرخة 9 أوت 2002).

3.1. الوثائق المكملة والمفسرة للاتفاقيات الدولية:

- **البرتوكول الاختياري** الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية السياسية، اعتمد وعرض للتوقيع والانضمام بقرار الجمعية العامة 2200 (د-أ)، المؤرخ في 16 ديسمبر 1966، دخل حيز النفاذ في 23 مارس 1976، وفقا للمادة 9.

- **البروتوكول الإضافي** للاتفاقية الإطارية لحماية طبقة الأوزون، المعتمد في فيينا في 22 مارس 1985 ، الموقع في مونتريال في16 سبتمبر 1987.

-**البرتوكول الاختياري الثاني** الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية السياسية، بهدف إلغاء عقوبة الإعدام، اعتمد ونشر بقرار الجمعية العامة 138/44 المؤرخ في 15 ديسمبر 1989.

المراجع

-**البروتوكول الاختياري** الملحق الخاص بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 2008، اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 10 ديسمبر عام 2008، وفتح باب التوقيع عليه بتاريخ 24 سبتمبر عام 2009، ودخل حيز التنفيذ عام 2013 بتصديق العاشر لدولة الأرغواي.

4.1.القرارات والتقارير الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة وأجهزتها وبرامجها.

1.4.1.إعلانات الجمعية العامة:

-**قرار الجمعية العامة** للأمم المتحدة، (1514د-15) المؤرخ في 14 كانون الأول/ديسمبر 1960، إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

-**قرار الجمعية** العامة للأمم المتحدة رقم 2996(د-27)، المؤرخ في 15 ديسمبر 1972، والمتعلق بالتعاون فيما بين الدول في ميدان البيئة والمسؤولية الدولية بشان حماية البيئة وتأسيس مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

- **قرار الجمعية** العامة للأمم المتحدة رقم 3281(د-29)، المؤرخ 12 كانون الأول/ديسمبر 1974، والمتعلق بحقوق الدول وواجباتها

-**قرار الجمعية العامة** للأمم المتحدة رقم A/RES/37/7 المؤرخ 28 أكتوبر 1982 الميثاق العالمي للطبيعة.

-**قرار الجمعية العامة** للأمم المتحدة رقم 141/48 المؤرخ في 20 ديسمبر 1993، المتعلق بإنشاء "المفوضية العليا للتنسيق بين نشاطات حقوق الإنسان" من خلال أنظمة الأمم المتحدة والإشراف على مجلس حقوق الإنسان في جنيف، سويسرا.

-**قرار الجمعية العامة** للأمم المتحدة رقم 48/263 الصادر في 28 جويلية 1994، المتعلق بتنفيذ الجزء الحادي عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

-**قرار الجمعية العامة** للأمم المتحدة رقم 292/64 الصادر في 28 جويلية 2010، المتعلق بحق الإنسان في الصول على المياه والصرف الصحي(A/RES/64/292)

-**مشروع إعلان** مقترح بشأن حق الشعوب والأفراد في التضامن الدولي، تقرير الخبيرة المستقلة المعنية بحقوق الإنسان والتضامن الدولي(فيرجينيا داندان)، مجلس حقوق الإنسان، لدورة السادسة والعشرون، 01 أبريل 2014، رقم القرار A / HRC/26/34 .

2.4.1.التقارير الدولية:

- **تقرير فاطمة الزهرة قسنطيني**، المقررة الخاصة معنية بمسألة حقوق الإنسان والبيئة.، حقوق الإنسان والبيئة، لجنة حقوق الإنسان، اللجنة الفرعية للتميز العنصري وحماية الأقليات، الدورة السادسة والأربعون، وثيقة الأمم المتحدة رقم E/CN.4/sub.2/1994/9، 06 جويلية 1994.

-**تقرير التنمية البشرية**، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1994.

المراجع

-**تقرير الأمين العام للأمم المتحدة،** الصادر عام 2000 بعنوان "التحرر من الخوف، والتحرر من الحاجة"، وتعمل مستقلةً بدعمٍ من حكومة اليابان بشكلٍ رئيسيٍ إلى جانب عدد من المؤسسات الدولية سواء داخل منظومة الأمم المتحدة.

-**تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول**"ICISS"عن مسؤولية الحماية، كانون الأول، 2001.

-**تقرير التنمية البشرية،** برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2003.

-**تقرير لجنة الأمن الإنساني،** "أمن الإنسان الآن: حماية الناس وتمكينهم"، نيويورك، 2003.

-**تقرير الأمين العام، للأمم المتحدة،** في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية، والأمن، وحقوق الإنسان للجميع، الجمعية العامة، الدورة التاسعة والخمسون، متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية، A/ 2005/59، 21 مارس2005.

-**تقرير الأمين العام مسألة أنتاركتيكا،** الدورة الستون، الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة الستون222/A/60 ، 11 أوت 2005.

- **تقرير رودي محمد رزقي،** الخبير المستقل المعني بحقوق الإنسان والتضامن الدولي ، مجلس الحقوق الإنسان، رقم A/HRC/15/32، الدورة الخامسة عشر، 05 جويلية 2010.

-**مكتب الأمم المتحدة، مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان،** حقوق الإنسان والسجون، دليل تدريب موظفي السجون على حقوق الإنسان، سلسلة التدريب المهني العدد رقم 11، الأمم المتحدة نيويورك وجنيف، 2011.

-**برنامج الأمم المتحدة للبيئة،** نحو اقتصاد أخضر مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، 2011.

-**مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان،** المبادئ العامة والمبادئ التوجيهية لنهج يرتكز على حقوق الإنسان يُتبع في استراتيجيات الحد من الفقر،HR/PUB/06/12، على الرابط:

resources/files/PovertyStrategiesar.pdf https://www.unscn.org/web/archives، تاريخ تصفح : 2020/09/28.

-**جون، هـ نوكس، تقرير الخبير المستقل،** المعني بمسالة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة ، مقدمة إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الثانية والعشرون، البند 3 من جدول الأعمال، عزيز وحماية جميع حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية، رمز الوثيقة A22/43/ HRC/، بتاريخ 24 ديسمبر 2012.

-**التقرير الخامس، مؤتمر العمل الدولي،** لتنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء ، الدورة 103، 2013.

-**تقرير مركز بروكنجز الدوحة ومبادرة أمن الطاقة،** موجز سياسات مركز بروكنجز الدوحة للطاقة ، 1-2 أبريل، الدوحة، قطر،2013.

المراجع

-**منظمة العفو الدولية،** حقوق الإنسان من أجل كرامة الإنسان، مدخل إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، (رقم الوثيقة: P30/001/2014)، مطبوعات منظمة العفو الدولية، لندن، انجلترا، الطبعة الثانية، 2014.

-**منيف رافع الزعبي وأخرون،** التقرير العلمي لمنظمة الثقافة والتربية والعلوم اتجاه 2030، الفصل السابع عشر، 2015.

-**وحدة النشر العلمي،** تنظيمات حوافز الحوافز في مجال النشر العلمي، جامعة محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، النسخة الثانية، أوت2015.

-**سليم جهان، تقرير التنمية البشرية 2016،** لمحة عامة (تنمية للجميع)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيو يورك، و. م.أ، 2016.

-**الأمم المتحدة، جمعية الأمم المتحدة للبيئة،** التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة الدورة الثانية، المسائل المتعلقة بالسياسات والإدارة البيئية الدولية: التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، لقرار 10/1: الرؤى والنُهُج والنماذج والأدوات المختلفة الرامية لتحقيق الاستدامة البيئية في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، نيروبي، 23-27 مايو 2016،

-**تقرير منظمة العفو الدولية** حول مشروع التعديل الدستوري في الجزائر لعام 2016، الجزائر في حاجة لضمانات أقوى لحقوق الإنسان، الأمانة الدولية للمنظمة، انجلترا، الطبعة الأولى 2016، الوثيقة رقم : MDE 28/3366/2016 ،

- **التقرير السنوي،** المجلس الوطني لحقوق الإنسان، لوضعية حقوق الإنسان في الجزائر2017، على الموقع - cndh.org.dz تاريخ التصفح 2019/03/05.

-**منظمة العفو الدولية،** بيان عام، مشروع الدستور الجزائري: بواعث القلق بشأن حقوق الإنسان. 25 جوان 2020.

-**صحيفة وقائع حقوق الإنسان،** رقم (15)، بعنوان الحقوق المدنية والسياسية، اللجنة، المعنية بحقوق الإنسان، الصادر عن مركز حقوق الإنسان بمكتب الأمم المتحدة في جنيف، 2020/10/10، على الموقع:

https://www.ohchr.org/documents/publications/factsheet15rev.1ar.pdf، تاريخ التصفح: 2021/06/01.

2-الوثائق الإقليمية:

-**الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب،** الذي تم الموافقة عليه في نيروبي عام 1981، وصادقت عليه الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 87-37 المؤرخ في 1987/02/03، جنر،ج،ج، العدد6

- **البيان العالمي عن حقوق الإنسان في الإسلام،** مكتبة حقوق الإنسان، جامعة منيسوتا الأمريكية. اعتمد من قبل المجلس الإسلامي، باريس، بتاريخ 19 سبتمبر 1981.

-**اتفاقية بماكو حول منع استيراد النفايات الخطرة لإفريقيا ومراقبة انتقالها،** و تسيير النفايات الخطرة ما بين الحدود الإفريقية، في 30 جانفي 1991، و دخلت حيز النفاذ سنة 1998.

المراجع

– **اتفاقية أرهوس**، الموقعة في 25 جوان 1998 في مدينة أرهوس بالدنمرك، ودخلت حيز التنفيذ في 2001/10/30، وابتداء من شهر ماي 2013 صدقت عليها 45 دولة.

–**الميثاق العربي لحقوق الإنسان**، المعتمد من قبل القمة العربية، بتونس عام 2004، وصادقت عليه الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 06–62، المؤرخ في 22 جانفي2006، ج،ر،ج،ج، العدد8.

– **الاستعراض الإقليمي لمؤسسات التنمية المستدامة في المنطقة العربية**، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، الأمم المتحدة نيويورك، 2011، على الموقع: E/ESCWA/SDPD/2011/5 ، تاريخ التصفح: 2021/05/20.

– **التّقرير الاقتصادي العربي الموحّد**، صندوق النّقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة 2016.

– **المنتدى العربي للتنمية المستدامة** والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2018 حول قضايا البيئة والموارد الطبيعية 11و12 أبريل، الاجتماع التحضيري لتقييم التقدم الإقليمي العربي في مجال الاستهلاك والإنتاج المستدامين، 2018.

3–أراء المحاكم الدولية:

–آراء محكمة العدل الدولية في قضايا: ناميبيا ضد جنوب أفريقيا عام 1971، الصحراء الغربية عام 1975، تيمور الشرقية، عام 1990.

د–الدساتير والقوانين الوطنية:

1–الدساتير:

–**دستور عام 1963**، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المؤرخ في 10 سبتمبر 1963، ج، ج،ج،ر، العدد64.

– **الأمر رقم 76–97**، المؤرخ في 22 نوفمبر 1976، المتعلق بإصدار الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ج، ج،ج،ر، العدد94.

–**المرسوم الرئاسي رقم 89–18**، المؤرخ في 18 فبراير 1989، المتعلق بنشر تعيل الدستور الموافق عليه في استفتاء 23 فبراير 1989 ، ج، ج،ج، العدد9

–**المرسوم الرئاسي رقم 96–438**، المؤرخ في 07 ديسمبر 1996، يتعلق بإصدار نص تعديل الدستور، المصادق عليه في استفتاء 28 نوفمبر 1996، ج، ج،ج، العدد رقم 76، المعدل بموجب القانون رقم 02–03 المؤرخ في 10 أبريل 2002، ج، ج،ج، العدد رقم 25 ، والمعدل بالقانون رقم 08–19 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008، ج.ر، ج، ر، العدد 63، والمعدل بالقانون رقم 16–01 المؤرخ في 06 مارس 2016، ج.ر، ج، ر، العدد رقم 14، والمعدل بالمرسوم الرئاسي 20–442، المؤرخ في 30 ديسمبر 2020، يتعلق بإصدار التعديل الدستوري، المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر سنة 2020، ج.ر، ج، ر، العدد رقم 82.

المراجع

2- القوانين:

-**القانون رقم 82-02**، المؤرخ في 1982/02/06، المتعلق برخصة البناء ورخصة تجزئة الأرض لأجل البناء، ج. ر.ج.ج، العدد 06.

- **القانون رقم 03/83**، المؤرخ في 05 فبراير 1983، المتعلق بحماية البيئة، ج. ر، ج.ج، العدد 06.

-**القانون رقم 18/83**، المؤرخ في 1983/08/13 المتضمن حيازة الملكية العقارية الفلاحية بواسطة الاستصلاح، ج. ر، ج، ج، العدد34.

-**القانون رقم 86-7** ، المؤرخ في 08 أفريل1986 المتضمن إنشاء المحافظة السامية للبحث، ج. ر، ج، ج، العدد 15.

-**القانون رقم 87-17**، المؤرخ في أول أوت1987، المتعلق بحماية الصحة النباتية، ج. ر، ج، ج، العدد32.

-**القانون رقم87-19**، المؤرخ في 08 ديسمبر1987، المتضمن ضبط كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية وحقوق المنتجين وواجباتهم، ج. ر، ج، ج، العدد 50.

-**القانون رقم 88- 08**، المؤرخ في 26 يناير 1988، المتعلق بنشاطات الطب البيطري وحماية الصحة الحيوانية، ج. ر، ج، ج، العد04، المعدل والمتمم بالقانون 19-03 ، ج. ر، ج، ج، العدد رقم 46.

-**القانون رقم 89-02**، المؤرخ في فبراير1989، المتعلق بالقواعد العامة لحماية المستهلك الملغى بالقانون 03/09 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، ج. ر، ج، ج، العدد 06.

-**القانون رقم 89-23**، المؤرخ في 19 ديسمبر1989، المتعلق بالتقييس، ج. ر، ج، ج، العدد54، الملغى بموجب المادة 26 من القانون رقم 04-47، المؤرخ في 23 يونيو2004، المتعلق بالتقييس، ج. ر، ج، ج، العدد 41، المعدل والمتمم بالقانون رقم 16-04، المؤرخ في 19 يونيو2016، والمتعلق بالتقييس، ج. ر، ج، ج، العدد 37.

-**القانون رقم 90-25**، المؤرخ في 18 نوفمبر1990، المتضمن التوجيه الفلاحي، المعدل والمتمم، ج. ر، ج، ج، العدد 49،

-**القانون رقم 29/90**، المؤرخ في 1990/12/01 المتعلق بالتهيئة والتعمير، ج. ر، ج، ج، العدد 52المعدل والمتمم بموجب القانون رقم 04-05 المؤرخ في 14 أوت 2004، ج. ر، ج، ج، العدد 51.

-**القانون رقم 91-11**، المؤرخ في 1991/04/27، المتعلق بنزع الملكية للمنفعة العمومية، ج. ر، ج، ج، العدد 21، المعدل والمتمم بالقانون رقم 13-08 المؤرخ في 2013/12/30، المتعلق بقانون المالية لعام 2014، ج. ر، ج، ج، العدد68.

-**القانون رقم 98-04**، المؤرخ في 15 جوان 1998 يتعلق بحماية التراث الثقافي، ج. ر، ج، ج، العدد 44

-**القانون رقم 98 -11**، المؤرخ في 22 غشت 1998، المتضمن القانون التوجيه والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 98-02 ، ج. ر، ج، ج، العدد 62

-**القانون رقم 99-09**، المؤرخ في 28 يوليو 1999، والمتعلق بالتحكيم في الطاقة، ج. ر، ج، ج، العدد 51.

المراجع

- **القانون رقم 01-19**، المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها،ج.ر.ج.ج.، العدد77.

- **القانون رقم 01-20**، المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 يتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة ، ج. ر، ج، ج، العدد 77.

-**القانون رقم 02-01**، المؤرخ في 05 فبراير 2001 ،و المتعلق بالكهرباء وتوزيع الغاز بواسطة القنوات، ج. ر، ج، ج، العدد 08.

-**القانون رقم 02-02**، المؤرخ في 5 فبراير 2002، يتعلق بحماية الساحل وتثمينه، ج. ر، ج، ج، العدد10.-

- **القانون رقم 03-01**، المؤرخ في 17 فبراير سنة 2003، يتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، ج. ر، ج، ج، العدد 11.

- **القانون رقم 03-10**، المؤرخ في 19 جويلية 2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ج. ر، ج، ج، العدد43.

-**القانون رقم 04-03**، المؤرخ في 23 يونيو سنة 2004, يتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة، ج. ر، ج، ج، العدد 41.

-**القانون رقم 04-07** المؤرخ في 14 أوت 2004 والمتعلق بالصيد، ج. ر، ج، ج، العدد 10.

-**القانون رقم 04-09** المؤرخ في 14/ أوت/2004 ، المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة، ج. ر، ج، ج، العدد52.

-**القانون رقم 20/04**، المؤرخ في 25 ديسمبر 2004 والمتعلق بالوقاية من الإخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة، ج. ر، ج، ج، العدد 84.

-**القانون رقم 05-07**، المؤرخ في 2005/04/28، المتعلق بالمحروقات المعدل والمتمم، ج. ر، ج، ج، العدد 50.

-**القانون رقم 05-12**، مؤرخ في 4 أوت 2005 المتعلق بالمياه، ج. ر، ج، ج، العدد 60، المعدل والمتمم **بالقانون رقم 08-03**، مؤرخ 23 جانفي 2008، ج. ر، ج، ج، عدد 4، **وبالأمر رقم 09 -02** ، المؤرخ في 2009/07/22، ج. ر، ج، ج، عدد44.

-**القانون رقم 06-06**، المؤرخ في 20 فيفري 2006، يتضمن القانون التوجيهي للمدينة، ج. ر، ج، ج، عدد 15.

-**القانون رقم 07-06**، المؤرخ في 13 مايو 2007، يتعلق بتسيير المساحات الخضراء وحمايتها و تنميتها، ج. ر، ج، ج، العدد 31.

-**القانون رقم09/08**، المؤرخ في 258 فيفري 2008 و المتضمن قانون الإجراءات المدنية و الإدارية، ج. ر، ج، ج، العدد 21 .

-**القانون رقم 08-16**، المؤرخ في 03 غشت سنة 2008، المتضمن التوجيه الفلاحي، ج. ر، ج، ج، العدد 46.

المراجع

-**القانون رقم 03/09**، المؤرخ في 08 مارس2009، المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، ج. ر، ج، ج، العدد 15، المعدل والمتمم بالقانون 18-09، المؤرخ في 10يونيو 2018، ج. ر، ج، ج، العدد35.

-**لقانون رقم 09-09**، المؤرخ في 30 ديسمبر 2009 المتعلق بقانون المالية لسنة 2010، ولا سيما المادة 64 التي تنص على إنشاء الصندوق الوطني للطاقات المتجددة والتوليد المشترك للطاقة، ج. ر، ج، ج، العدد 78 .

-**القانون رقم 10-03**، المؤرخ في 15 أوت 2010، يحدد شروط وكيفيات باستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة، ج. ر، ج، ج، العدد 46.

-**القانون رقم 11-02**، المؤرخ في 17 فبراير 2011، يتعلق بالمجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة، ج. ر، ج، ج، العدد 13.

-**القانون رقم 07/11**، المؤرخ في 2011/06/22، يتضمن قانون البلدية، ج. ر، ج، ج، العدد 37 .

-**القانون رقم 11-11**، المؤرخ في 18 جويلية 2011 ، المتعلق بقانون المالية الإضافي لسنة 2011 ، ولا سيما المادة 39- المعدلة للمادة 63 من القانون رقم 09-09 ج. ر، ج، ج، العدد 40.

-**القانون رقم 10/12**، المؤرخ في 2012/02/21، يتضمن قانون الولاية، ج. ر، ج، ج، العدد 12 .

-**القانون رقم 14-07**، المؤرخ في 10 غشت 2014، يتعلق بالموارد البيولوجية، ج. ر، ج، ج، العدد 48.

-**القانون رقم 14-10**، المؤرخ في 30 ديسمبر 2014 المتضمن قانون المالية لسنة 2015ن ج. ر، ج، ج، العدد 78.

-**القانون رقم 16-13**، المؤرخ في 16 نوفمبر 2016 ، المتعلق باستحداث المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ج. ر، ج، ج، العدد 65،

-**القانون رقم 18-11**، المؤرخ في 02 يوليو 2018، يتعلق بالصحة، ج. ر، ج، ج، العدد46، المعدل والمتمم **بالأمر رقم 20-02**، المؤرخ في 30 غشت 2020، ج. ر، ج، ج، العدد 50.

-**القانون رقم 19-13**، المؤرخ في 11 ديسمبر 2019 ينظم نشاطات المحروقات الذي ألغى أحكام القانون 07/05، إلا أحكام الفقرة الأولى من المادة 12، المادة 101 مكرر منه، ج. ر، ج، ج، العدد79.

-**القانون رقم 19-14**، المؤرخ في 11 ديسمبر سنة 2019 ،يتضمن قانون المالية لسنة 2020، ج. ر، ج، ج، العدد 81.

-**القانون رقم 20-01**، المؤرخ في 30 مارس 2020 الذي يحدد مهام المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات وتشكيلته وتنظيمه، ج. ر، ج، ج، العدد 20.

3- الأوامر:

-**الأمر رقم 62/66**، المؤرخ في 26-03-1966، المتعلق بالمناطق السياحية، المعدل وللمتمم. ج. ر، ج، ج، العدد28.

المراجع

-**الأمر رقم 66-156**، المؤرخ في 1966/06/08، المتضمن قانون العقوبات، المعدل والمتمم، ج. ر، ج، ج، العدد 49، المعدل والمتمم **بالقانون رقم 04-15**، المؤرخ في 10 نوفمبر 2004، ج. ر، ج، ج، العدد71.

-**الأمر رقم 24/67**، المؤرخ في 18-01-1967، يتضمن القانون البلدي، معدل ومتمم، ج.ر.ج.ج، العدد06.

-**الأمر رقم 281/67**، المؤرخ في 20-12-1967، يتعلق بالحفريات وحماية الأماكن والآثار التاريخية الطبيعية (ملغى) ج.ر.ج.ج، العدد07.

-**الأمر رقم 38/69**، المؤرخ في 20-12-1969، يتضمن قانون الولاية، المعدل والمتمم، ج.ر.ج.ج، العدد44.

-**الأمر رقم 75-58**، المؤرخ في 26 سبتمبر1975، المتضمن القانون المدني، ج. ر، ج، ج، العدد 78، المعدل والمتمم، **بالقانون رقم 05-10**، المؤرخ في 20 جوان 2005، ج. ر، ج، ج، العدد 44.

-**الأمر رقم 75-67**، المؤرخ في 26-09-1975، المتعلق برخصة البناء ورخصة تجزئة الأرض لأجل البناء ج.ر.ج.ج 1975، ج. ر، ج، ج، العدد83.

-**الأمر رقم 76-79**، المؤرخ في 23-10-1976، والمتضمن قانون الصحة العامة، ج.ر.ج.ج ، العدد

-**الأمر رقم 95-163**، المؤرخ في 06 يونيو 1995، يتضمن مصادقة الجزائر على الاتفاقية بشأن التنوع البيولوجي الموقع عليها في ري ودي جانيرو في 05 يونيو 1992، ج. ر، ج، ج، العدد 32.

-**الأمر رقم 96- 13** -، المؤرخ في 15 يونيو 1996، المتضمن تعديل وتتميم قانون 83 – 17 المتعلق بالمياه، ج. ر، ج، ج، العدد37، والملغى بموجب القانون رقم05-12.

-**الأمر رقم 03-07**، المؤرخ في 19 يوليو 2003 ،المتعلق ببراءات الاختراع، ج. ر، ج، ج، العدد 44.

-**الأمر رقم 06-05** ، المؤرخ في 15 جويلية 2006 يتعلق بحماية بعض الأنواع الحيوانية المهددة بالانقراض والمحافظة عليها، ج. ر، ج، ج، العدد 47.

-**الأمر رقم 09-04**، المؤرخ في 2009/08/27، تعلّق باللجنة الوطنية الاستشارية لترقية حقوق الإنسان وحمايتها، ج. ر، ج، ج، العدد 27.

4 – المراسيم:

1.4.المراسيم الرئاسية:

-**المرسوم الرئاسي رقم 80-14** المؤرخ في 1980/01/26، المتضمن انضمام الجزائر إلى اتفاقية حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث المبرمة ببرشلونة في 1976/02/12، ج. ر، ج، ج، العدد، 05،

المراجع

-**المرسوم الرئاسي رقم 82-498**، المؤرخ في 1982/12/25، تضمن انضمام الجزائر إلى الاتفاقية الخاصة بالتجارة الولية في أنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، الموقعة بواشنطن في 03 مارس 1973، ج. ر، ج، ج، العدد 55

- **المرسوم الرئاسي رقم 92-354**، المؤرخ في 27 سبتمبر 1992، انضمام الجزائر إلى اتفاقية فينا لحماية طبقة الأوزون المبرم في 22 مارس 1985 بفينا، ج. ر، ج، ج، العدد 69.

-**المرسوم الرئاسي رقم 93-99**، المؤرخ في 1993/04/10، المتضمن كمصادقة الجزائر على الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ المعتمدة بتاريخ 06/09/ 1992 بمدينة ريو البرازيلية، دخلت حيز التنفيذ في 21/ 03/ 1994، ج.ر.ج.ج، العدد24.

-**المرسوم الرئاسي رقم 95-163**، المؤرخ في 06 جوان 1995، يتضمن المصادقة بشأن التنوع البيولوجي الموقع عليها في ري ودي جانيرو في 05 يونيو عام 1992، ج. ر، ج، ج، العدد 32.

-**المرسوم الرئاسي رقم 96-51**، المؤرخ في 22 يناير 1996، المتضمن انضمام الجزائر مع التحفظ، إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لسنة 1979، ج.ر، ج،ج، العدد06.

-**المرسوم الرئاسي رقم 96-113**، المؤرخ في 1996/03/23، إحداث هيئة وسيط الجمهورية، ج. ر، ج، ج، العدد 20.

-**المرسوم الرئاسي رقم 89-67**، المؤرخ في 16 ماي 1989، المتضمن انضمام الجزائر إلى العهدين الدوليين، العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ج. ر، ج، ج، العدد 1989، ثم قامت بنشرهما في ملحق للمرسوم في الجريدة الرسمية عدد 11 لسنة 1997.

-**المرسوم الرئاسي رقم 98-158**، المؤرخ في 16 مايو سنة 1998، اتفاقية بازل بشأن النفايات الخطرة، عام 1989، انضمت إليها الجزائر، بتحفظ، بموجب ج،ر، العدد 32، كما صادقت على تعديلها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 06-170 المؤرخ في 22 مايو سنة 2006، ج. ر، ج، ج، العدد35.

-**المرسوم الرئاسي رقم 98-232**، المؤرخ في18جويلية 1998، المتعلق بإنشاء المجلس الأعلى للبحر وتحديد مهامه وتنظيمه وسير عمله، ج. ر، ج، ج، العدد 52.

-**المرسوم الرئاسي رقم 99-170**، المؤرخ في 1999/08/02، الذي ألغى بموجبه هيئة وسيط الجمهورية (الغى المرسوم الرئاسي رقم 113/96)، ج. ر، ج، ج، العدد 52.

-**المرسوم الرئاسي رقم 01-71**، المؤرخ في 2001/03/25، المتعلق بإنشاء المرصد الوطني لحقوق الإنسان، ج. ر، ج، ج، ، العدد 63.

-**المرسوم الرئاسي رقم 02-48**، المؤرخ في 19 يناير 2002، يتضمن إنشاء الوكالة الفضائية الجزائرية وتنظيمها وسير عملها، ج. ر، ج، ج، العدد05

المراجع

-**المرسوم الرئاسي رقم 04-144**، المؤرخ في 28 ابريل 2004، يتضمن التصديق على برتكول كيوتو حول اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المحرر بكيوتو يوم 11 ديسمبر 1997، ج. ر، ج، ج، العدد29.

-**المرسوم رئاسي رقم 04-170**، المؤرخ في 08 جوان 2004، يتضمن التصديق على بروتوكول قرطاجنة بشأن السلامة الإحيائية التابع للاتفاقية المتعلقة البيولوجية التنوع البيولوجي، المعتمد بمونتيريال يوم 29 يناير عام 2000. ج. ر، ج، ج، العدد38.

-**المرسوم الرئاسي رقم 04-326**، المؤرخ في 10 أكتوبر 2004، يتضمن التصديق على الاتفاقية الدولية للاستعداد والتصدي والتعاون في ميدان التلوث الزيتي لعام 1990 المحررة بلندن يوم 30 نوفمبر عام 1990، ج. ر، ج، ج، العدد 65 .

-**المرسوم الرئاسيّ رقم 06-206**، المؤرّخ في 7 يونيو2006، يتضمّن التّصديق على اتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة(POPS)، المعتمدة باستكهولم في 22 مايو سنة 2001، والتي دخلت حيز النفاذ في 17-05-2004، ج. ر، ج، ج، العدد39.

-**المرسوم الرئاسي رقم 07-94**، المؤرخ في 19 مارس 2007 يتضمن التصديق على بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفذة لطبقة الأوزون، ج. ر، ج، ج، العدد 19.

-**المرسوم الرئاسي رقم 08-426**، المؤرخ في 28 ديسمبر 2008، يتضمن رفع التحفظ على المادة 2/9 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، ج.ر، ج،ج، العدد5.

-**المرسوم الرئاسي رقم 16-262**، المؤرخ في 13 أكتوبر 2016، يتضمن التصديق على اتفاق باريس حول التغيرات المناخية المعتمد بباريس في 12 ديسمبر 2015، ج،ر،ج،ج، العدد60.

-**المرسوم الرئاسي رقم 17-98**، المؤرخ في26 فبراير 2017، يحدد إجراء طلب عروض لإنتاج الطاقات المتجددة أو المنبثقة عن الإنتاج المشترك وإدماجها في المنظومة الوطنية للتزويد بالطاقة الكهربائية، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 17-204 ج. ر، ج، ج، العدد15.

-**المرسوم الرئاسي رقم 17-142**، المؤرخ في 18 أفريل 2017 المحدد لتشكيلة المجلس الأعلى للشباب وتنظيمه وسيره العدد 25.

-**المرسوم الرئاسي رقم 20-01**، المؤرخ في 02 جانفي 2020، المتضمن تعيين أعضاء الحكومة، ج. ر،ج، ج، العدد01.

-**المرسوم الرئاسي رقم 20-45** -، المؤرخ في 15 فبراير 2020، المتضمن تأسيس وسيط الجمهورية، ج. ر، ج، ج، العدد9.

المراجع

-**المرسوم الرئاسي رقم 20-163**، المؤرخ في 23 يونيو 2020، المتضمن تعيين أعضاء الحكومة ، ج. ر، ج، ج، العدد 37، الذي ألغى بموجب المادة الثانية منه أحكام المرسوم الرئاسي رقم 20-01، المؤرخ في 02 جانفي 2020.

-**المرسوم الرئاسي رقم 21-139** -، المؤرخ في 12 أبريل 2021، المتعلق بالمرصد الوطني للمجتمع المدني، ج. ر، ج، ج، العدد29.

2.4.المراسيم التنفيذية:

-**المرسوم التنفيذي رقم 478/63**، المؤرخ في 1963/12/20، المتعلق بحماية الشريط الساحلي والآثار السياحية ، ج.ر.ج.ج، العدد98.

-**المرسوم التنفيذي رقم 55/72**، المؤرخ في1972/03/21، يتضمن الشروط الصحية للحيوانات، ج.ر.ج.ج 1972، العدد25

- **المرسوم التنفيذي رقم 45/73**، يتضمن إحداث لجنة استشارية لتهيئة المناطق الصناعية ، المؤرخ في1973/02/28، ج.ر.ج.ج 1973، العدد20.

- **المرسوم التنفيذي رقم 156/74**، يتضمن إحداث لجنة وطنية للبيئة، المؤرخ في 1974/07/12، ر.ج.ج 1974، العدد59، والمعدل بالمرسوم رقم 119/77 بإحداث وزارة الري واستصلاح الأراضي الذي ينهي عمل اللجنة الوطنية للبيئة، المؤرخ في1977/08/15، ج.ر.ج.ج، العدد64.

- **المرسوم التنفيذي رقم 11/78**، يتضمن القانون الأساسي لأعوان الصيانة واستصلاح الأراضي وحماية البيئة، المؤرخ في1978/02/04، ج.ر.ج.ج، العدد6.

-**المرسوم التنفيذي رقم 135/81**، المتضمن تعديل الأمر281/67 المتعلق بالحفريات وحماية الأماكن والآثار التاريخية والطبيعة، المؤرخ في1981/06/27،ج.ر.ج.ج، العدد26.

-**المرسوم التنفيذي رقم 131/88**، المؤرخ في 1988/04/07، المتعلق بالعلاقة بين الإدارة والمواطن، ج.ر.ج.ج ، العدد 67 .

-**المرسوم التنفيذي رقم 88-149**، المؤرخ 26 يوليو 1988، والمتعلق بضبط التنظيم الذي يطبق على المنشآت المصنفة ويحدد قائمتها، ج.ر.ج.ج ، العدد 30.

-**المرسوم التنفيذي 90-39**، المؤرخ في 30 جانفي 1990، المتعلق بمراقبة الجودة وقمع الغش، ج.ر رقم 05، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 01-315، المؤرخ في 2001/10/16، ج.ر.ج.ج ، العدد61.

-**المرسوم التنفيذي رقم 90-78**، المؤرخ في 27 فبراير سنة 1990، المتعلق بدراسات التأثير في البيئة، ج.ر.ج.ج ، العدد 10، الملغى بموجب **المرسوم التنفيذي رقم07- 145** المؤرخ في 19ماي 2007، ج.ر.ج.ج ، العدد34، المعدل بموجب **المرسوم التنفيذي رقم 18-255**، المؤرخ في 09 أكتوبر 2018، ج.ر.ج.ج ، العدد 62، تم تعديل المواد من 05 إلى 10 والمادتين 15 و17.

المراجع

-**المرسوم التنفيذي رقم 90-79**، المؤرخ في ، المتعلق بتنظيم المواد الخطيرة، وقد تم إقرار التسمية الحالية ' اللجنة التقنية للنقل وفقاً للتعديل الوارد في ج.ر.ج.ج ، العدد 10.

-**المرسوم التنفيذي رقم 90-277**، المؤرخ في ، المتعلق بإنشاء ومهام وتشكيل وعمل اللجنة التقنية لنقل المواد الخطرة، ج.ر.ج.ج ، العدد 40.

-**المرسوم التنفيذي رقم 91-176**، المؤرخ في 28 ماي 1991، المتضمن تحديد كيفيات تحضير شهادة التعمير ورخصة التجزئة وشهادة التقسيم ورخصة البناء وشهادة المطابقة ورخصة الهدم وتسليم ذلك، ج.ر،ج، ج، العدد 28، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 09—307 المؤرخ في 22 سبتمبر 2009، ج.ر.ج.ج، العدد55.

-**المرسوم التنفيذي رقم 177/91**، المؤرخ في 1991/05/28، يحدد إجراءات أعداد والمصادقة على المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومحتوى الوثائق المتعلقة به، ج.ر.ج.ج ، العدد 26.

-**المرسوم التنفيذي رقم 178/91**، المؤرخ في 1991/05/28، يحدد إجراءات أعداد والمصادقة على المخطط شغل الأراضي ومحتوى الوثائق المتعلقة به، ج.ر.ج.ج ، العدد 26.

-**المرسوم التنفيذي رقم 284/92**، المؤرخ في 06 جويلية سنة 1992 المتعلق بتسجيل المنتجات الصيدلانية المستعملة في الطب البشري، ج.ر.ج.ج ، العدد 53، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 93-114 المؤرخ في 12-05-1993، ج.ر.ج.ج، العدد32.

-**المرسوم التنفيذي رقم 93 – 160**، المؤرخ في 10 يوليو 1993، الذي ينظم النفايات الصناعية السائلة . ج.ر.ج.ج، العدد 46.

-**المرسوم التنفيذي رقم 96-472**، المؤرخ في 18 ديسمبر 1996، يتضمن إنشاء مجلس وطني للماء، ج.ر.ج.ج، العدد 83.

-**المرسوم التنفيذي رقم97-254**، المؤرخ في08 يوليو 1997، المتعلق بالرخص المسبقة لإنتاج المواد السامة، أو التي تشمل خطرا من نوع خاص واستيرادها، ج.ر.ج.ج، العدد46.

-**المرسوم التنفيذي 98-339** المؤرخ في03 نوفمبر 1998، المتعلق بضبط التنظيم المطبق على المنشآت المصنفة وتحديدها، ج.ر.ج.ج، العدد82، المعدل والمتمم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 06-198، لاسيما المادة 49، ج.ر.ج.ج، العدد 37.

-**المرسوم التنفيذي رقم 02-115** المؤرخ في 2002/04/03، أحداث المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، ج.ر.ج.ج ،العدد 22.

المراجع

-**المرسوم التنفيذي رقم 02-262**، المؤرخ في 17 غشت 2020، المتعلق بإنشاء المركز الوطني لتكنولوجيات إنتاج أكثر نقاء، ج.ر.ج.ج ،العدد 56، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي 19-11 الموافق لـ 23 جانفي 2019، ج.ر.ج.ج، العدد07، تعديل المادة 05 من المرسوم السابق.

-**المرسوم التنفيذي رقم 04-92**، المؤرخ في 25 مارس 2004، المتعلق بتكاليف تنويع إنتاج الكهرباء، ج.ر.ج.ج، العدد19.

-**المرسوم التنفيذي رقم 06-02**، المؤرخ في 2006/01/07، يضبط القيم القصوى ومستويات الإنذار وأهداف نوعية الهواء في حالة تلوث جوي، ج.ر.ج.ج ، العدد 01.

-**المرسوم التنفيذي 06-104**، المؤرخ في 28 فيبراير 2006، والمحدّد لقائمة النفايات بما في ذلك النفايات الخاصة الخطرة، ج.ر.ج.ج العدد 13..

-**المرسوم التنفيذي رقم 06-141**، المؤرخ في 2006/04/19، يضبط القيم القصوى للمصبات الصناعية السائلة، ج.ر.ج.ج، العدد 26.

-**المرسوم التنفيذي رقم 09-321**، المؤرخ في2009/10/08، المعدل للمرسوم التنفيذي رقم99-95 المؤرخ في 1999/04/19، المتعلق بالأخطار المتصلة بمادة الأميانت، ج.ر.ج.ج، العدد 59.

-**المرسوم التنفيذي رقم 10-258**، المؤرخ في 2010/10/21، المحدد لصلاحيات وزير التهيئة العمرانية والبيئة، ج.ر.ج.ج، العدد 64.

-**المرسوم التنفيذي رقم 12-433**، المؤرّخ في 25 ديسمبر 2012، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 10- 259 المؤرّخ في 21 أكتوبر 2010 والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة التهيئة العمراني العمرانية والبيئة. ج.ر.ج.ج ، العدد 71.

-**المرسوم التنفيذي رقم 15-69**، المؤرخ في 11 فبراير 2004، المتعلق بتحديد كيفيات إثبات شهادة أصل الطاقة المتجددة واستعمال هذه الشهادات، ج.ر.ج.ج، العدد09.

-**المرسوم التنفيذي رقم 15-205**، المؤرخ في 27 يوليو 2015 الذي يحدد كيفيات سري حساب التخصيص الخاص رقم302-143الذي عنوانه: "صندوق تسيري عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي201-2019، ج.ر.ج.ج ، العدد41.

-**المرسوم التنفيذي رقم 16-190**، المؤرخ في 30 يونيو 2016، والمحدد لكيفيات الاطلاع، على مستخرجات مداولات المجلس الشعبي البلدي والقرارات البلدية، ج.ر.ج.ج ، العدد 41.

-**المرسوم التنفيذي رقم 17-364**، المؤرخ في 25 ديسمبر 2017، المتعلق بتحديد المحدد لصلاحيات وزير البيئة والطاقات المتجددة، ج.ر.ج.ج، العدد74.

المراجع

-**المرسوم التنفيذي رقم 19-10**، المؤرخ في 23 يناير في 2019، والذي ينظم تصدير النفايات الخاصة والخاصة الخطرة، ج.ر.ج.ج، العدد 7.

-**المرسوم التنفيذي رقم 20-110**، المؤرخ في 5 مايو 2020، الذي يسند إلى وزير المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة سلطة الوصاية على الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ج.ر.ج.ج، العدد27.

-**من المرسوم التنفيذي رقم 20-186**، المؤرخ في 20 يوليو 2020 يسند إلى الوزير المنتدب لدى الوزير الأول مكلف اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة سلطة الوصاية على الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.ج.ر.ج.ج، العدد41.

- **المرسوم التنفيذي رقم 20-254**، المؤرخ في 15 سبتمبر 2020، متعلق بانشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة"ج.ر.ج.ج، العدد55.

- **المرسوم التنفيذي رقم 20-265**، المؤرخ في 22 سبتمبر 2020، المتضمن إنشاء ديوان تنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية، ج.ر.ج.ج، العدد 57.

- **المرسوم التنفيذي رقم 20-306**، المؤرخ في 15 أكتوبر 2020 المحدد لصلاحيات الوزير المنتدب لدى الوزير الأول مكلف اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة، ج.ر.ج.ج، العدد64.

-**مرسوم تنفيذي رقم20-362**، المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 المتعلق بتحديد صلاحيات وزير انتقال الطاقوي والطاقات المتجددة، ج.ر.ج.ج، العدد69.

5-القرارات الوزارية:

-**قرار وزارة الفلاحة**، المؤرخ في 1964/06/02 المتعلقة بالحمى القلاعية،، ج.ر.ج.ج، العدد06،

-**قرار وزارة تجديد البناء والأشغال العمومية والنقل**، المؤرخ في 1964/10/07 المتعلقة بالحمى القلاعية،ج.ر.ج.ج، العدد41،

-**قرار وزارة الفلاحة واستصلاح الأراضي**، المؤرخ في 1966/05/30 المتعلقة بمقاومة طاعون الحيوانات، ج.ر.ج.ج، العدد35.

-**قرار وزارة التعليم والبحث العلمي**،المؤرخ في 1972/10/08 المتعلقة تحديد قائمة مقاييس علم البيئة، ج.ر.ج.ج 1972، العدد13.

-**قرار وزارة الفلاحة**، المؤرخ في 2000/12/24، المتعلق بالنباتات المغيرة وراثيا على: (يمنع استيراد وإنتاج وتوزيع وتسويق واستعمال المادة المغير وراثيا)، ج.ر.ج.ج، العدد 02.

و-أراء المجلس الدستوري:

-**الرأي رقم 01/16 ر.ت د/م د**، المؤرخ في 28 يناير 2016، يتعلق بمشروع القانون المتضمن التعديل الدستوري.

6-التعليمات والمناشير والبرامج:

- **وزارة البيئة والتنمية المستدامة التونسية**، مساهمة الإدارة العامة للتنمية المستديمة في التقرير الوطني حول وضعية البيئة والتنمية المستدامة لسنة 2015.

المراجع

-**وزارة الطاقة والمناجم**، مديرية الطاقة الجديدة والمتجددة، "دليل الطاقات المتجددة"، الجزائر 2007.

=**وزارة البيئة والتنمية المستدامة التونسية**، مساهمة الإدارة العامة للتنمية المستديمة في التقرير الوطني حول وضعية البيئة والتنمية المستدامة لعام 2015.

هـ-القوانين الأجنبية:

- **القانون المصري رقم 4** الصادر في 1994/04/04، المتعلق بالبيئة، ج..ر، مصر، العدد 5، الصادرة بتاريخ 1994/02/03، المعدل بالقانون رقم 09-2009، المؤرخ في 25 فبراير 2009، ج..ر، مصر، العدد 9 مكرر أول مارس 2009، المعدل والمتمم بالقانون رقم 2015-105، ج..ر، مصر، العدد 42 مكرر (أ) بتاريخ 2015/10/19.

- **قانون العقوبات المصري رقم 58** لعام 1939، المعدل سنة 2018، على الرابط، https://www.sis.gov.Story/160279/، تاريخ التصفح:2021/06/07.

-**ظهير شريف رقم 1.03.59**، الصادر في 12 ماي 2003، بتنفيذ القانون 03.11 المتعلق بحماية واستصلاح البيئة بالمغرب، الجريدة الرسمية المغربية عدد5118 بتاريخ 2003/06/19، ص1900.

-**القانون رقم 2001/114**، المتعلق بحماية البيئة ومكافحة التلوث، مؤرخ 14 نوفمبر 2001، الجريدة الرسمية لسلطنة عمان، العدد 70.

ثانيا-المراجع باللغة العربية:

أ-المؤلفات العامة.

-**أبو عبد الملك سعود بن خلف النويميس**، القانون الدولي العام، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى، 2014.

- **أحمد أبو الوفا محمد**، الوسيط في القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الرابعة، 2004.

- **أحمد مفيد**، دراسة مقارنة حول الأحكام الدستورية المعنية بحماية الحقوق الاجتماعية والاقتصادية الأساسية في المنطقة العربية، المنظمة العربية للقانون الدستوري، تونس، 2017.

- **أحمد فتحي سرور**، الحماية الدستورية للحقوق والحريات، دار الشروق، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، 2000.

- **برتران بادي، وأخرون**، أوضاع العالم 2020، نهاية الزعامة الأميركية، ترجمة نصير مروة، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى بالعربية، 2020.

- **هيام مروة**، القانون الإداري الخاص، المرافق العامة الكبرى، وطرق إدارتها، الاستملاك، الأشغال العامة، التنظيم الإداري، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2003.

-**هيجوت ريتشارد**، نظرية التنمية السياسية، ترجمة حمدي عبد الرحمن، محمد عبد الحميد، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2001.

المراجع

- **ولغا ألجايروفا**، الأسئلة المتداولة بشأن اتفاقية المياه لعام 1992، مع خارطة طريق لتسهيل عمليات الانضمام إلى الاتفاقية، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، الأمم المتحدة، 2021.

- **طارق عبد العال علي**، محورية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية مفاهيم دستورية وآليات تطبيق – تونس ومصر، المنظمة العربية للقانون الدستوري، تونس، 2017.

- **مايكل أوفير، مادي بورنومو**، الرقابة على الغابات (الفصل الأول والثاني)، ترجمة ديوان المحاسبة، الأردن، د، ط، 2011.

- **محمد السيد عبد السلام**، الأمن الغذائي للوطن العربي، سلسلة عالم المعرفة 230، الكويت، د، ط، 1998.

-**محمد بوسلطان**، مبادئ القانون الدولي العام، ج 1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2005.

- **محمد حسنين**، الوجيز في نظرية القانون، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، الطبعة الأولى، 1986.

- **محمد سامر عاشور**، مدخل إلى علم القانون، منشورات الجامعة السورية الافتراضية، سوريا، د. ط، 2018.

-**محمد طلعت الغنيمي**، قانون السلام في الإسلام ، منشأة المعارف، مصر، د. ط، 2007.

- **منير العجلاني**، عبقرية الإسلام في أصول الحكم (يبحث في تاريخ الحكم الإسلامي من عهد النبوة إلى آخر العهد الإسلامي)، دار النفائس، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1985.

- **مصطفى عطية جمعة**، الإسلام والتنمية المستدامة، تأصيل في ضوء الفقه وأصوله، شمس للنشر والإعلام، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2017.

- **ميلود موسعى**، المنظمات غير الحكومية ودورها في حماية البيئة، دار الخلدونية، الجزائر، ب ط، 2017.

-**سليمان محمد الطماوي**، مبادئ القانون الإداري، دراسة مقارنة(الكتاب الثاني)، نظرية المرفق العام وعمال الإدارة العامة، دار الفكر العربي، مصر، الطبعة العاشرة، 1979.

-**عبد الوهاب خلاف**، علم أصول الفقه، دار القلم، دمشق، سوريا، الطبعة العاشرة، 1984.

-**عبد الحكيم حسن العيلى**، الحريات العامة في الفكر والنظام السياسي في الإسلام، دراسة مقارنة، دار الفكر العربي، مصر، د.ط، 1983.

-**عبد الكريم علوان**، الوسيط في القانون الدولي العام، الكتاب الثالث، حقوق الإنسان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، الإصدار الثالث، 2006.

- **محمد عبد الفتاح القصاص**، التصحر وتدهور الأراضي في المناطق الجافة، سلسلة عالم المعرفة، 242، الكويت، د. ط، 1999.

-**عبدالرزاق أحمد السنهوري**، مصادر الحق في الفقه الإسلامي، دراسة مقارنة بالفقه الغربي، ج1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، د. ط، 1954.

-**عبد الرزاق أحمد السنهوري**، نظرية العقد، ج 1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، د. ط، 1998.

-**عودة راشد الجيوسي**، الإسلام والتنمية المستدامة، مؤسسة فريدريش إيبرت، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2013.

المراجع

-**عيسى عبده**، أحمد إسماعيل يحي، الملكية في الإسلام، دار المعارف، القاهرة، مصر، د، ط، 1984.

-**علال الفاسي**، مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الخامسة، 1993.

-**علي عبد القادر القهوجي**، قانون العقوبات، القسم الخاص، جرائم الاعتداء على المصلحة العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2010.

-**روبرت دال**، الديمقراطية ونقادها، ترجمة نمير عباس مظفر، مراجعة فاروق منصور، دار الفارس للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 2005.

-**رمزي زكي**، المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة، سلسلة عالم المعرفة، عدد 84، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، د.ط، 1984.

-**شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي**، الذخيرة، تحقيق سعيد غراب، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1994.

-**خليل أحمد حسن قداده**، الوجيز في شرح القانون المدني الجزائري: عقد البيع، ج 4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الرابعة، 2005.

-**حي ياسين سعود**، حقوق الإنسان بين سيادة الدولة والحماية الدولية، المركز القومي لإصدارات القانونية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2016.

-**قورين حاج قويدر**، المعرفة وتحقيق الميزة التنافسية، النشر الجامعي الجديد، تلمسان، الجزائر، د. ط، 2018.

ب-المؤلفات المتخصصة:

-**أبو نصر الله عبد العزيز فاضلي**، البيئة من المنظور الشرعي وسبل حمايتها في الإسلام، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د، ط، 2009.

-**أحمد جابر بدران**، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، جامعة 6 أكتوبر، مصر، الطبعة الأولى، 2014.

-**أحمد لكحل**، النظام القانوني لحماية البيئة والتنمية الاقتصادية، دارهومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر، د، ط، 2015.

-**أحمد لكحل**، دور الجماعات المحلية في حماية البيئة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2016.

-**أحمد محمد حشيش**، المفهوم القانوني للبيئة في ضوء مبدأ أسلمة القانون المعاصر، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، د. ط، 2001.

-**أحمد عبد الكريم سلامة**، القانون الدولي الخاص النوعي، الالكتروني، السياحي، البيئي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2000.

- **أحمد عبد الكريم سلامة**، قانون حماية البيئة مكافحة التلوث وتمنية الموارد الطبيعية، دار النهضة، القاهرة، مصر، د، ط، 2008.

المراجع

-**أحمد عبد الفتاح محمود،** إسلام إبراهيم أبو السعود، أضواء على التلوث البيئي بين الواقع والتحدي والنظرة المستقبلية، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، مصر، د، ط، 2007.

-**أحمد الرشيدي، عدنان السيد،** حقوق الإنسان في الوطن العربي، دار الفكر، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى،2002.

-**أحمد خروع،** حصيلة القانون الدولي للتنمية، محاضرات برنامج السنة الرابعة ليسانس حقوق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ب ط، 1998.

-**أيوب محمد جاسم الباجلاني،** تحقيق الأمن الغذائي في منظور الاقتصاد الإسلامي، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، العراق، الطبعة الأولى، 2013.

-**آلاء حماد،** حقوق الإنسان وحرياته، إشكالية المفهوم والتنظيم الدستوري، واقع الحقوق والحريات العامة في فلسطين، بين التنظيم والتقييد والرقابة، معهد الحقوق، جامعة بيرزيت، فلسطين، د. ط، 2013.

-**إلهام خضير شبر،** مها عبدالستار السامرائي، اقتصاد المعرفة والسياحة (تحليل معاصر لعلاقات وتطبيقات)، دار دجلة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2019.

-**الأمين شريط،** حق السيادة الدائمة على الثروات الطبيعية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د. ط، 1985.

-**أمين مكي مدني،** التنمية القائمة على منهج حقوق الإنسان، الدليل العربي حول حقوق الإنسان والتنمية، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، مصر، الطبعة الأولى، 2005.

-**أنتوني ووديوس،** حقوق الإنسان المعاصرة، ترجمة محمد أحمد المغربي: دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2007.

-**أسامة عبد السلام السيد حربي،** الاقتصاد المعرفي، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2018.

-**إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي،** معجم مصطلحات حقوق الإنسان، كتاب الإلكتروني، د.د.ن، مصر، الطبعة الأولى، 2006.

-**جابر ساسي دهيمي،** الإدارة البيئية والتنمية المستدامة، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2015.

-**جاك دونللي،** حقوق الإنسان العالمية بين النظرية والتطبيق، ترجمة مبارك عثمان، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 1998.

-**جون سكانلان،** النفايات مدخل إلى الشك والخطأ والعبث، ترجمة محمد زياد كبة، مكتبة الفكر الجديد، أبو ظبي، الإمارات، الطبعة الأولى، 2017.

-**جلاء وفاء محمدين،** الحماية القانونية للبيئة البحرية من التلوث بالزيت، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، ب.ط، 2001.

-**جمال داود سلمان،** اقتصاد المعرفة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ب.ط، 2009.

-**جميلة حميدة،** النظام القانوني للضرر البيئي وآليات تعويضه، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، د. ط، 2011.

المراجع

-**هادي نعيم المالكي**، المدخل لدراسة القانون الدولي لحقوق الإنسان، مكتبة السنهوري، بغداد، العراق، الطبعة الثانية، 2011.

-**هاني سليمان الطعيمات**، حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، دار الشروق للتوزيع والنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.

-**وائل إبراهيم الفاعوري، محمد عطوة الهروط**، البيئة وحمايتها وصيانتها، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، د. ط، 2009.

-**وهيب عيسى الناصر**، حنان مبارك البوفلاسة، مصادر الطاقة النظيفة أداة ضرورية لحماية المحيط الحيوي العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، إدارة برامج العلوم والبحث العلمي، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، د. ط، 2004.

-**زكريا المصري**، حقوق الإنسان، دار الكتب القانونية، المحلى الكبرى، مصر، ب.ط، 2006.

-**حبيب معلوف**، إلى الوراء، في نقد اتجاهات التقدم (ما المقصود بالبيئة)، دار الفارابي، بيروت، لبنان، ب.ط، 2010.

-**حسام الدين نجاتي**، الاقتصاد الأخضر ودوره في التنمية المستدامة، معهد التخطيط القومي، القاهرة، مصر، د. ط، 2014.

-**حساني خالد**، محاضرات في حقوق الإنسان، دار بلقيس للنشر، دار البيضاء، الجزائر، د.ط، 2015.

-**يحي ياسين سعود**، حقوق الإنسان بين سيادة الدولة والحماية الدولية، المركز القومي لإصدارات القانونية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2016،

-**طارق إبراهيم الدسوقي عطية**، النظام القانوني لحماية البيئة في ضوء التشريعات العربية والمقارنة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، ب.ط، 2014.

-**كامل السعيد، وأخرون**، مبادئ القانون وحقوق الإنسان،الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة، مصر، د، ط، 2008.

-**كرم علي حافظ**، الإعلام وقضايا البيئة، الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2017.

-**ماجد راغب الحلو**، قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة الإسلامية، المقصود بالتلوث معايير الحماية الضبط الإداري والبيئة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2007.

-**محمد ماضي**، كمال ديب، اقتصاديات الطاقات المتجددة الناضبة والمتجددة، النشر الجامعي الجديد، تلمسان، الجزائر، ب.ط، 2016.

-**محمد السيد عبد السلام**، الأمن الغذائي للوطن العربي، سلسلة عالم المعرفة 230، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ب.ط، 1998.

-**محمد عبد القادر الفقي**، الاقتصاد الأخضر، المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية، الكويت، ب.ط، 2014.

-**محمد العجاتي، وآخرون**،"من الديمقراطية التمثيلـــية إلى الديمقراطـــية التشاركية – 2 نماذج و توصيات "، منتدى البدائل العربية للدراسات، روافد للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ب.ط،2011.

-**محمد العودات**، النظام البيئي والتلوث، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، السعودية، د، ط، 2000،

المراجع

-**محمد جلاء إدريس، آمال عبد الرحمان ربيع،** حقوق الإنسان في التراث الديني الغربي والإسلام، دراسة مقارنة في ضوء المواثيق الدولية، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الأولى، 2006.

-**محمد هواش، ريم عبود،** القانون الدولي للبحار، الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، د. ط، 2018.

-**محمد حسين عبدالقوي،** التلوث البيئي، مركز الإعلام الأمني، الأكاديمية الملكية للشرطة، البحرين، د. ط،2011.

-**محمد يوسف علوان، محمد خليل الموسى،** القانون الدولي لحقوق الإنسان(الحقوق المحمية)، ج 2، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.

-**محمد كامل عارف،** اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مراجعة علي حسين حجاج، سلسلة عالم المعرفة 142، الكويت ب.ط، 1990.

-**محمد محي الدين،** ملخص محاضرات في حقوق الإنسان، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، د، ط، 2011.

-**محمد محمود الروبي محمد،** الضبط الإداري ودوره في حماية البيئة، دراسة مقارنة، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى، 2014.

-**محمد نورالدين،** فروع الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة المعنية بحقوق الإنسان والتنمية، الدليل العربي (حقوق الإنسان والتنمية)، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، مصر، الطبعة الأولى، 2005.

-**محمد عابد الجابري،** الديمقراطية وحقوق الإنسان، منظمة اليونسكو، د. ط، 1996.

-**محمد عنجريني،** حقوق الإنسان بين الشريعة والقانون، نصا ومقارنة وتطبيقا، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ب.ط، 2002.

-**محمود صالح العادلي،** موسوعة حماية البيئة في القانون الجنائي الداخلي والقانون الدولي، الجنائي والفقه الإسلامي – دراسة مقارنة ، دار الفكر الجماعي، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2003.

-**محمود شريف بسيوني،** الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، المجلد الأول الوثائق العالمية، دار الشروق، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2003.

-**محمود شريف بسيوني،** الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، المجلد الثاني، الوثائق الإسلامية والإقليمية، دار الشروق، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2003.

-**محسن أفكيرين،** القانون الدولي للبيئة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2006.

-**معمر رتيب محمد عبد الحافظ،** القانون الدولي للبيئة وظاهرة التلوث(خطوة للإمام لحماية البيئة الدولية من التلوث، دار الكتب القانونية، مصر، ب، ط، 2008.

-**مروان محي الدين القطب،** طرق خصخصة المرافق العامة: الامتياز، الشركات المختلطة–BOT– تفويض المرفق العام، دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2009.

-**مروان عبد القادر أحمد،** الطاقة المتجددة، اللجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2016.

-**نزار عوني الليدي،** الأمن البيئي وإدارة النفايات البيئية، دار دجلة ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2015.

المراجع

-**نبيل مصطفى إبراهيم خليل**، آليات الحماية الدولية لحقوق الإنسان، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ب.ط، 2005.

-**نورة بن علي يحياوي**، حماية حقوق الإنسان في القانون الدولي والقانون الداخلي، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الثانية، 2006.

-**نسرين محمد عبده حسونة**، حقوق الإنسان في المفهوم والخصائص والتصنيفات والمصادر، كتاب إلكتروني، شبكة الألوكة، 2015.

-**سهيل محمد العزام**، دراسة المفهوم القانوني للبيئة، المكتبة الوطنية، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.

-**السيد محمد أحمد السريتي**، الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية رؤية إسلامية(دراسة تطبيقية على بعض الدول الإسلامية) دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، ب.ط، 2000.

- **سلام فاضل علي**، البيئة والتلوث، أسس ومبادئ وتطبيقات، دار دجلة ناشرون وموزعون، الأردن، ب.ط، 2016.

-**عادل ماهر سيد أحمد الألفي**، الحماية الجنائية للبيئة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، ب.ط، 2009.

-**عبد الله علي عبو سلطان**، دور القانون الجنائي، في حماية حقوق الإنسان، دار دجلة ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.

-**عبدالله تركي حمد العيال الطائي**، الضرر البيئي وتعويضه في المسؤولية المدنية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2013.

-**عبد القادر الشخيلي**، حماية البيئة في ضوء الشريعة والقانون والإدارة والتربية والإعلام، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2009.

-**عبد الناصر زياد هيجانة**، القانون البيئي(النظرية العامة للقانون البيئي مع شرح التشريعات البيئية)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2012.

-**عبد العالي الدريبي**، الحماية الدولية للبيئة وآليات فض منازعاتها، دراسة نظرية تطبيقية مع إشارة خاصة إلى دور المحكمة الدولية لقانون البحار، المركز القومي لإصدارات القانونية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2016.

-**عبد العزيز النويضي**، الحق في التنمية كحق من حقوق الإنسان والشعوب، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، مصر، الطبعة الأولى، 2005.

-**عبد العزيز قادري**، حقوق الإنسان في القانون الدولي والعلاقات الدولية، المحتويات والآليات، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، د، ط، 2005.

-**عبد الرزاق مقري**، مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2008.

- **عبد الرءوف الزبيدي**، حسان محمد شفيق، حقوق الإنسان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، د. ط، 2009.

المراجع

-**عبد الغفور إبراهيم أحمد**، الأمن الغذائي مفهومه، قياسه، متطلباته، دار أمنة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، د. ط، 2017.

-**عطا سعد محمد حواس**، المسئولية المدنية عن أضرار التلوث البيئي في نطاق الجوار، دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، د. ط، 2011.

-**علي يوسف الشكري**، حقوق الإنسان في ظل العولمة، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2010.

-**علي عبد الفتاح كنعان**، الإعلام البيئي، دار اليازوردي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ب.ط، 2018.

-**علياء رمضان**، حمدي محمد الخولي، الإعلام والتنمية المستدامة، مبادرات رائدة من خلال فكر ابتكاري غير تقليدي في التنمية المستدامة، مؤسسة حورس الدولية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2018.

-**علي سعيدان**، حماية البيئة من التلوث بالمواد الإشعاعية والكيمياوية في القانون الجزائري، دار الخلدونية، الجزائر، الطبعة 2012.

-**علي سعيداني**، أسس ومبادئ قانون البيئة، موفم للنشر، الجزائر، د. ط، 2015.

-**علي عدنان الفيل**، المنهجية التشريعية في حماية البيئة(دراسة مقارنة)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2012.

-**عمر سعد الله**، حقوق الإنسان وحقوق الشعوب، العلاقة والمستجدات القانونية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، الطبعة الثانية، 1994.

-**عصمت عدلي، طارق إبراهيم الدسوقي**، حقوق الإنسان بين التشريع والتطبيق، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، د. ط، 2008.

-**عثمان عبد العليم وأخرون**، أفضل التقنيات المتاحة لصناعة الألبان بمصر، المعهد الفنلندي للبحوث التكنولوجية مصر، د. ط، 2012.

-**فارس وكور**، حماية الحق في بيئة نظيفة بين التشريع والتطبيق، منشورات بغدادي، الجزائر، الطبعة الأولى، 2015.

-**فاطمة بكدي**، الاقتصاد الأخضر من النظري إلى التطبيق، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2020.

-**صديق محمد شتي**، دور المنظمات غير الحكومية في ضمان حقوق الإنسان(دراسة تطبيقية)، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2016.

-**صلاح عبد الرحمان عبد الحديثي**، النظام القانوني الدولي لحماية البيئة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2010.

-**صفاء الدين محمد عبد الحكيم الصافي**، حق الإنسان في التنمية الاقتصادية وحمايته دوليا، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2005.

المراجع

-**راتب السعود**، الإنسان والبيئة(دراسة في التربية البيئية)، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2004.

-**رجاء مراد الشاوي**، حقوق الإنسان في الفكر العربي الإسلامي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة العربية، 2014.

-**رشيد الحمد، محمد سعيد صباريني**، البيئة ومشكلاتها، سلسلة كتب ثقافية شهرية عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 22، الكويت، د، ط، 1979.

-**شاكر الحاج مخلف**، الإعلام البيئي، دار دجلة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2016.

-**شيخة أحمد العلوي**، حق الإنسان في بيئة سليمة في النظام الدستوري البحريني، سلسلة دراسات، معهد البحرين للتنمية السياسية، البحرين، د، ط، 2017.

-**توليو تريفيس**، اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، المكتبة السمعية البصرية للقانون الدولي، الأمم المتحدة، د، ط، 2012.

-**خالد مصطفى فهمي**، الجوانب القانونية لحماية البيئة من التلوث، في ضوء التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية-دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2011.

-**خالد مصطفى قاسم**، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة العاصرة ، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، الطبعة الثالثة، 2012.

ج- البحوث الجامعية

1-أطروحات الدكتوراه:

-**أبو بكر محمد أحمد حسني**، التخطيط الإستراتيجي الصحفي خدمة للبيئة والتنمية المستدامة،"صحافة دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجا، رسالة دكتوراه، معهد الدراسات البيئية، جامعة الخرطوم، السودان، 2008.

- **أحمد بن شارف**، النظام القانوني لمكافحة التصحر في إطار التنمية المستدامة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص قانون البيئة والتنمية المستدامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أحمد دراية، أدرار الجزائر، 2017/2016.

- **أمال دباب فراح**، الحماية القانونية للغابات في الاتفاقيات الدولية والتشريع الوطني، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث، تخصص قانون، فرع القانون العام المقارن، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، الجزائر، 2020/2019.

-**أمينة ريحاني**، الحماية الإدارية للبيئة في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في ميدان الحقوق والعلوم السياسية تخصص: النشاط الإداري والمسؤولية الإدارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، الجزائر، 2016/2015.

المراجع

-**بلقاسم بريشي**، الحماية الدولية لمواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم تخصص قانون العلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر،2018/2017.

-**جمال واعلي**، الحماية القانونية للبيئة البحرية من أخطار التلوث، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون الخاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010/2009.

-**جغلول زغدود**، حقوق الإنسان وسياسة الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، رسالة مقدمة لنيل دكتوراه العلوم في العلوم القانونية تخصص: قانون دولي، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2011/2010.

-**هشام حريز**، دور البحث والتطوير في تحسين القدرة التنافسية لقطاع الطاقات المتجددة في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد صناعي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016/2015.

-**وردة مهني**، تكريس الحق في البيئة على المستوى الوطني، أطروحة مقدمة لنيل درجة شهادة الدكتوراه علوم في الحقوق، تخصص حقوق الإنسان والحريات الأساسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف 02، الجزائر، 2018/2017.

-**زهير عماري**، تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (1980-2009)، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014/2013.

-**زين العابدين مجاهدي**، الحماية القانونية للمنشات المصنفة، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم تخصص علوم قانونية، فرع قانون وصحة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2017/2016.

-**زكّية بلهول**، لاجئ المناخ من منظور حقوق الإنسان وأمنه والقانون الدولي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الحقوق، تخصص: حقوق الإنسان والحريات الأساسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة1، الجزائر، 2019/2018.

-**يحيى وناس**، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، رسالة دكتورة في القانون العام، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2007.

-**كمال حوشين**، إشكاليّة العقار الفلاحي وتحقيق الأمنِ الغذائيّ في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلّية العلومِ الاقتصاديّة والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2006.

-**كنزة تنيو**، دور التحول نحو الاقتصاد الرقمي في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري- قسنطينة 2، الجزائر، 2020/2019.

-**كريم بركات**، مساهمة المجتمع المدني في حماية البيئة، أطروحة دكتوراه في العلوم، تخصص قانون، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تيزي وزو، الجزائر، 2014/2013.

المراجع

-**مبارك علواني**، المسؤولية الدولية عن حماية البيئة–دراسة مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، العلوم في الحقوق، تخصص علوم سياسية وعلاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017/2016.

-**مبروك جنيدي**، نظام الشكاوى كآلية للتطبيق الدولي لاتفاقيات حقوق الإنسان، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في الحقوق، تخصص : قانون دولي عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015/2014.

-**محمد هبول**، السياسات الزراعية، وإشكالية الأمن الغذائي في الجزائر دراسة تحليلية تقييميه للفترة (2000–2016)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2020/2019.

-**محمد غردي**، قطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلّية العلومِ الاقتصاديّة وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2012/2011.

-**مصطفى. بي.م**، الأخلاقية البيئية في ظل القرآن الكريم والحديث النبوي، أطروحة جامعية لنيل درجة الدكتوراه في العربية، قسم البحوث العربية، كلية مهاراجاه الحكومية، إيرناكولم، كيرالا، الهند، 2014.

-**معمر خرشي عمر**، التراث المشترك للإنسانية في قانون الفضاء، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر1، 2017/2016.

-**مصطفى بوضياف**، حماية المصلحة العامة في حق الملكية العقارية الخاصة، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في القانون تخصص: لقانون العقاري، قسم القانون الخاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2013.

-**مريم حسام**، حق الإنسان في جودة الحياة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الحقوق، تخصص: حقوق الإنسان والحريات الأساسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة01، الجزائر، 2017/2016.

-**نادية ضريفي**، المرفق العام بين ضمان المصلحة العامة وهدف المردودية حالة عقود الامتياز، أطروحة دكتوراه في الحقوق قسم القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1، 2012/2011.

-**نادية خلفة**، آليات حماية حقوق الإنسان في المنظومة القانونية الجزائرية، دراسة بعض الحقوق السياسية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم، في العلوم القانونية، تخصص قانون دستوري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر، 2010/2009.

-**نور الدين يوسفي**، جبر ضرر التلوث البيئي دراسة تحليلية في ظل أحكام القانون المدني والتشريعات البيئية، أطروحة مقدمة لنيل شهـــادة دكتوراه العلوم الفرع: حقــوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جـامعة محمد خيـضر بسكرة، الجزائر، 2012.

-**نعيمة بن دومية**، الشراكة الأورومتوسطية في مجال الأمن البيئي مع دراسة حالتي الجزائر والمغرب، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الشعبة: العلوم السياسية التخصص: دراسات أورومتوسطية، كلية الحقوق والعلم السياسية قسم العلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2018/2017.

المراجع

-**سامي حصيد**، عولمة حقوق الإنسان ومبدأ السيادة في عالم ما بعد الحرب الباردة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة 1، الجزائر، 2019/2018.

-**سامية قايدي**، التجارة الدولية والبيئة، رسالة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التخصص: القانون، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2012/2011.

-**سمير مسعى**، اقتصاد المعرفة في الجزائر الواقع ومتطلبات التحول، دراسة تحليلية مقارنة مع واقع اقتصاد المعرفة في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2015/2014.

-**سفيان حنان**، السياسات المتبعة لمواجهة تأثير ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية على الاقتصاد الجزائري في ظل التبعية الغذائية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف1، الجزائر، 2020/2019.

-**سقني فاكية**، التمكين من حقوق الإنسان: متطلباته وموانعه في الوطن العربي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في القانون العام، تخصص: حقوق الإنسان والحريات الأساسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة01، الجزائر، 2016/2015.

-**عبد المنعم بن أحمد**، الوسائل القانونية الإدارية لحماية البيئة في الجزائر، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق بن عكنون، جامعة الجزائر، 2009/2008.

-**عبد الرحمن العايب**، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية، في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2011/2010.

-**عبد الغني حسونة**، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في الحقوق، تخصص قانون أعمال، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013/2012.

-**عزوز غربي**، حقوق الإنسان بالمغرب العربي دراسة في الآليات والممارسات، دراسة مقارنة–تونس، الجزائر، والمغرب، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2013/2012.

-**علي بن مراح**، المسؤولية الدولية عن التلوث عبر الحدود، أطروحة لنيل درجة دكتوراه دولة في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2007/2006.

-**العيد جباري**، مبدأ التراث المشترك للإنسانية في القانون الدولي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم، تخصص القانون الدولية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر1، 2018/2017.

المراجع

-**علي خنافر**، القضايا البيئية العالمية الراهنة وانعكاساتها على القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري وتحوله إلى الاقتصاد الأخضر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2018/2017.

-**فاطمة الزهراء غريبي**، حقوق الإنسان بين التأصيل الإسلامي والمفهوم الغربي، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في القانون الدولي العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة علي لونيسي، البليدة 2، الجزائر، 2015/2014.

-**فتحية بن حاج جيلالي مغراوة**، الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة لدول عربية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص : اقتصاد البيئة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، جوان 2016.

-**صافية زيد المالية**، حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على أضاء أحكام القانون الدولي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص قانون إداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، الجزائر، 2013.

-**صونيا بيرات**، آليات تطبيق مبدأ الحيطة في القانون الدولي للبيئة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف 2، الجزائر، 2017/2016،

-**صلاح الدين بوجلال**، حماية حقوق الإنسان في ظل عولمة الاقتصاد(دراسة في قانون المنظمة العالمية للتجارة)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم القانونية، تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2012/2011.

-**قويدر شعشوع**، دور المنظمات غير الحكومية في تطوير القانون الدولي البيئي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014.

-**رياض طالبي**، دراسة تحليلية لأثر إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر، أطروحة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة سطيف1، الجزائر، 2017/2016.

-**رفيق شاوش**، الجرائم المضرة بالمصلحة العامة في التشريع الجنائي المقارن، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الحقوق تخصص جنائي دولي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016/2015.

-**رضا بن سالم**، الحماية الدولية للبيئة أثناء النزاعات المسلحة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في القانون، تخصص القانون الدولي والعلاقات الدولية، قسم القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البليدة 02، الجزائر، 2016/2015.

-**خديجة لحمر**، المنظور الجديد للتنمية الاقتصادية في ظل اقتصاد المعرفة -دراسة حالة الدول العربية-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير تخصص نقود ومالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2016/2015.

2-مذكرات الماجستير:

-**أمينة دير**، أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا-دراسة حالة القرن الإفريقي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية وإستراتيجية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014/20132.

-**جميلة فرارجي**، مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها بين النظرية والتطبيق، مذكرة لنيل درجة الماجستير في القانون، فرع التعاون الدولي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، ماي 2009،

-**هواري بوقرن**، مكانة حقوق الإنسان في إطار الإرث المشترك للإنسانية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة1، الجزائر، 2014/2013.

-**هشام بن عيسى بن عبد الله الدلالي الشحي**، حق التنمية المستدامة في قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان، قدمت هذه الرسالة استكمال لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، فلسطين، 2017.

-**وليد عثماني**، العلاقة بين البيئة والتنمية في ضوء قواعد القانون الدولي، مذكرة مقدمة لنيل درجة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران، الجزائر، 2012/2011.

-**حالم زواوية**، دور اقتصاديات الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول المغاربية دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب وتونس-، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس- سطيف، الجزائر، 2013/2012.

-**حياة عامر**، العولمة وأثرها على الحق في التنمية، مذكرة لنسل شهادة ماجستير، تخصص علوم قانونية وإدارية، فرع القانون الدولي لحقوق الإنسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة المدية، الجزائر، 2010/2009.

-**الطاهر خامرة**، المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة"حالة سوناطراك"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد وتسيير البيئة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2007.

-**كارم محمود حسين نشوان**، آليات حماية حقوق الإنسان في القانون الدولي لحقوق الإنسان، قُدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون العام كلية الحقوق، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2011.

-**ليلى زياد**، "مشاركة المواطنين في حماية البيئة"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع القانون الدولي لحقوق الإنسان، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2010.

-**محمد الآمين مصطفى بديرينة**، الحق في التنمية ما بين الإعلانات والتطبيقات، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، قسم القانون العام،فرع "العلاقات الدولية وقانون المنظمات الدولية، كلية الحقوق جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2010/2009.

المراجع

-**محمد بلفضل**، القانون الدولي لحماية البيئة والتنمية المستدامة، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في القانون العام، تخصص حقوق الإنسان، كلية الحقوق والعلوم الإدارية، جامعة السانيا، وهران، **الجزائر**، 2007/2006.

-**محمد بن زعمية**، حماية البيئة دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير فرع، الشريعة والقانون،كلية العلوم الإسلامية، الخروبة، جامعة الجزائر، 2003/2002.

-**محمد الحسن ولد أحمد محمود**، مظاهر حماية البيئة في القانون الدولي وأثره على التشريع الموريتاني، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق فرع: القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر1، 2015/2014.

-**محمد مازن**، دور المجتمع المدني في حماية البيئة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، فرع البيئة والعمران، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1، 2017/2016.

-**محمد المهدي بكراوي**، حماية البيئة أثناء النزاعات المسلحة، دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الدولي العام، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في الشريعة والقانون، كلية العلوم الإسلامية، جامعة محمد الحاج لخضر، باتنة، الجزائر،2021.

-**محمد مخنفر**، الآليات القانونية لتسيير النفايات المنزلية في التشريع الجزائري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في القانون العام، فرع قانون البيئة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين سطيف، الجزائر، 2015/2014.

-**محمد النمر**، التسيير المستدام للنفايات المنزلية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008/2007.

-**محمد رحموني**، آليات تعويض الأضرار البيئية في التشريع الجزائري، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف 2، الجزائر، 2016/2015.

-**مسكية رمضاني**، دور التنمية الإنسانية في تحقيق الأمن و الإنساني، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام تخصص: حقوق الإنسان والأمن الإنساني، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف 2، الجزائر، 2015/2014.

-**مراد سليماني**، حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة بين الآليات الدولية وفي القانون الجزائري، مذكرة للحصول على شهادة الماجستير في القانون، تخصص هيئات عمومية وحوكمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بجاية، الجزائر، 2016.

-**مريـــم بوعشير**، دور وأهمية الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: تحليل واستشراف اقتصادي، كلّية العلومِ الاقتصاديّة وعلوم التسيير، جامعـــة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2011/2010.

-**مريم حمدي**، دور الجماعات المحلية في تكريس الديمقراطية التشاركية في التشريع الجزائري، مذكــرة مكملة لنيـل شهــادة الماجستير في الحقوق، تخصص: القانون الإداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة المسيلة، 2014/ 2015.

المراجع

-**مريم عمير**، مبدأ الاحتياط ودوره في قيام المسؤولية المدنية في التشريع الجزائري، رسالة لنيل شهادة الماجستير في القانون الخاص الأساسي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أدرار، الجزائر، 2015/2014.

-**نسيمة بن مهرة**، الإعلام البيئي ودوره في المحافظة على البيئة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانونية والإدارية فرع: قانون البيئة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر1، 2013/2012.

-**سلوى تيقرين**، حماية المستهلك في مواجهة مخاطر التطور العلمي و التكنولوجي (دراسة مقارنة)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون فرع: " قانون العقود"، مدرسة الدكتوراه للقانون الأساسي والعلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2015.

-**حداد السعيد**، الآليات القانونية الإدارية لحماية التنوع البيولوجي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم القانونية، تخصص قانون البيئة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيفٍ، الجزائر، 2015/2014.

-**عبد الحق خنتاش**، مجال الهيئات اللامركزية في حماية البيئة في الجزائر ، مذكرة ماجستير كلية الحقوق والعلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2011/2010.

-**عبد الحميد سعيدي**، الحق في الإعلام البيئي، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في إطار مدرسة الدكتوراه في القانون تخصص:قانون الإدارة العامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2016/2015.

-**عبد المجيد رمضان**، دور الجماعات المحلية في مجال حماية البيئة، دراسة بلديات سهل وادي ميزاب بغرداية، مذكرة لنيل ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،الجزائر، 2012 .

-**عبد القادر عوينان**، تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير التخصص: نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، التخصص: جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2008.

-**فاطمة الزهراء دعموش**، سياسة التخطيط البيئي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون فرع: تحولات الدولة، كلية الحقوق جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2010.

-**فاطمة الزهراء مزوز**، دور الإعلام البيئي المطبوع في حماية البيئة– دراسة تحليلية –، مذكرة ماجستير في علم اجتماع البيئة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2010 /2011.

-**فاطنة طاوسي**، الحق في البيئة السليمة في التشريع الدولي والوطني، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، في الحقوق، تخصص حقوق الإنسان والحريات العامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2015/2014.

-**فايزة بوشامة**، دور منظمة الأمم المتحدة في حماية الحق في البيئة، مذكرة مقدمة لنيل درجة ماجستير في القانون، تخصص حقوق الإنسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2014/2013.

-**فيروز بوشويط**، إستراتيجية مكافحة التصحر لتحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي –دراسة برنامج الجزائر الوطني لمكافحة التصحر، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير تخصص اقتصاد دولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس–سطيف، الجزائر، 2012/2011.

المراجع

-**صادق محمد علي الحسين**، القرار الإداري المضاد (دراسة مقارنة)، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، كلية القانون، جامعة بابل، العراق، 2004.

-**صلاح الدين معماش**، القانون الأوروبي لحقوق الإنسان بين النظرية والتطبيق، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون فرع القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق– بن عكنون– الجزائر، 2007/2006.

-**خالد دحماني**، الآثار المحتملة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على قطاع التجارة في الخارجية، مذّكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012/2011.

-**خالـد عبد العزيـز**، مبدأ الحيطة في المجال البيئي، مذكرة من أجل الحصول على شهادة الماجستير في القانون فرع قانون البيئة والعمران، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر1، 2015/2014.

د– مقالات المجلات العلمية والروابط الالكترونية:

1–مقالات المجلات العلمية:

– **ابن عطا الله بن عالية**، الحماية الدولية للحق في البيئة، مجلة جيل حقوق الإنسان، العدد 04، بيروت، لبنان، 2014

-**ابن عطية بوعبد الله**، مقال التكييف المقاصدي للبيئة، منشور بمجلة Revue droit international et Développement، جامعة ابن باديس، مستغانم، المجلد 3، العدد 1، الجزائر، جوان 2015.

-**أزاهر حسن عبدالرحمن**، ظاهرة الاحتباس الحراري: الأسباب، التداعيات، ومقترحات الحلول، مجلة دراسات الكوارث واللاجئين، العدد 01، يناير 2012.

-**أحمد معري، عليان بوزيان**، سلطات الضبط الإداري في مجال حماية النظام العام البيئي، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، العدد التاسع، الجزائر، جوان 2017.

-**أحمد عيد الحسبان**، النظام الدستوري للحق في البيئة في النظم الدستورية–دراسة دستورية تحليلية مقارنة–مجلةّ دراسات علوم الشريعة والقانون، المجلد38، العدد(1)، الأردن، 2011.

-**إيهاب جمال كسيبة**، مفهوم التراث المشترك للإنسانية في القانون الدولي، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية، المجلد 12، العدد1، الإمارات العربية المتحدة، جوان 2015.

-**إلياس شاهد**، عبد النعيم دفرور، البيئة ومقومات حمايتها في الجزائر، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الشهيد حمة لخضر– الوادي، العدد 02، الجزائر، ديسمبر 2016.

-**الأمين سويقات**، دور المجتمع المدني في تكريس الديمقراطية التشاركية، دراسة حالتي الجزائر والمغرب، دفاتر السياسة والقانون، العدد 17، الجزائر، جوان 2017.

-**إيمان شعابنة**، مدى فعالية الدعم في إطار سياسة التجديد الفلاحي، دفاتر السياسة والقانون، العدد 16، الجزائر، جانفي 2017.

-**أمينة بديار**، محمد توفيق مزيان، أثر الاقتصاد الأخضر على النمو والتنمية المستدامة دراسة قياسية على مجموعة من الدول المتقدمة والنامية ، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 06، العدد 01، الجزائر، جوان 2019.

المراجع

-**أمينة بن حمو**، حقوق الأجيال القادمة، هل من دسترة؟ على ضوء التعديل الدستوري لعام 2016، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد الأول، العدد العاشر، الجزائر، جوان 2018.

-**أمينة مخلفي**، النفط والطاقات البديلة المتجددة وغير المتجددة، مجلة الباحث، العدد 09، الجزائر، 2011.

-**إلياس ميسوم**، الديمقراطية التشاركية، قراءة في المفهوم، مجلة الميدان للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد الثالث، العدد 03، الجزائر، 2020.

-**أنس عرعار، وآخرون**، الاهتمام الدولي بالمنظمات غير الحكومية والبيئة من مؤتمر استكهولم 1972 إلى مؤتمر باريس 2015 ، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 12، العدد 02، الجزائر، مارس 2020.

-**أسامة إفراح**، سيناريوهات ندرة المياه في العالم وتداعياتها على السياسات المائية للجزائر، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 3 ، الجزائر، فيفري 2014،

-**إسماعيل صبري عبد الله**، التنمية المستقلة، محاولة لتحديد مفهوم مجهل، مجلة المستقبل العربي، العدد 90، بيروت، لبنان، أوت 1986.

-**باديس مجاني**، دور الإعلام في نشر الوعي البيئي، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد30، الجزائر، سبتمبر 2017.

-**جهاد رحماني**، عزوزي بن عزوز، الديمقراطية التشاركية في المجالس المحلية المنتخبة بالجزائر واقع وأفاق، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور، المجلد الثالث، العدد01، الجلفة، الجزائر، 2018.

-**جواد عبد اللاوي**، الديمقراطية التشاركية البيئية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر، العيار، المجلد العاشر، العدد الثاني، الجزائر، جوان 2019.

-**جيب صعب**: جوهانسبورغ: قمة الخيبة، مجلة البيئة والتنمية، العدد 54، بيروت، لبنان، سبتمبر 2002.

-**جمال بن عروس**، مستقبل برامج الطاقة المتجددة في الجزائر و تبني فلسفة التسويق الأخضر قراءة للواقع الجزائري بين أزمة الغاز الصخري و برامج الطاقة المتجددة، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، الجزائر، العدد الثالث، الجزائر، ديسمبر2015.

-**جمال جعفري، العجال عدالـة**، مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي دراسة تحليلية وقياسية للفترة (2000 –2015) ، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 10، العدد02، الجزائر، 2018.

-**جمال عبد الكريم**، الحماية الدولية للبيئة من خلال تطور قواعد القانون الدولي، مجلة البحوث السياسية والإدارية، المجلد السادس، العدد 10، الجزائر، 2017.

- **جمال عبد الكريم**، الويزة شنشوني، دور الدبلوماسية الجزائرية في تفعيل حق الشعوب في تقرير مصيرها، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 11، العدد 2، الجزائر، جوان 2018.

-**جميلة حميدة**، دور القاضي في منازعات تعويض الأضرار البيئية، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد 06، العدد 02، الجزائر، 2017.

-**وهيبة قحام ، شرقرق سمير**، الاقتصاد الأخضر لمواجهة التحديات البيئية وخلق فص عمل، مشاريع الاقتصاد الأخض في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 6، الجزائر، ديسمبر 2016، ص450.

المراجع

-**وحيد الفرشيشي،** حقوق الأجيال القادمة في تونس، مجلة المفكرة القانونية، العدد 2، تونس، يوليو 2015.

-وردة مهني، دور الرشادة البيئية في تكريس الحق في البيئة، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، العدد 24، الجزائر، جوان 2017.

-**ولاء محمود عبد الله محمود،** التخطيط الاستراتيجي للتعليم الثانوي الفني الصناعي المتقدم في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة، مجلة التربية، كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد 1481، مصر، جانفي 2019.

-**وردة خلاف،** مضمون الحق في البيئة، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، العدد21، الجزائر، ديسمبر 2015.

-**زوبيدة بلي،** تكنولوجيا المعلومات والاتصال و اقتصاد المعرفة -تجارب و آفاق-مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة: المجلد 03، العدد 04، الجزائر، 2020.

-**زوبير دغمان،** التعليم ودوره الفعال في تحقيق احتياجات التنمية الوطنية، الحوار الثقافي، المجلد 5، العدد 02، الجزائر، 2016.

-**حدة فروحات،** الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر، مجلة الباحث عدد11، الجزائر، 2012.

-**حدة فروحات،** انعكاسات ظاهرة الاحتباس الحراري على الأنظمة البيئية للدول مع الإشارة إلى مقترحات حلولها-دراسة حالة الجزائر- مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية جامعة الوادي، الجزائر، العدد 05، السنة 05، 2012.

-**حكيم شتوي،** مكانة مبدأ الاحتياط في مجال إصلاح الأضرار البيئية، دفاتر البحوث العلمية، المجلد03، العدد1، الجزائر، 2015.

-**حمزة بن قرينة،** ومحسن زوبيدة، تسيير الموارد المائية مع الأخذ بالعامل البيئي، مجلة الباحث، المجلد 05، العدد 5، الجزائر، 2007.

-**حمزة عبد الكريم الربابعة،** وائل سليم الهياجلة، تقييم دور الاقتصاد الرقمي في تمكين العملية التعليمية وتحدياته المعاصرة في الجامعات الأردنية، IUG Journal of Educational and Psychology Sciences (Islamic University of Gaza) IUGJEPS ;2017 ;124

-**الحسين شكراني،** من مؤتمر ستوكهولم إلى ريو+20 لعام 2012 : مدخل إلى تقييم السياسات البيئية العالمية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العدد المزدوج 36-64، القاهرة، مصر، 2013.

-**حفاض زحل، يحياوي نور الهدى،** الاستثمار في الاقتصاد الأخضر كفرصة لتنويع الاقتصاد الوطني الجزائري، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، العدد الثالث، الجزائر، ديسمبر 2015.

-**يوسف بن يزّه،** محدودات ومهدّدات الأمن الغذائي في المنطقة العربيّة، مجلّة العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، العدد 38، الجزائر، جوان 2018،

-**يوسف بن يزة، وهيبة سغيري،** إسهام البيئة الرقمية في دعم الديمقراطية التشاركية -أدوات المِشاركة عن بعد نموذجا، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة1، المجلد20، العدد 01، الجزائر، جوان2019.

-**كمال كيحل،** مفهوم النظام العام في القانون الدولي الخاص، مجلة الحقيقة العدد 42، الجزائر، 2018.

المراجع

– **كنزة عيشاوي**، الطاقة المتجددة وضرورة التحول الطاقوي في الجزائر، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، العدد الخامس، الجزائر، ديسمبر 2016.

–**كريم بركات**، "حق الحصول على المعلومة البيئية وسيلة أساسية لمساهمة الفرد في حماية البيئة"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، العدد الأول، الجزائر،2011.

–**ليلى اليعقوبي**، الحق في بيئة سليمة، مجلة جيل حقوق الإنسان، مركز جيل البحث العلمي، العدد 2، لبنان، يونيو 2013.

–**لخضاري صالح**، واقع التنمية المستدامة في الجزائر–الإستراتيجية والجهود، مجلة العلوم الإنسانية، العدد05، الجزائر، ديسمبر 2018.

–**ماجد الخطيب**، واقع الأمن الغذائي العربي وآفاق تطويره، مجلة المناضل، العدد 389، المغرب، 2010.

–**مبروك غضبان**، الحق في التنمية والحق في الأمن، مقاربة مقارناتية تطبيقية من منظور حقوق الإنسان، مجلة العلوم القانونية والإدارية، جامعة الوادي، العدد 3، الجزائر، جوان 2011.

–**مولحسان آيات الله، مرعوش إكرام**، السلوك البيئي: توجه حتمي للمؤسسات لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، جامعة خنشلة، العدد 02، الجزائر، ديسمبر 2017.

– **محمد جعبوب**، تصادم الأدوار في السياسة الخارجية الجزائرية، مجلة أكاديميات، العدد الرابع، الجزائر، 2016.

–**محمود محمد محمد عبد الحي، وآخرون**، التنمية المستدامة والاستدامة (دراسة مرجعية لتطور المفهوم)، مجلة الدراسات والبحوث البيئية، المجلد 9، العدد 4، معهد الدراسات والبحوث البيئية جامعة مدينة السادات، مصر، 2019.

–**محمد أبو عبد الله**، الجزائر تبحث عن الاكتفاء الغذائي... في الصحراء، العربي الجديد، لندن، بريطانيا، أوت 2016.

–**محمد أرزقي نسيب**، مجلة كلية أصول الدين، العدد الأول، الجزائر، سبتمبر 1999.

–**محمد بوسلطان**، من حفظ السلم عن طريق النصوص القانونية إلى ثقافة السلم، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 38، العدد 04، الجزائر، 2001.

–**محمد بلفضل، صوفي بن داود**، الحق في البيئة وشرعية التدخل الإنساني، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد 05، العدد2، الجزائر، 2019.

–**محمد الزحيلي**، الحرية الدينية في الشريعة الإسلامية أبعادها وضوابطها، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد الأول، سوريا، 2011.

–**محمد زكريا توفيق**، عدم اليقين في العلوم الحديثة، الحوار المتمدن، العدد 3220، 2010/12/19.

–**محمد حسن خمو**، كرانس سربست عمر، الضامنات الدولية لحقوق الإنسان، المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز، كردستان، المجلد8 ،العدد 4، العراق، 2019.

–**محمد طالبي**، محمد ساحل، أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة عرض تجربة ألمانيا، مجلة الباحث – عدد 06، الجزائر، 2008.

المراجع

-**محمد فاتق**، حقوق الإنسان بين العالمية والخصوصية، مجلة المستقبل العربي، العدد 245، لبنان، جويلية 1999.

-**محمد شكراني الحسين**، من مؤتمر استكهولم 1972 إلى ريو 20 لعام 2012، مدخل إلى تقييم السياسات البيئية العالمية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 63 و64، صيف/خريف، بيروت، لبنان، 2013.

-**محمود رجب فتح الله**، الانعكاسات المتبادلة بين التنمية المستدامة والبيئة، الحوار المتمدن، المحور: الادارة والاقتصاد، العدد: 5963، 2018 .

-**منصور مجاجي**، الإعلام البيئي كأداة لتجسيد الطابع الوقائي في مجال أمن وحماية البيئة في التشريع الجزائري، جملة العلوم القانونية والاجتماعية جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، جوان 2019.

-**ناصر الدين يعقوب**، الحاكمية: مفهومها ومبادئها، الغد الأردني، الأردن، سبتمبر 2012.

-**نورالدين شنوفي**، دور الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر(الطاقة الشمسية كطاقة بديلة مستقبلية)، مجلة العلوم التجارية، المجلد 14، العدد 02، الجزائر، 2015.

-**نسيمة سابق**، الإطار القانوني والمؤسساتي لقطاع الطاقات المتجددة في الجزائر، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد06، العدد01، الجزائر، 2019.

-**نعيمة عمارة**، الاتجاه نحو تأسيس للمسؤولية المدنية على أساس مبدأ الحيطة، مجلة الدفاتر، العدد 09، الجزائر، 2013.

-**نقويان هونج هاي**، حقوق الإنسان(الأمن الإنساني، التنمية الإنسانية) تقدير العلاقة المتداخلة بين التنمية الإنسانية، الأمن الإنساني وحقوق الإنسان قصد تخفيض معدلات الفقر في فيتنام، ترجمة نجية بولوبر، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 4، الجزائر، جانفي 2013.

-**سهيلة مواكني**، الآثار الاقتصادية لمصادر الطاقة المتجددة في الجزائر وآفاقها المستقبلية، نشرية مركز تنمية الطاقات المتجددة، العدد رقم 02، مطبعة النخلة، الجزائر، 2016.

-**سميرة لغويل، أحمد بن بعطوش**، المؤسسات الجامعية واقتصاد المعرفة في الجزائر، المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، المجلد الرابع، العدد 12، الجزائر، أبريل 2020.

-**سمية شاكري**، الاقتصاد الأخضر كآلية لتحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة جيل حقوق الإنسان، مركز جيل البحث العلمي، العدد 15، بيروت، لبنان، جانفي 2017.

-**سناء رحماني**، القاعدة الفقهية "المصلحة العامة مقدمة على المصلحة الخاصة" ودورها في مكافحة الفساد، مجلة الإحياء، المجلد: 19، العدد 22 ، الجزائر، سبتمبر 2019.

-**سعيدة دالي**، الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي بالجزائر واقع وآفاق، نشرية مركز تنمية الطاقات المتجددة، العدد رقم 02، مطبعة النخلة، الجزائر، 2016.

-**سعيدة ضيف، صبرينة حمياني**، قوانين وآليات حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة الميدان للدراسات الرياضية والاجتماعية والإنسانية، المجلد الثالث، العدد التاسع، الجزائر، جانفي 2020.

-**عباس لحمر**، الفجوة الرقمية ومقومات الاندماج في الاقتصاد الجديد، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 03، العدد 04، الجزائر، 2013.

المراجع

-**عبد الباسط عبد الرحيم عباس**، أجيال حقوق الإنسان بين الطرح الفكري والسند العملي، مجلة كلية الحقوق، المجلد 16، العدد2، جامعة النهرين، العراق، 2014.

-**عبدالله زرباني**، الحق في البيئة السليمة في المواثيق الدولية والقانون الوطني، مجلة أفاق للعلوم، العدد 1، الجزائر، جانفي 2019.

-**عبد الكريم بن حميش، ولد عمر الطيب**، الضرر البيئي وتعويضه وفق نظام صناديق التعويض، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، السياسية والاقتصادية، المجلد 75، العدد 4، الجزائر،2020.

-**عبد المومن بن صغير**، دمج مفهوم الاستدامة في قطاع المحروقات بين الواقع الاقتصادي ومقتضيات تطور التشريع النفطي في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 13، العدد 2، الجزائر، جويلية 2020.

-**عبد الناصر قاسم الفرا**، حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني في ضوء الشرعية الدولية، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد 69، العدد1، غزة، فلسطين، 2009.

-**عبد النور عيساوي**، تكريس مبدأ الحيطة لحماية البيئة البحرية من التلوث في اتفاقية برشلونة، مجلة القانون، العدد 06، الجزائر، جوان 2016.

-**عبد العزيز مرزاق**، التشريعات الدولية المنظمة للبيئة، مجلة القانون والأعمال بالمغرب، جانفي 2018.

-**عبد القادر سبتي**، السر البنكي بين المصلحة الخاصة ومقتضيات المصلحة العامة في التشريع الجزائري، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 03، العدد1، الجزائر، 2019.

-**عبد الرحمن أبو النصر**، مشروعية استخدام القوة بشأن حق تقرير المصير وعلاقته بالإرهاب الدولي في ضوء القانون الدولي العام والشريعة الإسلامية، سلسلة العلوم الإنسانية، مجلة جامعة الأزهر بغزة، المجلد الثامن، العدد الأول، فلسطين، 2006.

-**عزالدين عيساوي**، الديمقراطية المحلية: من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني ،المجلد 12، العدد02، الجزائر،2015.

-**عيد أحمد الحسبان**، النظام الدستور للحق في البيئة في النظم الدستورية، دراسة دستورية تحليلية مقارنة، مجلة دراسات، علوم الشريعة والقانون، المجلد 38، العدد 1، الجزائر، 2011.

-**عيسى بولخوخ**، خضر خالف، واقع اقتصاد المعرفة في الجزائر، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 11، الجزائر، ديسمبر 2016.

-**عليان بوزيان**، القيمة الدستورية لمبدأ العدالة الاجتماعية والحماية القضائية له، دراسة مقارنة على الدساتير العربية الحديثة، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 01، الشلف، 2103.

-**عمر بسعود**، ترجمة عبد القادر شرشار، الفلاحة في الجزائر: من الثورات الزراعية إلى الإصلاحات الليبرالية (1963-2002)، المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية، العدد22، الجزائر، 2003.

-**عمر مخلوف**، دور الترخيص الإداري في تحقيق التنمية المستدامة للتراث الغابي في التشريع الجزائري، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 16ن العدد 01، الجزائر، 2019.

المراجع

-**عمر فلاق،** علاقة الإدارة بالمواطن في الجزائر(دراسة قانونية للمرسوم 131/88 مكانة المواطن في تجربة وسيط الجمهورية الأسبق ثم اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية وحماية حقوق الإنسان)، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 01، العدد 02، الجزائر، 2015.

-**عرابة الحاج بن محمود،** نفاح زكرياء بن علي، الطاقة المتجددة كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة (حالة الجزائر)، Global Journal of Economic and Business; Vol2, No1, February, 2017;

-**العربي بوكعبان،** الحماية الدولية للبيئة في زمن السلم والحرب، مجلة الإدارة، العدد 22، الجزائر، 2001.

-**العربي درعي،** مبدأ الحيطة في ظل العلاقات الاقتصادية الدولية وأثره على التنمية المستدامة، مجلة القانون الدولي والتنمية، المجلد 1، العدد 01، الجزائر، 2013.

-**العربي زروق، حميدة جميلة،** الضمانات القانونية للإجراءات المترتبة عن الضبط البيئي، مجلة الدراسات الحقوقية المجلد7 العدد2، الجزائر، جوان 2020.

-**عتيقة معاوي،** خصائص الضرر البيئي، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة1، المجلد20، العدد (01)، الجزائر، جوان 2019.

-**عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط،** التنمية المستديمة: دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى ، مجلة المنارة، المجلد 14، العدد 1، الأردن، 2006.

-**فاطمة طالب، وسفي رشيد،** إستراتيجية الطاقة البيئية المتجددة في الجزائر، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات ، العدد 02، الجزائر، جوان 2017.

-**فاتن صبري سيد الليثي،** بيل أوكيد، الإطار القانوني للبناء على العقار الفلاحي، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد31، العدد3، الجزائر، ديسمبر 2020.

-**فوزية برسولي،** وشهيرة لحية، التنمية البيئية المستدامة في الجزائر قراءة للتدابير القانونية محليا وإقليميا، مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة يحي فارس المدية، العدد الخامس، الجزائر، 2018.

-**فيصل عبد الحافظ الشوابكة،** شرط المصلحة في دعوى الإلغاء، دراسة مقارنة (الأردن – فرنسا)، دفاتر السياسة والقانون، العدد السابع، الجزائر، جوان 2012.

-**فؤاد مزاري، بوسهمني أحمد،** أثر الإنفاق على البحث والتطوير ودوره في أداء منظمات الأعمال، دراسة حالة لعينة بعض المنظمات، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الرابع، العدد 03، الجزائر، 2019.

-**فيروز بوزورين، فيروز جيرار،** عملية إعادة تدوير النفايات: أهميتها ومتطلبات تفعيلها في الجزائر، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 05، العدد 02، الجزائر، جوان 2019.

-**حاج جيلالي مغراوة فتيحة،** التنمية المستدامة بين الطرح النظري والواقع العملي،-دراسة الإستراتيجية العربية المقترحة للتنمية المستدامة لما بعد 2015، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 06، العدد 01، الجزائر، جوان 2017،

-**صبرينة أبت يوسف،** مبدأ الحيطة كآلية فعالة لتعزيز التنمية المستدامة، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، المجلد 13، العدد 02، الجزائر، 2018/11/14.

المراجع

-**قاده عابدي، مبطوش الحاج**، دراسة التأثير البيئي للمنشآت المصنفة في التشريع الجزائري، على ضوء المرسوم التنفيذي 145/07 المعدل والمتمم، مجلة الاجتهاد القضائي، المجلد 13، عدد خاص، الجزائر، جانفي 2021

-**قويدر شعشوع** ، مكانة الحق في البيئة ضمن حقوق الإنسان، مجلة المعيار، المجلد التاسع، العدد الرابع، الجزائر، 2018.

-**راغدة حداد وعماد فرحات**، التغيير الأخضر ينتشل الاقتصاد العرب، مجلة البيئة والتنمية، العدد 165، المنتدى العربي للبيئة والتنمية، بيروت، لبنان، ديسمبر 2011.

-**رزيقة غراب**، إشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر: واقع وآفاق، مجلة العلوم اقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد: 13، الجزائر، 2015.

-**ريد ديب، مها سليمان**، التخطيط من أجل التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق، للعلوم الهندسية، المجلد الخامس والعشرون، العدد الأول، سوريا، 2009.

-**عبد المجيد رمضان**، الديمقراطية الرقمية كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية (حالة الجزائر)، دفاتر السياسة والقانون، العدد 16، الجزائر، جانفي 2017.

-**رمضان بوراس، شول بن شهرة**، مجالات حماية التنوع البيولوجي في التشريع الجزائري،الحوار الفكري، المجلد 12، العدد 14، الجزائر، ديسمبر 2017.

-**رفيق شاوش**، المصلحة المحمية في الجرائم المضرة بالإدارة العامة في التشريع الجنائي المقارن، مجلة الفكر، المجلد 01، العدد 01، الجزائر، مارس2016.

-**رقية عواشرية، رمضان مسكية**، إشكالية العلاقة بين البيئة والتنمية الإنسانية(دراسة تحليلية من منظور حقوق الإنسان)، مجلة جيل حقوق الإنسان، مركز جيل البحث العلمي، العدد 15، لبنان، جانفي 2017.

-**شادية رحاب، رقية عواشرية**، الحق في التنمية كحق من حقوق الإنسان، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 15، الجزائر، 2006.

-**شراف إبراهيمي**، نور الهدى يحياوي، البيئة في الجزائر من منظور اقتصادي في ظل الإطار الاستراتيجي العشري 2001-2011 ،مجلة الباحث، العدد 12، الجزائر، 2013.

- **شفيقة مهري**، الإعلام البيئي الإلكتروني عبر موقع الفايسبوك ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة سطيف، العدد 23، الجزائر، ديسمبر 2016.

-**خالد بوجعدار، حنان سعيدي سياف**، التوجه الطاقوي نحو الغاز الصخري في الجزائر بين الرهان الاقتصادي والهاجس البيئي، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 4، العدد3، الجزائر، ديسمبر 2017.

-**خالد زواتين**، استغلال براءات الاختراع وانعكاساتها على التطور التكنولوجي وتعزيز التنمية الاقتصادية، مجلة القانون، المجلد 07 العدد 02، الجزائر، 2018.

-**خالد حساني**، بعض الإشكالات النظرية لمفهوم التدخل الإنساني، مجلة المستقبل العربي، المجلد 37، العدد 425، المبلد، يوليو 2014.

-**خولة محي الدين يوسف، أمل يازجي**، الأمن الإنساني وأبعاده في القانون الدولي العام، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد 28 -العدد الثاني، سوريا، 2012.

المراجع

-**خَير الدين معطى الله، سفيان عمراني،** محاولة تقييم أداء السياسة المنتهجة لتطوير القطاع الفلاحي الجزائري في ظل الإصلاحات الحديثة للفترة (2000-2013) مجلة الحقيقة، عدد 31، جامعة أدرار، الجزائر، 2014.

2-مقالات الروابط الالكترونية

-**أحمد جمال الدين موسى،** التنمية حق من حقوق الإنسان، جامعة المنصورة، على الرابط: http://osp.mans.edu.eg/gamal-Eldin/development/default.htm تاريخ التصفح، 2020/05/30.

-**جمال عبد الله** ، ثورة الاقتصاد الصخري و أثرها إلى7 اقتصاديات الخليج ، مركز 24 الجزيرة للدراسات، 2013 ، على الرابط: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/10/2013104121342439871.html، تاريخ التصفح:2021/01/02.

-**حنان حيمر،** على الجزائر أن تأخذ نصيبها في اقتصاد المعرفة، حوار مع المستشار في التنمية الاقتصادية عبد الرحمان هادف لـ "المساء:"جريدة المساء اليومية، الجزائر، 23 جوان 2020 ، على الرابط: https://www.el-massa.com/dz/news/ ، تاريخ التصفح: 2021/08/02.

-**الحسين كنوان،** استعمالات اللغة العربية الجديدة إلى أين؟ مجلة المحجة، العدد 291، فبراير 2008، على الرابط: http://almahajjafes.net/2008/02، تاريخ التصفح: 2021/08/02.

-**ياسين المهدي وليد،** الوزير المنتدب لدى الوزير الأول مكلف اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة، حصة اقتصاد مع ، يوم 2021/01/29، الساعة 11.16، الإذاعة الوطنية الجزائرية، على الرابط: https://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20210129/206309.htm ، تاريخ التصفح: 2021/02/01.

-**يوسف بوغرارة،** الأمن البيئي في المشروع التمهيدي لتعديل الدستور الجزائري: قراءة تحليلية للمادة 21 من مشروع الدستور، المركز الديمقراطي العربي، على الموقع: https://www.politics-dz.com، 2020/10/03، تاريخ التصفح: 2020/12/26.

-**محمد بوزيد،** الحق في بيئة نظيفة، مقال منشور بمنتدى قالمة للعلوم السياسية، بتاريخ 18 سبتمبر 2013، على الرابط: https://guelma.yoo7.com/t3799-topic ، تاريخ التصفح: 2020/04/19.

-**محمد لهوازي،** مطبات بمسار الانتقال الرقمي في الجزائر، موقع الشروق أولاين، الجزائر، 2020/06/06، https://www.echoroukonline.com/، تاريخ التصفح: 2021/01/29.

-**محمد الخاقاني،** حقوق الإنسان، ص2 ، على الرابط: https://www.academia.edu/33010782_docx?auto=download ، تاريخ التصفح: 2021/05/24.

-**نادية سليماني،** الغاز الصخري مكلف جدا..فوائده قليلة وأضراره على البيئة والبشر مدمرة، مقال منشور بجريد الشروق بتايخ:2020/01/25 https://www.echoroukonline.com/ تاريخ التصفح: 2021/01/02.

المراجع

-**سامى الطوخى،** حماية البيئة من التلوث وحق الإنسان في العيش في بيئة سليمة، مقال منشور على الرابط: https://kenanaonline.com/users/toukhy/posts/77462، تاريخ التصفح: 2020/04/18.

-**سليمان المشعل،** "ثقافة و تطبيقات الأمن البيئي العالمي"، على الرابط: https://www.aleqt.com/2011/08/30/article_574696.html، تاريخ التصفح: 2021/01/13

-**سماعين جلة،** الأبعاد الإستراتيجية لدسترة الحق في بيئة سليمة في إطار التنمية المستدامة، جريدة الشعب أونلاين، الجزائر، 30أكتوبر 2020.

-**سفيان، ع،** هذا هو المنتظر من الوزارات المنتدبة في الحكومة الجديدة، الشروق أونلاين، 2020/01/04، على الرابط: https://www.echoroukonline.com/، تاريخ التصفح: 2021/01/29.

-**عبد الحكيم محمود،** العلاقة بين البيئة والتنمية، تاريخ النشر 19 مارس 2015، على الرابط: https://arsco.org/article-detail-349-4-0، تاريخ التصفح: 2021/03/27.

-**عبد النور جحنين،** الشريط الساحلي الجزائري يبلغ 1644 كلم وليس 1200 كلم، نشر في جريدة الفجر، الجزائر، يوم 2011/05/15، على الرابط: https://www.djazairess.com/alfadjr/182971، تاريخ التصفح 2021/04/28.

-**علي الدين هلال،** العرب على خريطة التجارة الإلكترونية في العالم، جريدة العين، الإمارات، 2019/12/11.

-**علي محرم عبدالرؤوف،** آليات الحماية الدولية لحقوق الإنسان 5، على الرابط: https://slideplayer.com/slide/13990530/، تاريخ التصفح: 2021/03/27.

-**علي فلاق** ، سالمي رشيد، لطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة – مع الإشارة لحالة الجزائر وبعض الدول العربية، على الرابط: http://www.enssea.net/enssea/majalat/2536.pdf ، تاريخ التصفح 2021/05/22.

-**فايق حسن جاسم الشجيري،** البيئة والأمن الدولي ، النبأ، العدد 72، أكتوبر 2004، على الرابط: https://annabaa.org/nbahome/nba72/beea.htmm، تاريخ التصفح: 2021/01/13.

-**رشيد بنعاش،** مفهوم المصلحة العامة، مقال منشور على موقع الحوار المتمدن، العدد 2954-2010 بتاريخ 24 مارس 2016. على الرابط: http:/ www.afewar-org/debat/shaw-art-asp?aid=20892 ، تاريخ التصفح:2020/12/15.

-06 **أزمات مالية هزت العالم،** تاريخ المقال 2016/06/22،أبوظبي – سكاي نيوز عربية، على الرابط https://www.skynewsarabia.com/business/، تاريخ التصفح: 2020/03/24.

و – مؤتمرات، ملتقيات، ودراسات:

1-ملتقيات ومؤتمرات:

– **أيمن إبراهيم الدسوقي،** تقييم فعالية المنظمة العربية لحقوق الإنسان، مؤتمر"حقوق الإنسان في الخطاب السياسي والحقوقي المعاصر في الدول العربية، الدوحة، 11 و12 ماي، الدوحة، قطر، 2008.

– **جعفر عبد السلام،** حق الإنسان في بيئة، بحث مقدم في إطار الدورة التاسعة عشر ، للمؤتمر الإسلامي، إمارة الشارقة، العربية 3 و4 أكنوبر، الإمارات المتحدة، 2009.

المراجع

-**حسين أحمد السرحان**، الإطار التشريعي للحكم الرشيد والحق في التنمية، بحث مقدم إلى مؤتمر (الاصطلاح التشريعي طريق نحو الحكومة الرشيدة ومكافحة الفساد) الذي أقامته مؤسسة النبأ للثقافة والإعلام وكلية القانون، جامعة الكوفة، 25-26 أبريل، العراق، 2018.

- **لمين هماش، وآخرون**، دور الإعلام في تحقيق التنمية البيئية المستدامة في الوطن العربي: قراءة في تطور الأداء والوسيلة والوظيفة، المؤتمر العلمي الرابع بعنوان: القانون والإعلام، جامعة طنطا، يومي 22، 23 أفريل، مصر، 2017.

-**مسعود دراوسي**، حنان حاقة، واقع وآفاق الطاقات المتجددة في الجزائر-مشاريع واستراتيجيه الطاقات المتجددة، ورقة بحثية تدخل ضمن المحور الثالث الموسوم بـ: واقع وآفاق استغلال الطاقات المتجددة في الجزائر، ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي الخامس حول استراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة- دراسة تجارب بعض الدول، يومي24-23-أفريل، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2018.

- **مصطفى عبد الحميد عدوى**، أضواء على تشريعات حماية البيئة المسؤولية القانونية، بحث مقدم إلى مؤتمر نحو دور فعال للقانون في حماية البيئة وتنميتها، إمارة العين، من 02 إلى 04 ماي، الإمارات العربية المتحدة، 1999.

-**ناهد عزالدين**، التيار الليبرالي العربي وحقوق الإنسان، رؤى ومواقف وممارسات، مؤتمر"حقوق الإنسان في الخطاب السياسي والحقوقي المعاصر في الدول العربية، الدوحة، 11 و12، مايو، قطر، 2008.

-**نصيرة بن حراث**، (وزيرة البيئة)، ضرورة تطوير الإستراتيجية الوطنية للتسيير المدمج للنفايات، مداخلة في افتتاح الصالون الوطني للبيئة والنوادي الخضراء، بومرداس جويلية 2019: على الرابط: https://www.aps.dz/ar/regions/72870-25 تاريخ التصفح: 2021/01/25

- **سهيلة بوخميس**، التكريس القانوني للديمقراطية التشاركية في مجال حماية البيئة، الملتقى الوطني حول الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية في الجزائر، يوم 21 نوفمبر، جامعة قالمة، الجزائر، 2018.

-**عبد الله عبد القادر نصير**، البيئة والتنمية المستدامة، مؤتمر الخير العربي الثالث، الاتحاد العام للجمعيات الخيرية في المملكة الأردنية الهاشمية، 22-24 يونيو، عمان، الأردن، 2002.

-**عبد الله خبابه**، التنمية الشاملة المستدامة المبادئ والتنفيذ من مؤتمر ري ودي جانيرو 1992 إلى مؤتمر بالي 2007، مداخلة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الدولي(التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، أيام 08/07 أفريل، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2008.

-**عبد المجيد محمود**، المواجهة الجنائية لتلوث البيئة في التشريع المصري، ورقة عمل مقدمة من النيابة العامة بجمهورية مصر العربية إلى المؤتمر الإقليمي حول "جرائم البيئة في الدول العربية"17. 18، مارس، بيروت، لبنان، 2009.

-**عبد المجيد تبون**،(رئيس الجمهورية الجزائرية)، كلمة خلال افتتاح أشغال المؤتمر الوطني للمؤسسات الناشئة ألجيريا ديسرابت 2020، يوم 03 أكتوبر 2020، بالجزائر العاصمة، وكالة الأنباء الجزائرية، على الرابط:https://www.aps.dz/ar/economie/93032-2020-10-03-12-13-24، تاريخ التصفح: 2021/02/01.

المراجع

-**عمار عماري**، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، المؤتمر العلمي الدولي حول: التنمية المستدامة والكفالة الاستخدامية، يومي 07 و08 أفريل ، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2008.

- **صالح درويش الكاشف**، آليات حماية البيئة، المؤتمر الدولي الخامس عشر لمركز جيل البحث العلمي، يومي 26و27 ديسمبر، طرابلس، لبنان، 2017.

-**رمضان أحمد العمر**، إشكاليّةُ الأمنِ الغذائي في الجزائرِ وآلياتُ تطويره 1980- 2017، ورقة منشورة في كتاب العدد الخاص بالمؤتمر الدولي المحكم حول الأمن المجتمعي والجماعي في الوطن العربي، يومي 16 و17 أكتوبر طرابلس، لبنان، 2020.

-**رفعت رشوان**، سياسة المشرع الإماراتي الجنائية، في مواجهة الجرائم البيئية، بحث مقدم لندوة جرائم البيئة بوزارة الداخلية بدولة الإمارات العربية المتحدة، 2006.

-**شوقي أحمد دنيا**، الإسلام وحماية البيئة، منظمة المؤتمر الإسلامي، الدورة التاسعة عشرة إمارة الشارقة، من 26 30-إبريل، الإمارات العربية المتحدة، 2009.

-**عبد المجيد محمود**، المواجهة الجنائية لتلوث البيئة في التشريع المصري، ورقة عمل مقدمة من النيابة العامة بجمهورية مصر العربية إلى المؤتمر الإقليمي حول "جرائم البيئة في الدول العربية17. 18 مارس ، بيروت، لبنان، 2009.

-المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية: حول دور التشريع في تحقيق التنمية، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر السابع عشر لمسئولي إدارات التشريع في الدول العربية، بيروت من 02 إلى 04 جويلية 2018، على الرابط: https://carjj.org، تاريخ التصفح: 2021/06/03.

- **فاطمة الزهراء زرواطي**، وزير البيئة والطاقات المتجددة، مداخلة ، خلال اختتام مشروع التعاون الجزائري-البلجيكي حول تقوية القدرات في مجال البيئة، 18 أبريل 2019، على الرابط: https://www.aps.dz/ar/sante-science-technologie/69638-2019-04-18-15-09-: تاريخ التصفح 2021/01/25.

- **فاطمة الزهراء زرواطي**، (وزيرة البيئة والطاقات المتجددة)، كلمة اختتام أشغال الجلسات الجهوية الأولى وسط غرب حول "الاقتصاد التدويري," يوم 2019/12/27، على الرابط: http://www.meer.gov.dz/a/?p=1651 ، تاريخ التصفح: 2021/01/23

24- تنفيذ مبادئ وممارسات نظام المعلومات البيئية المشتركة في منطقة جنوب سياسة الجوار الأوروبي ـ آلية دعم نظام المعلومات البيئية المشتركة، على الرابط:-https://www.euneighbours.eu/ar/south/eu-in : تاريخ التصفح: 2021/01/23.

2-دراسات:

-**أحمد ماس سانتوسا**، الحق في البيئة الصحية، الوحدة رقم 15، ورشة عمل جزيرة فاي فاي، 298، على الرابط:http://hrlibrary.umn.edu/arab/M15.pdf تاريخ التصفح 2020/04/25.

- **أرجون ك.سانغويتا**، دراسة عن الحالة الراهنة للتقدم المحرز في تنفيذ الحق في التنمية، الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة حقوق الإنسان، الدورة السادسة والخمسون، الفريق العامل المفتوح العضوية المعني

المراجع

بالحق في التنمية جنيف، 13-17 سبتمبر 1999، عملا بقرار اللجنة 72/1998، وقرار الجمعية العامة 155/53، E/CN.4/1999/WG.18/2، 27 جويلية 1999.

- **بهية سعدي**، تسيير النفايات الحضرية في الجزائر بين الواقع والفاعلية المطلوبة، دراسة حالة الجزائر العاصمة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2011 /2012.

- **جيمس مونرو**، ومبدا تقرير المصير: على الموقع: https://ar.wikipedia.org/wiki/، تاريخ التصفح: 2021/06/02.

- **داليا مجدي عبد الغاني**، القانون الدولي للبيئة، على الرابط http://law.tanta.edu.eg/files/conf5/.pdf تاريخ التصفح: 2020/01/27.

- **حسن أحمد شحاتة**،" البيئة والتلوث والمواجهة "دراسة تحليلية"، على الرابط: https://www.slideshare.net /kotobarabia/6075 ، تاريخ التصفح: 2021/05/11.

-**يوسف محمد عبد الله**، "الحفاظ على الموروث الثقافي والحضاري وسبل تنميته على الرابط ، https://www.yemen-nic.info/files/turism/studies/hefath.pdf ، تاريخ التصفح: 2020/05/24.

-**محمد أبو غدير**، الإنسان حقوق وحريات، الأمن الشخصي واحترام خصوصيات الإنسان بين الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية، منظمة إعلاميون حول العالم، أوت 2015، على الرابط: https://jlworld.org/3- ، تاريخ التصفح: 2020/10/06.

-**محمد أحمد المعداوى**، المدخل للعلوم القانونية "نظرية الحق"جامعة بنها، مصر، على الرابط: https://cte.univ-setif2.dz/moodle/pluginfile.php/25304/mod_resource/content/1/122.pdf تاريخ التصفح 2020/10/07.

- **محمد مسلم**، منير ركاب، لهذه الأسباب أخفقت الجزائر في تجسيد مشاريع كبرى للطاقة الشمسي، منتدى "الشروق، الجزائر، 2020/10/20.

-**محمد ناظم داود**، حق الشعوب في تقرير المصير بين الاستقلال والانفصال، على الرابط: https://www.researchgate.net/publication/340445987 ، تاريخ التصفح: 2020/10/03.

-**محمد الخياط، مصطفى إيناس محمد الشيتي**، استخدام نظم المعلومات الجغرافية في تنمية مشروعات الطاقة المتجددة: دراسة حالة مصر، المؤتمر العلمي السابع عشر لنظم المعلومات وتكنولوجيا الحاسبات، القاهرة، مصر، فبراير 2010.

-**منظمة اليونسكو الندوة الدراسية** الدولية بشأن الحق في البيئة التي عقدت من 10 إلى 13 فبراير، بلباو، إسبانيا، 1999.

-**عادل السيد محمد علي**، آليات حماية البيئة في الفقه الإسلامي و القانون الوضعي، دراسة منشورة على الرابط: http ;//law.tanta.edu.eg/files/conf5، تاريخ التصفح 2020/01/01.

-**فارس العمارت**، مظاهر تأثير التهديدات البيئية على الأمن الإنساني في الأردن جراء اللجوء السوري، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2020/02/07،الجزائر، على الموقع: https://www.politics-dz.com، تاريخ التصفح: 2021/01/13.

المراجع

-**النظـــام القـــانوني لحمايـــة البيئـــة فـــي ظـــل التشـــريع الجزائـــري**، ج 1، علـــى الموقـــع: https://www.startimes.com/: تاريخ التصفح 2020/12/01.

-**توليو تريفيس**، اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، المكتبة السمعية البصرية للقانون الدولي، الأمم المتحدة، 2012، على الموقع:https://www.un.org/depts/los/convention_agreements/texts/unclos /unclos_a.pdf، تاريخ التصفح2020/01/27.

-غونتر هاندل، إعلان مؤتمر الأمم المتحدة بشأن البيئة البشرية (إعلان استكهولم) 1972 وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، 1992، منظمة المم المتحدة 2012، على الموقع .www.un.org/law/avl، تاريخ التصفح 2020/01/27،

-**تشارلز كيسلر** في المشروع الليبرالي الكبير". معرفة غير شائعة، 28 مايو2009، على الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=qSXt-v-MQsY ، تاريخ التصفح: 30/09/2020.

-**رزاق سرياني**، المسيحية واحترام البيئة، على الرابط: http://www.terezia.com/section.php?id=2843 تاريخ التصفح، 2019/12/24،

-**فريق تحرير نونوبست**، الجزائر تستنجد بالأجانب لإعادة تدوير نفاياتها، نشر على الرابط: https://www.noonpost.com/content/19816 ، تاريخ التصفح: 2021/01/25.

- **إدراج مبدأ حماية البيئة في الدستور الفرنسي:** مكسب أم نفخ في الرماد؟ منشور بتاريخ 2018/07/17، على الرابط: https://www.mc-doualiya.com/chronicles/evironnement-mcd/20180717- تاريخ التصفح: 2021/03/25.

- **تقرير أهداف التنمية المستدامة:** الجزائر الأولى عربيا وإفريقيا والـ 53 عالميا، على الرابط: https://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20200426/192827 ، تاريخ التصفح: 2021/02/08.

-**الحقوق البيئية في مصر**1الخلفية الدستورية والقانونية، على الرابط: https://agora-parl.org/ar/news/-، تاريخ التصفح: 2020/11/03.

- **وحدة النشر العلمي**، تنظيمات حوافز الحوافز في مجال النشر العلمي، جامعة محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، النسخة الثانية، د، ط، أوت 2015.

و-**المواقع الإلكترونية:**

-موقع **منظمة التعاون الإسلامي** على الرابط: www.oic-oci.org : تاريخ التصفح: 2020/09/22.

-**إتفاقية التنوع البيولوجي** http://www.cbd.int/ تاريخ التصفح: 2021/05/11

-**هيئة تحرير لحظة تأمل** : العدد 12/2020 "الديمقراطية التشاركية".. أو المجتمع المدني و"الفزاعة الحزبية" (ج 04) على الرابط: https://eljadidanews.com/- ، تاريخ التصفح: 2020/05/06.

-**إعـــلان حقـــوق الإنســـان والمـــواطن** لعـــام 1789،علـــى الموقـــع https://www.legifrance.gouv.fr/Droit-francais/Constitution/Declaration-des-Droits-de-l-Homme-et-du-Citoyen-de-1789 تـــــــــــــــــاريخ التصفح 2020/06/20.

5-موقع وكالة الطاقة الدولية، International Energy Agency / www.IEA.org; تاريخ التصفح: 2020/06/30.

6-موقع برنامج الأمم المتحدة لحماية البيئية، Http// :Www.Unep.Org ، تاريخ التصفح: 2020/12/30.

7-وزارة الصناعة، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار،قطاع الطاقات المتجددة، أفريل 2017، على الموقع http://www.andi.dz/index.php/ar/les-energies-renouvelables تاريخ التصفح 2021/02/24.

8-موقع وزارة البيئة http://www.meer.gov.dz/a/?p=4219، تاريخ التصفح 2021/01/25.

9-عالم الإلكترون، أسس المنطق الرقمي، متوفر على موقع التالي/ :http//www. 4electron.com تاريخ التصفح 2021/01/27.

10-وكالة الأنباء الجزائرية، مجال النشاطات الفضائية حكر على الدولة دون سواها، 27 ديسمبر 2018، على الموقع: https://www.aps.dz/ar/sante-science-technologie/64633-2018، تاريخ التصفح: 2021/02/01.

11-موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، على الموقع: https://www.mesrs.dz/، تاريخ التصفح: 2021/02/01.

12-وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، محور التعاون، على موقع الوزارة http://madrp.gov.dz/ar/، تاريخ التصفح: 2021/02/07.

13-وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، محور الفلاحة، على موقع وزارة: http://madrp.gov.dz/ar/، تاريخ التصفح 2021/02/07.

14-موقع المديرية العامة للغابات على الموقع: http://madrp.gov.dz/dgfar ، تاريخ التصفح: 2021/02/08.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

أ-اللغة الفرنسية: A/Bibliographique française:

1-Documents, Résolutions et Rapports Internationaux

-Danilo Türk ; Realisation Des Droits Economiques; Sociaux Et Culturels Rapport Final Etabli ; Commission Des Droits De L 'Homme Sous-Conunission De La Lutte Contre Les Mesures Discriminatoires Et De La Protection Des Minorités; Conseil Economique Et Social; Nations Unies; E/CN.4/Sub.2/1992/16; 03 Juillet 1992.

-Haut –Commissariat Des Nations Unies Aux Droit De L'homme Droits De L'homme Et Soli- darité Internationale; 58e Séance ;20 Avril 2005; Résolution De La Commission Des Droits De L'homme 2005/55.

-Directive Du Conseil Com (93) 423 Du 141993 Relative A La Prévention Et A La Réduction Intégrées De La Pollution; Relative Aux Emissions Des Installations Industrielles »Sur Site ;https:/ /ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/fr/P_93_35; consultè le : 09/07/2020.

-Directive 96/61/CE du Conseil du 24 septembre 1996 relative à la prévention et à la réduction intégrées de la pollution; (Considérant 17)**;** Journal Officiel N° 257; 10/10/1996**.**

- Directive 2004/35/CE du Parlement Européen et du Conseil du 21 avril 2004 sur la responsabilité environnementale en ce qui concerne la prévention et la réparation des

dommages environnementaux, Journal officiel de l'Union européenne, L 143/56, 30 avril 2004.
-projet de directives pou l'abortion d'une législation nationale sur l'accès a l'information ; la participation du public et l'accès a la justice dans la domaine de l'environnement ;forum ministériel sur l'environnement; Bali; 24-26/02/2010; Indonésie; UN; UNEP; GCSS.XI/8
-OCDE, La fiscalité, l'innovation et l'environnement, Éditions OCDE, Paris, France ;2010 ; disponible sur le site: ww.oec-ilibrary.org/, Consulté le 21/01/2021

2-Les Textes juridiques ;

2.1.Constitution;

-Loi Constitutionnelle N ;2005-05 Du 01/03/2005 Relative A La Charte De L'environnement; J.O. F. N 51 ; Du 02/03/200.0

2.2.Les Lois :

- Loi n° 78-17 du 6 janvier 1978; relative à l'informatique; aux fichiers et aux libertés ; Modifié par Loi n°2004-801 du 6 août 2004 - art. 1 JORF; 7 août 2004.
-Loi Nº 92-686 Du 22 Juillet 1992; Portant Réforme Des Dispositions Du Code Pénal Relatives A La Répression Des Crimes Et Délits Contre La Nation, l'Etat Et La Paix Publique; Parue Au JO N° 169 Du 23 Juillet 1992 (Rectificatif Paru Au JO française N° 298 Du 23 Décembre 1992
-**Loi n° 95-101** du 2 février 1995 relative au renforcement de la protection de l'environnement; JOf n° 29 du 3 février 1995.
--**Loi n° 2008-757** du 1er août 2008 relative à la responsabilité environnementale et à diverses dispositions d'adaptation au droit communautaire dans le domaine de l'environnement; JORF n°0179 du 2 août 2008.
Loi n° 2016-1087; du 8 août 2016; pour la reconquête de la biodiversité; de la nature et des paysages (JORF du 9 août 2016).

2.2.3.Les Décrets

-Décret N°70-672; Du 30 Juillet 1970; Créant Le Haut Comite De L'environnement Auprès Du Premier Ministre; JORF Du 31 Juillet 1970.

Documents nationaux :

-Ministère De L'agriculture Et Du Développement Rural; Cellule Agrométéorologie; Bulletin Agro – Météorologique(Campagne Agricole); Orologique N° 16; Algérie; 2020 / 2021.
-Conseil National Economique Et Social; Rapport L'environnement En Algérie; Enjeu Du Développement; 9 Eme Session Plénière; Publication Du CNES ; 28-29 Oct ; Algérie; 1997.
-Gouvernement De La République Algérienne Démocratique Et Populaire ; Appui A La Mise en Œuvre Du Nepad–Pddaa; Programme National D'investissement A Moyen Terme (Pnimt);Vol I de V; Algérie; Septembre 2006.
-Centre De Développement Des Energies Renouvelables; Bilan Annuel; Algéri; 2018.
-La Cour De Cassation; Chambre Criminelle, Palais de justice; l'arrêt N: N/ H 10-82.938 FP-P+B+R+I ; N/ 3439; Paris; France; 25 Septembre 2012.

3-Les Ouvrages :

-Alexandre Kiss; Jean Pierre Beurier; Droit international de l'environnement ; Ed. A.Pedone; Paris; France; 3e Ed; 2004.
-Anthony Mergey Et Feantz Mynard; La Police De L'eau Réglementer; Les Usages Des Eaux Un Défi Permanent ; Ed. Johanel; France; 2017.

-Boualem Remini; La problématique de L'eau en Algerie; Office des publications universitaires; Alger ; 2005.
- Chemes Eddine Chitour; Le Développement Humain durable (Ce Que devrait faire L'Algérie; Office Des Publication universitaires; Algérie;2018.
- Daniél Lochak; Les Droits De L'homme; Ed La Découverte; Paris; France; 2002**.**
-Doro Gueye:Le Préjudice Ecologique pur ;Editions connaissance et savoir ; France, 2016.
- Jean-Yves Martin; Développement durable? Doctrines; pratiques; évaluations; irdeditions; pari ; France; 2002.
-Keba Mbaye; Les Droits De L'homme En Afrique; Ed. A. Pedone; Paris; France; 1992.
-Klaus Töpfer; L'avenir De L'environnement Mondial 3 Le Passé, Le Présent Et Les Perspectives D'avenir; Earthscan Publications Ltd; Pour Le Compte Du Programme Des NationsUnies Pour L'environnement(PNUE); Royaume-Uni; 2002.
-Michel Prieur; Et Les Autre; Droit De L'Environnement, Dalloz, 7 Ed; 2016.
-Mohamed Ali Mekouar; Etude en droit de l'Environnement; Nadjah el jadida; Casablanca ;Maroc; 1988.
-Livre blanc sur la responsabilité environnementale; Commission européenne**:** Office des publications officielles des Communautés européennes; Luxembourg; Belgique 2000.

4-Thèses et Mémoires;

-Adeline Meynier; Réflexions Sur Les Concepts En Droit De L'environnement; Thèse Pour L'obtention Du Doctorat En Droit Public; l'Université Jean Moulin Lyon 3; l'Université Jean Moulin; Lyon 3; France; 2017.
-Poul Baumann; Droit a un Environnement sain au sens du droit de la Convention Européenne des Droit de L'homme; Thèse du Doctorat ; Ecole doctorat N 599; Droit et Science Politique; Spécialité Droit Publique; Université de Nantes; France;Novembre 2018.
-.Michaël Bouru; Les Préjudices Environnementaux. Essai Sur La Dualité De L'office Du Juge Judiciaire; Présentée En Vue De L'obtention Du Grade De Docteur En Droit; Université Côte D'azur; France; Avril 2018.
-Rahma Bentirou Mathlouthi; Le Droit A Un Environnement Sain En Droit Européen; École Doctorale Sciences Juridiques De La Communauté Université Grenoble Alpes Et l'Université De Neuchâtel; Spécialité; Droit Européen; France; Janvier 2018 .

6-Articles; Reviews :

-Abed Charef; L'Algérie N'a Pas De Problème De Gaz De Schiste; Mais Un Problème De Gouvernance; 2015; Sur site; Https://Abedcharef.Wordpress.Com/2015/01/26/;consulté le : 02/01/2021.

-Adeline Meynier; Le rôle des concepts dans la fonda mentalisation du droit de l'environnement; Sur Site; https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-02097152/document; Consulté le; 29/06/ 2020.
- Aglathe Van Lang; « Dix Propositions Pour Mieux Réparer Le Dommage Environnemental »; Revue Environnement Et Développement Durable N° 7; France; Juillet 2012.
- Alexander Kiss; Jean -Didier, Sicault « La Conférence Des Nations Unies Sur L'environne- ment (Stockholm, 5/16 Juin 1972) » ; Annuaire Français De Droit International; Vol 18; France; 1972.
-Alexandre Kiss; Définition et nature juridique d'un droit de l'homme à l'environnement; Environnement et droits de l'homme; UNESCO ; Imprimerie des Presses Universitaires de France; 1987.

-Alexandre Kiss; Doumbé-Billé Stéphane; Conférence Des Nations Unies Sur L'environnem -ent Et Le Développement (Rio De Janeiro-Juin 1992); In: Annuaire Français De Droit International; Vo 38; France; 1992.

-Alexandre Lallet; Conclusions du rapporteur public à propos de l'arrêt du Conseil d'État, Assemblée; 12/04/2013; Publié au recueil Lebon; France; 2013.

- Azzouz Kerdoun; Le Droit Au Développement En Tant Que Droit De L'homme; Portée Et Limites ; Revue Québécoise De Droit International; France; 2004.

-Bartenstein Kristin; Les Origines Du Concept De Développement Durable; In; Revue Juridi -que de l'Environnement; N°3; France; 2005.

-Bertrand Zuindeau; « Franck-Dominique Vivien; 2005, Le Développement Soutenable; Paris; La Découverte; Collection Repères » ; Open Ed Journal; Paris; France; 2005.

-BornCharles-Hubert; Et Les Autre; « Les Dimensions Scientifiques Du Droit De L'environ -nement - Contribution A L'étude Des Rapports De La Science Et Du Droit » ; 1999. In: R. J.E; N°3; France; 2001.

-Deetjen Pierre-Antoine; La Traduction Juridique D'un Dommage Ecologique; Le Préjudice Ecologique; In: Revue Juridique de l'Environnement; N°1; France; 2009.

-Del Rey M. J; « Développement Durable; L'incontournable Hérésie »; Recueil Dalloz; N° 24; France; 24 Juin 2010.

-De Roany Cécile; Des Principes De Précaution; Analyse De Critères Communs Et Interprétation Différenciée; In: Revue Juridique de l'Environnement; N°2; Franc ; 2004.

-Dominique Bourg; « Transition écologique plutôt que développement durable; Revu Vraiment durable N°° 1; France; 2012.

-Dominique Rousseau; Les Droits De L'homme De La Troisième Génération; Revue Interdisciplinaire D'études Juridiques »; Vol 19; N02; Université Saint-Louis - Bruxelles; Belgique;1987.

-Doudou Thiam; L'afrique Demande Un Droit International D'un Nouveau; Verfassung Und Recht In Übersee / Law And Politics In Africa, Asia And Latin Americavol; 1; No1; 1. Quartal 1968; Https://Www.Jstor.Org/Stable/43111250?Seq=1; Date De Consultation; 14/05/2020

-Emile Durkheim; «les règles de la méthode sociologique»; in; Revue philosophique; Paris, 1894.

-Florian Aumond; L'humanite Dans L'oeuvre De Rene-Jean Dupuy; Revue Electronique Du Centre De Recherche Sur Les Droits De L'hommes Et Le Droit Humanitaire; Droits fondamentaux; N ° 5; janvier – décembre; Université Paris Nanterre, France; 2005; site; https:/ /www .crdh.fr/wp-content/uploads/lhumanite dans loeuvre de rene-jean dupuy.pdf; date de consultation; 02/06/2021.

-Guégan Anne; L'apport Du Principe De Précaution Au Droit De La Responsabilité Civile; In: Revue Juridique de l'Environnement; France; N°2; 2000.

-Guérin Olivier;Billet Philippe; Décharge d'ordures ménagères« Obligation pour les installations d'élimination des déchets par stockage de n'accueillir que des déchets ultimes»; Qualification du déchet ultime.... ; Revue Juridique de l'Environnement; N°3,France; 2008.

-Hunyadi M; « La Logique Du Raisonnement De Précaution » ; Rev. Européenne Des Sciences Sociales; Xlii-130; Droz (Genève) Suisse; 2004.

-Jean-Pierre Nicol; « Naissance Et Formation Du Concept De Développement Durable: Une Approche Historique »; In Association 4d, L'encyclopédie Du Développement Durable; Edition Des Récollets; N° 50,Paris; France; Juin 2007.

-Jean Veteran Untermaier; droit de l'homme a l'environnement et libertés publiques; R.J.E; $N^{0}4$; France; 1978.

-Jacques Chevallier; « Réflexions Sur L'idéologie De I 'Intérêt Général»; Dans Variations Autour De L'idéologie De L'intérêt Général : Amiens Presses Universitaires ;(Vol.1); France; 1978.

29-Jochen Sohnle; La représentation de la nature devant le juge : Plaidoyer pour une épistémol -ogie juridique du fictif ;la Revue Electronique en science de l'environnement Vertigo; Hors-série 22 | France; septembre 2015.

-Koester Veit; Le Comité D'examen Du Respect Des Dispositions De La Convention d'Aarhus; Un Panorama Des Procédures Et De La Jurisprudence; In: Revue Européenne De Droit De l'Envi -ronnement(R.E.D.E) ; N°3; France 2007.

-Laurence Boisson De Chazournes; Le Principe De Précaution; Nature; Contenu Et Limites; In: Leben; Charles Et Verhoeven; Joe. Paris; France; 2002.

- Laurent Fonbaustier; «environnement et pacte écologique, remarques sur la philosophie d'un nouveau "droit à" »; Cahiers du Conseil constitutionnel - N ° 15; janvier 2004.

-Loïc Blondiaux; La Démocratie Participative; Sous Conditions Et Malgré Tout; Un Plaidoyer Paradoxal En Faveur De L'innovation Démocratique; In Revue Mouvements N°50 – France; Juin 2007.

-Lucchini Laurent; Le principe de précaution en droit international de l'environnement: ombres plus que lumières; In: Annuaire français de droit international; volume 45; France; 1999.

-Martinand Claude; Avis Du Conseil Economique Et Social Sur « Environnement Et Dévelo -ppement Durable; L'indispensable Mobilisation Des Acteurs Economiques Et Sociaux »; Séance Du 12 Mars 2003 (Extraits) (JO CES, N° 8, 18 Mars 2003). In: R.J.E; Nº Spécial; France; 2003.

-Martine Remond-Gouilloud; A La Recherche Du Futur; La Prise En Compte Du Long Terme Par Le Droit De L'environnement; Revue Juridique de l'Environnement; N°1; France; 1992.

-Morand-Deviller Jacqueline; Olivier Leclerc; Le Juge Et L'expert -Contribution A L'étude Des Rapports Entre Le Droit Et La Science; In: Revue Internationale De Droit Comparé; Vol58 N°3; France; 2006.

- Michel Prieur; "La Convention D'Aarhus Instrument Universel De La Démocratie Environn -ementale "; Revue Juridique de l'Environnement; N° Spécial; France; 1999.

-Morgan Mozas; Alexis Ghosn; État Des Lieux Du Secteur De L'eau En Algérie; Ipemed (Institut De Prospective Economique Du Monde Méditerranéen) ; Algerie; Octobre 2013 .

-Naim-Gesbert Éric; Biodiversité et changement climatique; la méthode et le discours; Des mots du droit au droit des mots; In: Revue Juridique de l'Environnement; N°2; France; 2012.

-Noureddine Yassa; Said DIAF; du développement technologique et de l'innovation de l'EPST; Centre De Développement Des Energies Renouvelables ; Bilan de la recherche scientifique (CDER); Algéri ; 2018.

-Orliange Philippe; La Commission Du Développement Durable. In: Annuaire Français De Droit International; Vol 39; France; 1993.

-Pascale Martin Bidou; "Le Principe De Precaution En Droit International De L'environnem -ent", Revue Générale de Droit International Public; (R.G.D.I.P) ; Tome 103 N° 3; France; 1999.

-Philippe Delebecque; L'affaire « Erika » Et Ses Suites; La Consecration Du Prejudice Ecolo -gique En Droit Français Le Droit de la Pollution Marine; Affaire « Erika » et droit post « Erika »; Revue de l'Ijtihad D'études Juridiques et Economiques; vol: 09 Nº01; Algérie; 2020 .

-Pieratti Gertrude; Prat Jean-Luc; Droit, Economie, Ecologie Et Développement Durable; Des Relations Nécessairement Complémentaires Mais Inévitablement Ambiguës; In: Revue Juridique de l'Environnement; N°3; France; 2000.

-Pierre Bauby; Mihaela M; Similie; Les Mutations De L'action Publique Et Du Service Public Face A La Participation Citoyenne, 2016; Sur Le Site :Http://Www. Citego. Org/ Bdf_Fiche-Document-358_Fr.Html; Consulté le; 06/06/2021.

-Rania Deriouche;Modes De Consommation Et De Production Durable; Objectif : Promouvoir La Production Propre Econome En Ressources; La Revue D'information Du Centre National Des Technologies De Production Plus Propre(Cntpp); N°17; Algérie; Décembre 2018 .

-Robert Joumard; Renaissance Du Concept De Développement Durable; Les Collections De L'inrets; Lfstter; France; Mai 2011.

-Romain Felli; Développement Durable Et Participation; La Démocratie Introuvable; Revue Belgeo [En Ligne] ; Nº; Consulté le 06/06/2021

-Sandrine Staffolani; Le Terrorisme Ecologique au regard des nouveaux droit de l'homme; R.J.E; N03; France; 2004.

-Shelton Dinah; Certitude et incertitude scientifiques. In: Revue Juridique de l'Environnement ; Nº spécial, France; 1998.

-Sonia Baudry; La Réglementation Environnementale ; Regards Croisés Sur L'économie; vol. N° 6; issue 2; Université d'Örebro; Suède; 2009.

-Ulrich Kihm; l'Office Vétérinaire Fédéral; Protection Des Espèces; La Suisse Et La Conven -tion Internationale Sur La Chasse A La Balein ; Article Créé Le 10 Décembre 2009; Dernière Mise A Jour 23 Mars 2014; Sur Le Site ; Https://Ise .Unige.Ch/Isdd/ IMG/Pdf/ La Suisse Et IWC F.Pdf; Date De Consulté; 15/06/2020;

--Vendramin Patricia; Valenduc Gérard; Le Principe De Précaution De L'éthique A La Poli- tique; La Lettre Emerit Trimestrielle D'information Sur L'évaluation Des Choix Technolo-
gique N°25; Bruxelles, Belgique; Septembre 2000

-Yannick Rumpala; « Recherche de voies de passage au "développement durable"et réflexivité institutionnelle. Retour sur les prétentions à la gestion d'une transition générale »; Revue Française de Socio-Économie; N° 6; France; 2/2010.

7- Séminaires; Conférences et études ;

Séminaires ;

-Audrey Aknin; Et Autres ; Environnement Et Développement. Quelques Réflexions Autour du Concept De « Développement Durable »; Séminaire Interne Du Gemdev Le 5 Avril 2002 .

-Jean.Pinatel; Introduction Au Problème De Délinquance Ecologique; Actes Du Xu Congres Francais De Criminologie; Nice; France;1979.

- Jérôme Vaillancourt; Évolution conceptuelle et historique du développement durable; Regrou -pement national des Conseils Régionaux de l'environnement du Québe ; canada ; (RNCREQ); Deuxième éditio ; Mai 1998.

-Laurent Neyret ; la réparation des atteintes à l'environnement par le juge judiciaire; Séminaire
« Risques, Assurances, Responsabilités »; 2006-2007 Colloque « La Réparation Des Atteintes a L'environnement » ; Cour De Cassation; Palais de justice de Paris; 24 Mai; France; 2006; Sur Site : https:// www.cour decassation. fr/ IMG/ File/pdf_ 2007 /24-05 - 2007/24-05-2007_neyret.pdf / Consulté le :26/06/2020
-Mohamed Mouaqit; Les Droits De l'Homme Sont- Ils Universels?; In, La Communauté Internationale Et Les Droits De La Personne Humaine(Journée D'étude organisée : le 07/02/2000; a la mémoire de Driss Slaoui); Fondation Du Roi Abdul-Aziz Al Saoud; Casablanca; Maroc 2001.
-Renè-Jean Dupuy; Le Droit Au Développement Fondements Et Sources; Colloque; Le Droit au Développement au Palan International; La Hay ;16-18 Octobre; Pays-Bas 1979.
-Zalmai Haquani; Le Droit Au Développement Fondements Et Sources; Colloque; Le Droit au Développement au Palan International; La Haye ;16-18 Octobre ; Pays-Bas1979.

8-Études ;

-- Christophe Sanson; Les Principes Du Droit De L'environnement; Cours M1 Droit de L'environnement; Faculté De Droit; Université Paris I – Panthéon Sorbonne ;France; 2018-2019 .
-Kaessner Eva Zbinden; Le Principe De Précaution En Suisse Et Au Plan International; Docu- ment De Synthèse Du Groupe De Travail Interdépartemental « Principe De Précaution »; Suisse; Août 2003.
-Melik Özden; Le Droit Au Développement; Etat Des Débats Tenus A L'onu Sur La « Mise En Œuvre »; De La Déclaration Historique Adoptée A Ce Propos Par l'Assemblée Générale Des Nations Unies; Centre Europe - Tiers Monde (CETIM) ; Le 4 Décembre; Genève; Switzerland; 1986.
- Michel Prieur; Les Principes Généraux Du Droit De L'environnement; Cours N°5 ; Forma- tion A Distance; Campus Numérique « Envidroit » Master 2 « Droit International Et Comparé De L'environnement »; Université De Limoges; France; Site : https://foad-mooc.auf .org/IMG /pdf / module 5.pdf ; date consultè:05/05/2020.
-Louis Schweitzer; Avis N^{0}4 sur "Les Nanosciences et les Nanotechnologies"; Comité Consu- ltatif Commun D'éthique pour la Recherche Agronomique Inra- l'Université de Paris; France; Novembre 2012.

8-Sites :

1 **Massin Amrouni** ;E-Commerce : Contraintes Et Perspectives; Https:/ /Www. Algérie 360.Com/ 30/01/2021.
2-**François OST**; Ecologie Et Droits De L'homme; Sur Le Site :Http: //Www.Dhdi. Frarticles / Ostecoldh .Htmee.Fr/Recherches/Droithomme/ ; Date De Consultation : 30/05/2021.

ثالثا–المراجع باللغة الإنجليزية:

B/Bibliography in English:

1-International documents:

-Charter Of Fundamental Rights Of The European Union; Official Journal Of The European Communities (2000/C 364/01) Available At;https: /www.europarl. europa.eu/ charter/pdf/text_ en.pdf; Accessed On;24/05/2021

- World Charter for Nature; 28 Oct 1982; Adopted at the 48th plenary meeting;UN. General Assembly (37th sess: 1982-1983) ; (A/RES/37/7).

2-Books ;

-David P. Forsythe; Human Rights In International Relations; Cambridge University Press; United Kingdom ; 2nd Ed; Online Publication; 2012.

-Eric Brousseau; **Jean-Michel Glachant**; Regulators As Reflexive Governance Platforms; Organization For Economic Co-Operation And Development (Oecd); The Digital Economy; Paris; France; 07 Feb 2013.

-Fatasah Ougurgouz; The African Charter on Human and Peoples' Rights; A comprehensive Agenda For Human Dignity and Sustainable Democracy In Africa; presses Universities de Kluwer; france; 1993.

-Hans Kelsen; The Law Of The United Nations; A Critical Analysis Of Its Fundamental Problems; The London Institute oh world Affairs; First published; United Kingdom; 1950.

-Harbijan S.Kehal; Varinder P.Singh; Digital Economy: Impacts; Influences And Challenges; Idea Group Publishing; United States Of American; 2005.

-Jeremy Waldron; Liberal Rights: Collected Papers 1981-1991; Cambridge University; U.S.A; Press; First Published; 1993.

-Karl Polanyi; The Great Transformation The Political and Economic Origins of Our Time ; Introduction by Fred Block; Hayek; Beacon Press: Boston; U.S.A; Second ed (2001).

-Julie Simon; and Others; Digital Democracy The Tools Transforming Political Engagement; Nesta; London; United Kingdom; January 2017.

-Mckenna Cameron; Study Of Civil Liability Systems For Remedying Environmental Damage; Mitre House; London : United Kingdom; 1996.

-Karl Polanyi; The Great Transformation The Political And Economic Origins Of Our Time; Introduction By Fred Block; Hayek; Second Edition; Beacon Press: Boston; 2001.

-Laura Carlson; Comparative Discrimination Law; Historical And Theoretical Frameworks; Brill; Leiden; Boston; U.S.A; 2017.

-Mycheline R Ishay; The History of Human Rights from Ancient Times to the Globalization Era. Berkley; University of California Press; U.S.A; First Ed; 2008.

-Oliver C Ruppel ;Katharina Ruppel-Schlicting; .Environmental Law And Policy In Namibia; Hannes Seidel Foundation Namibia; Third Ed; 2016.

-Rowan Cruft, S. and others; Philosophical Foundations OF Human Rights; Oxford University Press; United Kingdom; 2015.

-Sandra Fredman; Human rights transformed; Positive duties and positive rights; Oxford Scholarship Online; United Kingdom; 2008.

3-Journal & Magazine Articles:

--Edward H.P. Brans; « Liability for Damage to Public Natural Resources, Standing; Damage and Damage Assessment »; ~~2001~~. In: Revue Juridique de l'Environnement; N°3; France; 2002.

-Hans Günter Brauch; and Others; Concepts of Security Threats; Challenges; Vulnerabili- ties and Risks''; in : Hexagon Series on Human and Environmental Security and Peace; Springer Berlin Heidelberg ;Vo5; Germany; 2011.

-Rowan Cruft ; and Others; Philosophical Foundations OF Human Rights; Oxford University Press;2015; Available At; https://dspace.stir.ac.uk/bitstream/1893/23324: Accessed On15/05/2020

-Samuel P. Huntington ; Democracy's Third Wave;Journal of democracy; (Universit3'of Oklah- oma Pres; U.S.A; 1991.

-Simon Maxwell; and Others; Household Food Security; Concepts; Indica -tors; Measurements;Unicef; New York ;U.S.A; 1992.

-Spasimir Domaradzki1;**and others**; Karel Vasak's Generations of Rights and the Contempo- rary Human Rights Discourse; Human Rights Review; Vol 20; Switzerlan; 2019.

-Teresa Pakulska; Plug And Play Firms In The Tncs' Virtual Value Chain; Journal Of Economics And Management; Vol 24 (2); Katowice, Poland; 2016.

- **Tiihonen** Paula; for the next generations; Report of the International Séminaire in the Finnish Parliament 7-8 June; Helsinki ; Finnish; 2016;

4-Web Sites;

-Martine Vonk : "Sustainability And Quality Of Life"; Available At (Http:// Www. Naturliv. No/Dr Oppg/ Martine_Vonk_Dr.Pdf; Accessed; 03/07/2019 .

-Carleton.Ca (N.D.) Extension: About The Charter Of Fundamental Rights; Available At; Https:/ /Carleton. Ca/Ces/Eulearning/Politics/Human-Rights/Extension-About-The-Charter-Of-Fundamental-Rights. Accessed. 20/09/2020 .

-List Of Third-Generation Human Rights; Available at; http://dictionnaire. sensagent. leparisien. fr/List%20of %20third- generation%20human%20rights/en-en/ Accessed on; 01/10/2020.

- Thomas W. Hazlett; The Road From Serfdom: An Interview With F.A. Haye ;Foreseeing The Fall; Available At; Https://Reason.Com/Issue/July-1992/ Accessed On:.2020/10/02

-Biofuel. Wikipedia; the free; Available At https://en. wikipedia.org/ wiki/ Biofuel Eencyclopedia; Accessed On; 01 /01/2021.

-Norman Mayers; Environmental Security: What's New And Different ?Available At; http:// citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download;jsessionid=9CDC2078BA9C640025018FB70104; Accessed On; 13/01/ 2021.

- Mary Meeker ; Internet Trends 2019(BOND); 11June 2019; Available At; Https://Www. Bondcap. Com/Pdf/ Internet_Trends_2019.Pdf P 17 au 47; Accessed On;30/01/2021.

فهرس المحتويات

قائمة المحتويات

فهرس المحتويات أو الموضوع	الصفحة
التشكرات	
الإهداء	
ملخص باللغة العربية	
ملخص بالإنجليزية Abstract	
فهرس الجداول	
المختصرات	
مقدمة	2
الباب الأول: مفهوم البيئة والتنمية بين المتطلبات الفكرية والأبعاد الإنسانية،	13
الفصل الأول: دور الأجيال الثلاثة في تنمية المفهوم المعاصر لحقوق الإنسان.	14
المبحث الأول: المفهوم التقليدي لحقوق الإنسان.	15
المطلب الأول: مفهوم حقوق الإنسان.	15
الفرع الأول: ماهية الحق.	16
أولا–الحق في اللغة.	16
ثانيا–الحق في الاصطلاح.	18
الفرع الثاني: تحديد معنى الإنسان موضوع الحق.	18
أولا–معنى كلمة الإنسان.	19
ثانيا–الإنسان بين النموذج المسيحي والنموذج الإسلامي.	20
الفرع الثالث: تعريف حقوق الإنسان.	21
أولا–علاقة الحق بالقانون.	22
ثانيا–تعريف حقوق الإنسان.	23
الفرع الرابع:حقوق الإنسان في الإسلام.	24
أولا–المصدر الشرعي لحقوق الإنسان في الإسلام.	25
ثانيا–مبادئ حقوق الإنسان في الإسلام.	25
ثالثا–نماذج من حقوق الإنسان في الإسلام.	26
المطلب الثاني:الثابت والمتغير في مفهوم حقوق الإنسان.	28
الفرع الأول: مبادئ حقوق الإنسان.	28
أولا–مبدأ المساواة وعدم التمييز.	28
ثانيا: مبدأ المشاركة والإدماج.	30

ثالثا–مبدأ الرصد والمساءلة.	31
رابعا–مبدأ المساعدة والتعاون على الصعيد الدول.	31
الفرع الثاني: خصائص حقوق الإنسان.	32
أولا–خصائص من حيث طبيعة حقوق الإنسان.	32
ثانيا–خصائص من حيث الغاية من وجودها.	34
الفرع الثالث: تصنيفات حقوق الإنسان.	35
أولا–تصنيفها حسب موضوعها.	35
ثانيا–التقسيم الثنائي لحقوق الإنسان.	36
ثالثا–تقسيم حقوق إلى أكثر من جيل.	37
الفرع الرابع: أثر التصنيفات الحديثة على مفهوم حقوق الإنسان	38
أولا–لغة حقوق الإنسان المعاصرة.	38
ثانيا–أهمية البحث في حقوق الأجيال.	39
ثالثا–التمايز بين الأجيال.	40
المطلب الثالث: تكييف مفهوم حقوق الإنسان مع الواقع الدولي المتغير.	41
الفرع الأول: المفهوم المعاصر لحقوق الإنسان بين المعارضة والتأييد.	41
أولا–الآراء المعارضة للفكرة.	41
ثانيا–الآراء المؤيدة لفكرة الجيلنة.	43
الفرع الثاني–التنافر والتقارب المحتمل بين النظرية والتطبيق.	44
أولا–النمط الجديد لتوسيع الحقوق.	44
ثانيا–الأبعاد المختلفة لبيئة حقوق الإنسان المتغيرة.	46
ثالثا–التكامل الإقليمي وتأثيره على خطاب حقوق الإنسان.	47
الفرع الثالث: حقوق الجيل الأول (الحقوق المدنية والسياسية).	47
أولا–المصدر الأساسي لحقوق الجيل الأول.	48
ثانيا–الالتزامات الناتجة عن الحقوق المدنية والسياسية.	49
الفرع الرابع: حقوق الجيل الثاني (الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية).	50
أولا–مصادر الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.	50
ثانيا–الالتزامات الناشئة عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.	51
المبحث الثاني: التضامن بين الأجيال مفهوم معاصر لحقوق الإنسان.	53
المطلب الأول: الطبيعة المتطورة لحقوق الإنسان.	54
الفرع الأول: حقوق الجيل الثالث(الحقوق التنموية والبيئية).	54
أولا–مصادر حقوق الجيل الثالث أو حقوق التضامن.	55

ثانيا–الالتزامات الناشئة عن حقوق الجيل الثالث.	56
ثالثا–أصحاب الحق في حقوق الجيل الثالث.	56
رابعا–حق الشعوب والأفراد في التضامن الدولي.	57
الفرع الثاني: تقرير المصير حق تقليدي من حقوق الجيل الثالث.	58
أولا–تعريف حق الشعوب في تقرير مصيرها.	58
ثانيا–مصادر مبدأ حق تقرير المصير.	59
ثالثا–الطبيعة القانونية لحق تقرير المصير.	61
الفرع الثالث: التراث المشترك للإنسانية.	62
أولا–المفهوم اللغوي والاصطلاحي.	62
ثانيا–المفهوم القانوني.	63
الفرع الرابع: الحق في السلم.	67
أولا–المفهوم اللغوي والاصطلاحي.	67
ثانيا–التدويل الفقهي والقانوني للأمن	68
المطلب الثاني:الحق في البيئة.	71
الفرع الأول: ماهية الحق في البيئة.	71
أولا–تعدد صيغ الحق في البيئة.	71
ثانيا–المكونات الشخصية للحق.	73
الفرع الثاني:أثر غموض مفهوم البيئة على تحديد الحق في البيئة.	75
أولا–الاتجاه الشخصي والموضوعي للحق في البيئة.	75
ثانيا–الحق في البيئة بين التضييق والتوسيع.	77
الفرع الثالث: طبيعة وخصائص الحق في البيئة.	79
أولا–طبيعة الحق في البيئة.	79
ثانيا–خصائص الحق في البيئة.	80
الفرع الرابع: الحماية الدولية والإقليمية للحق في البيئة.	82
أولا–حماية الحق في البيئة في الوثائق الدولية.	83
ثانيا– حماية الحق في البيئة في الوثائق الإقليمية.	85
المطلب الثالث: الحق في التنمية.	87
الفرع الأول:ماهية الحق في التنمية.	88
أولا–الحق في التنمية من منظور فقهي.	88
ثانيا–الحق في التنمية من المنظور الأممي.	90

ثالثا–خصائص ومميزات الحق في التنمية.	91
الفرع الثاني:النهج الهيكلي للحق في التنمية.	92
أولا–طبيعة الحق في التنمية.	92
ثانيا–الاعتراف بصاحب الحق في التنمية.	93
الفرع الثالث: تطوير أعمال الحق في التنمية في إطار الأمم المتحدة.	96
أولا–الاهتمام الدولي بالحق في التنمية قبل الإعلان عن الحق في التنمية.	96
ثانيا–الاهتمام الدولي بالحق في التنمية بعد الإعلان عن الحق في التنمية لعام 1986.	98
الفرع الرابع: التعاون الدولي لإعمال الحق في التنمية.	100
أولا–التعاون الاقتصادي الدولي.	100
ثانيا–العقبات الدولية أمام إعمال الحق في التنمية.	102
الفصل الثاني: البيئة والتنمية بين القيم الاجتماعية والقواعد القانونية	104
المبحث الأول: البيئة من القيم الاجتماعية إلى الحماية القانونية	105
المطلب الأول: تقنين القيمة الاجتماعية للبيئة	105
الفرع الأول: المدلول اللغوي للفظة البيئة.	106
أولا–في اللغة العربية.	106
ثانيا–في اللغة الإنجليزية.	107
ثالثا–في اللغة الفرنسية.	107
رابعا–في اللغة اللاتينية.	108
الفرع الثاني: مدلول لفظة البيئة في مصادر التشريع الإسلامي.	109
أولا–في القرآن الكريم.	109
ثانيا– في السنة.	110
ثالثا–في الفقه الإسلامي.	111
الفرع الثالث: المدلول الاصطلاحي للبيئة.	112
أولا–المدلول الفقهي.	112
ثانيا–المدلول العلمي للبيئة.	114
الفرع الرابع: عناصر البيئة المشمولة بالحماية القانونية.	116
أولا–العناصر الطبيعية.	116
ثانيا–العناصر الصناعية.	120
المطلب الثاني:المساهمة الدولية في إرساء المفهوم الجديد للبيئة.	121
الفرع الأول: المساهمة الدولية في تحديد معنى البيئة المشمول بالحماية القانونية.	121
أولا–معنى لفظة البيئة في الوثائق الدولية البيئية.	121

ثانيا–معنى لفظة البيئة في الوثائق الدولية غير البيئية.	123
الفرع الثاني: دور منظمة الأمم المتحدة في بناء المنظومة التشريعية البيئية.	125
أولا–مؤتمر استكهولم كآلية تشريعية لبناء المنظومة القانونية للبيئة.	125
ثانيا–مؤتمر نيروبي آلية لربط البيئة بالتنمية.	128
ثالثا–الميثاق العالمي للطبيعة آلية لتحسين البيئة للأجيال.	128
الفرع الثالث: الجوانب الإجرائية للأمم المتحدة لاستكمال البناء التشريعي للبيئة.	129
أولا–نشاطات الأمم المتحدة بعد المؤتمر.	129
ثانيا–نماذج الأهداف المنشودة للاتفاقيات والمؤتمرات البيئية.	130
الفرع الرابع:أعمال الأمم المتحدة كآلية لبناء المنظومة التشريعية البيئية.	133
أولا–الاتفاقيات المبرمة قبل وبعد مؤتمر استكهولم.	134
ثانيا–دور الإعلانات الدولية في حماية البيئية.	135
المطلب الثالث: اهتمام التشريعات الوطنية بحماية البيئة.	137
الفرع الأول: طور المحافظة على مكونات البيئة.	138
أولا–في التشريع الفرنسي.	138
ثانيا–في التشريع الجزائري.	140
الفرع الثاني:طور الحماية الشاملة للبيئة.	143
أولا–في التشريع الفرنسي.	144
ثانيا–في التشريع الجزائري.	145
الفرع الثالث:المفهوم القانوني الضيق للبيئة.	146
أولا–الصعوبات الفقهية في تعريف البيئة.	147
ثانيا–طبيعة قانون حماية البيئة.	148
ثالثا–أثر التعريفات الفقهية للبيئة في تحديد التعريف القانوني للبيئة.	148
الفرع الرابع:المفهوم القانوني الموسع للبيئة.	149
أولا–التشريعات المقارنة.	149
ثانيا–في التشريع الجزائري.	150
المبحث الثاني: التنمية بين المفهوم الاقتصادي والتأطير القانوني.	153
المطلب الأول: نشأة مفهوم التنمية المستدامة.	154
الفرع الأول: المدلول اللغوي للفظتي التنمية والاستدامة.	154
أولا–المعنى اللغوي للتنمية المستدامة.	154
ثانيا–المدلول الفقهي للتنمية المستدامة.	157
الفرع الثاني: خاصية الغموض المرتبطة بمفهوم التنمية المستدامة.	158

أولا–غموض تعريف بروندتلاند للتنمية المستدامة.	158
ثانيا–عدم كفاية التعريف المرجعي لتقرير بروندتلاند.	160
الفرع الثالث: تحديد مفهوم التنمية المستدامة بالرجوع إلى المرتكزات الأساسية الدولية.	162
أولا–تحديد المفهوم بالرجوع إلى المبادئ التأسيسية للقانون الدولي	162
ثانيا–تحديد المعنى بالرجوع إلى الخصائص والأهداف الأساسية للتنمية المستدامة.	163
الفرع الرابع: تحديد مفهوم التنمية المستدامة بالرجوع إلى أبعادها.	165
أولا–الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة.	165
ثانيا–الأبعاد الثانوية للتنمية المستدامة.	166
المطلب الثاني: الجذور المتشابكة للتنمية المستدامة.	168
الفرع الأول: الاهتمام بالجوانب البيئية كمدخل للمفاهيم التنموية.	168
أولا–فكرة الاستدامة مفهوم تقليدي للتنمية المستدامة.	168
ثانيا–تطور مفهوم التنمية المستدامة.	170
الفرع الثاني: الانعكاس البيئي لمفهوم التنمية المستدامة.	172
أولا–ظهور مفهوم التنمية البيئية.	172
ثانيا–إدماج الاعتبارات البيئية في استراتيجيات التنمية الوطنية.	174
الفرع الثالث:دور السياسة الدولية لحماية البيئة في نشر التنمية المستدامة.	176
أولا–نشر التنمية المستدامة على مستوى المؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية.	176
ثانيا–دور اللجنة العالمية للبيئة والتنمية: تقنيين التنمية المستدامة.	178
الفرع الرابع:التنمية المستدامة كمبدأ توجيهي وأساسي في أعمال المنظمات الدولية.	180
أولا–تكريس التنمية المستدامة دوليا.	180
ثانيا–التنمية المستدامة كإستراتيجية دولية لبقاء البشرية.	184
المطلب الثالث: إدماج التنمية المستدامة في القوانين الوطنية.	185
الفرع الأول: دور التشريع الوطني في نشر التنمية المستدامة.	185
أولا–أهمية التشريع بالنسبة للتنمية المستدامة.	186
ثانيا–مصطلح التنمية المستدامة في الدستور الجزائري.	186
ثالثا–الالتزامات التعاهدية للجزائر في مجال تكريس التنمية المستدامة.	187
الفرع الثاني:إستراتيجية حماية البيئة بالتنمية المستدامة في الجزائر.	189
أولا–التكريس التشريعي لمصطلح التنمية المستدامة قبل صدور قانون حماية البيئة 03–10.	189
ثانيا–التكريس التشريعي لمصطلح التنمية المستدامة بعد صدور قانون حماية البيئة 03–10.	190
الفرع الثالث: تعميم مصطلح التنمية المستدامة في التشريع الجزائري.	191
أولا–نشر المصطلح في القوانين الصادرة من 2005 إلى 2010.	191

ثانيا–نشر المصطلح في القوانين الصادرة من 2010–2014.	192
الفرع الرابع: مصطلح التنمية المستدامة في التشريعات العربية والغربية، **المشرع** الفرنسي نموذجا.	193
أولا– مصطلح التنمية المستدامة في التشريعات العربية.	193
ثانيا– مصطلح التنمية المستدامة في التشريعات الغربية.	194
ثالثا–في التشريع الوطني الفرنسي.	195
الباب الثاني: الآليات الحديثة لحماية البيئة تحقيقا للتنمية المستدامة	198
الفصل الأول: حماية البيئة في إطار المفاهيم القانونية المرنة والقابلة للتطور.	199
المبحث الأول: الأهداف المركزية لحماية البيئة.	200
المطلب الأول: أهمية المصلحة العامة المرتبطة بحماية البيئة.	200
الفرع الأول: المصلحة العامة المتعلقة بحماية البيئة.	201
أولا–مفهوم المصلحة العامة.	201
ثانيا–استعمال القانون للمصلحة دون تعريفها .	203
ثالثا–مضمون المصلحة العامة.	203
الفرع الثاني: الاعتراف الوطني والدولي بالمصلحة العامة في حماية البيئة.	204
أولا–الاعتراف الوطني بالمصلحة العامة في حماية البيئة.	204
ثانيا–الاعتراف الدولي بالمصلحة العامة في حماية البيئة.	206
الفرع الثالث: المصلحة العامة أساس حماية البيئة.	208
أولا–المصلحة العامة والمفاهيم القانونية المكملة لها.	208
ثانيا–الأبعاد المختلفة للمصلحة العامة.	210
الفرع الرابع: دور الدولة في تحديد المصلحة العامة البيئية.	212
أولا–الاعتراف بالمصلحة العامة المرتبطة بالبيئة.	212
ثانيا–الضبط البيئي من صميم المصلحة العامة.	212
ثالثا– قابلية مفهوم المصلحة للمرونة والتطور.	214
المطلب الثاني: دور الإعلام البيئي في حماية البيئة.	215
الفرع الأول: مفهوم الإعلام البيئي.	216
أولا–تعريف الإعلام البيئي.	216
ثانيا–التطور التاريخي للإعلام البيئي.	218
الفرع الثاني: التكريس الدولي للإعلام البيئي.	219
أولا– التكريس الدولي للإعلام البيئي في الوثائق الدولية.	220
ثانيا– التكريس الدولي للإعلام البيئي في الوثائق الإقليمية.	221
الفرع الثالث: التكريس الوطني للإعلام البيئي.	223

أولا– تكريس الإعلام البيئي في التشريع الجزائري.	223
ثانيا– تكريس الإعلام البيئي في التشريع الفرنسي.	225
الفرع الرابع: دور الإعلام البيئي في حماية البيئة والقيود الواردة عليه.	226
أولا–أهمية المعلومة البيئية.	226
ثانيا–القيود الواردة على الإعلام البيئي المؤثرة على دوره في حماية البيئة.	228
المطلب الثالث: الديمقراطية التشاركية وأهميتها في حماية البيئة.	230
الفرع الأول: مفهوم الديمقراطية التشاركية.	230
أولا–تعريف الديمقراطية التشاركية.	231
ثانيا–أهداف الديمقراطية التشاركية.	232
الفرع الثاني: حاجة البيئة لأدوات الديمقراطية التشاركية.	233
أولا–فعالية الآليات الديمقراطية في تحقيق الحماية البيئية.	233
ثانيا–الآليات الرقمية أو الديمقراطية الرقمية.	235
الفرع الثالث:تأثير آليات التنمية على الديمقراطية البيئية التشاركية.	237
أولا–تشجيع المسائل التنموية على فهم الديمقراطية البيئية.	237
ثانيا–التحفيزات الاقتصادية المساعدة على تحقيق الديمقراطية التشاركية.	238
ثالثا–حدود الديمقراطية التشاركية البيئية.	239
الفرع الرابع: الأسس التشريعية للديمقراطية البيئية في الجزائر.	239
أولا–التكريس القانوني لحق المشاركة في صنع القرار البيئي.	239
ثانيا–التكريس التطبيقي لحق المشاركة في صنع القرارات البيئية.	243
المبحث الثاني: الحدود العلمية والاقتصادية لحماية البيئة.	245
المطلب الأول:التغلب على صعوبة التقييم الاقتصادي للطبيعة.	245
الفرع الأول: مفهوم الضرر البيئي.	245
أولا–المفهوم الفقهي للضرر البيئي.	246
ثانيا–التعريف القانوني للضرر البيئي.	247
الفرع الثاني: خصوصية الضرر البيئي.	248
أولا–ضرر غير شخصي.	249
ثانيا–ضرر غير مباشر (يصيب الإنسان بالانعكاس).	249
ثالثا–ضرر يتميز بالتدرج والانتشار.	250
رابعا–ضرر يتميز بالتراخي.	251
الفرع الثالث: طبيعة الضرر البيئي.	251
أولا–الاعتراف بالضرر البيئي.	252

ثانيا–صعوبة تحديد أشكال الضرر.	254
الفرع الرابع: تعدد طرق التقييم النقدي للضرر البيئي.	256
أولا–طريقة تكلفة الترميم.	256
ثانيا–طريقة السوابق القضائية.	256
ثالثا–مراعاة خصوصيات الضرر البيئي في نظام إصلاحه.	259
المطلب الثاني: دمج المفاهيم العلمية والاقتصادية في التقنين البيئي.	260
الفرع الأول: الأسس العلمية للقانون البيئي.	260
أولا–تغلغل العلم في المفاهيم القانونية.	260
ثانيا–أهمية تعزيز الجانب التقني في قواعد الحماية.	261
الفرع الثاني: التغير المستمر للأسس العلمية وأثره على قواعد حماية البيئة.	263
أولا–حالة الشك التي تنتاب النتائج العلمية.	263
ثانيا–العمل بمفهوم الجرد التقني.	264
ثالثا–تكييف القواعد العلمية مع قواعد حماية البيئة.	265
الفرع الثالث: المعايير الاقتصادية والعلمية لحماية البيئة.	266
أولا: معيار التكلفة الاقتصادية.	266
ثانيا–مبدأ الحيطة.	267
ثالثا–أثر التقييم الاقتصادي على حماية البيئة.	271
الفرع الرابع: التكريس الوطني للتكلفة الاقتصادية من خلال مبدأ الحيطة.	272
أولا–في التشريع الجزائري.	272
ثانيا–في التشريع الفرنسي.	276
المطلب الثالث: حدود التقدم العلمي والتقني في مجال حماية البيئة.	278
الفرع الأول:المعرفة العلمية والتقنية.	278
أولا–عدم توافر اليقين العلمي.	278
ثانيا–شرط عدم توافر اليقين العلمي.	280
الفرع الثاني:دور العلم في تقدير طبيعة الخطر البيئي.	281
أولا–معايير تقدير الأخطار البيئية المحتملة.	281
ثانيا–استجابة الجزائر للمعايير البيئية.	283
الفرع الثالث: الطابع المتغير لمعيار عدم اليقين العلمي.	285
أولا–مواجهة عدم اليقين العلمي المتغير (الأنشطة الاقتصادية الحديثة والمستمرة).	285
ثانيا–المعيار الزمني لتقييم المعرفة العلمية والتقنية.	286

ثالثا–مخاطر التطور العلمي.	286
الفرع الرابع: أفضل التقنيات المتاحة.	287
أولا–تعريف أفضل التقنيات المتاحة.	287
ثانيا–استخدامات أفضل التقنيات المتاحة.	288
الفصل الثاني: الاستدامة البيئية في الجزائر في ظل المقاربة الاقتصادية الجديدة.	291
المبحث الأول: حقوق الأجيال في التعديلات الدستورية في الجزائر.	292
المطلب الأول:مظاهر دسترة حقوق الأجيال القادمة في التعديلات الدستورية في الجزائر.	292
الفرع الأول: ربط الأجيال القادمة بحقوق البيئة والتنمية المستدامة.	293
أولا–دمج مصطلح الأجيال في الوثيقة الدستورية.	293
ثانيا–الإضافات الدستورية في مجال حقوق الأجيال القادمة.	294
الفرع الثاني: تكريس المشرع الجزائري للجيل الثالث لحقوق الإنسان.	296
أولا–الحماية الدستورية لحقوق الجيل الثالث.	296
ثانيا–حماية حقوق الجيل الثالث في التعديل الدستوري لعام 2020.	299
الفرع الثالث: حماية حقوق الأجيال عن طريق المؤسسات الدستورية.	301
أولا–المؤسسات الاستشارية في التعديل الدستوري لعام: 2016.	302
ثانيا–الأجهزة الاستشارية في التعديل الدستوري لعام 2020:	302
ثالثا–أجهزة السلطة التنفيذية.	304
الفرع الرابع: دور الدولة في إعمال حقوق الأجيال.	305
أولا–حماية البيئة بين الحق والواجب.	305
ثانيا–واجب الدولة في إمعان الحق في التنمية.	306
المطلب الثاني: المقاربة الجزائرية الحديثة للحد من المخاطر البيئية.	307
الفرع الأول: الأمن البيئي آلية لضمان حق الأجيال القادمة.	308
أولا–تعريف الأمن البيئي.	308
ثانيا –التهديد البيئي.	309
الفرع الثاني:التغيرات المناخية مخاطر بيئة مهددة لحقوق الأجيال.	310
أولا–ظاهرة التغيرات المناخية .	310
ثانيا–ظاهرة الاحتباس الحراري.	311
ثالثا–استنفاذ طبقة الأوزون .	311
رابعا–التلوث البيئي.	312
الفرع الثالث– استنزاف الموارد الطبيعية مخاطر بيئة مهددة لحقوق الأجيال.	313
أولا–خسارة التنوع البيولوجي.	313

ثانيا–إزالة الغابات.	314
ثالثا–التصحر.	316
رابعا–نضوب المياه.	317
الفرع الرابع:استجابة الجزائر للمعايير الدولية في تكريس حقوق الأجيال.	319
أولا–بالنسبة للتعديل الدستور لعام:2016.	319
ثانيا–بالنسبة للتعديل الدستوري لعام:2020.	320
ثالثا: تنفيذ الجزائر لأهداف التنمية المستدامة أجندة 2030.	321
المطلب الثالث: اقتصاد المعرفة ضمان لاستدامة حقوق الأجيال.	322
الفرع الأول: مفهوم اقتصاد المعرفة.	323
أولا–تحديد تعريف اقتصاد المعرفة.	323
ثانيا–خصائص اقتصاد المعرفة.	324
الفرع الثاني: ركائز اقتصاد المعرفة.	326
أولا–الابتكار (البحث والتطوير).	326
ثانيا–التعليم.	327
ثالثا–البنية التحتية المبنية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.	328
رابعا–الحاكمية الرشيدة.	328
الفرع الثالث: واقع اقتصاد المعرفة في الجزائر.	329
أولا–هشاشة الوضع الاقتصادي الراهن في الجزائر.	329
ثانيا–الجهود الداعمة لاقتصاد المعرفة في الجزائر.	330
الفرع الرابع: التأسيس لاقتصاد المعرفة في الجزائر أفاق 2035.	332
أولا–النظرة الاقتصادية للجزائر الجديدة.	332
ثانيا–آليات تكريس اقتصاد المعرفة في ظل الجزائر الحديثة.	333
المبحث الثاني: آليات تحقيق التنمية المستدامة في ظل المقاربة الحديثة في الجزائر	335
المطلب الأول: متطلبات التحول الطاقوي في الجزائر.	336
الفرع الأول: مفهوم الطاقات المتجددة.	336
أولا–أهمية الطاقات المتجددة ومصادرها.	336
ثانيا–مصادر الطاقات المتجددة.	338
الفرع الثاني: الطاقة المتجددة وأبعاد التنمية المستدامة.	341
أولا–الأبعاد البيئية للطاقات المتجددة.	341
ثانيا–الأبعاد الاقتصادية للطاقة المتجددة.	342
ثالثا–الطاقة المتجددة والأبعاد الاجتماعية.	343

الفرع الثالث: التحول الطاقوي في الجزائر.	344
أولا–متطلبات التوسع في استخدام الطاقة المتجددة في الجزائر.	344
ثانيا–أثار تطوير استخدام الطاقات المتجددة على الاقتصاد الوطني.	347
الفرع الرابع: التحول الطاقوي وأثره على الاستدامة البيئية في الجزائر(الغاز الصخري نموذجا).	347
أولا–آليات التحول الطاقوي في الجزائر تحقيق التنمية المستدامة من الجانب البيئي.	348
ثانيا–الانتقال الطاقوي في الجزائر بين خيار الغاز الصخري والطاقات المتجددة.	349
المطلب الثاني: تثمين النفايات وأثره على التنمية المستدامة في الجزائر.	352
الفرع الأول: الممارسات الاقتصادية الرحيمة بالبيئة.	352
أولا–مفهوم الاقتصاد الأخضر.	352
ثانيا–الشروط الأساسية للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر.	354
الفرع الثاني:آليات تمكين الاقتصاد الأخضر في الجزائر.	355
أولا–الآليات التشريعية والمؤسساتية.	355
ثانيا–تقليص الممارسات غير المستدامة.	357
الفرع الثالث: تدوير النفايات في الجزائر.	359
أولا–مفهوم إعادة تدوير النفايات.	360
ثانيا–تثمين النفايات كإستراتيجية وطنية لحماية البيئة في أفاق 2035.	361
ثالثا–أهداف الإستراتيجية الوطنية للإدارة المتكاملة للنفايات في أفاق 2035.	364
الفرع الرابع: التعاون الدولي وأهميته في مجال تثمين النفايات في الجزائر.	364
أولا–التعاون الثنائي وأهميته في مجال تثمين النفايات في الجزائر.	364
ثانيا–التعاون الجزائري الإقليمي الاتحاد الأوروبي نموذجا.	365
المطلب الثالث: الأمن الغذائي ودره في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.	367
الفرع الأول: مفهوم الأمن الغذائي.	368
أولا–تعريف الأمن الغذائي.	368
ثانيا–المفاهيم المرتبطة بالأمن الغذائي.	369
ثالثا: مرتكزاتُ الأمنِ الغذائيّ.	370
الفرع الثاني: الأمن الغذائي في الجزائر مقوماته ومعوقاته.	371
أولا–مقومات الأمن الغذائي في الجزائر.	371
ثانيا–معوقات الأمن الغذائي في الجزائر.	373
الفرع الثالث:واقع الأمن الغذائي في الجزائر.	374
أولا–التحسين المستديم لمستوى الأمن الغذائي في الجزائر.	375

ثانيا–التدعيم الدائم للأمن الغذائي في الجزائر (2008–2014).	376
الفرع الرابع: إستراتيجية تحقيق الأمن الغذائي في إطار التنمية المستدامة.	378
أولا–مفهوم إستراتيجية تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.	378
ثانيا–تحقيق محاور هذه الإستراتيجية أفاق: 2035.	379
الخاتمة.	383
قائمة المراجع.	395
قائمة المحتويات	453